

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232627**

UNIVERSAL  
LIBRARY







له قوله  
يكون فانما  
قوله في  
عليق من قوله  
تعالى ومن يشا  
فانما ان النفس  
ومن ثم فانما  
في قوله  
منه رحمه الله

٢٢  
منه رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اي تزيها لك اللهم آفا واستحيا في القوال البديع ان اللهم كلمة كثر استعمالها في الدعار وهي بمعنى لا اله الا انت اللهم عود  
عن حرف النذر فلا يقال اللهم اغفر لي وارجمني انتهت في قسطنطينا الكلام في هذا الاسم في التعليق المرفي  
على شرح القاضي انما نذكر ما اخبار كما بنو سله وانشار وعلى التقديرين يدل اجالا على الصفاة تعالى بالصفات الكماية فيكون  
حمدا لا اله الا انت في بجاك في تصرح الى الفتحة والكسر نعمت الار بالمدجاعت وكتب البيار مثالية معنى وبعار ونعمت بالكسرية  
ومال وانچه كروه شود انيكو في در حق كسي نعمي بالضم والقصر كذا ان فتحت مدوت فقلت نعم انعم كذا انتي وفي القاموس الا  
انعم واحدا بالي والي واكو والي والي ثم نساو عليك ان بين الا الى والنعماء ترادف بحسب اللغة وقد عدا يراد الالفاظ المتردفة في  
يذهب من المحسنات قد يقال الا لا هي النعم الظاهرة والنعماء هي النعمة الباطنة ولما كان مورد الحمد اعني اللسان نعمته ظاهرة وكان  
بشرف موارد اشكر اعني القلب نعمته الباطنة فالاحسن تفسير الا لا بالنعم الظاهرة وتفسير النعماء بالنعمة الباطنة هذا الك الحمد وانه في الصالح  
منت بالكسر نعمت اوان يمتنان مثله انما فاطر الملك اي خالق ليقال فطر الله خلق خلقهم وبرز اسم الملك بالضم معروف ويونث  
واسلطان اعظمه كذا في القاموس من الملكوت كرهبوت وبقوة العز واسلطان الملكة في المنتخب ملكوت بادشاهي وتصرف وجرى  
وعالم ملكوت عالم ملك جسم ومنك سبيل الطريق الى الجبروت في الكاشية صفات الافعال كالخلق في التزيين وغيرها انتهت  
واللاهوت في سراج القلوب اللاهوت عالم ذاته تعالى واجبروت عالم صفاته تعالى والملكوت عالم الملكة والارواح والانسوت  
عالم الحيونات والنباتات والجمادات ومنك البداية اي ابتداء كل شئ لانه تعالى علة فاعلية جميع ماعداه واليك النهاية  
اي انتهاء الاشياء كلها لانه سبحانه علة غائية لكل فهو الاول والاخر وانت بكل شئ عليم فلا يخفى عليك خافية ولا يغرب عن حريم  
ملك ذرة شئ لك في السموات والارض انت اخير الغالب الحكيم الحكم لمبدعته ومن يشكر فانما يشكر لنفسه اي لنفع نفسه  
او عباد يشكر مائدة عليه ومنها تضاعف النعم قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدننكم ومن يكفر فعليه اي ضرره ووباله على نفسه  
لا على غيره ان غنى عن الشكر والكفر حميد محمود انت الملك لا اله الا انت سبحانك لا شريك لك انت ربى انا عبدك خلقت نفسي  
بالفظة عن فكر ربى او بوضع محبة اخبرني قلبي وعزفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لانه استبنا فيه معنى بتعليل وتفسير للشان

لا يفرح الذنوب الا انت اهدني لاجن الاخلاق اى للاخلاق احسنه الظاهرة والباطنة لا يهدى لاجنهما الا انت لبنيك اى  
انا مقيم على طاعتك الباطنة والباطنة بعد اجابة بعد اجابة وسعدك اى سعدك بعد سعاد اى اعانة بعد اعانة والخير كله عطا  
وقولا وفعلا كذا في التعليق المرفى في يدك اى في قبضتك ولقترتك وقيل هي كناية عن سعة كونه وكثرة نعمته اوعن قدرته  
وارادته ويشير ليس اليك اى ليس اليك قضاؤه فانك لا تقضى الشر من حيث هو شر بل لما يصحبه من الفوائد الزجاجة فالتقضية  
بالذات هو الخير والشر دخل في القضاة بالعرض فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل نزعهم قانون الحكمة انا عوذ والوذك وانا  
متوجه اليك تباركت اى تقدست وتزهرت وتعاليت لا تنجأ منك لا ملجأ الا اليك بها طر فامكان فمخيل ان يكونا مصدرين  
تيممين انك احد لا مثل لك صمد في القاموس الصمد بالتحريك سيد والدائم والرفيع وقى الصراح صمد مفتحين مهتر وانك  
آمنك بوى كنهه درمات بل ينيلا لاضد اى لا مقابل لك انك متوجه لاندك الينك البرنون وتشديد الدال المعطية هو  
المنانج وكذلك النذير النذيرة قال الشاعر كيا يكون اسدري نديتي + هذا وتقصيل في حوشينا المعلقة على تعليقنا  
المرفى سمدتي اى دمي ازلي في الصراح ازل مفتحين ديرمكي وبهشكي يقال هو ازلي ذكر بعض اهل العلم ان اصل هذه الكلمة  
قولهم للقدوم لم يزل ثم نسب اليه فلم يستقم الا باختصار فقالوا يزل ثم ابدلت الياء الفاء لانها اخف فقالوا يزل ثم  
يقال في المرح المنسوب الى ذي يزن ازل لا اول كات هري الدهر الزمان الطويل والابد الممدود وفتح الهاء وجمع اذهر  
ووهو كذا في القاموس يهدى لا آخر كذا انما لك اللهم ملك في عوارف العوارف اضافة الصفقة الى الموصوف اى اعطيات السائلة يقال  
ذرف الذبح اى سال الذرف جميع ذارفة والعوارف جميع عارفة وهي العطية والمراد بالعوارف الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات  
لاننا على الدوم سائلة وفائضة على الممكنات من جنابه تعالى لمنزه فعاله عن العلل النائية والاعراض من ان كانت مشتملة على حكم مصاح  
تسمى غايات بها تؤول الى آيات الاحاديث المشعرة بثبوت الغرض في فعاله وحكامه تعالى هذا توضيح الحاشية نقلنا عن جاشية شريف ائير  
على شرح المطالع وتحالف المعارف لغو ذك من الغواية والعبادة الغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب العبادة عدم لفظته انك  
انت بجواد الكريم والفيض الوهاب من فاض الماء فيضنا وفيوضته اذ اكثر حتى سال عن جانب الوادي وكان الوهاب بائرا على موضعه  
فسال عن انبه والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل فاعل بفعل ائاما للغرض والاعراض الحكمي بمعنى اى يطلب يقال بغيت الشيء بغية  
اى الملبية كذا في الصحاح منك ان تخصص كرم الموجودات من النفوس القادسات اى الطاهرات جميع قادمة من القدس بصفتين السكون  
بمعنى الطهارة في القاموس تخصص علم الهداة اليك الباقيات الصالحات هي الاعمال الصالحة التي يقي ثوابها وتنفخ صاحبها  
في الدنيا والاخرة وطلوات نخس وقيل هي سبحان الله وبحمده ولا اله الا الله والله اكبر وقيل هي النيات الصالحة لوجبة لقبول  
الاعمال هذا تفصيل في التفسير شرح البخاري سيد المرسلين خاتم النبيين سيدنا ونبينا محمد ارحمة للعالمين آله الاخبين خلفاءه الراشدين  
وازداجه امات المؤمنين سائر الفرق من المهاجرين الناصرين باهم متعلق بقوله تخصص صلواتكم محل تحياتكم اعظم بركاتكم  
ذو الفضل العظيم الطول الفتح لمنته والاحسان القديم يا مجيب له عين برحمتك يا ارحم الراحمين اما بعد فيقول العبد العاصي الراجي الى رحمة  
ربه القوي تعالى وتبارك محمد مبارک بن محمد دائم الابهى الفاروقى مجد المجد نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآبار خاتمة والكو فاموى  
مولد ان علم الصناعة اى المنطق لما كان ائير اى اوضح العلوم تبينا هو بالكم مصدر شاذ لان المصدر انما يحى على الفعل ففتح التاء  
مثل ذكرا وتوكان ولم يحى بالكم الا حرفان هما تبيان وتلفا كذا في الصراح ثم في التبيان من اللبالة ليس في البيان لكون مرية  
البناء اشارة على مرية المعنى ومن ههنا سمعهم يقولون ان التبيان بيان مع الدليل والحمل ان السائل للمنطقية وضحة وموتة

بالدلائل القطعية وانما شأننا هذا انما وجد الان الى العلوم فيفتقرون في تفسير الامور لمصلحة الى المعرف وفي اثبات المسائل الى الحجة ومن لم  
 ان البحث عن احوالها على وجه البسط لا في من الهزان فيكون محتاجا الى البسط العلوم ولا ريب في كون شأن المفسر اليه على طبقه من المفسر  
 غالباً وهذا القدر يكفي في مقام المبحر اذ منبأه على المسالمة ولو اعداراً او تخيلاً كما توارثت السجينة في التعليلات كانت الرسالة التي  
 فيها التحرير هو الكساحاذق الماهر العاقل المحرب المتقن البصير لكل شئ المحقق في الجهد المدقق الشيخ الكامل محب الله البهاري من بين  
 صحبنا اي صحف لصناعة صحيفة في الصراح صحيفة نامة محف صحائف جميع ملكوتية تجري منها انهم من العلوم الحقيقية الواقعة لا قرا العلوم  
 الروعية اي القلبية الحقيقية العقلية والروعي بالضم بعقل القلب يقال وقع ذلك في روعي اي في خلدي وبالي وفي الحديث ان  
 الروح الامير انفت في روعي كذا في الصراح مصفاة بالكسر لاروق كذا في القاموس للبيان في مرقاة البتيان مرآة للعيان  
 يقال لقيه عبنا اي معاينة لم يشك في رؤيته اياه كذا في القاموس في ميقات لبران معتبرة عند خلاص خليل يعني اصدق  
 الروعية ومثله بين قرا العلوم العقلية ورايت الطالبين لخدنا اي حل الرسالة جاعلة في حجم الكثير من كل شئ كالحكيم وغفره  
 ينفره ستره يقال جاد جاعلة في جميعا شرفهم وضعهم لم يختلف جد وهم كثير من كذا في القاموس والراغبين لشرهما انما ما انهم كثير اولي  
 وان متصلة كنت بين الما عصا منفردا في حل عولصا بها العولص من الكلام يصعب استخراج معناه يقال عوض الكلام كمنح  
 صعب عوض الشئ اشتد كشت معضلاتا اي مضيقاها يقال عضل عليه الشئ يفتق بالامر اشتد كعضل عضله كمنى فتشتم  
 من التقويم فيه جلا واخر جلا اخرى كناية عن التجر والرد واستقصا عن ترك هذا الوط بالتحرير الحابة والشمع او طاروا وخذوا  
 على نه الفاعل سبيل الخذ فقد سألني من لا يعني مخالفة فتمت اي فعت يقال شمر الثوب شمير رفعة وهو كناية عن السعي في  
 يطلب عن سابق الجهد بالكثرة ضد المنزل تشبيه الجهد بشخص ستارة بالكناية واثبات اساق التحسين لثمة شمس  
 كل محاقد مشكلاتها وفتح ابواب مغلقاتها شمرها مفعول لقوله شمرت اي شرح الرسالة الموصوفة بريم اي فقه من الروم سيم  
 حتى يقين في تقويم القوانين عاريا عن باطل المدرك اي المدرك الباطلة فهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وهو او  
 وغالبا عن ترويضات اي التحليلات من الموشة بالثمن المعجزة بمعنى الفتنة والبيع والاضطرار للاختلاط يقال جار بالهوش  
 اي بالكثرة وهو ش ترويض كذا في القاموس في الصراح ترويض در تخمين مردم وشمخ جزآن ارباب القوة الوهابية حتى يكون  
 شرح الموصوف بالاوصاف المذكورة كتابا وسيطا اي اوسطا يقال هو وسيط فيهم اي اوسطهم سببا وايضهم محلا مقصودا  
 طوره انما طوره فان الضمير ارجع الى الكتاب الا ان يؤول بالصحيحة مثلا على اوضح القول الناصح اي الخالص قال الاصمعي  
 كل ثوب خالص البياض او الصفرة او الحمرة فهو ناصح كذا في الصراح وتقوم المحص البياض اي اتمام الكامل في الصراح ينبغي  
 يافع ميوه رسيدة وفي القاموس ينع لثمر كنع وضرب ينغاحان قطامة كايغ واليانع الاحمر من كل شئ ولثمر الناصح  
 كالينعج ج ينع بالفتح متضمن للقاتق وغرائب الاشارات اي الاشارات الغريبة جامعاً للحقائق وعجائب الممورات ليس ذلك  
 اشرح بالطول المخل لا بالقصر المذل في القاموس فل يذل ذلا وذلا لا بعضهما بان فهو ذليل واذك هو وذلك واستدل  
 راه وليلا متوكلا على منبع الجود والالهام مستقيما ابواب العلوم والالهام معناه اللغوي الاعلام والعرفي القادر الخبير في قلب الغير  
 بلا استفاضة فكرية اذ هو المتيسر لكل عسير بالا جابة جد ير اليق وجوب اي محسبي يقال حسبه شئ اذا كفاه وفي الصراح حسبك ديم  
 فاك انتهى نعم الوكيل نعم المولى نعم النصير هو الوهاب البصير وعلى كل شئ قد ير القاطن على خلقك ان بعض فقرات هذه الخطبة  
 مأخوذة من خطبة شرح المطالع وبعض اخر منها منتحلة من خطبة الايامانات للبحر الذي اخر لسيد الباقرة فلاتا بعلينا ان تذكر نبذا منها

درباره شرح  
 في تفسير الامور  
 تأليف الشرح  
 تأليف الشرح

و نرى على ذلك خطا يحصل لك البصيرة بالفقرات التي اخذها الشارح من تلك الخطبة وباتيك اليقين فالتكون من المتن من غيرنا  
 المطلوب منها انك اسما لك اللهم رب الخلق والامر لك الملك لك الحمد ومنك المبدأ واليك اعود وانت لعل شئ عليم فاطر الملك  
 والملكوت عالم الغيب والشهادة يستج لك في السموات ما في الارض انت اخيرنا بحكيم ختمت اكرم مصطفينا من النفوس والافان  
 وعلم الهداية اليك بالباقيات الصالحات سيدنا ونبينا محمدا وعترته الانجيين في حاشية الاقرين بانتم صلواتكم اعظم بركاتكم انك  
 انت ذو الفضل العظيم والفضل القديم وبعد ان اخرج المرء من الى الرب الغني محمد بن محمد الملقب بقرماد بحسب ختم الله له بالحقني يقول ان هذه  
 صحيفة ملكوتية سطحية هي عين العلم في باض القدس يجري منها من الحكمة الآتية على شط القوة النظرية علمناه لا خلا الرواية  
 واقربا لثقلية مصفاة للبيان في رقابة التبيان امرأة للبيان في ميقات البرهان يتم بهما حق اليقين في مسائل الحدود والحدوث  
 والاضاح القول في طبع الفلسفة الثنية وتقوم الحكمة السوية مقصودا طورها على فشتو القول الناصع وروق الفحص البائع اذ قد ضمن النظر  
 السانع والبحث النافع كتابا باننا الافق السنين والصرط المستقيم صانها الله تعالى عن فتن الفطرة العامة والظلمات المذكية السوءة  
 انتهى مختصرا بقدر الحاجة فنبصر فخط قوله سبحانه اعظم شأنه سبحانه اما مصدر كغفران يعينه ما افاده النسيان بوري في تفسير قوله  
 سبحانه انك علم لنا الا انك علمنا معنى سجانك سجانا اي تنزيهاك تنزيها وهو مصدر غير متصرف ولا يستعمل الا محذوف الفعل منصوبا  
 على المصدرية والظاهر في تفسير تلك الكريمة سجان مصدر كغفران لا يكاد يستعمل الا مضافا منصوبا باضمار فعله كعاده الله وكذا  
 شاذرا عليه في القاموس سجع كنع سجانا وسجع سجانا قال سجان الله فذا النص جلي في ان سجان مصدر سجع كنع وانه سمع له الفعل  
 الثاني المجرى في فيه احتمالا ان يكون متعديا كالشبيح بمعنى التثنية ويدل عليه انهم فسروه بالتثنية وعلى هذا يكون سجان  
 مصدر اخذت فعله القصد له وامر ولا اخذت الفعل ضيعت الى المفعول لختص به وبعد الاضافة لم يجز اطرار فعله لان حق المفعول  
 ان يتصل بالفعل محمولا فكيف تيسر ذلك مع لزوم اضافة المصدر اليه والثاني ان يكون لازما واذن لا يخلو اما ان يكون بمعنى  
 البراءة كما يدل عليه ما في الصحاح في تفسيره معنى براء الله من السوء براءة وعلى هذا يكون مفعولا مطلقا للفعل المقدار لازم ويكون اضافة  
 اليه تعالى اضافة المصنف الى ناعله الذي هو مفعول الفعل الناصب له او يكون بمعنى قول سجان الله كما درست من عبادة القادر  
 وح يشكل جباية مصدر مضافا منصوبا بالفعل المضمر ولا يصح تعدية الى المفعول الا ان يقال انه يتضمن معنى التثنية فان من  
 قال سجان الله فقد نثره تعالى عن النفاض فباعثا به القسوس جاز تعدية الى المفعول و اضافة اليه وجمله المقال ان احتمال  
 كون سجان في قول المصنف سجانا مصدر كغفران منصوبا بالفعل مضمر ليس مخالفا لاجماع اهل العربية بل يحمل كونه مصدر سجع كنع  
 بمعنى نثره ومصدر سجع اللازم بمعنى براء الله من السوء اللازم بمعنى قال سجان الله وكل ذلك مما يساعد على اهل العربية هذا  
 وتفصيل التحقيق في حاشية افضل المتقين فالمعنى سجت سجانا والصواب سجت سجانا هذا البسط في التعليق المرضي او لسجان  
 علم المصدر وهو التبيح كتمان علم الرجل فيكون مقطوعا عن الاضافة مستعملا في التجب في شرح اللباب ما يعلم علمية لسجان عند  
 قطعه عن الاضافة واما عند الاضافة فلا دليل عليها لان منع جره بلزومه النصب على المصدرية ومنع التنوين بالاضافة قال  
 في الحاشية لا يكاد يستعمل الا مضافا وقال سبويه يقال سجت الله سجانا فالصواب سجت سجانا سجع سجانا سجع سجانا  
 المصدر وقد اجري على التبيح معنى التثنية على الشذوذ ونحو شعر قد قلت لما جازني فخره سجان من علقته الفاخرة قيل تقديره  
 سجان علمته على تقدير التكم من نثره قيل اصل سجان الله من علقته الفاخرة وتعالى ان لا يكون الا بالبناء على الضم وبجوز التنوين في المضان قتال  
 انتهى قوله فيها الا مضافا اي الى المفعول فالقدير سجت سجانا ويجوز ان يكون مضافا الى الفاعل فالقدير سجت سجانا

لغة دار الفقه  
 طاب الله ثراه  
 من تصحيح  
 لغة دار الفقه  
 من تصحيح

ببراً الله تعالى نفسه من السجدة براهة بهذا في تعليقنا المرص في قولنا فيها سبحان اسم آه في التفسير الكبير سبحان اسم التسبيح يقال سبحت الله سبحاً  
وسبحاً فالتسبيح هو المصدر وسبحان اسم للتسبيح كقولهم كبرت تكبراً وكفرنا وكفراً وتفسيره الله عن كل سوء وقال القاضي في تفسير قوله تعالى  
سبحان الذي أنشأ السموات والأرض يعني التسبيح وهو التثنية قوله فيها وقد أجرى علماء أي حيث يقطع عن الإضافة ويستعمل  
في التسبيح في أنوار التنزيل وقد يستعمل هنا فيقطع عن الإضافة ويمنع من الصرف قال سبحان لمن علقته الفاخر وفي تفسير النيسابوري  
وإذا استعمل السبحان غير منضاف كان علماً للتسبيح فإن العلية كما تجرى في الأعيان تجرى في المعاني قوله فيها على الشذوذ في  
بعض النسخ لا يخرج فيقطع عن الإضافة ويمنع من الإضافة انتهى أنت تعلم أن الصواب أن يقول ويمنع من الصرف كما لا يخفى  
قوله لا يجده الظاهره استيناف وتفسيره ارجع إليه تعالى فإن المصنف لما قال سبحانه ما أعظم شأنه فكانت قائلاً يقول كيف يستعمل  
كيف شأنه العظيم فقال لا يجده ولكن يحتمل أن يكون مصفاً بينا لكيفية الشان أي حاله كما نطق به في الحاشية هذا ولقد استنبطنا الكلام  
في التعليق المرضي على المحيط أي لا يحيط شأنه تعالى بتضمير المفعول ارجع إلى الشان واذن يكون التضمين المنوي في قول المصنف لا يجده  
رجع إليه أيضاً عقل من حيث تعليلية أن له تعالى في السموات والأرض من الآثار بيان لما الموصولة التي لا تعد ولا تحصى أي  
الآثار الغير المتناهية الدالة على شأنه سبحانه غير محدودة وكذا قوله لا يتصور ولا يبلغ أي يحتمل أن يكون مصفاً بينا لكيفية الشان بخروجه دليل لقوله وكذا أي  
خروج شأنه تعالى عن إحاطة الأداك ناظر إلى قوله لا يتصور والقياس ناظر إلى قوله لا يبلغ يعني أن شأنه تعالى لا يحيط ولا يقدر بمقدار مقاييس الخلق  
في قوله لا يتصور ولا يبلغ عالم الشان الضايفان فهم أن ذكر كل واحد من جملهم في قول الشارح لا يحيط بخروجه إلى الشان تحجبه عن البيت الفارسي أي بزره خيال قيا  
وكان وهم وانه به كفته اند شديكم وجوانده ايم + وذلك لان المراد به تعالى ذاته عن الخيال والقياس والظن والوهوم لا تعالى  
شأنه فيقال إن تعالى الذات يستوعب تعالى الشان وتحتمل أن يرجع التضمين إليه تعالى فالمعنى أنه لا يحيط به سبحانه عقل من حيث أن لا ياني  
السموات والأرض من الآثار اللامتناهية الدالة على عظمت شأنه وكبريائه فيكون المنوي في قوله لا يجده عالمه تعالى ويكون بيان كيفية  
الشان استفاداً من الجاء الوصف له سبحانه هذا ما افاده فضل المحققين لا يخفى على النفس الباقية أن هذا البيان أن كان يلائم البيت ألفاظ  
لكن فيه أنه لا يتأتى ج ما هو مرام الشارح من أن قوله لا يجده وصف حال الشان لأنه على ذلك الاحتمال يكون لا ووصفاً له تعالى  
لا شأنه سبحانه لعود المنوي في لا يجده إليه جمل مجده ولا كلام فيه وأما استفادة بيان كيفية الشان عن ذلك الوصف فنسلم لكن لا يمس  
براهمة لتوقفه على كون المنوي في لا يجده إرجاعاً إلى الشان كما لا يخفى قال المصنف في الحاشية لهنية مستدلاً على قوله لا يجده لأنه تعالى بسيط  
فيها وفارحاً انتهى قول في ثبات البساطة الذهنية والخارجية له سبحانه إذا لم يتصور له تعالى أجزاء متحدة خارجية كانت وذهنية على  
ما قال الشيخ أن التحديد قد يكون بالأجزاء الخارجية كما يقال البيت هو السقف مع الجدران كذا في الحاشية قوله فيها خارجية وهي التي تكون  
متغايرة في الوجود ومعنايرة لكل كالمادة والصورة الجسمية فيها ذهنية وهي التي تكون متحدة في نفسها ومتحدة مع الكل في الوجود  
وهي الأجسام المفصولات تألف منها قواها تعالى لأنها ليس لها صورة لا يتصور ما واجبات فهي منفصلة الهوتية فيه رزالي البطل الأجزاء  
الذهنية ليست بليط الكريب الذهني مستغن بعضها عن بعض بل يوجب إلى البطل الأجزاء الخارجية حتى يبطل الكريب الخارجي فقررنا لا أن  
الواجب تعالى وتقدس بنفسه صدق للوجود منفصل الهوتية عما عداه فيكون كل واحد من أجزاء الواجب تعالى على تقدير كونها اجبا  
مصدقاً للوجود ونحوها عن الآخر ولا يكون بعض منها سبباً لبعض آخر منها خاصاً محصلاً والالام يكن اجبا فاستبان أن تلك الأجزاء  
لا يمكن أن اجزاء ذهنية لما درست أنها لا تكون منفصلة الهوتية بل هويتها واحدة وتقرر الثاني أنه لو كانت اجزاءه تعالى واجبات لا  
بعضها عن بعض ضرورة أن الافتقار بنا في الوجود لا ياتي كونه من خصائص الامكان فلا تكون تلك الأجزاء خارجية إذا لم تكن

ارجع إلى المتن  
وراجع  
سبحان



فيما يجيء الخارج الحقيقي من العلاقة الافتقارية بين أجزاءه لما عرفت أنه على تقدير الاستغناء يجوز وجود كل من الأجزاء منفكاً عن الآخر  
 فالثالث جملة عبارة عن اجتماع أشياء لا علاقة بينها فكيف يتقوم منها حقيقة محصلة فمحصن بطلان تأليفه تعالى من الأجزاء الحدية  
 مطلقاً فاجبة كانت وذمينة وهو المطلوب على غلظة انذار الأجزاء الواجبات بساطة تقرير المرام أنه لو كان تأليفه تعالى من الأجزاء  
 الواجبة جرى النظام في تلك الأجزاء فإن كانت بساطة مثبتة المطلوب أن كانت مركبة جري الكلام في أجزائها وهكذا إلى لا نهائية لم  
 فيلزم لتسلسل وهو كما ترى فلما حاله تنقضي إلى البساطة فيثبت المقصود قال في الحاشية واغرض هنا إثبات البساطة وأما توحيد  
 تعالى فيطلب برهان آخر في موضع آخر انتهى قوله فيها والغرض أنه إذا جاز توهم وهو أنه يلزم على ما ذكره والواجب بالذات وهو خلف  
 من القول فإنه قد برهن على توحيد تعالى بان المقصود هنا إثبات بساطة تعالى وأما توحيد تعالى فيطلب برهان آخر في مقام  
 آخر فعدم حصول التوحيد هنا لا يفتح المرام فادرك أو مكنات عطف على قوله واجبات بالذات هذا ما هو من قوله عز وجل كل شيء  
 بالذات لا وجود له حقيقة البسيطة لا كل شيء ما خلا الله باطل ثم تلقى على وعيك أنه ليس المراد بكونها بالذات بالذات بل حقيقة  
 أنها تقتضي الملاك وعدم بحسب الذات ضرورة أن الممكن لا يقتضي العدم بالذات كما لا يقتضي الوجود كذلك بل معناه أنها لا تقتضي  
 التقرر الوجود بالذات كذا في بعض النسخ فكيف يتقوم بها الحق المحض لا يلزم بالذات فان هلك الجزء مستلزم لبطلان الكل التالي بال  
 كونه تعالى جهاً متصلاً فمقدم مثله ثم لما فرغ الشارح عن البطلان للأجزاء الحدية له سبحانه ما أن يشترع في البطلان للأجزاء التحليلية المقدارية  
 له تعالى فقل أيضاً لا يتصور له تعالى أجزاء فيحل الواجب سبحانه وتقسيم إليها كالجسم فانه يخيل إلى الأجزاء المقدارية كالنصف والثالث  
 والرابع وغير ذلك فانه لا يلحق له تعالى لا يتصور يعني أن الأجزاء التحليلية بين هراقة القوة ومحوثة الفعل فلا يتصور وجودها إذا الواجب يستدعي  
 الفعلية الصرفة بحسب التقرر الوجود والتمتاز عما عداه وكذا كل ما يتعلق بحال ذاته فلا يكون شيئاً منه بالقوة كذا في الحاشية تقرير الدليل أن  
 الأجزاء التحليلية بين القوة والفعل الوجود يقتضي الفعلية المحضة فوجب تلك الأجزاء غير محقولة فكيف يتصور كونها أجزاء له تعالى وإيضاحاً  
 استدلال آخر على بطلان الأجزاء التحليلية له تعالى هي لذات هيولانية وهي الذوات المولفة من الهيولى أو القائمة بالحالة في الهيولى  
 كالأجسام والصيغ والمقادير فان الأجزاء المقدارية التحليلية لا تفصل إلا لما يكون له أداة قابلة للاتصال والانفصال ولو وهما هي الهيولى  
 كذا في الحاشية ثم نستلوه عليك أنه لما فرغ الشارح عن بطلان الأجزاء التاليفية والتحليلية له سبحانه أراد أن يبين كون شيئاً  
 مؤلفاً منه تعالى ومتمملاً إليه إذ يكاد الوهم يميل إليه في هذا المقام مع أنه مستلزم لبطلان الشق الثالث الذي لم يتعرض له الشارح  
 وهو تركب تعالى من واجب وممكن فقال علم أنه تعالى كما هو إحدى الذات لاكثر فيه بالفعل ولا بالقوة كذلك يستلزم أن يتألف منه تعالى  
 شيئاً حتى يكون الواجب غير مجرد جزءاً تأليفياً لذلك الشيء أو يخيل في ذلك الشيء إليه أي إلى الواجب جل مجده ليكون الواجب سبحانه جزءاً  
 تحليلياً كيف يتقوم وتخل حقيقة وحدانية من الواجب بالذات متعلق بقوله تقوم واليه متعلق بقوله تخلص على سبيل اللبس والتمسك  
 وتقوم تلك الحقيقة من شيء آخر لا تقرر له ولا وجود له بالذات ذلك الشيء هو الممكن فتخلص حقيقة وحدانية إليه أي إلى شيء غير متقرر  
 ووجود بالذات ولعله من الفطريات أي الابدائيات يعني أن تحصل حقيقة وحدانية من الواجب تعالى ومن الممكن مجال بالضرورة وكذا  
 أملاً لما إليها هذا وان شئت على الإطلاق على التصريح فارجع إلى ما ذكرنا في التعليق المرضي قوله لا يتصور أي بالكنهية في إشارة إلى أنه ليس المراد  
 من قول المصنف لا يتصور نفى كونه تعالى متصلاً بجميع الانحاء الأربعة من التصور بالكنهية وبوجهه وذلك لكونه سبحانه متصلاً بالوجود  
 الأخيرين بل المراد أنه تعالى لا يتصور بالجنوس الأولين لا امتناع التحديد لما دلت من البرهان عليه فتذكر ولا يتصور بكنهية فانه لما كان  
 وجوده تعالى أي وجوده الحقيقي وسائر صفاته غير منتهية تعالى وهذا هو مذهب المحققين من الصوفية المرام والحكماء الاعلام ممن حصلوا

غرضه في الذهن ان كان حصول سائر الاشياء في الذهن مما اذلو انتم كان الواجب تعالى بما هو موجود ووجود غير صلي هو الذي لا يترتب عليه الاثار وهو الوجود الذي هو قائل الوجود ويعني اى الوجود الخارجى انما المطلق المطلق على الوجود واخر الاصل مبالغة في تشبيهه بالكل كونه تابعاً للوجود الاصلى كما ان المطلق تابع لذى المطلق فهذا التشبيه من قبيل قولهم زيد موجود اذا خبر لقوله كان متاصلاً بوجوده هو الذي يترتب عليه الاثار وهو الوجود الخارجى لا يستلزم دليل على الملازمة المذكورة بسلامح اى انفكاك الذات والذاتيات اى الذات الواجبة وصفاتها الذاتية التى هى نفس الذات باحقيقه عن الموجودية الخارجية وذلك لان الذات الواجبة التى هى عين الصفات بنفسها كافية في تصحيح انزع الموجودية الخارجية عنها ففى حينها كانت تكون صحيحة لانزعها فتكون حين هى موجودة في الذهن موجودة خارجية كذا في بعض الكواشى قيل ان الذاتيات على معناها المتعارف وذكرنا في هذا المقام قطفه لاستحالة التماثل في الواجب تعالى فيكون الواجب تعالى بما هو حاصل في الذهن وفقاً في الاعيان اى بحسب الوجود الاصلى العيني ولا في الاعيان معاً اى باعتبار الوجود المطلق الذي هو في هذا الا اجتماع التقيضين بقرير الدليل ان الواجب تعالى بنفسه في ان بلاه عليه بحيثية يحكى بصحة انزع الموجودية الخارجية من المعلوم انه كل ما كان هذا شأنه يكون موجوداً خارجياً فلو حصلت في ذاته تعالى في الذهن كانت صحيحة لذلك الانزع لاستبعاد انفكاك اشئ عن نفسه تعالى باطل لاستلزامه ان يكون الواجب تقدس حال وجوده في الذهن موجوداً خارجياً فيكون ذاته تعالى كما هى ليست في الاعيان اى في الاعيان بما انما لا يترتب عليها الاثار فالذاتية مشكلة كذا في التعليق المرص في كذا بما هو حاصل في الاعيان اى يكون الواجب سبحانه بما هو حاصل في الاعيان وفقاً في الذهن لا في الذهن معاً وهو كما ترى بقريره على انفيده تعالى لو حصل في الذهن كان الوجود الذي هو عينه اذ لا يزيد عليه صفة من صفاته تعالى فلا انفكاك عنه الوجود الذي هو عيناً وذهناً فيكون حين هو في الاعيان منشأ صحة انزع الوجود الذي هو عيناً في الاعيان موجوداً وذهناً انتهى قال في الحاشية هذا معنى على ان جميع صفاته تعالى وكل الصبح القفا في تعالى بعين في ان فلو صح له الوجود في الذهن كان مصداقاً لنفس ذاته على ما برهن عليه في المحكمة في وضعه فيكون بما هو في الاعيان لا في الاعيان ما انتهى ثم توضع المقام على ما في فصل المحققين ان تعالى احدى الذات الصفات لا تكثريه بوجه اصلاً فليس له تعالى ذات وصفة فان الصفات غير الموصوفات بالبداهة بل هناك ذات هى بنفسها منشأ للآثار التى تترتب على الصفات على الكمال ووجه ذلك ان تعالى قادر بلا قدرة وعالم بلا علم الى غير ذلك المراد ان ذاته تعالى تنوب مناب جميع الصفات الكمالية فالذات الحققة بنفسها بلا زيادة على غيرها والنصيا في حيثية لها بها مصححة لانزع مفاهيم جميع الصفات الكمالية ومنشأ لترتب آثارها فلو حصلت في ذاته تعالى في الذهن فاما ان تكون حين سببه في الذهن مصححة لانزع تلك المفاهيم ومنشأ لترتب تلك الآثار فيلزم ان تكون موجودة خارجية اذ الموجود الخارجى يترتب عليه آثاره وليصدق عنه حكاه ولا تكون كذلك فيلزم ان لا تكون تلك الذات بنفسها مصححة لانزع تلك المفاهيم ومنشأ لتلك الآثار وهو خلف باطل ومن مهن استبان ان المقصود الشرح من كرمية سائر صفاته له تعالى حيث قال قبل في المكان وجوده تعالى وسائر صفاته عين في ان انتهى هو الايام الى تقرير آخر للدليل الناهض على عدم حصول كنهه تعالى في الذهن وذلك هو الذي ايقنا على وعك آتفا واذن لا يكون ذكر العينية المذكورة مستطرداً فقتصر لان حجة اخرى على امتناع حصول كنهه تعالى في الذهن بما هو في الذهن مع تقريره في الاعيان له ماهية كلية مشتركة بين هذين الموجودين اى الموجود الخارجى الذي هو ذلك الاستحالة ان يكون الوجود الخارجى الذي هو شخصاً بشخص واحد المتمايزين بحسب الشخص الوجود وهذا انما يعقل في الماهية التى يكون تشخصها ووجودها اذ اعلمها عنى الماهية الممكنة وآما الماهية التى وجودها وتشخصها عينها وهى الماهية الواجبة فلا يتصور

في وجه الحق

في الآخرة



فيها ذلك فممتنع حصولها في الذهن إلا بالضرورة وهو كما ترى وهذا تفصيل لقول الشارح فما كان  
 وجوده وتخصه عيناً معينة أعني الماهية الواجبة بمتنع وجوده في الذهن وهو المطلوب قد قيل عن أنه لهذا الدليل آخر على  
 امتناع حصول كنهه تعالى في الذهن أنه قال في غيبيات مسائل كما تعزى أي تعرض العين عند التحقق أي شدة انظر وتعمقه في جرم الشمس  
 طلبة وكبر رجة تمنعها أي العين عن تمام الإبصار بالكثرة كذلك تعزى العقل عند ارادة كتنها به تعالى جيرة ودهشة تمنع عن تمام الإدراك في الحاشية  
 لا ينبغي عليك أن ههنا قياسين الأول قياس في الله تعالى على المحسوس أعني الشمس والثاني قياس العقل على الحس والجامع بينهما حتى يوجب  
 تحقيقه لو تم دليل على عدم وقوعه لا غنى متناعه كما يظهر من تأمل انتهت وهو كما ترى تزييف لما نقل عن رسلو كلام خطابي بل شعري  
 لأن مقدما به ظنية بل خيالا لا محقة لعل مقصود القائل بذلك تصوير العقول بالمحسوس لا إثباته فإي عدم كونه تعالى متصورا بالكانه ولكنه  
 إذا كان قول المص لا تصور مبنيا للمفعول إذا جرى للفعل فلان علمه تعالى لا يكون الا حضوريا والتصور علم حصولي فالجواب أن الواجب سبحانه  
 لا يتصور الا شيئا بحصول صورته في ذاته فالمقصود نفى العلم حصولي لكون علمه تعالى حضوريا شرفا علم أن سلكه علم الواجب مما تجرت فيه الافهام  
 ذكرت فيه لا أقدم فذهب البعض المذهب رسلو ما تبعه الشيخان أبو نصر والبوعلى اقتضاة تلميذه بهمنيار في التحصيل إلى أن علمه تعالى بالاشياء  
 عبارة عن صور قائمة لا بذاته تعالى أي صور رستمته في ذاته بل مجده كما في علمنا بالاشياء المتغايرة لذواتنا وصفتنا وذا المذهب  
 مخرج بأنه يستلزم تنكرا إلى تعالى بالغير زيادة صفة العلم عليه غير مجده وهو كما ترى بأنه يستلزم أن يكون الواجب تعالى فاعلا لتلك الصور  
 لا يجادها إياها وفا بلاء لما أفهم كون الشيء الواحد فاعلا وفا بلا سحا وهو باطل عندهم وبعض الآخر عني به افلاطون الألهي ثم ان راجح في صدق  
 أن المذهب المعتد بهما في علم الواجب سبحانه عشرة كماله فلم أكتفى الشارح بذكر مذهب رسلو وافلاطون فأنزه بأنه لما كان مقصوده نفى علمه تعالى  
 بالاشياء على نحو الحصول في الاستسام فوجب عليه نفى مذهب من يرى أن علمه تعالى بالاشياء بوسيلة صور وان كان فيه المذهبان المذكوران فقصده  
 لذكرهما وتعرض لرد قضاة وانما قدم الاول لكونه ظهر في كون علمه تعالى حصوليا فاحفظ لما رآه أي عتقده واستحالة التكرار في ذاته تعالى بحسب الذات  
 للدليل القائم على توحيد سبحانه وبحسب الصفات المستحالة تعدد والقدرا يعني لما رآه وان قيام الصور المتكثرة في ذاته تعالى بوجوب التكرار في ذاته سبحانه  
 وهذا التكرار محال سواء كان بذاته أو بتكرار صفاته عتقده وان علمه تعالى بهما أي بالاشياء بصور مجردة أراد بها الصور المثالية المجردة عن المادة  
 قائمة بذاته لا بذاته تعالى ما قال الشارح في الجاشية يمكن أن يكون مراده بالصور نفس تلك الاشياء باعتبار حضورها عنده تعالى  
 فترتيب بأن مذهب افلاطون هو أن علمه الفعلي بصور مجردة قائمة بذواتها فلو كان مراده بالصور نفس تلك الاشياء لم يكن يمكن القول بعلمه تعالى  
 لمقدم على الإيجاد بل يكون العلم على هذا التقدير بعد الإيجاد وبأن مذهب افلاطون على هذا التقدير هو ما ذهب إليه بعض المشائية القائلين  
 بكون علمه تعالى بصور سلسلة الممكنات عنده تعالى حضورا دهريا ولم ينقل القول بان اتحاد المذهبين عن حدوده أي لافلاطونية أي في سمجست  
 العلم والوسط في التعليق المرضي قول في تزييف المذهب المذكورين بوجوب عام لا بطلان تلك الصور الموجودة لذاتها كما هو رأي ذي المذهب  
 الثاني اولداته تعالى كس هو معتقد ذي المذهب الاول ما واجبه لذاته وهو محال القيام الدلائل على التوحيد وممكنة فائضة الذات والوجود  
 عنه تعالى كسائر الممكنات فهي أي الصور لا محالة مسبوقه بالعلم يعني لا بد وان يكون علم الواجب تعالى بتلك الصور سابقا عليها سابقا  
 ذاتيا بذاته على تقدير قدم العالم وانفكا كذا أي ما نأخذ على تقدير حدوث العالم فقريره على ما في بعض الخواشي أن الصور المذكورة لما كانت ممكنة  
 كانت حوادث ذاتية فاما أن تكون حوادث في الزمان أيضا كما هو مذهب من ذهب إلى حدوث ما سوى الله تعالى بالزمان أو تكون فورية  
 كما يراه مذهب إلى قدم العالم وعلى التقديرين تكون تلك الصور مسبوقه بالعلم أم سبقا ذاتيا وذلك على التقدير الثاني أو سبقا انفكا كذا  
 وذلك على التقدير الاول انتهى انما حكم الشارح بكون علم الواجب تعالى بتلك الصور سابقا عليها تحزاعا عن الجمل المستحيل في تعالى عن ذلك

على كبره فان جعل عيبه هو سببه منزه عن جميع العيوب الفاعل فعله بل محبه بها اى تلك الصور او بصور اخرى متلها اى قائمة بذاتها  
 او بذاته تعالى فيجري الكلام في تلك الصور كجراية في الصور الاولى فيتم ادى الامر بجري ذهاب سلسلة الصور الى نهاية بالفعل وهو خلف من القول  
 للبرهان الدالة على استحالة التسلسل اذ هي منكشفة عنده تعالى بنفسها اى بلا واسطة صور اخرى لانها مبدأ الانكشاف والالهي صريح التفرع  
 الذي ذكره بقوله منسائط تعلما اى علمها الاجمالى البسيط هو انه تعالى ومنسائط تعلما بالتفصيل هو وجودها تعالى بالعلولية فهي اى الصور  
 متعلقة بسببها تعلق اى مثل تعلق الاشياء التي هي ذوات تلك الصور في الحاشية اى تعلق المثلول بالعلة من غير فرق بين الاشياء  
 اعني في ذات الصور وبين الصور بل متساويتان في كونها معلولتين للوجوب تعالى بالعلولية مستلزمتة للخصو فتلك الاشياء حاضرة عنده تعالى  
 بذاتها لا بتبعية الصور لانها اى الاشياء معلولة له تعالى كالصور بلا تفرقة فالقطع عرق الهندسين المذكورين ثم تقرير المرام على ما أفيد  
 تلك الصور لما كانت سبوقا بالعلم ولم يكن علمها بوساطة صور اخرى فلامحالة تكون تلك الصور معلومة له تعالى بخبر من العلم الاول  
 علمه تعالى بها قبل وجودها ويكون مبدأ هذا العلم نفس له تعالى اذ لا يتحقق هذا سوى ذواته سبحانه في تلك المرتبة وهذا العلم اجمالى بسيط اذ  
 مبدأ الانكشاف ذات وحدة بسيطة والثاني علمه تعالى بها حال وجودها ويكون مبدأ هذا العلم ذواتها الموجوده اى حاضرة عنده تعالى  
 حضور المعلوم عند علمته وهذا يتحقق ايضا في نفس تلك الاشياء التي هذه الصور لهما فلا حاجة الى توسيط الصور في علمه تعالى بتلك الاشياء  
 انتهى ثم علق الشارح لكون الصور ذات الصور معلومة له تعالى بحضورها عنده سبحانه بالعلولية بقوله حقيقة فالشارح للتعليل العلم المحصور  
 بقية جبر عنه الشرقي وغير الانطباعي باقوى انحاء الانكشاف وبالتفصيل كما ذكرناه في التعليق المرضي هذا او التفصيل في التحقيق الاخير  
 هو وجود الشيء بالفعل لشيء موجود بالفعل وذلك باحد ثلثة وجوه عني بالعلولية وهذا هو المتحقق فيما نحن فيه فيمكن في انكشاف الصور وانكشاف  
 الاشياء اعني في ذات الصور نفس حضورها عنده تعالى بعلاقة العلولية او بالناعية او بالعينية وما لا اى مرجع وجود الشيء بالعينية وجود الشيء  
 لنفسه اى كون الشيء موجودا لنفسه اذ الشيء الاول عين الشيء الثاني كما في علمنا بالنفسا وعلم المجردات بالنفسا كما في الحاشية ثم وجه  
 تخصيصه في الخمس لانها الثلثة بالذات مفهوم وجود الشيء بالفعل لشيء موجود بالفعل بوجه التعاير بين الشيء الحاضر وبين الشيء الحاضر عنده  
 فبين ان له وجودا لشيء لنفسه بمعنى عدم الغيبة لا بمعنى حضور شيء عند شيء آخر وما يشهد الضمير على ذلك الموصول به اى بان وجود الشيء لشيء بآية  
 منسائط العلم ويكفي عليه ان لنا قوة ذلك متعلق بذكرها بالاشياء فالقوة التي بها تتعقل هذه القوة اما ان تكون هي اى القوة  
 العاقلة هذه اى القوة المعقولة فهي عاقلة ومعقولة او قوة اخرى فلنا قوتان احدهما قوة بها تتعقل الاشياء واخرى قوة بها تتعقل هذه القوة  
 ثم يتبادر الامر الى نهاية بالفعل وهو محال فاذا ان القوة التي بها تذكر الاشياء بالنسبة الى نفسها عقل علم وعاقلة عالمة ومعقولة معلومة  
 فالقوة من حيث كونها سببا للانكشاف عقل ومن حيث انها حصل لها الانكشاف عاقلة ومن حيث انها منكشفة عند المعقولة ليست  
 جهة تتعقل اى لا ادرك بها الا وجودها اى وجود القوة لنفسها تقريره على اذ ان في التعليق المرضي انه اذا تعقلنا هذه القوة التي بها تذكر  
 الاشياء فاما ان يكون هذا العقل نفس هذه القوة او لقوة اخرى مغايرة لها لا يسيل الى الثاني لان الكلام في تلك القوة كالكلام  
 في القوة الاولى وهكذا فيلزم التسلسل والحجج قائمة على البطالة فتعين ان يكون ذلك العقل نفس تلك القوة فهي نفسها عاقلة ومعقولة وليست  
 جهة تتعقل مهنها الا وجود تلك القوة لنفسها فعلم ان وجود الشيء لنفسه ايضا من اسباب العلم وهو المطلوب توضيح المرام على ما افاده  
 فصل الاعلام ان الشارح لما ذكر ان حقيقة العلم وجود الشيء لشيء باحد ثلثة انحاء وكان غرضه ثبات ان علمه تعالى ليس حصوليا بل هو  
 حضورى انه تعالى يعلم الاشياء بخبر من العلم الاول العلم اجمالى قبل وجودها والثاني العلم بالتفصيل حال وجودها وان العلم الاول  
 ينطوي في علمه بذاته والثاني يتحقق بحضور تلك الاشياء عنده تعالى وجب عليه بيان انه تعالى علم بذاته لا بتوسط صورة ليشبث ان

لا  
 قوله تعالى  
 في الصور

٢٤

في الصور  
 منه

علمه تعالى حضورى لا حصر له فيفرض عليه ثبات كونه تعالى عالما بالاشياء اذ ما لم يثبت كونه تعالى عالما بنفسه لم يثبت كونه عالما بالاشياء  
اذ ما لم يعلم نفسه يستحيل ان يعلم غيره ويحقق ان علمه الاجمالى بالاشياء منطوق في علمه بذاته اذ لو لا علمه بذاته ففهم منطوق العلم الاجمالى بالاشياء  
وبهذه الوجوه يتم مزيد اتهام ثبات ان وجود الشيء بالشيء بالعينية اى وجود الشيء لنفسه مناط العلم انتهى ثم اذ صار الشيء بذاته يحميه آخر  
على ان وجود الشيء لنفسه يكفي للاكتشاف ويستنبط منه ان وجود الشيء للمجرد بطريق الناعية ايضا مناط الاكتشاف وحاصل ان حصول صورة  
الشيء عند العالم الكفى في اكتشافه فحصل النفس الشيء عنده يكون كافيا في الاكتشاف بالطريق الاولى بصورة المجردة القائمة بمحل  
مجرد على المحل وصفه منضمة له لا يفتر ذلك المحل المجرد الى تحصيل صورة اخرى مثلها اى مثل الصورة الاولى وانما ذلك اى عدم الافتقار  
لوجودها اى وجود الصورة لى المحل المجرد فمالئك ليهما الخاطب اذا تجرد الشيء عن المادة بنفسه بلا عمل عامل وكان وجوده اى وجود  
الشيء بالشيء بالعينية توضيحه انه اذ حصل صورة شئ فلا شك في انه يحصل لنا العلم بذلك الشيء ولا يحتاج الى حصول صورة لتلك الصورة القائمة  
بالفناء وما ذلك الا لسبب ان الصورة المجردة عن المشخصات قامت بمحل مجرد عن المادة وهو نفسنا فاذا تجرد الشيء بنفسه كان وجوده  
له كما نفسنا فحصل العلم لذلك الشيء بنفسه بدون حصول صورة بالطريق الاولى فان قلت يجوز ان يتعقل تلك القوة الدركة نفسها  
كذلك للصورة القائمة بها اى القوة بحالة ادراكية زائدة عليها اى على القوة فالعلم يتطوّر بالاجزاء بالبرهان لم يثبت المدعى من اتحاد العلم  
والمعلوم والعالم فلا يلزم كونه اى كون القوة عقلا علما بل انما يلزم كونه عاقلا ومعقولا فقط زبدة الاعراض منع كون القوة العاقلة  
عقلا وتسليم كونه عاقلة ومعقولة وتقريره اننا انسلم انه اذا تعقلت القوة العاقلة لنفسها فى عقل وعلم بنفسها يجوز ان يكون العلم  
هو الحالة الادراكية الزائدة على انما انتهى حصلت لها عند تعقلها ذاتها ولم تكن حاصلة لها قبل ذلك لتعقل قلت جواب عن ذلك الاعراض  
بان القول بالحالة الادراكية بل لا يخلو ما ان يعلم تلك الحالة بحالة ادراكية اخرى مثلها فيتسلسل الامثال بالفعل لا الى  
نماية وهو كما ترى فان اجتماع المثليين باطل فضلا عن اجتماع الامثال اللامتناهية اخرج بان العلم بالشيء يتوقف على توجه النفس نحو ذلك  
الشيء فتختار العلم بالحالة انما يكون بحالة اخرى لا يلزم لتسلسل لاننا اذا علمنا شيئا بحالة فلا يحصل لنا العلم بتلك الحالة التى هى العلم بمجرد  
قيام علم ذلك الشيء بنا بل يتوقف علم ذلك الشيء على ان يتوجه النفس توجها مستانفا الى ذلك العلم فبذلك التوجه المستانف يحصل  
حالة اخرى متعلقة بالحالة الاولى ويكون تلك الحالة الاخرى علما بالحالة الاولى ثم العلم بتلك الحالة الاخرى يتوقف على توجه النفس  
اخر فمادامت النفس تتوجه توجها مستانفا نحو حالة حالة تتجدد الحالات اذا انقطع توجه النفس انقطع حد وثبات فهم لزوم التسلسل  
هنا توهم بعيد انتهى الا اى وان لم يعلم تلك الحالة بحالة اخرى بل تعلم بنفسه وجوده بالقوة العاقلة وبذا معنى قوله فمناط المعقولية في  
تعقلها اى تعقل القوة لتلك الحالة نفس وجوده بالقوة العاقلة وكذا فى تعقلها لنفسها وللصور نفس وجوده باللمحزبى ان بالحالة والصور  
متساوية الا قدم في وجودها بالقوة العاقلة واذا كان مناط العلم والاكتشاف هو الوجود للقوة العاقلة فامتن حاجة الى الحالة الزائدة  
فثبت كونه عاقلا فاذا لم يميزان تصحح العاقلة اى فى الادراك اشروقي والارستامى كليهما واما تخصيص الاول فناش عن غلبة الوهم  
كون الشيء قائما بالذات لا بالمحل بعد تجرده في ذاته لا بعين عال في الحاشية حترز به عن المعلوم الموجود في الذهن بنفسه لوجود ظاهري هو  
مجرد عن المادة وعوارضها لا ليس بعقل انتمى عن المادة متعلق بالتجرد وغواشيها حترز به عن المادة نفسها المنفصلة في الجسم  
الظلمانية اى عدم والقوة المانعة عن الظهور وتعقل وميزان تصحح المعقولية هذا ايضا متناول للخصوى ويحصل كليهما كون الشيء  
موجودا بالفعل لا بالقوة والا لزم كون جميع الاشياء معقولا ومذكر لكل فرد من افراد الانسان اذ الاختصاص لوجود الشيء بالقوة لا  
دون واحد والتالى باطل فالمقدم مثله لذات مجردة فالشيء المقدس اى المنزه عن المادة لما كان هذا القدر شاملا للمادة نفسها اخر

بقوله اذا كان موجود النفس اى حاضر عند ذاته المجردة وهذا شال للواجب تعالى والعقول النفس كل عقل اى بالمعنى المصدري والماضي الحاضر  
عند المدرك فهو الشيء المعقول كذا في الحاشية وحقنا ذكرنا في التعليق المرضي من ان المراد من العقل معنى منشأ الانكشاف لا بمعنى المصدري فانه  
اعتباري لا يصلح للمعينة للمجرد ولا بمعنى الحاضر عند المدرك لانه عبارة عن المعقول عاقلًا لتحقيق ميزان المعاقلة وحقول الوجود ميزان المعقولة وهو انه  
سوجود العقل لذات مجردة وهي نفسه فادراكه اى ادراك الشيء المقدس من المادة لذاته لا يزيد على وجوده بل هذا الوجود هو الادراك بل يزيد على ماهيته  
فقط اذا كانت له ماهية غير الوجود وهذا في الممكنات كلها بخلاف الواجب تعالى وليس له سبحانه ماهية سوا الوجود فانه ان لم يكن وجوده بحت ثم لم يكن  
عليه كذا فاذل المحققين ان هذا الكلام بظاهره صحيح فان العلم لما كان عبادة عن وجود الشيء بالفعل كان وجود الشيء لنفسه بدار علمه بداره فادراك  
الشيء لذاته الذي هو عبارة عن وجوده لنفسه لا يزيد على وجوده فان كان وجوده من له ماهية كما في الواجب تعالى فادراكه لذاته لا يزيد على  
الماهية ايضا اذ ماهية هي الوجود لا غير ذلك كان غير الماهية فادراكه لذاته لا يزيد على ماهيته فقط لا على وجوده ولا نظر الدقيق بحكم بان هذا الكلام  
لا ينبغي له فانه ان لم يرد بالادراك في قوله فادراكه لذاته والوجود في قوله لا يزيد على وجوده معناها المصدريان فلا ينبغي ان الوجود بالمعنى المصدري  
لا يصدق على الادراك بالمعنى المصدري بديهته ولا بالعكس بل الادراك بالمعنى المصدري صغير الوجود والمصدر سوار كان وجود الواجب او وجود  
الممكن ولا يصح الحكم بعدم زيادة الوجود المصدري على انه تعالى فان المعنى المصدري ليس من الواجب تعالى بديهته وان لم يرد بالادراك والوجود  
مصدرهما فلا شبهة في ان مصداق العلم والعالم والمعلوم في علم الشيء بنفسه هو نفس الشيء بلا حيشة اصلا فمصدق الادراك لا يزيد على نفس الشيء  
ممكن ان يكون او جبا عندهم ومصداق الوجود ايضا لا يزيد على نفس الذات سواء كان العالم ممكنًا او وجبا وقد عرفت الشايع بان الشيء لا قدس  
عن المادة اذا كان موجودًا بنفسه كونه عاقلًا وحقولًا او لوجوده ليس صفة من صفته بل معنى انشائي مصداق له ماهية الوجود وبلا انخاف من  
اليها فان نفس ماهية الموجود بنفسها بلا زيادة من عليها مصداق العقل والعقل المعقول فلا يزيد مصداق الادراك على ماهية تهما سوار  
كانت ممكنة او وجبة وواجب ان المراد بالادراك والوجود مصداقهما معنى زيادة الوجود على الماهية ان يكون صدقه عليها بحيثية هي  
استناد الذات الى الجاهل بمعنى عدم زيادته انتفاء بحيثية تعليلية فالذات المدركة اذا كانت ممكنة كان مصداق الوجود هي من حيث استناد  
الى الجاهل كذلك كان مصداق الادراك هي من تلك بحيثية فيكون مصداق الادراك لا يكون على الماهية غير انما على مصداق الوجود واثبت  
عندهم من ان مصداق العلم والعالم والمعلوم في العلم انفسه ذات العالم النفس ذات بلا حيشة فالمراد به انتفاء بحيثية تفهيمية في المصداق  
لا انتفاء بحيثية تعليلية ايضا واذا كانت اجبية كانت بنفسها بلا زيادة بحيثية اصلا تفهيمية ولا تعليلية مصداق الوجود والادراك عاقلان  
انتهى فالتدريس الحق تعالى في قصتي مراتب المجردة وهو وجوده بحت ثم بذاته متقدس عن الماهية بمعنى الامر المعقول فانه تعالى بنفسه  
شخص واحد فهو منزلة عن الماهية بذلك المعنى ففصلنا عن المادة فهو سبحانه لا محالة على نور لذاته بنفسه من الوجود والمقتضى للادراك مع انتفاء  
المانع وهي الظلمة الناشئة عن المادة فهو تعالى عقل عاقل كالمعقول لا يزيد عقله على ماهيته بمعنى بالشيء هو هو التي هو الوجود وتذكر الصغیر  
لرعاية الخبر ثم نخرج المقام وتلوح اهرام على ما في الحاشية المنهية وفي التعليق المرضي ان حقيقة العلم ما هو منشأ انكشاف شيء لشيء ذلك  
بخصوص الشيء الاول الذي هو عبارة عن المعقول لدى الشيء الثاني الذي هو كناية عن العاقل بحيث لا يغيب عنه وذلك الحضور لا يكون الا  
بوجود العاقل وحضوره بالفعل لنفسه فاما بالقوة لا يوجد له شيء اذ هو لم يوجد بعد فكيف يوجد له شيء ويحضره ولولم يكن موجودا لنفسه حاضرا  
عند ما بل غيره عني المحل لكل ما يولد في ظاهر الامر فهو با حقيقة محله من حيث وجوده له اذ عرفت بان المجردات لما كان وجودها بالفعل نفسها  
كانت حاضرة عنها نفسها بنفسها والقدر في الحق في قصتي مراتب الفعلية فعلمه تعالى لذاته بذاته والماديات وجودها بالماديات  
فلا تشع لذاتها والمادة وان كان وجودها بنفسها بالفعل والا يلزم التسلسل في المواد لكن فعليتها فعلية القوة والاستعداد بمعنى ان لها

فقد استدلوا بقوة الاستدلال كانهما مستندان في بعض ما يتعارفان في وجودهما ووجودهما في ترتيب على التمام المستند الى الله تعالى  
في صدقهما ووجودهما في الاشارة الى انهما مستندان في بعض ما يتعارفان في وجودهما ووجودهما في ترتيب على التمام المستند الى الله تعالى  
فاما العالم شيان القدر شيان فقط تفكر فانه يحتاج الى تجزئة القدر حتى يتم لما ذكره من تفصيل الشرح اثبات ان علم الله تعالى بالممكنات خصوصاً  
في كل المقصود وقوفاً على ثبات علمه بزمانه وحيث ان من لا يعلم ذلك كيف يعلم غيره فبعد اثباته سبحانه عالم بزمانه اراد ان يبين  
ان علمه تعالى بما سواه خصوصاً لا يتباطى به سبحانه بالمعلومية وكفاية وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل بالمعلومية في الاكشاف ونحوه  
اجازات اي جميع الممكنات بالذات كانت وسافيه قايمة كانت واحدة بسنخ اسبقتها اي اصل حقيقتها البتة الذات والبطية الوجود  
بالقياس اليه تعالى يعني ذواته الممكنات في وجودها غير مستقلة بل محتاجة الى ذاته تعالى وحلوله سبحانه وهو تعالى علته لها في جميع بطلان  
اجازات معلومة غير مجزئة لكونها معلومة له سبحانه وقد رتب ان وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل بالمعلومية يعني في الاكشاف بذاته  
لا يصحدها اي لا توسط صور الممكنات كما ذهب اليه البعض قد فطنت تزيينه فنذكر في الوجودات باسرها اي الممكنات كلها ما من حيث الوجود  
الذاتية اي من حيث كونها معلومة له تعالى معلومة وهو علمه له تعالى اي ذواتها ضرورة عنده تعالى بلا حاجة الى حضور صورها في النفس  
الممكنات كما ان العلم بالمعلومة معلومة له جل مجد في الفرق بينهما كما سبق تفصيله فعليه سبحانه الاجمال بتلك الاشياء اي الممكنات نفساً له تعالى  
لا نفس الاشياء متعلق عليها ان قوله محله في تحقيق على جميع الكلام السابق لا تفرغ على قوله وجملته اجازات الخ فالقادر في ذلك القول  
لا تحقيق للتفصيل وتوضيحه على في بعض النسخ ان لما ثبت الشرح ان علمه بزمانه وبالاظهار وان علمه تعالى بزمانه عين في انه وجب  
سبق علمه تعالى بالاظهار على السجاء بالتحزير من السجل المستحيل فيه تعالى عقب بيان كيفية علمه سبحانه بالاظهار فيبين ان له سبحانه بالاظهار  
عليه الاول علمه تعالى بها قبل ايجادها وبالعلم بالفعل السابق على ايجادها وهو نفس له تعالى فانه لو كان غير ذاته تعالى كان متاخراً  
عن ذاته سبحانه فاعلمه معلوماً له وهو كما ترى ويسمى هذا النوع من العلم اجمالاً او مبداً الاكشاف فيه واحد بسيط لا كثرة فيه والثاني علمه سبحانه  
بالاظهار اجمالاً اجمالاً وهو كمنه جميع الاشياء عنده تعالى خصوصاً المعلول عند علمه وهذا العلم التفصيلي او منشأ الاكشاف فيه عن ذوات الاشياء  
الحاضرة عنده تعالى مسبوق بالعلم الاول والعلم الاول مبداً كما بينه الشرح بقوله وعلمه سبحانه التفصيل بمعنى الحاضر عند المذكر لنفسها  
نفس الاشياء انفسها في اي الاشياء معلومة له تعالى من جهتين اي من جهتي الاجمال والتفصيل فانها اي الاشياء الوجودها الاجمال  
متحدة معده تعالى فينطوي اي يندرج علمها اي علم الاشياء في علمه سبحانه بذاته تعالى والاشياء الوجودها التفصيلي حاضرة عنده تعالى و  
معلومة له غير مجزئة بل حلول لا يارفع كونه تعالى محال للحوادث وبلا قيام بذاته تعالى حقيقة اي تحقيق علمه سبحانه بالاظهار والذات  
اجازات اي الممكنات بطبائعه اي باسبابها ووجودها اطلاقاً وآثار لذاته ووجوده تعالى بعينه للتفسير ليسل تعالى ذات  
منغيرة لوجوده سبحانه بل في ذاته هي الوجود فلا يتوهم ان معناه ان ذوات الممكنات آثار لذات الوجب تعالى في وجودها آثار لوجوده  
تعالى في هذا يدل على ان في ذاته تعالى خيرة لوجوده سبحانه فادرك ثم ان الخلل في صدره ان اراد بكونه ذات اجازات بطبائعه  
ووجودها اطلاقاً لا آثار لذاته ووجوده تعالى انها معلولات فالفئة منه تعالى فيسلم لكن لا يلزم منه ان علمه سبحانه بها في علمه بذاته  
وان اراد بمعنى اخر فليتصور حتى ينظر فيما رخصه بانه اراد به ان ذوات الاجازات تعينات للذات الحققة البتة المطلقة الواجبة  
في منطوية في تلك الذات الحققة فالعلم بها منطوي في العلم بالذات ويعضده في الحاشية قال الاستاذ في بعض حواشيه يعنيك  
عليه حاله واصاف الاشارة بالقياس الى موصوفاته التي هي منشأ لانتزاعها فان من يذكر منشأ انتزاع شيء يذكر ان ذلك  
شيء بان ينتزع عنه البتة فالممكنات كلها بمنزلة الاوصاف الاشرعية والاعتبارات العقلية له سبحانه تعالى وهو سبحانه

بمنزلة منشأ انتر اعمال الصوفية قائلون حيث قالوا ليس في الوجود الا الواجب تعالى وانما الممكنات هي محو اعتبارية فان العالم عندكم  
 عرض كحقيقة اعتبارية منتزعة عن حقيقة واحدة موجودة بحسب الحقيقة فعليه تعالى بذواتها ينطوي في علمه تعالى بذاته بحيث لا يغيب عنه  
 شيء تفصيل لا يلحق بهذا المقام انتهى فان لو هم ان كيف يتقيد الاجمال في علمه تعالى فانه لا عبارة عن الصورة الواحدة البتة الى صورة  
 متعددة كما في الحد والمحد واداء عن عدم تميز شيء عن غيره وظاهر ان كلامها منتق منها اما الاول فلان العلم الاجمالي بعينه تعالى  
 وهو سبحانه واحد بسيط فمتنع انحلاله الى صور متعددة واما الثاني فلانه يؤدي الى انفصال في ذاته تعالى كما دلت ان كل واحد من الممكنات  
 متساو عن غيره في علمه تعالى فافرض بان انحصار الاجمال في النحوس المذكورين ممنوع بل لذلك نحو ثالث لما بينه بقوله فهو كالحالة  
 الاجمالية البسيطة الحاصلة لك عند سوال من يتجسسك في المناظرة قبل ان تفصل الجواب شيئا فشيئا فان تفصيل للتشبيه في التفصيل  
 اي تفصيل الجواب منكشف عندك بتلك الحالة اي الحالة الاجمالية انكشافا تاما وموجود بعين وجودها اي وجود الحالة الاجمالية قبل الاجابة  
 من غير تميز فيها اي في الحالة صلافي اي الحالة تعقل بسيط بالفعل وعلم فعلي ايجادا وبسبب الكل واحد من كل التفصيل بحيث ينطوي  
 اي يندرج علمه اي علم كل واحد من كل التفصيل في علمها اي علم الحالة الاجمالية ثم اذ فصلت بحصيل لك علم آخر لكل مع الامتياز اي يمتاز  
 كل واحد من كل التفصيل عن الآخر وهو اي العلم الآخر بتفصيل علمه تعالى له اي للعلم الفعلي ليس المراد بالافعال ههنا الافعال المجردة  
 الذي هو من شأن البيولي والشيء البيولي بل مجرد كونه مستفاد من الغير اي المعلوم وهذا النحوس العلم ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال  
 انه مصطلح جديد ولا مشاحة فيه كذا في الحاشية فلممكنات وجود اجمالي هو نفس ذاته وجوده تعالى وهي اي الممكنات بهذا الوجود  
 اي الوجود والاجمالي متحدة مع سبحانه من غير تكرار في ذاته تعالى لان وجود الواجب تعالى عين وجود الممكنات فهو الكل في حد ذاته وعلم  
 اجمالي لها اي الممكنات ينطوي في العلم الاجمالي في علمه تعالى بذاته وهو اي العلم الاجمالي العلم الفعلي الذي يتبين عليه سر جعل اي الخلق  
 جعل المجهول تحييد وجود التفصيل للممكنات متميزة اي بالوجود والتفصيل كل واحد منها اي من الممكنات عن الممكن الآخر وهي اي الممكنات  
 بهذا الوجود التفصيل معلومة له تعالى صانعة عنده سبحانه بذاتها لا بصورها وهذا اي الوجود والتفصيل علم التفصيل لما اي الممكنات تترتب على علم  
 الاول لاجمالي الفعلي في علمه تعالى استيفاد من وجودها اي وجود الممكنات فعليه تعالى هذا اي التفصيل بالكل اي جميع الممكنات بعد ذاته  
 تعالى لان العلم التفصيل متاخر عن علمه تعالى الاجمالي الذي هو نفس ذاته تعالى فيكون العلم التفصيل متاخر عن ذاته سبحانه وبعد علمه  
 تعالى بذاته لان علمه عين ذاته واذا كان العلم التفصيل متاخر عن ذاته تعالى كان متاخر عن علمه بذاته الذي هو عين ذاته فكل واحد  
 من النحوس اي العلم الاجمالي الفعلي والعلم التفصيل الانفعالي علم حضوري له تعالى والفرق بينهما ان الاول عين العالم والثاني عين  
 المعلوم لا يرتسم اي حصولي وما هو صفة كماله له تعالى هو النحو الاول اي الاجمالي الذي هو مبدأ الانكشاف وعينه تعالى لا  
 النحو الثاني الذي هو التفصيل الانفعالي بمعنى الحاضر عند المدرك والا يلزم مستكمله له تعالى في صفته العلم التي هي من صفاته الكمالية بالغير  
 والتالي باطل فالمقدم مثله ثم نقض عليك انه قال الفارابي في الفصوص علمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته  
 فهو الكل في حد ذاته انتهى توضيحه ان قوله علمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته كان يوشم بظاهره ان علمه تعالى بالممكنات ليس في  
 مرتبة ذاته كحقيقة بل هو بعد ذاته وذلك ليتلزم تعريته سبحانه عن كمال العلم في مرتبة ذاته فاذا زال هذا الوجه بقوله وكثرة علمه بعد ذاته  
 فهو الكل في حد ذاته يعني ان المراد بكون علمه بالكل بعد ذاته ان كثره علمه اي علم التفصيل بعد ذاته واما العلم بالكل قبل الكثرة فهو منطوي في علمه  
 بذاته لانه الكل في حد ذاته اذا الكل ليس الا الحقيقة كحقيقة المنسب لمستطورة في التحينات فاشارة الشرح الى معنى قوله فهو الكل في حد ذاته  
 واشارة الى معنى قوله علمه بالكل بعد ذاته بعبارة بقوله وعلمه تعالى استيفاد من وجودها فعمله بالكل بعد ذاته وبعد علمه بذاته ويرد عليه انه

علمه تعالى  
 في العلم الاجمالي  
 لما كان عين الوجود  
 سبحانه وبه  
 لممكنات من  
 فعلها  
 في تفصيل  
 كان في العلم  
 الاول بجماله  
 في تفصيل  
 لان العلم  
 اي الانفعال  
 في ذاته



مبنی علی اتحاد الواجب والممكن هو غیر منقول عن الفارابی ولا یستحسن حمل كلامه علی لم یعلم انه مذموبه وحق فی توجیه كلامه انه لما ذهب الی ان  
علیه الی الممكنات سائر صوابیه ودر علیله لم یزعم علی ای اکثره فی ذاته تعالی قاطب عنه بان علی الکل بعد ذاته کونه صفة منضمة واصله منضمة  
لا محالة بعد الموصوف فلا یزعم اکثره فی ذاته ولما استشرع ان یقال ان علی تعالی لو کان صفة منضمة لزم ان یكون علی بذاته ایضا بعد ذاته قال وعلیه بذاته  
نفس ذاته وکثرة علی بعد ذاته یعنی ان علی بذاته لیس صفة بل انما الصفة منضمة کثرة علی علی الممكنات وهی بعد ذاته فلا یزعم اکثره فی ذاته ولما کان منوهم  
ان یتوهم ان العلم الذی هو کمال له لو لم یکن فی مرتبة ذاته کانت ایه غیر ذاته ولا کماله بل یكون منتظرة فی تمامها وکمالها الی انضمام صفة العلم الیهاد و  
خلف بل دفع بقوله فوالکل فی ذاته یعنی ان الواجب تعالی کماله فی جملة ذاته لا یظهر فی تمامه کماله فی شئی آخر فلیس انضمام العلم الی الذات ایضا لتمامها انضمام  
الفصل الی الجنس فان کثرة العلم بعد ذاته غیر متممة لها فلو التام کمال فی ذاته فالمراد بالکل ههنا التام کمال لا یقابل البعض حتی یزعم الکیف ذاته سبحانه  
والاجمع الممكنات حتی یتوهم اتحاد وضع الممكنات ههنا ما فاده فضل المحققین فی حواشیه علی هذا الشرح فتفکر فی هذا المقام فایه من زوال الاقدام ومن  
سطح الافکار وین الاقدام قوله لا ینتج ای لا یران علی سبحانه اذ لا علیه تعالی بل هو تعالی البرهان علی کل شیء لانه علة للکل فالمراد من البرهان  
برهان الم فانه المتبادر عند الاطلاق کما یثیر الیه عبارة الشيخ الرئيس فی فواتح کتاب البرهان من الشفا وذلک لان المراد کمال من البرهان ذلک الفرد  
هو المتبادر عند الاطلاق انما یسئل الیه الی اثبات وجوده ومفاده تحقیقه وباجمله هذه المطالبات هیته غیر مستفادة من البرهان کذا فی الحاشیه  
ويعضد ذلک ما روى انه قيل لایر المؤمنین ابی بکر الصديق رضی الله عنه ان عرف ربک بمحمد سلی الله علیه وسلم عرفت محمدًا عا لیه الصلوة ربک فاجاب  
بقوله بل عرفت محمدًا برزلی ولا یکن امین انیه کاشفة ومحة ای حطیة لا کشف لا مفیدة ای غیر معطیة للکلیة ولذا سمیت البرهان المذكورة فی  
الفرقان الجید بالآیات قال غریبه سیرهم آیاتنا فی الآفاق وفي انفسهم الآیه فهدی الله سبحانه الی ان آثاره فی الآفاق والافسآت علی  
وجوده تعالی وعلما علی قدرته کاشفة داله علی انه تعالی له الامر وخلق وذلک قوله تعالی حتی تبیین لهم انه الحق ولما کان هو سبحانه سوجد الکل  
شیء کان هو البرهان علی کل شیء فذلک قوله تعالی ولم یکن ربک لانه علی کل شیء شهید کما قال سبحانه تل ای شیء اکبر شهادة قل الله اولم یکن  
هذا اذ یعنی قوله لا ینتج للقول ولو یجوز للفاعل فمفنی لم یلد قال الامام الموسوسرح اتحاد الولد لا یكون الا لاحد ووجه اربعة اما الشواهد تغلبه  
لوحشة تاخذه فیتحتاج الی من ینسانج اولدفع عدو یقهره فیتحتاج الی من یتغفره ویتغیث به وکخوف حدثان الدهر الموت لیرث ملکة یقوم  
مقاسمه الله تعالی متعال عن هذه الوجوه کلها وبیانه ای بیان نفی کونه تعالی والد او مولود وال ولد والولد متکافیان ای متضامیان  
وتماثلان فان قبل ان المرأة یحبل قد یولد منها احمیة کما یدل علیها المشاهدة فلا یجب التماثل من الولد والولد قلنا المراد بالماثلة ههنا المشاركة  
فی الادوات النفسیة ان لم یکن کاما بوقیة التماثلین فتمثل المشاركة فی الجنس ان الاتحاد فی الماهیة النوعیة کذا فی الحاشیه یعنی ان التماثل عبارة عن التشابه  
فی الحقیقة النوعیة والمراد ههنا التشاکر فی الادوات النفسیة فیشمل المشاركة فی الجنس فلا ید تولد احمیة من المرأة یحبل وتولد لبغ من الفرس کما مر فی التفصیل  
فی التعلیل المرضی الواجب لیس یحتاج لواجب اخر ای لیس متضايف له فلا یكون حواله اولاد اولاد الا لکان متضايفًا والممكن الی ما لیه سبحانه تفرق المراد منه الیهود  
ان یكون من الاولاد والولد المتماثل من التکافؤ جمیعًا وکلًا ههنا منتف كما استعمل فیمتنع کونه تعالی والدًا وولدًا هو ای نفی التماثل من الواجب تعالی ولما کان  
لما ثبت ان صدق وجوب الوجوه ونفس حقیقة الذات الوجیهة فیدر الوجوب علی تلك الحقیقة انما دارت فلا یكون فرد من تلك الحقیقة ممکنا  
فلا یكون الممكن ثلًا للوجوب سبحانه وبیان الاول ای عدم التکافؤ بین الواحین ان معنی التکافؤ علی ما ذکره الشيخ فی آیات الشفا وانه الحق  
بطوسی ان لا یقتضوا تحقق احدهما ای اعد التکافؤین تعطفه الابان تحقیق وتقبل لاخره ای مع احدهما فلا یكون انسا فوالا یجب علاقة ذاتیه  
بینهما ای من التکافؤین البعلیة والحلولیة ای یكون احدهما علة لوجه الآخر وعلیتهما لا یزالان لکن لا یضمانان بل ان یوقع من الاتباع  
بینهما ای من المعالین ارتباطًا تعارضًا بینهما بحيث لیس یصلح بینهما الاخر وسیاتی فی محبت بشرطیات ان شاء الله تعالی و هذه العلاقة





في مجتبات الكليات توضيح لمرام باافاد في نفس الامر من زوايا كان حقيقة التي هي صدق وجوب الوجود وجنس النورين كما ثبت في مقدمات الفصل تسمة  
 غير اخلافي في قوامها على احوال الجنس الفصل المقسم يكون انما بالامام كجنس مفيد الوجوده واد حقيقة هذا الجنس هي نفس تاكد الوجود وليس في الجنس  
 كما يكون الذي حقيقة بتممة الوجود مخرج عنها كان فصلا المقسم المفيد الوجوده مفيدا حقيقة فيكون الفصل المقسم اخلافي حقيقة كجنس مفيد  
 حقيقة وقومها الى الجملة دخل فيها واللازم بل الفصل المقسم لا جملة خارج وهذا معنى قوله في حقيقة الشيء الذي حقيقة نفس تاكد التقر الوجود  
 عنى الوجوب تعالى لا حقيقة الحيوانية التي هي غير عنى الوجوب غير عنى تاكد التقر الوجودية مخرج عنها اي عن حقيقة الحيوانية لا تقسم بها  
 اي بالفصول والافاد وتمام اي افادة الفصول الوجود الفصل بناء على ان الفصول المقسمة عاية مفيدة لوجود كجنس لوجوب التقر في  
 اي الافاد المذكورة افادة نسخ حقيقة فيدخل الفصل المقسم في نسخ حقيقة كجنس هو بل لانقلاب الفصل المقسم الذي يكون  
 خارجا عن حقيقة كجنس الى الفصل المقوم الذي يكون اخلافيها فتقوله فاحقيقة مبتدأ وقوله لا ينقسم خبره وقوله لا حقيقة الحيوانية آه جملة  
 متعززة بينهما لاجل التوضيح اذا الاشياء تبين بانحدادها وايضا جملة اخرى على البطلان كون واجب الوجود وجنس النورين لا يزم ان يكون  
 وجوب التقر لذاته مستفاد من الغير وهو الفصل المقسم المحصل لوجوده تعالى اذ على التقدير المفروض تتحقق الفارقة له سبحانه الى ذلك  
 الفصل فيلزم الامكان اي مكان الوجوب تعالى وهو خلف من القول وايضا يلزم كون الفصول المقسمة باعلا كجنس في الامر خارج المفيد  
 نسخ حقيقة هو اجماعا على تبينه ان استفادة نسخ حقيقة الشيء اما خارج فهو اجماعا وهو مفروض لا اعتبار في الوجوب تعالى لذاته واما  
 بالقوات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المفيدة نسخ حقيقة عنى الموجدية ان يكون الفصول المقسمة مقومة بذاتها لوجوب خروجها  
 عما ينقسم به وايضا يلزم تركب الوجوب تعالى بذاتها ايضا كذا في الحقيقة فتقوله لا يتغير اي لا يحجب الذات وهو ظاهر فان الله سبحانه  
 باقية ازلا وابد ابيد واحد واللازم الانقلاب من الوجوب الى الامكان هو كما ترى ثم توضيح المرام ان غير الذات قد يكون بتوارد  
 اصور عليها وظاهر ان هذا النوع من التغير لا يعرض للماديات كما في الكون والفساد وقد يكون بتبدل الحقيقة وصيرورتها حقيقة اخرى  
 وكما النوعين من التغير محال في جنابه تعالى اما الاول فلتغيره تعالى من المادة واما الثاني فلانه تعالى ازل وابد في اما تغيير حقيقة  
 مع كونها حقيقة اخرى فاما الارباب في استحالة مطلقا سوا كان في الوجوب تعالى وفي الممكن كما لا يخفى ولا يتغير بحسب الصفات الحقيقية  
 ولا يحجب الصفات الاضافية التي بازائها مباد مستقرة وهي الصفات الحقيقية التي تستلزم الصفات الاضافية كالعالمية مثلا اذ  
 صفة اضافية له سبحانه تستلزمها صفة العلم الثابت له تعالى في انه تعالى قال شريف المحققين ان الصفات ثلثة قسم حقيقة  
 كالسواد والبياض الوجود والحيوة وحقيقية ذات اضافية كالعلم والقدرة واثباتية محضة كالعبية والبقية وفي اعدادها الصفات السلبية  
 انتهى فان تغييرها اي تغير الصفات الحقيقية والاضافية المذكورة ليس بواجب غير اني ذاته تعالى ما في الصفات الحقيقية فظاهرا وما في الصفات  
 الاضافية الكذائية فلان تغييرها مستلزم لتغير الصفات الحقيقية التي هي مباديها والتغير في الصفات الحقيقية يستلزم التغير في ذاته تعالى لانها هي  
 المذكورة مترتبة عليها اي على الذات في الترتيب بالابواب كذا في الصفات الحقيقية او بواسطة كذا في الاضافية المذكورة فانها ترتب على ذاتها تعالى  
 بواسطة الصفات الحقيقية المترتبة على ذاتها تعالى ثم تلو عليك ان الصفة الحقيقية عبارة عن التي لا يتغير فيها الاضافة مثلا الاول والآخر والوسط والصف  
 الاضافية المذكورة عبارة عن التي لا يتغير الاضافة في تحتها بحيث لا يرتب عليها الآثار الا بالترك  
 الاضافة فالاولى كالحياة والثانية كالعالمية والقادرة كما اذا تغير معلوك ومعلومك لان تغير المعلوم والمعلوم يستلزم تغير العلة  
 والعلم وهما من الابدان الحقيقية وتغيرها يستلزم تغير ذات الموصوف اذا كانت اوصافه نفسية كما في الوجوب تعالى كذا في الحقيقة  
 فهو سبحانه الان كما كان ما فيه شائبة لتغيره والحدان فاما الصفات الاضافية المحضة كالعبية والقبالية وهي التي ليست باثرها مباد

منه

الصدقان  
والصدقان  
والصدقان  
والصدقان

مستقرة في ذاته تعالى فكل الصفات عبارة عن التي تجري في مفهومها الاضافة كالارضية فانها لا توجد لا بوجود المزدوق بحسب التعارف فيغير ولا يستوجب  
 تغير اصلا اي لا تغير في ذاته تعالى ولا تغير في صفاته الحقيقية ولا في الاضافية المذكورة سابقا فان التعاقب والتجدي فيها هي في الاضافية المحضنة  
 يرجع بالحقيقة الى التعاقب والتجدي في الامر لهبانية عن الذات كما اذا تبدل في ميسك ما يسار ك وانت مستقر على ذاته ومكانه الاصلي فان  
 تبدلها لا يستوجب تبدل في انك لا مكانك الاصلي له تعالى عن الجنس والجمات هذا اي التعلل الى عن الجنس تصريح هذا على تقدير ان ايد الجنس  
 المعنى المصطلح عليه عند اهل البيان هو ان كل القول على الكثرة المختلفة بالحق في جوابها هو علمنا من قول الايجد هو معنى الاجزاء الذميمة  
 التي منها الجنس اذن يحصل البرعة فانما عبارة عن ان يوتي في الديانة ما يناسب الغرض من السوق الى الكلام او يراى الجنس المشي الى معناه اللغوي  
 وهو كل ضرب من الشيء فالاجناس من الجاهل على في المقاموس فالمعنى انه تعالى متعال عن الجنس في ذاته في قوة كونه سبحانه متعاليا عن المثل فكل  
 ما لا جنس من ذلك المعنى فلا امثال واشكال من ذلك الجنس فنفى الجنس عنه تعالى في قوة نفى المثل عنه سبحانه ومرتبة انه وهو قول الشارح وقاية تبدل  
 على نفى التماثل له وهو خلاف قانون البرعة الا ان يقال الالهام يعني البرعة اي ايهام الاشعار بالمقصود يعني حصول برئته الاستمالة كما كان  
 الاشعار بفعل المقصود حاصل على تقدير المعنى الاصطلاحى المراد بالجمات ما جمات ليست اي الفوق واليحت في الامين والشمال والقدام والخلف  
 او الاستدوات الثلاثة هي الطول والعرض والعمق بهذا المعنى يقال ان الجسم منقسم في الجهات الثلاث وادخل في جهتين في جهته وهي  
 الجهات كلها من الجهات ليست او الاستدوات الثلاثة من خواص الاجسام وهو تعالى بدمي من الجسمية التي تقبل الانفعال والاعدام ولو  
 متصلة فرضا مطابقا للواقع وانما قلنا فرضا مثل انقسمت العقلية والوهمية ايضا ثم قيدناه بالمطابق للواقع لان الفرض ههنا ليس  
 تقدير الشامل للجهات بل بمعنى تجزئ العقل تجزئ مطابقا للواقع كذا في الحاشية ثم توضيح مقال الشارح على في بعض الجوانب التي اوجب  
 سبحانه متعال عن الجهات المبنين المذكورين لكونها من خواص الاجسام والواجب تعالى برمي عن الجسمية القابلة للانفعال والاعدام  
 لانه لو كان جسمانيا فبانه كان قابلا للانقسام لئلا ولو فرضا في التجزئ العقلية المطابق للواقع وكل ما كان قابلا للانقسام كان  
 قابلا للانعدام ولو في التجزئ العقلية المطابق للواقع والتالي باطل فاقدم مثالا باللائمة الاولى فلان الجسم متد وكل جسم يمكن ان ينقسم ولو  
 بان يفرض في شيء دون شيء فرضا مطابقا واما اللازمة الثانية فلان الانفصال الباعدي فهو عبارة عن انعدام اتصال الواحد بوجودي  
 فهو عبارة عن جد وتصلين هو مساو لانعدام اتصال الواحد فالانفصال بالمتحد مع الانعدام او مساو له وعلى التقديرين  
 فكل ما كان قابلا للانقسام كان قابلا للانعدام واما بطلان الثاني فلان الانفصال ان كان خارجيا كان انعدام الجسم في الخارج او مساو  
 وان كان فرضا كان انعدامه او مساو لانعدامه في التجزئ العقلية المطابق للواقع لاني التقدير الوهمي الاخر اعني فقط وانعدام الجواب  
 سبحانه في الخارج او في التجزئ العقلية المطابق للواقع صريح البطلان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان العقل لا يجوز العدم على الوجود  
 سبحانه تجزئ مطابقا للواقع انتهى قوله جعل الكليات الجزئيات تفصيل المقام وتحقيقه ان حقيقة الوجود بالمعنى المصدرى ليس بالفسر  
 صيغة الذات وقومها في ظرفنا اي في الخارج او في الذهن وفي الحاظ ومطابق الحكم به اي بالوجود بالمعنى المذكور ومصادقه  
 نفس تقريرها بهيته وفعليتها فانها هي مستقرة بافاضة غير نفسها اي الماهية المكملة التي هي المفاضلة بافاضة الجاهل كانت  
 بحيثية التي هي صدق تحمل فيها اي في الماهية المستقرة المذكورة رجعت خبر كانت الى حيثية تعليمية هي كون الذات  
 صادرة عن الجاهل حتى لو قطع النظر عن هذه الصدور يلم يصح حمل الوجود على تلك الماهية واهي مستقرة بنفسها بالعلية  
 اي الوجوب تعالى في وجوده بذاته لا بغيره والارغم احتياجه تعالى الى غيره هوينا في الوجوب فمصدق الحكم هناك اي الحكم  
 بالوجودية في الماهية المستقرة بنفسها نفس تجزئ حقيقة مستقرة بالذات لا باجاءل تحقيق المرام على افاذه ففصل المحققين

بالحقيقة

ان لفظ المصدق يحتمل معنيين الاول مطابق الصدق منشأ الانزع كما يقال الما بهيته المتقررة مصداق للوجود ومصدق للذاتيات هو هذا  
يساوق المحكي عنه والثاني معناه الصدق بمعنى الثاني يحتمل معنيين الاول معناه الصدق في الواقع والثاني معناه الصدق في لحاظ الملاحظ والاول  
منها ايضا يحتمل معنيين الاول ان يراد به الصدق مطابق المحكي عنه فانه معناه الصدق البتة وبعد تحقيقه لا يحتاج نفس الصدق الى معناه اخرى  
وثانيهما ان يراد بها ما هو معناه المطابق للصدق اي المحكي عنه فان ما هو معناه لتحقيق المحكي عنه معناه صدق المحكاة البتة فاذا احكينا بان الما بهيته  
وجوده في مصداق الوجود بمعنى الاول ان معناه منشأ الانزع وبالمعنى الاول من المعنيين المذكورين للمعنى الاول من المعنى الثاني ان معناه الصدق  
بمعنى مطابق المحكي عنه في نفس الما بهيته المتقررة بلا زيادة اهر عليها ليس المتقرر انما ارادنا ان يكون عليها كما عرفت والمصدق بالمعنى الثاني من المعنيين  
الاخيرين هو جاعل الما بهيته واما المصدق بمعنى معناه الصدق في لحاظ الملاحظ فما يكون معناه لصدق الوجود وعلى شئ في لحاظ الملاحظ سواء كانت  
علته في نفس الامر ايضا ام لا فمشاهدة ترتب الآثار علة لصدق الوجود في لحاظ الملاحظ وبما يجوز ان يكون صدق الوجود وعلى ما بهيته باسنة  
لحظ الملاحظ ضرورة لا غير محلول العلة او يتحقق فيما سبق ان مصداق الوجود اي مطابق صدقه في الكل نفس الحقيقة المتقررة بلا زيادة اهر عليها  
سواء كانت الما بهيته وجبة او ممكنة غاية الامر ان مصداق الوجود والوجود ليس له علة ومصدق الوجود الامكاني مجموع محلول هذا الفرق لا  
يستلزم الا انه لا يتحقق المصدق بمعنى علة المحكي عنه بالوجود في الوجودية فيتحقق المصدق بذلك المعنى في الممكن لا يلزم من ذلك ان يكون بين  
مطابق صدق الوجود في الواجب سجاء وبين مطابق صدقه في الممكن فرق الا بان الاول مستغن عن العلة والثاني محتاج اليها لا بان يكون  
المصدق في الاول نفس الما بهيته المتقررة بلا زيادة اهر وفي الثاني الما بهيته المتقررة مع اهر انما عليها فاذا انما الفرق بين الوجود والواجب  
والوجود والجوازي الا بان في الثاني يتحقق المصدق بالمعنى الثاني من المعنيين الاخيرين ايضا وفي الاول لا يتحقق لمصدق  
بذلك المعنى اما المصدق بمعنى علة الصدق في لحاظ الملاحظ واعتبار المقابلة فيجوز ان يتحقق في التقييلتين فيجوز ان يكون انزع الوجود في الواجب  
والاذعان بصدق الوجود عليه بوسط كما يجوز ان يكون انزع الوجود من بعض الممكنات والاذعان بصدق الوجود عليه بوسط اذا  
تقرر هذا فنقول قد عرفت ان الفرق بين الما بهيته الواجبة والمما بهيته الممكنة انما هو تحقق المصدق بمعنى علة مطابق المحكي في الما بهيته  
الممكنة وعدم تحققه في الما بهيته الواجبة واما حيثية الاستناد الى الجاعل لصدور عنه فهي لا يمكن ان تكون مصداقا للوجود بمعنى  
مطابق صدقه ولا ان تكون جزءا من مطابق صدقه والالزام ان تكون هذه حيثية مقدمة على الوجود لان المصدق  
وخرأه لا محالة مقدم على الصادق وقد تحقق سابقا ان مطابق صدق الوجود هي نفس الما بهيته المتقررة بلا زيادة اهر عليها  
ولا يمكن ايضا ان تكون مصداقا للوجود بمعنى علة مطابق صدق الوجود فان علة هي التي لا يمكن ان تكون تلك حيثية لتقوم بأكمل ان تكون تلك  
الحيثية علة لصدق الوجود في لحاظ الملاحظ فكلام الشارح في هذا المقام لا يخلو عن مسالة فانه ان اراد بالمصدق في قوله كانت حيثية  
التي هي مصداق الحكم مطابق الحكم او علة مطابق الحكم فذلك باطل المصدق بمعنى مطابق الصدق نفس الما بهيته ومعنى علة مطابق الصدق  
اذا انما الجاعل للحيثية كون الذات صادرة عن الجاعل فانها متاخرة عن الوجود وان اراد بالمصدق علة الصدق في لحاظ الملاحظ سلم  
لكل الاستيعام قوله مصداق الحكم هنا كلفس تجوز حقيقة المتقررة بالذات لانه ان اراد بالمصدق ههنا مطابق الحكم لم يستقم الا فرقا  
بين التقييلتين ان اراد بعلته صدق الوجود في لحاظ الملاحظ فيجوز ان يكون علة صدق الوجود وعلى الحقيقة الواجبة في لحاظ الملاحظ حيثية  
اخرى سوى تجوز الحقيقة المتقررة وعلل مقصوده ما ذكر من ان مصداق الوجود في الممكن محتاج الى العلة متقربها وصادقة في الواجب مستغن  
عن العلة متقرب بنفسها وعبر عن الاول بان المصدق حيثية تعليلية وعن الثاني بان المصدق في الواجب نفس تجوز الحقيقة والامر سهل  
في العبارة بعد توضيح المقصود انتهى فيكون الوجود نفس الوجود في نفسه على كون مصداق الحكم سنا كلفس تجوز الذات المتقررة بنفسها وهي

تستغني عن سببها في الحقيقة ووجوده يتبعها عن الغير فلهذا الذات اي الذات الثانية التي مصداق الحكم فيها النفس تجوز للذات المتقدرة  
بالذات هي الواجب بالذات انما قيد بقوله بالذات حترزا عن الواجب بالغير والذات الاولى وهي التي مصداق يحمل فيها صدى راعن  
الحاصل لا نفس في تمامها لكن بالذات هذا القيد ليس للاحتراز بل لبيان الواقع ولرعاية المقابلة مع الواجب بالذات لما تقر انه لا  
ممكن بالغير فالوجود في الواجب تعالى عين في سببها ليس المراد من الوجود هو المعنى العام لمسطر البديهي المشترك بين الموجودات كلها فان  
لكونه اعتبارا لا يصلح لان يكون عيناً لشيء من صفات الموجودات فضلاً عن ان يكون عيناً له سبحانه بل المراد بالمعنى الحقيقي الذي هو المصداق  
لوجودية الاشياء وهو تعالى بذاته مبدأ الانتزاع اي انتزاع الوجود لمصدره ومصادق محله وبالمعنى عليك لمع ان في قول الشارح  
فالوجود مصنفه لا يتخير ان المراد من لفظ الوجود المذكور هو الوجود الحقيقي ومن الغمير الرابع اليه المذكور في قوله لا انتزاعه هو الوجود بالذات  
لمصدره بخلاف الكبر في ليس بذاته مبدأ الانتزاع الوجود ولا احتياجه في تفرده ووجوده اليه تعالى اذ الواجب بالذات يستحيل ان يتعلق بعبارة  
تفصيل لكونه تعالى بذاته مبدأ الانتزاع الوجود ووجه الاستحالة ان في كل المطلق يستدعي الانقلاب من الواجب لذاتي الى الامكان  
وهو كما ترى ولا يتصور له تعالى ان يكون موجوداً ووجه من تلقاء ذاته بالعلية بان يكون ذاته تعالى علة مقتضية لوجودها كما هو عند  
المتكلمين كذا في الحاشية يعني ان المقصود من هذا القول ان ما ذهب اليه المتكلمون من ان الوجود ذاته عليه سبحانه معاول له تعالى في مطابق  
صدق الوجود عليه ذاته تعالى من حيث انها مقتضية للوجود وغير صحيح فحقق ما هو مطلوب الشارح من ان وجوده تعالى عينه كما هو ناظر الى  
المنفصل الى النفس سنة اي طريقة اللوامم المعلولة بالنفس لما يتبعه كالزوجة للاربعه والا فيقع طبعاً وجد فوجد بينه تعالى وبين الوجود  
يعني لوجه ذلك الصبح ترتيب الواجب الوجود على ذاته تعالى انما بان يقال وجد ذاته فوجد وجوبه ووجوده كما هو شأنه في العمل العلوي  
وانما لم يقبل في تعالى بين الواجب الوجود لانه على تقدير كون ذاته تعالى علة للوجوب يلزم ترتيب الوجود على ذاته تعالى انما بان يقال ايضا لان الواجب  
مقدم على الوجود كذا قيل في تقدم الواجب على الوجود في ذاته تعالى على الوجود بحسب الوجود وان كان هذا التقدم ذاتيا كما يقتضيه اعلية والمعلولية اما عسيت  
ان موجود كل علة مقدم على وجود المحلول ولو انما كما هو مقتضى طبع وجد فوجد فيلزم تقدم شيء اي الوجود وعلى نفسه ان كان الوجود لمسبق  
عين الوجود السابق وهو موجودية اي موجودية الواجب سبحانه بوجوده وان كان ذلك غير الوجود السابق ويكسر تقرير الكلام بان الواجب  
تعالى لو كان علة لوجوده كان باقيا عليه الوجود فالوجود ان اما متحدان فيلزم تقدم الوجود وعلى نفسه وهو مستلزم تقدم الواجب على نفسه  
او تقدم الوجود على الوجود مع اتحادهما مستلزم تقدم المصداق على المصداق مع اتحادهما والمصداق هو الواجب تعالى او متغايران  
فيلزم موجودية سبحانه بوجوده في قوله تقدم شيء هو الواجب الضمير في قوله موجودية راجع الى القريب وهو الشيء  
والا فكله او في قوله موجودية لان انفصال الحقيقة اذ الوجود ان كانا متحدان فيلزم تقدم شيء على نفسه ان كانا متغايرين لم  
موجودية الواجب تعالى بوجوده بل بوجودات غير متناهية فان الكلام في الوجود والثاني كاللزام في الوجود والاول والكلام  
في الوجود والثالث كاللزام في الوجود والثاني وهكذا الى لا نهاية له وكله بل للترقي وسامحا لان اي تقدم شيء على نفسه موجودية  
بوجوده من محال ان ما يستحالة الاول فحاجة غنية عن البيان اما استحالة الثاني فلما في بعض نحو شيء من ان شيء الواحد لو وجد  
بوجوده من بحيث ما له الموجودية فان كان ما له الموجودية نفس الذات لزم ان يكون الذات الواحدة ذاتين ان كان غير الذات فان  
الشيء الواحد في موجودية الذات كان لا خلو وان لم يكن جدا بل كل موجودية الذات بهما جميعا لم يكن كل واحد منهما ما له الموجودية  
وهو في ذاته المنفصل اما استحالة موجودية شيء بوجودات غير متناهية فلما لا يتصور موجودية شيء واحد بوجوده من كان موجودية  
بوجوده ذاتا متناهي اولى بالاستثناء هذا ثم بين الشارح دليلا آخر على عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الدور



والفلاسفة خلا فالمتقنة في فعال العباد مطلقا للشيعة في الشر والصادرة عنهم من الكليات والخبريات بمعنى انه تعالى ابدعها من غير  
اي عدم اصرار وبلطان الذات الى الاليس اى الوجود وتقرر حقيقة وهي كما انها متفكرة اية تعالى في الوجودية كذلك متفكرة  
ايه تعالى في نسخ الحقيقة بل هربا عن المغايرة الواسعة مما ذكرنا لا افتقار اليه سبحانه في الوجودية وفي نسخ الحقيقة الى ان الافتقار  
الاول عين الافتقار الثاني الافتقار في الوجود لا يرجع الى معنى محصل سوى الفاقرة بحسب اصل الماهية وفتح التجوهر فان الوجود نفس  
صيرة الذات ومطابقه نفس الماهية وتقرره وتقرر منشأ انزاعه الذي هو نفس الماهية وليس هناك شيء يوفد منه ذلك المفهوم  
اي مفهوم الوجود وغير الذات المتجوهره فالافتقار في الوجود هو الافتقار في نسخ لتقرر اى بحسب نفس الحقيقة لما وعيت ان الوجود  
حكايه عن نفس الماهية والافتقار في الحكايه هو الافتقار بحسب الحكايه عنه ومواجهه الانزعاعيات عبارة عن حاجه مناشيهما فاستبان ان الافتقار  
في مفهوم الانزعاع اى الوجود لمصدرى الى الجعل بعينه هو الافتقار في الذات لتي هي منشأ الانزعاع الى ذلك الجعل من هنا  
ظهر ان الاسكان كبنية لنفس الماهية اولاً وبالذات وللوجود انشعاع عنها ونسبته الوجود ايمانا نانيا وبالعرض فالامكان لا احدث  
كما هو غريب المتكلمين بحسب الموجع يعنى عملة الامتناع الى مجموعية الذات بالجعل البسيط اى بخلق نفس الماهية ثم لما دريت انفا  
ان الكليات والخبريات متساويتان في ان خالقهما هو الله سبحانه فلتقى على خلقه كآلان ان ليس التفرقة بينهما الا ان الطباع المرسله  
اي الخلق المطلقه عن متيود الشخصيات وهي الكليات مقدمه في التاثير وقبول الوجود عن المبدع ايجادا بعبثية في خبريات في كاشية  
ومعنى تقدم وجودها ان نسبة الوجود لهما اقدم من نسبة الخبريات بالذات بل بالزمان ايضا كما في الكواذث ايمويه وسياتي  
ان شاء الله تعالى انتهى قوله فيها كما في الكواذث ايمويه فان احوادث الخبرية كزيد مثلا وجد اليوم وطبيعته قد وجدت في الازل فتقدم  
وجوده بطبيعته على وجود خبرتي بالزمان ايضا قوله فيها وسياتي من ان نسبة الوجود الى طبيعته اقدم بالذات بل بالزمان ايضا  
كما في الكواذث ايمويه من نسبة الى الاشخاص فلا طبيعة من حيث هي بل القياس الى الاشخاص جتان جهة المغايرة والتفكير  
وجهه الاتحاد من حيث الخلط مع العوارض الشخصية ثم الامكان الذاتي من احوال الموجود كما كان باعتبار ماهيته لمساهمة الجبردة عن  
البيوانية ولو اجمعتا فهي من الالتمسقات بافاضة ايجاد المطلق باقتضاء طبع الاسكان الذاتي بالنسبة الى خبرياتها المرهونة  
بتوارد الاستعدادات فان تعديلا للتقدم المذكور جعل الخبرية اى خلقه وان متصلة كان بعينه جعل اى خلق الكلي لما برز من  
بعض المحققين على ان الشخص ليس هو مقتضا الى الماهية بل منتزع عن نفس الماهية فكما تقررت شخصت فنماك جعل  
واحد ومجول واحد نفس الماهية لكنها من حيث حقيقتها المطلقة طبيعة كلية فان دليل بعينيتها يجعلين لتقرر الوجود  
في العين اى الخارج بافاضة الجعل الفياض اى واحد تحليل العقل الى ماهية مرسله كلية ومخلوطة بالوجود والشخص المتزعين  
عنها اى عن الماهية المرسله بعد الفعلية وتقرر من الجعل لكن الطباع المرسله غير مرهونة الوجود بتوارد الامكانيات الا  
والا يلزم كون تلك الطباع من احوادث الزمانية وهو خلاف عند الفلاسفة لزعمهم قدم العالم بانواعه هذا كالزمان نفسه نظير لما  
لا يكون مرهون الوجود بتوارد الامكانيات الاستعدادية وخلق اى محل الزمان وهي الحركة العقلية ايمويه وحائل محله وهو الخلق  
المجد للجهات ويقال ان الفلك لا يملس الجرم الا تصفى فلك الافلاك فهو حائل للحركة كما انه يتحرك بهاد احواله الجبردة اى العقول  
فهذه كلها غير مرهونة الوجود بتوارد الامكانيات الاستعدادية ولذا اصرارت قديمة بالزمان عند الحكماء وانما التعاقب والتجدد  
في الخبريات كاحداث الزمانية بحسب امتداد الزمانى لا بحسب الوجود الواقعي الدهري لعدم التعاقب في الدهر وبذلك اى توهم  
التعاقب علاقة الاسكان الاستعدادى وحركة المادة في الاستعدادات فالامكان الذاتي دون الاسكان الاستعدادى



ثم في الطبائع المرسله لما كان فيضان الوجود عن مدبر العالم على خلاف تلك الجزئيات اي الجزئيات الحادثة الزمانية فان ملاك فيضان الوجود فيها هو الامكان الاستعدادي ومن ثمه اي من اجل ان الامكان الذاتي في الطبائع المرسله ملاك الفيضان شمع انهم يقولون ان الطبائع المرسله بما هي موجوده بوجه الوجود التي قبل الكثرة اي قبل جزئي جزئي لا يعني ان الطبائع المرسله موجوده مجردة عن الشخصيات فان ذلك صريح الاستحالة فلما هرب هذا الكلام يدل على قدم الانواع سواء كانت الاشخاص قديمه دهرية كما هو ذهب الفلاسفة او كانت حادثة وحقبة كما هو عند من يرى ان الالعدم الزمانية اعدم حقيقة ويمكن ان يقال ان حاصل كلامه ان الطبائع المرسله غير موجودة على الخصوصيات الشخصية بما هي كذلك سواء كانت الطبائع المرسله قديمة او حادثة وتعني الوجود الاكبر على ان يكون اجناتية امته تعالى من دون ان يكون موجودا بالامكان الاستعدادي لا يستند في قدم تلك الانواع وحق ان القول بقدم الانواع يتعاقب الاشخاص بسبب الاستعداد الزماني كما هو ذهب الفلاسفة باطل فانه لو كان الامر كذلك لكانت المادة من المبدأ الفاعل بانفس الطبيعة الهندسية من دون ان تشخص اصلا وهو صريح الاستحالة او فرد خاص منها وهذا الفرد الخاص لكونه موجودا بالوجود بخصوص المادة والاستعداد يجب ان يكون مادانا فانيكون الطبيعة النوعية ايضا حادثة زمانية اذ لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص على هذا التقدير او فرد بهم بما هو بهم وهو ايضا لها البطلان اذ لا وجود للمبهم بهم مثلا لو فرض ان نوع الانسان قديم يتعاقب اشياءه بحسب الاستعداد الزماني فيستحيل ان يكون اصدا عن المبدأ الفاعل هو الماهية المجردة او فرد بهم منه بما هو كذلك فوجب ان يكون اصدا عن المبدأ الفاعل هو شخص واحد من متعينين هو حادث مسبوق بالمادة واستعدادا بالانواع الانسانية حادث بعد دونه اذ لا وجود له قبله على هذا التقدير ولا يمكن ان يقال ان كلاما من جزئيات الكل مسبوق بجزئي آخر لا الى نهاية لانه لما ان يكون في تلك الجزئيات اللامتناهية جزئي يكون اصدا عن المبدأ الفاعل ان يكون المبدأ الفاعل علة قريبة له او لا يكون كذلك الا ان لا ياتل باطل لانه لو لم يكن شئ من تلك الجزئيات صادرا عن المبدأ الفاعل لم يكن شئ من تلك الجزئيات موجودا اذ وجود شئ منها موقوف على صدور شئ منها عن المبدأ الفاعل اذ لم يكن شئ من الجزئيات موجودا لم يكن الكل موجودا وعلى الاول فالصاع عن المبدأ الفاعل هو اول جزئي وبعده من جزئيات ذلك الكل فليكون جزئيات لا تناسبية في طرف الماضي وهو المطلوب هذا ما افاده افضل المحققين في حواشيه على هذا الشرح لان تعليل لكون وجود الطبائع المرسله وجودا انبيا تقرر بما اي تقرر الطبائع ليس الابعانية تعالى واما قوله غير موجودة الوجود بالامكان الاستعدادي فنناظر الى قوله قبل الكثرة بخلاف شئ طبيعي المكتشف بعروض المادة وهو الجزئي المادي فان وجوده موجود بالامكان الاستعدادي اما دعيت ان زيدا مثلا موجودا الوجود بنظرة خاصة باستحالة التعلق فمضت خاصة ثم لما عظمنا قال المصنف في الحاشية فيه اي في قوله جعل الكليات والجزئيات اشارة حيث ذكر المجهول ودون المجهول اليه الى ما هو الحق من القول بالاجعل البسيط المعنى الابداع اي اخرج الاليس اي الوجود من الاليس اي عدم شئ قول هذا ان جعل البسيط مختارا للاشياء في الشارح وهو الى انه اي يجعل متوسط بين المجهول والمجهول اليه وهو جعل المؤلف وتحريره من النزاع بين الفريقين على ما في الاتفاق المبين ان الاثر بالذات على القول الاول اي يجعل البسيط نفس الشئ من حيث هو هو هذا مبني على ما تقرر عند الاشراقية من ان الوجود هو انتراع عن نفس الماهية فالكل عن لقولنا الماهية موجودة هي نفس الماهية وليس الوجود امر اذا انما عليها انضما اليها عندهم فاجعل متعلق بالمراد فهو معنى الخلق وقيل واحد من الوجود والانتصاف اي انتصاف الماهية بالوجود اثر للكل على ان تعرض حقيقة على ما في بعض الجوانب ان الوجود عند الاشراقية نفس صيرورة الذات ومصادقة نفس الماهية من حيث هي هي بلا زيادة عليها والوجود والانتصاف بالوجود حكايه وجعل الحكاية في الواقع هو جعل مصداقها وليس الحكاية تقرر في الواقع وتقرر مصداقها فهاك جعل واحد وتقرر واحد جعل نفس الماهية وتقرر ما فاذا انترع عنها سمي الوجود وسمي الانتصاف بسبب هذا جعل

بغير انتصاف  
بغير انتصاف  
بغير انتصاف

والنظر إلى الوجود وإلى الانقضاء بالعرض لا أن هناك جملان متغايران أحدهما يتعلق بالماهية والثاني بالوجود وبالانقضاء  
فإن ذلك لا يمكن لو كان للوجود وللانقضاء به في الواقع مع قطع النظر عن خصوص تنوع الذهن لقراره في تقرير الماهية والماهية  
الوجود ومعنى الانقضاء بعد الاتزاع فهما متقرران في نفسهما في الذهن فهما مجعولان في الذهن مجعولان في الواقع انتهى  
والأثر بالذات لمجاء على القول الثاني أي مجعول المؤلف هو الانقضاء أي انقضاء الماهية بالوجود ومن حيث هو أي الانقضاء غير  
مستقل بالمفهومية ودرابط بين حاشيتيه وبها الماهية والوجود أي تفسير للانقضاء المذكور مفاد الحياة التركيبية فكم أنه قد وقع  
في بعض عبارات تقوم أن اثر مجعول على رأي المشائية مفاد الحياة التركيبية فكم أن اثر المجعول في الافق المبين أن مرادهم مفاد  
الحياة التركيبية هو المفهوم الغير المستقل الرابطة للانقضاء وهو كما ترى لما ذكرنا في التحليل المرضي بل مرادهم مصداق الماهية  
التركيبية أي المحكي عنه للقيضية القائمة الماهية موجودة فالمحكي عنه لهذه القضيته هي الماهية المنضم إليها الوجود وهي مصداق انقضاء  
الماهية بالوجود كما أن المحكي عنه لقولنا بجسم بعض المنضم إلى البياض هو مصداق انقضاء الجسم بالبياض فكم أن اثر المشائية  
متعلق بل من فهو بمعنى التصدير معناه جعل الماهية موجودة فهو من قبيل جعل الشك فيض وهذا متفرض على أن الوجود عندهم منضم  
إلى الماهية واشي والوجود والانقضاء لا من هذه الحاشية أي لا من حيث كونه معنى غير مستقل بمعنى المحرف بل من حيث أنه معنى  
بمستقل فانه من هذه الحاشية لا يصلح عندهم أن تكون اثر المجعول بالذات وهو ج مابهية كسائر الماهيات ومنه سقط  
ما استدل به على جعل البسيط من أنه على تقدير القول بجعل المؤلف لا بد من الانتهاء إلى جعل البسيط لأن الانقضاء بابهية من  
الماهيات ووجه السقوط أن متعلق بجعل المؤلف هو الانقضاء من حيث أنه مفهوم غير مستقل ودرابط بين الحاشيتين لا من حيث  
أنه مابهية من الماهيات ولم يلاحظ بالاستقلال ولزوم الانتهاء إلى جعل البسيط إنما هو على هذه الحاشية لا على تلك الحاشية اثر في ضمن  
الأثر بالذات وقد استدل عليه على جعل البسيط بقوله تعالى وجعل أي خلق الظلمات والنور فإن جعل بمعنى التصدير لا يجوز قصره  
على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعوليته جعل بمعنى الخلق يستدعي مفعولا واحدا وفي قوله تعالى وجعل الظلمات الآية قصر على  
مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصدير كذا في الحاشية يستدل عليه بأن هذا الاستدلال المذكور في الافق المبين الوجود ونفس  
صيرورة الذات ووقوعها في العين أي استخراج الذهن ومصادقه أي مصداق الوجود بالمعنى المذكور في الواجب تعالى نفس  
ذاته والالزم احتياج الواجب سبحانه إلى الغير وهو محال ومصادقه في الممكن حاشية الاستدلال إلى العمل وعلى تقدير قطع النظر عن  
هذه الحاشية الاستدلال ليس للممكن بقرار وجوده أصلا فإذا كانت الماهية الممكنة في نفسها متفردة مستغنية عن المجاعل  
كما هو زعم القائلين بجعل المؤلف يصدق جعل الوجود وعليها أي على الماهية في مرتبة ذاتها وهذا المصدق من شيون الواجب  
تعالى فلا يكون الشيء المتقرر في نفسه ممكنا بل واجبا لذاته لأن الواجب لذاته ليس إلا ما يكون متفردا بذاته مستغنيا عن غيره  
وبطلان أنه ظاهر فاذن يكون الماهية الممكنة فاقرة من حيث قوامها وتقرر بها ومن حيث جعل الوجود دية فالممكن بكلا اعتباريه  
في الوجود صرف وإسباب البحت ونحوهما مبدءهما إلى التقرر والالين بجعل بسيط يتبعه على اللازم مفاد الحياة التركيبية فهو كونه  
موجودا كذا في الافق المبين ثم تقرير الاستدلال على إفاده بعض الأعلام أن الوجود بمعنى اعتباري أترجمي وكذا انقضاء  
الماهية الوجود فلا تحقق لها في الواقع إنما يتحقق في الواقع نشأ اثرهما وهي نفس الماهية بلا زيادة ر عليها فهما تابعا  
في التحقق الواقعي لنفس الماهية فكم أن نفس الماهية اثر بجعل بالذات فذلك هو المطلوب أن لم يكن نفس الماهية اثر بجعل أصلا  
فتكون اجبة أو تكون اثر بجعل بالعرض تابعة في التحقق الواقعي للوجود والانقضاء وهو باطل إذ ليس لها تحقق واقعي



بالذات انما اتفقوا على انفس الماهية فلا مساع لهذا الاحتمال بعد تحقق ان الوجود هي الصيرورة المنتزعة وليس لصفة موجودة في الخارج  
هذا او اعترض عليه اي على هذا الاستدلال المتعترض هو السيد الزاهد الهروي بانه لا يلزم من كون الماهية في نفسها متفردة مستغنية عن الجعل  
وجوبها اذ لم لا يجوز ان يصدق اي كمال الوجود عليها بحسب استنادها الى الجعل من حيث الوجود متعلق بالاستناد فقط اي لا من حيث  
نفس الماهية يعني ان الماهية متفردة في صدق الوجود عليها الى استنادها الى الجعل في لوقطع النظر عن الاستناد لم يكن للماهية وجود  
فلا يلزم كونها وجبا اذ الواجب ان يكون موجودا بذاته لا من حيث الاستناد المذكور ثم تقرير الاعتراض ان كون الوجود في الواجب الى  
نفس ذاته وفي الخارج حيثية الاستناد الى الجعل مسلم لكن لا يلزم من استغناء الماهية من حيث هي وجوبها فان استنادها للممكن الى الجعل  
يجوز ان يكون من حيث الوجود وان كانت الماهية من حيث هي مستغنية عن الجعل انما يلزم وجوبها الوهم تستند الى الجعل اصلا لا  
بنفسها ولا بحسبها والقائلون بجعل المؤلف لا يقولون به بل الماهية عندهم مستغنية في صدق الوجود عليها الى الجعل وانت  
تجيب جواب عن لك الاعتراض قال في الحاشية توضيحه ان حقيقة الوجود ونفس صيرورة الذات في طرف ما بمصادقه ومبدأ انزاعه  
نفس قوام الماهية وتقرر بما اذا كان تقريرها بجعل الجعل نفسها يرجع مصادقه الى حيثية تعليلية وهي صدورها عن الجعل حتى  
لو فرض تقريرها وقوامها بدون الجعل لكفى في صدق الوجود كما في الواجب تعالى لا تتنازع اسلخ الاثر عن المبدأ واستحالة الانفكاك  
بين المضموم ومصادقه فما كان تقريره وقوامه بالذات يصدق عليه الوجود بالذات وما كان تقريره بالعرض كان صدق الوجود عليه  
بالعرض فبانه دقيق انتهى بان مرتبة التقرر وفعلية الذات غير متساوية في منفاه عن الموجودية المصدرية والصيرورة المصدرية  
يعني ان يرتقي التقرر والفعلية متقاربتان لمرتبتى الموجودية والصيرورة المصدريتين فهما متلازمتان كما هو المسلم لدى الطرفين اي  
المشائين والاشرفيين لان القول بتقرر الماهيات منفاه عن الوجود مخصوص ببعض المتكلمين وهم المعتزلة واما الاشاعرة وبكبار  
كلام فيكونونه بطلونه كما هو المذكور في الكتب الكلامية كذا في الحاشية فلو كانت الماهية الممكنة مستغنية في نسخ قوامها اصل  
تقريرها عن الجعل كما هو نزعم المشائية كانت تلك الماهية مستغنية ايضا في صدق الوجود وصيرورة الذات بالضرورة اذ لا  
مقتضى لانفكاك الماهية واستنادها الى الجعل من حيث الوجود والافتقارها واستنادها اليه في نسخ تقريرها لان افتقار الامور الانتراعية  
واستنادها الى العلة ليس له معنى محصل لان افتقار منشأ انزاعها ومطابقتها اليها والوجود امر انتراعي عبارة عن صيرورة الذات  
ودوقوعها في ظرف ومنشأ انزاعه ومطابق حملها انما هو نسخ تقريرها كما سبق فذكر وتفكر كذا في الحاشية تقرير المرام ان مرتبة التقرر  
مرتبة المصدق المحكي عنه ومرتبة الموجودية مرتبة الحكاية فاحتياج الوجود الى الجعل انما هو باعتبار مصادقه واذا كان المصدق  
مستغنيا عن الجعل فلا محالة يكون في مرتبة الحكاية ايضا مستغنيا عنه فلا يكون الاحتياج الى الجعل من حيث الوجود ايضا فعلى  
تقدير عدم الجعل بسبب يلزم الاستغناء عنه في صدق الوجود ايضا فبطل نزعم المتعترض من صدق الوجود على الماهية بحسب استنادها  
الى الجعل من حيث الوجود فلزم كون الممكن واجبا كذا في بعض الشروح كما يشهد به الوجدان المستقيم والفهم السليم في الوجود  
في التعليق المرضي قوله الايمان ببي الجعل البسيط المشار اليه بقوله جعل الحكيمايات يعني ان الضمير المجرور عائد الى المصدر المضموم من افعال  
كما في قوله تعالى اعدوا لهوا قرب للمتقوي او الايمان بالله سبحانه المذكور في التسمية او بادصافه المذكورة من التسبيح والتعظيم  
الشان في التحديد والتصور ونفي النتيجة والنتيجة وكونه تعالى خالقا للاشياء وكلها ويحتمل ان يرجع الضمير الى المصدر اي الجعل  
مطلقا بسيطا كان ومركبا ففيه اي في رجوع الضمير الى الجعل مطلقا اشارة الى رد القول بالبحث والاتفاق فان فئة اي  
طائفة قليلة قد زعموا ان وجود العالم من غير سبب موجود وغاية مقصودة وهم اي القائلون بالبحث والاتفاق قد فالفوا البديهة

في تجزئته بل لا يمتنع لان المرجح هو سبب الوجود فاذا انتفى ذلك انتفى المرجح وفي تحقق بالعرض بدون بالذات تحقيق المرام على افاده بعض الاعلام  
ان الممكن لا يمكن ان يوجد بنفسه فلا بد لوجوده من مرجح فذلك المرجح اما ممكن فالكلام فيه كالكلام في ذلك الممكن او واجب هو المطلوب في معنى  
وجود الوجوب بل يمتنع تحقق بالعرض بدون بالذات اذ كل ممكن غير من فهو بالعرض بالقياس الى المرجح وجوده ليس هناك على تقدير ما يتصور  
واجب يكون موجودا بالذات فالحقول بوجوب الممكنات مع نفى سبب الوجود بالذات تجوز لتحقيق بالعرض وهو الممكن بدون بالذات وهو لا يمتنع  
بشئ من ذلك بل بل البداهة العقلية ولا يمكن ان يكون مرجح وجود كل ممكن ممكن على خلافه الى نهاية اذ مجموع الممكنات اللامتناهية ممكن  
فلا يمتنع وجوده فذلك المجموع بالعرض فيمتنع تحقيق سلسلة اللامتناهية راسا من دون ان ينتهي الى بالذات وهو الوجوب بالذات ولا يمكن ان يقال  
ان مجموع سلسلة سوجوب بالذات لان كونها موجودة بالذات ما من قبل آحادها ومن قبل صفته الاجتماع والاول صريح البطلان اذ كل من  
الآحاد بالعرض كذا الثاني هو الاجتماع فرع الآحاد فاذا لم يكن لحد من الآحاد بالذات لم يكن صفته الاجتماع بالذات فلم يكن المجموع موجودا  
بالذات فثبت وجوده ووجوب لذاته وهو المدعى انتهى بعبارة واستدلوا عليه على ان وجود العالم من غير سبب موجود بوجه متناه  
لو كانت للممكن حاجة الى المؤثر لكان فيه اى في المؤثر تاثير واللاممكن المؤثر مؤثر افعلى المؤثر مؤثرية وهي اى المؤثرية صفة ثبوتية لان كونها  
صفة عدمية ظاهرة بطلان ثبوتها اى في الزمن فخط لا في الخارج فيكون الحكم بها اى بالصفة الثبوتية اى هي المؤثرية في الخارج جملة كليا  
ضرورة انه غير مطابق للواقع لان المفروض ان تلك الصفة ليست ثابتة الا في الزمن او ثبوتها في الخارج ايضا اى كما ان ثبوتها في الزمن  
ان يكون المؤثرية قائمة بالمؤثر ومنفعة اليه فكانت من الممكنات اذ الواجب تحيل قيامه الغير فتكون محتاجة الى المؤثر اذ كل ممكن يحتاج الى المؤثر  
عندكم فيكون المؤثر مؤثرية اخرى وهذا معنى قوله المحتاجة الى المؤثر فمناك مؤثرية اخرى اى ثابته بتاثيرها بالمؤثرية الاولى والظن اى البحث  
فيما اى في المؤثرية الثانية ايضا كذلك اى كالنظر في المؤثرية الاولى بان يقال هي صفة ثبوتية اى فيلزم التسلسل في المؤثرات الموجودة  
في الخارج وهو كما ترى ثم ان ختلج في خلدك ان في هذا المقام احتمالا آخر وهو ان يكون للمؤثرية وجود في الخارج ولا يكون لها وجود ذهني  
صلا فاحذر بان لك الاحتمال البطلان لاشق الثاني علما انه باطل بوجه آخر وهو انه لو لم يكن للمؤثرية وجود ذهني متمنع ان يحكم الزمن  
على المؤثرية بان مؤثر اذ هذا الحكم فرع تصور المؤثرية وهو يتلزم الوجود انتهى للمؤثرية فاحفظ واجواب عن ذلك الاستدلال ان المؤثرية امر اضافي  
حاصل في الزمن عند حصول صدور الاثر من المؤثر وليس في الخارج شئ بازا منها اى بازا للمؤثرية يقوم بالمؤثر فلا يكون محتاجة الى المؤثر  
حتى يكون لها مؤثرية اخرى ويلزم التسلسل في المؤثرات الموجودة في الخارج لا يلزم ايجل اى اى المؤثرية ثابته في نفس الامر مرجح  
قطع لنظر عن فعل العقل وفرض الفارض لاسر حيث خصوص كحاط العقل فقط ومنها ان التاثير اى تاثير المؤثر في وجود الممكن اى في حال  
الوجود وهو باطل لانه يحصل اى حاصل وناثيره في وجود الممكن في حال عدمه وهو ايضا باطل لانه اجتماع النقيضين اى الوجود وعدمه  
وهذا البيان كما في عدم ايضا بان يقال لو كان الممكن محتاجا في عدمه الى المؤثر كان تاثيره في عدمه اما حال عدمه فيلزم تحصيل المحصل  
او حين وجوده الممكن فيلزم اجتماع النقيضين فالممكن غير محتاج الى المؤثر لاني وجوده ولا في عدمه واجواب انه فرق ما اى فرق عظيم بين  
اخذ الاثر اى اثر المؤثر في زمان حصول الاثر وبين اخذه اى اخذ الاثر بشرط حصوله وناثيره في زمان حصول الاثر اى حصول  
الاثر اى حاصل بذلك التاثير لا قبله ولا استحالته فيه اى في ذلك التاثير يخرج اجواب على افاده بعض ادلى الالباب بان تاثيره في  
وجود الممكن بانما هو عين وجوده كحاصل بذلك التاثير لاني حال وجوده حاصل قبل التاثير فاللازم وهو تحصيل اى حاصل بذلك التحصيل  
غير متقبل واستحيل وهو تحصيل اى حاصل قبل ذلك التحصيل غير لازم وليس تاثيره في وجوده حال كونه معدا حتى يلزم اجتماع  
النقيضين كما ان وجود الممكن انما هو عين كونه موجودا بذلك الوجود ولا حين كونه موجودا الوجود وآخر قبل ذلك الوجود حتى يلزم

حصول الحمل المستحيل والاصح كونه معدوماً حتى يلزم اجتماع المنقيضين كذا ما في المتن في عدم الممكن انما هو عين عدم الحمل بذلك التأثير  
 لا عين عدم الحمل بل من قبل حتى يلزم تحصيل الحمل المستحيل والاصح وجوده حتى يلزم اجتماع المنقيضين كما ان عدم الممكن انما هو حال كونه  
 معدوماً بذلك لعدم الاصح كونه معدوماً بعد حصوله من قبل حتى يلزم حصول الحمل المستحيل والاصح كونه موجوداً حتى يلزم اجتماع المنقيضين  
 حتى يثبت ان التأثير الذي في المتن لا يثبت في الماهية اي ماهية الممكن فيلزم عدمها اي عدم الماهية عند عدم المتن او عدم التأثير فيكون  
 الانسان مثلاً في سائر الازمنة لا يتصور الاستدلال الكلي في صورة جزئية للتصميم ليس بالانسان عند عدمه شيء كتحصيل سلبه عن نفسه تقريره  
 انه لو كانت الماهيات في ذاتها مجبولة لا تفتت الماهيات بالمرء على تقدير ارتفاع كماله فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال لما وصفت  
 ان شئ من نفسه ضروري او التأثير في الوجود اي وجود الممكن الكلام فيه اي في الوجود وهو الكلام المذكور في الماهية لانها هي  
 ماهية من الماهيات التي لا يكون الوجود وجوداً عند عدم المتن او عدم التأثير في الصفات الماهية بالوجود كما ذهب اليه صاحب  
 المؤلف وهو اي الاقتصار على اعتباري انما يترعى لا يستند الى المتن او الجواب عن الشق الاول وهو ان التأثير في الماهية بناء على كمال  
 البسيط واما ان يكون كمال المؤلف فيقولون ان ما يقتضيه كمال هو ان يكون المحمول هو عينه دون المحمول الذي ياتى به كمال  
 الاقتصار وهذا باعتبار الشق الثالث كذا في الحقيقة والوجود والاقتضات تابعان له اي التأثير في الماهية ولا يلزم ان يكون الانسان  
 ليس بالانسان عند عدمه يعني لا يلزم سلب الشيء عن نفسه بل يلزم ليس بنفس الانسان كما لا يكون له اي بالتأثير في الماهية الانسان  
 انساناً بل انما يكون بنفس الانسان هذا هو بغير ان التأثير لما كان في الماهية معدوماً جعلها على نفسها حمل فذاتها عليها  
 فلما يلزم من عدم المتن وعدم التأثير ليس بنفس الانسان كذلك يلزم من عدم كون الانسان انساناً انما هو ايضا والاصدق حين عدم المتن  
 او عدم التأثير لم يلزم ليس بنفس الانسان الحقيقية القائمة الانسان انسان وهو صريح في بطلان اذ صدق الموجبة يستلزم وجود  
 الموضوع وتقرره ولما لم يرد من عدم المتن وعدم التأثير عدم كون الانسان انساناً فالزم من وجود التأثير وجود المتن كون الانسان  
 انساناً ايضا فذاً وقرره من الحكماء ينكرون الغاية المقصودة فقط اي لا ينكرون العلة الفاعلية فيشعرون ان يعلم ان زكارة الفاعل في نفسه  
 الى زكارة الغاية لانها علة لفاعلية الفاعل واما انكار الغاية فيمكن مع الاذعان بالفاعل ان يكون الفاعل كمالاً في الفاعلية غير محتاج  
 فيها الى ادراك غرض غاية او لعدم كونه فاعلاً بالارادة والاختيار او لكونه ثابتاً قال في الحقيقة لعل الحكماء هم الغاية بمعنى علمه ان  
 فاعل العالم كله هو الواجب تعالى وهو الكمال التام في الفاعلية فلا يكون لفعلة غاية وغرض لانها متممة لفاعلية الفاعل وهي كماله  
 فيه تعالى شأنه وان كان فعله لا يتخلو عن الفوائد والمصالح الكثيرة التي مرجعها الى نظام العالم وهذا هو المختار عند المحققين انتهى فان عيوباً  
 اي بالغاية المقصودة الغاية والغرض فهو حق لما دريت انفاً به سبحانه كامل في الفاعلية والعلية الغائية تكون علة لفاعلية الفاعل  
 وتتمتها لما قلنا يكون لافعال تعالى غاية مقصودة فانه غني عن العالمين والافعال ترى اي وان لم يريدوا بها العلة الغائية بل  
 بذاً واما الحكماء لمصلحتهم فهو باطل لما دريت ان فعال الواجب تعالى لا يتخلو عن الحكم والمصالح والحق في معنى البحث والاتفاق كذا  
 في الحقيقة ان الاشياء كلها تكون متوقفة وترتبة بالقياس الى شئ لكونها اي الاشياء غير واجبة بحصول معاً اي مع ذلك شئ  
 وان من مصلحة كانت الاشياء بالقياس الى سببها لا بالقياس الى ذلك الشئ وجب بحصوله ووجب التحقق لاستحالة تخلف العلل  
 عن علته فيقال لها اي الاشياء بالقياس الى ذلك الشئ لا بالقياس الى الاسباب واصلت تلك الاشياء معاً اي مع ذلك  
 شئ انما كانت بالبحث والاتفاق كوجود ان يخرج من عند المبرر فان نسبة هذا الوجود الى جسر البربر انما هي على سبيل الاتفاق  
 لكونه مؤدباً اليه في الجملة وان لم يكن بالقياس لمية متوقفاً ومترقباً بطريق الدوم والاكثراً والاسباب جدران يخرج منه الى جسر البربر

في موضع مدون في الكسر لم يدرى بطريق البحث الاتفاق بل يكون اجب الحصول منه ثم الفرق بينهما ان البحث لا يكاد يستعمل الا في الامور  
 الخفية ويكون مبدؤه ارادة من يختار من الناطقين بخلاف الاتفاق فانه اعم من ان يختص بالخبرة على توضيح القام فارجح  
 الشمس البازغة وهو اشهدا الى التعليق الرضي على شرح القاضي قوله مقدمته وهي ما يتوقف عليه الشرع في العلم اى لا يمكن الشرع بدونه  
 على وجه البصيرة الكافية اعني قصد العلم بوجه ما اى سواء كان بوجه وبغيره فايلا درسم العلم في مقتضى لقضاء ما هو الواجب للمشاعر وهو  
 تقصوه بوجه بالالا لانه الواجب جبينه والتقدير بوجه بوجه وغايته انما قال هذا لان نفس الشرع في العلم انما يتوقف على تصور العلم  
 بوجه بالعدم اركان الشرع في المحصول المطلق واما الشرع على وجه البصيرة فانما يتوقف على تصور العلم بوجه بالعدم اى بالتصديق بوجه  
 وغايته فانما يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة الكافية كما فصل في موضوعه كذا في بعض النسخ لا يخفى على النفس القاطنة ان  
 ذكره الشارح من ان المقدمة ما يتوقف عليه الشرع انما تعريف المقدمة العلم واما قوله اعني تصور العلم بوجه ما آه فبيان لمصدره ولا  
 ارباب في انه كما يجب صدق المعرف بالكسر على المعرف بالفتح كذلك يجب صدق المعرف على كل واحد من المصاديق المعرف بالفتح وهذا  
 لا يعقل فيما ذكره ذلك البعض بل انما يصدق بعض جزاء المعرف بالكسر على بعض المصاديق من المعرف بالفتح وبعض آخر من تلك الاجزاء  
 على بعض آخر من المصاديق منهم وجملته المقال انه لا يصدق المقدمة بالمعنى المذكور على كل واحد من تصور العلم بوجه وبغيره وهو كما  
 ترى فانه لا بد من صدقها على بعضه ما في اى شية الزائدة على شرح الجلالى للشيخ من ان كلاما من حرفة احد والغاية الموضوع  
 مقدمته العلم فانهم وان شئت التخصيص والتحقيق فارجع الى ما ذكرناه في التعليق الرضي وهي اى المقدمة بالمعنى المذكور مقدمته العلم  
 واما مقدمته الكتاب فاما ذكر من الكلام بيان للموصول قبل المقاصد اى مقاصد الكتاب لا ارتباطها باى ارتباط المقاصد كذا  
 ونفع فيها اى لنفع ما يذكر في المقاصد سواء توقفت عليها لا واذا ثبتت الغاية بين مقدمتى العلم والكتاب فلم يلزم طرقيته  
 لنفسه في قولهم المقدمة في بيان حده والمصدق بموضوعه وغايته هذا التخصيص في مقام آخر وهي اى مقدمته الكتاب محتملة لان  
 تكون عبارة عن الالفاظ الدالة فقط او عن المعاني فقط او عن مجموعهما كما ذكره بقوله لما تحتمل الكتاب كونهما جزءا منه من الالفاظ  
 الدالة على المعاني او من المعاني فقط او مجموعهما ولما كان المتوهم ان توهم انه يحتمل ان يكون كل من الكتاب المقدمة عبارة  
 عن النقوش الدالة على الالفاظ وحدها او عن المعاني فكيف يصح احصر في الاحتمالات اثلث المذكورة اذ ارض بقوله واحتمال النقوش  
 منفرقة عن غيره منفرقة اى مع الانضمام ساقط عن الاعتبار اى اعتبار المصنفين فانهم انما يدونون المسائل والتدوين  
 لا يتصور الا بالطرق اثلث المذكورة ولا دخل للنقوش في ذلك ما اطلاق الكتاب على النقوش كما في قولهم شريت الكتاب  
 فعلى سبيل المجاز وهذا كما توضيح لقول الشارح فانها اى النقوش ليست ما يقصد بالتدوين فهي لغاة عند المدونين وتخصيص مقدمته  
 الكتاب بالالفاظ من حيث الدلالة على تلك المعاني اى المعاني المخصوصة لمداولة بالالفاظ المخصوصة نظرا على ذلك تخصيص  
 الى قولنا يذكر من الكلام فان لفظي الذكر والكلام متعينان لتخصيص مقدمته الكتاب بالالفاظ فان الذكر لا يوصف به الا الالفاظ والكلام  
 ما اخذ في حده الكلمة الماخوذة في حدها اللفظ وتخصيص مقدمته العلم بالمعاني وحدها باعتبار اللقباية تقريره ان مقدمته الكتاب بوجه  
 المبينة بالكسر ومقدمته العلم بوجه المبينة بالفتح واذا كانت مقدمته الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها فيكون مقدمته العلم عبارة عن المعاني  
 وحدها لان الالفاظ مبينة للمعاني والمعاني مبينة بالمعاني اذ الذكر كما يوصف به الالفاظ كذلك يوصف به بالذكر للمعاني  
 غاية الامر ان اقصاف الالفاظ بالذكر بالذات اقصاف المعاني بالعرض اى بتوسط الالفاظ وهذا لا يضرنا فاننا لذكر معناها اعم ما  
 بالذات وبالعرض فاستبان ان تفسير المقدمة بما يذكر لا يصح اذ اى كالكلام اى لفظ الكلام الماخوذة في تعريف مقدمته

الكتاب ليس مثل الكلام اللفظي وهو المفرد والنفسى هو المعنى الحاصل فى العقل فايراد لفظ الكلام فى تفسير المقدمة لانيان فى ارادة المعانى ولا يقتضى تخصيصها بالالفاظ بل لا يترقى الارتباط والنفع الماخوذ ان فى تفسير المقدمة انها بما بالمعنى فقط اى بالذات والادخل فيها الالفاظ كذلك لانها والله على المعانى المخصوصة حتى لو قطع النظر عن هذا الاعتبار لم يحصل الارتباط والنفع بالالفاظ اصلا والمراد منها بما بالاعم بما بالذات بالعرض فاخذ الارتباط والنفع فى تفسير المقدمة للكتاب المعنى الاخر قرينة تطعيه على عموم الذكر والكلام كما ان اخذها بالمعنى الاخر فى تفسيرها قرينة تطعيه على عموم الارتباط والنفع ثم نقض عليك انه قال بعض الفضلاء ان قول الشارح اذ ذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعانى يتحمل ان يكون معناه اللفظ ما يذكر ان اخذ من الذكر بالكسر الموصوف به هو الالفاظ وان اخذ من الذكر بالفتح الموصوف به انما هو المعانى فبانه ان كان يوفق للغة لا يوافق لها غير عبارة الشرح مع انه على التقدير الاول لا يصح اخذ من الذكر بالفتح والمعنى على التقدير الثاني لا يجوز كونه ماخوذا من الذكر بالكسر لما تقر به الا عموم فى اشتراكه الان يحل على التوزيع وتحتمل ان يكون معناه ان الموصوف بالذكر والحكم ان هو الالفاظ بالذات لكن يوصف به المعانى ايضا بالعرض وفيه انه يخالف ظاهر عبارة الشرح لكونها ناطقة بالمستوية بين اللفظ والمعنى الا ان يحمل المستوية على صحة المطلق نفس الذكر على كل منها وان كانا فى احدهما بالذات وفى الآخر بالعرض انتهى مختصرا ثم لما كان المتوهم ان يتوهم انه لو لم يخص مقدمة الكتاب فى الالفاظ بل نعمها والمعانى فكلية ما يلزم عدم الفرق بين مقدمتى الكتاب العلم على تقدير كون مقدمة الكتاب عبارة عن المعانى وحدها اذ قد تكونان عبارتتين عن المعانى فقط والتالى باطل لانهم قائلون بالتغاير بينهما فالقدم مثله فادع بقوله فالتغاير بينهما اى بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم بحسب المفهوم فقط لا بحسب المصادق على الاحتمال الثانى وهو كون مقدمة الكتاب عبارة عن المعانى وحدها فمفهوم مقدمة الكتاب باذنه من الكلام قبل المقاصد للارتباط والنفع المذكورين مفهوم مقدمة العلم ما يتوقف عليه المشروع على وجه البصيرة الكاملة ولا رتبة فى التغاير بين هذين المفهومين اما مصداقهما فاحتمال المعانى من حيث التعبير بالالفاظ المخصوصة مقدمة الكتاب اذ كانتا مقدمة العلم كما يفصح عنه لفظ المتصور بالتصديق فى تفسيره بمقتضى العلم بوجه ما والتصديق بموضوعه وغاية بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والتغاير بينهما بالا اعتبارا لافراد التفصيل فى التحليل المرضي لا اذا كان المراد بالتصديق المعبر عنه بموضوع والغاية هو الاذعان فممكن يكون التغاير بين مقدمة العلم والكتاب على الاحتمال الثانى ايضا بحسب المفهوم والمصادق معا وذلك لان الاذعان كيفية لاحقة عقيب الادراك فالتصديق لا يكون من اقسام العلم حقيقة فكيف يتجبرع بتصوير بوجه ما والتصديق بالموضوع والغاية الذى هو عبارة عن مقدمة العلم مع نفس المعانى اعنى مقدمة الكتاب لان مجموع المتحرر وغير المتحرر غير متحد واما جزاء المجموع المذكور اعنى المقصود بوجه ما فتعقد مع تلك المعانى لكن المجموع الذى كلامنا فيه ليس كذلك لما عرفت انفا والتغاير بينهما بحسب الذات اى لمصادق ايضا اى كما كان التغاير بحسب المفهوم على الاحتمالين الباقيين اى الاحتمال الاول والثالث من كون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها او عن المجموع المركب من الالفاظ والمعانى وذلك لان مصداق مقدمة العلم هو المعانى ومصادق مقدمة الكتاب اما الالفاظ فقط او المجموع المذكور والتغاير بين هذين المصداقين واضح والاولى ان يعد مباحث الالفاظ ويعتبر بيان شرف العلم بان موضوع هذا العلم شرف من موضوع ذلك العلم وبيان مرتبة بان يبين ان هذا العلم خام او رئيس ايضا منها اى من مقدمة العلم لان مباحث الالفاظ وغيره ما توجب زيادة البصيرة فى الشروع ويحتمل ان يرجع التفسير الى مقدمة الكتاب فظاهر ان الافادة والاستفاد الباقى غرض من تدوين العلوم متوقف على تلك المباحث لا الشك فى ارتباطها بالمقاصد وكذا غير ما فادرك قول العلم بتصويره او المصنف لفظه التصور بعد لفظ العلم انما ينبىها على الترادف بين العلم والتصوير المطلق فالمراد بالعلم ح العلم كحصولى مجاز من قبيل اطلاق العام واردة انما هو على ان المقسم بحقيقة وان كان باعتبار الظاهر يطلق العلم ايضا قسما لكن لا بحسب حقيقة





فحسب بالنسبة الى الصودق تصوري ولتصديقي جميعا ولا سريته في ان عليها قديم لعدم كونه مسبوقا باكمل فثبت انهما المصنوع  
 القديم الى التصور والتصديق وهو المطلوب ذلك اي اشارة المذكور لشيء اي تنزه العوالم عن الشرط التي هي من توافيق المادة ومن ايات  
 الوهم اي ضلالاته قال شريف المحققين في شرح الموقف ان القوى الباطنة كاللوازم المتقابلة فيعكس الى كل منها ما انقسم في الاخر  
 والوهمية هي سلطان تلك القوى فليها تصرف في مداركها تباين لطيا تسلط على ادراكات العاقله وتحكم عليها بخلات حكمها فمن  
 سخر بالقوة العاقله بحيث عارته بطواعته لها فقد فاز فوزا عظيما انتهى فاعلم منه انه من السخر بالهابل تركها سدى فقد ضل ضلالا  
 مبينا لهذا في التعليق المرضي بل للترقي والاضراب عما سبق بانكارنا اعترف به او لا من اتسام الكلوزب في العقول لا يكون  
 للكلوزب فيها اي في العوالم ارسام فانها اي احوالي خزائنه المعقولات الصرفة دون المعقولات المشبوبة اي المخلوقة بالوهم وهي  
 الكلوزب في اي المشبوبة بالوهم مخزونة في الحافظة التي هي خزائنه لموهومات ليست مخزونة في العوالم فتدبر فيه اشارة الى مناقشة  
 ظاهرة لان الحافظة خزائنه لما يدركه الوهم او العقل بل عانة الوهم فهي المعاني بجزئية مثل الصداقة والعداوة بين شخصين ليست خزائنه  
 لما يدركه العقل الصرفة بل المصونة الوهم اعني الامور الكلية والجزئية المجردة والكمات لقوة الوهمية قد تغلط فيها بنوع من المدخلات  
 والفرق بين الحافظة ومدركات الوهم فلهن تتبع كتب القوم والذبول قد يعرض في القضايا الكلية الكاذبة فليزم ارسامها في المباني  
 الباطنية فتفكر في اني احاشية قوله فيها قد تغلط فيها آه لما تقرر عندهم ان القوة الوهمية سلطان القوى ولها تصرف في جميع مداركها  
 قوله فيها والذبول ه توضيح المقام فتفهم المرام انهم يشدوا على ارسام صوره المعقولات في المجردات بان النفس مدركة للكمات  
 بواسطة القوة العقلية كما انها مدركة للجزئيات بواسطة القوة الوهمية وكما تذل النفس عن الجزئيات كذلك تذل عن الكمات  
 والذبول عبارة عن وال المدرك عن المدرك مع بقاءه في انخراجه بخلاف انسيان فيجب ان يكون للكمات خزائنه لتكون  
 باقية فيها عند ذبول النفس عنها ولا يمكن ان يكون خزائنها هي الحافظة لكونها قوة جسمانية فلا تقسم فيها صور الكمات فيكون  
 لها خزائنه اخرى لتقسم تلك الصور فيها وهي العقول لا حسبك من الجزئيات في ان هذا الدليل شامل للكلوزب الكلية ايضا ومنها  
 ثبوت انخراجه لمدركات العقل هو طريان الذبول والذبول يعرض للكلوزب الكلية ايضا فخرائنها لا يمكن ان تكون هي الحافظة  
 فانما انما هي خزائنه الجزئيات للمادية فلا محالة يكون العقل لفعال خزائنه لها فاحفظ قوله وهو حاضر عند المدرك سواء كان المدرك  
 وجبا وعقلا ونفسا وسواء كان احاضر نفس العلوم بان لا يكون بينهما تغاير اصلا كما هو في العلم المحسوس فينبغي ان لا ينكشف  
 حضور العلوم عند العالم او كان احاضر غيره اي غير العلوم ولو بالا اعتبار فان اشئ من حيث هو موع قطع لنظر عن العوارض الذهنية  
 معلوم ومن حيث العوارض الذهنية علم كما في العلم المحسوس فينبغي ان لا ينكشف بل يحتاج الى اخذ الصورة وهو  
 كان احاضر عند المدرك مرة آلة للملاحظة ما قصد تصوره كما في العلم بالكنة لتصورنا الانسان بالذاتيات كالحيو ان الناطق بان يجعل  
 صورتها احاصلة في الذهن مرة حصول الانسان فيه وفي العلم بالوجه لتصورنا الانسان بالعرضيات كاحصا حاك بان يجعل صورة  
 مرة حصوله في الذهن ولا يكون مرة آلة للملاحظة ما قصد تصوره كما في العلم بكنة اشئ وهو عبارة عن تمثيل حصوله بنفسه في الذهن  
 كتصور الانسان بنفسه تصوير الحيوان الناطق بنفسه بدون ان يجعل مرة حصول الانسان والعلم بالوجه اشئ كتصور الفضا حاك  
 من حيث انه عرضي للانسان مع قطع النظر عن آرائه قال في الحاشية والفرق بينه وبين العلم بكنة اشئ ان الصورة احاصلة  
 اذا لم يكن مرة آلة للملاحظة شئ فان جعلت من حيث انها عرضية وخاصة لشئ ما فبني القياس الى ذلك اشئ علم بوجه اشئ والا  
 فهي علم بكنة اشئ كالكتاب مثلا اذا حصل في الذهن فخطره بالبال انه عرضي للانسان وان لم يكن مرة آلة للملاحظة كان القياس

الى الانسان علما بوجه الشئ وبالقياس الى نفسه كنهه شئى وكون الصورة الواحدة علما بوجه الشئى وبكنهه شئى بخصوص العرضيات الذاتية  
كما يحول الناطق مثالا اذا لم تكن آراءه ملاحظة الانسان يحصل في الذهن من حيث انه عدل الانسان وكنهه كان علما بكنهه شئى مطلقا سواء  
قيس الى الانسان والى انفسه لانه شئى قوله فيها والفرق بينه اى بين العلم بوجه الشئى ثم المقتضى منه اذ احاط بهما يتوهم من انه لا تحقق للعلم  
بوجه شئى بل هو مندرج في العلم بكنهه شئى لان العرض من جهة الوجه وذو الوجه فعلى الاول انما المعلوم هو الوجه دون ذى الوجه لبطالان كون  
شئى معلوما بدون ان يقصد ذلك الشئى وعلم الوجه هو علم الشئى كنهه وعلى الثاني انما يكون هو علم بالوجه لا بوجه الشئى لما دريت ان المرآة عبارة  
عن كون الشئى بحيث يلتفت منه الى شئى آخر فاذا لاحظنا الوجه بانه وجه شئى فلا بد من الالتفات الى ذلك الشئى كما حصل له فرق ما بين  
كون الوجه مرآة لذى الوجه وكونه ملحوظا من حيث انه عرضى لذى الوجه فالاول علم بالوجه والثاني علم بوجه قولنا فيها والظاهر علم بكنهه شئى  
اى ان لم يكن حصول الصورة من حيث عرضيتها الشئى قولنا فيها كونه الصورة الواحدة آه وقع لما يتوهم من ان احاصل في العلم بوجه الشئى  
انما هو العلم بنفس الوجه وهو العلم بكنهه الوجه لا بوجهه فلم يحصل الفرق بين العلم بوجه الشئى العلم بكنهه شئى بان اللازم ما ذكره اجماع العلم بوجه الشئى العلم  
بكنهه شئى والاباس فيه لانها بالاعتبارين المختلفين كما ذكره اشرار قوله فيها بخصوص العرضيات فلا يتوهم ان الاعتبارات بحسب  
فى الذاتيات ايضا فيريد الاقسام على الاربعه ويطلب المحصر جعل المصنف المقسم اى تقسم التصو والتصديق مطلقا العلم قال المحقق الهوى  
فالعلم الذى هو مورد التقسيم هو المطلق على الوجه الاول فالانقسام الى البداهة والنظرية وما يلزمه من الاختصاص فيها يحريان فى نفس العلم  
من حيث هو الا من حيث الاطلاق وانما من احكام حصولى الاحداث وخصوصياتها فافهم واستقر لا اى لم يعمل المقسم العلم المحصور  
مطلقا كما هو موقوف طائفة او حصولى الاحداث كما هو محتاج الجهور حيث يترج الفصل البعاري بان كنهه مجموعا على خصائص التصو والتصدق  
بالحصولى الاحداث فما كانا فى التعليق المرضي من انهم مجموعا على ان كنهه مطلقا وحصولى التقدير لا يكون منقسما الى تصور وتصديق  
بشئى فالمراد من الاجماع اجماع كنهه كما عرفت لاجماع القوم كافة فلا يتوهم ما توهم فادرك اذ الحاجة الى تخصيص لما تلى عليا ان احكام  
التخصص تجري فى المطلق فاخصا مطلق العلم فى البداهة والنظرية اللذين هما من احكام حصولى الاحداث ليس الا لاختصاص فرد فيها الحق  
بنا حكم فرد من افراد المطلق اليه اذ التحقيق فى التعليق المرضي والتعظيم نسب بقوا عدل من اى فن المنطق فان مسا لكه تكون قوله كلية  
شاملة لجميع افراد موضوع العلم وفيه ختلان بين لان التعظيم عبارة عن كون حكم متنا والكل فرد فرد ولا ريب فى عدمه تقاسم  
اذ الانقسام الى البداهة والنظرية انما يتأتى فى حصولى الاحداث فقط لا فى كل فرد من افراد مطلق العلم فتخصيص مورد التقسيم  
للافهام من التعظيم المقتضى الى الابهام فافهم فان قلت كيف يصح ذلك اى جعل المقسم مطلق العلم فان اعتبر فى اموار التقسيم انما هو شئى  
المطلق بالتوضيف اعنى موضوع القضية الطبيعية اى الماهية الماخوذة من حيث الاطلاق لكن لا بان يعتبر الاطلاق قيذا والالم يتق  
مطابقة بل صارت مقدمة بل الاطلاق انما هو شرح وعنوان لمرتبة من مراتب الماهية ولا يسرى اليها احكام بخصوص اصلا كيف  
والاطلاق مناهى لخصوص انما توجد فى الذهن من ثم تستعمل لتقويكون ان القضية المنعقدة منه تكون ذهنية لا حقيقية كما قيل  
لا مطلق الشئى بالامانة اعنى موضوع المحالة القدائية اعنى الماهية الماخوذة لا بشرط شئى وهى الصلح للتكثير والتوحد وتوجد بين وجود  
الاشخاص متعين بتعديلات متفاوتة ويجرى فيها احكام عموم وخصوص جميعا كما هو موضح فى موضعه فان المقسم يحبان بوجه  
من حيث عموم والاشترار فان تقسيم عبارة عن ضم قيود مختلفة الى هر واحد قابل للعموم والاشترار وهذا الامر هو المقسم فلا بد من  
اخذ عموم والاشترار فيه فنثبت ان المقسم هو شئى المطلق لا مطلق شئى قلت ولا لاسلم ان المقسم هو شئى المطلق لان تقسيم عبارة  
عن ضم قيود تتخالف الى الشئى من بين ان هذا الضم انما يمكن الى نفس الشئى لا بشرط شئى كيف وضمه ليقود الى مخالفة المصلحة لا الصلح لا ذكر



المطلق من حيث الإطلاق ضرورية تنا في العموم وخصوص القول بكون المقسم هو الشيء المطلق لا مطلق الشيء فاسد المايردني على النا  
 فهذا لا يرد غير قيس لان يصح اية وثانيا انه لو تنزل عن ذلك كله وسلم ان المقسم هو الشيء المطلق لا مطلق الشيء فقد يجعل مورد التقسيم  
 المقسم يعني ان يكون المقسم الشيء المطلق انما هو في المقسم حقيقة لا في المقسم اظاهري ولكن قد يجعل المقسم في انما هو جنس ما هو المقسم بحقيقة  
 على النوع وهو لما خذ مع الاطلاق اي الشيء المطلق واما جنسه فما خذ لا بشرط شيء وهو المراد بمطلق الشيء كما هو بهنا اي في مقام  
 تقسيم العلم الى المقصور والمقيد فانه جعل المقسم بهنا مطلق العلم فلا يجوز من ان يؤخذ ذلك كجنس اعني مطلق العلم لا بشرط شيء حتى يصح  
 استناد الانقسام الذي هو من احكام نوعه حقيقة اليه اي الى الجنس وذلك لما دلت ان جمل احكام مخصوص انما هو مطلق الشيء لا الشيء المطلق  
 واما ذلك النوع اي نوع العلم الذي هو الجنس اعني الحصول او الحصولي احداث وهو المقسم للمقصور والمقيد بحقيقة لا بحسب اظاهري  
 فهو ما خذ بحسب الاطلاق وبحسب التقسيم كما هو المعبر فالحصولي المطلق او الحصولي احداث المطلق منقسم الى المقصور والمقيد قوله وحيث  
 انه اي العلم من اجلي البدهييات هذا هو المختار عند المحققين قال المحقق في شرح الاشارات علم ان العلماء اختلفوا في ماهية العلم خت لا فا  
 عظيمًا وطولوا الكلام فيها لا يخف ما بل لشدة وضوحها فمنهم من جعل الاضافة العارضة للمدرك الى المدرك نفس الادراك ومنهم من  
 ذهب الى ان الادراك غني عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف انتهى بملخصه هذا النص على ان ماهية الادراك بدسيته وضحة اشد ومنهج غنية  
 عن التعريف وضحاها انما هو لشدة وضوحها كما قال الشارح واما حقني جوهر ذاته اي ذات العلم لشدة وضوحها اي وضوح ذات العلم فلا يتوهم  
 ان ماهية العلم قد خفت على العلماء الراخين حتى اختلفوا فيها فغروه بتعريفات شتى حصل منه الاختلاف في كونه من مقولة كيف والاضافة  
 او الالفعل فكيف يصح كون العلم من اجلي البدهييات وذلك لان اختفاء الماهية قد يكون لشدة وضوحها كما انه يكون لشدة ضحاها  
 في نفسها واختفاء ماهية العلم انما هو من القسم الاول لا من القسم الثاني فلا يخل في كونها من اجلي البدهييات كما ان من المحسوسات  
 تشبيه الحقول بالمحسوس لا الاضاح يابلغ في الظهور بحيث يمنع عن تمام الابصار كشمس كذلك من العقولات يابلغ فيه اي في الظهور بذلك الحد  
 حتى يمنع عن تمام الادراك كالعلم تقريره انه كما ان الباصرة تتجه عند مشاهدة شمس لاجل كمال نورها فلها بصيرة تدبش عند مطالعة  
 اجلي البدهييات كالعلم لاجل تمام وضوحها فانه مبدا ظهور الاشياء فان كل شيء انما يكشف بالعلم كما ان الوجود مبدا الانوار والاشياء  
 مبدا الاعتقاد فيجب ان يكون العلم في نفسه ظهورا اي ظهور الاشياء ليس فيه سر الطمعة الاضافة بيانية اي شري الظاهر كما ان الخبير هو الظهور  
 ولذا اي للاختفاء جوهر ذاته من شدة الوضوح بحيث يمنع عن كمال الادراك ومواد كنهه لا لا يخفى في نفسه كذا في الحاشية بقوله  
 الى التبيين لا لازالة ضحاها فانه ليس خفيا في نفسه بل لان عقولنا اعجز عن كنهها كما ان اخفاش اعجز عن كنهها الشمس قال في الحاشية  
 ضرب عما يفهم من السابق ان شدة الوضوح توجب اختفاء جوهر ذاته فاعرض بانه لا يوجب الاختفاء في جوهر ذاته بل يوجب عجز العقول  
 عن تمام ادراكه انتهى فهذا التشبيه لما لموضوع في الانوار لروية مثال الشمس في صورتها المحسوسة وفيه نظر معارضة من تلقاها  
 القائلين بنظرية العلم على الداهيين بل بدهيته لان العلم من مقولة كيف ومعناه ج هو الصورة الحاصلة كما هو المشهور على المذهب  
 الصحيح ومن مقولة الاضافة فمعناه حصول الصورة او من الالفعل فمعناه اذن انتفاش النفس بصورة اي صفة كمال اشارة الى  
 مرجوحته بدين المذهبين توضيح المرام ان العلم على تقدير كونه من الاضافة يكون من الامور الانشائية التي لا تحصل لها الابدان لا تنزع  
 وهو كما ترى وان كان من الالفعل لكان للمقبول مدخل في الانكشاف والبداهة تشهد بان الانكشاف انما يحصل بمجرد  
 الصورة لا دخل فيه للمقبول وعلى كل تقدير من التقادير الثلاثة المذكورة يجب له فصل مقوم لماهية ليمتاز بماهية عين الماهيات  
 المشاركة معها في تلك المقولة فيثبت له اي للعلم مدخل في تصور بالكنه وهو اي لتصور بالكنه مختص بالنظريات فيكون العلم

تظن لا يريها فضلا عن كونه على البداهة من حيث ذلك الاختصاص بان لم لا يجوز ان يحصل المحدود فتم يحصل المحدود ودفقة كما ان صاحب القوة  
 القدسية يحصل عنده صورة الدين فتم يحصل النتيجة فتمت فالقول باختصاص التصور بالكنية بالنظريات غير صحيح بل كما يجوز ان يكون التبيين على القضايا  
 الضرورية في صورة الدليل كذلك يجوز ان يكون معرف الضروريات بتصورية في صورة الحد الا ان يقال جواب عن ذلك النظر كونه اى كون  
 العلم كذا وغيره من الاضافة والانفعال من قبيل كون حصول الحقائق الجوهرية جوهر هذا محمول على التمثيل ودون المحصر اما وحيث ان  
 فصل كل نوع من اية مقولة كان يصدق عليه المقولة التي يندرج تحتها النوع صدق عرضيا فان صدق كجنس على الفصل صدق عرضي  
 ثم تقريره بجواب ان اندراج حقيقة العلم تحت مقولة من المقولات مسلم لكن لا يلزم منه ان تكون المقولة جنسا لها بجواز ان يكون ذلك  
 الاندراج من قبيل اندراج فصول انواع المقولة تحتها لما اقرر لديم ان الفصول بساطة عقلية فلا يكون المقولة جنسا لها فصدق المقولة  
 عليها انما هو من قبيل صدق اللوام على ملزوماتها فذلك يجوز ان يكون حقيقة العلم بسيطة غفائية وتكون مندرجة تحت مقولة ولا تكون  
 المقولة جنسا لها حتى يكون لها فصل فتكون متصورة بالكنية ثم ان احتياج في صدر كانه قد ثبت في مقابلة ان موجودا اما ان يكون من ان يكون  
 مندرجا تحت مقولة من المقولات بان تكون جنسا لفعاد المحدود فافرضه بقوله وحسبته المقولات اى كون المقولات جنسا عاليا لما تحتها  
 بالقياس الى المركبات التي هي تحتها اى تحت المقولات لا بالقياس الى البساطة فان المقولات بالنسبة اليها اعراض عادية لا اجناس  
 والالزم تركبها والاشكال ان العلم من الحقائق البسيطة فحرق المحدود ومقطوع فان توهم ان المقولات اذا كانت اجناسا للمركبات  
 وبعرضياتها للبساطة فيلزم كونها مشككة تحتها مناط التشكيك هو اتفاق في المصادق وذلك ينافي مسلك المشائين من عدم  
 جريان التشكيك في الذاتيات اخرج بان ذلك لا يتناقض عندهم انما هو بالنسبة الى اى اتيه له لا بالقياس الى جميع ما يصدق على  
 فما يصدق عليه الكيف صدقا ذاتيا كالانواع المركبة المندرجة تحتها فالتشكيك فيه ممتنع بخلاف ما يصدق عليه الكيف صدق عرضيا كالانواع  
 البسيطة المندرجة تحتها فانه غير متنع فيه ثم بين جوابا آخر عن ذلك النظر بقوله او يقال المطلوب في مقام اثبات بداهة العلم بداهته بصورة  
 الاجمالية وهي الاتان في نظرية اى نظرية العلم بصورة التفصيلية واثبات بالنظر السالف انما هو تلك النظرية وهذا ايضا المطلوب  
 بناء على ان البداهة والنظرية مختلفان بالعلم الاجمالي والتفصيلي فيجوز ان يكون العلم الاجمالي شئيا بداهيا والعلم التفصيلي بذلك الشئ نظريا  
 ثم توضيح جواب ان المطلوب بداهة العلم كنهه واما علمه بالكنية فظري لما شاع بين المتأخرين من ان العلم بالكنية مختص بالنظريات والعلم بالكنية  
 مخصوص بالبداهيات فانهم عموما ان حصل بالذات فاعلم بالكنية والعلم بالوجه هي الذاتيات العرضيات والافس الذات فحق صلاته بالعرض  
 فالعلم بكنية الشئ لا يقتضيه من ذاتية فهو غير تشكيكي سب اما الذاتيات والعرضيات هذا والتحقيق في بعض الجوانح الحق في جواب  
 النظر المذكور انه اى العلم ليس كذا ولا غيره من المقولات كما سيظهر من ان العلم نفس الواجب عز مجده فلو ليس مندرج تحت مقولة من  
 المقولات والا يلزم كونه تعالى مندرجا تحت مقولة فيلزم تركيبه تعالى عن ذلك فالقول بان العلم مندرج تحت مقولة فله جنس له  
 فصل فله حد فثبت ان له كاساسا يقطع عن هله لا يخفى على اللبيب ان العلم على مذهب اشراج لا يكون بداهيا ولا نظريا بل  
 يكون مقتضى التصور بالكنية وكنهه فاقطع في هذا المقام غير مناسب فانه لا يصلح لان يكون جوابا عن النظر الوارد  
 على القائلين بداهة العلم الا ان يقال انه انما اتى تنبيهه على ما هو الحق عنده في مجتأ العلم وليس جوابا عن النظر فادرك هذا  
 قيل انما كل فخر الملة والدين الرازي مستدل على بداهة العلم ان كل ما هو غير اى غير العلم لا يعلم الا بهى بالعلم فلا يعكس الامر بان لا يعلم  
 العلم الا بالغير يلزم الدور لوقف معلومته كل منها على معلومته غير ثم تخرج الاستدلال ان العلم لو كان كسبيا فلا يكون الاكتساب  
 للابغية لا تمنع اكتساب الشئ بنفسه ذلك الغير محبان يكون معلوما والا لزم اكتساب شئ ما هو محمول هو كما ترى فذلك الغير ما يعلم بالعلم

فلو علم العلم غيره يلزم الدور والبطالان اللذان مستلزم لبطالان الملزوم فبطل نظرية العلم ونسبت بداهته فليرجع الى قلنا من ان العلم مبدأ  
 ظهور الاشياء فيجب ان يكون في نفسه ظهورا مابدا اي حاصل ما قبل ان ياتي العلم مبدأ الظهور الغير فانه لا ينكشف الا بتعلق فرد من افراد العلم  
 فيجب ان يكون نور انفسه ظاهر الذات لا للغير والا فهو اي العلم نور وظهر بالعرض اي بواسطة الغير فورية اي نورية العلم مستفاد  
 من الغير فذلك الغير اما نور ومبدأ ظهور بذاته فهو اي الغير العلم حقيقة لا ما فرضناه علما اولالا ان حقيقة العلم ما هو مبدأ ظهوره وظهره  
 او نورية مثل نور العلم فيدور نورية العلم مستفاد من الغير ونورية الغير مستفاد من العلم فيتحقق بالعرض فان استفادة نورية الغير  
 لما كانت من نورية العلم كانت نورية الغير بالعرض واستفادة نورية العلم لما كانت من نورية الغير كانت نورية العلم ايضا بالعرض فاستفاد  
 ان كل واحد من ظهور العلم وظهور الغير متوقف على صاحبه يكون كل منهما بالعرض القياس الى الآخر فيتحقق الدور مستلزم لتحقيق بالعرض بدون بالذات  
 وهو محال الاستدعاء الاستغناء عن اثبات الصانع عز وجل وكذا تحقيق بالعرض بدون بالذات على تقدير التسلسل بان يقال ان نورية  
 الغير مثل نور آخر سوى العلم ونورته هذا الآخر مثل نور آخر يكتسب لما كان لشك ان يشك ان حاصل ما ذكره يشترط في توجيه الاستدلال  
 المذكور ان العلم مبدأ الظهور الغير وانكشافه فان كان ظاهرا بنفسه ومنكشافا بذاته فهو المطلوب ان كان ظاهرا بالعرض اي من جهة الغير فتوته  
 ذلك الغير انا مثل نور العلم فيدور او مثل نور آخر غير العلم فتشكك ذلك فتسلسل فاللزام احد الامرين اما الدور او التسلسل المستدل فكل واحد فقط  
 ولم يتعرض للزوم التسلسل فهذا التوجيه غير مطابق لكلام المستدل اذ لا يشترط بقوله ونما حصل المستدل الدور بالذات دون التسلسل لانه الذي  
 اظهر من التسلسل في لزوم تحقيق بالعرض بدون بالذات يعني ليس وجه تخصيص الدور بالذات ان اللزوم هو الدور فقط على سبيل القطع دون  
 التسلسل حتى يلزم عدم كون التوجيه مطابقا لمقال المستدل بل الوجه ان لزوم المحال اعني تحقق بالعرض بدون بالذات ظهر واضح  
 على تقدير الدور من لزومه على تقدير التسلسل اذ لزومه على هذا التقدير انما هو بعد كحاظ ان مجموع سلسلة الاعتبارات الغير المتناهية  
 كاجزاء الاول من السلسلة في ان نورية مستفاد من الغير فيلزم تحقق بالعرض بدون بالذات بخلاف الدور فان لزومه فيه  
 لا يقتصر الى هذه الملاحظة لان نورية كل من الغير والعلم مستفاد من الآخر ليس هناك هو نور بالذات جملة لمقال ان الدور وحال  
 وانكشافا متساويين في نفس لزوم المحذور ولكن عدم اوجبه على تقدير التسلسل لم يخص المستدل لذكره فان فهم ما قيل اي عرض على  
 ذلك الاستدلال ثم هذا الفرض على كون الاستدلال اجبا الى ذكره اشرار يجوز ان لا يتوقف تصور الغير على تصور حقيقة العلم  
 تفصيل في الاعتراض موقوف على بيان الفرق بين حصول الشيء وتصوره وهو ان ارشام ماهية العلم في انفس يكون على حدين  
 احدهما ان ترسم فيها بنفسها في ضمن خبرياتها وهذا هو حصولها وليس تصورها ولا مستلزما له على قياس حصول الشجاعة للنفس  
 لا تصافها بها من غير ان تصور بها وثانيهما ان ترسم الشجاعة في انفس تصور بها وهذا هو حصولها على قياس تصور الشجاعة  
 الذي يوجب الصفات لنفس بها اذ ادريت هذا فمقرر ان الاعتراض ان الموقوف على تصور الغير على تقدير كون العلم كسبيا انما  
 هو تصور حقيقة العلم وليس تصور الغير متوقفا على تصور حقيقة العلم حتى يلزم الدور بل على حصوله لا متناه حصول المقيد بدون حصول المطلق ساقط  
 لان القائل لم يقل بان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما اوردته من المنع بل قال ان ظهور الغير وانكشافه مترتب على تحقق العلم  
 به فلو كان العلم منكشفا وظاهرا لتعلق الغير به يلزم الدور والفرق بين الامر بنظر الظاهر الا ان يقال هذا خروج عما فيه الكلام لان المتنازع فيه ان حقيقة  
 الكفاية الـ هي مكتسبة او بدئية لاني كونه مبدأ الانكشاف كذا في الحاشية قوله فيها والفرق بين الامرين اي بين توقف تصور الغير على  
 تصور العلم وبين توقف انكشاف الغير على تعلق العلم بظاهر لا سترقية فيه الا الاول في حيز البطلان لما عرفت ان تصور العلم ما هو مبدأ الانكشاف  
 حقيقة العلم لا لانكشاف شيء مما هو بالحوادث لثاني فانه يلزم امرية قوله فيها الا ان يقال انه المقصود منه ترتيب التوجيه الذي افاده الشارح

للتقدير الدليل السالف وتوضيحه ان ذلك التوجيه لما يستقيم كان الكلام في كون العلم مبدأ الانكشاف بان يقال لو لم يكن العلم  
 مبدأ الانكشاف بالذات بل بالعرض بواسطة غيره كان الغير مبدأ الانكشاف فهو ان كان مبدأ الانكشاف لذاته فهو العلم والا فان  
 كان مبدأ الانكشاف بالعرض فاما بواسطة العلم فيدور او بواسطة غيره فان كان ذلك الغير مبدأ الانكشاف بالذات فهو العلم والا فاما  
 مبدأ آخر للانكشاف والكلام فيه الكلام فيكون التسلسل لكن لا كلام في كون العلم مبدأ الانكشاف بل في كون حقيقته برهنية او نظرية  
 والا يلزم شيء من المحذورين اعني الدور والتسلسل على تقدير كون تلك الحقيقة نظرية اذ مع انكشاف الغير موقوف على تعلق العلم به  
 على انكشاف العلم وانكشاف العلم موقوف على تعلق الغير به فانكشاف العلم ليس بموقوف عليه وتعلق العلم ليس بموقوف نعم لو كان  
 انكشاف الغير موقوفا على انكشاف العلم وانكشاف العلم موقوفا على انكشاف الغير وكان انكشاف الغير موقوفا على تعلق العلم ويكون  
 تعلق العلم موقوفا على انكشاف الغير لكان دورا وليس اقليس هكذا في بعض الحواشي وقيل انما حجة الاسلام ابو محمد النعماني حيث  
 افاد ان العلم ليس ضروريا بل هو نظري ولكن يصح تجديده بحقيقته الذي يقصد به ابتداء تصور الشيء الذي علم وجوده في نفس الامر بعبارة  
 جامعة للجنس والفصل الذي بين فان في ذلك التعسر في كثرة الاشارات في المدركات حسية فكيف لا يعسر في الادراكات الحقيقية  
 فالمراد بالتحديد على الوجه الحقيقي هو التحديد على الوجه المطابق لحقيقته لوجوده في نفس الامر نظري تحديده اي تحديده لعل على الوجه الحقيقي  
 وقد عرفت ما هو المراد منه انما بعبارة جامعة للذاتيات اي بانكشاف الفصل التمييزي منسب الى حد لا يتخذ فانه لا يتخذ عليه الا  
 صاحب النفس القدسية لانا قد عجزنا في تحديد الحقيقي لصواب بالتوصيف اي التحديد الحقيقي لاكثر الحيات اي المدركات حسية كالمركبة  
 مثالها هو محسوس الشئ فمن في تحديد الادراك الذي هو من العقلات عجز لا شتبا به جنس بالعرض اعمام وانما الفصل بانماته ولكننا  
 قد اشرح الظاهر فخرج معنى قد بيننا بهية العلم بتعريفه بتقسيم تجزئته اي يجعله ويميزه عن سائر الماهيات كما قلنا الاعتقاد وما  
 جازم اي وصل الى حد اليقين وغيره هذا شامل للظن والشك والوهم والجهل اما مطابق للواقع اولاه هو الجهل المركب المطابق لما في  
 اي من بحث لا يزول تشكيك التشكيك اولاه يكون ثابتا كالقول قد خرج اي حصل عنه اي عين التقسيم ان العلم بمعنى اليقين  
 اعتقاد جازم خرج من ظن والشك والوهم مطابق اخر زعم من الجهل المركب ثابت خرج به لتقليد او شرح ما بهية العلم بمثال فهو مخطوف على  
 قوله بتقسيم المراد بالمثال ههنا يكون جزئيا من جزئيات شئ ويكون ذكره لايضاح الكل و هذا هو المشهور بين جمهورهم وقد يطلق يعني  
 تشبيه شئ بشئ للايضاح جزئي كما قلنا العلم كاعتقادنا بان الواحد نصف الاثنين وبان الاثنين نصف الاثنين من حيث الواحد ثم لما عرفت  
 الآدمي ان في كلام حجة الاسلام تباينا حيث حكم بتعريف العلم وحكم بان التقسيم والمثال يعني ان تعريفه بالقسمته والمثال  
 ان افاد التمييز فيعرف بها فلا يصح الحكم بتعريفه والا فلا يعرف العلم بها فلا يصح الحكم بانه يعرف العلم بالقسمته والمثال فانما  
 الشارح بقوله اما التحديد الاسمي للعلم وهو عبارة عما يفيد تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن كونه موجودا في الواقع والمطلب بالاشارة  
 للاسم فلا يفي بتعريفه الحقيقي وهو عبارة عما يفيد تصور الشيء بعد العلم بوجوده في الواقع والمطلب بالتحقيقية ثم علم ان جهة الملاحظة  
 ما هو وما افاده السيد في حاشيته على شرح مختصر الاصول بان المعلوم عليه بالتعريف هو التحديد الحقيقي والمعلوم عليه بقاوة المثال والقسمته اياه  
 هو التحديد الاسمي فلما تباينت من الكلامين المذكورين ههنا ومنشأ الخلط عدم التفرقة بين التحديدين فاذا ذكر لا يخفى على النفس القاطنة ان  
 ذلك الوجه يحتاج اليه ان كان في كلام الامام النعماني لا يدل على انه حكم بتعريف العلم وحكم بان القسمته والمثال يعني ان تحديده ليس كذلك  
 فانه حكم بتعريفه وبان العلم يعرف بالقسمته والمثال من المعنى انه لا تباينت في هذا الكلام فانه لا يلزم من تعريفه التعريف ولذا قال السيد



عشر تعريف مطلقا يقال في شئ اذا كان حقيقة العلم كونه من الاجزاء الحدية وتركيبها يكون مسلما عند الفرضين اما على مقتضى  
 بساطتها وبنائها البديهة على البساطة فالنزاع منقوض الى البساطة والتركيب انتهى قوله فيها ما لا يكون النزاع بين بديهة العلم ونظرة  
 انظريا قوله فيها عند الفرضين اي القائلين ببداهة العلم والقائلين بنظرية بذا وان شئت لتوضيح فارجع الى التعليق المرضي فان من قال  
 بنظرية اي نظرية العلم اراه صورة تفصيلية ومن سب على البديهة قال المصنف في الحاشية اسهية الاولى اي النور  
 من بحسبات اي من الامور المحسوسة والثاني اي اسرور من الوجودانيات لانه كيفية عارضة للنفس فهو من الامور المعقولة والطاهر من كونه  
 كالنور واسرور التنظير اي تنظير العلم وذلك لعدم الاعتناء الى حذف المضاف ثم التنظير عبارة عن تشبيه امر في الحكم بامر اخر مغاير له ايضا  
 بذلك تشبيه العلم المطلق بذات النور واسرور في علم البديهة يعني كما ان النور واسرور بديهيان كذلك العلم المطلق بديهي بذا انما يصح اذا كان  
 البديهة ونظرية صفتين للمعلوم والافقيت يكون في ات النور واسرور صفتين البديهة كذلك في بعض الشروح ومن ان يجعل قوله كالنور واسرور  
 اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام وهو التمثيل وليس ببارد من جزئي الايضاح لمثل ان يكون ذلك الامر من افراده ودخل تحتها وتعلق  
 كالعلم بالنور واسرور اي بقدر لفظ العلم قبل النور واسرور لكي يوافق في اطلاق العلم واذا كان يكون دعوى البديهة مع الدليل بان يقال  
 وبذا اي علم النور واسرور علم خاص بديهة الخاص متلزم بديهة العام فالعلم المطلق ايضا يكون بديهي وهو المطلوب واما على تقدير التنظير  
 يكون دعوى البديهة لعلم المطلق بالدليل فلا يتم الا بدعوى بداهة ويرد عليه في علمي استلزام بديهة الخاص لبديهة العام لمكان  
 المشهور من منع كون العلم ايتا الخاص منع كون الخاص كذا لكن يعني ان ذلك الاستلزام موقوف على شرطين متعارفين احدهما في جانب العلم  
 وهو كونه ذاتيا للخاص في ثانيهما في جانب الخاص وهو كونه متصورا بالكنة لا بالوجه وبذا ان بشرط ان كان في العلم عرضا عاما لا  
 من العلوم لا نفسا لها وجود ان يكون البديهي هو علم النور واسرور بالوجه لا بالكنة فلا يستلزم بديهة العلم على من عند نفسي طريق ذوق لدفع بين  
 المنع من كون المجاويل لا يخص لذكره انتهى في تاكيد الاضافة تلوح الى ان كل الطريق صحيح حسن لدى المتخصصين مع من جبال  
 وليس في كل الطريق الذوق ان يحصل لخاص علم النور مقيد او العام كالعلم مطلقا وبديهة التقيد تستلزم بديهة المطلق لانه  
 اي المطلق جزر خارجي اي لخواص مقيدة مفهوم منفرد وذا هو المراد من كونه جزر تفصيليا كما بيناه في التعليق المرضي ومن سقط ما توهم  
 من ان المطلق لو كان جزر خارجيا لما صح حمله على المقيد مادريت ان جزر الخارج لا يحيل على الكل التالي بطلان المطلق يكون  
 محمولا على المقيد فالمقدم مثله مفهوم المقيد البديهي مقصوده اي تصور المقيد بدون اي بدون تصور المطلق كما لا يتصور ثم توضيح المرام  
 على ما افاده بعض الاعلام ان العام لا يجب ان يكون ذاتيا للخاص بل يجوز ان يكون عرضا عاما فلا يلزم من تصور الخاص بالكنة تصور  
 العام مطلقا واما المطلق فهو جزر خارجي للمقيد فان المقيد هو المطلق مع القيد فتصور المطلق ضروري عند تصور المقيد فاذا اخذ العلم  
 بالنور مقيدا لم يكن ان يقال ان مقصوده لا يستلزم تصور العلم بجواز ان لا يكون العام المطلق ذاتيا للعلم الخاص فان دفع بما ذكره اشراج  
 من الطريق الذوق في منع كون العام ذاتيا للخاص واما منع كون العلم بالنور بديهي بالكنة فمما ياتي كجالة يجوز ان لا يتصور المقيد بالكنة  
 بل بوجه فلا يلزم تصور المطلق الا بوجه ثانيا فان قيل الكلام في مفهوم المقيد وهو بديهي للمحالة لكونه تنزعا قلنا ان كان الكلام في مفهوم  
 البديهي فلا حاجة الى الاستدلال على بداهة لا الى جعل الخاص مقيدا فان ذلك المفهوم وحده بديهيان بديهة علانا ان الطريق الذي  
 ذكره شائع بما ينسب فلا يلزم تفسير الطريق الذوق في كلامهم بما ذكره ولي من عند نفسي طريق اخر انتهى وفيه اي في الطريق  
 الذوق في المذكور نظر الخاطر هو صاحب الموقف فان ضروري اي البديهي هو العلم بجزر في علم النور مثلا لا تصور فليس تصور الخاص  
 او المقيد ماصلا عند حصول العلم بالنور فضلا عن ان يكون بديهي قال في الحاشية لا تصور مفهوم المقيد على العلم بالنور مثلا واما العلم بجزر

فان كان العلم بجزر خارجيا  
 وقاد بديهة  
 او بديهة  
 اي بديهة

اي بديهة



فموجاهل بنفسه لا بصورة لانه علم حصولي لنفسه انتهى الى حاصل بنفسه لا بصورة لما دريت انه علم حصولي لشيء مخصوص كل نور مثلا وهو غير تصور  
اي غير تصور لانه تصور حقيقة علم حصولي كذا في شئ يعني ان تصور حقيقة العلم الجبري علم حصولي والعلم الجبري علم حصولي فلا بد للعلمانية  
بينها ولا يستلزم ما لا يستلزم العلم الجبري تصور حقيقة العلم فمفهوم تفصيل النظر ان العلم المقيد علم جزئي متعلق بشئ مخصوص وهو لا يستلزم  
تصور حقيقة العلم فضلا عن بديهته وقرق بين حصول العلم بنفسه للعقل بقصوره فالعلم المطلق وان كان حاصله في ضمن المقيد لكن لا يستلزم تصور  
لانا نفق في تصورنا الى الحاطة بمتانها وكثيرا ما نحصل العلوم جزئية لمعلومات مخصوصة ولا تصور شيئا من تلك العلوم لان حاطتنا هناك  
الى المعلومات لا الى العلم كذا في شئ وتفق في تصورنا اي تصور العلوم الى الحاطة بمتانها فان تصورنا الى العلوم كما كان الحاطة  
الى المعلومات فمفهومها ليس عين تصورنا ولا يستلزمه فاذا لم يكن ذلك العلم الجبري المتعلق بشئ مخصوص متصورا فلا يلزم تصور العلم المطلق  
اصلا اي لا بالذات ولا في ضمن المقيد فلا يلزم تصور مفهوم المقيد من حصول علم جزئي كذا في الحاطة بمتانها من بديهته ثم كما كان العلم  
ان يتوهم ان المطلق انما يحصل في ضمن المقيد فاذا حصل المقيد في العقل حصل مطلقه ايضا فيه ولا شك ان حصول هو تصور حصول العلم  
الجبري في تصورنا المقيد للمطلق يكون مستلزما لتصور ذلك المطلق ودفعه بقوله وباجتماعه فرق بين حصول العلم الجبري الى حاصل  
بنفسه اي لا بصورة لانه علم حصولي بنفسه للعقل وبين تصورنا اي تصور العلم الجبري والا اول علم حصولي ومناط العلمانية والاكتشاف دون  
الثاني اي تصورنا علم حصولي مفتقر الى الحاطة المستأنف فالمراد من الحصول هناك هو تصور حصول الشجاعة اي كالفارق بين  
حصول الشجاعة بنفسها الموجبة للاقتضات كونه شجاعة وتصورها الذي هو ليس كذلك فحصول الشجاعة غير مستلزم لتصورها ولا تصورنا  
يستلزم حصولها فحينئذ يحصل المغايرة بينهما لا يلزم من كون احدهما ضروريا لكون الآخر كذلك والقول اي الجواب عن ذلك انظر باننا  
نستدل ببديهته العلم بالنور على بديهته حقيقة العلم حتى يتوجه النظر فيقال انه لا يلزم من بديهته العلم بالنور ببديهته تصورنا فضلا عن بديهته  
تصور حقيقة العلم بل نستدل بان الكلام في مفهوم المقيد البديهي اعني العلم بالنور مثلا فالمقصود هو الاستدلال ببديهته تصور مفهوم المقيد  
البديهي على بديهته تصور مفهوم العلم المطلق ولا ريب في استلزام بديهته تصور مفهوم المقيد ببديهته تصور مفهوم العلم المطلق لا يجدي نفعنا  
خبر لقوله والقول كذا لا يورث ذلك الكلام ببديهته حقيقة العلم بالكنهه اذ يكفي تصور مفهوم المقيد تصورنا اي تصور العلم المطلق بوجه  
اجمالي حاصل بنفسه في الذهن مع القيد والكلام فيه فانه بديهي قطعنا وانما الكلام في العلم بالكنهه لاني العلم بكنهه شتم توضح المراد على  
ما في بعض الجواهر انه لا يلزم من بديهته مفهوم المقيد ببديهته مفهوم المطلق اذ تصور مفهوم المطلق في ضمن المقيد يكون على وجهين احدهما ان تصور  
مفهوم المطلق في ضمنه بوجه اجمالي وثانيهما ان تصور بوجه تفصيلي واللازم لبديهته المقيد انما هو ببديهته المطلق على الوجه الثاني وهو ممنوع  
فيما نحن فيه ويجوز ان يكون ببديهته المقيد لكون تصور المطلق بوجه اجمالي بديهي حاصله بنفسه في الذهن مع القيد ولا يكون تصورنا  
على وجه تفصيلي بديهي وكلامنا انما هو فيه انتهى قوله فتمت حقيقة آه علم من حقيقة العلم ان كانت في شئ تجوهر ما نلحق على روعك  
ان المصدر نوعان احدهما غير مشتق كالضرب فانها مشتق من الاسماء كاجادة كالتحريك والتجوهر من التجوهر ثم التجوهر من التجوهر  
بحقيقة لا بمعنى الكائن لاني موضوع والتجوهر بمعنى تحقق الحقيقة لثمة اي مركبة من التجوهرات اي الذاتيات فتعبر عن التعبر الاتي  
بين الذات في العرضي الاشتباه بحسب العرض العام والفصل بالخاصة فتعبر بالخاصة غير الالهية وان لم تكن حقيقة العلم  
مركبة بل تكون بسيطة كسائر الحقائق البسيطة فلما مر من الاختصار لشد الوضوح اي وضوح ما هيية العلم وهو اي العلم بظواهر الاشياء  
كلها ونسبة اينها كنسبة الشمس الى الخفاش في القاموس الخفاش كرامان الوطواط يسمى لصغر عينيه وضعف بصره ودامعة حيلة  
المقال ان وجه التفرع شدة وضوح ما هيية عند البصيرة كما ان الشمس تجبر احساسها بامارة الخفاش لكما ان وضوحها وضعف باصرتها



والمزاد على ما تقدم من حقيقة العلم فترتد إلى حقيقة الفرق بين العلم بغيره وبين العلم بغيره كذا العقول كونهما  
 سائر كما هي في الامكان انما هي في النفس بالذات لان كل ما بهما في حقيقة علمنا بل هو بغيره او نظري بل في بعض التعليقات لما كانت  
 النفس الملية كما يستعملها الامكان وبعد اعطى على طاعة ولم يمدد بمعنى اسم الفاعل بالنسبة الى ما هو غير ذاتها وصفاتها الهيئية فانه  
 تحليل المجردة والهيئية الى الموصولة ليس معلولا لما في النفس والافتقار منها ولا شك ان القرب ينحصر في الطرق الثلاث للمحضور  
 من المعاولية والهيئية وفقدان هذه الطرق بين فيما نحن فيه ففقدانها مستلزم لفقدان القرب فثبت البعد وهو المطلوب  
 وانما اقتصر على ما ليس لم يذكر الهيئية نظمو فقد انما فاحتاجت لنفوس الى اعلام لمعلم وهو المبدأ القياض تعالى شأنه فاذا علمنا فاما  
 بالاضافة فقط منتهى او انكشف لها شيء فبعد انكشفه في علم النفس بغير ذاتها وصفاتها اما اضافة وتعلق بين العالم والمعلوم فحصل  
 الان لم يكن حاصل قبل هو مختار جمهو الحكمين النافين للوجود والذمني وما في الامام فخر الملة والدين القائل بحيث قال في شرح الاشارة  
 عند الآخر ان على الفلاسفة بان ليكن انما يدل لو تم على الوجود والذمني لا على كون الوجود والذمني علما لا يجوز ان يكون هناك بل  
 بما هو محقق او با فاضة نوراني نو فائض من المبدأ القياض على نفس العالم فقط اي من غير ان يحصل هناك صورة من العلوم  
 في نفس العالم وهو وصف ذو اضافة يعني اذ حصل النور الفاضل حدث بتعلق بين العالم والمعلوم يعبرون عنه بالفارسية بدليل  
 وبالعبارة بالحالة الانجلالية وهو مسلك المحققين منهم اي من المتكلمين تتلو عليك انه قد افاد افضل للمحققين ان هذا هو مختار علمنا  
 المتبرية كثر هم الله تعالى فيسمون ذلك وصف بالحالة الانجلالية وهو لا شك انهم قد صابوا في ان منشأ الانكشاف  
 هي الحالة الانجلالية لكنهم قد اخطوا في نفى الوجود والذمني اذ يلزمهم في علم المحدثات انما هي تكملة لتعلق العلم بالاشياء وتتميز  
 بعدد وصفها وايضا قد اخطوا في القول بان علم الواجب سبحانه ايضا به تلك الحالة الانجلالية فان الحق ان علمه سبحانه عنده  
 وقد اختلف في ان العلم اي العلم المطابق للواقع وجاهل اي العالم الغير المطابق له بل هما متحدان بالحقيقة او متغايران الحق  
 هو الاول فمنطلق العلم معنى واحد يختلف باختلاف العلوم فالمعلوم ان كان متحققا في الواقع كان العلم متعلق به علما مطابقا والاما  
 كان جملا غير مطابق انتهى او با فاضة صورة فقط اي بدون الانضمام الى النور وهذا مذهب بعض الحكماء حيث قالوا بان العلم هو  
 صورة للمعلوم التي حصلت في نفس العالم بدون ذلك الانضمام وهي اي الصورة مقارنة مع ذلك النور فمنها اي في تحقيق العلم  
 ثلثة امور ذلك النور وتلك الصورة والتاثير اي قبول النفس الصورة فافترقت الفرق من الحكماء الى كل واحد منها اي من الامور  
 الثلثة فعلى الاول اي على تقدير كون العلم عبارة عن النور الذي هو عبارة عن الحالة الادراكية من مقولة وكيف لصدق العلم  
 عليه ثم توضيح اقسام علمنا في بعض الاشياء ان الذاهبين الى ان العلم به الحالة المعبر عنها بدليلين فرقتان فرقة  
 زعمت انها انتراعية وفرقة لم يثبت انها انضمامية وكلامهم يرون انها من مقولة وكيف وبالنظر من انما على تقدير كونها  
 انتراعية لا تكون من مقولة وكيف لانحصار كيف في الاعراض الانضمامية في غاية السقوط لان كثير من الكيفيات هو انتراعية  
 كالوجبة والغرورية وغيره من القبول يكون تلك الحالة انتراعية باطل لان الكلام انما هو في العلم الذي هو منشأ الانكشاف  
 حقيقة ومنشأ الانكشاف حقيقة تحيل ان يكون انتراعيا وان التجا الى منشأ الانتراع كان هو العلم حقيقة ودون الحالة  
 الانتراعية فالحق ان الحالة التي هي منشأ الانكشاف حقيقة انضمامية انتهى وعلى الثاني اي كون العلم عبارة عن الصورة ايضا  
 منها اي من مقولة وكيف عند الراعين اشج والاشكال لان اشكال كيفية نفسانية قائمة بالنفس كالكيفيات انما هي القائمة  
 بالاجسام في الخارج وتابعة للمعلوم عند العالمين بحصول الاشياء بنفسها في الذهن قال في كاشفة عن كونهما من المقولة

المعينة فاذا كان العلم جوهرا كانت الصورة جوهرا واذا كان عرضا كانت عرضا من المقولة التي كان العلم منها انتهى نقس عليك انك لا  
ان تقايلين بالصوره المحاصله في الذهن هي العلم فترقا فترقا فرقة ذهبت الى ان المحصل من الشئ في الذهن الذي هو العلم  
مثال في ذلك الشئ وشبهه المغايرة بالمماثلة وفرقة آتت بان المحصل من الشئ في الذهن نفس حقيقته وهو العلم فالاولون يذهبون  
الى ان العلم مطلقا وهو الشئ المحصل في الذهن من مقولة الكيف والآخرين وان كانوا يقولون ان العلم من مقولة الكيف لكن في ذلك  
لا يستقيم على من يذهب الى العلم عند جميع مراتب العلوم وثانيا ان تصوير مذهب الزعمين بالشئ والمثال انه اذا علمت الاشياء حصلت في  
ذهن العالم صور ومفاهيم وتلك الصور والمفاهيم مغايرة بالمماثلة لذوات الصور فصوره زيد ليست عين يد ومفهوم الانسان ليس  
نفس حقيقة الانسان الموجودة في الخارج فتلك الصور والمفاهيم هي العلوم عند ذلك الزعمين هي المسماة بالامثال الاشياء  
فتلك الاشياء لما اعتبارها باعتبار قايما بالذهن باعتبار الفسها مع قطع النظر عن القيام بالذهن فهي عند هؤلاء بالاعتبار الاول  
اعلام وبالا اعتبار الثاني معلومات والاشياء وذوات الاشياء وهما هي معلومة بوساطة الاشياء هذا التفصيل والتحقيق في بعض المحاشي  
ثم لما كان القول بكون الصورة تابعة للمعلوم في كونها من المقولة المعينة فماذا لعدم العلم من مقولة الكيف فتقدم لبعض المدفوع  
تلك المخالفة بارتكاب المجاز واهية اولى بقوله الا ان يتكبح بالتجوز كما قيل قاله جلال الملته والدين الدواني يعني ان عدم العلم من مقولة  
الكيف تجوز ومساوئ تشبيها للصور الذهنية بالصور الحسية لندرجه تحت مقولة الكيف حقيقة وزيفه المحقق الهروي بان هذا التحقيق  
كما تراه خال عن التحصيل ويجوز عن التحقيق انتهى وهذا التفصيل في التعليل على الثالث اى كون العلم عبارة عن قبول الصورة  
من مقولة الافعال كيف بان قبول الصورة ليس محناه الاكون الذهن محلا للصورة والمحلية نسبة بين المحل واحال من البديهة  
ان العلم ليس عبارة عن نفس التعلق بالنسبة لانها منسوبة باعتبارى انزاعى وبان الضرورة حاكمة بان الانكشاف يحصل بمجرد الصورة  
والادخل للقبول فيه هذا المختار عند المحققين الراغبين في العلم والاول اى النور ويعبرون عنه بالحالة الادركية وبالحالة الانجلائية  
فالتعبير الاول هو الشائع بين المتأخرين من الحكماء والميزنمين والثاني هو المتعارف بين المتكلمين المحققين ثم لما وقع في عبارات  
بعض المتأخرين ان الحالة عرضية للصورة وورد عليهم ان العرضي هو الخارج المحمول فلو كانت الحالة عرضية للصورة كانت محمولة  
عليها انا بالمواظاة وهو كما ترى لان المبادى لا تحمل بالمواظاة او بالاشتقاق فيلزم كون الصورة عالمة فدفعه الشارح  
بقوله هي عندهم قائمة بالعالم لا بالصورة حتى يلزم كون الصورة عالمة ومقارنته لتلك الصورة في موضوع واحد وهو العقل ليس  
بينهما اى بين الحالة والصورة علاقة عروض الاعلى المسماة كالكتابة الضاحك فكما ان كلا منهما عرضي للتأخر من حيث المقارنة  
في موضوع واحد من دون عروض لآخر كذلك الحالة عرضية للصورة من حيث المقارنة في موضوع من دون عروضها للصورة  
واحقق في تحقيق العلم ان العلم نور ظهور قائم بذاته لا عرض قائم بغيره كالانوار العارضة للاشياء واجب لذاته اى عينه تعالى مبسوط  
وليس مندرجا تحت شئ من المقولات الحشرية فان العلم حقيقة لا العلم بالمعنى المصدرى الذي يعبر عنه في الفارسية بـ *علم*  
انما حقيقة مبداء الانكشاف والاشياء وظهورها بان يكون هو بنفسه اى بذاته لا بوساطة استناده الى العلة مطابقة المعنى الظهور  
ومصادقا محله والممكن لما كان في حد اى مرتبة ذاتة مع قطع النظر عن علته الموجودة في بقعة القوة الاضافة من قبيل كبح الماء  
والبقعة في اللغة قطعة من الارض حيز اليبسية اى محلا لعدم مقتضاه الوجود معنى ان الممكن ليس مقتضيا لوجوده لانه لا يقتضئ  
لعدمه الا لكان مقتضا فيلزم الانقلاب فان توهم ان الممكن كماله ليس مقتضئ لوجوده كذلك هو ليس مقتضئ لعدمه فلم حله الشارح  
محلا لعدم الوجود ونزج بان الامر وان كان كذلك لكن الوجود متفقا الى العلة الموجودة بخلاف لعدم فانه لا يتحلى الى العلة

من كفى فيه عدم العلمية الموجودة فلماذا صلا عدم اولى من الوجود للممكن ان كان كلامها بالنظر الى ذاتها سياتى فاحفظ كان في حد ذاته امر  
ظلمانيا لاظهار الما بين الظلمة والظهور من المناقاة ولا منطه للغير فلا يكون الممكن علما ولا في حد ذاته اى مع قطع النظر عن الاستناد  
الى تعالى عالما انما نفى كونه علما فلما درست ان العلم هو النور فكيف يصح كون الامر الظلماني عين النور وانما نفى كونه عالما في مرتبة ذاته فلان العلم  
ينكشف عنده الاشياء وذات الممكن من حيث هو موجود كذا لان انظر ظلماني في حد ذاته فلما ان قوامه اى تقرر هذا بالنظر الى  
اجعل البسيط ووجوده هذا انظر الى جعل المؤلف انما هو بالعرض من تلقا برى جانب فاضته انما جعل محقق قوم الممكن ووجوده كذا كالميتة  
اى عالمية الممكن من اى العرض من تلقا فاضته العالم محقق علمه فمصدق حمل الوجود بحقيقته على الواجب تعالى متعلق  
بالحمل انما لم يتعوض للقوام ههنا لان كون مصداق حمل الوجود بنفسه في ذاته يستلزم كون مصداق حمل التقرر كذا كالميتة نفسا في ذاته  
مصدق حمل الوجود ولعلم على الممكن هو اى الممكن من حيث استناده الى تعالى فلما ان وجود الممكن هو وجود الواجب كذا كالميتة  
علم الممكن هو علم الواجب تعالى ثم في كلامه انظارا فادها افضل لتحقيق في حواشيه منها الف قوله بان يكون هو بنفسه مطابعا للمعنى الظهور  
ومصداقا لمحملة غير مستقيم لان العلم هو مبدأ الانكشاف الاشياء وظهورها عند العالم فانما يجب ان يكون هو بنفسه مصداقا لمبدأية الظهور  
لان يكون هو ايضا كما هو حتمى يجب ان يكون بنفسه مصداقا للمعنى الظهور ولا استلزام من كون الشئ مبدأ الظهور شئ اخر ومن كونه  
طاهر بنفسه كما هو محتمل بل كونه العلم ونظريته ومنها انه لا يلزم من كون الممكن لذات الا لا يجعل اى جعل ان لا يكون ذات الممكن بنفسها  
مصداقا لمبدأية الانكشاف والالزام ايضا من كون الانسان مثلا لذات الا لا يجعل اى جعل ان لا يكون ذات الانسان بنفسها  
مصداقا للانسانية زلف بان العلم من الصفات ومرتبة الانسانية مرتبة الذات فلما ان مصداق الانسانية انما يكون باستفاد  
ذات الانسان من اى جعل كذا كالميتة العالمية انما يكون باستفاد اى الصفه من اى جعل علما ان الشرح لا باس له بالالزام ان  
ذات الانسان ليست بنفسها مصداقا للانسانية بل هو بالاستناد الى اى جعل فافهم ومنها ان قوله كان في حد ذاته امر ظلمانيا  
لا يدري ما ذا اراد به فان اراد به ان الممكن بلا جعل اى جعل اياه امر ظلماني فهو باطل لذات الممكن بلا جعل اى جعل فهو بلا جعل اى جعل  
ليس امر ظلمانيا ولا نورانيا بل هو لا شئ بحيث وان اراد به انه بنفس ذاته بلا اعتبار امر ظاهر على ذاته امر ظلماني فان عني بالامر  
الظلماني ما لا يكون مصداقا بنفسه في لمبدأ الانكشاف فكون كل ممكن كذا كالميتة ممنوع بل يجوز ان يكون حقيقة بعض الممكنات بنفسها  
بلا زيادة اى عليها مصداقا لمبدأ الانكشاف لا بد لى ذلك من دليل وان عني غير ذلك فلا يفيد ما هو مصدوره من المرام بل هو مجرد  
عن هذا المقام اى بان المراد بالامر الظلماني ما لا يكون مصداقا بنفسه في لمبدأ الانكشاف وقوله بل يجوز ان يكون اى ليس مستقيم  
او نشأ كون الممكن امر ظلمانيا انما هو الامكان فان الممكن وجوده انما يستفاد من الواجب تعالى وهو بنفسه في حيزه ليسية فامكن  
ليس بنفسه مصداقا للوجود فضلا عن كونه مصداقا لمبدأ الانكشاف المتفرع على الوجود والظلمانية انما هي عدم كونه مصداقا بنفسه  
قوله لمبدأ الانكشاف فمفكر بل العلم هو الوجود المحرر فيه ما اور من انه ان اراد به ان مفهومها واحد فطاهر ان مفهومها مختلفان  
وان مراد ان مصداقها واحد فهو ممنوع بل مصداق العلم هو الصفه الانضمامية التي حجبنا بها مصداق الوجود المحرر والذات الموجودة  
المجردة وما سياتى منه في بيانه انما يدل على تقدير تمامه على ان الذات المجردة صالحة للاتصاف بالعلم لانها حقيقة العلم  
كما استقفا عليه ان شاء الله تعالى قال في الشئية هذا ضرب عن الحكم السابق استفاد من التشبيه المتبادر منه ان العلم  
غير الوجود يقتضى تشبيهه بقوله فلما ان قوامه وجوده انما هو بالعرض ووجه التبادر ان المشبه والمشببه به يكونا متغايرين كما  
سياتى فيه انه انما يدل على ان الذات المجردة صالحة للاتصاف بالعلم لانها حقيقة العلم فاحواله ليست في موقعها فالواجب

سبحانه يجعل العقل امر الزرانيا وان كان في ذاته امر اطلما نيا لكونه مكننا نوح بان ان اراد به سبحانه يجعل العقل مبدء الانكشاف لاشياء  
 فذلك ثم بل الحق ان الواجب سبحانه يجعل العقل امر الزرانيا اي يفيض فيه حقيقة هي مبدء الانكشاف لاشياء وان اراد به ان  
 سبحانه يجعل العقل صا كمالا ان ينكشف عنده الاشياء فمسل لكن لا اساس له با دواعه ينكشف الاشياء عند قيامها اي بالعقل وليس العلم  
 امر اراد اعلی بوجوده اي وجود العقل الخاص المجرد ذيف بان ان اراد به اتحاد مفهومها فذلك من البطلان وان اراد به اتحاد حقيقتها  
 ومطابقتها فهو ممنوع كيف ومطابق الوجود المجرد ونفس ذات العقل بلا زيادة من عليها ومطابق العلم يجب ان يكون حقيقة لا يلزمها الامانة  
 الى المعلوم لذاتها وذات العقل لا يلزمها الاضافة الى شئ لذاتها ولو تنزل عن ذلك فلا يلزم من اتحاد العلم والوجود المجرد وهذا  
 الا ان يكون العلم نفس ذات العقل الا ان يكون العلم نفس ذات الواجب كما ادعاها انت تعلم ان كلام الشارح مبني على الاتحاد  
 بين وجودي الممكن الواجب اذا كان العلم عين الواجب فيكون عين الممكن ايضا فافهم ولماذا اي لان العلم ليس من ايد على وجود العقل  
 يدرك ذاته لذاته لان ذاته حاضرة عنده نعم قد يقتصر العقل الى ان يكون وجود حضور المعلوم له حتى ينكشف المعلوم عنده اي عند العقل  
 اذا كان هو اي المعلوم غير ذاته وصفاته احيثية وذلك اي الانكشاف باعلام العلم المتعلم به انما هو مختار الشارح من ان العلم  
 لا يريد على الوجود المجرد وان مصدره نفس ذات العلم فان الاعلام عبارة عن فاقته العلم في المتعلم واذا فرض ان العلم نفس ذات العالم  
 فعلمه بالاشياء والغاية عنه لا يكون باضافة العلم فيه بل بنفيس احضار المعلوم عنده فكان الاولي الاكتفاء بقوله وضافة وجوده في وجود المعلوم  
 له اي للعقل فالعلم وان كان اظهر الاشياء وادونها لكن لا يتصوره بالكنه بان يكون حقيقة مكتوبة من بعض الفصول فيجعل تلك الحقيقة لمكتوبة  
 ليكتب في علم منها وكنهه اي يتصوره كنهه بان يحصل حقيقة بنفسها في الذهن كسائر البديهيات ونسبة الحقول اليه اي الى العلم  
 كنسبة الخفاش الى الشمس نسبة القمر اليها اي الى الشمس فتفكر في الحاشية فوضيحا ان نورية العقل لما كانت مستفادة من النور الحق  
 فهو من حيث استفادته النور من النور نفس نسبتها اليه كنسبة القمر الى الشمس من حيث ان العقل عاجز عن درك تعالى نسبة الكينونة  
 الى الشمس انتهت قوله فيها نسبتها اي نسبة نورية العقل قوله فيها كنسبة القمر آه يعني كما ان نور القمر مستفاد من نور الشمس فكذلك العقل  
 مستفاد من نوره تعالى قوله فيها كنسبة الخفاش آه يعني كما ان باصرة الخفاش عاجزة عن رؤية الشمس كذلك البصيرة عاجزة عن درك  
 كنهه تعالى فاستبان صحة كلاً التشبيهيين فان كان اعتقاد آه انه المصنف ههنا اي في تحقيق التصديق ما اختاره ارباب التحقيق من الحكماء حيث  
 جعل التصديق بسيطا بمعنى نفس الحكم وهذا هو المتبادر من عطف الحكم على التصديق حيث قال تصديقون حكم عطفه باولم يجعله عبارة عن مجموع الحكم  
 وحكم كما اختاره وليس التكلمين فخر الملة والدين لا عن التصو بشرط الحكم وهو مذموب صاحب اطلاع وغيره بمعنى الاعتقاد فان الحكم  
 يطلق على مبان منها النسبة التامة بخبرية اعني خبر القضية ومنها المحكوم به منها القضية من حيث انها لها على بطا احد اثنين  
 بالآخر ومنها انتساب امر الى امر آخر وهو من فعال النفس منها الاعتقاد وهو التصديق واما المصنف حيث عدل عن العبارة المشهورة  
 وهي ادراك ان الهسيته واقعة او ليست بواقعة الى قوله ان كان اعتقاد النسبة خبرية الى ان الاصطلاح اي اصطلاح المنزعين وقع  
 في تحقيق التصديق على ما عليه اللغة وهو ما يعجز عنه في الفارسية بكونه وبادر كردن وهذا ما يظهر من كلمات الشيخ وصرح به كثير  
 من المحققين كالحق النقازي في شرح المقاصد العلامة الشيرازي في درة النجاش حيث قال مراد التصديق وتكذيب معنى لغوي  
 انشاست انتهى واما الى انه اي التصديق كيفية اذ عانيتها غير اذ كيتها عند سم محمد وثم بعد الادراك الذي هو مبدء الانكشاف  
 وكذا اظن ان الشك الوهم قبل هو هو اب لان العلم عبارة عما هو مبدء الانكشاف وهذه الكيفيات انما تحصل بعده الا ترى انهم يعبرون  
 عن العلم بالفارسية بان الشك والتصديق بكونه ويدر عن التكذيب بكونه ويدر عن الظن بكونه ويدر عن الظن بكونه ويدر عن الظن بكونه

والتشاك بمراد من هرو طرف وعن الاستفهام لطلب فهم كردن وعن التمني بأز وبردن فهذه الكيفيات مغايرة للعلم بالذات ثم لما كان  
 لتوهم ان يوسع ان الظاهر من تقسيم العلم الى مقصور لسانج ومصديق كما بينه لهم هو كون التصديق قسما من العلم كالمقصور لاسن الوضعية  
 فاس الاشارة الى كونه كيفية غير ادركية فدفعه بقوله وفي هذا اي عند الكيفية عني به التصديق من العلم مسامحة باخذ العلم بمعنى ما يعبر  
 الاذعان بطريق عموم المجاز الا انه جرى المعنى هنا اي محبت متعلق بالتصديق على ما اشتهر في افواه القوم من تعليلها اي لتعلق الكيفية  
 بالنسبة التامة الخيرية وهذا هو مذنب جمهور الحكماء لا بالمتسبين في الموضوع والمحمول بل كون النسبة رابطة بينهما هذا ما اختلف المحققون  
 به ودي نسب الى الشيخ ايضا كما هو محقق متعلق بالنفي لا بالنفي كذا في الشيعة ثم توضح الكلام ان المصنف اختار في هذا المقام ما هو  
 فخر المحققين في جعل التصديق نفس الحكم وفيه اشارة الى ان الاصطلاح في التصديق وقع على المعنى اللغوي والى ان التصديق  
 كيفية غير ادركية لكن ذهب الى غير ما ذهب اليه اهل التحقيق فيما يتعلق بالتصديق حيث اختار في متعلق الاذعان ما لا يشعرون بتعلقه  
 بالنسبة ولم يذهب الى ما هو محقق من تعلقه بالمتسبين بل كون النسبة رابطة بينهما فقول الشرح الا انه جرى انحرافا عن معنى التصديق  
 كذا في بعض محاشي ثم لما كان الحكم من متعدد وكل معنى يدخل تحت مقولة مغايرة للمقولة التي يدخل تحتها بحسب الآخر قال  
 واما الحكم بمعنى ادراكها اي ادراك النسبة التامة الخيرية فعين التصديق عند المتأخرين واما عند المتقدمين فالتصديق عندهم كيفية  
 غير ادركية وهي الاذعان هذا هو مرام اشراف وزيف بان الحكم بمعنى ادراك النسبة عين التصديق بالاتفاق بين القدماء والمتأخرين  
 لكن القدماء يقولون ان ادراك النسبة الذي هو التصديق مباين بالحقيقة لا ادراك المقصور سواء تعلق بالنسبة او غير ما لا يتأخر  
 يقولون انه مغاير لا ادراك المقصور بالتعلق فقوله عند المتأخرين بناء على ما زعم من ان التصديق عند القدماء كيفية غير ادركية  
 وهي الاذعان ان الاذعان ليس كما هو فاسد ان التصديق عند القدماء هو الاذعان وهو ادراك كما عرفت انتهى والحكم بمعنى ادراك النسبة شرط  
 اي جزء التصديق عند امام المتكلمين فخر الملة والدين فان التصديق عنده عبارة عن مجموع الادراكات كالمعنى كذا ان  
 معلوم الحكم بمعنى ادراك النسبة وهو النسبة جزء للقضية باجماع اهل القليلين كلهم بحيث لم يشك فيه احد يعني كون النسبة جزءا من القضية  
 مما اتفق عليه العقلاء الا ان المحققين منهم من لم يوافقوا في جعله اي المعلوم اعني النسبة جزءا لمفهومها اي مفهوم القضية  
 لا حقيقةها ولا استبعاد في كون الشيء جزءا لمفهوم شيء آخر لا حقيقة كما ان البصر جزء لمفهوم شيء لا حقيقة اذ هو ماله بسببته اذ  
 اي حقيقة القضية مركبة من جزئين في الموضوع والمحمول حال الارتباط قال المحقق في الاساس اجزاء اولي هر قضية مبني ازيد  
 نبود وبتأليف سته جزئ شو واما سه جزئ نشود چه تأليف جزوي بنود بل بط اجزاء بود بيكد يكر و اگر تأليف جزوي بودي بر بط  
 مستأنف حاجت فتادی و اگر لا محاله تأليف راجزي شمرند بايد که در اعتبار متناهی جزو بودي بودنه جزو مادی و دیگر اجزاء جزو مادی بود  
 انتهى ثم تحقيق المقام على افادة بعض الاعلام ان القضية مركبة اعتبارية بلا شبهة فانما انما يركبها العقل والنسبة الرابطة كانهما  
 هيأة صورية لهذا المركب وبها ترتبط احدى شئيه بالآخرى فان قيل يكون النسبة جزءا منها كانت اجزائها ثمانية الموضوع والمحمول  
 والنسبة وان قيل ان القضية عبارة عن الموضوع والمحمول بل كون النسبة رابطة بينهما كانت اجزائها هي الموضوع والمحمول كانت النسبة  
 واطلة في مفهومها لا في حقيقتها واشراف في ذلك لا يعود الى طائل انتهى اما الحكم بمعنى الانتساب اي ايقاع النسبة او انزاعها الذي  
 هو فعل من افعال النفس فله حظ من الشريطة اي الحكم بالمعنى المذكور شرط لتحقيق التصديق ولا يصح كونه جزءا منه والا كان التصديق  
 مركبا من الكيف والفعل فيكون من المركبات الاختراعية وهو كما ترى بخلاف الحكم بمعنى ادراك النسبة فانه قد عرفت انه عين التصديق  
 شرط عند شذوذه من المستحدين فالتصديق عندهم عبارة عن الادراكات الثلاث والحكم شرط له وهذا هو مذنب صاحب المطالع وغيره

من ههناى من اجل كون الحكم معنى الانساب غير طرأ الوجود والتصديق قسروا على التصديق بقصور مع العلم معنى ان التصديق الذي هو قسم  
 من العلم عبارة عن الادراكات فقلت لكن مع مقارنتها مع الحكم فالحكم شرط لا شرطه الدخول في ماهية ولو معنى هذا التفسير نفس  
 التصديق بكونه مقصورا عنه حكم على هو الحق من ان الحكم هو الادعان الذي هو كيفية غير ادراكية فلا جناح عند سلطان العقل الاضافة  
 من قبل محسن الياء اى العقل الذي هو سلطان وكيفية على في بعض الاشياء انه لو فهم التفسير المذكور وهو ان التصديق مقصور مع  
 حكم على هو التحقيق من ان الحكم هو الادعان لا الانساب الذي هو من فعال النفس فلا باس به عند العقل اذ الحكم ما كان غير طرأ التحقيق  
 التصديق لا دخلا في ماهية فلا فرق بين ان يكون انسابا او ادعانا اى فعلا او انفعالا او صحيح ان يكون شئ داخلا تحت مقولة يكون  
 ذلك الشئ مشروطا بشئ آخر يكون داخلا تحت مقولة اخرى واشار في كلامي الى ان الحكم لو كان ادراكا لا فعلا ولا انفعالا فالتفسير المذكور  
 لا يصح على هذا التقدير لان الحكم كسائر الادراكات ادراك فلا وجه لخروجه عن التصديق وجعله شرطا والا يلزم الترتيب بل ما صح فالحكم هو  
 ذريع بان الادعان نحو من الادراك وهو نفس التصديق وليس التصديق عبارة عن ادراك مع تصديق فبنا هذا التفسير على ما يجب  
 اليه من ان الادعان كيفية غير ادراكية بناء فاسد على فاسد قوله لا ان تصور آه سواء كان التصور يسافج مقارنا مع الادعان كما  
 في القضية المقبولة اى لهذه قضية فان تصور موضوعها ومحمولها مقارن للادعان او بدونه اى بدون الادعان سواء كان القضية  
 غير مقبولة كما المشكوك او لا هو مته او لم يكن قضية سواء كان تصورا واحدا كالتصور الانسان فقط او متعدد اى بالنسبة كالتصور الانسان  
 والكاتب ومع النسبة ايضا لكن تكون قضية كالحصول الناطق وعلام زيدا وتكون نسبة تامة غير خبرية كقوله لضرب فمذه كلها  
 من التصورات اى تنقسم من القول الشارح مطلق التصور يسافج اعم من التصور يسافج الذي اعتبر فيه عدم المقارنة مع الادعان  
 وبذا اى اجتماع التصور يسافج مع الادعان الذي هو تصديق لا نيا في التقابل بينهما اى بين التصور والتصديق بحسب التصديق  
 اى المحل المقصود منه اى اضافة توهم عسى ان يخرج في صدر من ان ما ذكر من اجتماع التصور والتصديق في القضية لهذه قضية يصادم المقابلة التي  
 ذكرها المصنف فيما بعد بقوله وهما نوعان متباينان اعم بان ذلك الاجتماع لا يصادم التقابل المذكور لان مصداق كل منهما مغاير للآخر  
 ثم استدلل على عدم المناخاة بقوله في اى اشياء تتحقق اعم الاجتماع بحسب التصديق على شئ واحد كالنوم واليقظة اى  
 وان اشترت تفصيل هذا المقام فاستمع ما افاده فضل المحققين من ان الادراك ادعان اذ غيره والاول ما جازم فاما مطابق  
 فاما ثابت فهو اليقين وغير ثابت فهو التقليد او غير مطابق فهو الجهل المركب وغير جازم فهو نفس هذه اقسام التصديق والثاني له  
 الادراك الذي هو غير الادعان اما متعلق بالمفرد او متعلق بالنسبة والاول ما احساس فاما البصار او سمع او شمس او ذوق او لمس او غير  
 احساس فاما متعلق بالصورة المخزونة في الخيال فتفصيل اذ بالمعاني الجزئية فتوهم اذ بالكلية فاما في حكمها كالحجريات والبحر فاما ان كان عليها  
 باهى جزئية فتعقل والثاني اى العلم بالنسبة غير الادعان ان كان تردها فيها فشك ان كان ادراكا محجوا فتوهم وان كان  
 تمكينا فاما ان كان نفس تصور هاس من دون تردد ووجوهية وتلك سبب تفصيل وهذه الاقسام للتصور فالنسبة وان كانت بمنزلة  
 تكون معلومة بنحو من احلم الاول متخيل وهو تصور نفس النسبة والمثل في الادعان وهو الاعتقاد وبها فالتفصيل  
 الذي هو نحو من التصور يسافج الادعان في الوجود في القضية المقبولة لهذه قضية وبذا لا نيا في التقابل بين التصور والتصديق بحسب  
 المصدق اذ لا يلزم من ذلك صدق التفصيل على التصديق وبالعكس كما لا يخفى انتهى قوله وهما نوعان متباينان آه اى متخالفان  
 بحسب ماهية النوعية وبحسب المصدق اى المحل على ما سياتي في جواب اشك وقد يستدل عليه على اختلافها بحسب ماهية  
 بان اختلاف لوازمها فالصور يلزمه عدم التعلق والتصديق يلزمه خصوص التعلق يدل على اختلافهما نوعا فان اختلاف لوازم



مستأنز من الاختلافات الملزومات كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللازم لان الملزوم علة واللازم معلول قد تقرر ان الواحد لا يصدر عنه  
الا الواحد وانما اتحاد اللازم فلا يدل على اختلاف الملزومات يجوز كون اللازم اهم تحققات الملزومات ثم لما كانت دلالة اختلاف اللازم  
على اختلاف الملزومات عند الشرح مبنيته على متناع استثناء الكثير الى الواحد من حيث هو واحد لان اللازم معلول للملزومات مستتقة  
اليها فقال قول تحقيق المقام على وجه ينكشف المرام ان وحدة العلة تستوجب وحدة المعلول لا متناع استثناء الكثير الى الواحد من حيث  
هو واحد لان الواحد من حيثية المذكورة لا يصدر عنه الا الواحد ما سمعت انه ليس في طباع الكثير ان تصدر عن الواحد من تلك الكثيرة  
نعم يجوز ان يصدر الكثير عن الواحد من حيثية لا اعتبارا وان كان احد بالذات وبالعكس ان في وحدة المعلول تستوجب وحدة العلة  
لا متناع توارد لعل المستقلة على معلول واحد وكذا يمنع توارد لعل لها قصة في مرتبة واحدة فلا يكون لشئ وحد ما تارة لا صورتان لفاعل  
وكذا في مرتبة واحدة وبذلك الكل واحد كذا في احاشية قوله فيها وكذا يمنع آه فان تعدد لعل لها قصة مستقلة للعلة التامة لكونها جزأ منها  
وتغاير الجزأ مستلزم لتغاير الكل قوله فيها وبذلك الكل واحد وهو لازم للاستهغناء عن الغاية على تقدير تعدد لعل ان استقلت احد ما في نحويتها او  
عدم تعدد العلة على تقدير تعدد ما ان لم تستقل احد ما في نحويتها ما مثلاً لو كان لشئ احد فعمل متعدد فلن يكفي احد ما في علة لا يتم استغناء المعلول  
عن غيره من الفاعل ان لم يكن احد ما في الفاعلية لازم ان لا يكون هناك فعمل متعدد بل عمل واحد مجموع الاشياء التي فرضت فعمل واحد كذا  
الكلام في غير الفاعل من العلة فافهم ان حفاظ اصل الوحدة لازم من الجانبين في مطلق العلة جاعلة كانت او غير باء انما حفاظ نحو الوحدة  
من كونها بالحد امي بالشخص او بالطبيعة اي بالماهية الكلية نوعية كانت او جنسية فيعلم ان لازم بالنظر الى طباع المعلول توضيح ان المعلول  
الواحد الشخصي لا يقتضي ان يكون له علة واحدة بالشخص بل كجني فيل ان يكون العلة واحدة بالذات او بالنوع او بالجنس بخلاف العلة الواحدة  
بالشخص فانها تقتضي ان يكون معلولها واحدا بالشخص لا يجوز ان يكون معلولها واحدا بالنوع او بالجنس فوحدة العلة بآية جهة كانت  
محافظة في المعلول امي ان كانت العلة واحدة بالشخص فمعلولها يكون واحدا بالشخص ان كانت العلة بالنوع فمعلولها واحد نوعي  
وان كانت بالجنس فمعلولها واحد جنسي اما نحو وحدة المعلول فلا يلزم ان تكون محفوظة في جانب العلة بل جاز ان يكون وحدة الشخص  
والا يكون وحدة العلة لذلك جاز ان يكون علة ما بحسب النوع او بحسب الجنس كذا في بعض النسخ قال في احاشية ان طباع  
المعلول لا يستدعي ان حفاظ نحو وحدة في العلة وانما قيل تعيين المعلول لا يدل على تعيين العلة وانما قيل العلة فيدل على  
تعيين المعلول فوحدة العلة باي نحو كانت محفوظة في المعلول بعينها انتهى قوله فيها لا يستدعي ان حفاظ نحو وحدة آه وان كان  
يستدعي ان حفاظ اصل وحدة في العلة ليس من المحقق كذا يتلبد على عدم استلزام وحدة المعلول بالشخص لو وحدة العلة بالشخص بل  
يجوز ان يكون العلة واحدة بالنوع او بالجنس مع كون المعلول واحدا بالشخص جواز تعدد لعل المستقلة على التعاقب والتبادل  
من بدو الامر في بادىء الملاحظة ثم انحصر بحكم بان العلية انما هي لا مشتركة بينهما اي بين العلتين في خصوصيات معزولة عنها اي عن العلية  
فلا دخل للخصوصيات في ايجاد المعلول تفصيل هذا المقام في التعليق المضي فوحدة العلة بالطبيعة تستوجب وحدة المعلول كذلك  
بالطبيعة ولو مع نزاع لا يعني ان العلة اذا كانت طبيعة نوعية فيجب ان يكون المعلول ايضا طبيعة نوعية وان كان مجلولا بالعوارض  
الشخصية والصحيح ان يكون طبيعة جنسية لا متناع عموم المعلول بخصوص العلة قال المحكم الحكمية اليمانية ما حاصله ان وحدة العلة  
بالنوع مستلزمة لو وحدة المعلول لك ان كان له وحدة اخرى ايضا باعتبار آخر وباجملة فيجب ان لا يكون المعلول يتكرر بالنوع  
او ليس بطباع الكثيرة ان يصدر عن الواحد من حيث هو واحد في مرتبة واحدة لا يعني ان لا يكون المعلول احد بالشخص بل  
بالنوع فقط كذا في احاشية قوله فيها اي بالطبيعة ولو باكثر من كلمة لو وصليته والامر الزائد هو الشخص المقصود منه مع اختلاف وهو ان قول الشارح



واما انخفاط نحو الوحدة آه يدل لالة وضحة على جواز كون المعلول واحدا بالشخص ان كانت العلة واحدة بالطبيعة كما ترى في صورة  
 تبادل العسل على معلول شخصي فان العلة هي الامر المشترك وهو واحد بالطبع واما قوله فوحدة العلة بالطبيعة فتستوجب وحدة المعلول  
 كذلك يدل على ان وحدة العلة بالطبيعة تستوجب وحدة المعلول بالطبيعة وبل هذا لا يترفع بين الكلامين بان قوله تستوجب وحدة المعلول  
 كذلك لا يدل على نفى الوحدة الشخصية للمعلول وقت كون العلة واحدة بالنوع حتى تقيم ذلك الاختلاج بل لا يدل على وجوب  
 وحدة المعلول وحدة بالنوع على تقدير وحدة العلة كذلك هذا لا ينافي الوحدة الشخصية للمعلول فان النوع يكون مخلوفا بالعوارض الشخصية  
 وجملة مقال ان العلة اذا كانت واحدة بالنوع فيكون معلوله واحدا بالنوع او بالشخص لا واحدا بالجنس لاقتناع عموم المعلول عن العلة  
 والمضائق في خصوصه عنها فلفظ كذلك ان كان يدل على كون المعلول واحدا بالنوع لكن هذه الوحدة قد توجد في ضمن الوحدة الشخصية ايضا  
 فالتدافع نوع قوله كما قال المعلم آه تقوية وما يبدل ما افاد واشلاح سابقا وزيف بان الطبيعة بحسبمية علة عندهم ليسولى العناصر  
 وهىولات الافلاك مع ان بحسبمية واحدة بالنوع وهىولى العناصر وكل من وهىولات الافلاك النواع متخالفة فالعلة واحدة  
 بالنوع والمعلولات كثيرة بالنوع وبأنهم اتفقوا على ان الواجب سبحانه هو العلة الفاعلية لكل بالحقيقة واما غيره فوسائط ودرجات لا فاعل  
 كما صرح المحقق في شرح الاشارات فهو سبحانه مع انه واحد بالعدد وعلته للنوع والجناس المتخالفة فمن اين انخفاط نحو وحدة العلة  
 في المعاليل قوله فيهما الحكمة اليمانية الحكمة الاسلامية فان قوما من اليمين جاؤا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايعوا على  
 يده عليه الصلوة والسلام بدسلا فوصف رسول الله صلى الله عليه وسلم بايمانهم وحكمتهم حيث قال الحكمة حكمة اليمين قوله فيهما الحكمة  
 آه اى للمعلول وحدة شخصية مخيرة للوحدة النوعية باعتبار اقرارها مع العوارض الشخصية واما وحدة المعلول بالشخص بالطبيعة فلا تستوجب  
 وحدة العلة كذلك اى بالشخص بالطبيعة يجوز ان يكون العلة طبيعة نوعية ويكون المعلول واحدا بالشخص وجنسية ويكون المعلول  
 واحدا بالنوع مشتركة بين الاشخاص ناظر الى قوله طبيعة نوعية او النواع ناظر الى قوله وجنسية التى هي علة في بادىء النظر فلو كان  
 التى هي المعلولات بالنوع لا تتلزم وحدة الملزومات التى هي العلة كذلك اى بالنوع يجوز ان يكون وحدة الملزومات بحسب الجنس  
 لا بحسب النوع الاعلى محتاجا لشرح استثناء من قوله لا تتلزم وحدة الملزومات كذلك حيث احتاج لشرح انخفاط نحو اى خصوصية الوحدة  
 كوحدة النوع ايضا اى كما اختار انخفاط اصل الوحدة قال الشيخ في المقالة الرابعة من برهان الشفا ان المعلول المتحد بالنوع لا يستند  
 الى المتحد بالجنس اصلا والواحد بالنوع يجب ان يكون مطلق علة الوحدة الشخصية والوحدة النوعية لعل هذا اى انخفاط نحو الوحدة  
 عنده اى عند الشيخ من الفطريات اى من البدييات حيث لا يسوغ اى لا يجوز عند القرينة اى عند الطبيعة ايهام العلة مع  
 تحصل المعلول فان لم يعم كون ضعف من المحصل فلا يجوز كون العلة واحدة بالجنس كون المعلول واحدا بالنوع سيما اذا كانت  
 العلة جاعلة فان العقل يتكلم عن تجويز كون احلة بجماعة ضعف من محلولها وكون المعلول قوى من علته لعم الشرح ويجوز كونه  
 ضعف من المشرط وارجح بان هذا يدل على ان الشيخ ذهب الى انخفاط نحو الوحدة في مطلق العلة جاعلة كانت او غير كما يدل عليه  
 قول الشارح سيما ان لم يكن الامر كذلك فان الشيخ ذهب الى ان الصورة بحسبمية علة ليسولى الشخصية فاعلة واحدة بالعموم والسيو  
 واحدة بالعددية عند الشيخ واما ذهبه انخفاط نحو الوحدة في اجمال فقط انتهى قال في الحاشية على اللوام بالحقيقة النوعية  
 ليس على اتحاد الملزومات بالنوع واما على مختار الحكماء فابناءه اى قوله فيمتحنا فابناءه من تجويز كون اللوام متحدة بالنوع وعدم  
 كون الملزومات متحدة بالنوع بين متعددة بالجنس يجوز ان يكون العلة هي الامر المشترك اكل كما عرفت اما اختلاف اللوام التى هي  
 المعاليل مطلقا اى سواء كان الاختلاف بحسب الشخص او بحسب النوع او بحسب مستلزم لاختلاف الملزومات التى هي العلة مطلقا

بالمعنى المذكور لا يتناقض صدق الكثير من لواحد دليل الاستلزام وتقريره انه لما كانت اللوازم معلولات الملزومات عللا فلو جاز تعدد اللوازم مع اتحاد الملزومات كجاء صدق الاشياء الكثيرة من المبدأ الواحد هو يصاحبه ما تقر في مقرة من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما المتأخرين فقد ذهبوا الى انهما اى المقصور والتصديق متحيزان نوعا ومختلفان متعلقان بالتصور وتعلق كل شئ بخلاف التصديق فان متعلقه خاص بالنسبة مثلا اقول المقصور منه نوع من مذهب المتأخرين كيف يصح الاتحاد بين المقصور والتصديق نوعا مع مختلفات المتعلق لما مر انما من اختلاف اللوازم مستلزم للاختلاف الملزومات فاذا اختلف المقصور والتصديق بحسب المتعلق اختلف بحسب اللوازم ومختلف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات كما ان اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللوازم فالقول بان اتحاد المقصور والتصديق نوعا وقوله بها متعلقا كما هو مذهب المتأخرين قول بالمشايخ اذ اتحاد الملزوم ينفي اختلاف اللوازم وهذا كله تفصيل لما قال في شتى لان اختلاف المتعلق اختلاف في اللوازم فلا يتصور مع اتحادها نوعا فتأمل انتهى لعلنا نشارة الى ان هذا انما يتم لو ثبت كون اللوازم لوازم الماهية فلو كانت لوازم نصف فكل واحد جازا فلا بد من اثبات كونها لوازم كمالا ودون خط التقعا فانهم والآن عطف على قولنا مر ووجه آخر لما نزل المتأخرين اتحاد العلم بوجوب اتحاد العلم وبالعكس بناء على اتحادها اى اتحاد العلم والمعلوم ذاتا وتغايرها اعتبارا فانها احدى اوجوب اتحادها والاخر متعلقها هو معلومها لكونها قسمين من العلم فلو كان المقصور والتصديق متحيزين نوعا فيلزم اتحاد حلولهما اعني متعلقهما فكيف يتصور الاختلاف بين متعلقيهما ولما كان في عموم المستحيزين هو الاختلاف بين متعلقيهما فاما من ان يكون بينهما اختلاف نوعي فزبد في المقال ان اتحاد المقصور والتصديق بحسب النوع يوجب اتحاد متعلقيهما بالذات فلا يختلف متعلقاهما فانه قد شئت افادها افضل المحققين من ان اتحاد العلم بوجوب اتحاد العلم كذا اتحاد العلم بوجوب اتحاد العلم كما عرفت حيث قال وبالعكس فكما لا يستقيم القول بان اتحاد المقصور والتصديق مع اختلاف المتعلقين كذلك لا يستقيم القول بان اتحاد المتعلقين مع اختلاف حقيقى المقصور والتصديق كما ذهب اليه القديمان ان ما يتعلق بالتصديق يتعلق بالمقصور ايضا فاما ورده على المتأخرين ليس مختص بالورد بوجه بل هو وارده على القديمان ايضا ونشأ المفسد من القول بان اتحاد العلم والمعلوم انتهى الا ان مقتضى مذهب المتأخرين على حصول الاشكال المقصود منه تايد مسلك المتأخرين في ترتيب دليل المتقدمين بان اتحاد العلم والمعلوم منى على حصول الاشياء بانفسها في الذوات ونحن نقول بحصول الاشياء واذن لا يكون بينهما اتحاد بل تباین بالذات فان شئ يحكون مغاير الذى الشئ بالذات فكيف يستلزم اتحاد احدهما اتحاد الآخر فتأمل ثم زيف ذلك لا يتنازع بقوله وانت جدير باختلاف المتأخرين انما ايضا توضيح ان اتمسك بحصول الاشياء لا يجزى فعلا للمتأخرين بل هو قاطع لهم وهو الاتحاد بين المقصور والتصديق نوعا لان متعلقيهما مختلفان في انما فلا جرم يكون في المثال اعني نفس المقصور والتصديق مختلفا ذاتا لافطرة الحقيقة لا يجوز نزاع المتأخرين في انما عن المتحيزين كذلك في كلام لا اساس مرام المتأخرين جملة الكلام ان اتحاد المقصور والتصديق ذاتا مختلفا فاما متعلقا غير مستقيم على كلا الاصلين لا ادرى خدشة اخرى على مذهب المتأخرين قالوا في حقيقتهما اى حقيقى المقصور والتصديق فان جعلوها من اقسام بصورة احاصلة بالتعلق مع يكون عبارة عن المعلومية فيلزم ان اتحاد العلم بوجوب اتحاد العلم من اجل اختلاف بينهما بحسب المتعلق واليه اشار بقوله فعرفت ما عليه نفا والامر الاخر غير الصورة وهو كماله الاذكريته لا يظهر من كلامهم اى كلام المتأخرين ان لا يعلم من برهم في محبت العلم الا الصورة فلا يصح اتمسك بالحالة حتى يقال ان العلم عندهم بمعنى الحالة واذن لا يتجدد العلم بالمعلوم هذا قولهم من لا ادراك له يظهر منه ان الادراك اى العلم بنفسه لا اعتقاد اى التصديق بالمقصور والسلف نوعا متباينان منه اى من الادراك حقيقة متلو عليك ان هذا انما يتم لو جعل قول المصنف من الادراك متعلقا بقوله نوعا انما لو جعل متعلقا بقوله متباينان كما بعرضه القرب فحاشا ان المعنى مع ان المقصور والتصديق نوعان متباينان من جهة الادراك اعني ان المقصور ادراك والتصديق ليس بالادراك بل من لواحد كما هو مذهب المحققين اذن يكون مذهب موافقا لمذهبهم ويكون اطلاق العلم على التصديق

مسامحة فادرك هذا المختار عند التصريح كما يدل عليه تحقيقه الآتي لدفع الشك فلا مسامحة في عدم التصديق من العلم وما حققناه سابقا  
من أن التصديق كيفية غير ادركية كدونها بعد الانكشاف وفي عدم العلم التسامح فهو مختار المحققين وليس هو مختار المصمحيين حتى يتوهم التناقض  
بين ما ذكر سابقا وبين ما ذكر هنا بل مختار المصمحيين ان لا ادعان نوع من الادراك ولا مسامحة في عدمه من العلم فعلى هذا معنى قول الشارح المذكور  
سابقا من انه اشار الى ان لا ادعان كيفية غير ادركية انه حصل من قبل المصنفه الاشارة اليه من غير ان يكون هو مختار المصمحيين فاحفظ قولهم  
لا جراه تحقيقه ان مطلق التصو لما كان في معرفة العموم ومخوطة الاطلاق يصدر على نفسه على نقيضه لكونها من المفهومات العقلية فوضوح  
على ما افاد بعض الاعلام ان ظاهر هذا الكلام وان كان باخوذاً ومتحلاً من كلام بعض الاكابر في شرحه للمرساة القطبية لكن لما تكلمنا عليه وبنينا  
على فساده فلا ينبغي ان يحمل كلام الشارح في هذا المقام على ذلك علما ان كلام الشارح هنا في التصو لمقابل للتصديق لا في التصو  
المرادف للعلم وكلام بعض الاكابر في الثاني كما عرفت فحمل كلام الشارح على ما فصلناه في الحاشية لسابقة ان مطلق التصو لمقابل للتصديق  
من دون ان يعتبر معه مقارنة الادعان وعدمها لما كان في صرافة التعميم ومخوطة الاطلاق ولم يكن مقيداً بمقارنة الادعان لا بعد ما يتعلق  
بنفسه بنقيضه وليصدق على نفسه ونقيضه لكونها من المفهومات العقلية فيكونان متصوين قطعاً بالحمل العرضي متعلق بقوله يصدق ولما دل على  
العرضي الاشتقاق فان التصو ونقيضه لما كان من المفهومات العقلية لتعلق بهما التصو فيحمل عليهما التصو المشتق منه حملاً عرضياً داماً كامل  
على نفسه ونقيضه حملاً عرضياً بالمرطاة فغير معقول في المبادي لا التحمل بالمرطاة حملاً عرضياً على شئ قال في الحاشية اي لتعاطف  
الموضوع من جزئيات المحمول يقابل له الحمل الاول الذي انتهى واما التصو من حيث اعتباره مع عدم مقارنة الحكم اي لا ادعان التصو لملاحظ  
بانه لم يعتبر معه مقارنة الحكم اي لا ادعان فهو ممتنعان حاشيته من قضية مدعته ولو حظ من حيث انه مقارن لا ادعان لكونه طرفاً من  
نسبة مدعته كما في قولنا التصو لا غير المقارن لا ادعان او التصو لملاحظ بانه لم يعتبر معه مقارنة الادعان مفهوم من المفهومات مثلاً  
لم يتعلق شئ منهما بنفسه لان نفسه في هذه القضية المدعته متصور مقصور مقارن لا ادعان ولتصور لملاحظ بانه لا ادعان نعم اذا لفظ مفهومهما  
ولم يحمل جريز قضية مدعته كان نفس مفهومهما متصوراً بقصور غير مقارن للحكم وتصور لم يعتبر معه الحكم فمتعلق بنفسه يصدق على نفسه  
صدقاً عرضياً وكذا الحال في نقيضه فنقيضه ان كان جزءاً من قضية مدعته لم يصدق عليه انه متصور بتصور لا حكم معه ولا اعتبار الحكم معه  
صدق عليه ذلك المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره لا يحيل على نفسه ونقيضه حملاً عرضياً على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيداً بالحكم واعتباره  
لان العلم المتعلق بهما حين كونها مقيدتين بالحكم واعتباره اي خبرتين من قضية مدعته لا يصدق عليه انه متصور لا حكم معه ولتصور لم يعتبر معه  
ضرورة انه متصور باعتبار الحكم والادعان فلا يصدق على ما يتعلق به هذا العلم انه متصور بتصور لا حكم معه ولم يعتبر معه الحكم فهذا محمول كلام الشارح  
واما المقتد بعدم الحكم اراد به التصو السافح الذي يعتبر فيه انه غير مقارن لا ادعان وهو حص من مطلق التصو السافح فان التصو السافح  
قد يكون مقارناً لا ادعان كمتصور موضوع القضية المدعته او محمولاً وقد لا يكون مقارناً لا ادعان كمتصور مفهوم مندر لا يكون جزءاً من قضية  
وقدم مفصلاً او بعدم اعتباره علم ان التصو السافح اذا اعتبر مقارناً لا ادعان كان معتبراً بشرط شئ واذا اعتبر مع عدم مقارنة  
لا ادعان كان معتبراً بشرط لا شئ واذا لم يعتبر معه مقارنة الادعان ولا عدمها كان لا بشرط شئ فهو بالاعتبار الثالث اهم منه بالاعتبارين  
الاولين بحسب التحقيق فان الماهية لا بشرط شئ اعم من الماهية المخلوطة والمجردة فلا يحيل على نفسه اي نفس مفهومه المقيد بعدم الحكم او  
بعدم اعتباره وعلى نقيضه بذلك الحمل اي بالحمل العرضي على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيداً بالحكم واعتباره لان العلم المتكليف بالكيفية  
الاذعائية اراد به العلم المتعلق بحاشية القضية المدعته وهو تصور سافح مقارن لا ادعان ولا يصدق عليه انه تصور غير مقارن لا ادعان  
وقدم في شرح كلامه هذا ما افاده فضل المحققين في حواشيه على هذا الشرح لا يصدق عليه شئ منهما اي من التصو المقيد بعدم الحكم والتصو المقيد

بعد ما اعتدنا الحكم كذا في الشيء فلا يقال له اي لذلك العلم انه تصور لا حكم معه ولا يعتبر معه حكم تفكر قوله هنا شك قال المصنف في الحاشية علم ان  
 في هذه الاشبهه اي هنا ما هي تلك المقدمات تلقاها المحققون بالتصديق فانه لو لم يسلم واحدة منها لم توجب شبهة كما لا يخفى المقدمة الاولى ان العلم  
 بالعلم هو تعلق بالذات المقدمة الثانية ان التصور والتصديق حقيقتان مختلفتان لا اختلاف لوانهما المقدمة الثالثة ان التصور يتعلق بكل شيء  
 او لا هو فيه نعم العلم انه يعني ان المقدم قرر شبهة باعتبار التصديق به كما ينطبق لكل الاني ويصح حاشية على قوله فاذا تصور ما لا يتصور اي التصديق  
 به كافي لثبوت الشك في تقرير شبهة باعتبار نفس التصديق اي الادعاء بان يقال ان التصور نفس التصديق وكنهه بالمقدمة الثالثة فالصورة  
 وكنهه التصديق يكونان متحدين بالمقدمة الاولى وقد قلتم انما يتباينان نوعا بالمقدمة الثانية صحيح اي حين تقرير شبهة باعتبار نفس التصديق  
 فاجواب هذا ان تعلق التصور بكل شيء لا يستلزم التعلق بكل وجه حتى يستلزم التعلق بكنهه ايضا بل يجوز ان يكون تعلق التصور بشيء من  
 وجهه بغير ان يكون متعلقا بالتصديق من هذا القبيل فيجوز ان يمتنع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق به اي بالتصديق اعتبارا  
 وجهه وبمعنى فاذن لا يلزم نظر الى المقدمة الاولى والاتحاد بالتصور مع وجه التصديق للاتحاد مع كنهه التصديق حتى يلزم المخدور الاتري  
 ما يريد الامتناع تعلق التصور بحقيقة التصديق ان حقيقة الوجوب تعالى يمتنع تصوره بالكنهه وانما يجوز تصوره بالوجه الاتري ان تعالى الحروف  
 يمتنع تصوره بالوجه وانما يجوز تصوره بكنهه صميمية اليها فتدبر اشارة الى ان التصديق ماهية مكانية لا حركية فكنهاها منع جواز تعلق التصور  
 بكنهه التصديق بحركة واما التاميم ان المذكور ان فلا يخفى فيهما اما الاول فلان القياس على الوجوب تعالى قياس مع الفارق فانه  
 تعالى بساطة ومناوذا خارجا لا كنهه لا محال ان المتوهمين في الثاني فلان تصور الحروف وحدها يشهد على اشتغال الضرورة العقلية واللا يلزم  
 انقلابها عن حقيقتها وامتناع تعلق التصور بكنهه التصديق ياتي عنه تلك الضرورة هذا ويمكن ان يكون اشارة الى الاليز الذي كرهه الشافعي  
 بقوله قول يروى علي بن ابي طالب في قوله (اي) انية بقوله فاجواب ان تعلق الخ والمورد المحقق المروسي قيل له وان تنسج تعلق  
 التصور بكنهه التصديق لكن لو فرض تعلق التصور بكنهه التصديق ولا شك في ان فرض المتع ليس بمتنع فاذن وجب اتحادها بسا  
 على المقدمة الاولى اي ان العلم والعلوم متحوران بالذات ويلزم المتغاير بينهما بناء على المقدمة الثانية وهي ان التصور والتصديق حقيقتان  
 مختلفتان فيكون قوله وعليه قد تميز السامع في جوابه انما يلزم صدق الشرطيتين المتنافيتين احدهما قولنا لو فرض تصديق كنهه  
 التصديق يلزم الاتحاد بين العلم والعلوم بالذات واحدهما قولنا لو فرض تصور كنهه التصديق يلزم المتغاير بينهما فيحقق الاختلاف انوي  
 بينهما فان توهمنا انما لا نسلم لزوم صدق الشرطيتين المتنافيتين الكذب مقدمهما واذا كذب مقدم كذب الشرطية لا يستلزم كذب الخبر وكذب كل  
 فذلك لا يلزم في غير ما هو في الشرطية والاشارة والاشارة في الشرطية مقدم تفصيل الاشارة ان صدق مقدم غير لازم في صدق الشرطية  
 بل يجوز كذب مقدم مع صدق الشرطية او عكسها بل من اولى صدق مقدم تفصيل الاشارة الى ان صدق الاطراف كقولنا ان كنهه  
 زوجا كان مستقما بالتساوي في الجواب عن ذلك لا يلزم واجيب ايضا هو المحقق المروسي ان المناقاة بين الشرطيتين المذكورتين هي ان  
 تفصيل الاشارة الى قوله لا وهو ان العلم والعلوم متحوران بالذات ولا يمتنع في اي المناقاة الاتري انهم يجوزون اشتراط مقدم  
 الجواز فيقتضين كقولنا ان كان زيد اربابا جواز قولنا ان كان زيد حمارا لم يكن جوازنا وكلها معا واذن بناء على جواز اشتراط الجواز  
 محال اخر وكذلك قولنا ان لم يكن زيد اربابا جواز قولنا ان لم يكن زيد حمارا لم يكن جوازنا واما في الثاني فانه لا يلزم كذب خبرا  
 فاما معا فان بناء على جواز الاشتراط بين العلم والعلوم مع الثاني فانه لا يلزم كذب خبرا في اي في بحثه لا يلزم  
 من ان يجوز اشتراط مقدم العلم بالتفصيل بل هو لا يستلزم شيئا انما يكون اذ كان ذاتية ولا جواز الفصل ان يكون  
 في جواز كنهه ذاتية مع كل وجه فيكون في جوابه ان تقرير شبهة باعتبار نفس التصديق ان التصور يمتنع ان تعلق



ومن حيث هو هو أي من قطع النظر عن تلك العوارض معلوم وعلى القول بأن تلك العلوم هي الاشياء والمعلومات هي الماهيات بينهما تمايز بالذات فلا يتصور الاتحاد بين العلم والمعلوم على هذا القول فالشك في غير ما بعض هذا الحق ترصيف لما سبق ان الشرح ايضا اي كما ان المحاصل في الذهن اعتبارين فان الشرح من حيث كنهه بالعوامض الذمينة علم من حيث هو هو معلوم فما ان خصوصيته لا يصلح الاول اي حصول الاشياء بانفسها في الذهن ثم توضح المرام على افاده بعض الاعلام ان هذا شبهة التي ذكرها بطرس على ثلاث مقدمات فحسب لانه لو فرض ان علم والمعلوم متحدان فاما وان التصور والتقدير متباينان بالذات ان التصور يتعلق بكل شئ وتبين ان العلم هو الشرح القائم بالذهن والمعلوم بنفس الشرح لم يلزم اتحاد التصور والتقدير سواء قررت شبهة بتعلق التصور بنفس التقدير او بتعلقه بتعلق التقدير وذلك لان التقدير او لا يتعلق بالتقدير ذو الشرح والتصور هو الشرح ولا يلزم من اتحاد العلم والمعلوم معنى الشرح قائم ونفس الشرح اتحاد الشرح وفي فلا بد لتألف تقرير شبهة من ضم مقدمات اخرى ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها فهذا الكلام من اشراج تنبيه على عدم وفاء ما ذكره في تقرير شبهة بتألف التقرير انتهى ان خلع في صدره ان عدم صحة ابتداء مسألة الاتحاد بين العلم والمعلوم على حصول الاشياء بانفسها في الذهن بحسب بيان لم يتبين المذكورين في الشرح ايضا انما يتقيد اذا اراد من العلم والمعلوم بالذات اما لو اراد من العلم بالمعلوم بالعرض لمعنى ما قصد بقوله لعدم تلك الصفة كما تيسر فادفعه بقول الشرح واما العلم بالمعلوم بالعرض لمعنى ما قصد بقوله فقد يغاير العلم على كلا الاصليين حصول الاشياء بانفسها وحصولها باشاها اما على تقدير حصول الشرح فظاهر فان الشرح يكون مغايرا للذي الشرح فاما على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالعلم في العلم بالوجه مغاير بالذات لما هو مقصود اي بالوجه ولفظت اليه بالذات معنى ذا الوجه الذي هو العلم بالمعلوم بالعرض فان الوجه وذا الوجه مختلفان اما فافهم توضيح ان الكلام في مسألة الاتحاد وان اجري على العلوم بالذات وهو اشئ من حيث هو فلا شك في اتحاد العلم معه سواء كان حصول الاشياء بانفسها او باشاها بلافرق وان يريد بالمعلوم بالمعلوم بالعرض اي مقصد بقوله فلا شك في ان العلم يغاير العلم بذلك المعنى سواء كان حصول الاشياء بانفسها او باشاها بلافرق بينهما اما على تقدير حصول الشرح فلان المقصود من تصور ذي الشرح ولا شك ان الشرح مغاير له اما على تقدير حصول الاشياء بانفسها فلان العلم بالوجه يغاير لذي الوجه فان الوجه وذا الوجه مختلفان اما واذ لم يكن الاتحاد والمغايرة متباينين في الاصليين فدعوى كون هذه المسألة مبنية على اصل حصول الاشياء بانفسها تحكم بحسب الاول عليه كذا في بعض محاشي قوله فاذ تصورنا التقدير اه قال المصنف في الحاشية المبنية اي المقصود بتفسير للتصديق كما في صورة الشك فان النسبة المشكوك في الحقيقة يتعلق بها الشك هو تصور وتصور علم فمتحد مع المعلوم معنى النسبة المشكوك واذ ازال الشك فتلحق بها الاذعان هو تصديق وعلم فمتحد مع المعلوم والمعلوم كان متحدا مع التصور فيلزم اتحاد التصور والتقدير فان متحد المتحد يكون متحدا وانما حصل على ذلك اي المقصود ابو عليه اي على المقصود بدار لكل المذكور في المتن بقوله وحله على ان قد رتبة الخ واذ كان حاصل لكل المذكور ان التصور والتقدير كقيمتان مختلفتان بالحقيقة عارفتان لذات واحدة وهي النسبة كما انهم والهيئة كقيمتان مختلفتان حقيقة عارفتان لذات واحدة كذا زيد مثلا فذلك محل يدل على ان هناك شيئا ثالثا معروضا لكل من التصور والتقدير مختلفان بحسب الحقيقة لا ان واحدا منهما معروض الآخر كما هو الحال عند تقرير شبهة بنفس التصديق قول في ترصيف تلك الحاشية بانه يجري لكل المذكور في تقرير الشك بنفس التصديق ايضا كما يجري في تقرير الشك بالمصدق بالتخصيص على الاطلاق فانه حصول صورة الاذعان لا نيا في الخالف النوعي بين اي بين الاذعان وبين الحالة الادراكية التصورية تقريره على في بعض المحاشي انه ان المتحقق عند تعلق التصور بنفس التصديق ليس الا صورة الاذعان كما حاصلة في الذهن ونحن نقول اتحاد التصور مع تلك الصورة وتلك الصورة علم مجازي ولا يصير في الاتحاد ومعه واما العلم بالحقيقة هناك فهو الحالة الادراكية التصورية للمغايرة



لتلك الصورة نوعاً قولاً فاعلم اي الصورة من حيث الحصول اذ فان اوهم ان الشيء من حيث الحصول الذهني معلوم بالعلم الشرقي اي المحصور  
 فان الحصول في الذهن نفس القيام به بحلول فيه تقرير الوهم ان الشيء من حيث الحصول في الذهن الشيء من حيث القيام بالذهن من امر واحد  
 ومن البين ان العلم صفة حقيقية من صفات النفس قد تقرر ان علم النفس بذاتها وصفاتها الحقيقية علم حصوله فيكون الشيء من حيث  
 الحصول في الذهن معلوماً بالعلم المحصور لا بمعلوماً بالعلم الحصولي فقولهم فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم من حيث القيام  
 به علم غير سديد نعم لو قال فانها من حيث هي معلوم ومن حيث الحصول الذهني والقيام به علم لكان تاماً واذ ليس فهم لما كان متوهم  
 من توهم ان الحصول الشيء في الذهن مغاير للقيام به كما ان حصول الشيء في الزمان والمكان مغاير لقيامه به فان الغرض من هذا  
 حاصل في الزمان المكان ليس قائماً بها وانما هو قائم بالانضاب فكذاك الشيء حاصل في الذهن وغير قائم به فلا يكون صفة للنفس فلما يكون  
 العلم حصولاً ودفعة يقوله ليس من مرة حصول الشيء في الزمان المكان فان الحاصل فيها لا يكون حالاً فيها فلا يكون دفعة واحدة بها  
 وانما يكون ذلك الحاصل منظر وفالهما وجهان فان له بخلاف الحاصل في الذهن فانه يكون حالاً في الذهن ودفعة قائمة به كقيام له سودا بحسب  
 الاتري تايد سئل ان الحصول في الذهن عبارة عن بحلول فيه انهم استدلوا على بساطة النفس بساطة ما هو حاصل فيها سئل  
 في نفس تفصيل الاستدلال ان النفس تعقل بسيط الذي لا جز له كالوحدة والنقطة فيجب ان تكون غير منقسمة اذ لو انقسمت لزم انقسامها  
 حاصل فيها كالوحدة والنقطة اذ انقسام الحاصل مستلزم لانقسام الحاصل فلو لم يكن الحصول في النفس عبارة عن بحلول فيه لم يتم ذلك  
 الاستدلال فانه لا يلزم من انقسام ما هو حاصل فيها ان يقسم الحاصلين ان هذا الاستدلال لا يديل على ان الحصول في الذهن عبارة  
 عن بحلول فيه عند المتكلمين بهذا الاستدلال لا على ان الحصول في الذهن هو بحلول فيه في الواقع فالانتم ان الاستدلال في القول  
 يكون الحاصل في الذهن معلوماً والقائم به علماً على سائر هؤلاء الا على ان لا يصح في الواقع فلا يلزم ان لا يصح قولهم في الواقع اذ  
 لا قطع صحة الاستدلال في الواقع كيف والعلامة القويحة معترض على هذا الاستدلال بان الحصول في الذهن ليس عبارة عن بحلول  
 فيه حتى يلزم من انقسام النفس انقسام ما هو حاصل فيها فاذا ذكره اشراف ليس حجة على العلامة القويحة وايضا صحة هذا الاستدلال لا تنافي  
 صحة قولهم لان العلم نطق ان الصورة كما انها حاصلة في الذهن قائمة به ايضا وهي من حيث الحصول في معلوم ومن حيث القيام  
 به علم فولا يتكرر قيام الصورة بالذهن حلولها فيه حتى لا يستقيم الاستدلال المذكور على اية بل نأقول ان الصورة مع قيامها بالذهن  
 حصولاً في الذهن من راء القيام به فالوجه ان يقرر الايراد لمصدر لقوله فان اوهم انهم بان كلامهم مبني على ان الصورة الذهنية حصولاً  
 في الذهن من راء القيام به هو غير معقول لان الحصول في الذهن هو بحلول فيه هو القيام به فالصورة من حيث الحصول في الذهن  
 هي الصورة من حيث القيام به هي علم حصولي معلوم بالعلم المحصور وسقط قوله الاتري انهم من البين وثبتت اتحاد الحصول بالحلول  
 بما علمناك في الدرس السابق من انه لا يعقل الحصول في الذهن بدون بحلول فيه ففهم انتهى قيل لك في الجواب عن ذلك الوهم اننا  
 نفني بالحصول ههنا اي في عبارة أنهم الوجود الظلي الذي لا يترتب عليه الا تارة وهو غير القيام الذي هو وجود أصلي سبب الانارة تقريره  
 ان الحصول محينين الاول الوجود الظلي الذي لا يكون مبدأً للانارة والثاني الوجود الاصلي الذي يستترت عليه الانارة والثاني  
 في قولهم من حيث الحصول في الذهن معلوم هو المعنى الاول فالعني ان الحاصل في الذهن من حيث هو هو مع قطع النظر عن الالتفات  
 بالعوارض الذهنية معلوم ولا ريب انه معلوم بالعلم الحصولي لا بالعلم المحصور لما دعي ان العلم بالعلم المحصور هو الشيء الحاصل  
 في الذهن من حيث الالتفات بالعوارض الذهنية فانه انما يكون صفة حقيقية للنفس بهذا الاعتبار لا بالاعتبار الاول على هذا يكون  
 بحيثية في عبارة المتن تقييدية لا تعليلية فاما محتمل جواب آخر لذلك الوهم بتسليم ان الحاصل في الذهن هو القيام به ان يكون بحيثية



المذكورة في قول المصنف من حيث الحصول في الذهن معلوم تعليلية وهي عبارة عما يفيد معنى المدعى المبحث بان يكون هذا المعنى خارجا عن المبحث حتى لا يتعلق الحكم بالا لمبحث ويكون للمحيثية دخل واقتضاء وهذه المحيثة لا تغير الذات وانما تغير الاحكام كما بانته زيد من حيث كونه جالها والآخر فيما نحن فيه ان الشيء الذي معلوم كونه حاصل في الذهن قائما بكون الحصول في الذهن الذي هو عبارة عن الحصول في خارج حقيقة العلوم لا التعقيدية وهي عبارة عن المحيثة التي تفيد معنى المدعى المبحث بان يكون هذا المعنى داخل في المبحث فيتعلق الحكم بمجموع المحيثة والمحيثية هذه المحيثة تغير الذات الاحكام جميعا كما في العلم متعلق بالمفنى لا بالنافى كما في المحاشية بمعنى ان حيثية الحصول في الذهن غلة في حقيقة العلم وحيلة المقال ان المحيثة تعتبر في العلم الحصول الذي هو معلوم بالعلم المحصور داخل في حقيقة المبحث بخلافها في العلم بالعلم الحصول المعنى الشيء من حيث هو فاستبان للافراق وزال الشقاق فان قلت يلزم حينئذ اي حين كون الحصول في الذهن عبارة عن الحصول فيكون الصورة العلمية عرضا لصدق تعريف العرض عليها مع انها اي الصورة العلمية قد تكون جوهر كما اذا كان المعلوم هو جوهر الحصول لما شيا بانفسها في الذهن فيلزم كون شيء واحد عن الصورة العلمية جوهر هو عرضا مع انها لا يصدق ان على شيء واحد حكم العلم ان هذا لا غرض مما افاد شيخ الصناعة ورئيس جماعة في الآيات الشفاه حيث قال العلم هو الملك متب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جوهر عرض فان كانت صور لا عرض عرضا فصورها جوهر كيف تكون عرضا فان جوهر لانه جوهر فلهيئة لا تكون في موضوع البتة واهيئة محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها ونسبت الى الوجود الخارجي انتهى قلت عرضيتها اي عرضية الصورة العلمية بالهوية الشخصية الذهنية لا تاتي في جوهريتها بطبيعتها المرسله عن العوارض الذهنية ولا احتمالة في كون شيء واحد عرضا باعتبار جوهرها باعتبار آخر كما انه جزئي باعتبار الهوية الشخصية وكل باعتبار الطبيعة المطلقة وفيه عقدة حسيمة الانفكاك وهي ان العرض عندهم ما احتاج الى المحل المطلق الطبيعية المطلقة الى المحل الخاص بخصيصيته فما لا يكون طبيعته المرسله محتاجة الى المحل لا يكون عرضا فالقول بكون شيء واحد عرضا بحسب هويته الشخصية وجوهر بحسب طبيعته المرسله قول بالمتنايين ثم ان المتشاكين قد صرحوا بانتناع حلول شيء في شيء لم يكن الشيء الاول حادثة داتية الى الشيء الثاني وتبوا على ذلك ثبات الهوي في القبل القسمة الفلكية كالا فلاك بان الصورة الجسمية لما احتاجت في بعض النحار وجودها عن في القبل القسمة الفلكية الى اداة قابلة يكون محتاجة اليها حيث كانت فيكون حالة في المادة في القبل الفكا ايضا فاذا كانت الصورة العلمية الماخوذة من جوهر حاله في الذهن لو بحسب الهوية الشخصية كانت نسخ طبيعتها محتاجة الى المحل فلا مسمع للقول بجوهرها بحسب الطبيعة المرسله هذا التفصيل في بعض النحاشي حكم لما كان متوهم انهم من ان الصورة الذهنية الجوهرية لو كانت عرضا كانت مندرجة تحت مقولة من المقولات لتسع العرضية لما شاع بينهم من ان العرض محصور فيها مع ان اندراجها تحت احد من تلك المقولات غير معقول لانها مندرجة تحت مقولة الجوهر فلو كانت مندرجة تحت مقولة من المقولات العرضية ايضا لزم اندراج شيء واحد تحت مقولتين وهو كما ترى وقد فقه بقوله وانما انحصر في المقولات العرضية لتسع لما هو عرض باهيئة المرسله من حيث هي هي الشخصية ليس في تلك المقولات للعرض الذي يكون عرضية بحسب خصوصيته الشخصية لانفس طبيعته المرسله كما هو شأن الصورة الجوهرية الذهنية فلا يلزم اندراجها تحت مقولة من المقولات العرضية كالصورة الجبرمية والنوعية يعني كما ان الصورة الجسمية وله نوعية عرضان من حيث هويتها الشخصية وجوهران من حيث طبيعتها الكلية لكون الاول جنسا لاجسام الطبيعية الثاني نوعا لها وانما قيل اني حبيب عن كالتوهم والحبيب هو السيد اسد وتبعه الفاضل الميرزا جان ان انحصر في المقولات لتسع العرضية انما هو محض المدعى في نفس الامر والصورة العلمية كما حصلت في الذهن من حيث اكتناها بالعوارض الذهنية بان يكون التقيد بالاكتناف بهما داخل فيها ليست من الموجودات لنفس الامر لما فيها من اعتبارا بحيثية والمركب من الاعتباري وغيره اعتباري فلا يخل ذلك كقسطا في السجاسة

حاصله ان العلم بمجموع العارض والمعرض للمعلوم هو المعرض فقط وذلك لمجموع امر اعتباري ليس بوجود في نفس الامر انتهت بقدر اسماحة  
 نقدر ان لا بعيدة فان حيثية الالكينات والقيام معتبر في مفهومهما اي مفهوم الصورة العلمية وفي التعبير عنها لا في مصداقها لما عيت العلم  
 والمعلوم في انحصولي متحدان بالذات متغايران بالاعتبار ودخول حيثية في العنوان دون المصداق لا يوجب الاعتبارية نعم لو كانت حيثية مرتبة  
 في المصداق لما عرفت ذلك لقائل يحصل التغير بينها بالذات وهو كما نرى ومن ههنا اي اذ ثبت ان الشيء اكمال في المذهب اعتبارين  
 اعتبار الالكينات بالعوارض الذهنية وهو بهذا الاعتبار قائم بالمذهب اعتبار نفسانية من حيث هي هي وهو بهذا الاعتبار موجود في نفسه  
 غير قائم بالذات سيقط لا يراى لمشتق من تلقاء التكلمين المنكرين للوجود والذهني وحصول الاشياء بانفسها في الذهن على المشائية القائلين  
 بها وولزم كون الذهن جارا مبادا تقرير لا يراى انه لو كانت الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها لزم من حصول الحرارة والبرودة في الذهن  
 كون الذهن جارا باردا وباردا على ان السحابة قاسية بالحرارة والبارد قاسية بالبرودة واللازم باطل فكذا المألوم فان لو لم يسقط  
 ذلك لا يراى من احوال المقامات هو ان يكون لا وصف من حيث هو هو وجود وغيره ههنا ليس كذلك بل من حيث الالكينات بالعوارض  
 الذهنية واما مع عزل النظر عنه اي عن الالكينات بالعوارض الذهنية فهو موجود في نفسه توضيح على افاذه فضل المحققين ان بصورة ان  
 بالذهن لهما اعتباران الاول اعتبار ما من حيث انها قائمة بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية والثاني اعتبار حقيقتها المرسله مع قطع النظر  
 عن قيامها بالذهن فهي لا اعتبار الاول وجود في الذهن ونعت له واما بالاعتبار الثاني فهي موجودة في نفسها ووجه متبلا هذا الجواب  
 انه قد ظهر فيما سبق ان الصورة الذهنية عرض بحسب خصوصيته لا بحسب الطبيعة المرسله فاستنبط منه ان الصورة الذهنية ليس وجودها بالذهني  
 الا هويتها الشخصية من حيث اعتبارها بالعوارض الذهنية لا بطبيعتها المرسله اي من حيث هي هي انتهى هذا وان انتهت التجربة  
 على زيف هذا المقال فارجع الى حاشية ذلك المحقق ففحص قوله ثم بعد التفتيش آه قيل اي اعترض عليه ان هذا التفتيش يدل دلالة واضحة  
 على تغاير العلم والمعلوم بالذات لانه قد علم من التفتيش ان العلم حقيقة هي احواله الادراكية المتغيرة للمعلوم بالذات اذ هي من بقوله كيف  
 ابدأ والمعلوم قد يكون جوهر او قد يكون كيفاء وكذا والشك انما يرد على المتعثرين باجاءها اي اتحاد العلم والمعلوم فانه اكل لا يصح من قبل  
 هؤلاء ان اي المتعثرين باجاءها ذابل كان الوجوب على الصانع كحبيب من تلقائهم بوجه لا يتضمن انكار مقدمة مسلمة من مقدماتهم بغيره  
 حتى يتكشف لك دفع ذلك الاعتراض قال في الحاشية اشارة الى انه ساقط ما يذني تامل اذا الاحتمال العقلي يحكي للوجوب لكلاهما  
 وان لم يوجد الصحيح منهم كما يشعر اليه قول المصاح ثم بعد التفتيش آه يعني انهم وان لم يصحوا القول بحالة الادراكية المعاصرة للصورة  
 العلمية لكن من تفتيش احكامهم يظهر ذلك لمن الطبيعة ذكية وقريحة نقادة فانهم مترقون بان العلم حقيقة واحدة مصله من بقوله ان  
 والصورة العلمية حقائق مختلفة منذ رجعت تحت الاجناس المختلفة وايضا للعلم لازم مختصة بمشتركة بين جزئياته عندهم كونه منشأ الالكينات  
 وغيره من آثار العلم فلا بد ان يكون ملزوما مشتركا بين الصور العلمية تصورية كانت او تصديقية ليس ههنا ذاتي مشتركة بينها  
 فهو مخرج عرضي لها وهي احواله الادراكية اذ لا نغني بها الا اعرصيا للصورة بترتيب عليه الالكينات وباجملة الاحتمال كاف للوجوب لكلاهما  
 وان لم يثبت جزا فنفكر انهي قوله فيها كما يشعر اليه ان التفتيش لا يتحقق الا فيما يكون خفيا غير مصرح به قوله فيها منذ رجعت تحت الاجناس  
 آه اي المقولات المختلفة من الكيف والكم وغيرهما لان المقولات جناس علية متباينة وذلك لان الصور العلمية تابعة لحوالهما ان كان  
 المعلوم جوهر فجوهر وان كان كيفا فكيف فلا تكون الصورة حقيقة واحدة قوله فيها وغيره كالفرج وخرن قوله فيها فلا بد ان آه لا يحتاج  
 خصوص الحلة وعموم الحلول كما سر في تحقيق السالف من الشارح فتذكره وليكن الجواب عن اشك من قبلهم اي قبل المتعثرين باجاء العلم  
 والمعلوم بالذات ان التصديق ليس علميا بل من لواحقه فضلا عن ان يكون عين المعلوم تقرير الجواب ان المتدبرين اذا تعلق بالمصداق

لا يكون اتحادهما ليس قسما من العلم حتى يكون متحد مع متعلقه فلا يلزم اتحادهما مع المصدق به يعني التصديق كونهما متباينين فيهما  
لا يخفى عليك ان هذا الجواب لما يستقيم اذا قرر الاشكال باننا اذا تصورنا المصدق به لزم اتحادهما التصديق لان الاتحاد مع المصدق به  
متحد مع ذلك الشيء واما اذا قرر باننا اذا تصورنا التصديق لزم اتحادهما فكذلك الجواب آخر على تقدير التسليم وكان الجواب الاول  
بطريق المنع فقال لو سلم اي كون الازعان والتصديق علما اي اية تبعية لاكتشاف فالاتحاد اي اتحاد العلم مع المعلوم مخصوص  
بالعلم القوي اي الصورة الحاصلة التي هي ايضا اكتشاف لاكتشاف دون العلم التصديقي اي الازعان كذا في الحاشية صالحة  
منع الاتحاد بين التصديق والمصدق به فلا يلزم اتحاد التصديق مع التصور ليلزم المناقاة وهذا الجواب ايضا انما يتم اذا قرر الاشكال  
بالقرار الاول كما عرفت اعترض عليه اي على الجواب الثاني في التصريح فيما نقل عنه بقوله انت تعلم ان ذلك اي القول تخصيص الاتحاد بالعلم  
التصديقي بعد تسليم ان المقسم للتصور والتصديق هو الصورة الحاصلة بحكم اي دعوى بلا حجة في الصورة الحاصلة من الشيء متحد مع ذلك  
الشيء بناء على حصول الاشياء بانفسها في الذهن اما على تقدير حصول الاشياء فلا يكون العلم متحد مع المعلوم ههنا تصور كان او تصديقا لا سماع  
في القول العقلية نعم للتخصيص سماع في الفنون لا بدية كما لا يخفى على المتبحر في علم الاغراض على في الحاشية انهم قسموا العلم بمعنى الصورة العلمية  
الى التصور والتصديق والمترجم الجواب عن قبلهم بعد تسليم كون قسمهما الصورة العلمية لا سماع لهذا الجواب واجاب عن ذلك لا اعتراض بقوله  
وانت تجيب وحاصله انهم اتفقوا على انهم في التقسيم فبعد المسألة الاشكال في التخصيص في مسألة الاتحاد اذ بناه التسليم على المسألة كذا في الحاشية  
بالسماحة في التقسيم كما عرفت ليدل على ان الحاشية وهو ان التصديق كيفية ذاتية من لواحق العلم ففي التقسيم سماعه اما باخذ العلم بمعنى  
ما هو الازعان بطريق عموم المجاز او يرد بالتصديق المصدق به فلا اشكال في قوله فيها عموم المجاز بان يرد بالعلم ما يربط عليه لاكتشاف غيره  
والمحصل ان المراد بالعلم يحصل عقليا لا نارا نارية من الاكتشاف وغيره يشمل ذلك واللاحق بكتابتها قوله فيها المصدق به اي النسبة التجزئية  
بين العلمين انما ادرك لكونها من التصورات قوله فيها فلا اشكال اي في تخصيص اتحاد العلم والمعلوم بالعلم التصديقي اما على تقدير الاول فلان  
العلم بمعنى العلم الازعان في غير علمي تقدير كون الازعان من لواحق العلم يكون بمعنى الصورة ويجعل الصورة عموم من لواحقها فيطلق الصورة على الازعان  
مجازا ولا يكون التصديق صورة حاصلة في الحقيقة حتى يلزم الاشكال في اتحاد الصورة مع ذي الصورة واما على تقدير الثاني فلان الصورة  
تكون مقسما للتصور والمصدق به لا للتصديق حتى يلزم من اتحاد الصورة مع ذيها اتحاد التصديق مع التصور قوله فذلك بحالة تفهمه تحقيق العلم  
اذ علم المتعلم حصلت له اي للتعلم حالة نورانية والا ستوى حال العلم وبقوله وهو كما ترى هي المحال بالمصدر ويعبر عنها بالفارسية بدش  
وبالعربية بالحالة الانجالية وحالة الشعور وذلك اي حصول الحالة النورانية بعد التعليم لان الفاعل اذا وجد الصفة يحصل له اي للفاعل  
صفة واحدة وهي لايجاد يحصل للمفعول صفتان احدهما الصفة التي وجد بها واخرها قبولها اي قبول المفعول الصفة فالمصدر مضاف  
الى المفعول فهذا المحال بالمصدر اي الحالة النورانية هو المقسم للتصور والتصديق فهما حالتان لنفس نوعان مختلفان بالذات وسائرهما  
المعلوم بالماهية كما ان النوم واليقظة حالتان على رشتان لذات يدر مثلاً وتباينان بحسب الماهية ومغايرتان لماهية معر وضما وهو زيد  
مثلاً ولا يخفى عليك ان كلامه اي كلام المصنف ناطق بان الازعان كيفية ادركية وليس من لواحق الادراك وكذلك الشك والوهم كغيره  
تصورية وليس من لواحق الادراك قال في الحاشية وقد صرح به في الحاشية المتحولة عنه حيث قال وقد يعبر باعتبار المصدق به  
وهو المراد ههنا وعليه بناء على المذكور ولا يخفى الجواب المذكور عن تقرير الاول فان الغلبة للمشكوكه تعلق بها الشك هو تصور واذ ان الشك  
تعلق بها الازعان وهو تصديق فقد تعلقا بشيء واحد بالضرورة انتهى عليه بناء قوله فتما كفاية النوم واليقظة فاعلم انهما  
اي الازعان والتصديق نوعان من العلم بمعنى الحالة الادركية لا بمعنى الصورة لا يمتنعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحد كالنوم واليقظة

وعليه على مجموع ما ذكرنا قوله في قول المقصود فاما قال البعض شارحين من ان هذا محل فاد بعض العلماء بالنسبة الى نفسه لقائه التذ  
ولعدم التمس في كلامه انتهى يعني ان لا يصح في الوجود لم يذهب اليه اي الى المجموع احد فيما سبق من المتأخرين جعلوا التصديق قسما من ادراك  
اي العلم بمعنى الصورة العلمية دون العلم بمعنى الحالة الادراكية التي هي محل المصدر مع انهم اي المتأخرين صرحوا بانها احدى اقسام اتحاد  
التصديق مع التصور نوعا واختلافا منه متعلقا والقديما ولم يجعلوه اي التصديق قسما من العلم بل جعلوه من لواحقه على ما حققناه في ذلك  
السالف وكذلك الشك من لواحقه فالقول مبتدأ بالحالة الادراكية المنقسمة حقيقة لاسماحة الى التصور السانج والاعتقاد الغير  
الجامع له في زمان واحد كالنوم واليقظة على متعلق واحد بناء على كون الشك تصورا مما تفرد خبر لذلك المبتدأ المقصود ولم يأت به احد  
نفاك في الحاشية اعلم ان قوله على التفرد يتبعني على مجموع هو ثلثة الاول القول بالحالة الادراكية والثاني ان الشك لا ذعان  
نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق لنسبة واحدة في زمان واحد كالنوم واليقظة بل لا يجز  
ان يكون مناط التفرد هو الامر الثالث لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبله والثاني ايضا يفهم من ظاهر عبارات بعض المتأخرين  
فانهم انتهت قواهم فيها هو الامر الثالث وهو ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق لنسبة واحدة في زمان واحد يعني بان الامر  
الثالث لا يصح في نفسه فضلا عن ان يصح بهما للتفرد لان تخيل تصور متعلق بالتعلق به التصديق مجتمع معه ضرورة مع هذا كله لا يظهر تفرد  
المقصود بل ان العلامة القوشجي ايضا قائل بالحالة المنقسمة الى التصور والتصديق المتباينين حقيقة ولعدم جعل التصور والتصديق بحسب التعلق  
بنسبة واحدة في زمان واحد الا وجهان يقال في وجه التفرد ان القول بالحالة المنقسمة الى التصور والتصديق المتباينين نوعا مع القول  
بكونها في الحقيقة بصورة خاطئا اتحاديا مما تفرد به بعض فان العلامة القوشجي لا يذهب الى اتحادها مع الصورة وجودا وبعض لا ذلكا واليك  
الى انفسانها الى الله صور التصديق المتباينين نوعا بل يقول انه من لواحق الادراك والمليون لا يقولون بوجود الصورة لاسا فضلا  
عن اتحادها في الحالة معها وجودا قوله العارضتين لذات واحدة آه اي في الحالتين في اي التشبيه بالنوم واليقظة عارضتين لذات في اتحاد  
لها بالنظر الى شك الذي هو من التصورات الا ذعان جملة الكلام ان المراد من التصور هو الشك فالنسبة الواحدة قد عارض لها الشك  
او لا ثم يعرض لها الا ذعان فما يعرضان لها على المتعاقب كالنوم واليقظة بناء على انها من جنس الادراك والا اي وان لم ينظر الى الشك  
بل يكون المراد من التصور اعم منه ومن الوهم والتخيل فالادراك التصوري كالتخيل بجامع الا ذعان البتة وكلاهما يعرضان للنسبة الثانية بخبر  
في حالة واحدة فانهما جيلان ذعان معلومة بخبر من العلم وبها التخيل والتصديق على ما حققناه في ذيل قول المقصود والا فتصور هكذا اسوأ  
كان مع الا ذعان كما في القضية المقبولة انتهى ثم لما كان يتوهم ان يتوهم انا اذا تصورنا كنه التصديق فيحصل على هذا الكنه انه متصور  
لتعلق التصور به ان يصديق على ذلك كنه التصديق ايضا فيجتمعا بحسب التعلق الامر واحد مع ان التصور والتصديق بمعنى الحالة الادرا  
كيتباينان لا يجتمعان على شئ واحد اما وعيت ان التباين هو التفارق ومرتجعا الى سلبتين كليتين فلا شئ من التصور والتصديق كذا  
العكس فغير بقوله فاذا تصور كنه التصديق فانما يحل التصديق على المقصود منه باكمل الاول لا الشائع المتعارف حتى يمنع تعالى التصور  
لكنه على يتوهم كذا في الحاشية وتفصيل المدفع على ان بعض السواحش انه ليس المراد من التصديق والتفارق في النسب ما يكون  
بحسب محل الاول الذي هو عبارة عن ان يكون الموضوع بعينه المحل في اما وجودا والا لزم دخول المتساوي في حد التباين الكلي بل المراد  
ما يكون بحسب محل الشائع المتعارف الذي هو عبارة عن مجرد الاتحاد في الوجود ومن البين انه لا يصدق كل من التصور والتصديق على الآخر  
باكمل الشائع المتعارف فان جعل التصديق في تصور كنه التصديق على المقصود منه انما هو باكمل الاول لا باكمل الشائع المتعارف لعدم  
تعلق التصديق به بل بالتعلق به تصور فان الكلام ليس في تصديق كنه التصديق بل في تصور كنه التصديق بل في تصور كنه التصديق

بالحمل الاولي وحمل الآخر بحمل الشئ لا يطل التباين النعمي من المقصور والتصديق كما اذا تصور مفهوم الخبز في فانه يحل عليه خبر  
 بالحمل الاولي لكونه متجدا بعد خبر محمول عليه عمل الشائع لعدم كونه فردا من بل المحمول عليه عمل الشائع انما هو الكلي لكونه فردا منه فكذا  
 لا مضايقة في حمل التصديق على المقصور من كنه التصديق حملا اوليا وحمل المقصور عليه بذلك محمل مع كونها متباينين ثم الظاهر ان  
 قول الشارح فاذا تصور آه اشارة الى اجواب عن تقرير الاشكال بل فاذا تصور كنه التصديق يلزم اتحادها بناء على اتحاد العلم والمعلوم  
 ويعتقد ما قال في الحاشية حاصله ان كنه التصديق لا يتعلق بالا العلم المقصوري لان حصول صورة الاذعان ليس من العلم المقصوري  
 ولا يلزم اتحاد المقصور الذي هو الحالة الادركية مع كنه التصديق بالذات فاندفع الاشكال على تقدير تعلق المقصور بكنه التصديق ايضا كما اشرنا  
 اليه سابقا ولما لم يحل على كنه التصديق احوال في الذهن علم التصديق بحمل الشائع لم يمنع تعلق المقصور به كما توهم المتأخر فقامل انتهى قوله فيها  
 ولا يلزم اتحاد المقصور آه لان المقصور يعني الحالة الادركية لا يتجوز المعلوم وانما المتحد معه هو المقصور يعني الصورة الحاصلة ولما كان في  
 اجتماع المتباينين سببا ودفعة بقوله فيها ولما لم يحل على كنه آه توضيح ان اجتماع المتباينين مطلقا غير متنع بل المتنع منه هو ان يصيدقا  
 على شئ بان يحل عليه عمل الشائع وهو غير لازم بهنا قوله فيها كما توهم المقصود متعلق بالمفرد لا بالنفي والمفرد منه قال المتأخر سابقا في الحاشية  
 من ان يتعلق بكل شئ لا يستلزم تعلق بكل وجه فيجوز ان يمنع تعلق التصور بحقيقة التصديق وكنهه ونحوه التعلق باعتبار وجهه ووجهه  
 انتهى ثم لما كان لتوهم ان توهم ان القول بالحالة الادركية مالا احتياج اليه ان الصورة علم ومبدأ لاكتشاف ولو كانت احواله ايضا كنه  
 توارر لعلتين على معلول واحد وهو كما ترى ازاها بقوله وانما للصورة سبيل المعلوماتية لا سبيل مبدئية الاكتشاف والعلم حتى يلزم ذلك  
 التوارد وهذا الظاهر ان هذا القول من جهة سبق تقرير اجواب ان العلم حقيقة هي الحالة الادركية غير المتحدة مع متعلقها فاذا تصورنا  
 كنه التصديق يحل عليه التصديق بحمل الاولي لانه عينه لا بالحمل الشائع واما المقصور فهو غير محمول عليه بحمل الاولي لانه ليس عينه وانما يكون  
 عينه لو كان عبارة عن الصورة الحاصلة ليس لك بل انما للصورة سبيل المعلوماتية بل التصور متعلق بمبطل بغيره من الاشياء فتصديق  
 مقصور لانه فيه اسلا فادركية هي الصورة منكشفة بالذات اي بلا توسط صورة اخرى تلك الحالة الادركية كما ان اكتشاف تلك الحالة  
 ليس منسب حالة اخرى ولا يقتصر معلوماتية الصورة الى حصول صورة اخرى ولا يلزم التسلسل وقد مضى تحققي في صدر الكتاب حكمها اي علم الصورة  
 علم حضورى لما ديت ان علم النفس انما صفاتها الحقيقية الائمة بها علم حضورى فالصورة حاضرة عند النفس بنفسها العلم بالحالة الادركية  
 فانه اينما حضورى لانها من الصفات بعينية النفس فاما الصورة اي ذواتها فمكتشفة بتبعيتها اي بتبعيتها الصورة فعلم باله الصورة مقصور  
 ومن ههنا اي من ان الصورة منكشفة بالذات وذات الصورة منكشفة بتبعيتها اقبل انما للمعلوم بالذات وهو الصورة علوم العلم الشرقي  
 اي بحضورى واما معلوم الصورة في العلم الحضورى فيعلم بالتبع لان اكتشافه في العلم بالذات هي الصورة وعلمها انما ينكشف بواسطتها  
 ثم توضيح المقام على ما افاد بعض الاعلام انه قد ظن بعضهم ان معلوم العلم الحضورى معلوم بالتبع فالحضورى ليس بعلم حقيقي فادركية كما ان  
 معلوم الحضورى معلوم بالذات كذلك معلوم الحضورى فلا وجه لعم كون الحضورى علما حقيقيا قال المورر ونحن نشأ الظهور توهم ان معلوم العلم  
 الحضورى هو الشئ الخارجى فانه للمعلوم بالتبع لانه قد يتفق والعلم باق وهذا هوهم فاسد فان معلوم الحضورى هو الشئ من حيث هو هو لا الشئ  
 الخارجى فوجه الشارح كلام ذلك البعض بان معلوم الحضورى منكشف بذاته لا توسط الصورة بخلاف معلوم الحضورى فان المنكشف فيه  
 اولاد بالذات هي الصورة والمعلوم في الحضورى انما ينكشف بواسطة الصورة فهو معلوم بالتبع وهذا هو المراد بكون الحضورى علما حقيقيا  
 وعدم كون الحضورى كذلك تفصيلا لان نشأ اكتشاف الاشياء حقيقة هي الحالة الادركية وهي متعلقة اولاد بالذات بالصورة العلمية  
 وثانيا وباعتراف بندي الصورة فالتكشاف بالذات هي الصورة وبالسبع ذو الصورة فالحالة الادركية بالقياس الى الصورة علم حضورى





بهذا القول فهي ليست موجودة لنفسها أي لا استكمال نفسها بل محل فكانت تابعة لما تنفي العلم عن المحل مطلقا تنفي عن أي وجه أيضا وبهذا  
قوله فلا تكون "صور واحد مشعرة بدرجة لذاتها ولا مشعرة لغيرها فينبغي أن مسائل العلم عن الميولي وهو لانية أي الاشياء التي لها العلم  
بالمادة سواء كانت جوهرية أو عرضية أو نفسية بمعنى الماديات المادة والمادية ظلال لانية ليس لها حظ من الأدراك بخلاف الجرد عن المادة فلم  
النفوس الناطقة لكونها مجردة في اجتماع المادة ليكشف لها ذاتها وصفاتها العينية يعني بحيل لها العلم كصور في نفس سبب متناقضا  
بالبدن كحجب عنها ما سوى ذاتها وصفاتها أعني العلم كصور في ذاتها مع تجرد ما في ذاتها ما في المقارنة بها أي بالميولي في  
في حجب عنها أي عن النفس الناطقة الاشياء الغائبة عنها أعني ما سوى ذاتها وصفاتها وليس أي لما غير ذاتها وصفاتها كذا في الشبهة  
وجود لذاتها أي الذات النفس الناطقة كذا في الإشكالية ليس هو غائبا عنها ولا معلوما لها وهو مناط المعلوماتية وانها العينية ظاهر فلو كان  
شخص المقصود منه بيان منشأ عدم علم النفس بغيره في ذاتها وصفاتها وأما صالان ما كرون أي معلوما كونه أي شيء موجودا لنفس العالم كونه في  
لها أو كونه معلوما لها أو طاهر ان الاشياء متفقته عن النفس فيا سوى ذاتها وصفاتها والمفارقة أي العقول الجردة عن المادة بحسب  
وبحسب تعلقاتها كالنفس في الاتفاق على المعاد لان علومها انسانية فاقترت في استقام صورها غير ذاتها الى اعلام العلم كحق تعالى  
الا انها أي العقول ليست متعلقة بالمادة معلا لا ذاتا ولا اعتقادا فاعلمها غير مسبوق بالجهل كما هو للنفس الناطقة الانسانية في شبهة نقل  
اليواني هذا تفصيل في الإشكالية وفي التعليق المرفوع اما سبحانه تعالى فلا كان هو المنور لطلق التام بذاته ولا يلزم منه كونه تعالى جوهرا لانية  
عبارة عن الممكن انما بنفسه كذا التجلي في البيان العبارة ما سوى الله تعالى موجود له سبحانه من حيث اعلوية وهو خالق كل شيء فكان في  
ذاته بذاته ولا يغيب عنه متعال فرة من ذراته كما نطق القرآن المجيد لا يعزب عنه مثقال فرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر  
كتاب بين فاستقر في بالاضافة الى بالتكلم على حقيقة العلم نفسه وجود العالم الجرد ووجود الشيء المعلوم له شرط لانك لا تراه عنده أي كشاف  
المعلوم عند العالم فهو في وجود الشيء المعلوم ميزان الحقانية نعم قد يطلق عليه أي على ذلك الشرط فلهذا العالم أيضا على التجريبي كما يطلق لفظ العلم على  
العالم الجرد على حقيقة والمجاز بينهما من باب طلاق اسم الشرط على شرطه المتوقف عليه وجوده كذا ينبغي تحقيق المقام وتوضيح المزمع قوله ليس  
الحل من كل منهما آه لا قبل الخوض أي التنازل في البرهان من تحريك المطلوب أي الدعوى وهذا قال المتكلمين كل واحد في رضى الى ان اللام  
في قوله الكل عوض عن المضاف لانية من جزئيات التصور وكذا من جزئيات التصديق بديهي فمهما مطلوبان ولما ليس كل واحد جزئيات  
التصور بديهي وانما ان ليس كل واحد من جزئيات التصديق بديهي جميع المقصود بينهما أي بين المطلوبين اختصارا مع انشراحهما في الدليل  
وهو الاستغناء عن النظر وكذا في قوله فيما بعد لا نظرية يعني ان في هذا القول انما مطلوبين الاول انه ليس كل واحد من جزئيات التصديق نظرية  
والثاني انه ليس كل واحد من جزئيات التصديق نظرية جميع مقصود بينهما اختصارا في العبارة مع انشراحهما في الدليل وهو لزوم الدور في التسلسل ثم علم  
ان المشهور فيما بين الجمهور رضى الى عدم الرضا به كما يشير اليه النظر الآتي ان تعلم الحصول القديم والحضوري قدما كان حادنا لا يتصفان  
بالبديهة والنظرية بناء على ان النظرية تقتضي حدوث لانها أي النظرية تستلزم على الفكر الذي هي ثابتة بغيرها فكان المرجح هو الفكر باعتبار  
عالية تجري حركته اختيارية وذلك لان النظرية لا بد وان يكون حصوله بعد النظر الذي هو مجموع الحركتين بعبارة فكاله وقصفا  
المسبوقية للحدث ما لا استرة فيه وتستوجب حطفا على قوله تقتضي حصول الارتسام وهو ظاهر اذا المترتب على النظرية حصول الصورة  
العقلية الارتسام في الذهن الاول الى الحدوث يصاد أي يزاحم القدم والثاني أي الحصول الارتسام يصاد أي يصاد يحصل الشرط في  
صحة كاشفة للحصول أي المنسوب الى الشرط يعني ظهور المعلوم لدى العالم كما يقال في الحصول الحصول الصوري اذا لم يتصفوا أي القديم  
والحضورى بالنظرية لم يتصفا بالبديهة اما بناء على انها أي البديهة عدم النظرية عامس شأنه النظرية واذن يكون التقابل بينهما



تقابل القديم والحديث وقد ثبت ان القديم المحصور والمنظرة فلا يستغنى عن البداهة ايضا وبناء على انهما اي البداهة والمنظرة متضادان ان شرط البداهة مفهوم وجودي وهو لا يتلوهما بل يتلوهما عن المنظر فان لا التصاق لول كون عدم التصاق القديم المحصور في مينا على كون البداهة والمنظرة متضادتين اعني التصاق الموضوع باحد الضدين شرط اماكن التصاق بالآخر اى التصاق القديم المحصور بالبداهة مستلزما للتصاقها بالمنظرة ايضا والاضحية هناك التوارد والتعاقب على موضوع واحد فالضمان المحصور في القديم المحصور بالبداهة مستلزما للتصاقها بالمنظرة ايضا واللازم باطل لما عرفت فالمازوم مثله وفيه اي فيما ذكر من شرط الضدية نظرا فانما تعني بامكان التوارد والتعاقب الذي هو شرط التضاد ان يشترك اى الضدين في موضوع بعينه اى معين بحيث لا ياتي كل منهما اى كل واحد من الضدين بطباعه ان يتعقب الاخر اى يكون الضد الآخر مستقدا على الضد ويكون ان الضد يلحقه او يستعقب عليه اى يتعقبه الآخر ويكون ان الضد مقدما عليه فيكون لا محالة لصح الموضوع بالنظر لهما اى الى الضدين وحسب بالتعقب طباعهما مع عزل النظر عن خصوصية ذاته اى ذات الموضوع ان ينقل الموضوع من كل اى كل واحد من الضدين الى الضد الآخر وان كان متصلة بعض الموضوعات بخصوصية ذاتها ولطباع صورتها لثبوتها لادامتها اى هذا الضدين بخصوصية ذاتها فانما علم ان ما هو شرط التضاد تحقق بينهما اى في المحصول القديم المحصور ودمواى الشرط امكن ان يتعاقبا بالنظر الى طباع الضدية وخصوصية طباع الموضوع ملغاة فلاننا في لزوم البداهة لهما اى للعلم المحصول القديم المحصور ونظرا الى خصوص طباعهما الى طباع القديم المحصور اى ان يتعاقبا بالنظر عنهما المتقابل التضا وتعلق بقوله لاننا في بينهما اى بين البداهة والمنظرة فتفكر لتخص النظران شرط التضاد وهو امكن ان يتعاقبا بالنظر الى الضدين بامكان الضدان بلا ملاحظة خصوصية طبيعة الموضوع فيه فتقابل التضاد ولا يمنع لزوم احد الضدين القديم المحصور اى البداهة بالنظر الى خصوص طباعهما مع جواز تعاقب كل من البداهة والمنظرة بالنظر الى طبيعة الضدين هذا واجب عن كمال النظر سحر العلوم قدس سره اعزنا بان المقدم والحديث من لوازم الهوية الشخصية فان السبقية بالعدم او عدمها من لوازم انخاص من الوجود وخصوص الوجود والتميز متساوقان فلو فرض انتفاء المقدم او الحديث تنفى الهوية الشخصية واذا كان الحديث والقدم من لوازم الهوية الشخصية فما يكون منافيا للقدم فهو مستحيل على الهوية الشخصية القديمة والمنظرة منافية للقدم فياى القديم هوية عن عروضاها اياه ومن شرط التضاد صحة معاينة الآخر على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع ونتمى قوله متوقفا على نظره قال في استحسانه واثبت ان البداهة والمنظرة من صفات اعلمية توجب له انه اختلف في ان يتصاف بالبداهة والمنظرة بالعلوم او اعلم فذهب لمحققون الى الثاني وتبعهم المصنف بل كاد في الحاشية لا يخفى عليك انه لا بد من التقييد بالمحصول ايضا لان بين كاد والمحصول عموم من جنس انتهت المقصود منه الاعتراض على المصنف بما توضحه ان البداهة والمنظرة كما لا تجريان في المحصول القديم كذلك لا تجريان في المحصور ايضا قد ياتي ان واحدا فلا بد من التقييد بالمحصول ايضا لان التقييد باحداث لا ينفى عن التقييد بالمحصول وكذا العكس لان بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في علومنا بما عدا نفوسنا وصفاتنا الانضمامية وصدق احداث بدون المحصول في علمنا بانفسنا وصفاتنا وصدق المحصول بدون احداث في علوم المجردات بما عدا انفسها وصفاتها هذا ويمكن ان يقال اللام في قوله العلم للبعد الحاجي الى اعلم المحصول وكذا في قوله كاد اى المحصول كاد اى كاد فالا عراض ساقط ومن ثم اى من اجل كون البداهة والمنظرة صفتين للعلم يجوز والصاحب القوة القدسية اى الذي يحصل له جميع المطالب بلا فكر ان نظريات باسرها التصدير بهية عنده اى عند صاحبة القدسية كحاله بالنظر فلا يردب شي يكون نظرا عند شخص بهيما الشئ اخر فلا معنى للتوقف تقريرا لا يرا دانه اذا كان الشئ نظرا عند زيد مثلا وبهيما عند صاحب القوة القدسية فكيف يوجب توقف النظرى على النظر لان معنى التوقف في النظرى ما يمنع حصوله بلا نظر مع انه يحصل لصاحب القوة القدسية بدون النظر فلا يبقى النظرى الذي حصل لزيد بالنظر نظرا ووجه الدفع ان علم كل واحد

من الفاعل والواحد من غير الشخص الذي حصل للفائدة بالنظر لا يحصل للواحد غير النظر بل هو شخص آخر فحينئذ ان توقف احداهما على النظر دون الآخر قد يجاب عن ذلك الايراد بالنص في معنى التوقف تقريره انا لا نسلم ان معنى التوقف ما هو مشهور من امتناع تحقق الموقف بدون تحقق الموقف عليه بل التوقف هو المصحح له خول الفاعل بان يقال اذا وجد الموقف عليه فوجد الموقف فالعلم بالحاصل لصاحبه القوة الله سبحانه ان كان بالنظر لكن يقال انه يحصل بعد النظر كما في فاقد القوة القدسية انتهى حاشيته اصر فيه اي في وجه الدفع بحجته ووجهه هو انه ينبغي ان يبين حاشيته كما اذا اجاب بنبي على النظرية والبديهة صفتان للعلم بالذات والمعلوم بالعرض وليس كذلك لان البديهة والنظرية صفتان للمعلوم بالذات فان ما يترتب على النظر وحصيله توسطه او لا وبالذات نفس الشيء من حيث هو هو اي مع قطع النظر عن حصوله في الذهن هو المعلوم لا الصورة العلمية فان قلت معارضة تتوجه على ما ذكر في البحث لكن ان يقال ان المقصود بالنظر والفكر انما هو علم المعلومات اي مبداء الانكشاف ليكشف الشيء لا ما دعيت انا اذ الصونا المثلث القائم الزاوية وان مرجع وتر زاوية القائمة مساو لمربع ضلعيه ثم اقمنا عليه البرهان فالبرهان انما يفيد العلم لا المعلوم لكونه موجودا بوجود سابق عليه انفسها اي نفس المعلومات من حيث هي اي انما الترتيب على النظر وحصيله توسطه النظر هو المقصود منه فالبديهة والنظرية صفتان للعلم وهو الشخص القائم بالذات ايضا معارضة اخرى ماخوذة من كلام خير الملاحقين صاحب الفائق المبين فانه نعم ان نفس تقرير الماهية الذي هو اثر يجعل البسيطة انما تستند الى افعال اما سائر العلل فانما تستند اليها موجودة الماهية ونفس الماهية انما تستند اليها بالعرض المفيد لقوم الشيء ونسخ تقريره اشارة الى جعل البسيطة في اي طرف كان من اخراج والذهن انما هو جاعلها اما سائر العلل التي هي خارجة عن حقيقة العلل كاشرة لظواهر لفنفس بالمادة والصورة كذا في الحاشية فانما لا يسبب اليها نفس موجودة اي وجودية الشيء وحصوله اما توقف نفس الماهية عليها اي على العلل في العوض فاذا تم تصاب ما يتوقف عليه الوجود وبلغ الاستعداد الى كماله بالتجمع الفاعل بشرائط الافاضة حصل الوجود دايما وجود العلل لكن حصول الوجود انما يكون بان يجمع افعال نفس الماهية فينبغي الوجودية فالامور المعروفة المرتبة لتحصيل المجهول انما تفيد بحسب حصولها الذهني وجوده اي وجود المجهول وتفيد نحو حصوله في الذهن بافاضة افعال نفسه اي على سبيل جرى العادة كما هو اثر الاشاعة لا على سبيل التوليد لا على سبيل الايجاب فالاول من هذين المعتزلة والثاني من هذين الحكماء فالمرتبة على النظر وما يحصل بواسطة هو الشيء من حيث حصول الذهني وهو العلم ثم حصل فيه المعارضة ان نفس الشيء الذي هو المعلوم اثر بالذات لنفس افعال الامور المعروفة لانه تارة لتحصيل المجهول ليست بعامية فاثرا بالذات لا يكون من نفس الشيء فلا يكون المرتبة على النظر هو المعلوم بل الشيء من حيث حصول الذهني وهو العلم اخرج بان الوجود بمعنى انزاعي لا يتحقق له في الواقع وانما يتحقق لنفسه انزاعا فاثرا سائر العلل بالذات لا يصح ان يكون الوجود اذا لا يتحقق للوجود في الواقع انما يتحقق لنفس الماهية فلا معنى لكون نفس الماهية اثر الجاعل كون الوجود واثرا سائر العلل لا لا يعقل كون الوجود واثرا للعللة الا بمعنى كون منشأ انزاعه هي نفس الماهية اثرها فاحتاج ان اثر العللة هي نفس الماهية والوجود ليس بعارض انما عليها بل هو متفرع عن نسخ الماهية التي هي اثر العللة بالذات فانهم كذا في بعض النسخ لا يقال انا قد سلمنا ان المرتبة على النظر هو الشيء من حيث حصول الذهني لكن انما ذلك المرتبة هو الوجود والظلي الذي هو للمعلوم لما تلي عليك ان المعلوم بالذات هو الشيء المحال في الذهن لا الحس انما جرحي فالمتصف بالبديهة والنظرية هو المعلوم لا اي شيء المرتبة على النظر هو الوجود والاصل الذي هو للعلم الذي اعتبر فيه لا قران بالعوارض الذهنية فلم يتصف العلم بالبديهة والنظرية لانه مدفوع بغير لقوله لا يقال ان الظلي تابع وفرع للاصلي لا يصلح للمعلومية بالذات فالاثرا المرتبة على النظر لا وبالذات هو العلم دون المعلوم قلت جواب لقوله فان قلت هذا المذكور كله في النظر الجلي اما النظر الدقيق فيعلم بان البديهة هي الاطلائية بالكرهية

عن النظر والنظرية لا يختار المحج الى النظر الى الجولية فيه رز الى ترجيح كون التعايل بين البديهة والنظرية تعال المتضاد على كون التعايل  
بينهما تعال لعدم الملكية وهما الى الاجلالية والاختلاف حالتان للشئ في نفسه هي حالتان عاقتان لنفس الشئ اصل في الذهن  
ولا دخل لكونه مكتنفا بالعوارض الذهنية فيها ولا معنى قوله قبل ان يقوم الشئ بالذهن ويصير نعتا له اي للذهن مكتنفا بالعوارض الذهنية  
اذ مدار النظرية على تحقق الواسطة في الحصول الذهني كما يعرف وادحة مدار البديهة على عدم الواسطة في الحصول الذهني ان كان  
ثم اي في البديهي واسطة مجرد الالتفات كالقبضية فيه ما افاده فضل لتحقيق من ان مدار النظرية على تحقق الواسطة في العلم بالشئ اولاً  
وبالذات في حصوله الذهني بالعرض من حيث ان العلم به لا يمكن بدون حصوله الذهني حتى لو كان ذلك تحقق الواسطة في علمه وكان علمه  
نظرياً بدون تحقق الواسطة في حصوله الذهني ولو سلم ان مدار النظرية على تحقق الواسطة في حصوله الذهني فاللازم من ذلك ان يكون  
المرتبة على النظرية وحصوله في الذهن ان نفسه يكون حصوله في لا ذهان مختلفاً باختلاف الازمان والازمان فقد تحقق الواسطة في  
حصوله في بعض الازمان في زمان وقد لا يتحقق في حصوله في بعض آخر من الازمان او في تلك الازمان في زمان آخر فيختلف البديهة  
والنظرية باختلاف الاشخاص والافات وهو خلاف مذهبه انه زعم ان البديهة والنظرية صفتان للشئ في نفسه وانما الاختلاف باختلاف  
الاشخاص والافات انتهى فالشئ اذا كانت له مبادير حصوله اي حصول ذلك الشئ على تحصيل تلك المبادي يكون ذلك الشئ  
نظرياً كما تحتل المكتبة ان ختلم في فلك ان حصول القوة القدسية لبعض الافراد يصادهم كون النظرية عبارة عن الجولية اما  
انه يستوجب ان لا يكون شئ مجهولاً عند صاحب هذه القوة فانه يقول وحصول القوة القدسية لبعض الافراد ليس له معنى نفسه بحسب مطلق  
حصوله للذهن فقرر ان الجولية انما هي بحسب مطلق حصول في الذهن من هذا المطلق الذي هو موضوع المحلة القدائية يتحقق في فرد يتحقق  
بانقائه بل بانقائه جميع الافراد ايضا ففى النظرية يعني ان يكون فرد من افراد حصول مجهولاً وموقوفاً على النظر ولا يكون جميع افراد  
مجهولة حتى يتم المصادمة المذكورة بهذا ذكرنا في التعليق المرفى فواقع في نسخة المطبوعة من ذلك التعليق هكذا ولا ينبغي بانقائه بل بانقائه  
جميع الافراد انتهى فتصحيح من الكاتب بزيادة كلمة لا واسقاط لفظ ايضا فاحفظ المقصود من النظر ولا وبالذات معلومته تحتل  
والمقصود من القضاء بانقائه ليس في الشرح المكتوب من ترايع الشارح لفظ النفس الامرية بعد العقود فالما بالقضاء المطلقة صادقة  
كانت وكاذبة ومن هنا سقط ما ورد من ان كون المقصود من النظر ولا وبالذات معلومته تحتل والعقود النفس الامرية على الاطلاق  
غريبة كيف ودرجاته على النظر معلومته العقود والكاذبة كما في نتائج بعض الاقيسة الجولية وسائر الاقيسة السفسطية الا ان يقال انه  
اراد بالنظر النظر الصحيح ولا ينبغي ان يغير ما هو المقام اذ الكلام في مطلق النظر انتهى لا تحصيل حقائق علومها اجبالا كما في العلم بكنهه الشئ  
او تفصيلاً كما في علم الشئ بجده التام الاباليج واما التصرف في معنى التوقف المقصود منه تزييف اجواب الذي ذكره الله في انجاشته  
بقوله وقد يجاب بالتصرف في معنى التوقف بان يحمل التوقف عبارة عن العلاقة الصحيحة لتوسيط الافار بان يقال يصل النظر فوجد العلم  
وان لم يكن حصول ذلك العلم لصاحب القوة القدسية بغير النظر فبني على جواز تعدد العلل المستقلة بمعنى التوقف عليه التام على محلول واحد  
شخصي على وجه التبادل ان يكون هناك علتان يمكن حصول العلول بكل منهما والحصول ابتداء ثم اذا وجد باحدى العللتين لا يمكن  
وجوده بالعللة الاخرى ثم وجه الدنا ان النظر واحد علان للشئ فانه يحصل للفا قد بالنظر والواجب بالحدس والشك في كونه سنيا  
على جواز التوارد وهو اي تعدد العلل المستقلة بمآل فالتصرف المبني على ذلك التعدد محال ثم فيه قلق بين لان الشئ حصوله  
ستعددة متغايرة فحصوله صاحب النظر غير حصوله صاحب القدسية فالشئ العلول للنظر واحد من احد العموم وتوارد العلل  
المستقلة بمعنى التوقف عليه التام على محلول واحد بالعموم ليس بمحال مهلاً فاستحالة المبني عليه ممنوع كيف الواحد بالعموم يكون

علل مستقلة لا اجل تبهده و جودا فادرك ان الالهي و بزره و عدمه و محل خصيصه كل منهما من العلمين فلو فرض  
وجود احدهما و عدم العلم الاخرى فان لم يعدم العلول في الالهيه لزم من عدم العلم الاخرى في الالهيه الترتيب اي ترجيح علمه الوجود  
على علمه العدم بلا مرجح لكونهما علمتين على السواء فيحقق علمه عدمه مع عدم حصول مقتضاها بالاعتناء اي تحقيق علمه وجوده و فاما لم يفتقر  
العدم الى التأثير في كنه سلب التأثير بخلاف الوجود فاما مرجح الالهيه فيكون العدم راجحا و الزجر و مرجح العلمين مع ترجيح المرجح و هو الوجود  
على الراجح و هو العدم و هكذا اذا انعدم العلول اي يلزم الترتيب بلا مرجح على تقدير عدم العلول لهدم احدى العلمتين لم يلزم بوجود العلم  
الاخرى و ذلك لتحقيق علمه وجوده و اعتناء الالهيه مع المرجح بهما بل يلزم ترجيح احد العلمتين على الاخر و هو ايضا محال  
يلزم اجتماع المنقيضين اي وجود العلول و عدمه و اذا و بعد العلول بوجود علمه و يعدم ايضا لعدم العلم الاخرى كذا في الحاشية و اذا  
ان لا دخل لخصوصية كل منهما لاستلزامهما محال لا فالحق ان خصوصيات ملغاة و العلمة تامسه القدر المشترك بينهما اي من العلمتين فالعلول  
لا يترتب الا على شئ ينتج حصوله بوجه فاجواب بالنسبة في معنى التوقف غير تام الابتداء على تجزئة تواردها لعل مستقلة على علول  
شخصي على وجه التباديل ان يكون خصوصية كل من العلمتين مدخل على وجه البديهة من بدو الامر و قد سبق ان بالدليل عدم مدخلية  
لكل خصوصية شئ في هذا المقام انظار بينهما ان تواردها لعل مستقلة على علول و اما شخصي محال للدليل في ذكره و اشرار كنهه لعل  
عاما شخصي في الالهي و منها و احدا بالعموم حصولا متغايرا ان حصول بالنظر حصولا بالحدس و تواردها على علول احدا بالعموم و هو متغير  
بهذا اليس محال الدليل غير اخص على احتماله و لو فرض وجود احدهما و عدم الاخرى فيتحقق احد حصولا للعلول لا يتحقق الاخر  
من حصولا من عدم و ان لزم الترتيب بلا مرجح و اجتماع المنقيضين كذا في بعض الجوانح فمنها ان الملك حصل بالبيع و بالهبة مثلا مع فقدان  
المشترك بينهما و لان الملك في الحقيقة هو عدم تعالى و الاسباب انما هي حركات و امارات و منها انه اذا كانت العلمة حقيقة هي القدر المشترك  
كانت العلمة حقيقة هي القدر المشترك بينهما ليست بعامية حقيقة بل هي من مميزات العلمة و لا استبعاد في ان يستند احد بالشخص الى  
جاء على احد بالشخص و قيم علمية بواجب بالعموم الذي يستحفظ و جهة العامة متواردة خصوصيات به و بهذا اي بالدليل الدال على استحالة  
تواردها لعلتين على علول احدا بالشخص على سبيل التباديل و بل التوارد اي تواردها لعلتين جميعا كالتعاقب بان توجد احدهما  
احلطين فتوجد العلول و لم تعدم تلك توجد اخرى فتوجد العلول و بعبارة اخرى بان توجد احدهما و لا ثم توجد الاخرى  
و الاجتماع بان يوجد العلول الواحد باجتماع العلمتين المستقلتين و تقرير المرام ان ذلك الدليل نامض على إطلاق التوارد على وجه التعاقب  
او الاجتماع بان يقال ان الممكن ان كان في وجوده و عدمه فخل لخصوصية كل من العلمتين فلو فرض وجود احدهما الى آخر المقدمات  
وانت تعلم ان تمام الدليل الدال على استحالة علمية كل من الخصائص ثبات علمية القدر المشترك بينهما على أخذ التوقف بمعنى كونه لا متوقف  
و اما بمعنى المنصرف اليه اي العلاقة المعسجة لدخول الفاذا يقال اذا وجد غيرا فوجد ذلك كذا في اي شئ فلا ينبغي الدليل على ذلك و احد  
من تلك الخصائص مدخل بهذا المعنى المنصرف اليه و لا يلزم اخذ من الترتيب بلا مرجح و اجتماع المنقيضين في هذا المقال  
ان الثابت من الدليل المذكور ان الموقوف سلب التام بمعنى كونه لا متوقف هو القدر المشترك مع ان الجواب كان بناؤه على حسن  
التوقف بمعنى العلاقة المعسجة لدخول الفاذا لعل المذكور غير تام و لكل واحد من الخصائص مدخل بهذا المعنى فصيح تحلل الفاذا من كل واحد  
منها و من العلم ان لا ينافي ذلك كون القدر المشترك مقتضا فاقا عليه المعنى الاول كجواب ان تترتب حصول المنطري على القدر المشترك

بين النظر والحدس يكون كل واحد منهما موقوفا عليه بمعنى صحته ودخول الفناء بينه وبين المطلوب النظري آذن لنا ان نقول لو فرضنا وجود  
 احدى العليتين وعدم الاخرى لم يندم المحلول فلا يلزم الترجيح بلا مرجح لان عليتهما ليست بمعنى ان لا يمكن حصول المحلول بدونها حتى  
 يقال انه تحقق حلته عدمه فلو لم يندم المحلول ليزم الترجيح بلا مرجح لانها العلية بمعنى المصحح لدخول الفناء واذن لا حرج في عدم ندم المحلول  
 بعدم احداهما هذا قال في المحاشية اشارة الى الجواب بان التحقيق الثابت بالبرهان ان الامر لمصحح لدخول الفناء هو الترتيب والترتيب  
 والاحتياج امران متلازمان يستلزمان امتناع حصول الموقوف بدون الموقوف عليه لان الترتيب اثر كالمطل للترتيب عليه الاثر لا يختلف  
 عن البديهة فالعلاقة المصححة لدخول الفناء بالحقيقة بين المحلول والقدر المشترك بين العليتين في صورة التبادل والتعاقب قال  
 انتهى قوله فيها اشارة الى الجواب اى الجواب عن الاعتراض المصدر بقوله وانت تعلم قوله فيها هو الترتيب وهو عبارة عن العلاقة  
 الذاتية التي بها يتبع حصول المحلول بدون العلة لا عن مطلق التعقيب قوله فيها متلازمان لان العلاقة المصححة لدخول الفناء هي  
 انما هي علاقة الصدور والايكون الترتيب بقضاهي توقفا وهو كما اترى علاقة المصدر انما هي علاقة الاحتياج لان المستغنى عنه  
 يمنع الصدور عنه فيبطل تعدد العمل المستقلة على سبيل التبادل سواء كان يتوقف لما هو ذوق في تعريف العلة بمعنى لولاه لا يمنع او  
 بمعنى الترتيب اى العلاقة المصححة لتوسط الفناء اذ ابطال احد المتلازمين يوجب بطل الآخر فالمقصود من الدليل ان كان ابطال  
 تعدد العمل بالمعنى الاول لكن يلزم منه امتناع تعدد ما بالمعنى الثاني فاعلم قوله فيها بين المحلول والقدر المشترك لابين المحلول مضموني  
 العليتين ثم لما بطل الجواب الاول والثاني اللذان ذكرهما المقدم في المحاشية فالصواب في الجواب عن الاعتراض يكون شئ بهما عندنا  
 ونظير ما عند شخص آخر فلا معنى للتوقف انه لا يلزم من حصول الشئ بالنظر اى لصاحب القوة القدسية بزمته فان البديهي ما لا يتوقف  
 حصوله المطلق على نظري لا يتوقف شئ من افراد حصوله على النظر فاحصل لصاحب القوة القدسية موقوف على النظر في كجمله  
 لتوقف حصوله في فرد معنى فاذا القوة القدسية على النظر فلا يكون بديها والنظري ما يتوقف مطلق حصوله عليه اى يتوقف فرد من  
 افراد حصوله على النظر فاحصل لقوة القدسية بالنظر ولو اجدها بالحدس لم يدق عليه تعريف نظري هذا التفصيل في التعليق  
 المرضي من غير قصر في معنى التوقف فاخترت تشكلا ليقال على هذا اى على كون المراد من حصول المعبر في تعريف نظري مطلق  
 حصول لا يتم استدلال القوم بلزوم الدور والتسلسل على البطلان نظرية لكل يجوز الانتهاء الى نظري يحصل بالحدس تقرير الاعتراض  
 ان ذلك الاستدلال شا به عدل على ان المعبر في تعريف نظري المحصول المطلق لا مطلق حصول والا فيجوز انتها سلسلة  
 الاكتساب الى نظري غير متوقف على نظري اخر بل يحصل بالحدس فاس الدور والتسلسل وانما يلزم ذلك لو كان جميع انحاء حصوله  
 بالنظر واذ كان بعض انحاء غير النظر اى يحصل فيكون هو منتهى سلسلته هكذا في التعليق المرضي وما وقع في النسخة المطبوعة  
 ولا يجوز انتها آه بدل قولنا المذكور انفا والا فيجوز انتها آه فتصحف من النسخ فادرك لانا نقول هذا اى عدم تماميته  
 ذلك الاستدلال ليس الرأى علينا فان هذا الجدل اى الاستدلال المذكور لا يتم عندي معنى ان ذلك الاستدلال جدل  
 مركب من المقدمات المشهورة غير القوم وليست مقدمات برهانية تحقيقية حتى يكون حجة على الكل فيكون حجة علينا فلسفا في صدق  
 تمام هذا الدليل حتى يصير عدم تماميته لنا مرجح هذا الجواب بان الجيب ان كان مجرد الاصطلاح من عند نفسه فلا كلام معه فلا مشأ  
 في الاصطلاح والكلام كان مع القوم فلا بد للجيب من ان يجيب من قبلهم ولا سبغ لان مجرد اصطلاحا من تلقا فسدان كان  
 مجيبا من قبلهم فعليه تمام الاستدلال الذي ذكره وحفظا هم عليه انتهى ولو فرض جواب آخر لذلك الاعتراض تمام اى تمام  
 الاستدلال المذكور فبالقياس الى فاذا القوة القدسية بما هو فاقدا بالقياس الى صاحب تلك القوة فطلى تقدير نظرية





عبرتناه هت قال في الحاشية والظاهر ان آحاد جملة الاثنينيات غير المتناهية لما خذت من سلسلة الوحدات نصف جملة  
الوحدات وهي ضعف الاثنينيات لان كل واحد من الاثنينيات هو مجموع اثنين من الوحدات فاحدة انتهى قوله فيها ضعف الاثنينيات فان العشرة مثلا اذا اعتبرنا واحدا  
واحدا كانت عشرة واذا اعتبرنا اثنين اثنين منها آحادا تكون خمسة والظاهر ان العشرة ضعف خمسة قوله فيها لان ما خذناه اربعة ايتوهم  
من ان كون آحاد جملة الاثنينيات نصفها من آحاد جملة الوحدات ممنوع لان كلا منهما سلسلة متناهية لسلسلة الآخر فلم لا يجوز ان يكونا متناهين  
لان ذلك للمنع انما يتم لو كانا قد احدى السلسلتين متناهي الاخرى لكن باخذ الاثنينين ههنا واحد وهو سلسلة الوحدات معلوم ان  
آحاد الاثنينيات تافن نصف عدد آحاد الوحدات فنقول عدد التجميعات هي اربعة المضعف اعني آحاد الوحدات ههنا ازيد من عدد الاصل  
وهو عدد جملة الاثنينيات وزيادة الزائد بعد انصرام اي القطع آحاد المزيد عليه فان المزيد عليه اصل الزائد فرع ولا يتصل حصول الفرع الا بعد حصول  
الاصل فان السلسلة لا تقبل الزيادة والا لم يكن مبدأ اهل يكون السابق عليه هو المبدأ ويكون السلسلة وسطا وكذا الاوسط لا تقبل الزيادة  
لان نظامها اي اساقها وتواليها اي تناسلها بحيث لا يتخلل في مراتبها عدد اخر وليس بعد الاثنينين الا الثلاثة وليس بعد الثلاثة  
الا اربعة وبكذا افلوك ان المزيد عليه غير متناه كما هو المفروض على تقدير تناسل الزيادة في جانب علم التناهي وهي سلسلة في  
باطل لا تتناهي لان الزيادة والنقصان من غير فرض الكم لا مطلقا بل الكم من حيث التناهي ولتعيين بحسب كنهه وهو مفقود  
فيما نحن فيه على ما هو المفروض فان نتج في صدره من هذا البرهان انما يبطل عدم تناهي الاعداد وهو غير مجد لما نحن بصدده من  
ابطال التسلسل في التصفيات والعدد في التصفيات هي معدودات لا اعداد فلا يبطل عدم تناهيها بذلك البرهان فادعها في  
بعض الشرح من ان المعدود معدود واحد ولازم له فلو كانت المعدودات غير متناهية يلزم عدم تناهي الاعداد وهو باطل  
عدم تناهي المعدودات تناهي معدوديتها تناهي المعدود واللازم الا فرقى بين اللازم والمعدود هذا هو المذكور في تعريف المطلوب  
وهو ابطال التسلسل ثم نتج عليك انه زيفه ملك احكامه في العلم قدس سره اخبرنا به ان اراد الاثنينيات الموجودة اي العاقبة  
لا جزاء سلسلة فمسلما انها غير متناهية ونصفها آحادا ولكن لم يمت الزيادة بعد انصرام آحاد المزيد عليه بل الزيادة انما هي في ابطال  
لان كل اثنين اثنين من هذه الجزئات لا بد على كل واحد ان اراد ان العقل يجمع هذه الاثنينيات ويجمع الآحاد فيحصل سلسلة تكو  
بان آحاد سلسلة الاولى ضعف آحاد الثانية وزيادة الزائد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فهذا الجمع وحكامه من اختراعات العقل فلا يلزم  
منه التناهي في نفس الامر ثم بعبارة الطبيعة واجاب عنه فضل المحققين بقوله انت تعلم من ما افاده بطل عمارا والشراح اذ غرضه  
لو وجدت جملة اثنينيات غير متناهية وجدت جملة وحدات غير متناهية ايضا ولا ريب في ان جملة الاثنينيات على هذا التقدير جملة معدودات  
معدودات معدودات لا في ان جملة الوحدات ايضا جملة موجودة معدودات معدودات ولما في ان عدد جملة الوحدات ضعف عدد جملة الاثنينيات  
لو كان المعدود ضعف العدد والاخر انما يتصور بعد انصرام ذلك العدد والاخر فلزم تناهي فرض غير متناه وليس كلامه في ان الاثنينيات ضعف الوحدات في  
ابطال كما زعم ولعله قدس سره فهم من قول الشراح ويجب ان يكون آحاد احدى اجمليتين ضعف من الاخرى ان المراد انه يجب ان يكون الآحاد  
الموجودة في الاثنينيات وهي التي هي الاجزاء الاثنينيات ضعف من آحاد جملة الوحدات لان الاثنين ضعف الواحد فآحاد جملة الاثنينيات ضعف آحاد  
جملة الوحدات وليس مراد الشراح ذلك بل مراده انه لو كانت جملة الاثنينيات غير متناهية موجودة وجدت جملة الوحدات است  
الغير المتناهية وكان عدد آحاد جملة الوحدات ضعف آحاد جملة الاثنينيات لان آحاد جملة الاثنينيات هي الاثنينيات فان كل  
اثنين واحد من تلك الجملة فالاثنينيات هي آحاد تلك الجملة ولا ريب في انها نصف آحاد جملة الوحدات فعدد الوحدات  
ضعف عدد الاثنينيات ذلك لا يتصور الا اذا كان عدد الاثنينيات قابلا لان يزداد عليه فيكون متناهيًا وقد فصل الشراح على

ما ذكرنا في الحاشية لمنوطه بقوله زيادة الزائد لضرر آحاد المزيد عليه حيث قال لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ  
 غيره الوحدات المتضاعفة اجزاء لفلسفة الاثنينيات مشتملة على تلك الوحدات الزائدة من المبدأ الى الاقنابى لاننا نقول العدد والوحدة  
 ما يتكرر نوعه فاما كل واحد من هاتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة لك كل اثنين واحد من جملة الاثنينيات لكثرة ولا يجب ان عدد  
 آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات الماخوذة من سلسلة تلك الوحدات واعتبار الزيادة بعد لضرر آحاد المزيد عليه فذلك المبدأ  
 لا يقبلها والاداسا منتظمة متوالية الى آخر القدرات فمثل انتهى وقد بان بما ذكرنا من البيان تقرير الـ لـ هو انه لو وجدت كثرة غير متناهية  
 كانت محروضة لعدد معين القبة وكان عدد الاثنينيات الموجودة في جملة الوحدات الغير المتناهية نصف ذلك العدد العارض لتلك الكثرة  
 الغير المتناهية ولو ان العدد ضعف العدد وانما يتصور اذا كان العدد متناهيًا فيكون نصفه كسلسلة الغير المتناهية متناهيًا وتناهي نصفه  
 يستلزم تناهي نصفه الباقي ضرورة تساوي نصفين فيكون مجموع النصفين متناهيًا لان الزائد على التناهي بقدر التناهي متناه فانهم انتهى  
 قال الله في الحاشية المنهية لاشك ان الامور الغير المتناهية مطلقا اى سوا كانت مرتبة ترتبها طبيعيا كالعلل والعلاقات ووضعيا كالابواب  
 او المجمعة في الوجود في زمان احدها نفوس الناطقة الفارقة عن المبادى او متعاقبة في الوجود بان يكون بعضها معدوما في زمان موجودا  
 في زمان آخر كما حرركات الفلكية تكون محروضة للعدد بالضرورة وكل عدد قابل للتضعيف فاذا ضعفنا ذلك العدد اى العدد والعارض  
 للامور الغير المتناهية ولو لتضعيفنا عقليا اجماليا فاما يتوهم ان الاعداد اذا لم تكن موجودة مجتمعة فكيف التضعيف في الخارج بالتفصيل بل  
 لان المراد ليس هو التضعيف الخارجى بل التضعيف العقلى الاجمالى وهو حاصل في الامور الغير المجمعة ايضا كالمى بعض الشرح فبلغ  
 التضعيف بالضرورة اذ من عدد والاصل انتهى مقالهم تلوه عليك ان الشائع المشهور في تقرير برهان التضعيف كما هو لظاهر مع زيادة التمسك  
 ان كل عدد يمكن تضعيفه فعلى تقدير ان لا يكون الاعداد الغير المتناهية الموجودة قابلية للتضعيف واعداد التضعيف تكون زائدة على  
 عدد والاصل بالضرورة والزائدة انما تصوب بعد الانقطاع فليزم التناهي واذا كان يراد عليه لم لا يجوز ان يكون التضعيف من خصائص التناهي  
 دون غيره فاخار الشارح اولا في توجيه قول المصنف بان مراتب الآحاد في سلسلة عدم التناهي مضاعفة لمراتب الاثنينيات لئلا يتوهم ان  
 المذكور ولما كان فيه من التكلف لا يخفى فاخاد في المنهية توجيهها آخر وهو ان المراد من التضعيف مطلق الزيادة اى نعم العدد الى عدد  
 آخر لا سخاه المشهور وهو تكرير عدد مثله والمراد من الاجمال عدم معين المزيد عليه ومن العقلى هو الفرضى كما لا يخفى على من يرجع الى تلك المنهية  
 وقد فصلنا ما في تعليق المرحوم شرحنا ما هنا كـ انت تعلم فيه من التكلفات الظاهرة فادرك ومن ههنا اى مما ذكره الله في الحاشية  
 فيصح اى يستنبط ان الدليل المذكور عنى برهان التضعيف يجرى في البطلان للامور الغير المتناهية مطلقا اى سوا كانت مرتبة اولا  
 مجتمعة او متعاقبة فان توهم ان قول المصنف والاداسا منتظمة متوالية بالمى عن جريان ذلك الدليل في الامور الغير المتناهية الغير المرتبة  
 لا يبرهن بانه ليس مقصوده من قوله في المنهية مرتبة اولا لانه لا حاجة الى الترتيب في جريان البرهان اصلا بل مراده ان جود الترتيب في الامور  
 المرتبة ظاهرة لا ستره فيه واما في الغير المرتبة وان كان الترتيب غير ظاهري فيها لكن يجرى ذلك البرهان في الغير المرتبة بعد ثبات الترتيب  
 فيها بان يقال مجموع الغير المتناهي موقوف على المجموع الذى نقص منه بواحد وهو موقوف على المجموع الذى نقص منه بواحد وهكذا  
 الى الاثنين فيجربى الدليل في الامور الغير المرتبة فيه ان الدليل المذكور لم يجرى في الغير المرتبة الا بعد ثبات الترتيب فيها فاما ما جازى  
 الا في الامور المرتبة واذل يستدرك التعيم المذكور في منهية الله عنى قوله مرتبة اولا فافهم ولا تشعركم كونهما موجودين في  
 نفس الامر ولو في زعمهم كمنهم ما بنفسها كما في الامور الحقيقية او منشأ انقراضها كما في الاجزاء المقدارية وهى التى يقدر بها الجسم كالنصف  
 والثالث والربع وغيره وانما يقيد بالاجزاء المقدارية حترار عن الاجزاء المقومة المقررة بحقيقة الجسم كالمبوى والصورة فانها لا تزيد على الاربع

للابعاد الغير المتناهي في المقدار فتخرج المرام ان الاجزاء المقدارية المذكورة غير موجودة بنفسها لكنها موجودة بمشأ انزعها والجزء  
الغير المتناهي المقدار اما عدم كونها موجودة بنفسها فلا انها لو كانت موجودة كذلك لزم تركيب جسم المتناهي المقدار الذي هو قابل للتقسيم  
الغير المتناهي وجزء الجسم الغير المتناهي من الاجزاء الغير المتناهي بفصل ضرورة استلزام فعلية جميع الاجزاء فعلية لكل واحد الى اهل الاستلزام  
عدم تناهي المقدار المركب من الاجزاء الغير المتناهي بفصل مع انقضاء فعلية تلك الاجزاء وبهية انزعيتها غير موجودة في الخارج واما كونها  
موجودة بمشأ انزعها اعني المقدار الغير المتناهي فيتم فانه يكون مشأ انزعها الامور الغير المتناهي فاستبان ان وجودها بمشأ  
يكنى جريان البرهان هذا ثم اذ عرفت انه لا بد لاجزاء الدليل من كون الامور الغير المتناهي موجودة اما بنفسها او بمشأ انزعها فلا يحجز  
البرهان المذكور في مراتب الاعداد في الباطن وذلك لان الاعداد غير موجودة في نفسها انا وعيت ان احد وما يتكرر نوعه وكل  
كذلك فوا اعتباري لما ثبت في مقامه لا يخاف في ان الاعتباري ليس موجود في الخارج واما عدم كون الاعداد الغير المتناهي موجودة  
في الخارج بمشأ انزعها فلا ان مشأ انزعها انما هي الحوادث وهي متناهي وبما سني قوله لتناهي المعدودات فاستبان ان الاعداد  
الموجودة في الخارج بمشأ انزعها متناهي ثم نقص على رخصات في هذا المقام خدشة وازاحة الاول فببانه ان قدرت فيما  
مضى ان لم تعد اجري برهان التخصيف او لا في الاعداد ثم استدلل بتناهيها على تنهاى المعدودات فكيف يستقيم ما ذكره اشرار هنا  
من جريان في الاعداد واما الثاني فتفسيره ان الاعداد تابعة للمعدودات فاذا فرض انخصم ان المعدودات غير متناهي في نفس الامر  
فلا ريب في كون الاعداد غير متناهي لعدم تنهاى مشأ انزعها فيجوز ذلك البرهان في الاعداد وعليه جنى اهم جريانه فيها واما  
ما ذكره الشارح فببانه على عدم كونها موجودة في نفس الامر من غير اعتبار فرض انخصم كون المعدودات غير متناهي موجودة في نفس الامر فجاد  
الوافق وزعم في شقاق ولما كان التوهم ان توهم ان الحكم بتناهي الاعداد يصادق به التوهم عند عدم كونها غير متناهي في الاعداد  
واما عدم تنهاى اي الاعداد فمضى في هذا غير الحق عند حد لا يعني انها غير متناهي بفعل حتى يتم المصادقة لانها من الامور لا تنهاى  
فينزعها البعض من المعدودات لا ريب في تنهاىها فلا يصح كون الاعداد غير متناهي بفعل مع تنهاى مشأ انزعها فاحفظ ولا تفتن  
عطف على قوله فلا يحجز اي البرهان المذكور غير مختص بالجماعات اي البطل الفاعلية بان يبطل لتسلسل اجزاء ذلك البرهان فقول  
ذلك البرهان فاذا اي جاز في الشرط والاصحاحات الغير المتناهي ايضا نحو وجها من القوة الى الفعل على صفة اللاتناهي فتكون حرونة  
للمعدودات وعيت ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للمعنى البرهان على الباطن اكلها ثم اعلم ان بعض المتأخرين قالوا  
ان البرهان اي برهان البطل التسلسل المبني على عرض الاعداد في النسخة انما يحجز فيما هو معروض العدد في اي المعروض  
وتماثلت لضمير رعاية الجبر الامور لما دية فان الجبروات لا تنصف بالكثر اذ معروضها اي معروض الكثرة بالحقبة هي الطبيعة النوعية  
المشتركة بين الهويات الجديدة توضيح المقام على افاد بعض الاعلام ان القوم ذهبوا الى ان احد وعرض فانه عبارة عن الكم المنفصل  
وان العرض الواحد لا يقوم بالكثر من موضوع واحد فاورر عليهم ان معد وعرض قائم بالكثر من موضوع واحد فاجابوا عنه بان المقصود  
هو ان العرض الواحد لا يقوم بالكثر بان يكون كل واحد من الكثرة موضوعا للعدد بالاستقلال حتى يكون هناك عرض احدى موضوعات كثيرة  
واما قيام عرض واحد بمجموع اشياء بان يكون الموضوع هو المجموع فليس كذلك يستلزم العدد انما يقوم بالمجموع لا بكل واحد فزعم بعض  
التأخرين ان هذا الجواب غير مستقيم او المجموع حقيقة غير محصلة والعدد حقيقة محصلة فلو كان الامر كما ذكره لزم قيام المحصل بالغير  
فسلكت مسلكا آخر للتقصير عن الايراد وقال ان موضوع العدد هي طبيعة النوع وهي احدى وانكر عرض العدد للطبيعة الجدة لانها قابلة  
للاشتراك معروض العدد يجب ان يكون طبيعة مشتركة بين موضوعات الوحدات والطبيعة المشتركة بينها هي الطبيعة المادية

الآن يجب على ذي سكية ان جعل ما ذكره وذهب اليه ينبغي ان يعاين به فضلا عن ان يقول عليه ما اعترضه على جواب القوم بلزوم قيام المحصل  
 بغير محصل فلان الدليل على بطلان اللازم كيف وكثير من الاعراض كالنسب نحو المنايرة وغيره قائمة بمجموع اشياء متغايرة بحسب محتاج  
 والمجموع لا ينبغي كونه حقيقة غير محصلة ولا مساع للقول بكون محل تلك الاعراض الطبيعية مشتركة بين تلك الاعراض التي هي محتاج محصلة  
 قائمة باليس حقيقة محصلة واما جواب الذي تجبتم فوجه الاول ان العدد عبارة عن مجموع الاحاد فمحلها عنى نشأ انتراعه مجموع محال الاحاد  
 ومن اشئ انتراعها فلا يسيل الى انكار كون محل العدد هو مجموع فاذا وجد زيد وبكر وخالد مثلاً انترع العقل من كل واحد منها واحداً فينتج ثلثة  
 احاد منترعة من ثلثة رجال فمعرض الثلثة وهو موضوعها هو مجموع الرجال لا غير الثاني ان العدد عرض بشخص محله فلو كان محله  
 وموضوعه هي الطبيعة النوعية الكلية لزم تشخص العرض بدون تشخص محل واللازم باطل اتفاقا الثالث ان معرض العدد قد يكون مجموع  
 هو لا يكون هناك ذاتي مشترك اصلا كما يقال الاجناس العالية عشرة فلا مجال للقول بان معرض العدد طبيعة مشتركة وبالحكمة حل ما  
 زعمه هذا القائل بنحيف باطل ليس تحت طائل انتهى بعبارة وانما هي اى الطبيعة المشتركة طبيعة مادية كما حققه المحققون في موضعه من  
 ان كل مجرد فله ماهية نوعية بسيطة منحصرة في فرد واحد فكل فرد الطبيعة النوعية وتخصاتها انما هي من تلقاء المادة هذا وانت خبير  
 اذا الفرق بين الكثرة بحسب المصادق والكثرة بحسب الاجزاء بين اذ معرض هذه بحسب حقيقة هي مجموع الاحاد المحض فلا يلزم ان يكون  
 ههنا طبيعة واحدة مشتركة فضلا عن كونها مادية فما حققه المحققون انما هي في الكثرة بحسب الافراد والمصادق فيقال العقول عشرة  
 وكثيرة بمعنى ان مجموع احادها كذلك لان ههنا طبيعة واحدة مشتركة بينها هي العقل ان اذا قلنا ان لكل واحد منها ماهية نوعية بسيطة منحصرة في  
 فرد وفيه نظر لان الكلية وبجزئية من عوارض الكم حقيقة فمجموع الاحاد المحض يكون معرضا للعدد بالضرورة وهو يستدعي طبيعة مشتركة  
 بينها فتأمل فيه نظر دقيق بعد ذلك في الحاشية وقد شرحتا بالبالها وعليها في التعليق المرضي ان شئت فارجع اليه ويكفي للشد  
 على بطلان التسلسل برهان التضافات بانه اذا ارتقت اسلسلة من العلل والمعلولات ليس المراد بالغاية والمعلول في انهما بدون  
 اعتبار الاضافة معهما فانها ليسا بمضافين فكيف يجري الدليل فيهما بل المراد بهما ذاتهما من حيث هي انتراع العلية والمعلولية  
 عنهما ولا يشك ان كما يمتنع الزيادة في العلية والمعلولية لمصدرين كذلك يمتنع في المتصفين بهما من حيث انهما متصفان بهما اذ  
 يمتنع ان يكون شئ بحيث يصلح ان ينتزع عنه العلية مثلاً ولا يكون هناك شئ يصلح لان ينتزع عنه المعلولية فانزع ما قيل من ان  
 هذا البرهان لو اجرى في العلية والمعلولية للثنين اضافة فان فقول انهما اعتباران عقليتان متقطعان بالقطع الماعت با  
 فلا يتصور التسلسل فيهما وان اجرى في ذات العلية والمعلول فيقول ان اجرى فيهما بدون اعتبار الاضافة فلا يجري فيهما لانها ليسا  
 بمضافين ان جرى فيهما مع اعتبار الاضافة معهما فاما اعتباران ايضا كما ان الاضافتين اعتباريتين فلا يتصور التسلسل  
 فيهما ايضا لما عرفت وجه النفع انما يجري البرهان في ذاتي العلة والمعلول للثنين ههنا نشأ ان لا ترزع العلية والمعلولية للثنين  
 هما اضافة لان لا شك انهما موجودان بحيث يصح انتزع وصف العلية والمعلولية عنهما ويختص ازيدا واحدا على الآخر واللازم زيادة  
 عدد العلية على عدد المعلولية او بالعكس هو باطل لكونهما متضايفين هكذا في بعض نحو شئ لا الى نهاية في جانب الازل كانت  
 المعلولات اكثر من العلل بواحد وهو اى الواحد للمعلول الاخير التالي باطل فالمقدم مثلاً اما الملازمة فلاننا اذا فرضنا اسلسلة من  
 المعلول الاخير كالحادث اليومى مثلاً لا الى نهاية كان كل ما هو متصف بوصف العلية بالقياس الى ما تحته فهو متصف بوصف المعلولية  
 مقياسا الى ما قبله لان كل واحد منهما ما عد المعلول الاخير علة لما بعده ومعلول لما قبله فيكون كل منهما جاسا للمزيد من الوصفين اعتبارا  
 بخلاف ذلك للمعلول فانه معلول محض وليس بعلة لشي من تلك السلسلة فزيادة عدد المعلولية على عدد العلية بواحد لازمة قطعاً

ثم افاد الشرح بطلان التالي بقوله ومن العلوم بالضرورة ان المتضايين حكما فيان متماثلان في الوجود اي انها معا بالتلازم  
في التحقق اي اذا وجد احد المتضايين بدمعه الآخر وسعيا لما بهيته في العقل اي لا يتقبل ما بهيته احدهما بدون عقل ما بهيته الآخر وحمله المزم  
ان المتضايين متماثلان في التحقق ولتقبل معا وذلك اي التلازم في التحقق ولتقبل من تلقاء جانب متناو هما اي المتضايين  
الى علة واحدة موقفة بينهما اي بين المتضايين ارتباطا افتقاريا بتكرار من الجهتين ان يكون لاحد المتضايين افتقار الى الآخر  
بحجة ويكون الآخر الى احدهما بحجة اخرى كالابوة والبنوة فانها مستندان الى علة تامة وهي التولد بحيث يتقبل واحد منهما الى معرض  
الآخر لا الى نفسه فان الابوة محتاجة الى ذات الابن والبنوة محتاجة الى ذات الاب هذا وتقسيل والتحقيق في شرح لمسلم للتحقق في  
وفي حاشيتنا على ذلك الشرح لا على الوجه الدائر ان يكون جهة الافتقار واحدة فلا يلزم الدردستجمل ثم نقض عليك انه قد رد ذلك للبرهان  
بعض الامام بانه على تقدير عدم تنافي العلل والمعلولات في جانب الازل والابد يلزم زيادة احد المتضايين على عدد المتضايين الآخر  
واللازم بطرانا الملازمة فلا نوفر ان المعلول الفالاني مثالا علة مستندة الى علة سابقة وهي الى اخرى سابقة وهكذا الى  
نهاية تحقق في ذلك المحلول معلولية ليست ليس فيه علية لانا فرضناه للمعلول لا خيرا ما فوقه فمضى كل من آحاد تلك السلسلة  
اللائقة اتمية علية بالقياس الى ماتحة ومعلولية بالقياس الى فوقه فيكون هناك معلولية زائدة فيكون عدد العلويات اكثر من  
عدد العلويات بواحد كذا لو فرض ان العلة الفلانية علة اولى سابقة على معلول هو علة لمعلول آخر وهو الثالث فكذا الى نهاية  
بالفعل انهم بالضرورة ان يكون عدد العلويات اكثر من عدد العلويات بواحد وفي العلة الاولى عليه ليس فيها معلولية وفيها  
لا الى نهاية تحقيق في كل من آحاد سلسلة علية ومعلولية واما بطلان اللازم اعني زيادة عدد المتضايين هما ههنا العلية والمعلولية  
على عدد المتنايف الاخر فلان المتنايف لشدة التحقيق الا بين اثنين من الضروري ان يكون بازاو كل واحد من آحاد المتضايين  
واحد من آحاد المتنايف الاخر فيجب تساوي عدد المتضايين بالضرورة ولعلك قد فطنت مما ذكرنا ان هذا البرهان كما سيجل  
لا تنافي في الحوادث في جانب الازل لمطل لا تنافيها في جانب المستقبل فبطل منه الفلاسفة القائلين بالزلية العالم ابدية لان جميع  
الحوادث من الازل الى الابد موجودة في وعاء الدير عندهم مع تحقق العلية والمعلولية فيما بينهما فاذا اثبتنا واحدا من آحاد السلسلة  
اللائقة اتمية قيس الى علة السابقة كان معلولا صرفا وقبله علة ومعلولا معا واذا قيس الى معلولية اللائقة اتمية كان علة صرفا  
وما تحت علة وحلولا معا فانه زيادة احد المتضايين على عدد المتضايين الاخر نعم لا يبطل هذا البرهان من ذهب للميلين القائلين  
بابدية العالم لان الحوادث مستقبلية غير اتمية باللائقة اتمية الا لا تقضي عندهم وحديث وجود الحوادث في الدير كما يراه الفلاسفة  
من افاحش الابطال عندهم انتهى مختصرا وفيه اي في تقرير البرهان المذكور فطره بوجوب منع لزوم زيادة عدد المتضايين على المتضايين  
الاخر فان ما يقتضيه طبع المتضايين هو ان يكون بازاو كل واحد منهما اي من المتضايين احد من المتضايين الاخر في العقل  
ولتحقق بحسب نفس الامر وذلك اي يقتضيه طبع المتضايين تحقيق في صورة الخلف الذي ذكره المستدل من كثرة العلويات على العلل  
بواحد فان يما ذي معلولية المعلول الاخر كما مثلا وما ايضا فيها عطف تفسير لقوله بما ذي وضمير المفعول عائد الى المعلولية هي  
مرجعا للموصولة علية علة اي علة المعلول الاخر كج مثلا وهي فوقه وما هو بما ذي اي يضايين معلولية هذه العلية هي ب اي  
عليه علمتها التي فوقها مني ج وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بل علية تضايينها كما يتوهم ذلك لتحقيق في ابدى للخط  
اي انظر من علية المرتبة الفوقانية التي هي ب المتضايين في نفس الامر لمعلولية المعلول الاخر اعني اجمع متعلق بقوله اخذ  
معلولية تلك المرتبة الفوقانية المذكورة المتنايفة منقاة للمعلولية لعلية ما فوقها اعني تفسير لما فوقها الواقع في المرتبة الثالثة اعني ج

وهما اى عليته المرتبة فوقانية ومعلوليتها ليستا متضايفين بل المتضايف لعلية تلك المرتبة معلولية لعلول الاخير فتوفد تلك العلية  
مع هذه المعلولية فلا ينافى تحقق احد المتضايفين بدون الآخر ولا توفد عليته المرتبة فوقانية ومعلوليتها حتى يلزم ان لعلول الاخير يوفد  
فيه المعلولية بدون العلية فينتج تخلف فلا يتم البرهان اى برهان متضايف فتفكر فانه قد وقع وان شئت اوضح فارجع الى التعليق لمرضى  
وقد يستدل على ابطال التسلسل برهان محييات الذي اخترعه الشيخ المقبول انما اذا كانت مرتبة في التسلسل لا الى نهاية حكم  
العقل في العلم الا اجمالى المحيط ان ما بين هذه الحقيقة والحقيقة كانت من تلك المحييات المترتبة في الوجود متناهية فبرهان لا يتنازع  
حصره الا بتناهي بين الطرفين حكما مستقولا لقوله حكيم مستغراقا لجميع الازاج والمرتبات التي يبلغها الترتيب في السلسلة واذ صح  
هذا الحكم وهو ان ما بين هذه الحقيقة والحقيقة كانت من استغراقا فقد صح ان السلسلة محمولة تامنا مبنية وهو المطلوب وفيه نظر فان علم  
كل واحد قد يباين حكم المجموع من حيث المجموع لما تلى عليك ان الرغف الواحد يشجع كل واحد من افراد الناس لا يشجع مجموع الافراد  
من حيث مجموعهم فببرهان يكون بين حقيقة وكل واحدة منها متناهية والمجموع با هو مجموع غير متناهية في الحاشية حاصله الحكم عليه هو  
ما يصدق عليه ما بين محييتين وبجملة ليست كذلك انتهت اجاب عن مظهر ابراهيم العلوم بان هذا الحكم اجمالى على المرتبات على  
وجلا استغراق بحيث يتناول الجاهل ايضا كما يقال ان ما بين طرف هذا الخط واية نقطة تفرض فيه دون الدرع هذا الخط دون  
الدرع وهكذا اذ صدق على الاستغراق يشعولى ان من مبدأ السلسلة الى اى ما بلغه الترتيب فيها دون خمسين فيصدق ان الجملة  
دون خمسين قد اذ صح على الاحاطة الاستيعابية ان مبدأ السلسلة الى اى ما بلغه الوجود وحصره الترتيب فيها متناهية فقد صح  
ان السلسلة بجملة متناهية بالضرورة والاصل الكلى الضابط ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا مستغراقا كان غريب  
او ملحوظا مع الاجتماع كان يشجب لك الحكم على جملة ايضا بخلاف اذا اختص لكل واحد بشرط الافراد فانه قد يباين حكما بجملة كما في  
صورة الرغف زلفه الشارح في الحاشية بانه ان اريد بقوله اى ما بلغه الوجود والترتيب عم من الواقع بين محييتين فالحكم الكلى  
ممنوع وان اريد بان كل واحد بين محييتين فهو متناهية فلا يلزم تناهي الجملة التي ليست كذلك فتأمل انتهى فحصله ان هذا الحكم  
يتناهي كل واحد بين محييتين على تناهي الكل اخرج بان حكم الكل لا فردى غير حكم الكل لجمعية وان استدل بان من مبدأ  
الى اى ما بلغه الوجود والترتيب فيها متناهية على تناهي الكل منعته هذه الحقيقة كلية وقد يرزح على ابطال الدور والتسلسل جميعا بانه اذا  
كان كل واحد من الازاج والذاتية الى عديم النهاية هذا في التسلسل والعادة لهذا في الدور كالأحاد الاخير لم يرض عدم التفاوت  
بين الاحاد وفي انه لا يتقرر الا بعد تقرر شئ آخر كانت الاحاد باسرها لا تدخل في عالم التقرر ضرورة تمنع تحقق ما بالعرض بدون  
ما بالذات والالزم كمن بالعرض بل يكون ما بالذات ظاهرة في صورتي الدور والتسلسل لا تحقق ما بالذات اذا الاحاد غير المتناهية  
يصدق عليها ان لا تدخل في عالم التقرر لم يكن شئ آخر من واما متقرا من قبل فمن اين يتقرر في تلك السلسلة شئ حتى  
يتقرر شئ بعده فاذا ذكر زلفه بعض الاعلام بان اللازم من هذا البرهان على تقدير الدور والتسلسل هو تحقق ما بالعرض بدون بالذات  
وهذا اللازم والحال من الاستحالة لكن ليس اى استحالة من الدور كيف قد ذهب جم غفير من الحكماء الى تجويز وجود ما بالعرض  
بدون بالذات حيث ذهبوا الى قدم العالم وتوقف كل حادث على حادث قبله لا الى نهاية ولم يذهب احد من البله والصبهان  
الى تجويز الدور فلا يصح قيل استحالة الدور باستحالة وجود ما بالعرض بدون بالذات كما لا يخفى انتهى بالفالطه قوله لان المعرف  
مقولاه قال المقام في الحاشية والكبرى اتخذت تمام الشكل بهذا الواجب التصور من التصديق لكان التصور معترفا فيكون  
مقولا ولا شئ من التصديق بمقول فلا شئ من المعرف بتصديق انتهى تقرير الدليل بهذا كل معترف مقول لا شئ من التصديق



يقول شيخ من الضرب الاول من الشكل الثاني لاشي من المعرف بتصديق هذه صغرى القياس الكبرى اعني لاشي من المقول بتصديق  
 هذا نظر القياس على حياة الضرب الثاني من الشكل الاول كذا في التعليق المبرضى فواقع في بعض اشخاط المطبوعة من الضرب الاول  
 بل الضرب الثاني في تحريف من الطبع فاحفظوا لاشي من التصديق يقول هذا على تقدير نظم القياس على حياة الضرب الاول من الشكل  
 الثاني ثم النتيجة على كلام التقديرين لاشي من المعرف بتصديق وبخمس بالعكس المستوى الى قولنا لاشي من التصديق بعرف وهو المطلوب  
 مستغن عن الذكر والبيان بالحق عليك ان التصديق مبين للتصور فكيف يحل عليه فصدق السالبة الكلية بلاسوة وهي الكبرى المطلوبة  
 وتوضيح الصغرى على ما سمح خاطر ان المقصود من الكاسب للمجهول التصديق في الاشياء شارة الى ان المراد بالمعروف في الصغرى ما يفيد  
 تصور لاشي اى الكاسب للمجهول التصديق لا المعنى المتعارف وهو ما يحل على الاشياء لا فائدة التصور والافلا تيم الدليل انتهى فان اللازم  
 على تقدير ارادة المعنى المتعارف من المعروف ان التصديق ليس بعرف بذلك المعنى وليس هو المدعى اذ المدعى ان التصديق ليس بمفيد للتصور  
 افادة تصور به بالكنه اذا كان حدا او بالوجه اذا كان زما واما هاتان اتيات اى الجنس والفصل وهما محمولان والعرضيات وهي ايضا  
 من المحمولات فافراد المعرف من هذه هي في الذاتيات والعرضيات وكل منهما مقول ففتح ان المعرف مقول هي الصغرى فتفكر في الاشياء  
 بعين وجهه انما لا نسلم ان كل واحد من الذاتيات والعرضيات محمول لان الاجزاء انما جتية ذاتيات ولا تكون محمولات انتهى ويبيحه اقال الشيخ  
 في الحكمة الاثرية بان التحديد لجمع الاجزاء انما جتية حتام فتصور الشئ بذلك لجمع تصور بالكنه فكيف يصح بجماد افراد المعرف في الذاتيات  
 والعرضيات المحمولة هذا التفصيل في تعليقنا للمرضى قوله وتصور شيئا وى استنباه اى الى وجود والتصديق وعدمه لان تصور وجود سواء  
 وجود التصديق عدمه كما في حاله الاذعان ولم يوجد كما في حاله الشك قال في الاشياء كبرى القياس اعني كل ما هو متساوى بالنسبة بالقياس  
 الى وجود والتصديق وعدمه لكي يكون عليه حجة لاحد هاتاه مستغنية عن البيان انتهى فالقياس منظوم على حياة الضرب الاول  
 من الشكل الاول والنتيجة قولنا التصور لا يكون عليه حجة لاحد هاتاه لان اثر التصور مجرد ومثل الشئ في الذهن لما وعيت ان له تصور فتصوير  
 بخلاف التصديق مع عزل النظر عن كونه حقا او باطلا او كونه حاصلا في نفس الامر او غير حاصل فيها على خلاف سنة بفهم السمين المعالجة تشبه  
 النون بمسند لطرية التصديق فان اثره اى اثر التصديق حصول لاشي لاشي اى حصول المحمول للوجود هذا في الايجاب والاحصو  
 له هذا في السلب من حيث انه واقع وليس بواقع والمقصود منه اى من التصديق بتحصيل هذا المعنى اى الحصول والاحصو بالحيثية  
 المذكورة حتى يصح تعلق الاذعان به في تعلق التصديق بذلك المعنى فلا يترتب اى التصديق على التصور بان يكون مكتسبا من التصور  
 لانقطاع العلاقة بينهما فثبت عدم كون التصور كاسبا للتصديق الذي يفيد مجرد ومثل نفس الشئ في الذهن لهذا اى لعدم ترتب التصديق  
 على التصور للبانية بين اثرهما المذكورين قبل المقابل هو الشيخ الرئيس في منطق الشفاء ان التصديق لا يقع بمعنى مفرد اى لا يكتب  
 منه ضرورة ان الذي يوقعه اى التصديق يجب ان يكون صادقا في نفسه وعند عقل فلم يكن موقع التصديق مفردا لان التصديق  
 لموقعه على النسبة لا يتحقق في المفرد بخلاف التصور فانه لما لم يكن محتمرا في حقيقة المطابقة وعدمها لاني حد نفسه لا عند العقل لم لم يكن  
 ان يكون يفيد اى التصور مطابقا فتفكر فانه دقيق نكوه عليك ولا ان شيخ الصناعة افاد في منطق الشفاء في بيان علم كساب  
 بتصديق من التصور هكذا ليس ممكن ان ينقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شئ فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما  
 واحدا في القاع ذلك التصديق فانه اذا كان التصديق يقع سواء كان فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في القاع فتصدق  
 بوجهه لان موقع التصديق هو علة وليس يجوز ان يكون شئ عليه شئ في حالتي وجوده وعدمه فلا يصح بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده  
 او عدمه في ذاته او حاله فلا يكون موديا الى التصديق بغير شئ واذا قرئت بالمعنى وجودا او معدوما في ذاته فقد وضعت اليه سخر

وتأنيداً للشارح جعل كلام الشيخ مبني على أن التصو عبارة عن مجرد تمثيل وفي التصديق يعتبر للمطابقة واللامطابقة ويكون أثره الوجودي لهم  
 الرابطين كما كمين عن الواقع فمراد الشيخ على حقيقة الشارح أنه لا يدل الانتقال من معنى مفرد إلى مقيد شيء بالمقيد في كنه المعنى  
 بالوجود لعدم الرابطين بالوضع الشيء أو كماله شيء سواء كانت القضية بلية بسيطة أو مركبة كما يشير إليه قول الشيخ في ذاته أو في ما  
 فليس عدم ذلك الوجود وعدم واحد في افادة التصديق بأن يكون ذلك المعنى بحسب تمثله في الذهن مفيد لذلك التصديق سواء  
 يتباطأ ذلك المعنى مع آخره بما لا يسلب أو لا يوجد فلا يقع بالمفرد الذي أثره مجرد تمثيل كفاية من غير تحصيل أحد الاعتبارين لانتفاء العلاقة  
 بخلاف كاسب المفرد للتصور فإنه باعتبار نفس حصوله في الذهن من غير رعاية أحد الاعتبارين يفيد تصور الشيء الذي هو تصور بحت ولا يعبر  
 في حقيقة المطابقة واللامطابقة كما في بعض محاشي وهذا أي بأن أثر التصو مجرد تمثيل الشيء في الذهن مع عزل النظر عن كونه حقاً  
 أو باطلاً وأثر التصديق حصول الشيء للشيء أو لا حصوله لا يستنبط دليل خفي متناع اكتساب التصور من التصديق أي سوى الدليل  
 الذي ذكره المصنف في توجيهه على ما في بعض التعليقات أن عدم كون التصو مكتسباً من التصديق ثابت بطلين أحدهما ما ذكره لهم من أن  
 كاسب التصو لا بد أن يكون مقولاً ولا شيء من التصديق بقول وثانيهما ما يستفاد من هذا المقام وهو أنه لا بد أن يكون بين اكتساب  
 كاسب التصو منسبة ولا مناسبة بين التصو والتصديق لأن المطابقة وعدمها ليس بمعتبر في حقيقة التصو لا في كنهه لا عند العقل بخلاف  
 التصديق فإن المطابقة وعدمها معتبر في حقيقة ما في كنهه عند العقل فحصل حقيقتان متباينتان لا مناسبة لحدتهما بالآخر  
 فكيف يمكن أن يكتسب أحدهما بالآخر في فطره لك من هذا التقرير أن هذا الدليل مشترك لأنه كما يدل على امتناع اكتساب التصديق  
 من التصو كذلك يدل على امتناع اكتساب التصو من التصديق بخلاف دليل المقول البسيط لا يكون كاسباً له لما كان يرد ههنا  
 أنه يخرج التعريف بالمفرد كالفصل وحده وإخاصته وحدها مع أنه مجرد في فكيف ينعج حكم المصنف بعدم كون البسيط كاسباً له جازاً بما بعده الشارح  
 بثلاثة وجوه أما الأول فبينة بقوله أي بحيث يفيد انضباط التعريف بالمركب تقريره أن مقصده لم ينفى اكتساب المنضبط عن البسيط لا غير  
 صالح للأكاسمية مطلقاً حتى يتم الإيراد قال شريف المحققين في شرح الموقف وأبحث أن التعريف بالمعاني المفردة جازع عقلاً فيكون  
 هناك حركة واحدة من المطلوب إلى السب الذي هو معنى واحد فيستلزم الانتقال إلى المطلوب من غير حاجة إلى القرينة إلا أنه لم ينضبط انضباطاً  
 التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن للصناعة والاختيار فيه مزيد دخل فلم يلتفتوا إليه خصوصاً أحد انطباعها هو التعريفية انتهى ثم نكسروا عليك أنه  
 ليس المراد بالانضباط احاطة أفراد المعرفة بالفتح حتى توجه أن الانضباط بالمعنى المذكور يتحقق في التعريف بالمفرد مادريت أن كل واحد  
 من الفصول الخاصة بحيط الأفراد معرفته ينتج بل المراد الانضباط بتحصيل بعد الأيام كما يتحقق في التعريف بالمركب من الجنس والفصل لهذا أي  
 لعدم الانضباط قال الشيخ بالتعريف به أي بالمفرد وندرجه أجم أي قليل ناقص في الاستعمال النادر في حكم المعدوم والناظر غير فتن  
 لأن لم يفت إليه فإن القابل للملاقات إنما هو الغالب الشائع الكامل وعمومية القواعد الميزانية ليست إلا بالنظر إلى هذا دون ذلك فمن قبل  
 أن جواب الشيخ بأن بنية بالمفرد وندرجه ليس باحسب فإن التعريف به واما كان قليلاً لكن إخراجاً عن التعريف من حيث هو قواعدهم  
 فقد سلك سلكاً عساف كما لا يخفى على ذوي الإضافات وأما الثاني فأوضحه بقوله ويقال في جواب الإيراد المذكور بحيث يفيد اللطافة  
 على أنه حقيقة يعني أن التصو والاعظم والمطلوب الأهم بالكسب من أنما العلم هو العلم بالكنه أي أحد التام لما وعيت أن العلم بكنه الشيء يكون  
 برهياً وأما العلم بالوجه بوجه فلما كان بوجه ذلك الشيء حقيقة لذلك الشيء والاسم في أنه لا يتحقق ذلك العلم إلا في المركب لا يعلم منه ذاتيات الشيء  
 من حيث الفصل البسيط وأن صح كونه معرفاً لكنه قاصر عن العلم المطلوب وأما الثالث فأفاده بقوله ويمكن أن يقال في إزاحة ذلك  
 الإيراد أن اكتساب فعل محصيل بالمشقة بأن يوضع المطلوب المشهور بوجه ما ولا ثم ينقل الذهن منه إلى المبادئ ويكون للصناعة

الى المنطق والاعتبارية في الكسب فريد من هو اي الكسب بالمعنى المذكور انما يتحقق في كسب دون ايسر توفيقه انه في كسب من الحركة  
الاولى المحملة للمادة والالهم كسب من كسب على حدس فلما حاله يكون في تحصيل المادة دخل للصناعة والاختيار فانه العلم  
مناسبة المبادئ المطلوب بالضرورة بل بالنظر وانما غايتها في احياء التاليفية المادية الى المطلوب فوضح غنى عن البيان فالقسم الاول  
لصناعة وان كان له دخل في التعريف بالمفرد ايضا لانه لا بد فيه من معرفة ان اي معنى مفرد مناسب للمطلوب اى طريق لتحصيل هذا المعنى  
المفرد ولكن ليس للقسم الثاني منه دخل في التعريف بالمفرد ولقد ان الهياة التاليفية في المعاني المفردة ثم علم ان سناط الوجه الثالث على  
المتفرقة بين الكسب والمعرف فالنسيط وان صح كونه حرا فلا يلزم كونه كاسبا للمعرفة ان الكسب فعل يحصل انما بخلاف التعريف لانه يحتمل  
التحصيل المشتبه ويكون للاعتبارية فيه دخل اهم لا بد من قولنا فالمعرف بالكسر اعلم من الكاسب طلقا فكل كاسب معرف والمعرف لهذه الهمية  
قال المصنف فلا بد من الترتيب للتسليم ليقول التحصيل المبرور وللنظر لان النظر قد يكون بلا حطة معقول واحد كما في الحد الناقص في الرسم  
والناقص من التوفيق كما تتيقن قوله فلا بد من ترتيب امور آه هذا المذكور تعريف المتأخرين للنظر الذي هو المادون للفكر اعلم ان المتأخرين  
هو طلقا على ان النظر عبارة عما يلزم من الحركة الثانية التي هي حركة النفس من المبادئ الى المطالب ففسره بترتيب امور لان الغرض من النظر تحصيل  
المطلوب هو لا يمكن الا بترتيب المبادئ المناهضة لينتقل منها الى المطلوب لان كلا من المتأخرين لا يتبعين خارجا عن حد النظر اذ حصول  
المطلوب ينمى على الترتيب جودا وعندهم وحق تحقيق بالقبول عند المتأخرين من النحول انه اى النظر عبارة عن مجموع الحركتين  
التي يتبعين الاولى حركة النفس من المبادئ الى المطالب والثانية بالعكس اى حركة النفس من المبادئ الى المطالب ذهب لبعض  
الى ان النظر عبارة عن الحركة الاولى فقط سواء كانت مع الحركة الثانية او بدونها وقد بينه اشرح بقوله والضرورة تقابل الحركة الاولى  
منها اى من الحركتين المذكورتين عليها اى على الحركة الاولى بناء النظرية اى كل ما وجد فيه الحركة الاولى فهو نظري ما لم يوجد فيه تلك الحركة  
فهو ضروري سواء وجدت فيه الحركة الثانية ام لا وهذا معنى قوله فقطعت الحركة الاولى لم تمتد الى ان يلحقها الحركة الثانية او تاتى بحقت  
الاولى بالثانية تقريره ان سناط الضرورة انتفاء الحركة الاولى اما بان لا يتحقق الانتقال من المطلوب الى المبادئ اصلا بان يحصل المطلوب  
بالا توسط المبادئ ولا لا يتحقق الحركة الثانية ايضا اذ بان ينقل من المطلوب الى المبادئ دفعة ثم ينقل من المبادئ الى المطلوب  
دفعة فلا يتحقق الحركة الثانية ايضا ورتبها فليتحقق الحركة الثانية بدون الاولى هكذا في بعض الجوانب والترتيب الذي عرف المتأخرون  
بلفظ انما هو من لوازم الحركة الثانية لا يذهب على الفطن التبين ان عبارة الشرح مختلة في هذا المقام كيف وسياق العبارة يدل على ذلك  
واضح على ان نحن ان الضرورة تقابل الحركة الاولى وهو كما ترى والا يلزم المناقاة بين الحقيقتين اذ هما ان النظر عبارة عن مجموع  
الحركتين وانما هما ان مدار النظر على الحركة الاولى وان فقطعت هذا ثم توضيح المرامى ما فاده بعض الاعلام ان المطلوب به  
وان يكون محلا للمطالبة تنال التوجه الى الجهول المطلق فاذا حصل تحصيل مجهول فلا بد من التوجه الى مباديه فقد تحقق انه يتدرج الى  
مباديه قد تحقق ان تحصيل المبادئ دفعة ثم يحصل المبادئ تدريجا ودفعة قد تحقق انه ينقل الى المطلوب تدريجا وقد ينقل اليه دفعة  
واحصل انه قد يكون الانتقال عن الانتقال من المطلوب الى المبادئ وعكسه تدريجين وقد يكونان فحينئذ قد يكون الاول  
دفعيا والثاني تدريجيا وقد يكون بالعكس وهم يرون الانتقال الاول اذا كان تدريجيا بالحركة الاولى والثاني اذا كان تدريجيا  
بالحركة الثانية ويسمون مجموع الحركتين بالفكر وقد يطلق عليه النظر ايضا فيستعمل مراد بالفكر واكثر استعماله في ملاحظة المعلومات لتحصيل  
المجليات وذهب البعض الى ان الفكر والنظر هي الحركة الاولى والمتأخرون الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذكر في الشرح  
مفصلا انتهى لهذا اى والان الترتيب من لوازم الحركة الثانية تلزم الواسطة بين البديهي والنظري على مختار المتأخرين انفس الحركة

٢  
تبيين  
البيان

الثانية مع تحقق الأولى وجه الزعم ظاهر إذ لا يتحقق الترتيب في هذه الصورة لانتفاء الحركة الثانية التي هي ملزومة للترتيب فنتفي عن اللزوم بانسائها ملزومة فلا يكون نظرياً والحركة الأولى مستحقة فلا يكون ضرورياً لما وعيت أن مناط الضرورة انتفاء الحركة الأولى فبطلت نسبة الثانية إلى الأولى لا تسلم له الحد ولا معنى لتلك الوسيلة ونزيفه على إفادة فضل المحققين أن هذا الالزام غير متوجه إذ مدار النظرية على سبيل التأخرين على الترتيب بحيث لا يوجد الترتيب لا يتحقق النظرية وقد بينا ذلك على الخط الذي وقع من الشارح في هذا المقام ومن كاسه يدل على أن الحركة الأولى مدار النظرية على جميع مذاهب المتأخرين القائلين بأن النظرية الترتيب وبناءً على هذا الزعم الفاسد ودور على المتأخرين هذا الالزام فمجرد عكس مذهب المتأخرين أنه يلزم الوسيلة بين التبعي والنظري إذ تحققت الحركة الأولى بدون الثانية أما انتفاء النظرية فلا انتفاء للترتيب أما انتفاء البديهة فلا تحصار للبديهي في الأقسام ستة المشهورة فحيث تحقق الحركة الأولى بدون الثانية لا يتحقق شيء من الضروري وقد يجاب عنه بأن المحصر في الأقسام ستة استقرار في هذا القسم سابع لم يعب من الأقسام لاجل النذرة ثم عبارة ثم انه لا يقتضي عن ذلك الالزام والوارد على مختار المتأخرين بوجه من الوجود إلا أن يختلف ويجعل المحسوس مقابلاً للادلي أي مقابلاً للنظر الذي هي الحركة الأولى لكن لا بالنفي والاثبات بل بمقابلة تشبه بمقابلة الحركة الصاعدة والهابطة وجه الشبهة أن الحركة الصاعدة والهابطة متبادلتان في الاطراف يعني أن هو مبدأ لأحد هاتين ينتهي للأخرى ما هو منتهي للآخرى هاتين وهما الحركة الأولى مبدأ المطلوب ينتها بالمبادي الحركية من مبدأ المبادي ومنتهاه المطلوب وليست بمقابلتين الحركة الأولى وبين الحس بهذا المعنى مقابلة الصاعدة والهابطة حقيقة لأن الصاعدة والهابطة إنما تكونان حركتين منتهيتين وليست الحركة الثانية ههنا والمشهور في وجه شبهة لما كانت الحركة الأولى انتقالاً من المطلوب الذي هو بمنزلة العلول إلى المبدأ التي هي بمنزلة العلة كانت كالحركة الصاعدة من الفضل إلى العلو ولما كان الحس عبارة عن الانتقال من المبادي التي هي بمنزلة العلة إلى المطلوب الذي هو بمنزلة العلول كان كالحركة الهابطة من العلو إلى الفضل لئلا علة يجعل الحس مقابلاً للادلي بالمقابلة المذكورة يفتقر المقابلة بين أي من الحركة الأولى وبين الضرورة مع أنها أي المقابلة معتبرة بالاتفاق بين السابقين اللاحقين ففي الصورة المذكورة وإن لم يوجد المقابلة بمعنى عدم الاجتماع في مادة لكن يوجد مقابلة الصاعدة مع الهابطة كما عرفت آنفاً ونفس عطف على قوله يجعل الحس أن يظفر باطار الحملة المفتوحة والفار السالكة والاراء الحملة من المبادي إلى المطالب فتعسوا كان ذلك المظهر من الأولى كما في صورة الوسيلة اوبد ومنها بان يكون كلا الانتقالين وخصمين ثم لا يخفى على النفس البقظ أن هذا الجواب التكلفي إنما يتوجه إذا قرر الالزام بان هذا القسم الذي يتحقق فيه الحركة الأولى بدون الثانية ليس نظرياً لانتفاء الترتيب لا ضرورياً لعدم اندراج في قسامته وقيل الجواب أنه مندرج في الحسيات فإن الحس هو الانتقال من المبادي إلى المطلوب وفتحة وأما على تقرير الالزام الذي في كره الشارح فلا يتوجه عليه هذا الجواب إذ المانع لتحقيق الضرورة عنده موجود وهي الحركة الأولى وهو لا يرتفع بتعميم الحس بل بتقاعن الاشكال ويلزم سيج أن يكون شيء واحد نظرياً وضرورياً معاً أما النظرية فلتنحقق مناطها وهو وجود الحركة الأولى في الضرورة فلا ندرج في الحسيات فهذا خطب آخر من إشراح ناس من خطبة الأول هذا من فوائد بعض المحققين فاحفظ لكن الظاهر في تفسيره أي الحس بجميع الانتقالين للوجوبين بهذا فسر الشيخ في النمط الثالث من الاشارات فتفسير الحس بالمعنى المذكور مخالفاً للتفسير المتقدم في الشيخ فلا يندرج الصورة المنقوضة في الحس على هذا التفسير ويلزم الوسيلة فادرك ولا يخفى عليك أنه هذا اعتراض خسر على المتأخرين القائلين بأن الفكر هو الترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية يلزم عليهم كون الشيء الواحد بالنسبة إلى شخص واحد برهيباً ونظرياً معاً إذ انتفت الحركة الأولى مع تحقق الحركة الثانية أما لزوم البديهة فلما وعيت أن الضرورة تقابل الحركة فبانتفاها بان يكون

الانتقال الما قبل وفيها يتحقق البدئية واما لزوم النظرية فلتحقق الترتيب فتحقق ما زومه نحى الحركة الثانية الا ان يقال في اجواب عن ذلك  
 الايراد ان نوع من الضرورى لكنه لم يشذ ولم يجد ومن اقسامه مناط البدئية بالحقبة عندهم اى عند المتأخرين انتقالا من نوعين  
 وفي الصورة المفروضة الحركة الاولى مستثناة فيكون بدئيا ومناط النظرية فتتحقق مجموعها لكن المقصود منهما هي الحركة الثانية بالنظر الى ان  
 اتيان المبادئ المناسبة ويمتيز بصحة من الفاسدة يكون في تلك الحركة واما الترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية فينظر فيه  
 ملاحظة ما فيه من الصحة والفاسد تقدم بعض على بعض وفي الحركة الاولى بعبر محض الانتقال من المطالب الى الهادى ومن ثم  
 مطلقا في معنى الفكر على لازم الحركة الثانية وفيما نحن فيه لم يتحقق مناط النظرية عني مجموع الحركتين لانتقال الحركة الاولى الى  
 جزء من مجموع وانتقال الجزء مستلزم لانتقال الكل فلا يكون نظريا فلم يلزم اخذ والمذكور الاول وجه الاولوية عدم ورود الاراء  
 ان يحمل مناط البدئية انتقال الحركتين ففى الصورة المفروضة الحركة الثانية مستحقة وان انتفت الاول فلم تكن بدئية ففقدان مناط  
 البدئية وهو انتقال الحركتين معا بل انتقال المتأخرين معا وبعد الاضراب عدم المطلق الحركة حقيقة على الفكر والنظر كما هو موضح في  
 الحاشية الزائدة على شرح التهذيب بجمال المحققين في تعليلنا على تلك الحاشية فمناط النظرية والبدئية وجودا وعلا هو الانتقال  
 لا الحركة ودار النظرية على تحقق احدها ففي الصورة المفروضة الحركة الثانية مستحقة فتكون نظرية فالخبر والمذكور اعني كون شئ الواحد  
 بالنسبة الى شخص واحد في زمان واحد بدئيا ونظريا معا غير لازم وهو محقق عندي ومن علة هذا القسم اى هو نادى الوقوع وكذا ما هو محقق  
 بل كذا في الحاشية لا يخفى على النفس الباقية ان عدما هو نادى الوقوع اعني فيما اذا انتفت الحركة الاولى معا فتتحقق الثانية من انواع الضرورى  
 مصداق للبدئية والبرهان قطعا لانه ما يقع فيه الاغلاط كثيرة ويحتاج فيه الى مراعاة قوانين الاكتساب فكيف يكون ضروريا واما عدما هو بالحدس  
 من انواع الضرورى فتصورى من انواع الضرورى فقد خالف الضرورة والبرهان لان الحركة الثانية اعني الانتقال من الهادى الى المطالب  
 من خواص النظريات فيحدث منه لانه ان اراد به ان الانتقال التدريجى من خواص النظريات فمسلّم لكن لا يلزم كون احديا  
 نظرية وان اراد به ان ذلك الانتقال مطلقا تدريجيا كان ودفعيا من خواص النظريات فمنع بل باطل نعم الاشارة في الاصطلاح  
 على اطلاق لفظ النظرى على قسمين قسم ضرورى لكن لا كلام في ذلك بهذا الفيد التي لا بد فيها من واسطة في العلم سواء كان العلم تصوريا  
 او تصديقا وهى عبارة عما كان علته للعلم ويقال لها الواسطة في الاثبات ايضا قال في الحاشية اى في ابتداء حصوله نقطة  
 على خلاف الضروريات فان الواسطة في العلم فيها ليست متحققة فان الفارق بين البدئى والنظرى يتحقق هذه الواسطة على  
 في النظرى وعدم تحققها هذا في البدئى فان توهم ان الضرورى قد يقصر الى التسببية بخلافه وهو يقيد العلم فتتحقق الواسطة في العلم في النظر  
 فكيف يصح عدم تحققها في الضرورى فافرضه ليقول الشارح والتسببية تامة اى واسطة في مجرى الالتفات التوجه اليه اى الى البدئى ثانيا  
 فالمتحقق في البدئى انما هو الواسطة في الالتفات دون العلم اى ليس التسببية واسطة في العلم حتى يتم ذلك التوهم فكل حقيقة مرتبة  
 تفريع على سابق من تخصيص الواسطة في العلم بالنظريات بواسطة اجزائها علم نظرى ومن ههنا اى من كون ذلك العلم نظريا  
 علم ان العلم بالكتب اى بالحدوثا قلنا لان علم افراد الانسان مثلا بالانسان ايضا علم بالكتب وليس بنظرى كذا في الحاشية  
 مختص بالنظريات كذا حقيقة المحققون لما عرفت ان العلم بالكتب انما يكون بالجنس الفصل فالعلم فيه يكون بواسطة الاجزاء واما علم الواسطة  
 اجزائها نظرى قوله وهو اى يشك ان المطلوب اه صرح المقصود فيما نقل عنه اى في النية بانه يشك في المطلوب بغيره اى بغيره  
 الكلية وسكون القاف معناه في اليونانية المعتصم بالعدل وهو من تلامذة فيثاغورس وهو من تلامذة سليمان على نبينا  
 وعليه الصلوة والسلام ومن سائذة افلاطون هو غاتم الحكماء الاشراقيين تحريره ان المطلوب بالتصورى وادنى المقصود لى لعدم

جریان اشک فیہ علی غم الساج کما استعار عن فیہ یا معلوم مطلق ای مدرک من جمیع الوجوه فالطلب ای ارادة تحصيله  
تحصيل الحاصل ای تحصيل ما یوحد فی کل طلب مجهول مطلق ای غیر مدرک به صلا فالطلب للمجهول المطلق وهو محال لان المطلوب  
لا بد ان یعلم اولاً بوجه ما تم یقصد بوجه اشیاء ثانیاً ویه ای بالاشک المذکور مستدل الا ما مر ح فخر الملة والدين الرازی علی بیده التصورات  
بامر بادی جمیعها حیث فاذا المطلوب مقصود ای ما مشعور به مطلقاً فلا یطلب حصوله ولا یكون مشعوراً به اصلاً فلا یطلب ایضاً  
لان المنقول عنه بالکلیة لا یمکن توجیه نفس بالطلب فوجه یمتی فحسب نعتہ بمنع یحصی لا یسلم ان المطلوب التصوری منحصراً فی المعلومیة  
بجمیع الوجوه والمجهولیت کذا کما تجوز سند المنع ان یمکن المطلوب معلوماً من وجه ومجهولاً من وجه آخر فلا یلزم تحصيل الحاصل  
والا طلب للمجهول المطلق فمما والشاک قال لا الوجه المعلوم ای الوجه الذی یعلم المطلوب به معلوم لا حاجة الی تحصیل والا یلزم تحصيل الحاصل  
والوجه المجهول ای الوجه الذی لا یعلم المطلوب به مجهول لم یعلم بعد فطلبه بهذا الوجه طلب للمجهول المطلق فکیف الطلب لما دریت من  
امتناع تحصيل الحاصل توجیه النفس نحو المجهول المطلق وجیب عنہ ای عن العود واختیاره المقام بان الوجه المجهول لیس مجهولاً مطلقاً  
بل فی کل الوجه معلوم بالوجه المعلوم فانه ای الوجه المعلوم وجهه ای وجه الوجه المجهول تقریر الجواب بان الوجه المجهول یوحد فی نفس حقیقة الشی  
والوجه المعلوم عرضی له فامجهول المطلوب لیس مجهولاً مطلقاً حتی یمتنع طلبه فان المطلوب هی الحقیقة المعلومه بعض اعتباراً راتاً فلیست هنا  
الا امر ان الوجه المعلوم وذو الوجه وهو الوجه المجهول **قال فی الحاشیة** توضیحنا لا لا یسلم ان الوجه المجهول مجهول مطلقاً لانه اذا کان  
الوجه المعلوم معلوماً من حیث الاتحاد بذلک الشیء کان الوجه المجهول معلوماً من حیث اتحادہ مع الشیء المعلوم بالوجه المعلوم ولو بالعرض  
فما لم یمتی لیس فی نفس المحققین بان هذا الكلام يدل علی ان هناك ثلاثة امور الوجه المعلوم والوجه المجهول والشیء ذو الوجهین المتحد مع الوجهین  
وان المطلوب لیس نفس کل الشیء بل الوجه المجهول المتحد به وهذا لم یعقل بعد بل لیس هناك الامر ان الوجه المعلوم وذو الوجه المتحد  
معه یوحد نفس الوجه المجهول كما یبانی بکلام المقصود فاذا ذکره فی الحاشیة لیس توضیحنا الكلام بل هو منسوخ له ولعل الكلام معنی لسانا خصله عدم  
واجاب عن العود ناقد المحصل وهو المتيقن الطوسي علم ان بهنیا را الذي هو من ثلاثة اشياء الرئيس قد صنف كتابا في الحكمة وترجمه  
بالتحصيل وصنف فخر الملة والدين الرازی كتابا ماخوذاً منه وسماه بالمحصل المتحقق الف كتابا ماخوذاً منه موسوماً بنقد المحصل  
بإثبات الامر الثالث غير الوجهين اعني بيان الثلاثة الثالث في الوجهين بأنه متعلق بقوله اجاب لا يلزم من امتناع طلب الوجهين بل يلزم  
تحصيل الحاصل وطلب المجهول المطلق بامتناع طلب الثالث فكما ان الوجه المعلوم كالكتابة مثلاً آلة لمشاهدة اي مشاهدة الثالث  
الذي هو ذو الوجهين كذلك يطلب في كل شئ الثالث بان ليس امر آخر كما يحول ان الناطق مرة لمشاهدة اي مشاهدة الاشياء  
كالانسان بحيث يستلزم قصوره اي تصور الامر الآخر حصول صورة ذلك الشئ المعروف بالفتح وهو الانسان مثلاً في الحاشیة بنا  
على ان في التعريف تصويرين تصوير المعروف بالكسر وتصوير المعروف بالفتح والفرق بينهما في الحد التام بالاجمال والتفصيل انتهت فلا مجال  
مرتبة المعروف بالفتح والتفصيل مرتبة المعروف بالكسر ثم توضح الجواب على ما ذكرنا في تعلیق المرضي نقلاً عن بعض التعليقات انا اذا  
كانا نعلم الانسان مثلاً من حيث انه كاتب لم نك نعلمه من حيث انه حيوان ناطق فطلبنا ه من الوجه الذي كنا لا نعلمه فانتقلنا  
من الانسان المشعور به بالكتابة الى مبادیه عنی الحيوان الناطق فلما استحضر تلك المبادی وترتبنا ما وجعلنا امرأة لملاحظة  
الانسان فالتفتنا بها اليه فحصل لنا العلم بالانسان من حيث انه حيوان ناطق وقبل ذلك كان الانسان مجهولاً لنا من هذا الوجه  
فالطلب على هذا التقدير موزن الوجهين المشعور به بالوجه المعلوم قبل الحركة الفكرية ولعل من هو الوجه الذي كان المطلوب مجهولاً  
من في كل الوجه فهنا ثلاثة امور الوجه المعلوم وهو الكتابة والوجه المجهول وهو الحيوان الناطق وذو الوجهين وهو الانسان



وخاص الجواب ان المطلوب معلوم من قبيل الطلب المقصود بالطلب ان يحصل العلم بالمطلوب من جهة خبر لم يكن علم بذلك لوجه خاص قابل  
الطلب فليس المطلوب هو الوجه المعلوم ولا الوجه الذي كان المطلوب مجهولاً من ذلك الوجه لان ذلك الوجه معرف بالكمس المطلوب المعرف  
الفتح ليس مقصوداً بالذات فانما المطلوب من ثلث هو ذوا الوجهين لا يلزم من اتناع طلب الوجهين اتناع طلب ذي الوجهين هذا حكم  
زيت الشارح جواب المحقق اقتضاهما بالسيد لا بد لقوله وانت خير بان جواب المحقق بنى على ان تصور المعرف بالكمس غير لتصور المعرف  
الفتح وهو كما ترى كيف والمقصود من التعريف حد ياك ان ورسماً تصور المعرف بالفتح اعني صورة المعرف بالكمس وجهه فشا بهما  
بتلك الصورة ذلك المعرف بفتح فان في التعريف تصور واحد هذا هو ذنب المحقق لهدى خلافاً للجهل فانهم ذهبوا الى ان المعرف  
ينبغي علماً جديداً لم يكن جاعلاً وهو علم المعرف بفتح فيحصل صورة المعرف بفتح باعادة صورة المعرف بالكمس متعلقاً بما هو بالكمس بالذات وبما هو  
بالعرض لان الانسان المعرف بفتح متصور بالعرض كحيوان الناطق المعرف بالكمس مقصود بالذات على خلاف مر القصد الاتفات فان القصد  
والالاتفات متعلق بالمعرف بفتح بالذات بالمعرف بالكمس بالعرض فمن اين المطلوب من ثلث سوى الوجهين تقرير هذا المقال ان صورة  
المعرف بفتح لا تحصل بالتعريف في الذهن فلا يحصل في الذهن من ثلث سوى الوجهين وليس حاصل قبل الطلب الصورة الوجه المعلوم والمعرف  
صورة الوجه الآخر فالمطلوب هو صورة ذلك الوجه الذي هو المعرف بالكمس وجهه فشا بهما بالمعرف بفتح فليس المقصود من ثلثا ان يفتح بان  
المطلوب هو الذي يقصد بالنظر فعلى ذنب من يقول بعدم حصول صورة المعرف بفتح في التعريف يكون المقصود بالنظر هو الاتفات بالذات  
الى المعرف بفتح فيكون المطلوب هو ذلك الاتفات فليس المطلوب هو صورة الوجه المعلوم ولا صورة الوجه الآخر الذي جعل معرفاً بالمعرف  
لعدم تعلقي القصد بما بالذات فانما المطلوب هو الالاتفات الذي هو للاتفات بالذات وصورة المعرف ذريعة للاتفات ليه فصح كلام  
ناقد المحقق على هذا المسلك ايضا وانما قيدنا المطلوب بالتعريف اي في تحرير الشك حيث قال ان المطلوب بقصوى اما معلوم الخ  
لان هذا لا يرا ولا يجري في المطالب بتعريف فان المطلوب فيه الاذعان بالنسبة والاذعان ليس من قبيل العلم بل من لوجته  
فلا يتوجه السؤال في النسبة كجزئية او ما يفرض متعلق الاذعان بانه اما معلوم فيلزم من طلبه تحصيل الحاصل او مجهول فيلزم طلب المجهول المطلق  
لازم معلوم والمطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تحصيل الحاصل بل هو الاذعان وهو ليس من قبيل العلم فلو تفصيل في التعليق المرئيه  
لا قصوداً ولا تصور لاطرافها فالحصول دليل للشك ايضا اي حصول النسبة عند تعلق الاذعان بها قوله وموضوعه المعقولات اه  
لما كان معرفه الخاص مسبباً لمعرفة العام عرف او لا موضوع العلم مطلقاً فقال موضوع العلم ما يبحث فيه اي في العلم عن خواصه الذاتية  
واويرة عليانه من علم الا يبحث فيه عن العوارض الذاتية لا انواع موضوعه والنوع اعراضه الذاتية فكيف يصح قصر البحث في العلم  
على عوارض الذاتية لنفس موضوعه فاجاب عنه المحقق الهدي بوجهين الاول ما بينه الشارح بقوله اي الامور الخارجة عارضة للطبيعة  
من حيث هي هي اي مع عزل النظر عن الخلط والتعريف والعموم والمخصوص والطبيعة بهذا الاعتبار مشتركة على جميع مراتبها وحيثياتها  
فالعرض اللاحق لها بحيثية كالعموم والامكان عرضا غيبا لها اذا اخذت بحيثية اخرى كالمخصوص والعكس لكنه عرض ذاتي لها  
من حيث هي هي لا اتحادا مع جميع حيثياتها ومرتباتها فالموضوع هو الطبيعة من حيث هي هي في معرفته بالذات لكل ما يعرض  
لها من حيث العموم او المخصوص فالعوارض الذاتية لا انواع موضوع العلم والنوع اعراضه عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم من حيث  
هو هو فالبحث عنه في العلم هي العوارض الذاتية لموضوعه هذا وان شئت الخبة على تنجيف هذا المقال فارجع الى حاشية الجداول  
خاتم الحكماء وعلى الحاشية الزائدة على شرح التهذيب للمحقق الدوالي فيجوز ان لا يتجاوز الامور العارضة للطبيعة من حيث هي هي  
الى الافراد بل تكون محققة بتلك الطبيعة كالوجوب العارض لطبيعة احد النقيضين لا بعينه مع امكان كل منهما بخصوصه كطبيعة

لان تقع موضوعا للملابسة لباية لكن قد جرت العادة على انه لا يبحث عن هذا القسم من العرض الذاتي في العلوم لان مسائل انما يقتضيا  
 المتعارفة والثاني ناكذ وبطلان الامور الخارجية العارضة للطبيعة لا من حيث هي بل من حيث انها هي الطبيعة سارية في الافراد  
 كذا كقولنا كل جسم فلان شكل طبيعي او بعدا كقولنا كل فلان لا يقبل الخرق الا لتيام فاما عرض الاخص بالذات غاير من الذات الطبيعية  
 الا ان السارية في بعض افرادها فمعرض في الاخر فاستبان ان البحث في العلم لا يقع الا عن المعارض الذاتية لموضوعهم المعارض للطبيعة  
 اما ان يكون عروضه بواسطة واسطة في العروض وهي عبارة عن مر يكون متصفا بصفة حقيقة وتنسب تلك الصفة الى امر آخر  
 بملاحظة مع ذلك الامر كالسفينة المتصفة بالحركة بالذات فهي واسطة في عروض الحركة لجاسها فيكون هناك عارض واحد ثابت  
 للواسطة بالذات منسوب الى ذي الواسطة بالعرض واحد تسمى الواسطة في الثبوت علم ان الواسطة في الثبوت عبارة عما يكون علة  
 لاقتفاء شئ بصفة ان في كل شئ متصفا بتلك الصفة حقيقة وبالذات ويكون تلك الواسطة علة الاقتفاء بها وهي على قسمين  
 الاول ما يبنى بقوله وهو اي احد القسمين ان يكون كل منهما من الواسطة وذو الواسطة معروضا حقيقيا الى المعارض يعني يكون  
 كل منهما متصفين بالصفة بالذات فيكون للصفة فردان احدهما قائم بالواسطة والاخر قائم بذو الواسطة لكن قيامه بغيره  
 بذو الواسطة يكون بسبب قيام فرد منها بالواسطة كاليد فان قيام الحركة بها سبب لقيام الحركة بالمفتاح الثاني بالليكن  
 الواسطة متصفا بالصفة أصلا ويكون لها حظ من العلية فقط كالصبغ الذي هو واسطة في الاقتفاء بثوب بالصنع بشرط  
 ان يكون تلك الواسطة متحدة مع المعارض للذات بان تكون ذاتية له كما تكون جنسا او فضلا او بالعرض بان تكون عرضية له  
 فيخرج بهذا الشرط عروض الحرارة للامور بواسطة النار فان عروضها بواسطة الامر الملبس من هذا العارض لا يعد عرضا ذاتيا بل عرضا  
 غريبا وبشرط ان لا تكون الواسطة اعم من موضوع العلم وان كانت اعم من موضوع اسئلة وذلك لئلا يكون البحث في العلم  
 عن العرض الغريب اذ العارض بواسطة متجاوزا وعموما عن موضوع العلم من المعارض الغريبة اولا بواسطة شئ منها اي من الواسطة  
 في العروض تسمى الواسطة في الثبوت هذا القسم من العرض الذاتي قد خيّل باسم العرض الاول في الشارح معتبر فيه فني تنبأ الواسطتين  
 وان كان بينهما واسطة في الثبوت بالمعنى الثاني الذي ذكرنا اننا نعلمه الشارح بقوله بان يكون المعارض الحقيقي هو ذا الواسطة وذو  
 الواسطة فيكون لها اي للواسطة حظ من العلية فقط فتحقق هذه الواسطة لا يمنع كونه عرضا اوليا اي كحوقه اولا وبالذات بدون  
 كحوقه لانه آخر ثم نلقى عليك منهم فسر والعرض الذاتي بالحق الشئ لذاته او بواسطة امر مساو له فاختلف في ان المراد بالواسطة  
 المنفية في القسم الاول والمثبتة في القسم الثاني اية واسطة فقول ان المعتبر في القسم الثاني هي الواسطة في الثبوت بشرط كونها مساوية  
 وفي القسم الاول ففيها مطلقا وذهب بعض المتأخرين الى ان الواسطة المنفية في القسم الاول هي الواسطة  
 في العروض وحدها تسمى الواسطة في الثبوت وهو ما يكون كل من الواسطة وذو الواسطة معا وضمن  
 حقيقيين للصفة والواسطة المثبتة في القسم الثاني هدهما بشرط التساوي صدقا وتحقيقا وذهب الشارح الى ان ذهب اليه تلك  
 البعض لكن بشرط كون الواسطة متحدة مع الموضوع بالذات وبالعرض اهل شرط التساوي الواسطة معه وذهب السيد المحقق الى  
 ان الواسطة الذاتية في القسم الاول هي الواسطة في العروض فقط والواسطة المثبتة في القسم الثاني هي تلك الواسطة بشرط التساوي  
 هذا التقصيص بتحقيق في حاشيته افضل لتحقيقين فيجوز تفريع على ما سبق من ان العرض الذاتي الاول عبارة عن المعارض للطبيعة من  
 حيث هي اذ من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها بواسطة في العروض ان كان يكون المعارض اعم او حصص مطلقا اذ من وجه  
 في الحاشية كعرض الجنس للفصل المقسم بالعكس وكل واحد منها عرض في الآخر كما قال الشيخ وغيره فاما ان قلت اما الاعم من وجه

نحنا النقطة العامة للخط بوسطه التناهي فلها قد توجد دون الخط كما في المحرّوط والخط يوجد بدورها محيط الدائرة وجملة المرام نه انباني  
 العرض الذي هو العرض بوسطه الاصل للامموم وخصوصا في التحقيق فمن ههنا اي من اجل ان العوارض الذاتية هي الاسود  
 انما حجة اعارضته الطبيعية من حيث هي هي ومن حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضنا يندفع ما توهم من ان مجموعات المسائل  
 يكون عوارض النوع موضوع اعلم قولهم كل حيوان فله قوة النفس النوع عرضة لذلك قولهم كل متحرك له جبرتين مستقيمتين لا بد ان يسكن بينهما  
 ان كونه عرضا غير ان الموضوع اعلم لعدم حوقله لذاته بل انما هو لا رخص وهو النوع والمجوت عنه في العلم هي العوارض الذاتية لا العوارض  
 الغريبة كذا حقيقته الحقون فكيف يندرج تحتها عوارض الذاتية وما وجه صحة قولهم ان الموضوع ما يبحث عن عوارضه الذاتية فتخرج  
 النوع ان لك البحث وان كان بحسب بادى النظر بجنا عن الاعراض الغريبة لكنه يرجع في حقيقة الى البحث عن الاعراض الذاتية فانه  
 يصرف عليه عن ان في الطبيعة الاصل بحسب السريان ولو في بعض الافراد محمول مسئلة اعلم اذا كان عرضا النوع موضوع اعلم او عرضه  
 وان لم يكن بعينه محمول العلم لكنه يرجع اليه مادريت ان حتى قولهم الماد باردة والنار حارة والنفير قبل الخرق والالتيام والفلك  
 لا يقبلها ان يحتمل قسم الى الباردة والحارة الى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لها فتعد من العوارض الذاتية وموضوع  
 المنطق عند القدماء هي عند اكثرهم فان بعضهم ذهبوا الى ان موضوع المنطق هي الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني كما سيجر  
 اليه الشارح فانظر المعقولات الثانية انما سميت بها لانها في المرتبة الثانية من العقل فان معنى الكلمة مثلا لا يعقل الا بعد ان يعقل  
 يعتبر ومنها انما باعتبار صحة الاتصال لا باعتبار نفس الاتصال وتوقفه عليه هي على الاتصال تفصيله على افاده شريف المحققين  
 ان المنطقي انما يبحث عن المعقولات الثانية باعتبار صحة اتصالها الى المجرى في تلك الاحوال هي الاتصال ما يتوقف عليه توافقا  
 او بعيدا واما احوال المعلومات لاس من هذه بحيثية اعني صحة الاتصال لكونها موجودة او معدومة مطابقة لما هيئات الاشياء  
 او غير مطابقة لها فلا يبحث للمنطقي عنها وليس عرضه متعلقا بها فموضوع المنطق مقيد بصحة الاتصال بالنفس الاتصال والامم الصحيح  
 عن نفس الاتصال فانه لا يمس من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع وليس الامر كذلك لان الاتصال ما يتوقف عليه عرضا في ذاته  
 يبحث عنها في هذا العلم انتهى وجملة المقال ان الاحوال المجوت عنها هي الاتصال وما يتوقف عليه اما قيد الموضوع فانما هو صحة الاتصال  
 بالنفس الاتصال فاحفظ تفصيل المقام وتحقيق المرام ان المعقولات الثانية على نوعين نذكرها في ذيل الاق البين احدهما  
 نوع يجعل موضوع الحكمية الميزانية اي المنطقية بتلك بحيثية اي حيثية صحة الاتصال وتوقفه عليه ثم تلو عليها وقع في مبحث  
 الثاني اختلافات شتى الاولى في تفسيره والثاني في ان القضايا المعقودة منها اعني القضايا التي محولاتها المعقولات الثانية  
 بل هي ذهنيات فقط او بعضها ذهنية وبعضها حقيقية فقط او بعضها ذهنية وبعضها حقيقية وبعضها خارجية والثالث ان لو اقم  
 الماهية بل هي من المعقولات الثانية وهي مفصولة عنها والرابع ان الكلمة والجبرية بل هي من المعقولات الثانية ام لا والخامس  
 ان الوجود وما يحذو حذوه بل هي من المعقولات الثانية ام لا والسادس ان المعقولات الثانية هي المشتقات فقط ام لمباد  
 ايضا معقولات نهائية اسابع انه بل يجوز ان يختلف مفهوم واحد ثباتية لمعقولات وعدوما باعتبار انهم لا بد ان شئت  
 الاطلاع على التوضيح وتحقيق الحق فارجع الى بعض الجواشي وهي اي المعقولات الثانية التي جعلت موضوع المنطق هي العوارض  
 العقلية المحبوبة التي يكون مطابق الحكم بها اي منشأ ثبوتها الموضوعها خصوص اقرر الموضوع في الذهن خصوص نحو وجوده اي وجود  
 الموضوع الذهني بان تكون القضايا المعقودة بها هي القضايا التي محولاتها المعقولات الثانية وذهنيات لما دعيت ان  
 القضية الذهنية عبارة عما يكون حكمها فيها مختصا بالافراد الذهنية ثم شرع في مثله المعقولات الثانية التي هي موضوع الحكمية

بقية الكليات على اعتبار ان الكلي من العواضل الذهنية التي مصدرها خصوص تقرر الاشياء ووجودها في الزمن القضايا المعقودة  
 بهاد منيات هي من المعقولات الثانية هذا وبسط في التعليق المرص في التجربة والذاتي والعرضية وكذا العرضية والمعرفية  
 بالاكسز المعرف الى منها باب المقصورات ثم بعد ما سمحت التصدقات الى الآخر ثم معرفية من العواضل الذهنية التي تعرض  
 المقصور الذهنية فان مصداق المعرفة هي الصورة العقلية تفيد تصور المعرفة والموضوعية وكذا الموضوع ثم الموضوعية حال  
 المفهوم الحاصل في الزمن من الحكم عليه في مرتبة الحكاية والمحمولية وكذا المحمول فالمحمولية هي الالمفهوم الحاصل في الزمن من الحكم  
 به في مرتبة الحكاية وكونه قضيته وكذا الحقيقة فالقضية هي المفهوم العقلي المركب من صورة الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة او  
 عكس قضيته والجزئية وكذا الجزئية ثم الاشياء التي هي معقولات اول كالحوان الجسم والماشي والصاحك الانسان ينسب اليها  
 هذه المعقولات الثانية وتعرضها مفهوماتها في الزمن تنعقد منها القضايا الذهنية فان مصداقها اي مصداق الكلية والتجربة  
 والذاتية والعرضية وغير ما تقرر المفهومات ونحو وجودها المنفرد بالخير المخلوط بايا بل اي بوصف الآخر المتقابل له عرفا كذا في الاشياء  
 وانما هو في كذا مظهر الخلق واستمرارية باعتبارين توضيح هذا النوع كذا ما خذ من الافق البين ان الحكمي عنه بالاحوال المتغيرة  
 بشئ كالموضوعية المتغيرة بالانسان مثلا انما هو الوجود اي وجود ذلك الشئ الموصوف وهو الانسان مثلا المنفرد بالتميز عما  
 متحققة به اي عن وجود موصوف آخر الذي تلك الاحوال متحققة بذلك الموصوف الآخر كالمحمولية المتحققة بالكتاب بالقياس اليه  
 اي الى ذلك الشئ فالموصوف بالموضوعية مثلا كالانسان مثلا في قولنا كل انسان حيوان انما هو المفهوم نحو وجوده اي وجود  
 الموصوف بالتميز الغير المخلوط عما يتصف بالمحمولية كالكتاب مثلا وانما ذلك النحو اي نحو وجوده في كذا الزمن المخصوص به بذلك  
 النحو فان الموصوفين لا يتميز بحسب العين اي بخارج عن الموصوف الآخر فالموصوف بالموضوعية مثلا لا يمتاز في  
 الخارج عن الموصوف بالمحمولية فانه طرف الخلط ليجت وليس التمايز بينهما لا بحسب لاحظة الزمن فقط وكذا لا يتميز بحسب العين  
 الطبيعية عن المنفرد ولا الذاتي عن الذات ولا معروض الكاية عن معروض التجربة هذا والتوضيح في التعليق المرص ثم نقص عليك  
 ان السيد باقر العلوم قسم المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق عنى بالمعنى الاخص الى قسمين الاول لا يصلح ان يتلبس  
 بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الزمن الكلية والوضع وحمل والثاني بالايابي ان يشرع منه بحسب وجوده في الاعيان لو كان ان  
 يكون هناك متميزا منفردا ذلك لكنه مخلوط غير متميز بحسب الاعيان فلذلك لا يشرع منه ذلك بحسب الاعيان ذلك مثل التجربة  
 والذاتية والعرضية وما ضاهاها وآدمي الشارح الى القسم الثاني بقوله نعم بعض المفهومات منها اي من المعقولات بالايابي نفس ذات  
 من ان يشرع عن الاعيان لو كان فيه وجود منفرد متميز لكن فيه خلط بجثا صه فاحسب الاعيان فيسند باب الشرا من الاعيان  
 كالتجربة والذاتية والعرضية والطبيعية وما ضا كلها انت تعلم ان الكلية بمعنى الكلية للملكة من كانت من القسم الاول  
 فليكن التجربة المتقابلة لها ايضا منه كونهما من شئون الصورة الذهنية وان كانت بمعنى جنمال لا تشراك وما يحد وضو فلا يصح عدل  
 من القسم الاول لما عرفت من ان الكلية يصح انزاعها عن الموجودات الخارجية ايضا ونفس من ذلك عند الذاتية والعرضية من القسم  
 الثاني مع ان الكلية التي عدلها من القسم الاول ما خذ فيهما شئ في فرق في حسابه بين الكلية التي عدلها من القسم الاول  
 وبين الطبيعية اي كون الشئ طبيعيا للمتي القسم الثاني فعليه تبين فرق بينهما يوجب عدل الاول من القسم الاول  
 وعدل الثاني من القسم الثاني انما افاده فضل التحقيق والمقتضيل في حواشي المتعلقة على هذا الشرح واما في نوع يوحده  
 والمفهوم ما تلونا عليك انما من المعقولات الثانية الميزانية التي هي اخص من المعقولات الثانية الكلية التي هي اعم منها

وهي في المعقولات الثانية المأخوذة على وجه العموم العوارض التي لا تنتمي إليها أي شيء من ان يكون محمولة على المعروضات بالموافاة او  
بالاشتقاق فان المبادئ المشتقات كلها هي معقولات ثانية التي لا تصدق أي لا تحمل على شيء مما في الاعيان بل على المادى  
أي على انما هو بهذا متعلق بقوله لا تصدق وليس متعلق بالعوارض كما نطعن بكذا قوله والذي أي لا تحمل على الاعيان على انما  
من الذاتيات لها كما في الاوصاف العينية أي الخارجة كاسود والبياض فان افرادها التي لها ذاتيان لها موجودة في الخارج  
الا ترى ان سوادية جسم وبياضه من الصفات المنضمة الموجودة في الخارج وذلك مثال للنفي لا للنفي ولا يحاذيها أي العوارض  
الانترائية خصوص حال في العين أي في الخارج كما في الاضافات الاعيانية كالغوية والحقية فانها تنزعان عن موصوفاتها  
بالماء خصوص حال في العين هذا ايضا مثال للنفي وقوله ولا يحاذيها معطوف على قوله لا تصدق على الاعيان بمعنى النوع الثاني  
من المعقولات الثانية هي العوارض الانترائية التي لا تصدق على الاعيان لانها تنزع عنها بمقاميتها هرفارجي وحالة خارجية وحيز  
به عن الاضافات الخارجة كما ذكرنا من الغوية والحقية فان لها والارض بينهما ترتيب خاص من حالة خاصة توجد في الخارج بحسبها  
يقال السماء فوق والارض تحت لا يكون عطف على قوله لا تصدق من تلقاء أي جانب الموصوف بها أي بالعوارض الانترائية  
اقتضاء وعليه كما في لوازم الماهية كالفردية للثلاثة وهذا ايضا مثال للنفي لان حيثية الاقتضاء من حقيقة عينية لتلك العوارض  
ثابتة مناب المتماثل فيها فكونا منها موجودات متماثلة كما ان الانتراع بحسب خصوص نحو الوجود الخارجى في الاضافات  
الخارجية واعداد الملكات يقوم مقام العينية ولهذا لم يكن من المعقولات الثانوية كذا في الحاشية قوله فيها لان حيثية الاقتضاء  
وهذا كله مذكور في الافق لمبين خیر الاحقين قوله فيها لتلك العوارض أي لوازم الماهية قوله فيها واعداد الملكات فيه  
يلجج الى ان القيد الثاني عن قوله ولا يحاذيها ما هو مخرج للاضافات الخارجة كذلك مخرج للاعدام المتضمنة عن الشيء بحسب حاله  
في نحو وجوده العيني كالعنى فانه ينزع عن الاعنى بانقضاء صفة البصر عنه قوله فيها ولهذا لم يكن من آه توصيحه ان المنافي للعدم من المعقولات  
الثانية هو العينية واما الاضافات الاعداد انما لم تعد منها القيام الانتراع بحسب خصوص نحو الوجود الخارجى مقام العينية فلا يعد  
منها ما يوجب مناب العينية في التماثل كما في لوازم الماهية تفصيل المقام على افادة بعض الاعلام ان جلال الملة والدين لما اختارا  
المعقولات الثانية هي العوارض التي خصوص الوجود الذي شرطي عروضا وتخل عن المعقولات الثانية بالمعنى الاعم حكم يخرج لوازم  
الماهية عن المعقولات الثانية والصدر الشيرازي لما حاصله لما اخذ المعقول الثاني بالاعم ولم يشترط خصوص الوجود الذي شرطي في  
عروضا ذهب الى ان لوازم الماهية من المعقولات الثانية وصاحب الافق لمبين مع انه يفتن بالاصطلاحين في المعقولات  
الثانية لما رأى القوم يميزان المعقولات الثانية عن لوازم الماهية ويحبونها قسبته لها توهم ان المعقولات الثانية بالمعنى الاعم  
متضمنة عن لوازم الماهية مع ان القوم انما ميزوا المعقولات الثانية بالمعنى الاخص عنها لا المعقولات الثانية بالمعنى الاعم  
وليت شعري ما الباعث على اخراج لوازم الماهية عن المعقولات الثانية بالمعنى الاعم ثم انه اعتبر في المعقولات الثانية  
بالمعنى الاعم ان لا يكون من تلقاء الموصوف بها اقتضاء وعليه وسند اخراج لوازم الماهية عنها الى هذا القيد مع ان القول  
يكون لوازم الماهية معلولة للماهية باطل كما مرنا في مواضع من هذا الكتاب انتهى بجوابه ثم شرع في هشة المعقولات  
الثانية بحكمته بقوله وهي الوجوب فان الوجوب سواد اريد منه الوجوب بالذات او الوجوب بالغير والوجوب المطلق لا يشك  
كونه من العوارض الانترائية التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او ذاتيا ولا يحاذيها خصوص حال في الخارج وليس  
من تلقاء ذات الموصوف اقتضاء لها والوجوب لا شك في ان الوجود المطلق والوجود الخارجى للوجود الذي شرطي

لا تصدق على الاعيان صدق اوليا وذاتيا ولا يحاذيها خصوص حال في الخارج او منشأ انتزاع الوجود ونفس ذات موصوفة لا خصوص حال فيها وليس من تلقاء الموصوف بل مقتضاه اشئيهية هي مساوقة للوجود فحالها كماله والامكان اذا خيرة الماشئة بالماهية التي لا يمكن ان يكون من المفومات الغير المنسلخة عن الماهية لكنه لما كان هو سلبا بطلان الماهية بحسبه في حيز الالهيية الموصوفة والقوة المحسنة لم يكن للماهية اقتضاء وعليه اذا سلب لم يكن بعد اوليا ولطوفا من حيث انه مضاف الى الملكة ونحوه لا في موجب سلب المحمول لم يكن محتاجا الى اقتضاء من الذات بل كفى فيه عدم عناية مقتضيته لما سلب فعليه والماهية لما لم تكن متعصرة في نفسها لم يصح ان تكون عناية مقتضيته اشئيهية فلذلك لم يكن الامكان اخلا في لوازم الماهية بعين العوارض العلوية لنفس الماهية وان كان هو من اعم الماهية بعين المفومات التي لم يكن سلبها عن الماهية انتهى القضايا المعقودة بها لا يجب ان تكون ذهنيات بل قد تكون حقيقية تنقش عليك ان اقصية اكلية مشتملة على النسبة الكائنية عن ثبوت اشئيهية فان كان هذا الثبوت لا مفر منه في الحقيقة ذهنية ومقتضاها تقرر الموضوع في الذهن بحيث يصح انتزاع المحمول عنه وان كان ثبوت الامر خارجي فالقضية خارجية ومقتضاها تقرر الموضوع في الخارج بحيث ان يكون الموضوع في الخارج متحدا مع المحمول ويصح انتزاع المحمول عنه وان كان ثبوت الامر في نفس الامر مع عزل النظر عن كونه في الخارج او في الذهن فالقضية حقيقية ومقتضاها تقرر الموضوع في نفس الامر متحدا مع المحمول بحيث يصح انتزاع المحمول عنه كما في الامور المذكورة من الوجوب الوجودي واشئيهية والامكان فان صدقهما اي صدق اقتضايا المعقودة بالامور المذكورة نفس الحقيقة المتعصرة من حيث هي لا اي لا المتعصرة بما لها اي الحقيقة خصوص حال في العين حتى تكون العقود خارجية او خصوص حال في الذهن حتى تكون تلك العقود ذهنية وان متصلة كان طرف الاتصال بها اي بالامور المذكورة هو الذهن فقط لا الخارج في الاشئيهية قال الحق الذي حاصله ان اعتبر في الوجود الذي هو طرف الاتصال ان يمتاز لموصوف بحسب تلك الوجوه وعن الوصف ونهنا يقال ان الماهية لا تتصف بالوجود مطلقا الا في طرف الخلط والتعريف اذ في غيره لا يتميز الماهية عن الوجود فتأمل ثم قلت فالانسان موجودا ومثلن من الاشئيهية حقيقة لا ذهنية كما قيل وانما يكون الحكمي عنه بها هي الماهية المتعصرة مطلقا اذ في مطلق الوجود والوجوب الامكان كذا في الاشئيهية وفي العين هذا في الوجود الخارجي والامكان الوجوب الذين هما بوجوب الخارج اما مطلق الوجود والامكان الوجوب في نفس الامر فمقتضاها نفس الماهية المتعصرة في عالم الواقع مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف وان افق ان يكون طرف اتصال هذه الامور هو الذهن وان الخارج اذ فيه خلط بحت بين موصوفاتها كما مر لكن بخصوصية ما في كذا في الاشئيهية في كذا العقل لم اعرف ان طرف الاتصال هو الذهن لا اي ليس الحكمي عنه بها هي الماهية المتعصرة بما هي على حال معين في الخارج كالموضع معين وبمعينة فيما افيد ان مقتضى الامكان الوجود والوجوب الخارجيات بنفس الماهية لا اما موصوفة زائدة عليها والامكان الماهية قبل حقوق تلك الصفة بها ممكنة وموجودة ووجهه لكن في ذلك الاستلزام ان تكون القضايا المعقودة بالوجود الخارجي وبمكانه وجوبه خارجيه فلا يشترط في القضايا الخارجية ان يكون مناشئة محمولا تحتها الزائدة على الموصوفات بل لا بد من في القضايا الخارجية ان يكون مقتضى محمولاتها نفس الحقيقة المتعصرة في الخارج ولا شك في ان مقتضى الوجود الخارجي ممكن الوجود في الخارج وجوب الوجود في الخارج هو الماهية المتعصرة في الخارج فلا وجه في كون تلك القضايا خارجية ولذلك اشارة الى قوله لا بما هي على حال معين في الخارج لم يكن العقود بها خارجية بل حقيقة كالوجود في الاعيان مكانه اي مكان الوجود بعينيه في ان الحكمي عنه بامكان الوجود الخارجي مقتضاها يمكن ليس هو الماهية المتعصرة في كذا العقل لان الحكميها سابق على تقررهما في العين في كذا العقل وجوبه اي وجوب الوجود



يعني اذ صدق الحمل فيما اى في الوجود يعني امكانه ووجوبه كحاط العقل نفس الحقيقة المتقررة في العين من الجاعل هذا في الوجود  
 فانه اصدق قد يطلق على الحمل على ما يلحق على علة اصدق وظاهر ان كحاط العقل ليس صدقا كالحمل الوجودي  
 واما كانه ووجوبه بالمعنيين المذكورين فعمل المعنى ان صدق الحمل فيها نفس الحقيقة المتقررة في العقل لمخولة للعقل علما ان الوجود  
 الخارجى صادق على الواجب بجانبه مع ان صدق هذا نفس الحقيقة كحق لا الماهية المتقررة من الجاعل اصدق الحمل فيها  
 كحاط العقل هي بجانبه اى نفس الحقيقة لا ضروري المتقرر واللاتقرر هذا في الامكان اصدق الحمل هي من حيث متضاد  
 الجاعل يا هذا في الوجوب بالغير هذه اى المعقولات الثانية بالمعنى الثاني هي التي تستعمل في حكمه ما بعد الطبيعة اى الفلسفة لا  
 ثم كحيثية معتبرة في الموضوع كحيثية الايصال الى المجهول المعتبرة في موضوع المنطق ليست علة اى ليست حيثية تعاليمية للمحقق العوض  
 لان كحيثية ربما تكون من الاعراض الذاتية المبجوت عنها في العلم فلا بد ان كانت علة للمحقق العوارض الذاتية للموضوع لزوم ذلك لان علية  
 كحيثية للمحقق تلك العوارض بالانقسل كحيثية الايصال فانها لم يست علة للمحقق كحيثية واهلية مثلا المعروضها ولا قيد له  
 للمحقق العوارض الذاتية للموضوع لان المعروض للعوارض الذاتية ذات الموضوع لا الذات المقيدة باحيثية ولان كحيثية لو كانت قيد له  
 لما كانت تجوته عنها في العلم لما عبت ان موضوع العلم وما هو من تمامه لا يبحث عنه في العلم اصلا مع ان كحيثية قد حجت عنها  
 في العلم في نفس الامر بل تلك كحيثية علة للبحث بمعنى ان البحث عن العوارض يكون باعذار هذه كحيثية وبالنظر اليها اذ  
 للمعرض لا في نفس الامر بل في نظر الباحث نتلو عليك ان المقصود من هذا المقال اننا قد اخرج شائع في هذا المقام ان كحيثية  
 المعتبرة في موضوع العلم اذ لم تكن مطلقة فلا مناص من كونها تعليلية واثبتية وموضوع العلم وما هو من تمامه يكون من المسلمات  
 لا يبحث عنه في العلم مع ان كحيثية المعتبرة في الموضوع ربما تكون من الاعراض المبجوت عنها في العلوم كما يقال موضوع المنطق هي المعقولات  
 من حيث الايصال الى المجهولات مع ان الايصال بحث عنه في المنطق وكذا موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون  
 مع انها من الاعراض المبجوت عنها في ذلك العلم فاحصل انه لا يصح كون كحيثية علة للمحقق العوارض الذاتية بان تكون متممة للعلة العلية  
 بمعنى ان تأثيرها لا تتم الا مع اعتبار كحيثية فانها ان كانت علة لزوم الدور بها وعلى ان ما يعرض الشيء للشيء لا بد وان يتقدم على العارض  
 ولا يصح ان تكون كحيثية قيد للموضوع الذي هو علة قابلية للعوارض الذاتية بان تكون متممة لتلك العلة فيكون كحيثية جزءا  
 للموضوع وقد درست ان جزءا يكون من المفردات تقريرة مشروح في تعليقنا المرضي فذكر ذهاب المتأخرين منهم هذا المطالع  
 وصاحب الكشف المحقق افتتارنا في ان موضوع المنطق العلوم المتصورى في المعلوم المقصدي من تلك كحيثية هي  
 حيثية الايصال الى الشيء الذي يكون الموضوع معلوما تصوريا وتصديقا اشار المصريح حيث لم يقتيد المعقولات بالثانية بقوله موضوع  
 المعقولات اعم من ان يكون اوليا او ثانويا وما بعده هي المعلومات التصورية والتصديقية ثم استدلى على ثلث المتأخرين بقوله  
 فان كثيرا ما يبحث في الصناعة اى المنطق عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية اى تجعل المعقولات الثانية كالمعلومات مسائل  
 للمنطق فيقال كجنس ذاتي وخاصة عرضية وقد تقر في فن البرهان ان المبجوت عنه في العلم اى في كل علم احوال الموضوع اى الامور  
 المعارضة له لا المبجوت عنه نفسه بل تكون مفروغا عنها فلو كان موضوع المنطق المعقولات الثانية لم يخرج البحث عنها في التالى بل  
 فالمقدم مثله وقد يقرر على منط الشكل الاول كذا المعقولات الثانية مبجوت عنها ولا شيء من المبجوت عنها بموضوعات فلا شيء  
 من المعقولات الثانية بموضوعات واجب المحجب للمحقق الهوى في حاشية على شرح الجلالى للتهذيب عنه اى الاستدلال المذكور  
 بان البحث عنها اى عن المعقولات الثانية لا من حيث انها معقولات ثنائية بل باهى احوال اى عوارض المعقولات ان حشر

كالكلية مثلاً يكون الذاتية والعرضية مثلاً من أحوالها المبحوث عنها كذا في الحاشية تحريراً لجواب المعقولات الثانية لها اعتباراً  
 بعد اعتبار كونها معقولات ثانية وهي بهذا الاعتبار لا يبحث عنها في المنطق بل موضوعه للفروع عنه فيه فثانيتها اعتباراً  
 عارضة لمعقولات ثانية أخرى بهذا الاعتبار من أحوال المعقولات الثانية وعراضاً لثانيتها لما فيجوز أن يبحث عنها وتقبل من مجالات  
 مسائل المنطق ولا يحد في رتبة هذا الموضوع والتحقيق في التعليق ثم المعلوم بقصورى أو المعلوم بالتصديقي هذا جرح من السيد الزاهد على ما يؤثر  
 بالتأخيرين لا يصلح أن لأن يبحث عنها باعتبار مفهومها أو ما صدق عليه من المعقولات الأولى من حيث الاتصال على وجه العموم  
 تقرير المرام على ما في حاشية بعض الأعلام أن المعلوم بقصورى المعلوم بالتصديقي لا يمكن أن يجعل موضوعين للمنطق لأنه أن أراد كونهما  
 موضوعين للمنطق أن مفهومهما موضوع له فذلك صريح بطلان أن مفهومهما ليس موصلاً لا صامحاً لأن ثبت له العوارض المبحوث  
 عنها في المنطق كاجنسية وفصلية وغيرها وأن أراد أن يرد أن مصادقاً لموضوع للمنطق فذلك أيضاً باطل إذ المعلومات مطلقاً غير  
 صالحة لأن تبحث عنها فان بعض مصادقاً عليه يكون معقولات أولى وهي لا تصلح لكونها موصلة لآخرى أن يحيلون الناطق نفسه  
 بدون أن يعتبر كونه معروضاً للحمية لا يكون موصلاً إلى الإنسان إذا لم يكن موصلاً فكيف يصح البحث عنه وأما أن يراد أن مصادقاً  
 من حيث كونه معروضاً للمعقولات الثانية موضوع للمنطق ومبحث فيه عن أحواله وهذا هو الحق فإن يحيلون الناطق باعتباره كونه معروضاً  
 للحمية لئلا يبي من المعقولات الثانية متصل إلى الإنسان التبعة فيرجع البحث إلى أحوال المعقولات الثانية وهذا معنى قوله  
 فيجب الرجوع إلى المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق عند القدماء ثم في العبارة مسألة من جبين الأول في قوله لأن يبحث  
 عنها حتى العبارة أن يقال لأن يبحث عن أحوالها والثاني قوله وما صدقاً عليه من المعقولات الأولى لأن ما صدق عليه المعلوم  
 بقصورى المعلوم بالتصديقي غير منحصر في المعقولات الأولى فإن المعلوم بقصورى والتصديقي يصدقان على المعقولات الثانية أيضاً  
 فتفسير صدق عليه بالمعقولات الأولى ليس في محله وتحقق المقام أن المنطق يبحث عن أحوال ما هو متصل إلى علم بقصورى وعلم بالتصديقي  
 من حيث أنه متصل ولا يشبهه في أن الموصل إنما هي المعلومات بقصورية والتصديقية كالحيلوان الناطق الموصل إلى تصور الإنسان كقولنا  
 الإنسان حيوان وكل حيوان جسم الموصل إلى التصديق بأن الإنسان جسم لكن الموصل في الأول هو يحيلون الناطق من حيث أنه حد  
 وفي الثاني ذلك القول المؤلف من حيث أنه شكل أول مفهوم المعلوم بقصورى والمعلوم بالتصديقي ليس بموصل بالمنطق ليس باجتماع ال  
 ذلك المفهوم وإنما الموصل مصاديقه من حيث أنها معروضات لمفاهيم الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والحدية والرسومية والموضوعية  
 والجمعية والقيسية والقيسية إلى غير ما من المعاني التي لها مدخل في الاتصال وتعلق بها بخصوصيات ذوات تلك المصاديق  
 وأبحاث التي لا مدخل لها في الاتصال فهي معزلة عن بحث المنطق ولا يخفى أيضاً أن مفاهيم المعرفة وبهجية وحدية والرسومية والشكلية  
 والقيسية ليست موصلة إلى تصور حقيقة أو تصديق قضية بل الموصل إليها هي المعلومات لمعروضات لتلك المفاهيم فاصح  
 أن القدماء يقولون أن موضوع المنطق هي المعقولات الثانية العارضة للمعقولات مطلقاً من حيث تنطبق وتتعدى أحكامها إليها  
 والمتأخرين يقولون أن موضوع المعلومات المعروضة للمعقولات الثانية باعتبار حيثية الاتصال في بيان الموضوع قرينة على أن  
 القدماء إنما أرادوا بالمعقولات الثانية المنطبقة على المعلومات لأنها الموصلة للمعقولات الثانية لأن حيث الانطباق عليها على  
 أن المتأخرين إنما أرادوا بالمعلومات المعروضة للمعقولات الثانية لأنها الموصلة للمعلومات مطلقاً فالفرق بين المذهبين  
 إنما هو في التعبير وهذا القول الفصل الذي لا يحد عنه والتميز الموفق المنطوق انتهى كلامه مع حذف بعض عباراته ومن ظن أن الطان  
 بعض القدماء أن موضوعه لا الفاظاً من حيث أنها على المعاني لمخصوصة منشأ ظنهم أن في المنطق يقال أن الحيوان جنس

والناطق بفصل الحيوان المناطق حد تام وان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مثلاً قياس فخيلاً ان موضوع المطلق هي الالفاظ فمقتضى هذا  
 الصراط المستقيم ضللاً لا يسدينا وانما لان نظر المنطق انما هو في المعاني المتعقولة اذ هي الموصلة الى الجهلات كيف ولو كان ملاحظة المعاني  
 وحدها ممكنة لكانت يمكن فيها المقصود فاجتنب عن الالفاظ استطرادى لتوقف الافادة والاستفادة عليها ولتعدد ترتيب المعاني  
 دون الالفاظ فاذ قوله وهما المطلوبان تفصيلاً ان حصول فيه اشارة الى تفسير الابهات للمطالب اربع ما وادعى بل لم فاما لفظها  
 يطلب التصور وهو الى المقصود لا الحقيقي يحصل بعد العلم بقولهم الشئ اى بوجوده في الواقع فيدرى الى ترتيب هو اشارة من اشارة هو  
 الرسوم الحقيقية بالموجودات الخارجية سواء كان ذلك التصور بالوجه وبالكنه فانه كما يكون التصور بالكنه مطلوباً كذلك يكون التصور  
 بالوجه مطلوباً فلا بد للتصور بالوجه من طالب لا يصلح للطلب الا ان يكون يطلب التصور مطلقاً سواء كان بالحد ففصل الكنه او بالرسم ففصل  
 الوجه قال الشيخ في عنوان الحكمة المطلوب بالاشارة تعريف شرح الاسم فان كان الشئ موجوداً فطلب بالتحقيقية حده او رسمه واحد  
 من اجناس وفصول الرسم من اجناس خواص انتهى والطالب له الحقيقة انما سميت بها لبيانها ذات اشئ التي تكون حقيقة  
 ذلك الشئ بزمانا فاداه بعض المحققين ان تعلم ان هذا الوجه بظاهريه يدل على ان الحقيقة عنده تحقق طلب واحد وهو كما ترى  
 فالاولى ان يقال ان الحقيقة تطلق على الماهية الموجودة والحقيقة طلب تصور باخلافاً لجلال المحققين اى الحق الدوائى حيث  
 قال في حاشيته على شرح المطالع المطلوب بالحقيقة تحصيل كنه الموجودات لادبها الاعيانية لعل على وعك ولان الموجودات  
 اما ان يكون لها الكنه وحقائق سوى مفهوماتها التي تحصل في الذهن من دون كسب نظر او لا يكون لها الكنه واما هيئات سوى  
 مفهوماتها التي تمثل في الذهن من دون تحسّن نظر الثاني كالأموال الاعتبارية مثل الوجود لمصدرى والوحدة والكثرة وغيرهما  
 من الامور العاجية والمعقولات الثانية وهذا القسم لا يسئل عنه بالحقيقة فان لهذا القسم مفهومات برهية ولا ماهية لها سوى  
 ما ارتسم في الذهن بلانظر ليس لها حدود ورسوم ولا لها اجناس وفصول والمفهوم لولها هيئات مركبة من الاجناس والفصول فمنها  
 موجودات خارجية كالماهيات الجوهرية والاعراض الموجودة بالفسه في الخارج كالسود والبياض ومنها موجودات في نفس الامر وان لم يكن  
 موجودات خارج المشاعر كالفروع المعقولات النسبوية وبعض انواع مقولات كيف والكلم فالمراد بالموجودات الاعيانية هو القسم الاول  
 الماهيات النفس الامرية واما القسم الثاني فليس تصور بالمطلوب بالحقيقة فاما في بعض النسخ ان في كلام اجمال الدوائى ففصلها  
 لمطلوب بالحقيقة من تهتيل الى ان يطلب بها لا يكون الا الكنه والثانية ان يطلب بها ليس هو الكنه مطلقاً بل كنه الموجودات  
 الخارجية فقط ليس على ما ينبغي ان يكونا عليك استبان سقوط ما ادور من ان الزوجية والفردية وغيرهما من المعقولات الثانية سواء اعتبرنا  
 الواقعية لها ماهيات موجودة في نفس الامر فاذا تصور من حيث انها موجودة في نفس الامر فهي تصور ما من تلك الحقيقة خارجاً  
 عن مطلبها مطلقاً فادرك واما التقوه بان ارادة الموجودات النفس الامرية من الموجودات الاعيانية بعيد جداً انتهى فبعد عن الصور  
 قطعاً كما لا يخفى وثانياً ان الظاهر من كلام المحقق الدوائى في حاشي شرح الجريد تجوز وقوع الرسم في جواب بالحقيقة ايضا حيث  
 قال في ابحاثه المجددة وليت شعري اذا لم يكن الرسم دخلاً في مطلبها ففى اى مطلب يدخل ولا مجال لدخوله في مطلبها  
 لانه سؤال عن جنس المميز كما صرح به ولا في غيره من المطالب انتهى وهذا صريح في ان الرسم دخل في مطلب بالحقيقة ايضا فبعد كلامه  
 هذا وكلامه المنقول من حاشيته شرح المطالع ترفع بين كما لا يخفى هذا التفصيل والتحقيق في حاشي الفضل المحققين فتبصر والاسئلة وان  
 لم يكن المطلوب بالحقيقة تحصيل كنه الموجودات الاعيانية بل يكون المطلوب بها تصور الشئ الموجود ولو بالوجه حتى تشمل الرسم ايضا  
 لم تحسن به اى ما بالحقيقة مطلباً براسها ضرورة حصوله اى حصول ذلك المطلوب عند تحصيل مطلب بالاشارة وهو تصور الشئ

الاولى ان يقال ان الحقيقة تطلق على الماهية الموجودة والحقيقة طلب تصور باخلافاً لجلال المحققين اى الحق الدوائى حيث قال في حاشيته على شرح المطالع المطلوب بالحقيقة تحصيل كنه الموجودات لادبها الاعيانية لعل على وعك ولان الموجودات اما ان يكون لها الكنه وحقائق سوى مفهوماتها التي تحصل في الذهن من دون كسب نظر او لا يكون لها الكنه واما هيئات سوى مفهوماتها التي تمثل في الذهن من دون تحسّن نظر الثاني كالأموال الاعتبارية مثل الوجود لمصدرى والوحدة والكثرة وغيرهما من الامور العاجية والمعقولات الثانية وهذا القسم لا يسئل عنه بالحقيقة فان لهذا القسم مفهومات برهية ولا ماهية لها سوى ما ارتسم في الذهن بلانظر ليس لها حدود ورسوم ولا لها اجناس وفصول والمفهوم لولها هيئات مركبة من الاجناس والفصول فمنها موجودات خارجية كالماهيات الجوهرية والاعراض الموجودة بالفسه في الخارج كالسود والبياض ومنها موجودات في نفس الامر وان لم يكن موجودات خارج المشاعر كالفروع المعقولات النسبوية وبعض انواع مقولات كيف والكلم فالمراد بالموجودات الاعيانية هو القسم الاول الماهيات النفس الامرية واما القسم الثاني فليس تصور بالمطلوب بالحقيقة فاما في بعض النسخ ان في كلام اجمال الدوائى ففصلها لمطلوب بالحقيقة من تهتيل الى ان يطلب بها لا يكون الا الكنه والثانية ان يطلب بها ليس هو الكنه مطلقاً بل كنه الموجودات الخارجية فقط ليس على ما ينبغي ان يكونا عليك استبان سقوط ما ادور من ان الزوجية والفردية وغيرهما من المعقولات الثانية سواء اعتبرنا الواقعية لها ماهيات موجودة في نفس الامر فاذا تصور من حيث انها موجودة في نفس الامر فهي تصور ما من تلك الحقيقة خارجاً عن مطلبها مطلقاً فادرك واما التقوه بان ارادة الموجودات النفس الامرية من الموجودات الاعيانية بعيد جداً انتهى فبعد عن الصور قطعاً كما لا يخفى وثانياً ان الظاهر من كلام المحقق الدوائى في حاشي شرح الجريد تجوز وقوع الرسم في جواب بالحقيقة ايضا حيث قال في ابحاثه المجددة وليت شعري اذا لم يكن الرسم دخلاً في مطلبها ففى اى مطلب يدخل ولا مجال لدخوله في مطلبها لانه سؤال عن جنس المميز كما صرح به ولا في غيره من المطالب انتهى وهذا صريح في ان الرسم دخل في مطلب بالحقيقة ايضا فبعد كلامه هذا وكلامه المنقول من حاشيته شرح المطالع ترفع بين كما لا يخفى هذا التفصيل والتحقيق في حاشي الفضل المحققين فتبصر والاسئلة وان لم يكن المطلوب بالحقيقة تحصيل كنه الموجودات الاعيانية بل يكون المطلوب بها تصور الشئ الموجود ولو بالوجه حتى تشمل الرسم ايضا لم تحسن به اى ما بالحقيقة مطلباً براسها ضرورة حصوله اى حصول ذلك المطلوب عند تحصيل مطلب بالاشارة وهو تصور الشئ

في قوله هو الذي  
يطلب بالبرهان

باعتبار النفس مفهومه مع عزل النظر عن الوجود وهل البسيطة وهو تصديق بوجود الشيء في نفسه فلا حاجة الى ان يطلب مطلب  
 بالتحقيق مرة اخرى والثاني باطل لانهم ذهبوا الى ان مطلب الحقيقة مطلب في المقدم مثله فاستبان ان المطلوب بالتحقيق  
 تحصيل كنه الموجودات الاعيانية فلا تشتمل الرسم برادوان شتمت التجربة على تزييف استدلال المحقق الدواني فارجع الى تعليقنا المسمى  
 ثم زيف الشارح ذلك الاستدلال بقوله وانت تعلم ان هذا المطلب اي تصور الشيء الموجود وان متصلا يحصل منها اي من مطلب  
 بالشارحة وهل البسيطة بان يقدم الاول على الثاني ولكنه لما كان ذلك المطلب مغايرا لكل واحد منهما يعني ان المطلوب بالتحقيق  
 تصور الشيء مع الوجود فهو ما فيكون مغايرا لكل واحد من التصور فقط ومن تصديق الوجود فقط ضرورة ان الكل يكون مغايرا لكل واحد  
 من تجربتين فالصواب جعل الحقيقة مطلباً على عدة لئلا يحتاج في تحصيل مقاديرها الى خلط المطلبين فتزك غفلة ان قصص النظر  
 على حصول مطلب الحقيقة من الانضمام اذ تركه خطأ ان لوحظ مغايرة لكل واحد من تجربتين عند اولى الابصار علماً علادة  
 كذا في المحاشية يعني تزييف آخر لئلا يستدل بالبنائية كما توهم ان التصور يحصل من باثنين المطلبين الصواب بدين يعني مطلب  
 بالشارحة وهل البسيطة وان كان تصور الشيء الذي علم وجوده لما عرفت ان الشارحة تفيد تصور المفهوم وهل البسيطة تفيد  
 فمجموعهما يفيد تصور المفهوم والوجود ولكنه اي لكن في ذلك التصور ليس حاصل بعد العلم بوجوده يعني ان تصور الشيء الموجود من حيث انه موجود  
 وان كان حاصل من اختلاف المطلبين لكن تصور لئلا الترتيب المخصوص هو ان يكون بعد العلم بوجوده لم يحصل بعد هو المطلوب بالتحقيق  
 للتكميل وزيادة التوضيح وان كان بالوجه المخصوص به فاننا اذا تصورنا الشيء اولاً بالوجه العام ثم علمنا وجوده فارادنا تصور وجه  
 خاص بالوجه فلهذا التصور ليس تصور به بالكلية ولا يكون حاصل من مطلب بالشارحة وهل البسيطة فهو مطلب بالتحقيق قابل  
 كذا في المحاشية قوله فيها بالوجه لا سمحنا على سبيل التمثيل فان التقرير المذكور تمامه جار في تصور الشيء قبل العلم بوجوده بالوجه الخاص  
 ايضا كما لا يخفى قوله فيها ليس تصور به بالكلية بل بالوجه بل تخصيص بالمطلب بالتحقيق تحصيل كنه الموجودات كما هو مختار المحقق  
 الدواني بل شامل لتحصيل وجه الموجودات ايضا قوله فيها ولا يكون حاصل من مطلب آدي من اختلاف مطلب بالشارحة وهل البسيطة  
 ثم توضيح المرام على ما يفيد ان تعدد واحد والتامة للشيء واحد متعين بالمرية والاعتدال الرسوم التامة لذلك الشيء في جواهره اذ يتبادر  
 بجواز تعدد خواصه فلا بأس بان يعلم شيء برسم قبل العلم بوجوده ثم يصدق بوجوده ثم يرسم برسم آخر فيكون في علمه برسم آخر  
 بعد التصديق بوجوده مزيد توضيح لذلك الشيء وزيادة تكميل العلم سواء كان علمه قبل العلم بوجوده بوجه عام او بوجه خاص فاحفظ واما غير  
 حقيقى حطوف على قوله بالتحقيق وهو تصور الشيء باعتبار النفس مفهومه مع عزل النظر عن القوام والوجود وعلم ان هذا التصور يحسب  
 في الموجودات قبل العلم بها وفي العدميات ايضا ومن هنا شتمهم بقولون ان تعريف العدميات لا يكون الا بهما وتعريف  
 الموجودات قد يكون بهما وقد يكون حقيقيا سواء كان ذلك التصور بالوجه اي بالعرضي او بالكلية اي بالذاتي فهذا شامل للعدم  
 والرسم تما كان اذ ناقصا والمطلب اي للتصور المذكور بالشارحة لا سمحنا سميت بهما لشرهما اسم الشيء وهو اي مطلب  
 بالشارحة متقدم على سائر المراتب لما تلى عليك من امتناع الحكم على الجحول المطلق فيكون متقدما على التصديق بقوام الشيء الذي  
 هو مطلب العمل البسيطة كما ان الاول اي مطلب الحقيقة متأخر عنه اي عن التصديق بقوام الشيء فهذا التصور اي تصور الشيء  
 مع عزل النظر عن وجوده يعني مطلب بالشارحة اما تصور يحصل بحد اي يحصل لان ولم يكن قبل ذلك حاصله صلا اول التفتات  
 يحصل بان يادى بعد والصوره عن المدركة وبقيتها في آخراته ثم لما كان يحتاج في البال ان قول الشارح فهذا التصور اي تصور  
 آه نفس على ان لتيف اللفظ من المطلب التصورية فلما كان التصور حصول الصورة في الذهن فكيف يصح كون التفتات الذي

هو عبارة عن التوجه نحو حصول من تلك المطالبات في الحاشية بقوله ولا بالالتفات نحو الحاشية عند الذكر مرة ثانية فلا إشكال في إطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى فلا بأس في أن يراد بالتوجه ثانياً فيكون إطلاق التصور عليه مجازاً انتهى قوله فيها والمراد به تقرير الأمانة أننا سلمنا أن التعريف اللفظي من المطالب التصورية لكن الالتفات ليس عبارة عن التوجه حتى يلزم المخدوع بل المراد منه هو الحاشية عند الذكر ولفظ التصور شامل بان حصول الصورة ان كان ابتداءً فهو بالاستحصال ان كان بعد زوال الصورة عن المذكر فهو بالاستحضار قوله فيها ولا بأس به أراحته أخرى للاختلاف المذكور قوله فيها فيكون آه فتعد التعريف اللفظي من المطالب التصورية يكون مسامحة ومجازاً ويكون من المطالب التصورية حقيقة كما هو مذهب شريف المحققين فادرك

والأول أي التصور الابتدائي فادرك التعريف الاسمي الثاني أي الالتفات الثانوي فادرك التعريف اللفظي قال المعلم للأجل للملكة الثابتة هو السيل بالقرن القصود منه تزييفنا سبق من تجويز وقوع الرسوم في جواب ما شارته وما بحقيقة الماضي بان شارته للاسم حقيقة وكلها لا يصلحان سوياً وجواباً الجوهرياً بحقيقة أي ذاتياتها ما بحسب الالاسم يعني ان تلك الذاتيات الدالة على شرح الاسم مع عزل النظر عن القوم والوجود وهذا مطلب الشارحة وبالدلالة وقوعه في التجويز أي بجوهرات حقيقة أي هي مثبته ومقرنة بدلالة وقوع المسؤل عنه في التجويز وهذا في مطلبنا بحقيقة فالاجابة أي جواب ما شارته وما بحقيقة لانها لا تفتح الميم مدوداً سميت وهي الواقعة في جواب ما شارته بجوهرية وهي الواقعة في جواب ما بحقيقة فنيه فشررت ب كل من المطالفتين أي كحد والاشارة والتجويزية اما حد وتوسيعه على التجويز كما اذا عني بالحيوان الناطق عنوانها ومفهومها واحد وحقيقة على حقيقة كما اذا عني بالحيوان الناطق مبدءاً ومفهومها واما الرسوم فادهي لا تعطي الا العوارض لا علم بحقيقة العلم بالكنه فلا ساق لما أي للرسوم في شئ منها امت تعلم ان فيه سداً لا باب للكتاب بالرسوم علامته لم يقيم دليل قوي بعد على عدم اعطاء الرسوم لكنه الرسوم فادرك ان توهم ان العلم كنه الشئ ايضا علم بذلك الشئ على سبيل حقيقة فكيف يصح تصور العلم الحقيقي في العلم بالكنه فان يرج بان المقصود حصر العلم بحقيقة في ذلك العلم بالاضافة الى العلم بالوجه ليس بحصر حقيقياً بالقياس الى الجميع ما عند العلم بالكنه حتى يتم التوهم باجماله مراد الشارح نفى كون العلم بالوجه علم حقيقياً لا انحصار العلم الحقيقي في العلم بالكنه فاعلم ذلك هذا أي ان ما بحقيقة والشارحة لا يصلحان سوياً وجواباً الجوهرياً بحقيقة لا العرضية تخالفاً ليشعر به كلام المصنف وجه الاشياء مستلهم ما ورد في الموروس انحصار جواباً في الحد والجنس والنوع حقيقة وليس مراد الشارح ان كل ما ذكره العلم بالحكمة اليمانية يشعر به كلام المصنف الا ترى ان بين كلام المعلم وكلام المصنف فرقاً بينا فان جواب ما شارته كانت حقيقة منحصرة عند المعلم في الحد ودون ذلك منحصرة بحقيقة في الحد والجنس والنوع وجواباً على التوسع بالرسوم مطلقاً فعند المعلم الاول لا يجوز ان يقع الرسوم في جواب صلا والكمالات يجوز ان يقع الحد توسعاً في جواب الحد التوسعي عنده عبارة عن التعريف بالمفاهيم التي هي عنوانات للذاتيات بحقيقة فالتعريف بتلك المفاهيم عنده رسم حقيقة وحد توسعاً فلا يجوز عنده وقوع الرسم بالعرضيات بحقيقة في الجواب ويجوز ذلك عند المصنف وهذا المصنف يعرف بادني تأمل

هذا ما افاده بعض المحققين فيما نقل عنه حيث قال فان قلت جواب ما منحصراً في الحد والجنس والنوع كما سئل في بحث الكليات الخمس وذلك لانحصار مناهل ما دل عليه هذا المقام من جواز كون الرسوم جواباً قلت حقيقة الامر كذلك تسليم لذلك الايراد يعني لارتياب في انحصار جواب ما في الثلاثة المذكورة لكن هذا انحصارها بحسب الحقيقة لكنهم توسعوا في جواز الرسوم والتعريفات اللفظية في الجواب انتهى توضيحه ان تجويز الرسوم والتعريف اللفظي في الجواب بحسب التوسع والمجاز يعني اذا لم يتيسر جواباً بالذاتيات بان لا يكون الذاتيات معلومة او لم يكن مثلاً في الوجب تعالى فاجواب عنه بما هو انما يكون بالرسم فالنفاة مندفعه

لاختلاف الاعتبارين التعريف اللفظي ان لم يكن فيه تحديد الصورة لكن لما كان الغرض منه حصار صورة مخزونة فصار بمنزلة التصور  
ابتداءً فوقع في جواب ما محمد من المطلب التصوريه والتعريف الاسمي هو بحصيل تصور بالمعنى دخل في مطلب في اللفظ ايضا فمضى من اللفظ  
فتوسع في دخوله تحت طلب كذا في بعض ثم نقص عليك ان الفاضل المعاصر حقق الدواني استدلال على انه لا يصح وقوع التعريف  
في جواب ما هو بانه لا يصح ذلك لما صح تعريف الجنس بالكل المقول على كثير من مختلفين بالحقبة في جواب ما هو وكنوع بالكل المقول على الكثيرين  
المتخفين بالحقبة في جواب ما هو لا تنقاصها بالعرضيات سح كيف والمقول في جواب ما هو على الشيء منحصر في حده وكنوعه او قوله  
عليه في جواب ما بحسب خصوصية فقط وبحسب الشركة فقط وبحسبها معا والاول هو الاول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث  
وربما لمحقق الدواني بان وقوع الرسم في جواب ما هو على سبيل التوسع والاضطرار والمراد بالوقوع في تعريف الجنس والتميز وفيما اشتهر من  
حصر المقول في الجنس والنوع والحد هو الوقوع من غير توسع وخطا في جواب عنه ذلك المعاصرين فوقع بتقاض تعريف الجنس بالنوع  
بانهما يتعاضدان في جواب ما هو حقيقة والعرضي يقع توسعا انما يميز بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع فيه توسعا واما  
انما يميز الفطرة بينهما فبأي شيء يفرق بينهما وكيف يعلم ان هذا جواب حقيقة وذلك جواب توسعا حتى يجعل ذلك في رتبة التميز بحسب  
النوع عن غيرهما فانه ان كون الفرق بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع في الجواب توسعا واضطرار ما هو كولا الى الفطرة المميزه لا يميز  
فمن لم يكن له فطرة مميزة ولم يتفطن بقراءته للمقام ولم يميز بين محل الاضطرار وعدمه لم يعرف انما امارات العرضيات فلا باس ان  
لا يميز عنده بحسب النوع عن غيرهما فانهم قال لدفع المناقاة بين القولين اللذين سلف ذكرهما استاذنا فخر الميرفتين هو السيد الزاهد  
قدوة المتأخرين ان كلمة ما في اللغة سوال عن الماهية واما في اصطلاح فن السياغوجي اي الكلمات الخمس فمحصورة في تلك الثلاثة  
اي احد وكنس النوع وما سبق من التفصيل من وقوع احد والرسم كليهما في جواب ما هو اصطلاح فن البرهان تقريره ان القول الاول  
واقع على اصطلاح فن البرهان اي فن مواد القياس الموقع لليقين والقول الثاني مبناه على غير ذلك الاصطلاح من اصطلاح  
فن اللغة واصطلاح فن السياغوجي والارتياب في انه ربما يختلف الاصطلاح بحسب اختلاف العنوان اما فرع سمعك ان الذي  
يطلق في فن السياغوجي على ما يقوم به الشيء وفي فن البرهان على ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه واما يطلب المميز للماهية عن  
اختيارها اما بحسب نفس تجوهرها بان يكون المميز من جملة الذاتيات كالافصول كما اذا قيل الانسان اي شيء هو في ذاته فالمقصود  
منه السؤال عما يكون اتيا يميز الانسان عن غيره فيجاب بالناطق او بحسب مرتبة متأخرة عنها اي عن الماهية كما نحو  
يعني يكون المميز من جملة العرضيات كما اذا قيل الانسان اي شيء هو في عرضه فيجاب بالخاصة كالضاحك بل على ضربين ههنا  
بشيء يطلب به المقصود بوجوب الشيء في نفسه اي في نفس الشيء من غير زيادة على الوجود او عدمه في نفسه لقولنا بل لا يوجد  
او معدوم وثانيهما كطلب به المقصود بوجوب الشيء على صفة زائدة على الوجود او عدمه على صفة لقولنا بل لا يدع العالم واجال  
ثم يلحق على وعك ولا ان التسمية بالبسيطة والمركبة انما هي نظر الى مصدراتها لا بالنظر الى مفهومها فان مصداق التسمية  
البسيطة هو نفس الموضوع من حيث يصح نزاع الوجود عنه ومصداق العملية المركبة هو نفس الموضوع مع شيء آخر وقد يقال التسمية  
بالبسيطة لبساطة جزئها جميعا وبالمركبة لتألف اجزاء فيها باعتبار النسبة المنضمة في احد طرفيها وثانيها ان البسيطة  
مخلصة بمرادها المباشرة والحقيقية اما وعيت انه لم يعلم مفهوم الشيء لم يطلب وجوده في نفسه لم يعقد بوجوب الشيء في نفسه  
لم يطلب حقيقة فعل البسيطة المطالبة للوجود ومتأخرة عن المباشرة المطالبة للمفهوم ومقدمة على الحقيقية المطالبة للحقيقة واما  
المرتبة فلا شك في تأخرها عن المباشرة وبالبسيطة واما تأخرها عن الحقيقية فغير ظاهر لانه قد يطلب بصفات بدون



عرفان الحقيقة لكن المناسب هو التأخر لان طلب الصفات بع تصور الحقيقة والوجود الحق ومطلب اي مقدم على بل المكنية لان تصور  
الذاتيات التي قوم الذات بها يتحسن ان تقدم على تصور العواض لا شك ان تصور العواض مقدم على التصديق بها  
ومطلب الشارحة مقدم على جميع المطالب هكذا في بعض الشروح ولعلكم الاول للحكمة اليمانية تلت لتسمة اي قسم مطلب بل الى ثلاثة  
قسام قال في لائق المبين مطلب بل على ثلاثة قسام بل الشيء وبل الشيء موجود على الاطلاق وبل الشيء موجود على صفة  
فالبل في الاول سؤال عن الشيء بحسب المرتبة المتقدمة على مرتبة الوجود اي الماهية من حيث هي الصادرة عن الجاعل عند  
التأليف بالجعل البسيط وفي الثاني سؤال عن الشيء بحسب مرتبة الوجود وهي اثر الجاعل ابتداء عند التأليف بالجعل المولف انتهى  
وجعل المعلم الاول العمل البسيط على نحوين احدهما مشهور وهو ما ذكرناه اي ما يطلب بالتصديق بوجود الشيء في نفسه او غيره  
وثانيها حقيقة البسيط منه اي من المشهور يطلب بالتصديق بفعليته حقيقة متوخى قوامها بتأثير من الجاعل يعني ان فعلية الحقيقة  
بما هي من تأثير الجاعل وقبل تأثيره لم تكن متوفرة بل كانت مقدرة وتخصيصية في نفس الماهية على ما يحكيه الجعل البسيط كلمة على يمانية  
يعني ان جعل المثل البسيط سؤالا عن مرتبة فعلية الماهية بنى على القول بجعل البسيط او تفصيل هذه المرتبة المتقدمة على الموجودية  
من مخرج جعل البسيط واما عند التأليف بالجعل المولف فلعل من المرتبين تلازما ومعيته بالذات عندهم كما يظهر بالتأمل  
كذلك في المشيئة تحقيق المقام غني ما افاده الفصل الاعلام انه لا يخلو ايا ان يكون الوجود عارضا للماهية المكنية في نفس الامر فلا عليها  
في الواقع مع عزل النظر عن مرتبة الحكاية الذهنية والملاحظة العقلية ولا يكون كذلك بل لا يكون في نفس الامر وفي الواقع النفس  
الماهية دون زيادة او عليها وفضايف صفة باليهام ثم نقل بضرب من تحليل اليهاتج منها معنى هي الصيرورة المصدية والموجودة  
كما نخرج من حقيقة الانسان معنى هي الانسانية فعلى الاول يكون للماهية الصفات بالوجود في نفس الامر للوجود وعروض للماهية  
في الواقع مع قطع النظر عن الملاحظة العقلية والحكاية الذهنية كما ان للشوب والسما ايضا فاما البياض الفوقية في الواقع للبياض  
والفوقية عروض للشوب السمار في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة الذهنية وعلى الثاني لا يكون للماهية الصفات بالوجود  
في نفس الامر ولا الوجود وعروض للماهية في نفس الامر كما ليس بحقيقة الانسان الصفات بالانسانية في نفس الامر للماهية  
عروض بحقيقة الانسان في نفس الامر فيكون على التقدير الاول للماهية الوجودية مرتبتان في نفس الامر احدهما مرتبة ذاتها  
التي هي عرضة للوجود في نفس الامر الاخرى مرتبة الوجود عارض لها في نفس الامر وعلى التقدير الثاني لا يكون للماهية  
في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة الذهنية المرتبة واحدة هي مرتبة ذاتها فقط ولا يكون في نفس الامر مرتبة الوجود  
العارض لها وليس الوجود على هذا التقدير عارضا في نفس الامر والقول بجعل المولف مبنى على التقدير الاول والقول بجعل  
البسيط مبنى على التقدير الثاني فانه لو كان الوجود ذاتا على الماهية في نفس الامر عارضا لها في الواقع كانت الماهية معرضة  
للوجود متصفة به في الواقع ويكون ذلك الاتصاف والعروض الواقعي اثر الجاعل الجاعل على هذا التقدير فتعين القول بجعل  
المولف على هذا التقدير واما ان كان في نفس الامر نفس الماهية فقط ولا يكون الوجود عارضا لها في الواقع فلا يتحقق في الواقع الا  
امر واحد هي الماهية ولا يكون لها اتصاف وقعي بالوجود ولا الوجود وعروض وقعي للماهية فلا يكون اثر الجاعل في الواقع الا  
نفس الماهية ويكون الوجود حكاية ذهنية عنهما فتعين القول بجعل البسيط ولا يكون للقول بجعل المولف على هذا التقدير سبيل  
فتعين ان للماهية على تقدير القول بجعل المولف مرتبتين في نفس الامر احدهما مرتبة التقرر وتجوهر الذات والاخرى مرتبة الوجود  
وعلى تقدير القول بجعل البسيط مرتبة واحدة هي مرتبة التقرر اي تجوهر الذات وهذه المرتبة اذ حكي عنها فحكايتها الذهنية مرتبة الوجود

سواء عبر عنها في مرتبة الحكاية الذهنية بلفظ الوجود أو البصيرة أو التقرر أو التجوهر أو الكون أو الثبوت وغير ذلك مما يمكن أن يحكي عن  
مرتبة نفس الذات فعلى تقدير القول بأجل المؤلف لما كان للماهية في نفس الماهية شيئان أحدهما مرتبة تجوهر الذات الأخرى مرتبة وجود  
ليكون بالذات حكايتهان أحدهما حكاية عن المرتبة الأولى وأخرى حكاية عن المرتبة الأخرى ويكون تانك الحكايتهان قضيتين بليتين  
بسيطتين أحدهما عقيدة حكاية عن مرتبة التقرر والثانية عقيدة حكاية عن مرتبة الوجود وعلى تقدير القول بأجل البسيط لما لم يكن للماهية  
في نفس الماهية مرتبة واحدة وكانت البصيرة والوجودية وكل هو في معناها عبارة عن حكايته تلك المرتبة لا غير فلا يكون بالذات  
تلك المرتبة لنفس الماهية المحكي عنها الأحكامية واحدة هي الحكاية بالوجود فلا يمكن القول على هذا التقدير إلا ببساطة واحدة مجموعها الوجود  
وما في معناه لا غير فقد بان أنه لا يمكن القول بليتين على تقدير القول بأجل البسيط أصلاً فمن سبب مهم إلى ثلث العمل وبني  
هذا الوجه السخيف على أصل أجل البسيط فإنه لم يفهم معناه ولم تظن بهناه انتهى بعبارة وقضية ان مرتبة التقرر التي هي مقدته على  
الموجودية قد تكون مجبولة أي لا يعلم مخلوقة نفساً مع غل النظر عن الوجود كذا في الحاشية فقوم ما بهية العقائد مثلاً وقد تكون علوم  
الاتباع كاجتماع النقيضين شريك البارئ تعالى عنه وقد تكون معلوم كما ترى في الماهية الوجودية كالإنسان في النفس  
فإذا كانت الماهية مجبولة القوام صحيح السؤال عن أصل قوامها والمطالب لهذا المطلب هو العمل البسيط فيه إن السؤال عن أصل قوامها  
بما يقتضيه أن يحصل في الذهن مفهوم الماهية ومفهوم التقرر الذي هو الوجود والذي هو عبارة عن الحكاية عن أصل القوام لا غير فيكون  
هذا السؤال بالهمل البسيط المشهور لا عن غير فان مفهوم التقرر مفهوم القوام ومفهوم الوجود واحد فصدق التقرر ومصدق  
القوام ومصدق الوجود واحد وإنما التعدد في اللفظ غاية الأمر فهم خصوصاً في اصطلاحهم اسم التقرر والقوام والفعالية بالمصدق أم  
الوجود بالحكاية الذهنية فإذا حل عن المصدق أطلق لفظ التقرر والقوام والفعالية كذا أفيد بان يقال إن العقل في نفسه أفضل لمقتضيه  
بان هذا السؤال عجيب فإنه لا يخلو ما ان يقدر له خبر ولا يقدر فعل الثاني لا يكون هذا كلاً ما فضلاً عن أن يكون سوالاً أهلاً وعلى الأول  
أما ان يقدر متقرر وما يحد وحده ما يفيد معنى الحكاية عن أصل القوام فهو معنى موجود فان الوجودية عبارة عن حكاية أصل القوام  
فيكون هذا السؤال بهل البسيط المشهور لا غير ولا يقدر ما يفيد معنى الحكاية عن صفة زائدة على أصل القوام فيكون هذا السؤال بالهمل  
الركب فحذف الخبر في هذا السؤال فليس بتبليس أو التفسير هذا السؤال بقوله أي هل ما بهية متفجرة هي العقل فزيادة في التبليس فان  
قوله ما بهية أي ما ان يكون كلاً ما بان يكون مبتدأ وخبر فيكون المرجع إلى قولنا هل العقل ما بهية متفجرة فيكون متفجرة بمعنى  
موجودة فان التقرر في مرتبة الحكاية الذهنية هو الوجود فيكون السؤال بالهمل البسيط المشهور أي لا يكون كلاً ما ويكون هي العقل  
صدقة بعد صفة فيحتاج إلى تقدير الخبر فيكون كلاً ما يجري الكلام في ذلك خبر المقدّر مثل ما عرفت انتهى وبالحجاب نعم أي ما بهية متفجرة  
ولا يجاب مثله أي الإيجاب بحجة نعم في السؤال عن اجتماع النقيضين مثلاً بل يجاب بحكاية لا ينبغي لسبب اجتماع النقيضين ما بهية متفجرة  
بتأثير من الجاهل أن وصلية صح ان يقال فيه أي في الجواب أنه أي ان اجتماع النقيضين اجتماع النقيضين بان يقصد به أنه  
عنون حقيقة الموضوع كما هو شأن حمل الشيء على نفسه فبين السؤال عن نسخ التجوهر أصل القوام وبين هذا الحمل أي الحمل الأولي لكون  
أي فرق بعيد فان المقصود من السؤال عن نسخ التجوهر هو التصديق بقوام الماهية وتقرر ما بتأثير من الجاهل المقصود في السؤال  
عن المستحيل أن يحمل نفس عنوان الموضوع فكم من فرق بينهما فاندفع عنه ما اور وعليه المورد هو المحقق الزائد في حاشية الرسالة  
القطبية من أن هذه العملية أي مطلوب هذا العمل التي آخرها العلم الأول بالتصديق متعلق بقوام الماهية من حيث هي  
والأرب في أن هذا التصديق لا يصح ان يطلب ضرورة أن حمل الشيء على نفسه ما يمنع ان لم يعتبر التنازع بين الطرفين صلاً

لا اذا نادى الاعتبار وجه الانتفاع من فان النسبة لا تقبل الا بين اثنين او غير مفيد ان اعتبر بين الطرفين اعتبار اعتباري واما  
تصور عطف على قول التصديق متعلق به نفي القوام الماهية فهو اي التصور المذكور من اقسام مطلب ما الشارحة لا من مطلب  
الهل فاقبل الايراد ان في مرتبة قوام نفس الماهية ليست الا هي فال المطلوب في هذه المرتبة اما التصديق متعلق به تقدير يتفقد  
منها من نفسها كقولنا العقل عقل والاريب في انه لا مناعه او لعدم افادة لا يصلح ان يطلب وتصور متعلق بها فهو لم يتعلم  
مطلب ما الشارحة وهو ظاهر كذا في احيائية ثم وجه الاندفاع ان اثرنا الشق الاول ولا يلزم منه حمل الشيء على نفسه اذ الماهية  
الامكانية على تقدير كونها مجهولة القوام قوام ماهية الغفار مثلا يصح السؤال عن هل قوامها وقدرها بان يقال بل الماهية  
الامكانية التقديرية التخييلية متقدمة لا فال المطلوب من هذا السؤال هو تصديق بتقريرها بالاستفاد من تلقاها تأثيرا على  
والا رتاب في ان طلب التصديق بالتقرير الكذا في ليس من ضرورة طلب ثبوت الشيء لنفسه بل منابر له قطعاً كذا في التعليق  
المرضي تحقيق المقام المقصود منه هم اساس الايراد للمحقق الهروي وتبيين الفرق بين السؤال عن الماهيات الممكنة واستحالة  
وتبين جوابها وبيان الفرق بين المطالب الثالث من مطلب الهل البسيط وما حقيقته وما الشارحة ان الماهية  
الممكنة قبل التقرير والفعلية اي في حد الامكان ماهية تقديرية اي فرضية بمعنى انه لا يلزم من فرض قوامها الحال تخمينية حتى  
او المقررات الماهية الممكنة بافاضة الجاهل اياها كان ذلك لتخمين مطابقا للتحقق والفرق بينهما اي بين الماهية الممكنة التقديرية  
التخمينية وبين استحالة الماهيات ان المفهومات الممكنة اذ اخطت حكم العقل بصحة تقريرها وقوامها بخلاف التقدير  
المفروض من المستحالات العقلية لانها لا يجوز العقل تقريرها اياها بالنظر الى مجرد المفهوم كالا موجود مطلقا وبالنظر الى الوجود  
كتركيب الباري فان اتخالت بالنظر الى بربان التوحيد هذا توضيح احيائية فاذا قيل بل الماهية المفروضة التي هي العقل  
بحسب التقدير والتخمين متجوزة واقعة في نفسها فاجواب نعم اي ماهية العقل متجوزة واقعة في نفسها اوضح المرام ان الماهية  
الممكنة قبل التقرير كانت في ذاتها باطلة وكانت العنوانات التي يتصور بها تلك الماهية عنوانات محضه بلا معنوي فاما الشارحة  
يطلب هذا العنوان الذي وضع بارائه اللفظ ثم اذ خرجت من اللبس الى الاليس حتى تقررت وتجوهرت في نفس الامر بجعل الجاهل  
مسلك القائلين بجعل البسيط فالتصديق بذلك التقرير هو المطلوب من الهل البسيط الحقيقي مطلب التصديق بهذا المفهوم من التقرير  
ليس طلب ثبوت الشيء لنفسه حتى لا يصح ولا يفيد كما زعمه المحقق الهروي فيد ان معنى قوله واقعة في نفسها هو انها  
موجودة في نفسها فان الوقوع هو الوجود ولا غير فيكون هذا السؤال بالهل البسيط المفهومي لا بالابسط المتغير له ومنشأ الغلط  
عدم التفطن بان الوجود هو الحكاية الذاتية عن التقرير الذي هو نفس الماهية المتقررة لا غير فاذا حكى الذين عنها فتلك الحكاية هي  
الوجود قال في الحاشية الاخيرة ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم الماهية والمحمول هو التقرير المرتب على الجعل البسيط بمعنى  
ان التقرير ثابت للماهية في طرف قوامها اذ ليس فيه النفس الماهية المجمولة فايراد المحمول ههنا للضرورة العقدية كما في  
الوجود بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشيء على نفسه عين فاقبل بدقة النظر انتهى قوله في هذا العقد اي قولنا ماهية العقل  
متقررة قوله فيها التقرير المرتب على الجعل البسيط ارجح بانه ان اراد بان المحمول هو التقرير الواقعي الذي هو نفس الماهية بلا  
زيادة امر عليها المفهوم كالتقرير الجاهل في الذين فذلك باطل فان المحمول لا محالة هو المفهوم المنتزع الذهنى لا ما هو في  
الواقع من دون حصوله في الذين او انتزاع مفهومه وان اراد بان المحمول هو مفهوم التقرير المنتزع الجاهل في الذين فهو

مفهوم الوجود هذا العقد على بسيط مشهور لا على البسط قوله فيها ليس فيه في نظر القوم قوله فيها للضرورة العقديّة اما عيت  
 ان الاعتقاد العقديّة موقوف على ابتداء بين الموضوع والمحمول قوله فيها كما في الوجود بعينه فان ايراد المحمول في قولنا الانسان موجود  
 الذي هو المطلب البسيط انما هو للضرورة العقديّة لا لان الوجود ثابت للماهية في مرتبة كونها مجعولة وليس في هذه المرتبة للماهية  
 المجعولة فينتزع عنها الوجود وزيغ بانه لا معنى للتشبيه فان هذا العقد الذي محموله التقرر هو العقد الذي محموله الوجود فان التقرر في مرتبة  
 الحكاية هو الوجود قوله فيها والفرق آه هذا مسلم لانه لا يخفى كدفع الازالة ليصح اختراع العمل البسيط بل لا بد مع ذلك من بيان الفرق  
 بين حمل التقرر على الماهية وحمل الوجود عليها بحسب الحكاية والحمل على كذا في بعض نحو شي واذا اسئل عن اجتماع التفتيضين فاجواب لا  
 اي الماهية متقررة هي اجتماع التفتيضين فظاهر ان الحمل والاستحليل سيان في اتناع حمل الشيء على نفسه فعدم كونه مفيدا فلو كان طلب  
 التقدري بذلك النحو من التقرر طلب ثبوت الشيء لنفسه لم يتكلف اجواب نعم ولا والتالي باطل في المقدم مثله واذا ختلف اجواب  
 فانقطع عرق ما ظنه المحقق الزايد واما مقتولك الماهية المتقررة التي علم فعليتها فيطلب باحقيقتها فلا مضايقة في اذراجه  
 تحت ما بحقيقتها وهذا لا يمنع باقر العلوم فالمطلوب في العمل البسيط هو التصديق بقوامها اي قوام الماهية وتقرر بانها نفسها  
 تصور الشيء الذي علم قومه وفعلية مطلبه الحقيقية واما مطلبه الشارحة فهو تصور الشيء لا تصديقه فانه يطلب بل البسط المخترع  
 بحسب مفهومه المقدّر المفروض بحسب اثنين فالفرق بين هذه المطالب الثلاثة اعلى والظهور خفي اشر كما عرفت فتذكر الان ينبغي  
 ان نفهم ذلك ما هو من الافق المبين في المقصود منه بيان الفرق بين محمول العمل المركبة ومحمول العمل البسيطة مطلقا وتوضيحه  
 ما في بعض نحو شي ان نسبة القضايا البسيطة الى العقود والمعاملات المركبة في باب التصديق نسبة احد ود الى الرسوم  
 في باب تصور فلما ان الحد وقطعي للذوات والرسوم قطعي للعوارض كذلك البسيطة تقطعي للذوات في التصديق والمركبة تقطعي  
 عوارض الذوات فالمعاملات البسيطة كانهما حد وتصديقية والمركبة كانهما رسوم تصديقية اذ ادريت هذا فلا ينبغي ان نفهم ان  
 من قولنا في العمل البسيط المخترع الانسان متجبر او عقل متقرر مثلاً انه قصد به اي بذلك القول ثبوت التجبر او التقرر له اي  
 للانسان او للعقل وذلك بان يكون التجبر صفة مغايرة لنفس الموضوع خارجة عنها والا كان من مطلب العمل المركبة لا البسط  
 فانه لا فرق على هذا بين قولنا زيد قائم بل انما يقصد به عطاء التصديق بنفس تجبر الماهية وتقرر بانها مستتب للمصدر  
 المتخرج وتجب ايراد المحمول في قولنا الانسان متجبر مثلاً انما هو للضرورة العقديّة فان طبع العقد يقتضيه وطبع التصديق يقتضي  
 يتعلق به وليس ايراد المحمول هناك لانه حوّل حمل مفهوم ما على الموضوع سواء كان ذلك المفهوم نفسه او شيئا من ذاتياته  
 او من عوارضه حتى يصير العقد هلياً مركباً فاعتبار المحمول في العملية المركبة بالقصد الاول وان كان المحمول نفس الموضوع  
 واعتبار المحمول في البسيط مطلقاً اي بكلا القسمين من البسيط المشهور والابسط الحقيقي المخترع من حيث ان طبيعة  
 القصد لا تشع ما قصد اعطاؤه من التجبر والتقرر لذلك الاعتبار اي بجمله محمولاً لتقرير المقال ان المقصود في العمل البسيط  
 مطلقاً بيان حال الموضوع بانه متجبر او موجود في نفسه لا بيان حال المحمول بانه ثابت للموضوع كما في العمل المركب بهذا اي بما ذكر  
 من قوله ولا ينبغي ان نفهم انهم يريدون ما اورد عليه هذا الايراد على قوله البسط من فروع حمل البسيط ان يحمل البسيط يمكن ان  
 يتعلق بالمحمول من غير المحمول اليه اما مطلب بل فلا يقبل ان يكون امر واحد انما لان جوابه انما يكون بالقضية فكيف  
 يصح ان يكون جوابه امر واحد فتفكر وجب الاندفاع على ما في الحاشية ان هذه المرتبة ان كانت من فروع حمل البسيط لكنها  
 مما يصح ان يقصد اعطاء التصديق بها بايراد المحمول الذي هو التقرر للضرورة العقديّة وكون حمل البسيط مما لا يتعلق بالمحمول

لا ينافي تعلق التصديق بهذه المرتبة المتفرقة عليه في الجمل الذي ذكرناه فإما انتهى أيضا بفضل المحققين بأن السؤال عن تجوهر الموضوع  
 والتصديق بتجوهره إنما يتصور بإيراد محمول يكون حكاية عن نفس التقرر الذي هو نفس الماهية وذلك المحمول الذي هو حكاية عن نفس  
 التقرر هو الوجود بأي لفظ غير فيكون هذا مطلب الماهية البسيطة المشهورة بالمرتبة السابقة بمعنى مرتبة صدق هذه العملية الحكاية عن نفس  
 الماهية المتفرقة ليست النفس الماهية فلا يمكن أن يكون مطلب بل لأن مطلب بل يجب أن يكون عقدا ما كيا مرتبة الحكمي عنه  
 لا يمكن أن يكون هي مرتبة الحكاية فإذا حكمي عن نفس الماهية المتفرقة كانت تلك الحكاية هي العملية البسيطة المشهورة فإياها المحمول  
 للضرورة العقدية ليجب أن يكون طلب التصديق بتقرر الماهية ببل البسيطة المشهورة لا غير ولا يمكن أن يكون مطلب هذا التصديق  
 مقدما على مطلب الماهية البسيطة فان ما هو مقدم على حكاية الماهية البسيطة المشهورة هو نفس الماهية الحكمي عنها ليست هي حكاية بل هي  
 وعداني فلا يمكن أن يطلب التصديق بها بل اللابان حكمي عنها مفهوم منتزع منها حاصل في الذهن هو الوجود فيكون ذلك طلب  
 الماهية البسيطة المشهورة لا مطلب آخر مغاير له مقدما عليه وإنما قال الموردين أن التصديق يستدعي موضوعا ومحمولا ولا شك أن تقرر  
 الماهية نفسها لا امر مغاير لها فكيف يتعلق بالتصديق وما قال الشارح في دفعه ناش من سوء الفهم ضرورة أنه متى أورد محمول ما  
 عن التقرر كان العقد المنعقد منه لاهية بسيطة مشهورة فان حكاية التقرر هي الوجود بأي لفظ عبر انتهى بعبارة وقد استبان أي ظلك  
 أي من أن العمليات البسيطة إنما تشتمل على الموضوع في نفسه المحمول والنسبة الحكمية بينهما في الذكر بحسب الضرورة العقدية لا بحسب ما يرجع  
 إليه مفاد العقدان مفاد العقد في العمليات البسيطة تجوهر أي تقرر الموضوع في نفسه بذاته في الموجبة أو التجوهر في نفسه بذاته في السالبة  
 وصيرته في نفسه في الموجبة أو انتفاؤه في نفسه في السالبة بخلاف العمليات المركبة فان مفادها بثبوت شيء أي محمول شيء أي موضوع  
 سواء كان الشيء الأول أعني المحمول نفسه أي عين الشيء الثاني وهو الموضوع أو ذاتيا أو من عوارض ذاته أو انتفاؤه سلب انتفاؤه شيء عنه  
 أي عن شيء لا يقال اعتبار التقرر والوجودية متلازمان لما دعيت أن الشيء لا يصح أن يكون له حقيقة متفرقة بتجوهره ولا يكون له  
 وجود في ظرف تجوهر تلك الحقيقة بل حقيقة التجوهر في ظرف لا يتصل عنها أن تكون موجودة في ذلك لظرف أكا دريتان العقل  
 مثلا إذ ثبت أنه تجوهر الحقيقة في العين استغنى بذلك عن السؤال عن وجوده هناك وكذا العكس فالحاجة إلى اعتبار التقرر حتى  
 جتيج إلى اختراع الماهية البسيطة مع اعتبار الموجودية المطلوبة في الماهية البسيطة المشهورة فإلا منه الاعتراض أنه لا حاجة إلى اختراع مطلب  
 الماهية البسيطة لانه في مطلب الماهية البسيطة لا نأقول جواب عن ذلك الاعتراض وأما أن كذلك يعني سلمنا أن اعتبار التقرر  
 الموجودية متلازمان لكن ينبغي أن لا يخل أي لا يترك فصل بالصادق الحملة بمعنى الامتياز إحدى المرتبتين عن المرتبة الأخرى  
 في الأحكام متعلق بالفصل يعني أن المرتبة التقرر بحكاما مغايرة للأحكام مرتبة الموجودية فلا ينبغي ترك أحكامها ودرجاتها تحت الموجودية  
 مع جواب آخر لذلك الاعتراض أنه أي التقرر الحق واليق بالاعتبار من اعتبار الموجودية إذا تقرر مرتبة المعروض في الموجودية مرتبة  
 العارض لا يقال لو رجع مفاد عقود العمليات المركبة إلى ثبوت المحمول للموضوع كما يدل عليه ذكره الشارح قبيل هذا بقوله بخلاف العمليات  
 المركبة فان مفادها بثبوت شيء فيلزم أن يكون للمحمول وجودا إذا الوجود للغير أي للموضوع لا يتصور بدونه أي بدون أن يكون  
 للمحمول وجود وذلك لما تلى عليك أن لا يكون ثابتا في نفسه لا يكون ثابتا للغير فلا يصح اثبات العدييات للموضوعات مع أنه  
 لا مرتبة في صحته كما في المعدلة والسالبة المحمول لانا نقول بثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجودا في نفسه لكن للموضوع كوجود الاعراض  
 لها حتى يلزم ذلك أي الوجود للمحمول فلا يصح اثبات العدييات للموضوعات بل إنما هو أي ثبوت المحمول للموضوع انقضاء في موضوع  
 به أي بالمحمول لتخصيص المثال أن بين وجود المحمول وجودا لعارض بونا بونا فان الاعراض لها وجود في نفسها كما يجوز الكون بها





تضمن المركب للنسبتين استقاطا احدهما في البسيط لان الحكاية متحدة مع الحكمى عنه فاذا اعتبر في الحكاية ليس في الحكمى عنه لم يتجزأ قسم  
 فالنسبة الاولى منها اى من النسبتين يقال لها الوجود والباطنى هذا اى الوجود والباطنى الذى هو النسبة الاولى لا يختص بالاعراض  
 بل يضم كل ما تحوّل فيه حمل مفهوم ما عليه انما كان وعرضيا وجوديا كان او عدديا انتراعيا كان وانعاميا على خلاص ام العمليات  
 البسيطة فان المقصود فيها التصديق بنفس تجوهر الموضوع وصيرورته في نفسه في ظن ما كذا في الحاشية فتفكر في عبارة الى ما يرد  
 عليك ياساتى في ادال التصديقات لقلا عن الاستاذ اذ حقق مصدر القول قبل عليه كذا في الحاشية هذا التفصيل في التعليق المصنى  
 و لفظ لم يطلب العناية بالمراد بالتصديق بالعقداى بدون ان يكون تلك العلة علة للوجود بنفس الامر كقولك لم يطلب  
 الا خلافا يقال ان هذا مجموع وكل ما هو مجموع متضمن للاخلاط فهذا متضمن للاخلاط فالحق بعيد التصديق بمتضمن للاخلاط فقط وليس  
 بعلة في نفس الامر بل محلول فيها والاشيى في نفسه عطف على قوله لمراد بالتصديق بعنى لم يطلب علة وجود اشى في نفس الامر  
 كقولنا لم كان هذا مجموعا يقال بل انه متضمن للاخلاط وكل متضمن للاخلاط فهو مجموع متضمن للاخلاط علة لوجود مجموع في نفس الامر لاني  
 اللفظ فقط والاول دليل على الافادة انية اشى اى وجوده والثاني دليل على الافادة لمية اشى اى علية في نفس الامر المطلوب  
 لفظ من الذى هو مطلب الهوية الشخصية اى تفسير للهوية الشخصية العارضة لشخص بالكر لذى اعلم اى ذى العقل كقولنا من هذا  
 فالمقصود من السؤال التمييز الشخصي المميز له من بين اشخاص خرا او بحس من في اعلم عطف على الهوية الشخصية بعنى يسئل من عن  
 بحس من في العقل ثم المراد من بحس معنى الكلى الطبعى الذى هو مقابل للجزئى في شمل النوع والصفة بقرينة وقوعه مقابلا للشخص  
 وتحتل ان مراد من بحس اصطلاح الاسويين بعنى ما يكون مشتقا على اشياء متخالفة في المنافع فعلى كلا التقديرين ان رفع ما قيل  
 ان قول جبريل لشيى ام جنى ام ملكى سؤال عن النوع فلا يصح كونه سؤالا عن بحس كذا في بعض الجواهر اى نعم يريد ان يمنع كونه سؤالا  
 عن بحس في القول المذكور مستدبان لا يصح في جواب جبريل انه ملك بل انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل مخوذا ذلك مما يفيد  
 للسامع متشبهه فتأمل لا تجعل كقولك من جبريل جنى ام لشيى ام ملكى قليلا كما يعمل لفظ من في هذا السؤال اى سؤال عن بحس  
 من ذى العقول لفظ كم الذى هو مطلب تعيين المقدار كقولنا كم ثوبك او عين العبد وكقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناكم  
 من آية وكيف اين ومتى الذى يطلب بهما تعيين الكيفيات اى في كيف تخويف زيد بعنى باى كيفية من الصحة والمرض  
 مثلا متصف فيجاب صم مثلا تعيين حصول الشى فى المكان اى في اين نخو اين زيدا في الدار ام في السوق مثلا فيجاب في الدار  
 مثلا وتعيين حصول الشى في الزمان اى في متى فيقال في جواب من سأل متى يخرج الا ميل في الليل ام في النهار مثلا  
 في الليل اذ انابات جميع ذنابه بضم الذال المعجمة والنون والبار لموحدة بمعنى التاليع اى تواج للآى ان كان المطلوب هو المميز  
 ذاتا كان وعرضيا فاجاب على الاول هو الفصل على الثاني انعاما او مندرجة في الفصل المركب ان كان المطلوب بهما المتضمن  
 يكون مفتى على هذه الاحوال من المقدار والعدد والكيفية والمكان الزمان قوله قيل فيه حكمه تحريه اى تحري الاشكال انه لو استوجب الحكم  
 على الشى بقصوره بوجبه بالصدق قولنا كل مجبول مطلق يتبع عليه الحكم تقرر المراد ان ذلك الاشكال ان بعض على قولهم كل محكوم عليه معلوم  
 باعتبارها بالضرورة فنقول لو كان هذا القول صادقا لانكسار بعكس النقيض على مسلك المتقدمين الى قولنا كل ليس معلوم باعتبارها لا يكون محكما  
 عليه بالضرورة وهو بعينه معنى قولنا كل مجبول مطلق يتبع عليه الحكم فالشراح اقام هذا القول مقام ذلك العكس لاحتياجها بحسب المعنى جعله  
 ناليا للشرطية وجرى البيان في ابطاله فقال اللازم باطل لان الحكم عليه فيه اى في قولنا كل مجبول مطلق يتبع عليه الحكم با معلوم متبع حكم  
 عليه لكونه معلوما كيف الاتباع اى اتباع حكم عليه با وعيت ان مناه هذا الاتباع هو كون الشى مجبولا مطلقا وقد نفى المناه المذكور ج فاستغنى

امتناع الحكم ايضا وانما يجوز مطلقا اي لم يتصور اصلا لا بالكنه ولا بوجهه فبعض المجهول المطلق لا يتنع عليه الحكم لان المجهول المطلق في القضية المذكورة  
 محكوم عليه ولو بوصف الانتاع فكانت الكلية اي قولنا كل مجهول مطلق يتنع عليه الحكم كما ذب لصديق نقيضها وهو السالبة بحسب  
 المذكورة هكذا في التعليق المرضي وواقع في بعض النسخ المطبوعة منه لفظ الموجبة الجزئية بدل السالبة الجزئية وفي بعضها لفظ الموجبة  
 الجزئية بدلها فتصحيح فاحفظ ثم فوضج الاعضال على ذكرنا في ذلك التعليق ان المحكوم عليه في قولنا كل مجهول مطلق يتنع عليه  
 الحكم اما ان يكون معلوما او مجهولا مطلقا واما ما كان يلزم كذبه اما على الاول فلصديق قولنا المحكوم عليه فيه معلوم وكل معلوم لا يتنع  
 عليه الحكم فهذا لا يتنع عليه الحكم ههنا واما على الثاني فلصديق قولنا المجهول المطلق فيه محكوم عليه ولو بالانتاع وكل محكوم عليه فهو  
 معلوم بوجهه تافا لمجهول المطلق فيه معلوم بوجهه ما ونجعل صغرى لقولنا كل معلوم بوجهه ما لا يتنع عليه الحكم فالمجهول المطلق فيه لا يتنع عليه  
 الحكم فذا خلف واجيب عنه بمبنى هذا الجواب على ان المحكوم عليه بالذات في المحصورة هي الافراد بالذات واما الطبيعة فانما الحكم  
 عليها المتبعية لافراد حيث جعلت مرة لملأ خطتها والمجيب شارح المطالع بان صدقها اي صدق القضية المذكورة حقيقة  
 لانها جارية ولا ذهنية ممكن من غير تناقض فان معناها ثبوت الانتاع اي امتناع الحكم بجزئية على تقدير كونها اي كون الجزئية  
 مجهولا مطلقا وهو اي الثبوت المذكور لا يتنازع ثبوته اي ثبوت الانتاع للجزئيات في الواقع حتى يلزم التناقض وصحة الحكم عليها اي  
 على الجزئيات باعتبار معلوميتها بوجه ما اي بوصف الجبولية ويكون الحكم عليها صحيحا بذلك الاعتبار وما الحكم عليها بانتاع الحكم  
 فانما هو على تقدير كونه مجهولا مطلقا فاذ التفصيل في التعليق المرضي واجاب عنه شارح بانه اي المجهول المطلق معلوم بالذات اي  
 بوصف الجبولية بحسب نفس الامر وحصول هذا الوصف في الذهن بالذات وهو مناط صحة الحكم بناء على ان الحكم على الامر حاصل  
 بالذات في الذهن في ذلك الامر هو الطبيعة ومجهول مطلق بالعرض باعتبار ان العقل يجعل اي المجهول المطلق عنوانا لما هو محبوب  
 ممنوع عن التصور مطلقا وذلك المحبوب هي الافراد وعليه اي على المجهول المطلق بناء انتاع الحكم فالحكم وسلبه لا اعتبار من فلا  
 محذور وتقرير الجواب ان المجهول المطلق معلوم بالذات اي بمفهومه ومجهول بالعرض اي بواسطة الغير وهو بالعرضه هذا المفهوم فاعقل  
 يعلم المجهول بعنوانه يجعل هذا العنوان عنوانا للحقيقة التي هي مجهولة مطلقة وان كانت باطله ومحا لا ينجم على هذا العنوان ان كان  
 في الذهن سلب عنه باعتبار سلبه عن العنوان المحال فالانتاع انما هو للمعنون وهذا العنوان من عوارضه فاتجه ليه  
 الانتاع بالعرض هكذا في بعض الشروح وسبجي تحقيقه اي تحقيق جواب المقدم ان شاء الله تعالى في المتبصرة التي عرفت  
 لتحقيق المحصول قوله واذ كان الانسان آه اي يحتاج الانسان بحسب طبعه في معيشته الى التمدن تفسير لقول المقدم مدني  
 لطبع وهو اي التمدن اجتماع اي اجتماع الانسان مع بني نوعه ليعتادوا علة الاحتياج وقضائهم كواني تحصيل الغذاء والملبس  
 والمساكن وغير ما يحتاج اليه الانسان في العيش وذلك التعاون موقوف على ان يعيش من التعريف كل واحد لصاحبه  
 ما في ضميره والاشارة اللفظي في العقولات الصرفة وان كانت قد تضي في المحسوسات قال في الحاشية وفي الكتابة مشتقة  
 انتهى المقصود ومنه ان جهة اختلاف وهو ان في هذا المقام طريقا آخر سوى الاشارة وهو ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل  
 احد بحيث يعلم دلاله كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ فلا يثبت الاحتياج الى الدلالة اللفظية الوضعية بان ذلك  
 الطريق وان كان مكننا الان في الكتابة مشتقة عظيمة للاحتياج الى ادوات يعبر عنها في جميع الاحيان الى الحركات الغير  
 الضرورية علانا ان الكتابة تبقى بعد القضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من الايراد واطلاعه عليه هكذا في التعليق المرضي  
 فالعلم لله تعالى عليهم الكلام المعبر عما في الضمير اليه اشير بقوله تعالى خلق الانسان على علم البيان فيفسر وان في التعليم يعلم الى

الالفاظ الموضوعية بانرا ما في ضميرهم ومن ههنا يفهم ان الافتقار الى اللفظية الوضعية فلها الاعتبار دون غير من الدلالات  
 قوله من ههنا آه اي من افتقار الانسان في التعليم والتعلم الى المعاني المطلقة دون الخصوصيات فكل مناهل التعليم والتعلم  
 الذين على صنعة التثنية يحتاجون اليها في التمدن انما هي اي المناط وتامث بصير عاية للتجربة المعاني مطلقا اي مع عزل اللفظ  
 عن كونها ذهنية او عينية لا خصوصيات فانها لمخاطبة هذا هو الما توري المنقول من المصراع اي في الحاشية الذهنية قوله دون  
 بصور الذهنية آه قد خلت القوم في وضع الالفاظ اي في الامر الذي وضع له الالفاظ اعني الموضوع له ففى العبارة مساهمة كما  
 لا يخفى في التفصيل في التعليق المرضي فقولنا اي الالفاظ موضوعه الامر الذهني قاله الشيخان ابو النصر الفارابي والوعلى بن  
 سينا من حيث هو ذهني اي من حيث الكفاءة بالعوارض الذهنية لانه اي الامر الذهني المحيث باحيثية المذكورة المعلوم بالذات  
 لا انفاء العلم بانفقاء الامر الذهني لا الامر العيني اي الخارجي بما هو عيني اي خارجي يعني من حيث انه مكتنف بالعوارض الخارجية  
 والاي عني لولم يكن الامر الذهني معلوما بالذات بل كان الامر بعيني معلوما كذلك لا تنفي العلم بانفقاء والتالي باطل فانه ربما تنفي العلم  
 بالشيء مع انتفاءه في الخارج كما اذا علم زيد ثم علم عدم فعله باق لم يزل بزواله ثم تقرير دليل الشيخين على ما في بعض الشرح ان الموضوع  
 ما هو معلوم بالذات ولا شك ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية لا الخارجية لبقاء العلم بانفقاءها والعلم منفذ ذات اضافة  
 لا ببقاءها من لبقار الموصوف فظهر ان المعلوم بالذات هي الصورة الذهنية وهي باقية فالعلم باق ببقائها عند انتفاءها عن  
 الخارج فلاح ان العلم بالذات هو الصورة الذهنية فالالفاظ لا تكون موضوعا لها بل هي موضوعا لبقائها عند انتفاءها عن  
 فانه ليس موضوعا للشخص الموجود في الخارج وايضا يلزم ان يكون كل من القضايا ذهنية انتهى وفيه هي في الدليل المذكور  
 جرح بين هو انه لو اريد بكونه اي يكون الامر الذهني الذي هو الموضوع له عند الشيخين معلوما بالذات ان يستعمل في الذهن بالذات فتوهم  
 بوجوب الامرين الوضع والاهمين الاستعمال بل يكفي حصوله اي حصول الموضوع له في الذهن بوجبه كما ترى في الوضع العالم الموضوع  
 الخاص كما في المضمرات اسماء الاشارات قال الموضوع فيها هي الخبريات لكثرة بوجبه على شامل لها فاحصل في الذهن هناك هو الوجه  
 الكلي الاتك الخبريات الموضوع لها للالفاظ وان اريد به اي بكونه معلوما بالذات ان يلتفت اليه اي يكون ملتفتا اليه بالذات  
 اذ العلم كثير ما يطلق على الاتفات فيجوز ان يكون الامر الخارجي ايضا اي كالامر الذهني كذلك اي ملتفتا اليه بالذات  
 فاستبان صحة كون الامر الخارجي موضوعا له ولا يصح فني كونه موضوعا له كما هو مراد المستدل قيل القائل موضوع الملة والذين  
 وشريف المحققين والمحقق الطوسي ان الالفاظ موضوعه للامر الخارجي لانه الملتفت اليه بالذات وانما كان حاصله في الذهن  
 بالعرض وهو اي الملتفت اليه بالذات من ضروريات الموضوع له اي لا بد للموضوع له ان يكون ملتفتا اليه بالذات بخلاف الامر  
 الذهني فانه مرة لمشاهدة اي لمشاودة الامر الخارجي فالامر الذهني ملتفت اليه بالعرض وانما كان حاصله في الذهن بالذات  
 اقول ذلك الدليل مخدوش لان الاتفات قد يكون بالذات الى الطبع من حيث هي هي ايضا علانه يتقضى الالفاظ  
 لا يوجد معانيها في الخارج كالمقولات الثانية ولان الصورة العلمية انما هي الة للملاحظة الشيء من حيث هو وهو هو المعلوم بالذات  
 لا شيء من حيث الاتكناط بالعوارض الذهنية كما هو مرسوم المستدل الاول لا الامر الخارجي كما هو المستدل الثاني الاتري  
 تايد لكون الصورة العلمية الة للملاحظة الشيء من حيث هو هو في علم الكنه وفي علم الوجه ان الامر حاصل في الذهن منها اي من  
 علمي الكنه والوجه ليس مرة للملاحظة ذي الكنه وذو الوجه وانما ذلك اي كون الحاصل في الذهن مرة للملاحظة ذي الكنه  
 وذو الوجه في علم الشيء بالكنه وعلم الوجه بالصورة العلمية مرة لمشاهدة المعلوم اي المعلوم حقيقي اعني الشيء من حيث هو هو

واما الشيء من حيث الالكشاف بالعوارض الخارجية فمعلوم بالعرض ابقاء العلم مع انتفاء في جميع انحاء العلوم اى الاقسام الاربعة  
 من العلم بالكنه والعلم بالوجه وعلم الكنه وعلم الوجه ولما كان يتوهم ان يتوهم انه قد يقع ان المراتبة منتفية في علم الكنه والوجه واما العلم  
 بالكنه وبالوجه فالمرتبة المشتبة فيهما هي المراتبة بالقياس الى ذى الكنه وذى الوجه فكيف يصح الحكم بتحقيق المراتبة نظر الى الشيء من حيث  
 هو هو في جميع انحاء العلوم اذ لا يقول له المعتبر عدا في علم الكنه والوجه والمعتبر وجودا في علم الشيء بالكنه وبالوجه هي اى المعتبر وتانيث  
 التفسير رعاية ان المراتبة بالقياس الى ذى الكنه وذى الوجه تفصيل بالازاحة ان المراتبة توفد تامة بالقياس الى الشيء من حيث  
 هو هو واخرى بالقياس الى ذى الكنه وذى الوجه فالمرتبة المعتبرة في جميع انحاء العلوم هي المراتبة الاولى والمنتهية في علم الكنه  
 والوجه والمنتهية في العلم بالكنه وبالوجه هي المراتبة الثانية فاحصل ان الاتحاد الاربعة للعلوم متساوية الاقدام نظرا الى المراتبة الاولى  
 ومتفاوتة بالنظر الى الثانية وليس المراد من المراتبة المنتفية في علم الكنه وعلم الوجه كما هو الشائع هي المراتبة الاولى وليس المقصود  
 من المراتبة في العلم بالكنه وبالوجه عنى المراتبة بالقياس الى ذى الكنه وذى الوجه هو يحصر معنى ان يذره المراتبة ثابتة فيهما لا غير  
 كيف والمراتبة نظر الى الشيء من حيث هو هو عنى المعلوم بحقيقى ايضا ثابتة فيهما فعرق التوهم منقطع بلا ريب فاعلم ذلك  
 فالحق يبنى اذا درست لطلان المذهبين المذكورين فاستبان ان الحق ان الموضوع له للالفاظ بنفس الشيء من حيث هو هو علمانيا  
 كان اى خارجيا او ذهنيا وسواء كان الشيء حاصل في الذهن بنفسه كما في الوضع الخاص للموضوع له الخاص او بوجه ما كما في الوضع  
 العام للموضوع له الخاص فان اختلف في هذا ان هذا التعميم محجبا شته من ان ما وضع بازاء اللفظ هو المعلوم بالذات ظاهر ان المعلوم الكنه في  
 يكون حاصل في الذهن بنفسه لا بوجه ما فانه يقول الشارح في الحاشية ما شتهر ان ما وضع له اللفظ هو المعلوم بالذات فليس المراد به  
 انه يجب ان يكون حاصل في الذهن بالذات والا تكمل الامر في الوضع العام للموضوع له الخاص كما في اشارة الى المراتبة  
 معلوم بالذات عند تعلق العلم به بالذات اما هو الشيء من حيث هو هو لا الصورة العلمية ولا الشيء من حيث الالكشاف بالعوارض  
 الخارجية انتهى لا اى ليس الموضوع له هو الشيء من حيث الالكشاف بالعوارض الذهنية او الخارجية فان لتبديل لقوله لا اى انتم كثيرا  
 من معاني الالفاظ ليست موجودة في الخارج كالمعقولات الثانية فلا يكون الموضوع له شيء من حيث الالكشاف بالعوارض  
 الخارجية وكثير منها اى من معاني الالفاظ ليست موجودة في الازهار كلفظ الله تعالى اى كوضع لفظ الله تعالى للشخص الموجود  
 في الخارج فلا يكون الموضوع له هو الشيء من حيث الالكشاف بالعوارض الذهنية وبما القينا عليك فظهر ان في لتبديل المذكور لفظا  
 غير مرتب وليس في وضع الالفاظ تفاوت بل الوضع في جميع الالفاظ على نهج واحد فلا يكون في الموضوع له ايضا تفاوت بل يكون  
 على نمط واحد وهو ان يكون الموضوع له في الالفاظ كلها هو نفس الشيء من حيث هو هو ثم المقصود منه ازاخه توهم عسى ان يتوهم من  
 انه لم لا يجوز ان يقال بالتوزيع بان يكون الموضوع له في معاني الالفاظ الموجودة في الخارج هو الموجود الخارجي في المعاني  
 الموجودة في الذهن هو الموجود الذهني وفي المعاني المعرأة عن باطن الخصائصية الشيء من حيث هو هو وتفسير الازاحة ظاهر ما قرنا  
 انفا عليك تاويلها اى تاويل القولين المذكورين من ان الموضوع له للالفاظ هو الامر الذهني بما هو ذهني وهذا هو القول  
 الاول ومن ان الموضوع له للالفاظ هو الامر العيني بما هو عيني وهذا هو القول الثاني الى ما قلنا من القول الثالث وهو ان الموضوع له  
 نفس الشيء من حيث هو هو سهل في الحاشية اى تاويل القولين المذكورين سهل بان يراد من الامر الذهني الشيء من حيث هو هو  
 والاطلاق عليه شائع ويراد من الامر الخارجي عن خصوص اللفظ وهو الموجود في نفس الامر عنى الشيء من حيث هو هو شته  
 قوله على الخارج عن الموضوع له بان لا يكون عينه اجزاءه آه لا يخفى في حده اى في حد الالتزام لا اى نفى حقيقة عينية الشيء

معتبرة في المطابقة ونفي حقيقتها التجزئية المجزئة في التخصيص فالحاصل ان لول اللفظ اما ان يكون عين وضع له من تلك الحقيقتة او جزاء وضع له من حيث انه جزؤه او يكون خارجا عنه بان لا يكون عينه او جزؤه فالاول هو المطابقة والثاني هو التخصيص الثالث هو الالتزام فالمعتبر فيه نفى حقيقتي العينية والتجزئية فيكون المحصر في الدلالات اثلثا عقليا لكونه دائرا بين النفي والاثبات لا اى ليس المعبر في حد الالتزام حقيقتة عدم حقيقتي العينية والتجزئية واذن يكون الحاصل ان المعبر في المطابقة حقيقتة عينية وفي التخصيص حقيقتة تجزئية وفي الالتزام حقيقتة عدمها فلا يكون المحصر عقليا لعدم كونه دائرا بين النفي والاثبات بل يكون دائرا بين الدلالات اثلثا مع الحقيقتات فلما لم يعبر في حد الالتزام حقيقتة عدم العينية والتجزئية بل عتبة فيه نفى حقيقتي العينية والتجزئية فيكون المحصر عقليا دورانه بين حقيقتي العينية وحقيقتي التجزئية ونفى تملك الحقيقتين ثم لما كان يتوهم ان انحصار الدلالة الوضعية في الدلالات اثلثا عقلي مع ان الالتزام عبارة عن الدلالة على الخارج اللازم فتميل عندنا لتحقاق قسم آخر يعجز الدلالة على الخارج الاخير اللازم فكيف يصح كون ذلك المحصر عقليا اذ في هذا المحصر يحرم العقل بالانحصار وقد دلت انتقاده آراءه بقوله بدون اعتبار اللازم في حد المآلة ام بان يكون جزاء منه فانه لو اعتبر اللازم فيه بطريق تجزئية لازم جملانا المحصر العقلي نعم ذلك اللازم محبة في الالتزام بطريق اشتراطية والمحصر انما هو باعتبار عدد والدلالات اثلثا باعتبار التحقيق واللازمية لا تحقق الدلالة الالتزامية وفلازمة المآلة ان اللازم خارج عن حد الالتزام نعم هو شرط لتحقيقه وحد الالتزام انما هو الدلالة على خارج فيكون المحصر عقليا لعدم احتمال شتم آخرج وهو اى نفى حقيقتي العينية والتجزئية كاف في دفع النقص المشهور ولا حاجة في دفعه الى اعتبار اللازم في حد المآلة ام ثم تقه يفتضح حد المآلة ام هي المطابقة وبالعكس على ما هو مشهور انه قد يكون اللفظ مشتركا بين الملازم والملازم عليه انه لازم الموضوع لكونه بحرم موضوعا ايضا فيصدق الالتزام على المطابقة وكذا بالعكس في تقرير الدفع بملاحظة الحقيقتة غنى عن البيان ثم ان توهم انه ليس في تقسيم المقدم ذكر النفي صلا فكيف يستقيم كون المحصر عقليا لعدم دورانه بين النفي والاثبات فافرض بقوله ولا يخل المحصر العقلي بين الدلالات اثلثا فانه دائر بين النفي والاثبات وان لم يذكر النفي في العنوان هذا وان شئت تفصيل المقام وتوضيح المرام فارجع الى التعليق المسمى قوله يعرفه اى يتمتع تصور المعنى وهو اللازم بكونه اى بدون تصور اللازم في مجرى العادة والعرف وان لم يتمتع تصور اللازم عن تصور اللازم عند النقل فهذا اللازم ليس عقليا اى بمعنى امتناع الانفكاك عن انفكاك تصور اللازم عن تصور اللازم عقلا بل هو اى اللازم تلاصق واتصال ينقل الذهن بسببه اى بسبب التلاصق من المسمى الى اللازم الى اللازم كاجود بالنسبة الى اى ثم فان النقل ليس عنده علاقة بينهما الا انه لما صدر الجود عن المسمى باسما كثر اصار الجود عن العرف من اجازم هذا الاسم بحيث اذ قيل فلان خاتم ينقل الذهن منه الى انه جواد فقد ختم المقدم بسبب اى العربية قال المقدم في الحاشية اختار بسبب اى العربية لان محاوره العرب صدقة له كما يلوح من تصحيح تراكيب البلغاء انتهى توضيحه ان المقدم لم يشترط اللازم العقل فقط في الالتزام كما هو مشروط عند النطقين بل قال عقلية او عرفية فالعلاقة عنده هي لاعم منها كما هو بسبب اى العربية فاخترت بتوهم لان استعمال العرب سلم مقبول الذمول عنده خطأ وهذا معنى قول الشارح حيث اعتبر اللازم عرفي ايضا كما اعتبر اللازم العقلية اذ الذمول عنده اى عن اللازم العرفي واجماله خطأ لان فهم اللازم العرفي من اللفظ الموضوع لللازم كفه فهم اللازم العقلي من اللفظ الموضوع لللازم فاعتبارا جدا دون الآخر جميعا بلا مرجح قوله قيل الالتزام اى لانه عقلي لعدم كون اللفظ موضوعا بارا والمدلول الالتزامية وكل عقلي مجور فالالتزام مجورا اما الصغرى فاستبان توضيحا آتفا واما الكبرى فبيناها على ذكرنا في التعليق المسمى ان العبرة في علو انما هي للوضعية فان الغرض استفادة المعاني منها بتوسط الوضع فان ختلج في صدرك انه ظهر من ذلك البيان بجورته المآلة ام

في العلوم واما في المحاورات العربية فافعاله فافعاله باغية مجوز في المحاورات كيف ومنما احسن الكلام لدى البلغاء على المعاني  
المجازية التي اكثرها دلالات التزامية كما هو المشهور بخلاف العلوم فانها انما دوت للتعليم فيجب الاحتراز عما يغفل بالضم وهذا كله هو شجر  
الماضية المقص في الحاشية بقوله انما قيد بالعلوم لانها لم تجز في المحاورات انتهى لنقض الناقض هو الامام الغزالي رح بالنقض اعلم  
ان النقض الذي هو عبارة في مطلق فن المناظرة عن ابطال الدليل بخلاف المدلول عنه او استلزامه فساد آخر لا يخلو ما ان يكون  
لمنع على مقدمته غير محينة او مقدمته معينة قالوا السمي بالنقض الاجمالي والثاني بالنقض التفصيلي وبكلا المعنيين ينقض الدليل  
المذكور لمجوزية الالتزام بالنقض كما قال الشارح اما اجمالا فبان الدليل تجري فيه اي في لنقض مع خلف اي انفكاك مدلوله  
وهو مجوزية لنقض عنه اي عن الدليل توضيحه على في بعض الشروح ان الدليل انما ينقض على مجوزية الالتزام فاسد لانه يجري  
في لنقض مع كونه غير مجوز فمخلف الحكم عن الدليل فيبطل الدليل باجرايان الدليل فلان لنقض ايضا عقل على العلم الوضع لاذ  
الانتقال من الكل الى الجزء بسبب العقل فالالتزام لنقض سياتي فليفت بترك احدهما دون الآخر مع وجود علة الترك بينهما  
على السواء فان قويم انه قد وجد في لنقض وجه آخر لعدم مجزئه وهو كونه جزءا من الموضوع له ولا يجوز اقوى من اللازم فلا ياتي من شجر  
الاضعف حجر الاقوى ارجح بان لعلة الموردة على حجر الالتزام اعني كونه عقليا مع عزل النظر عن لا قوته والاضعفة تتحقق  
في لنقض بلا تفرقة فيلزم مجزئه بالضرورة قضاء بالعلة وان ضم الى كون الالتزام عقليا منعه ايضا بان جعل المجزوء علة  
لكونه مجزوا فتقتصر على المنع ونقول لاسلم كون المجموع علة له هذا وقد يقال بالاختصار بانه لو صح دليلكم بجميع مقدماته لزم  
ان يكون لالة لنقض ايضا مجزوء لانها ايضا عقلية فادرك واما تفصيلا فبانه ان اريد بالعقل اي عقلية الالتزام للعقل  
الاصرف بلا مدخلية الوضع فيه اي في الالتزام اصلا فالصغرى اي قولنا لان الالتزام عقلي ثم لان الموضوع مدخل في دلالة  
الالتزام انا وعييت ان لالة اللفظ على الخارج عن المسمى لا يتم الا بتوسط وضعه له اذ لو فرض عدم الوضع للمسمى لم يحقق الدلالة  
على الخارج اللازم له وان اريد بالعقل في الجملة بمعنى ان للعقل دفلا وشركة فيه فالكبرى اعني قولنا كل عقلي مجزوء ثم لان لنقض  
معبر عنهم في العلوم مع ان للعقل مدخلا فيه ايضا اذ العقل يحكم بان تعقل الكل ففهم مستلزم للعقل لا يجوز فهم نعم انه اي لنقض  
مجزوء كالتزام في جواب ما اصطلحنا به معني انه لا يجوز ان يذكر فيه اي في جواب ما يدل على المسئول عنه لنقض بان يقال حيوان  
في جواب الانسان ما هو الالتزام بان يقال قابل العلم وصنعة الكتابة في جواب الانسان ما هو لاحتمال علة لقوله لا يجوز للعقل  
لمطابق المتبادر فيهم السائل من وقوع لنقض والالتزام في الجواب انه هو المعنى المطابق للتبادر الى الفهم وقوعه في جواب  
ما نحل لغتهم المقصود فالواجب على الجيب كرايدل عليه اي على المسئول عنه مطابقة وعلى اجزاء لنقض بان يقال حيوان ناطق في  
جواب الانسان ما هو فالالتزام مجزوء كلا اي متروك في كل جواب قد عرفت مثاله فتذكر وبعضا اي بعض الجواب فلما يقال الكاتب  
الناطق في جواب ما الانسان لنقض مجزوء كلا فقط لبعضا فاستبان الفرق بين مجوزية لنقض والالتزام وهذا كله ما خوذ  
من شرح المطالع ولقد شبعنا الكلام في هذا المقام في التعليق المرضي ثم لما كان المتوهم ان يتوهم ان يقوم استدلوا على مجزئية  
الالتزام بان الغرض الاصلى غالبا انما هو من المعروف والحجة واما الالتزام فلا دخل له في شئ منها لعدم كونه مبيها للمقصود اعني  
اللاية ان المقصود وزيف بان لنقض ايضا ليس له مدخل في الاتصال اذ احده بقوله وهذا اي كون الالتزام مجزوء كلا وبعضا  
مراد من قال ان الغرض الاصلى في العلوم غالبا يتحقق من المعروف والحجة والالتزام لا يعتبر في شئ منها اي من المعروف والحجة  
لانه اي الالتزام ليس مصرحا بالمقصود بل بما يغفل بالمرام كما لا يخفى على الاعلام ثم تقرير لازمة ان مرادهم بذلك ان لنقض



مجهول كلا وبعبارة جميعا التضمنين مجهول كلا لا بعضا فشمول الاستدلال المذكور للتضمنين الواقع في كل جواب لا يضر داما الواقع في بعض الجواب  
فلا ينطق الاستدلال الجبره وتخصيص الاستدلال بالالتزام ليس للبا اعتبار جبره كلا وبعضا كذا في بعض الجوابي قوله عليهما اني هذا لازم  
المطابقة يعني اذا وجد اوجه المطابقة فاللغة للفظ على الجبره واللازم فرع الدلالة على الكل والمعلوم علم ان بل العربية زعموا ان  
الدلالة للفظية الوضعية مطلقا اي سواء كانت مطابقة او تضمنية او التزامية تابعة للمقصد اي قصد اللفظ والاستعمال فان استعمال  
اللفظ في المدلول المطابق كانت الدلالة مطابقة وان استعمل في المدلول التضمني كانت الدلالة تضمنية وان استعمل في المدلول  
الالتزامي كانت التزامية ولا ريب في ان الاستعمال في المدلول التضمني والالتزامي لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابق  
فالتضمن والالتزام عندهم لا يستلزمان المطابقة كما قال فاستدباب اللزوم اي لزوم المطابقة للتضمن والالتزام عندهم اي عند  
بل العربية بلا اعتبار التقديرية بان يقال ان لذلك اللفظ المستعمل في المدلول التضمني والالتزامي معنى لو استعمل اللفظ فيه كان  
والاعلية بالمطابقة اذ المحقق الدواني في شرحه للتهذيب ان الدلالة على جزء الموضوع له ولازمه فرع تحقق الموضوع له فان استعمل  
اللفظ فيه بالفعل كانت المطابقة حقيقية وان لم يستعمل فيه قط خلافا في ان له معنى لو استعمل فيه كان الاعلية بالمطابقة وهذا  
هو التقديرى انتهى فمرادنا من المطابقة حيث حكم بلزومها للتضمن والالتزام اعم من الحقيقية والتقديرية والمنطقيون لما لم يكن  
الدلالة مطلقا تابعة المقصد عندهم بل كانت المطابقة فقط دون التضمن والالتزام عندهم تابعة للمقصد فان مدلول المطابقة عندهم هو المقصد  
بالذات المستعمل في اللفظ بخلاف مدلولي التضمن والالتزام فالتضمن عند المنطقيين عبارة عن فهم الجبره في ضمن فهم الكل والالتزام  
عبارة عن فهم اللازم بتبعيته فهم المعلوم صار التضمن والالتزام متلذين للمطابقة عندهم على سبيل التحقيق في معنى قوله فاستلزامهما  
لما اي للمطابقة بين ظاهر تحقيق الاستدلال اي لاخفا فيه اي في الاستلزام المذكور ويرى على هذا مذهب بل العربية وهو كون الدلالة  
مطلقا تابعة للمقصد لنقص التضمن والالتزام المعبرين عند بل المنطق التابعين للموضوع له فهم الجبره في ضمن فهم الكل والتضمن اللازم  
بتبعيته فهم المعلوم تفصيل لا يراد ان يلزم على بل العربية اختلال المحصر في الدلالات الثلاث فانما نفهم الجبره في ضمن فهم الكل  
ونفهم اللازم بتبعيته فهم المعلوم فالدلالة هنا متحققة اذ هي عبارة عن فهم شئ من شئ وليست تلك الدلالة مطابقة ولا تضمنية  
والالتزام اما انتفاء الدلالة الاولى فبين امانتفاء الآخرين فلان انتفاء قصد الجبره واللازم فالاحتلال المذكور لازم قطعاً للتضمن  
الا ان يقصد واي بل العربية حصر الدلالة لقصدية في الدلالات الثلاث لاحصر الدلالة المطلقة قصدية كانت او بتبعيتها  
في الثلاث حتى يراد الايراد المذكور فالتضمن والالتزام الميزانان المذكوران خارجان عن المقسم فخرهما عن الدلالات الثلاث لا يقع  
احصر عندهم ثم وجه التبريز ان الافادة وفهم المعنى انما يتيان بالدلالة ولا ريب في تحققها كليهما في صورة المنقضى فلا بد من  
القول بما اخرج بعض نحاة الافادة وفهم المعنى من الدلالة تخصيصا بالمخصص اذ هو الاصطلاح لا يليق لسان المحصلين في الافادة  
حسن التحقيق ولا يراد التفتت على المنطقيين بهما اي بالتضمن والالتزام على المعنى المختار عند بل العربية تقرير الوردان للفظ الموضوع  
للكل والمعلوم اذ استعمل قصد في الجبره واللازم فلا شك في خروجه من الدلالات الثلاث على مسلك الميزانيين ما خروجه  
من المطابقة فظاهر لعدم كون كل منهما موضوعا له وما خروجه من التضمن والالتزام فلان التضمن عندهم انما هو فهم الجبره في ضمن فهم الكل لا فهم  
قصد وكذا الالتزام عبارة عن فهم اللازم بتبعيته المعلوم لا عن فهم قصد افضا فهمهم مشاكلا لمذهب بل العربية في بطلان المحصر فلا ريب  
لذلك سبهم على فهمهم لانها اي التضمن والالتزام مقصديان المذكوران ليل لقوله لا يراد مطابقتان عندهم اي عند المنطقيين  
فاختلال المحصر غير لازم عليهم فخرج الجواب ان التضمن والالتزام المذكورين من انتظام المجاز والمجاز بجميع انواعه مندرج تحت المطابقة

فكذلك ان اذ لم يكن فيهما دلالة اللفظ على الموضوع له فظاهر ان الجواز واللازم في  
صورة العقل ليس بموضوع له لانه بقوله محل الوضع الماخوذ في المطابقة على العيم الوضع النوعي والشخصي تقرير لازمة ان الوضع المعتبر  
في المطابقة اعم من ان يكون نوعيا او شخصيا والوضع النوعي يتحقق في الجواز وان لم يتحقق الوضع الشخصي هناك فيصدق على  
دلالة اللفظ على المعنى المجازي انها دلالة اللفظ على الموضوع له فتكون مطابقة قطعاً وقوله واضح ان الكلمات آه وهي التي تدل  
بما دلتها على نسبتها ان وسوسك جنو الوهم بان المادة في مقولات كان من نحوناك وانك الكين محفوظة مع انها لا تدل على  
النسبة الرابطة فلا بد من قيد لا يخرج هذه المقولات فاقطع عرقه بان المراد دلالة الكلمات الوجودية بما دلتها على نسبتها مع الترتيب  
المخصوص بهما بين اليمين فقد ان الترتيب في المقولات المذكورة وهذا كله توضيح لما في الحاشية اي مع الترتيب المخصوص بها  
فلا يرد لمقولات نحوناك في قلبك ان فانه لا يدل على النسبة انتهى بتدليل بيدها على اننا باجاء الاربعة الثلاثة وانما اعتدوا  
من الروابط الزمانية اي فلكون الكلمات الوجودية دالة بما دلتها على نسبتها عذوها من الروابط دلالة لها بهيئتها على الزمان  
سموها وروابط زمانية وتسمى الخ كذا ان الناقصة مثلاً لا يدل على الكون في نفسه بخلاف كان التامة بل يدل على كون اشئ هو  
اسم كان شيئاً هو خبر كان لم يذكر الاشئ الثاني بعد اي ما دم يذكر كان بل يذكر بعده وهذا المعنى كون غير مستقل في نفسه  
اي الوجود الابطى تفسير لكون اشئ شيئاً وذلك الوجود معنى حر في شئ منه على هذا المدعى البديهي الوجود اني بقوله فالتكامل قلت  
في مثلاً ابتداء او في جواب سؤال لا يفهم منه معنى يحصل بل لا يفهم منه المعنى مطلقاً فانه نسبة لا تعقل الا بعد تعقل الطرفين  
فكيف يكون لهما حال الافراد دلالة على المعنى بل الدلالة على المعنى غير المحصل في حال الافراد انما هي للاسماء اللازمة للاضافة  
وهذا وجه من وجوه الفرق بينها وبين الادوات هكذا في الحاشية الزائدة على شرح التهذيب لا تحقق الدواني حتى يفهم لها  
اي الى كلمة في كلمة اخرى فيقال في الدار مثلاً كذلك اذا قلت كان ابتداء او في جواب سؤال لم يقف ذهن على معنى تام برب  
الا ففهم فما اي في وكان في يمين احد لا فرق بينهما في الاستقلال وعدمه كيف وكل منهما سوار في الدلالة على المعنى الابطى  
الا غير مستقل لعدم دلالة اللفظ على الافراد على بل دلالة على نسبة هي حالة بين حاشيتها فلا يحكم عليها وبها وبها منفرد  
فعم لو اقرن بها لفظ آخر يتم فقصاصنا يصح كونها محكوما عليها وبها تعقب عليه السيد الزاهد بقوله بل لا يصح هذا ايضا الا بالعرض  
فان معناها في نفسه لا يمكن ان يتعلق بالقصد بالذات فلا يمكن ان يتعلق بالحكم بالذات فعلى تقدير الاقران لا يصح ان يخبر عنها  
كما لا يصح ان يعتدل على تقدير الافراد بل صحة الاخبار في حال الاقران انما هي للاسماء اللازمة للاضافة وهذا وجه من وجوه الفرق  
بين هذه الاسماء وبين الادوات والكلمات الوجودية انتهى بعبارة شمس العجب من بعض الافاضل حيث نسب هذا الكلام الى نفسه  
فقال قول بل لا يصح هذا ايضا الا بالعرض فان معناها في نفسه لا يلزم الا ان يحل على التوارد فادرك كذا في التعليق الاخرى قوله  
فكذلك ان المشهور انها بصورتها اي بهيئتها الحاصلة من الحركات والسكنات وترتيب الحروف وهذه هي بصيغتها تدل على الزمان  
وتدل على نسبة الى فاعل تا اي فاعل معين اي معين كان وليس المراد منه فاعل غير معين كما هو الظاهر من الابهام والاشتباه  
وعدمه في قولنا زيد ضرب وبما دلتها على الحدث انتهى ان عليان اللفظ لودل بما دلتها جوبها على الزمان لم يكن كملت بل ساج  
ولودل بما دلتها على نسبة الى فاعل ما كان اداة لا كلمة كما لا يخفى وعرض عليه المتعرض هو المحقق المروي في حاشيته على الشعر  
البحالي للتهذيب حيث افاد بقوله انت تعلم انه لا فرق بين الفاعل والزمان فلا وجه جعل احدهما جزاء والاخر خارجا فينبغي ان يكون  
نسبة اظهر فيه جزاء لا نفس الزمان كما ان نسبة القيام خبر لا نفس الفاعل انتهى بان اعتبار النسبة الفاعلية في الكلمة دون

اعتبار النسبة الزمانية باعتبار نفس الزمان دون نفس الفاعل ترجيح بلا مرجح الا ان يقال انى يجب عنى انك الماخر من اراد وبالنسبة  
 والماخوذ في حد الكلمة الكبرية فيه اى فى الزمان ساسية لا اى لم يريد وانفسه اى نفس الزمان فالمتبعية الزمانية والنسبة  
 الفاعلية فانهم ساسوا المرجح بلا مرجح وحق ان نحتاج الى معنى الفعل الذى هو الكلمة عند بل المنطق ارجا الى مستقل بالمفهوم  
 واشتراط عليه وقوعه محله كما يفصله العقل الى تلك الاشياء من الزمان والفاعل اى معنى فما اشتبهت الفعل الاشتماله على نسبتة بلولة المعنى  
 مستقل دون المطابقى كلام ظاهرى كيف ذلك الصريح لا عند بل المنطق لا اعتبارهم لتضمن فى ضمن المطابقة ولا عند بل المعزيت  
 لا اعتبارهم الاستعمال فى طلق الدلالة هذا ما افاده المحقق الزاهد فى حاشيته على شرح له تنزيه للمحقق الداني لانه اى الفعل محض  
 فاعيد على التخصيص بنسبته الى اى فى آخر بحث المعرف لانه فى الحاشية قوله ليس كل فعل آه هذه المسئلة معركه الآراء ولم يات فيها  
 احدا يتعلق قلب الاذكار بل جبهته وفى ايراد امورها بالالفهم القويم والد من استقيم اشد الاباء وغاية تفهيمهم فى هذا المرام ان  
 الفاعل جزء لمفهوم الخطاب المتكلم بل عليه التنازل على الخطاب الهمة فى التكلم الواحد والنون فى التكلم مع غير توضح المرام ان المضارع  
 الخطاب المتكلم بل جزء لمنظما على جزء معناها وكل ما يراشاه فركب فالخطاب وبتكلم كرسا الكبرى فغنيته عن البيان اما الصغر  
 فتقرر بان التنازل على الخطاب الهمة والنون على التكلم والباقي على الحدث وتوحيده اى كون الفاعل جزء لمفهوم الخطاب  
 والتكلم اتناعا فتمسكه اى يفسر الفاعل بعد ما اى بعد الخطاب المتكلم التاكيد الكافي قولنا تمشى انت وشمى انا وشمى نحن فانت  
 وانا ونحن تاكيد للفاعل الفاعل انما هو فى الفعل بخلاف الغائب فان الفاعل ليس جزء لمفهومه المذكور بعده لا يصلح للتاكيد فزيد  
 فى قولنا يمشى زيد فاعل حقيقة لا تاكيد فلا يكون مركبا مثل الخطاب المتكلم هذا التخصيص فى تعليق المعنى ولما كان نظير العرب اى  
 اهل العرب تصبور اجمعوا على اللفاظ على خلاف منظور اهل المعانى اى المنطقيين فان منظرهم بالذات الى المعانى عندوها اى عند  
 الخطاب المتكلم من الكلمات اى الافعال اما المنطقيون فعندوها من المركبات فاختلاف جهتي النظرين يرفع المطابق عن  
 الاصطلاحين اقبال اشارة الى اننا سلمنا ان التنازل على الخطاب الهمة على التكلم المفرد والنون على التكلم المتعدد وكلنا نسلم  
 ان هذا التقدير يقتضى التركيب حتى يحتمل الصدق والكذب كيف دنا من الحقيقة لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى ويس  
 كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلما يمكن ان يتلفظ به فلما يكون لفظا او لفظا والا قوله ومن خواصه آه لما كان  
 يتلجج فى بعد ان خاصته شئ لا توجد فى غيره بل تكون مختصة بذلك الشئ فلو كان من خواص الاسم كونه محكوما عليه كان مختصا  
 بالاسم والتنازل الى اهل الحقيقة فى اهل كفاي طسوف اشراط فان المقدم فيها تكون جملة قد حكم عليها بالحكم الاتصالي كما فى قولنا  
 زيد كاتب فقيضة زيدىسن بكتاب اذا بطل التالى فبطل المقدم فلم يصح ما قال المصنف من خواصه حكم عليه راحة اشراج بقوله اى القياس  
 الى اخويه واما الاداة الحكمية فتقرر بالازاحة ان تلك الخاصة ليست خاصة حقيقة للاسم حتى يتوجه الاختلاج المذكور بل انما هى خاصة  
 اضافية بالقياس الى خوى الاسم فكون الاسم محكوما عليه خاصة للاسم بمعنى انها لا توجد فى اخويه واما تحققها فيما عدا الاسم من طرف  
 الشرطيات وبعض المحليات فغير قاطع المرام وقبيل يجب بانه انما يصح حكم على الجملة اذا لوحظ طرف الحقيقة على الاجمال فتصير اذن فى تناويل  
 الاسم المفرد وقولنا هذا لازم لذلك هذا القيد ذلك فحج يكون خاصة حقيقة لا اضافية فالوراء والا فتدبر وجد فى طرف الشرطيات  
 وفى بعض المحليات قولنا زيد عالم فقيضة زيدىسن لم قوله ومن حرف جر آه هذا الايراد ما اوردده الامام الهام فخر الملة والدين المراز  
 فى الملخص حيث قال ان فى قولهم ضرب فعل ماضى من حرف جر ماضى على فعل ماضى والحرف والا لكان كذا با على تلك الناحية اى كون  
 الاسم محكوما عليه بان كلمة من ضرب فى قولهم من حرف جر وضرب فعل ماضى والحرف والا يمنع حمل حرف جر وفعل ماضى عليها

لما عرفت ان اتفاق العام تارة لا اتفاقا خاصا مع كونها محكوما عليها ثم تقرر لا بد ان في شرح المطالع ان قولكم الفعل لا يخرج عنه خبر فالخبر عنه ان يكون  
 اسما فعلا وانما كان يكون كذا ما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخرج عنه وكان لا يخرج عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلا خبر عنه بانه  
 لا يخرج عنه فيلزم الفعل لا يخرج عنه فيلزم التناقض فيجب عنه اي عن ايراد الامام بان الحكم ههنا اي في قولهم من حرف جر وضرب فعل ماض على نفس اللفظ هو  
 فاعلم ان لفظ من حرف جر والضرب فعل ماض وان معناه اي معنى اللفظ ليس هو الحكم على سمي من يكون حرف جر ولا على حرف ضرب كقولنا ماض  
 واللام الصحيح الكلام ومن جواس الاسم هو هذا اي كون معنى الاسم محكوما عليه وان ذلك اي الحكم على لفظ الاسم فوجوده في غير الاسم  
 لا يقع في الخاصة والتفصيل اي تفصيل الجواب على ما في شرح المطالع ان الاخبار عما هي عن الحرف والفعل باعن لفظهما فلفظهما سواء ذكر اللفظ  
 وحدهما نحو ضرب كلمة ومن حرف او مع غيرهما نحو لفظ ضرب غير كذا لفظ من مفردا وعبرتهما بلفظين آخرين نحو الفعل يرفع الفاعل  
 وانحسرت يكون آية لتعرف حال الغير وعن مفهومهما بان يعبر عنهما بغير لفظ موضوع بازاءهما كما يقال ماضى الحرف غير مستقل  
 ومعنى الفعل مقرر بالزمان فانه قد عبر عن مفهوم من ضرب بلفظ معنى الحرف ولفظ معنى الفعل فاذن اللفظان غير موضوعين بازاء  
 مفهوم من مفهوم ضرب بل الموضوع بازاءهما من ضرب ولفظهما مع صميمته كما يقال معنى ضرب غير معنى في اوبه اي بلفظهما بلا صميمته  
 وهذا الاخير متفق في الفعل والاداة وما سواه جائز في سوى الاسم فاحتمل ان الحكم على معنى اللفظ مع البعير عنه بلفظ موضوع له من  
 غير الضمام لفظ اخر اليه من خواص الاسم ولا يوجد في غيره كما يحكم على معنى زيد اعني الذات المخصوصة من غير الضمام لفظ المعنى وغيره  
 اليه بالقيام مثلا قال في الحاشية وما قيل اي حبيب عن ايراد الامام ان كلمة من هذه اي المذكورة في قولنا من حرف جر علم لما هو  
 الحرف حقيقة وليس به حرف فاعلم اي اسم فاحكم عليه في ذلك القول هو علم الحرف لا الحرف نفسه العلم من قسم الاسم وكذلك  
 ضرب في قولهم ضرب فعل ماض علم لما هو الفعل حقيقة وهو اسم وليس الفعل فليس شي يعقد به فانه لم يقل به احد من علماء اللغة فاذن  
 عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ولم لا يجوز ان يكون القائل بالعلمية من اهل اللغة او يكون ايا عنهم فافهم وكيف يلزم ذلك  
 اي القول بالعلمية في المسميات هذا شيء آخر لذلك القول باننا سلمناه لكنه لا يجري في نحو حقيق مهمل فانه حكم على حقيق بكونه مهمل  
 مع انه ليس باسم ولا احتمال للعلمية فيه لكونه مهمل ليس بموضوع لشيء مهمل كما لا يخفى انتهى ولا يخفى عليك تأكيد القول بالعلمية ورجح  
 لما قال المصنف في الحاشية ان من الاعلام ما هي منقولات فلم لا يجوز ان يكون من هذه وكذلك ضرب عشرين متقولين عما هو الحرف  
 والفعل حقيقة عند الجمهور وعند سيبويه كلها اي كل الاعلام كذلك اي منقولات وليس علم من الاعلام مبرجل عنه وكما صرح المصنف  
 فيسبها سياتي وليس على علماء اللغة البحث عن المنقول اليه بذا وقع توهم وهو انه لو كان من ضرب عشرين كان احد نقله من علماء  
 اللغة وليس فليس بان البحث عن المنقول اليه ليس من طائف علماء اللغة حتى نقله احد منهم واذن لا يتم قول المصنف في الحاشية  
 من انه لم يقل به احد من علماء اللغة ثم اراح قول المصنف في تلك الحاشية وكيف يلزم انه بقوله ولا اشكال في الالتزام اما عرفت  
 انه قد شاع ان اللفظ اذا اريد به نفسه صار علما ولا يجب الوضع للمعنى في العلمية وهذه ايضا بطلانها فانه قد فطن بها بعض المتأخرين  
 واذن الامر في صحة ذلك الالتزام ايضا اي كما لا اشكال في عدم كون القول بالعلمية منقولا من علماء اللغة قال في الحاشية  
 قال بعض النحويين اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ كان علما نحو حقيق مهمل قيل لانه كلامه لا يتركب الاسن كلمتين وحقيق  
 ليس بجملة الا اذا صار علما لحقيق المهمل كذا في غاية التحقيق انتهى لا يخفى على النفس التقطعي ان هذا من الكلمتين لما هو خوردين  
 في تعريف الكلام اعم من ان يكون حقيقة وحكما وحقيق كلمة حكما لانه في تاويل هذا اللفظ مهمل فاعلم ان مقتضى وجوب  
 باختلاف العلمانية انما هو الجواب عن انقضاء من ضرب فقط فعدم جريانها في المسميات لا يشتمل راحة القبح لاصل المقصود واذن لا ضرورة

لا لزوم الا لزام فتبصر قوله وايضا ان تقسيم آخر مطلق المفرد والمطلق فلا ماخوذ من كاشية الزائدة على شرح التهذيب الجاهل فيهم  
تتوكل عليك ان مطلق المفرد غير مطلق الشيء هو الذي يتحقق تحقق فردا ولا يتحقق بانفائه ويجري فيه احكام العموم والخصوص جميعا وهو  
موضوع القضية المحل القداية واما المفرد المطلق فيعبر عنه بالشيء المطلق وهو الذي يتحقق تحقق فردا ولا يتحقق بانفائه بل بانفائه جميع  
الافراد ويجري فيه احكام العموم فقط وهو موضوع القضية الطبيعية والاليفة جواز كون الكلمة والاداة على تقدير اتحادها معنيهما علما او متواطعا  
او مشكلا والناك في اطل ما سيذكره يحتاج عن قريب للمقدم مثله واما الملازمة فلما في كاشية انه لا يزمج كون خصوصية الاسم  
ملغاة في هذا التقسيم لان المنسوب الى الشيء المطلق بالمتخصص به بان لا ينسب الى شيء من الافراد ويجوز ثبوتها جميعا اذ لا دخل  
في شيء من الخصوصيات فتأمل انتهى تقرير المرام انه قد وضع له كيان العموم معتبر في المفرد والمطلق في قسميه مختلف الى جميع افراد  
من الاسم والكلمة والاداة وليخص خصوصية الاسم فلما ان الاسم ينقسم الى العلم والتواطع والمشكل فذلك يكون كل من الكلمة والاداة منفصلا  
الى هذه الاقسام ثم بين الشارح بطلان الثاني بقوله مع انها هي الكلمة والاداة لا يتصفان بالكلمة والجبرية تفصيل المقام على ذكرنا  
في التعليق انه قد شاع فيما بين المحققين ان المنقسم الى الكلمة والتواطع والمشكل هو الاسم فاصفة وشيكا كانه شريف المحققين بان  
الكلمة والجبرية وغيرهما من صفات المعنى اولاد بالذات وحمل ما به بالذات والكلمة والاداة المتصلان الحكم عليهما فلا يتصفان بواحد من  
هذه الاقسام فلا بد في المقسم من تخصيص الاسم بخلاف المنقسم لم يشترك والمنقول والحققة والمجاز فانها اولاد بالذات من صفات اللفظ  
فلا بأس بالانصاف فان الحكم على اللفظ والكلمة والاداة صحيح ولم يعبر الاسم في المقسم بل اعتبر المفرد كما هو المشهور بين الجمهور لان الاشتراك  
وكذا انتم في الحقيقة والمجاز قد يوجد في الكلمة والاداة لكن فانها مشتركة بين الابداء والتعريفات عشرين معنى قبل وادبر وقد جعل اللام  
منقولا عن التعليل الى العاقبة نقل صلى معنى دعالي الاركان المخصوصة وفي اذا استعملت في النظرية تكون حقيقة واذا استعملت بمعنى  
على تكون مجازا ونقل اذا استعمل في معناه يكون حقيقة واذا استعمل في معنى يضرب الشك يكون مجازا ايضا اي كما يوجد الاشتراك في الاسم  
على المشهور علما ان علادة المراد به اي بالاسم فيما هو المشهور كذا في كاشية مطلق اللفظة الدالة سوار كانت سما وغير ذلك ما صح  
بالتشخيص في الشفاء تقرير العلامة ان المراد بالاسم الذي جعل مقسما في مشهور ليس متقابلا للكلمة والاداة بل المراد منه اللفظ الدال سما  
كان وكلمة او اداة فيرجع الاسم ايضا الى بان المقسم هو مطلق المفرد فجعله مقسما ابتداء اولي كما فعله المصنف قال الشيخ في الشفاء بخن  
نحني بالاسم كل لفظ دال سوار كان لا يخص بالاسم او كان لا يخص بالاسم الكلمة او الثالث الذي لا يدل لا بالمشاركة انتهى قوله ان  
المعنى معناه اي ان واحدا وضع المراد بالوضع سببا ما يعم جميع انحاء معنى تعيين اللفظ بازاء المعنى مطلقا وان حمل على المتبادر  
ما وضع له ابتداء فمضى قوله ان كثر استخدام كذا في كاشية قوله فيها استخدام بان يرجع ضمير الى المعنى المستعمل فيه اللفظ سوار كان وهو محال  
ام لاحتمال ثبوت المجاز ايضا بالعدد بمعنى ان لا يكون له معان متعددة من حيث هو كذلك اي من حيث له معناه واحد لا يلائم  
فيه تعدد والمعنى فلا يرد بالعلم المشترك تفرع على اعتبار كاشية وتقرير الورود ان تعريف الجبري غير جامع فانه يخرج عنه العلم المشترك  
الموضوع لمعان متعددة وذلك باعتبار التعدد في العلم المشترك بخلاف الجبري المعبر فيه الوحدة ووجه عدم الورود بعد ما حقه كاشية ظاهر  
فان تعدد المعنى ليس الا باعتبار تعدد الادوات واما في الوضع الواحد فالمعنى الواحد فيصدق في كل وضع مع عزل النظر عن الوضع  
الاخر انه موضوع لمعنى واحد من حيث هو واحدا فالنظر الى هذه كاشية مندرج في الجبري فيما بعد هذا اي فيما يذكر بعد هذا القول اي بان التعدد  
معناه الواقع في تعريف الجبري وذلك المذكور هو قول المصنف مع تشخصه معناه جبري ولا يرد ما جئنا به في تعريف المتواطع  
والمشكل تقرير الورود ان توطد المعنى بدون اعتبار الشخص ماخوذ في تعريف المتواطع والمشكل فيخرج عنه اسم الجنس المشترك كالعين لتعدد

معناه فلا يكون لك التعريف منعكسا وتقرر بعدم اللورد وبعد ملاحظة كميته ظاهرا فان كون اسم الجنس المشترك مشتركا انما هو باعتبار  
 اوضاع متعددة واما دخوله في المتواطىء المشكك ليس الا باعتبار اتحاد المعنى بحسب منج واحد فان اعتبر فيه اتحادا وضع له بالبعد وحيث  
 هو واحد فانه طابق لما افاده بعض المحققين من انه بعد اعتبار كميته لا يرد المنقضى على تعريف المتواطىء والمشكك با غير جامع يخرج  
 باسم الجنس المشترك عنه كذا في التعليق المرفى فهذا التقسيم الى قسمين الاول بالقياس الى المعنى الواحد كما ان التفسير الثاني بالنسبة الى المعنى  
 الكثير فله منع شخصي مع اعتبار الشخص فيما وضع له فيكون جزئيا حقيقيا اى في عرف اهل المنطق بحيث لو فرض كونه متصورا بنفسه  
 اى بواسطة احواس انما يقيدنا به بناء على ان الاختلاف بين الكلبي الجزئي انما هو باختلاف نحو الادراك كما سياتي كذا في الحاشية  
 قوله فيما لا اختلاف نحو الادراك بان الشئ المذكور باحواس جزئي والمذكر باقتل كلي فاجزئية والكلية ليست باعتبار ان في الجزئي  
 شيئا داخل في قوامه وليس ذلك الشئ معتبرا في الكلبي بل ما خول من الادراك قد تعلقا بشئ واحد يمنع هذا التصور عن تجزئته كثر  
 وقد يسمى علما اى في عرف النخاة واما اختاره انما هو في كل جزئي بل الحكم فهو اولى لبناء وله سائر الجزئيات علما ما كانت أم لا فلا يرد  
 الاعضاء الى الضمائر واما الاشارات بان معناها شخص وصناعم انها ليست باعلام بطلانها فلا يشكك بالاعلام التي معانيها  
 غير مدرجة بحسب انما ذكرت معانيها بالصورة الكلية تحريرا لشكك ان اعتبار الشخص المانع عن الشركة في الجزئي يستدعي خروج  
 الجزئيات التي لا يدرك معانيها بحسب انما سبيل الى ادراكها بالوجود الكلية كلفظ الجملة جبريل وكما قال الحكماء ان الوجه تعالى  
 يعلم الجزئيات بوجه كلي وذلك لان الوجود الكلية ليست بشخص مافعة عن الاشتراك بين الكثيرين فلا يكون تعريف الجزئي  
 جامعاً وتقرر بحسب ان المراد بكون الجزئي مشخصا انه لو فرض كونه متصورا بنفسه لا بصورة الكلية يكون ذلك التصور انما عن الشركة  
 والامرية في صدق هذه الشرطية على تلك الجزئيات فتصورها بالصورة الكلية الصالحة للاشتراك بين الكثيرين لا ينافي منعها عن الاشتراك  
 بالكمية المذكورة فالتعريف جامع قطعاً ثم ان الخلل في الصدر ان علم الجنس خواصاته وحضاج علم مع ان معناه غير شخص  
 بحيث يكون تصور ما مانعاً عن الشركة فلا يكون تعريف الجزئي جامعاً فانه يقول الشارح واما العلم الكلبي فليس علما في عرفنا  
 اى عرف اهل المنطق فلا بد من اخراجه من التعريف والا يلزم كونه غير مانع لنفقي عليك ان الحكم عبارة عما وضع لشئ معين بحيث لا  
 لا يتناول حسب ذلك الوضع غيره فان كان هذا الموضوع له المعين مشخصا لا يقبل التكاثر من حيث نفس مفهومه فهو علم شخصي وان كان  
 كلياً يعبر فيه قيداً وهو كونه محدوداً في الزمن فاحضر عنده فاعلم بحسب كسامة فانه قد تصور الوضع مفهوم الاسد اعني الحيوان  
 المنفرد من ثم وضع له باعتبار تعيينه وحضوره في الزمن لفظ الاسامة واما لم يعبر فيه تعيينه اى على نفس الطبيعة من حيث هي  
 اصلاً كالانسان والفرس لا يكون علم جنس بل هو موضوع باراد الطبيعة بلا شرط شئ مع اعتبار الحضور الذهني اى الاعلى بالقياس فلا ينافي  
 العموم واما ينافيه في الشخص لو قيل انه موضوع للماهية مع الوحدة الشخصية الذهنية كان جزئياً ويلزم عليه ان يكون طلاقاً على الافراد  
 مجازياً كذا في الحاشية قوله فيها اى لا على وجه التقييد المقصود من هذا التفسير اذ لو فهم وهو ان اعتبار قيد الحضور الذهني في مفهوم  
 علم الجنس غير صحيح اذ التقييد ينافي العموم المعبر في مفهومه كذا لانه على الخصوص تقرير الازالة ان اعتبار ذلك القيد انما هو في  
 العنوان لا في المعنوي حتى ينافي عموم كل المعنوي مطلق عن التقييد قوله فيها ويلزم عليه اى يلزم على القول بكون علم الجنس  
 موضوعاً للماهية مع الوحدة الشخصية ان يكون الطلاق علم جنس على الافراد مجازياً مع انهم صوابان هذا الاطلاق حقيقة  
 كما هو الحق جوازاً عما قيل ان موضوع للماهية مع الوحدة الشخصية الذهنية معناه اى معنى علم الجنس امر كلي قابل للاشتراك بين  
 الكثيرين فلا يكون علماً انما الطلاق اعلم عليه اى على علم الجنس في الاحكام اللفظية فلا يتوهم ان لو لم يكن علم الجنس علماً في الحقيقة



لم يصح الملاقاة لفظا لفظا مع ان الاطلاق شاع عنه ولم يزل يطلق العلم عليه باعتبار ان الشخص متغير في مفهومه بل بالنظر الى الاحكام  
 اللغوية نفى الملاقاة انما هو باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا منافاة بحجة المقال انه لما كان تظليل الصنعة متصفا على المعاني فان حرجوا  
 علم الجنس من العلم اذا كان مستطاعا نظر الى العرب على اللفاظ فعدوه من خريف بل هذا الاتحاد الاصطلاحي باختلاف النظيرين هذا كله مبتدأ  
 وادخال موضوعا بالمعربة والفرق بين علم الجنس وبين اسم الجنس المنكر كرجل وفرد باعتبار الحضور والعدم في العلم دون الاسم علم  
 ان هذا الفرق انما يحتاج اليه اذا كان اسم الجنس منكر او كان عبارة عما وضع للماهية من حيث هي كما هو مذموب البعض لو كان  
 عبارة عن موضوعا للفرد المنتشر كما قيل فلا حاجة الى ذلك الفرق فان التفرقة بينهما من غنية عن البيان حين التعريف انما ان  
 اسم الجنس معرف بالاسم الجنس كل رجل والفرق لا لشيء دلالة علم الجنس على التعيين بالادوية واسطة اللام اي بحسب الذات بخلاف  
 اسم الجنس فان دلالة على التعيين انما هو بواسطة العارض هو اللام قوله يدخل فيه اي في الجزئي المضمرات اه وفيه بحث وهو  
 ان ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس فجميع البحث على ما فاد السيد السند في حاشيته على شرح المطالع انه لا اشكال في كون جمعي ضمير  
 المتكلم والمخاطب احدا بالشخص في الاطلاق انما وانت يراجه متكلم ومخاطب مطلقا وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص حين يصليح  
 ان يخاطب به لا عن ارادة مفهوم كلي شامل فلا يقيح في شخصيتها وانما الاشكال في ضمير الغائب اذا كان راجعا الى الجنس فعولنا  
 بحسب النامي جزئ للمخول وهو جزئ للانسان من البين ان الجنس كلي فاذا كان يكون مدلول ذلك الضمير كليا فكيف يندرج تحت الجزئي  
 المقابل له والاشارة ايضا قد تكون اليه اي الى الجنس بمعنى ان سماء الاشارة تحت الجزئي الحقيقي ايضا بحث اذ قد يكون  
 المشار اليه جنسا كما في قوله صلى الله عليه وسلم انكم لتخضبون بهذا السواد واجيب الجيب بضمير الغائب في حاشيته على شرح  
 مختصر الاصول بان مرجعه اي مرجع ضمير الغائب هو المذكور سابقا سواء كان لفظا وهو عبارة عن كون الشيء مطلقا به صريحا قبل  
 ذكر الضمير نحو ضرب يد غلامه او معنى وهو عبارة عن ان لا يكون شيئا مصرحا به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى لكون مرتبة  
 الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد هذا تفصيل في تعليلنا المرضي او حكما وهو عبارة عن ان لا يكون شيئا مصرحا به  
 ولا يكون شيئا من سياق الكلام او سابقا مقتضيا للذكر معنى الا ان حكم الواضع ان مفسر الضمير ما يصلح مرجعا له بل ان يتقدم  
 يقتضي ذكره حكما فالمرجع المؤخر لفظا الغرض مقدم حكما كما ان المحدث لعله في حكم الثابت هو من حيث هو مذکور في اخصا جزئي  
 لا يحتمل الشبهة تقريره بان مرجع ضمير الغائب في بصورة المذكورة وانما كان جنسا للرجل بدوان يكون مذکور سابقا ولا شك  
 في ان الذكر المذكور في المصنف شخص مانع عن قبول الشبهة وانما كان مفهومه مع قطع النظر عن الذكر السابق كليا هذا رافقه حسن  
 المحققين بان هذه البجته المخصوصة اعني المذكور بما هو مذکور لا تعتبر في المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو اعتبر لم يكن حمل الكل على  
 فلا يصح قولنا الانسان كل في مفعول على كثيرين في نفس ذاته فانه ليس بجزئي حقيقي البته وانما في الجواب ان يقال ان المصنف  
 ما اراد بدخول المضمرات في الجزئي الحقيقي جميع اصنافا وخصا صها بل حكم بالدخول بالنظر الى الاكثر والغائب في هذا الاستعمال  
 الذي ذكرنا متواطؤا ومشكك لقله هذا القسم لم يورده تحتها احالة الى فهم المتكلم انتهى وكذا ما ايشار اليه كما هو حاضر ولو في الذكر  
 فانه جزئي حقيقي لا يحتمل الشبهة ثم فاد الشارح جوابا آخر عن البحث المذكور على ضمير الغائب بقوله وما اسهل عليك ادخاله  
 ودخل ضمير الغائب فيه اي في الجزئي الحقيقي بالقياس الى المعنى الشخصي بالقياس الى المعنى بجنس تقريره بان مرجع ضمير الغائب ليس  
 بخوله في الجزئي الحقيقي بالقياس الى معناه الشخصي وانما كان غير ذلك بالنظر الى المعنى بجنس حين كونه راجعا الى الجنس تامل وجه  
 السائل انه اذا فليس الى المعنى الكلي لم يكن متواطؤا ومشككا كما هو الظاهر فيلزم بطلان المحصر كذا في الحاشية وذلك لوجود قسم

من متحد المعنى خارجا عن قسامة الثلثة من الجوزي والمتواطىء المشكك استعمال اسم الإشارة في الجنس على سبيل المجاز لا الحقيقة فاجاب  
عن الاعتراض باسم الإشارة والمحجب هو المحقق المردى في حاشيته على شرح التكميل بجلال الملة والدين حيث قال اما اسم  
الإشارة فالامر فيه ظاهر فانه موضوع لما هو جزئي محسوس استعماله في غيره على سبيل المجاز انتهى فيندرج اسم الإشارة تحت الجوزي  
بحسب اصل الوضع وهو المقصود بقى شئ اى اختلاف وهو ان اسم الإشارة اذا اخذت بالقياس الى معانيها الكثيرة يلزم خروجها  
عن هذا التقسيم فانه بالقياس الى معنى واحد من حيث ان له معنى واحدا وليس من قسم التقسيم الثاني الذي ذكره المصنف  
بقوله وان كثرة آراء لا اعتبار بتعدد الوضع في الاشتراك ولا اعتبار بالنقل في غيره لا يجعل ان يسموا الاشارات والمضمرات اذا  
لو حطت الى معانيها المتعددة فهي خارجة عن التقسيم المعبر بهنا فان التقسيم المعبر بحسب الاحكام في التقسيم الاول هو اللفظ المفرد  
بالنظر الى المعنى الواحد في التقسيم الثاني بالنظر الى المعاني المتعددة نوعا وشخصا وفي الوضع النوعي ايضا تقسيم بحيث يشمل المجاز ايضا  
كذا في التعليق المرضي فتدبر في الحاشية إشارة الى انه لا يمكن قياسه الى الامور المتكثرة لان استعمال اسم الإشارة في كل واحد منها  
على وجه البديل من حيث انه فرد لذلك العام الذي هو مرة للملاحظة فكانه يستعمل في كل استعمال في المعنى الواحد عني ذلك العام  
من حيث تشخصه قائل انتهت قوله ان الوضع آه قال في الحاشية قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا بان يتبين  
والتخصيصية في جانبي الموضوع والموضوع كليهما كوضع زيد لذاته فال موضوع وهو زيد خاص كذا الموضوع له اعني الذات المشخصة ايضا  
خاص قد يكون كل منهما اى من الوضع والموضوع عاما بان يلاحظ الامر الكلي في جانبي الموضوع والموضوع كليهما كقول الوضع كل  
فاعل موضوع لذات من قام به الفعل فالمعتبر ان كل لفظ على انه الفاعل يوجد في مادة متصرفه كضارب ضامك مثلا فهو موضوع  
لكل ما صدق هو عليه من قام به الحدث وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الإشارة مثلا وهكذا وضع المضمرات والموضوع  
فان الواضع يلاحظ الامر الكلي لكن لان يوضع اللفظ بآراء بل لان يلاحظ خبرياته بواسطة اى بواسطة الامر الكلي ثم يضع الوضع  
ذلك اللفظ لكل من تلك الخبريات المندرجة تحته اى تحت الامر الكلي تقريره ان الواضع يلاحظ حين الوضع معنى كلياً منطبقاً  
على جميع الافراد وكلما لمفرد والمذكر والابتداء مثلا لكن لا يوضع لذلك المعنى بل يوضع لامر معين من خبرياته وهذا المعنى انما يكون  
مرة للملاحظة فال موضوع له ليس الا هذه الخبريات الامر الكلي واسطة فقط كما في سماء الاشارات والموصولات والمضمرات فهذا  
مثلا موضوع لكل واحد من الخبريات الخاصة كزيد وكبر مثلا لجماع كونها محسوسة موجودة مشار اليها وقد يكون الوضع خاصا  
والموضوع له عاما كوضع الانسان المفهوم الكلي كذا قيل بحق انه دخل في القسم الاول يعني ان القسم الرابع ليس قسما على حدة بل  
دخل تحت الوضع الخاص الموضوع له الخاص فان المراد بالتعيين في الموضوع لاعم من ان يكون شخصا او نوعيا ومهما تعين نوعه  
ومن جملة شتماء الباء اعم ان فيه وضع لمعين لمفهوم كلي وفي القسم الاول يكون وضع لمعين لمعين شخصي الظاهر انه نزاع لفظي هذا  
والتحصيل في بعض الشروح انتهى كلامه وتحقيق المقام المقصود منه تبيين التقسيم الذي ذكره المصنف في الحاشية للموضوع له الى العام  
والخاص ان الوضع ان اعتبر في الوضع مفهوما عاما بحيث يكون مرة للملاحظة معان كثيرة فالوضع عام والافخاص ثم الموضوع  
الكل ان ارادوا كلياً كان او خبريا كلفظ الانسان زيد فخاص الافعام ولا يقصور عموم الموضوع له حتى يصح تقسيم الموضوع له  
الى العام والخاص ثم تقسيمه للوضع الى العام والخاص صحيح بمعنى كونه كلياً او هو خاص لكونه واحداً ولا يقصور عموم الموضوع له بمعنى كونه  
متعدد المحو ظاهراً كلياً كما في سماء الاشارة اذا الوضع ههنا عام والموضوع له خاص كذا في الحاشية وهو ظاهر واذا لاحظ كل واحد  
بنفسه وضع الاسم له اى لكل واحد كان اللفظ مشتركاً بين المعاني باوضاع متعددة كل منها اى من الاوضاع خاص اى

وضع خاص كخاص أي الموضوع له خاص فظاهر أنه لا يتصور للموضوع له قسم آخر خارج عن الأقسام المذكورة حتى يتصور كون الموضوع له عاماً  
في ذلك القسم فلا يعقل صورة يكون الموضوع له فيها عاماً فالصحيح تقسيم الموضوع له بأنه كالوضع قد يكون خاصاً وقد يكون عاماً كما قسمه المصنف  
في المنهية حيث قال قد يكون الوضع خاصاً والموضوع له أيضاً خاصاً وقد يكون كل منهما عاماً ثم وقع على كون عدم تصور عموم الموضوع  
له بمعنى كونه متعدداً بقوله فكون الوضع خاصاً والموضوع له كثيراً في وضع واحد لا في وضع كثير غير معقول إذ الوضع الخاص لا يكون بواسطة  
أمر كلي والوضع الواحد للموضوعات الكثيرة يجب أن يكون بواسطة أمر عام كالملاحظة على واحد من الأقسام في الحقيقة فلا يصح تقسيم الموضوع  
إلا أن يقال جواب عن ذلك التزيف بحيل تقسيم الموضوع المتعدد للموضوعات العامة بوضع عام بوضع خاص بوضع عام بوضع خاص بوضع عام  
المتعدد في ههنا الإشارة ووضع اللفظ بانه أي بانه المتعدد ولهذا كور فيكون الموضوع له العام عبارة عن كل المتعدد والموضوعات العامة بوضع عام  
كالقوم والرجال الأول في معنى الجمع والثاني هو جمع ثم علم أن القوم هم جماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد يدل على شيء واحد ويؤيد  
الضمير العائد إليه مثل القوم خرجوا تحقيقاً أن لفظ القوم في الأصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بأمر النساء  
الذكر ذكره الراجح في الفائق وهو متناول لجميع آحاده لا لكل واحد من حيث أنه واحد حتى لو قال القوم الذي يؤيد هذا المحسن  
كذا فدخله جماعة كان لفظ مجموعهم ولو دخله واحد لم يستحق شيئاً كذا في التلويح وغير ذلك كالمبطل مما وضع لكثير غير محصور بما هو كثير بانه  
شأن العام فهنا يكون كل من الوضع والموضوع له عاماً فيصير تقسيم الموضوع ثم معنى كون الكثير غير محصور لا يكون في اللفظ دلالة على  
انحصاره في عدد معين في الألفاظ الكثيرة المتحقق محصوراً بحالات ههنا الإشارة للموضوعات لكل واحد من الخبرات بشرط الانفراد  
من حيث كثرة توضيح المقام على ما في بعض كوشى أن الأمور المتعددة الكثيرة للملاحظة بفهم عام على ما في الملاحظة على جميع أحوالها  
أن يلاحظ كل منها بشرط الانفراد عن الآخر كدلول سما الإشارة ونحوها فانها موضوعات لكل واحد من الخبرات بشرط الانفراد عن الآخر  
وهذا هو القسم الثاني الذي يكون الوضع في عاماً والموضوع له خاصاً فهاهنا ان يلاحظ من حيث الكثرة فيوضع لها من تلك جهة لفظ واحد  
بوضع واحد كالرجال والقوم فانها مضافاً بوضع واحد للخبريات الكثيرة الغير المحصورة من حيث الكثرة كما هو شأن العام فهذا هو القسم الذي  
يكون فيه كل من الوضع والموضوع له عاماً انتهى بعبارة قتال في التلويح والتفصيل في الحاشية المنهية وقد ذكرنا ما مع ما عليها في التلويح  
أن شئت فراجع إليه وما ذهب إليه ثلث محققين من أنه إذا تصور الوضع فهو بالكلية وعين اللفظ بانه يكون كل من الوضع والموضوع له عاماً  
فكيف يستقيم ما قال الشارح من أن الوضع أن اعتبر في الوضع فهو عاماً بحيث يكون مرآة للملاحظة معان كثيرة فالوضع عام من أنه لا يتصور  
عموم الموضوع له في غير عتدي عن شرح ثلث محققين إذ الوضع العام ليس عبارة عما ذكرنا على أفاده بقوله الوضع الواحد بأمر عامان متعددة لا بأمر المفهوم  
الكل للملاحظة بالكلية كما في سما الإشارة وما قول الشارح لا يتصور عموم آه فقد ذكر استقامته آنفاً ولهذا المتعين لذلك ههنا إلا أن يصح  
الاصطلاح وان كان مما لا مشاحة فيه لكن اختراعهم بلا ضرورة واعتية اليه مخالف الاصطلاح بجمهور أحداث بدعة في شريعة الإجماع  
كما لا يخفى على أن الاعتبار في الوضع أن كل عاماً ليس هو الوضع عاماً سواء كان آلة للملاحظة هو آخر هذا القسم سماه بجمهور الوضع  
العام وطولاً بنفسه ثم الوضع النوعي كما يكون باعتبار العموم في جانب المعنى أن يكون المعنى كثير الخواص بامر عام هو مرآة للملاحظة كما في  
الوضع العام والموضوع له الخاص كذلك يكون باعتبار ههنا في جانب اللفظ كما بينه شارح بقوله قد يكون نوعياً بأن يعتبر العموم في  
جانب اللفظ وهو تعيين الوضع أن كل لفظ يكون كيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه أي بلا قرينة على معنى مخصوص مفهوم من اللفظ بوجه  
تعيينه مثلاً أن يعين الوضع أن كل هم آخره لفظ أو يافتح ما قبلها أو تكون كسورة فهو مفرد من أول ما يحق تأخره هذه العلامة  
وكل اسم غير إلى خبر رجال ومسلمين فهو جمع من سميات لك الاسم وأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لفظ يأتيهم بها

الفصل من هذا المعين النوعي لا يوجد في المجازات بل هو مختص بالحقائق لان الدلالة بنفس اللفظ من غير دخل القرينة فيه من جهة الحقيقة  
 ولما يختص اي النوع النوعي الذي يخص بالمجاز ولا يوجد في الحقيقة فهو تعيين الواضع بان كل لفظ دل بنفسه على بلا قرينة على سائر  
 النوعي للفظ وجو القرينة العارضة عن رادة ذلك المعنى الحقيقي لما يتعلق به معنى متعلق بالمعنى الحقيقي تعلقا محضاً بمعنى انه  
 يعبر منه بواسطة هذا الوضع النوعي واحد غير متعدد في جميع المجازات لان خصوصية ذلك الوضع نوع معين من المجاز دون نوع آخر منه وب  
 اي بالوضع النوعي المذكور تحصل الدلالة اي لالة اللفظ على المعنى المجازي فلو لم يكن هذا الوضع في المجازات لم يكن اللفظ دالاً على ذلك المعنى  
 وقد قرينة اي في الوضع النوعي المتحقق في المجاز نوع العلاقة كما يقال ان الوضع معين ان اللفظ الدال على السبب مثلاً بنفسه فهو من القرينة  
 دال على سببه بالعكس فهو اي الوضع النوعي المتغير في نوع معين من العلاقات متعدد ومختلف بحسب تعدد العلاقة وهو مناط صحة الاستعمال لان  
 بنفس العلاقة لا يكون صحيح الاستعمال للفظ ما لم يكن نوعاً من انواع العلاقات المتغيرة عند التفصيص وسيجي توضيحه في بحث المجاز فالوضع النوعي فريغ على  
 ما سبق في المجاز على نحو واحد بما يصح بالدلالة وثانيها ما يصح باستعمال اللفظ لتمثيل المصطلح لعموم الوضع وعموم الموضوع له بقول الوضع كل فاعل موضوع  
 لذات من قام بالفعل منطوقاً على عدم الفرق بين الوضع النوعي المتحقق بهما في صورة تعيين الوضع كل فاعل لذات من قام بالفعل من نوع وضع  
 لعمام الذي يجبر فيه العموم من جهة المعنى دون من جهة اللفظ ففكرنا في الخلطة انه يتبس الامر على المصطلح فلم يفرق بين الوضع النوعي الذي يجبر فيه العموم  
 من جهة اللفظ وبين الوضع الذي يجبر فيه العموم من جهة المعنى كما هو في الوضع العام والموضوع له انما هو فمثل الثاني بقول الوضع مع  
 ان المتحقق في هذا القول هو الاول فهو مثال له لا الثاني واجواب عن هذه الخلطة على ذكره القاضي اسنديلي انه لم يشترط في عموم الوضع  
 عدم العموم من جهة اللفظ حتى ينافيه فالعموم كما هو متحقق في جانب اللفظ متحقق في جانب المعنى ايضا فتمثيل صحيح انتهى محل قول الشارح  
 فتفكر في الزيادة في قوله وحصر التفاوت آه وجوه اي هتاهم تشكيك محصورة في اربعة قسمات من الاولوية والا لولوية واشد  
 والزيادة مع مقابلة هتاهم من الآخرة المقابلة للاقدمية وعدم الاولوية المقابل للاولوية والضعف المقابل للشدة ولتقصان المقابل  
 للزيادة وفسر و اي المليونين الاقدمية بان يكون القضاة بعض افراد هذا الكلي اي الكلي المشكك به اي بالكلية لانه لا انصاف  
 لبعض افراد الآخر منه اي من الكلي بذلك الكلي كما في الوجود فان انصاف الواجب تعالى بالوجود عامة لانصاف يمكن به فالوجود  
 كلي مشكك صدقه على الواجب عز مجده بالاقدمية وعلى الممكن بالآخرة وفسر الاولوية بان يكون انصافه اي انصاف بعض الكلي المشكك  
 به اي بالكلية لاقتضاء من ذاته اي يعقني بعض الكلي بنفسه في ذلك الانصاف ويكون انصاف البعض الآخر بذلك الكلي بالنظر الى غيره  
 كما في الوجود فانه تيفاءت صدقه على افراده اذ صدقه على الواجب تعالى بنفسه في غير افتقار الى مر خارج بخلاف الممكن فان صدقه  
 محالية يحتاج الى ذلك الامر وقد فسر الاولوية باحقيقة بعض من الكلي من البعض الآخر لانصاف متعلق بالاحقيقة ورافية الشارح بقوله هذا  
 المعنى اي التفسير الثاني للاولوية يتناول كل شئ من جميع وجوهه اي اقسام التشكيك واما من مشكك الاولوية الاحقيقة وحمله الكلام  
 من ذلك التفسير غير مانع وما قيل القائل الحق هو وان ان الاختلاف بالذاتية والعرضية بان يكون الكلي ذاتياً للبعض وعرضياً  
 للبعض الآخر كالفضل فانه ذاتي للنوع وعرضي للمجنس كونه خاصته له دخل في الاولوية فالتفسير الثاني للاولوية وهو الاحتمالية  
 اذ الانصاف بالذاتية حق من الانصاف بالعرضية اما اذا اخذ الاولوية بالمعنى الاول فليس هذا الاختلاف داخل فيها اذ  
 لا اقتضاء من جهة الذات للانصاف بالذاتي والا يلزم ان يكون الذات علة للذاتي فيلزم تقدم الذات على الذاتي وهو كما شئ  
 اللهم الا ان يراد بالاقتضاء المذكور في التفسير الاول للاولوية مطلق للزوم اي امتناع الانفكاك بالنظر الى الذات سواء كان  
 باقتضاء من لقار الذات وعقليتها كما في اللوازم المستندة الى الذات فان الذات عليه لثبوت هذه اللوازم كما لو كان الذات صدقاً

بنفس الذات كما في الذاتيات بالنسبة الى ذى الذاتى لا العلية حتى لا يندرج الاختلاف بالذاتية والعرضية في معنى الاول والا لولوية  
والا لاشية فقد نفس بالذاتية ظهور آثار الكلى في البعض دون البعض الآخر وليفه المحققون من المشائين بانه يستوجب تشكيك  
كثير من المقومات اى الذاتيات وذلك لان ذاتى اشئ قد يكون بحيث يترتب آثاره في بعض الافراد اكثر من البعض الآخر  
انما على عكس ان آثار الحيوانية في بعض الكثر من آثارها في البعوضة والتشكيك في الذاتيات باطل فالتفسير المذكور للاشدة مزيف  
قطعا ثم اجاب عن ذلك التزيف بقوله الا ان يلزم ذلك التفسير بتأييد من قول الاشراق فان الاشراقية يجوزون التشكيك  
في المقومات ثم وجبه التزيف غير خفى فان الكلام في التفسير الاشدة على مسلك المشائين على طريق الاشراقيين والمحققون ليس من  
الاشدة يكون احد الفردين من الكلى المشكك بحيث ينتزع منه العقل باستعانة الوجه مثال الاضعف ويحلله اى يحلل العقل احد الفردين  
اليها اى الى مثال الاضعف كالبياض فان وجوده في الثلج اشد من وجوده في العاج بحيث ينتزع العقل من الثلج بياضات كثيرة مثل العاج  
حتى ان الاوام العامة تدب الى ان القوى منهما اى من الفردين متالف القوام من مثال الضعيف تفصيلا ان لوهم العامى  
لا يفرق بين تحليل والتأليف هما مفرقان بان الاجزاء التحليلية لا وجود لها اصل بل العقل ينتزعها بخلاف الاجزاء التأليفية وان وجودها  
بفصل الارتباب في انه لا تأليف في الاشد من مثال الاضعف اذ انضمام الاضعف الى الاضعف لا يبيد الاشدية مع ان لوهم  
يزهبا الى ان لاشد متالف من مثال الاضعف وتعنى الازيد ايضا كونه اى كون احد الفردين بتلك التجميعية اى بحيث ينتزع منه العقل  
باستعانة الوجه مثال الانقص ويحلله اليها الا ان الفرق بين الاشد والازيد ان الامثال المنزوعة من القوى اى الاشد ليست اجزاء  
متباينة في الوجود والمتباينة في الوضع اى الاشارة بحسبة فان اشد وبعوض الكيف بخلاف الامثال المنزوعة من القوى  
والانقص فلهما متباينة ما بحسب الوجود والوضع اى الاشارة بحسبة معاكما اذا وقع خط فوق خط آخر كما مخطوط المستقيمة الغير المتداخلة او  
متباينة بحسب احداهما فالتباين بحسب الوضع دون الوجود كما اذا توهم لفظة بين خط فان اجزائه متباينة في الوضع فقط والتباين بحسب  
الوجود دون الوضع كما اذا جعل اس خط براس خط آخر او الزيادة والنقصان من عوارض الكم ثم علم ان الفرق بين الشدة والزيادة  
انما هو عند المشائية لتحقق التفاضل في الحكم اذ المقادير متعينة بالزيادة بحسب الوضع بخلاف الكيف فيسمون في الكيف  
بالشدة والضعف في الكم بالزيادة والنقصان لا العكس فانه لا يقال عند بل للغة ان خطا اشد خطية من الخط الآخر بل يقولون ازيد  
وانما الاشراقية فلا يفرقون بين اشد والزيادة او التفاضل عند الرجوع الى التفاضل بالكمال والنقصان لم يسموها باسمين مختلفين  
ثم مجرد اختلاف الافراد بحسب اشد والزيادة والنقصان ليس تشكيكا لانه لا يختلف بهما مصداق الكلى على الافراد بل  
صدق عليها على السواء كما لا يقول على السواد الاشد والاضعف على السواء فيكون بالنسبة اليها متواطيا لا مشككا بل هو  
اى اختلاف الافراد بالشد والضعف من موجبات اى علل الاختلاف في مصداق المشتق كالاسود من ذلك الكلى كالسواد معنى ان  
ذلك الاختلاف على حصول الاختلاف في مصداق عليه المشتق من ذلك الكلى وهو معرض كل من الاشد والاضعف مثلا صدق  
السواد على كل منهما على السواء وانما التفاضل في صدق الاسود المشتق من السواد على جميع الذى هو معرض كل منهما وهو اى المشتق  
المقول اى المحمول بالتشكيك كالاسود ومثلا ففى الاسود والاشد لوجود سوادات كثيرة وبحسب كل سواد يحل الاسود على العرض فيصدق  
الاسود باصداق كثيرة بخلاف الاضعف فان التشكيك في الكلى لا يكون الا بالقياس الى ما يصدق به اى الكلى عليه التضمير ارجع الى  
ما هو موصولة به وهو اى بالمواطاة فانه احسن في صدق الكلى على الجزئيات وعليها بالكلية اذا عرفت هذا فالتشكيك انما يجرى  
في المشتقات دون المباين فانها لا يصدق على عروضها بالمواطاة فلا تكون مشككة وانما المشكك هو المشتق بالقياس الى افراده

التي هي معروضات للمبدا الاختلاف المصدق بخلاف التوافق فانه قد يكون في اشتقات كحيوان الناطق وقد يكون في الماهيات  
 كما اسود بالنسبة الى السوادات المختلفة اذا اسود ومقول على السواد الاشد والاضعف على السواد قوله لا تشكيك في الماهيات آه  
 اما انتفاء الاقدمية والاولوية عن الذاتي فلا يستوي النسبة الى الذاتي الى ما هو في الذاتي ذاتي له الصميم راجع الى الموصول المراد الذات  
 بمعنى انه لا يختلف الذاتي بها اي بالاقدمية والاولوية والاي لم مجموعية الذاتي تقدر للزوم على ما ذكرنا في التعليق الرضوي على تقدير  
 تحقق الاقدمية في الذاتي ان ثبوت الذاتي لبعض الافراد اكان علة لثبوت بعض آخر فثبوتها لهذا البعض يكون معلولا ومجولا واما  
 على تقدير تحقق الاولوية في الذاتي فلان ثبوت الذاتي لبعض آخر اكان بغير اقتضاء من ذاته بل كان بالنظر الى غير فيكون للغير دخل  
 في ثبوته له بان يكون باعلا فيلزم لمجموعية المطلوبة ولما كان القائل ان يقول ان هذا الدليل متقوض بالعارض اي كالحاج لمحمول مواطاة  
 بان يقال بمقدامات الدليل جارية في العارض الذي عترفتم بكونه مشكوكا كما لا سود فانه لو كان ثبوتها للبعض علة لثبوت بعض آخر فيلزم  
 ان يكون ثبوت العارض له معلولا ومجولا ودفعه بقوله ولا سبيل الى المقض بالعارض يجوز ان يختلف العارض بها اي بالاقدمية والاولوية  
 فان لعقل المتقبط عن تجويزها في العارض فيجوز كونه اقدم في بعض المعروضات بالنسبة الى بعض آخر بان يكون انصاف لبعض  
 علة لانصاف الآخرة وكونه اولى في البعض بان يكون مقتضى ذاته ولا محذور في مجموعية العارض بل هي الحق سواء كان مجعولا  
 للمعرض وغيره ولا يجزى مثل ذلك في الذاتي لاستحالة لمجموعية هناك فادر ك واور وعليه المورد وهو الفسد الشيرازي بان القوم  
 فصول على ان حمل العالمي كاجسم النامي على السافل كالانسان لاجل المتوسط كحيوان فان جسمية الانسان معللة بمجوانيته فلو جعلت  
 الحيوانية وسطا لثبوت الجسم للانسان كان برهاننا لثبات ان يقال الانسان جسم لانه حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم  
 فاحيوان هو اوسط ثبت للانسان اوسطا بحسبته فهذا برهان لمي فانه يطلب علة وجود الامر في نفس الامر فهذا النص صريح في تحليل  
 الذاتي فان جسمية الانسان مع كونها ذاتية له معللة بكونه حيوانا وظاهر ان حمل الجسم على الحيوان يكون اقدم وسبق من جملة على الانسان  
 واختلاف صدق الذاتي بالتقدم والتأخر وتحقق التشكيك في الذاتي وحله ان امتناع التعليل في تحليل الذاتي بالقياس الى ما هو  
 ذاتي له باخر خارج عنه يعني ان الامر خارج عن الذات لا يكون علة للذاتي وذلك الامتناع لا ينافي كون البعض اي بعض الذاتيات  
 واسطة للبعض الآخر وفي المادة المذكورة كذلك فان حيوانية الانسان علة بحسبته وكلها ذاتيات للانسان هذا التعليل لا يجيب  
 التشكيك في الذاتي الاتحادي بحيثية التي هي مصداق حمل توحيدها لتشكيك لا يتحقق الابطحشيات متعددة وجبة لا خلافا في المصدق  
 وفي حمل العالمي على المتوسط وحمل المتوسط على السافل لا يختلف المصدق فان كيميائية التي هي مصداق حمل العالمي على المتوسط بعينها كيميائية  
 التي هي مصداق حمل السافل على السافل وحيث ان حمل العالمي على السافل والمتوسط ليس من حيثية واحدة بل حمل  
 على السافل من جهة كونه جنس جنس على المتوسط من جهة كونه جنسا وانت تعلم ما فيه من الوهن كما لا يخفى فافهم وحله ان المراد بعلة  
 في الاقدمية والاولوية المقترضة اي الفاعل من اجاعل كما يدل عليه قول الشارع فيما كانت الايلزم لمجموعية الذاتي لا اطلاق وظاهر ان  
 مجموعية في ثبوت جسمية الانسان ليست علة بها علة بل انما هي علة بمعنى الواسطة في الاثبات واما الدليل على انتفاء الآخرة  
 من انحاء التشكيك بمعنى الشبهة والزيادة عن الماهيات فلان الاشد والازيد اما ان يستعمل على شئ ليس في ذلك الشئ فيما يقابلها  
 وهو الاضعف لا انفصال لا وعلى الثاني لا يكون بينهما فرق فما وجه كون احدهما اشد وازيد والآخر اضعف انقص وعلى الاول اي  
 على تقدير الاشتغال فاما ان يكون ذلك الشئ المشتمل عليه الاشد والازيد مقوما ذاتيا نسخ ماهيته بما هيته الاشد والازيد فليس للاضعف  
 المقابل للاشد والاضعف المقابل للازيد من تلك الماهية اي ماهيته الاشد والازيد ضرورة انتفاء الماهية بانقضاءها فيلزم للاختلاف



بين ما يمتد بالاشد والاضعف كذا بين ما يمتد بالازيد والانقص فلم يتبين ما هي واحدة متفاوتة في الصدق فلم يوجد تشكيك فيها اولاً الى ان يكون ذلك شئ مقوماً نسخ ما هيتهما فليس للاختلاف سبيل الى المنه وضمن الفاء كذا في المنه التي حررها الشارح لولده محمد ميرة ثانياً فالأعني ان ليس للاختلاف على هذا الشق سبيل الى الذي فرض ذلك للاختلاف فيه وهو الذي بل في الامر الخارج وما وقع في نسخ المشهورة بالعين المعالجة وان كان صحيحاً بحسب المعنى كما ذكرنا في التعليق لم يرضى فهو من تصرفات المتأخرين فاحفظ ولا يلزم في العارض كالاسود على هذا الشق اي على تقدير حصول التفاوت في الامر الخارج انختلفت اى خلاف المفروض بل هو عين المفروض لاننا فرضنا التفاوت ابتداءً في الامر العارض كذا نقل عن المعلم الاول للحكمة اليونانية وهو السيد الباقر صاحب الافق المبين قيل من طرف الاشرقيين عيسى على الاستدلال المذكور باختصار الشق التاملي من التوحيد الاول هو عدم احتمال الاشد والازيد على شئ ليس فيما يقابلها باننا لا نسلم عدم الفرق بين ما يمتد بالاشد والاضعف وكذا بين ما يمتد بالازيد والانقص يجوز سند ذلك المنع ان يكون لذات واحدة مراتب كثيرة متفاوتة منتزعة من نفس ذاتها من غير اعتبار امر ما معها اى مع الذات خارج عنها اى عن الذات فبحسب بعض تلك المراتب تكون تلك الذات اشد بالقياس الى ذاتها الواقعة لتحقيقه في مرتبة لضعيف فلا يلزم عدم الفرق فان توهم ان العقل لا يجوز كون شئ واحد مناطاً لانتزاعه من مختلفه فسد المنع الذي ذكره القائل بقوله يجوز ان يكون الذات الخم غير تام فانه يقول الشارح ولا يفتضن العقل اى يستنكر عن تجويز كون شئ واحد مناطاً لمعيار الانتزاع الامور المختلفة بنفس ذاتها اى ذات ذلك شئ كالواجب تعالى بالقياس الى صفاته المختلفة فانه تعالى احد بسيط ينتزع منه صفات مختلفة كالخالق والرازق قول جواب من جانب المشائين للاعراض المذكور من طرف الاشرقيين لا يجوز ان يكون المراتب التي بحسبها الشدة منتزعة عن تلك الذات الواحدة حال كونها في المرتبة الضعيفة فالاضعف هو الاشد اى لم يمتد فرق بينهما والا اى وان لم ينتزع عن تلك الذات حال كونها في المرتبة الضعيفة فلا يكون الانتزاع من مناطاً ومعياراً للانتزاع اى انتزاع اشد بل يكون منشأ انتزاعها هو الذات مع شئ آخر هذا خلف ثم جواب عن القياس على الواجب تعالى بوجوه ثلثة اولها قوله اما الواجب لذاته فهو موجود واحد بجميع كماله لا يتجلفف الاشد والاضعف فانها موجودان متباينان موجودا ووضعا فكل مرتبة منهما مسلوبة في الاخرى فلا يصح كونه تعالى مقبلاً عليه لكون الذات الواحدة من غير اعتبار امر ما معها منشأ للانتزاع اشد والزيادة وثانيها قوله وكل كمال له تعالى من الاوصاف الجمالية كالحكم والعفود والجلالية كالقهر والانتقام تضمن في حيثية واحدة وراجع اليها اى جبهته وجوبه اقرر بالذات اذ كل جبهة اى صفة من جهاته اى صفاته تعالى اجبة الى تلك الجبهة اى جبهته الوجوب التي هي وحدها نازلة منزلة جميع الجهات اى الصفات فالواجب تعالى منشأ لانتزاع تلك الجبهة فقط لالامور المختلفة بخلاف الاشد الاضعف فانه ليس بينهما جهة مشتركة حتى يرجع اليها فان توهم انه لما كان الواجب تعالى منشأ لانتزاع جبهته الوجوب فقط فكيف يصح انصافه تعالى بالصفات الجمالية والجمالية كيف يصح اطلاقها عليه تعالى فانه يقول الشارح والصفات القيم الواجب بالذات باية حيثية اى صفته من تلك حيثيات اى الصفات معناه اى معنى ذلك الانصاف استحقاق اطلاق الاسم الموضوع لتلك حيثية كاطلاق الكريم والحقار عليه اى على الواجب تعالى بجميئة الوجوب الذاتي فقط وثالثها قوله فلا ينفك عنه تعالى شئ من كماله في شئ من مراتب عتبارات سائر كماله تقريره ان جميع كماله تعالى بالفعل اذ ريت ان مرتبة الذات الاحدية هي بعينها العلم والارادة والحيوة مثلاً فلا يفتقر في الواجب تعالى انتزاع بعض كماله في بعض الاحوال دون بعض كيف وانفكاك شئ من كماله عنه تعالى مستحيل بخلاف الاشد والاضعف والازيد والانقص فانه ينتزع عن الذات في بعض الاحوال الاشد فقط وفي بعض الآخر الاضعف فقط وكذا الازيد والانقص ثم لما كان القائل ان يقول ان يقول ان الصفات الجمالية والجمالية كلها مندوحة في حيثية واحدة اعني

حيثية الوجوب الذاتي انما يتم في الصفات الحقيقية واما في الصفات الاضافية فكلما وحاشا انما يلي عليك ان هذه الصفات تختلف  
 في الوجوب تعالى غير ارجعة الى جهة وجوب التقرر والوجود فهو سبحانه منشأ الانتزاعها بحسب الاضافات كراية قية زيد وراية قية بكر فيصح كونه  
 تعالى بحسب الصفات الاضافية مقاسا عليه لكون الذات الواحدة منشأ الانتزاع هو متخالف من الاشدة والاضعف والازيد والافقص  
 ودفع الشارح بقوله والاختلاف بحسب الاضافات لا يجدي اى لا ينفع تفصيل الدفع على ما ذكرنا في التعليق المرصني ان الصفات الاضافية  
 انما تنزع عن الوجوب تعالى بالقياس الى امور متباينة مثلا خالقته زيد انما تنزع عنه تعالى بالقياس الى زيد وهكذا ولا تنزع عنه ذاته  
 تعالى وما منشأ الانتزاع ههنا مختلف بخلاف انتزاع الاشدة والاضعف عن الذات الواحدة فان منشأ الانتزاع فيه واحد لا تعد  
 فيه هملا فلا يصح قياس ما نحن فيه على الاوصاف الاضافية لانتزاعه عن الوجوب تعالى وتحقيق المقام المقصود منه اثبات التشكيك  
 في العرضيات ابطاله في الذاتيات ان التشكيك في الكل انما هو باعتبار صدقه على الافراد المتباينة مواطاة لا اى ليس التشكيك  
 بحسب المفهوم الواحد بحيث احصى مع قطع النظر عن عتبار صدقه على الافراد فمناطه اى مناط التشكيك وجود اى يحقق  
 التفاوت في مصداقه منشأ انتزاعه ولما كان مصداق تجوهرات اى الذاتيات نفس لم يجرى جواريات له من حيث هو اى الذات  
 من حيث هي فلا يتصور فيها اى في تجوهرات التشكيك سلا اذ الاختلاف في نفس الذات من حيث هي على خلاف سنة التفسير  
 اى سريتها فان مصداقها حيثية خارجية عن الذات فيجوز الاختلاف فيهما اى في العرضيات بحسبها اى بحسب حيثية انتزاعها  
 كالوجود فان مصداقه في الواجب سبحانه ذاته وفي الممكن استناده الى الجعل فيكون صدقه عليه تعالى اولى من صدقه على الممكن  
 فالتفاوت بالاولوية يتحقق بحسب التفاوت في المصداق وكذلك صدقه عليه تعالى على لصدقه على الممكن فيتحقق التفاوت بالاولوية  
 بحسب التفاوت في المصداق فان مصداقه في الواجب تعالى نفس ذاته وفي الممكن كونه معلولا للواجب فمحض ان التشكيك  
 في الوجود انما هو بالوجهين الاولين دون الآخرين قال الشيخ في آهيات اشغاف الوجود بها هو وجود والاختلاف بالاشدة والاضعف  
 ولا يقبل الاكمل والافقص انما يختلف في ثلثة احكام وهى التقدم والتاخر والاستغناء والحاجية والوجوب الاسكان انتهى  
 والاسود اى كالا سود فهو معطوف على الوجود فان مصداقه قيام ابدأ اى قيام اسودا بالمعروض وهو اى ابدأ يتفاوت  
 بحسب شدته وضعفه بان يقوم باحد المعروضين مبدءا اشد وبالاخر مبدءا اضعف وهما اى ابدأ الاشدة والاضعف مشترك في الطبيعة  
 بحسبته كالسود ومثلا ومثلا فهما اى اختلاف الاشدة والاضعف بالفصول المتنوعة عند عدم اذا شدته وضعفه يستندان اليها اى  
 الى الفصول المتنوعة فيكون المفهوم الواحد المشتق منها اى من الطبيعة بحسبته كالاسود ومثلا بالتشكيك بالقياس الى عرضيهما اى  
 معروض الاشدة والاضعف هما الجسمان بحسب اختلاف المبادئ القائمة بهما اى بالمعروضين تفصيله ان التشكيك بنفس السواد  
 وانما هو الاسود فانه يصدق على جسم شديد اسودا باصدق كثيرة بحسب انتزاع الوهم عنه مثال الاضعف ففي كل مرتبة من  
 مثال الشيق الاسود ويصدق على ذلك الجسم مرارا كثيرة فيشتد صدق الاسود عليه بخلاف اسودا فاقبل التحليل يصدق مرة واحدة  
 لا مرارا وبعد التحليل وان يصدق مرارا لكن صدقه على كل فرد مرة واحدة فلا يوجد فرد يصدق عليه السواد مرارا حتى يشتد صدقه ايضا فم  
 تحقيق الزامه ليس يتحقق من السوادين ما فيه الاختلاف بل يتحقق ما به الاختلاف وهو الفصل المتنوع وانما يتحقق ما فيه الاختلاف عند عدم  
 بين الجسمين هو مفهوم الاسود المشتق من الجسم الذي هو السواد وهذا المفهوم يختلف بحسب الشدة وضعفه بالنسبة الى الجسمين فان ذكر هذا  
 يدفع ان التحقيق المذكور يقتضى ان لا يتحقق التشكيك سافا ان التشكيك لو فرض باختلاف الجسمين عارض كالسود فذلك لا يكون الا بالقياس  
 باحد المعروضين هو اذ يصدق وبالاخر اسودا اضعف فنقول ان السوادين ان خلفا في نفس ما به السواد وجزئها لا يتم التشكيك في الذات في المراد منه

المعنى الاعمال الشامل للذاتي والمابهية كليهما والتالي بطلان المقدم مثله وفي مخرج عارض لها في السوادين هو خلف اي خلا في المفروض لان فرضنا  
الاختلاف في السواد لاني مخرج له هكذا في هذا العارض بان يقال ان الاختلاف في المابهية هذا العارض وجزء مما فيلزم التشكيك في الذات  
او في مخرج عارض هو خلف فينتفي التشكيك اساء ايضا سوال آخر وهو ان السوادين اما ان يتحد في نفس المابهية فليس التفاوت  
بين السوادين بحسب المابهية وفي كون التفاوت في العارض يلزم خلف اي خلا في المفروض او يتخلفا فيهما في ذات المابهية  
فلا يتقبل شدة حدتها اي بعد السوادين وضعف السواد الآخر لان المابهيات المتباينة لا يقاس بينهما بشدة ولا بضعف فان لم يتحد  
مثلا لا تقاس الى السواد بالشدّة ولا بضعف ووجه الدفع اي دفع سوال الاول بالاختيار ليشق الاول انها اي السوادين مختلفان  
بالمابهية لوجوه ثلاثة ولها قول الشارح للاختلاف لوازنها مثلا البياض اشد من البزوم لكونه مفردا شديدا للبصر والبياض الضعيف لزوم  
الكون مفردا ضعيفا للبصر لا شك ان هذين المفردين مختلفان في اختلاف اللوازم يدل على اختلاف اللوازم فكذلك السواد اشد من  
الضعيف فيه انه انما يتم لو كانت تلك اللوازم المابهية والالوان كانت لوازم لخصف فكل واحدنا قولنا يتحقق الاضغاث من الكثير  
في كل مرتبة من مراتبها فنتبين ان كل مرتبة من مراتب السوادين مفهوم كلي صادق على الاشخاص مثلا اذا فرضنا اسوادا لاشدة وضعف  
اسوادا لاضعف فالسواد الضعيف مفهوم كلي لا ياتي على صدق على الاشخاص الكثيرة باعتبار الحال المتعددة وهكذا اذا فرضنا  
اسوادا لاشدة ثلاثة مثال الاضعف فانه مفهوم كلي صادق على الاشخاص الكثيرة وكذا الكلام في مراتب الاضعف وعلى هذا فقرر  
هذا فاعلم ان اختلاف كل مرتبة من مراتبها انما هو بحسب المابهية الكلية لا بحسب العارض كذا في بعض الحواشي وثالثها قوله ولعلنا يلزم انما  
البياض المحرف مع السواد العرف بالمابهية متعلق بالاتحاد بحسب اتحاد المراتب المتوسطة بينهما اي بين البياض العرف والسواد العرف  
فيما اي في المابهية وتقريره ان السواد اشد من البياض لضعف لوكنا نتحدن يلزم اتحاد البياض العرف مع السواد العرف والتالي  
باطل فالمقدم مثلا الممازاة فلانا اذا فرضنا بياضا قويا صرفا ثم فرضنا انه تنزل من هذه المرتبة من البياض الى مرتبة اخرى اذني  
منه واقرب الى اسوادية سير كان هذا اللون متحدا مع اللون السابق بالبنوع ثم اذا فرضنا انه تنزل من هذه المرتبة الى مرتبة اذني  
بحيث يكون نسبتها الى المرتبة السابقة كنسبة السابقة الى الاولى ويكون هذه المرتبة الثالثة متحدة بالبنوع مع المرتبة الثانية متحدة  
بالبنوع مع المرتبة الاولى فتكون متحدة بالبنوع مع المرتبة الاولى فان اتحد بالمتحد بالشيء متحدة وهكذا اذا فرضنا هذه النسبة في جميع المراتب  
الى ان يبلغ السواد العرف يكون جميع المراتب متحدة بالبنوع فيلزم ان يكون اسواد العرف متحدا بالبنوع مع البياض العرف المذكور ولا  
وهذا محال لانها ضدان متباينان فكيف يتحدان فثبت ان كل مرتبة من مراتبها مختلفة بالبنوع مع جميع المراتب الاخرى اذ ثبت كون  
السوادين مختلفين بالمابهية فقرر بالدفع ان يقال انها مختلفان في نفس المابهية اسوادا وبعد جعلها بالفصول المنوعة ولعلنا يلزم التشكيك  
في الذات فيان التفاوت بين السوادين ليس في صدق مابهية السواد بحسب ان نشأوا بها واحد فليس بينهما ما فيه التفاوت بل ما به  
الاختلاف وهو الفصل المنوع لخصف للشدّة ولا بضعف واختلافا بحسب الفصل لا يوجب التشكيك في السواد والاتحاد لصدق في كل منهما  
بل لوجبه في اشتق من الجنس لاختلاف اصدق ثم قال بعض الافاضل انه لما كان المتوهم ان يتوهم ان الاختلاف بحسب الشدة  
ولضعف لا يوجب التفاوت في صدق الكلي على افرادة كالسواد فكيف يكون ذلك الاختلاف تشكيكا دفعه بقوله ليس مجرد  
اختلافا في السوادين بحسب الشدة ولا بضعف تشكيكا في الجنس لعدم استيجاه اختلاف اصدق ذلك الكلي هذا الاختلاف  
هو مناط تشكيك السواد لعدم الاختلاف بالشدّة ولا بضعف من موجبات كون الاسود مشتق من السواد مشككا بحصول التفاوت  
مصدرة اي مصداق الاسود وانت تعلم ان الظاهر من ذلك القول ابطال قول المستدل ان السوادين ان مختلفا في نفس مابهية

السودا وجزئها يلزم التشكيك في الذاتي وما صدم على في الحاشية التقاوت بين اسوداين ليس في صدق ماهية اسوداين  
بل بان نفس ماهية احدهما اشد من الآخر فليس بينهما ما يزيل التقاوت بل بالاختلاف وهو الفصل المنوع انتهى الماهيات المتباينة بالنوع  
بجواب عن السؤال الثاني لمصدر بقوله وايضا اما ان يتحد في الماهية آه باختلاف الشق الثاني وهو قول المتعرض ويختلفا فيها آه  
فالمتعرض زعم انها لو لم يتحد في الماهية النوعية لا يعقل كون احدهما اشد من الآخر وانما مستحدين في كنهس ودار الجواب على  
منع هذه المقدرة قتال كذا في الحاشية المشاركة في كنهس يقاس بعضها الى بعض بهما اي بالشدّة والضعف من غير لزوم التشكيك  
في كنهس تفصيل الجواب على في بعض الجواشي اننا نختار اختلاف الشدة والضعف في الماهية النوعية وما قلتم ان الماهيات المتباينة  
لا تقاس بالشدّة والضعف فنقول ان اردتم به الماهيات المتباينة بكنهس فمسلم لكن ليس مما نحن فيه لان الاشارة الى الضعف  
ما بين متباينتين بالنوع مشاركتان في الماهية كنهسية لما دريت ان اختلافا انما هو بالافصول المنوعة وان اردتم الماهيات  
المتباينة مطلقا سواء كانت متباينة بالنوع او بكنهس فمنوع فان الماهيات المتباينة بالنوع المشاركة في كنهس كالسودا  
الشديد والسودا الضعيف المشاركون في اسودا كنهس يقاس بعضهما الى بعض في التقاوت انما يوجب التشكيك في اخرى  
كما لا سودا في كنهس الى اسودا وما قياس الحركة الى السودا فانما هو بين كنهسين مختلفين فهذا القياس لا يجدي فافهم اقول  
وبالله التوفيق المقصود منه انه لا فرق بين المبدأ والمشتق في صدق كل منهما على افرادهما بالتواطؤ فحصل احدهما متوطيا والآخر  
مشككا تحكم تحت لا ينبغي ان يصغى اليه ان المشتق كالا سودا مشتق من المعنى كنهسي المشترك بين الشديد والضعف اعني اسودا وهذا  
المعنى كنهسي غير مختلف انما يختلف بالافصول المقسمة له وحيلة الامر ان الاسودا مثلاً مصداق قيام نفس السواد الذي هو ما خذه  
اي ما خذ الاسودا مع عزل المخطط اي قطع النظر عن خصوص كونه اي كون اسودا اشد وضعف فالتفاوت في مصداقه  
مصداق الاسودا فلا يختلف صدق الاسودا باختلاف الافصول التي هي عرضيات بالنسبة الى نفس السواد الذي هو غير مختلف  
لا يوجب اختلاف المشتق اما دريت ان اختلاف العرضيات لا يدخل له في صدق المشتق فكيف يوجب لك الاختلاف اختلاف  
المشتق فلا فرق بين المبدأ والمشتق في صدق كل منهما على افرادهما بالتواطؤ فادرك كالا سودا ثم ان الشدة والزيادة العرض  
منه ابطال اشته من ان الشدة والضعف الزيادة والنفقسان من جوده التشكيك حقيقة ليستا من وجوه التشكيك حقيقة لعدم  
استيجابها اي الشدة والزيادة اختلاف المصداق الكلي وهو اسودا ونفسه فانه باق على وحدته لا اختلاف فيه مطلقا ولا المشتق  
هو اضمير ارجع الى الموصول منه اي من الكلي فالاسودا مشتق من اسودا الكلي بحسب متعلق بالاختلاف الشدة والضعف الزيادة  
والنفقسان اذ تعليل لقوله لعدم استيجابها آه لا يتصف بها الا افرادها والمراد بالشدّة كون الواحد ما يتخرج منه مثال الفرد الآخر  
والامرية في انه صفة للفرد كما يدل عليه إضافة الكون الى الفرد وعلى هذا القياس اضعف الزيادة والنفقسان لا المفهوم الواحد  
الكلي لا يتصف بها هذا المفهوم ذاتيا كان ذلك المفهوم الواحد كالا سودا بالنسبة الى افرادة كخصيصة  
او عرضيا كالا سودا بالنسبة الى معروضاته وهي الاجسام باختلاف بتعليل لقوله لا المفهوم الواحد الكلي الاشد والاضعف بالماهية  
فلا تكون الماهية مشتركة بينهما حتى يكون المفهوم الواحد الكلي متصفا بالاشدية والاضعفية والزيادة والنفقسان من عوارض الكم  
من حيث قعيته المقداري لا انييس الزيادة والنفقسان عارضين لمفهوم الكم من حيث هو هو فلا يكون مفهوما واحدا كلياً متصفا  
بالزيادة والنفقسان توضيحه ان المفهوم الكلي هو مفهوم الكم من حيث هو هو واما المفيد بحشية بتعين المقداري فليس ككلي فطبيعة الكم في  
المقدارين اعني الزائد والناقص على شاكلة واحدة لا تفاوت بينهما بنفس المقدار المطلق فاختلاف انواع كنهس الواحد كالا سودا

بالشدة والضعف المستندين إلى حصول القوة لهما أي الشدة والضعف اختلاف شخص لهما بهيته لهنوعية كالكلم بالزيادة والنفقسان  
المستندين إلى العوارض لا يجب خبر لقوله فاختلاف الاختلاف في مصداق كجنس ناظر إلى قوله فاختلاف النوع كجنس الواحد في مسدود  
النوع ناظر إلى قوله فاختلاف الشخص المادية لهنوعية أو في مفهومها أي مفهوم كجنس النوع كجنسها أي حسب الشدة والضعف الزيادة والنفقسان  
و ناظر إلى الطان هو العلامة لفتنار إلى والمحقق المروي أنها أي الشدة والضعف من موجبات الأولوية فإن قام السواد واشتد حتى  
بان يقال له الاسود بالنسبة إلى معروض الضعيف فليس ينبغي جواب لقوله و ناظر في مصداق كل الاسود على كل منها قيام نفس السواد على  
أسوية فلا أولوية في صدق المشتق مع عزل اللفظ عن خصوصيته كل منهما بالاشدية والضعف فاختلافها أي بخصوصيته بلغة لا دخل لها  
في مصداق الحكم بالاسود وإنما الأولوية بالنظر إلى خصوصيته أي خصوصية الاشدية والضعفية علما أن بلاوة مثل في البيان عني الحقيقية تجري  
في نفس السواد أيضا بالقياس إلى العوادين فإن الفرد الاشدة منه أي من السواد حق وادى يحمل السواد عليه أي على الفرد الاشدة بالنسبة  
متعلق بقوله الحق إلى الفرد والضعف منه فأي الفرد الاشدة به القليل للاحقية بحيث ينزع منه مثال الضعيف ففي هذا الحكم أي بالحقية السواد  
والاسود بيان مع أن الطان قابل للتشكيك في اشتقاق دون إلهادي سواد كان السواد جنسا لهما أي للسواد واشتد السواد  
الضعيف وعرضيا لهما فاقول الفصل في الفاصل بين الحق والباطل أن جوه التشكيك غير منحصرة في أربعة كما هو المشهور بل منحصرة في اثنين  
منها وهما الاقدمية والاولوية بل في الثاني وجوه مراتب الاشياء أي دنياهما لا قبلها أي الاقدمية والاولوية بخلاف العرضيات  
فانها قبلها كما سلف فمحم منها سواد ههنا في وهو عبارة عما يكون سوادا بالقياس إلى غيره لمحق السواد الحقيقي في مرتبة خصوص الفردية  
فيكون السواد الاضافي سلكه لمرتبة اشدة و ضعف المشتق منه أي من السواد والاضافي مختلف مصداقه بالشدة والضعف هو  
الفردية حقيقة قال في الحاشية تحقيق المقام أن ههنا سوادين حقيقي وضافي و حقيقي هو نفس المادية لرسالة من حيث هي مع قطع النظر  
عن خصوصيات هويات الفردية وهي مقولة على الأفراد المختلفة بالشدة والضعف على التواطؤ وكذا المشتق من تلك المادية للاضافا  
ما هو سواد بالقياس إلى غيره وهو قد يكون بعينه ياضا بالقياس إلى الآخر كما أن الخط الطويل والقصير ان لو حقا من حيث طبيعته  
الخطية عني لبعدها لو كان كل منهما طولا حقيقيا يوافق الآخر في تلك الطبيعة بالاتفاقات أن لو خط أحدهما بقياسه إلى الآخر كان  
الازيد منها طولا اضافيا بحسب خصوص هوية الفردية فالطول الحقيقي لا يقبل الزيادة والنفقسان إنما يقبلها الطول المضاف وكذلك  
الكثرة الحقيقية هي طبيعة العدد والكثرة بالاضافة عارض في العدد والكثير الحق لا يقبل الزيادة والنفقسان بل الكثرة المضاف فقط كذلك  
اسواد الحق لا يقبل الشدة والضعف بل الذي هو سواد بالاضافة فالاضافي من الكم وكيف عرضي في حقيقته إنما بحسب خصوصيات الهوية  
الفردية فطبيعية السواد مثلا مقول على التواطؤ بصرف في أفرادها قاطبة وإنما التشكيك مفهوم مشتق من الاضافي المقول على معروضي الفردية  
المختلفين بالشدة والضعف في حد الهوية الفردية أو مصداقه تلك الخصوصيات المختلفة بالشدة والضعف دون المفهوم المشتق من السواد  
الحق وكذلك الحال في الأقل والاكثر في الكم المنفصل والاطول والاقصر في الكم المتصل فالقليل والكثير والطويل والقصير كل منها مشكك إذا أخذ  
من الاضافي ومتواطؤا إذا أخذ من الحقيقي فإليك لا تجد الحق متعيا عنة انتهى ثم نقص عليك أنما قد شرعنا هذه الحاشية في التعليق على  
على مبلغ وجه المقصود من نقلها في هذا الشرح هو التنبيه على أن تلك الحاشية معلقة على قول الشارح نعم ههنا سواد اضافي لمحق حقيقي آه  
فما وقع عن بعض المعاصرين من تعليقها على قوله اقول وبالله التوفيق ان الاسود مثلا مصداقه آه فلو ظاهرا واما تعليقها على قول  
الشارح ثم إن اشدة والزيادة ليستا من جوه التشكيك حقيقة آه كما وقع في التعليق المضي المطبوع خلافا للكتبة فتعريف من بعض  
الناجحين من أهل المطبع فاحفظ وادع إلى الشيخ الأمامي شيخ شهاب الدين المقبول حكمة الاشراف ولله في الرواق الكتاب

وغرب من كلفظ ظاهرا وسقط في مقدم البسيت مبدئية وروية هكذا في القاموس ثم لما كان في المحسوسون في الرواق للبرهان كمنقحا  
 للمطالب فليقتبوا ابا ارقميين هم الاشراقيون من كون الجوهري من العالم العقلي الى العقول سواء كانت محصورة او غير محصورة اقوى من جوهريته  
 من الجواهر الالادي الجوهريته اما بحيث ان الحكماء المتقدمين مثل ابن اقلس في الاطوار في غير ما حكموا بان جواهر العالم الالادي اطلال كجواهر العالم  
 الالاعي يعني انما معلومة لتلك اذا المعلول كالنظر لما هو علته وجوهريته العلة اقوى من جوهريته المعلول والجوهر الذي اخذ في حده انهم  
 نام حساس متحرك بالارادة وجوهريته ونفسه على التحرك اقوى كالا انسان مثلا اشهد وانهم في باب الجوهريته من حيوان يكون بخلاف  
 ذلك اي يكون الحاسة والمتحركة فيه كالبهيمة مثلا البهيمة البقرة ج ج ب بخص كذلك في القاموس فان اوجهم انه لو كان جوهريته  
 انسان ثم واقوى من جوهريته البهيمية ليجب استعمال ادوات تفصيل والمباينة هناك بحسب اللغة وهو كما ترى ازيل بان ذلك لا يقيح  
 مقصودا اما فريث ان احتياق العلمية لا تقتصر من الاطلاقات اللغوية ليست لاستفهام للاسكار ونفي النفي اثبات لشددة  
 وضعف الواقعتان في الكيف والزيادة والافتقار الواقعتان في الكم تفاوتا ليست بالكمال من افتقار في نفس الماهية اي  
 نفس ماهية الكيف الكيف التفاوت بين مخططين بالطول والقصر لا كمالية الخط ونقصه فليس شئ جواب لقوله وما ذهب فان هذه  
 الاختلافات من الالائية والشددة والضعف والزيادة والافتقار مستندة الى الوجود سواء كانت للجنس كالفصول فانها خاصة للجنس لا للفرع  
 كالاشخصات بالنسبة الى النوع على ما حققناه واما آثار الماهية والذات في غير مختلفة بالالائية وغير ما ثم توضيح المرام على ما في المشايخه التعليق على  
 ان الزائد والناقص من المقدار ماهية المقدار فيها على شكلها واحدة ليس الطبيعية في احداهما ازيل انما في اثنين الفرع  
 مختلفا في التام الى الابد محدودة بحدود معينة وذلك الاختلاف يخرج عن طبيعة المقدار خاص لما في مرتبة الفردية التي سب  
 متاخرة عن مرتبة الماهية وهذا العرض من جهة اختلاف استعداد المادة وبوجه يتبع كون احد الفردين في جوهريته الفردية بحيث  
 اذ قيس الى الفرع الآخر كان زائدا على هذا الفرع وكذلك لاشد والاضعف مختلفان بحسب خديص الالهوية الفردية لا بحسب نفس الماهية  
 المرسله فاما الجواب عما قاله ارقميين من ان الجواهر الذي جواسه اكثر اذ فان يقال ان ليس الحساسات المتحركة فصل الجواهر حتى يتم  
 ما دعوه بل هي من الآثار وخواص الحاضنة وانما الفصل مبدع وما هو لا يتفاوت في الواحدة فتايل فان قلت انهم من تلك الآثار فريث  
 على المشايخه باثبات التشكيك في الذاتيات على مسلك القائلين بجعل البسيط ليس من اثنين اي انظار ان استناد الماهية  
 من جهة الوجود الى الفاعل متعلق بالاستناد يستوجب خبر ان يكون مصداق اي مناطا محل الوجود عليها اي على الماهية هي  
 اي الماهية لا بنفسها بل الماهية من جهة الاستناد الى فاعلها كما هو عند المشايخين القائلين بجعل المؤلف وهو عبارة  
 عن جعل شئ شيئا فالأثر المرتب عليه هو غدا الهيئة التركيبية المحمية التي تستدعي طرفين مجعولا ومجعولا اليه فاطنك ايها المطيب  
 انه اذا صار الشئ شيئا ثم وصل قوامه مستندا الى الجاهل كما هو عند الاشراقيين القائلين بجعل البسيط فانهم ذهبوا الى ان اثر الجاهل  
 نفس الماهية ثم يستلزم ذلك جعل موجودية الماهية في ان متعلق بالظن مصداق محل ذاته اي ذات شئ عليه ليس بنفسه بل من حيث الاستناد  
 الى الجاهل من حيث الذات لا من حيث الاتفاق بالوجود فاجوبه الالاعي اي الجوهري مجرد وهو العقل النعال اذا وجد الجوهري الالادي  
 اي الجوهري لئلا يالسيوي بجعل البسيط يقصد جعل الجوهري الذي هو الجنس للجواهر المشهورة من العقل والنفس كجسم لطبيعي والسيوي  
 وهو صيرير على الجوهري الالاعي الذي هو نوع منه اي من الجوهري كجنس بنفسه من غير اعتبار حيثية زائدة اي من غير اعتبار استناد  
 الجوهري الالاعي الى الالادي جهلا اي لاس من حيث الذات لاس من حيث الوجود هكذا في الحاشية المنهية وذلك لاننا في كون الالاعي  
 مستندا الى الوجود لعل من حيث الذات الوجود وحمل الجوهري كجنس على الجوهري الالادي الذي هو نوع منه اي من الجوهري كجنس

قوله كلفظ ظاهرا  
 انما هو كلفظ  
 الالاعي مطلقا  
 منه



ليس نفسه بل من حيث الاستناد اليه الى الجوهري الاعلى لخصيصه اذا كان لعلته والاعلول زعيم من الجوهري فيكون صدق الجوهري  
على الجوهري الذي هو العلة قدم من صدقه على الجوهري الذي هو العلول فليزم التشكيك في اللاذاتي اي كينس ثم نقض عليك انه قد توهم  
بعض الافاضل ان المراد من الجوهري الاعلى هو الوجوب تعالى من الجوهري الادنى هو كينس في احوال ان صدق الجوهري على اذاعة متفاوتة بالاولوية  
لان صدقه في الوجوب كما هو مقتضى ذاته بخلاف الممكن فان صدقه عليه من جهة استناده الى الفاعل فثبت التشكيك في الذاتيات  
انتهى انت لو اخذت الفطنة بديك لدرست سخافة فان الجوهري ليس محسب للوجوب تعالى حتى يستقيم كلامه ما فرغ سمعك انه تعالى  
لا يجد في بساط ذنبه وشارباً فادركنا ما قال بعض الحاصرين في قول الشارح من غير اعتبار حثيثية اي من غير اعتبار الاستناد الى الفاعل  
لا من حيث الذات لا من حيث الوجود وهو صريح في ان المراد بالجوهري الاعلى انما هو الوجوب لا العقل لانه مستند الى الوجوب البتة انتهى  
بالفاظه غير سديد اما لا لخللنا مخالف لما القينا عليك من عبارة الاحاشية اي من غير اعتبار استناد الجوهري الاعلى الى الادنى  
آه واما ثانياً فلا يستعاض بطلان بساطته تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً اما القول بان صدق الجوهري تحت الجوهري كاذب  
احتاج البسطة تحت فلا يجدى لما هو المطلوب من اثبات التشكيك في الذاتيات كما لا يخفى كما في الوجود من غير فرق بين الوجود والجوهري  
في كونها متشككين قلت جواب عن ذلك لا اعتراض من تلقاء احاشية وهذا الجواب كور في الافق ليس في تقريره لان حمل اللاذاتي  
ليس حمل الوجود او حمل الجوهري على ما تحت من الانواع والاشخاص غير محتمل شئ من الخارج اما دعيت ان خلط الذات والذاتيات لا يكون  
لعله فاعلمية فاقطع عرق ما زعمه المترض من ان حمل الجوهري اللاذاتي على اللاذاتي ليس بنفسه بل من حيث الاستناد الى الاعلى اذ  
الحمل فعل نفس مابته الانسان مثلاً ثم هو اي الانسان بنفسه انسان وحيوان لا يجعل مولف اصلاً ولا يجعل بسيطاً فالانسان  
انسان وحيوان لا يحتاج بعد ذلك الى الحمل من حيث الخلط بين الطرفين ليس النظر الى الماهية من حيث هي متمتع بالانتماء الى  
الانتماء كمن ان يكون ذلك النظر معينة كحالاتها ايها يعني متمتع ان تلحق الماهية ولا تلحق ذاتياتها فالهجرة للاستفهام الاسكار  
ودخلت على حرف لنفي مخالفة الذات فان نفى النفي اثبات بخلاف الوجود جواز عن قول الاشكال كما في الوجود من غير  
فرق في احوال ان هذا قياس مع الفارق فان بين الجوهري اللاذاتي والوجود دلونا بانها اما دعيت ان مطابق الحكم في حمل الذاتيات  
بنفس ذات الموضوع مع عمل النظر من جاعلية العلية لها فالجوهري الادنى غير منقصر الى الاعلى في جوهرية حتى يكون جوهرية الاعلى اقدم  
على جوهرية الادنى وثبت التشكيك في اللاذاتي بل الجوهري الاعلى والجوهري الادنى كلاهما متساويان في الجوهرية لا تفاوت فيه اصلاً  
وللاوجود الذي هو من العوارض محال ما بينه الشارح بقوله فان مصداق نفس مابته الموضوع المستقرة لكن لا بنفسها بل من حيث  
انها اي مابته الموضوع صادرة بنفسه تقريراً فيه إشارة الى القول بجعل البسيط عن الحمل اذ هو اي الوجود من العوارض التي  
لا يطابقها شئ الا باعتبار التقرر ولما كان تقرير الممكن لنفسه فان التقرر بنفسه من يشيرون الوجوب غير محدد بل من حيث الحمل  
محيشية المصدق في الوجود ترجع الى حثيثية بصدور من الحمل فان قلت اعتراض آخر من تلقاء الاشراعية على المشائية باثبات  
التشكيك في ماهية الزمان اجزاء الزمان كاليوم والاسبوع والقد متوافقة في الماهية وهي الزمان فكانت اجزاء الزمان من افراد  
فكان الزمان لو عاها ايضا كما انما من العارضة اي من اجزاء جوهرية الزمان الماهية كذا في الحاشية فيكون الزمان كله بالنظر الى  
اجزائه مع ان بعضها اي بعض اجزاء الزمان مقدم على البعض الآخر بالذات فان حقيقة الزمان تقتضي التجرد والتصرف وقتدم  
بعض اجزائه وناظر بعضها واما سواها اي سوا اجزاء الزمان وهو الزمانيات فما يتصف بذلك المتقدم اي تقدم بعض الزمانيات  
على بعض آخر منها كالتقدم طوفان نوح عليه السلام على بعثه نينوا عليه الصلوة والسلام بوجاهتها اي بواسطة اجزاء الزمان فالتقدم

والآخر عرض اولي الاجزاء الزمان بخلاف الزمانيات فيكون الزمان الذي هو نفس حقيقتها اي حقيقة اجزاء الزمان مقولا عليها بالتشكيك  
فثبت التشكيك في ماهية الزمان هو المطلوب قلت جواب عن ذلك لا اعتراض بالتقدم الذي يعيد من وجوه التشكيك ما هو بالعلية  
فان المقامية نفس بان يكون اتصاف البعض بالكل المشاكك عليه لا اتصاف البعض الآخر به وذلك التقدم غير متحقق في اجزاء الزمان  
واما ديتان العلة يجب تحققها مع العلول فيما نحن فيه فمتنع حصول الجزر المتقدم مع الجزر المتأخر دون ما هو بالزمان زبدة الجواب  
ان التقدم الذي هو من اتخاذ التشكيك اعني التقدم بالعلية مفقود في اجزاء الزمان التقدم المتحقق فيها اعني التقدم بالزمان ليس من انفس  
التشكيك فماتم القول بالتشكيك في ماهية الزمان لمسلم ان التقدم لحدود من وجوه التشكيك ما هو بالزمان فالتفاوت بينهما اي ميزان  
من اجزاء الزمان بالتقدم والتأخر انما هو بحسب الهوية يعني ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض متأخر بعضها عن بعض لاصل ذواتها  
الشخصية وهو انما لا التفاوت بينهما بالتقدم والتأخر في صدق الزمان بل صدق عليهما بالتساوي لا تفاوت فيه سلا فان صدق على  
كل منهما انما هو باعتبار كونه فردا له نسخ الفردية في الكل سواء اذ نسخها يحصل من اخذ الزمان مع طبيعة القيد مع قطع النظر عن خصوصية  
القيد بخلاف التقدم والتأخر فانه باعتبار خصوصية القيد وهو يتيه واذا استبان علم التفاوت في صدق الزمان عليهما فلا يكون الزمان  
مقولا عليهما بالتشكيك بذاته اقول بعد التثبات ان ما قاله المصنف بل في اتصاف الافراد بها ليس شئ يعتد به فانه اي اتصاف  
بافراد لا يعجز الا في الاولوية والاقدمية اذ يتصف بها صدق الكلي على الافراد دون الشدة والزيادة وما يقابلها من الضعف والقصا  
اذا لا يتصف بها الا الافراد بخصوصها لا اتصافا بالكل لما العتي عليك من تلقاء الشارح في بيان انحصار التشكيك في الاولوية والاقدمية  
فتذكر تفكر في هذا المقام فانه من زلة الاقدم قوله ان كثرة ادل قوله وان اتحد معناه ثم المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة لا ما يقابل  
القلة فينزل فيه المشترك بين المعنيين فقط ولما كان مستوهم ان يتوهم ان الحقيقة والمجاز معدودا من مقام متكرر المعنى مع ان  
الموضوع له هناك ليس كثير لعدم الوضع في المجاز فدل الشارح بقوله اي معناه المستعمل فيه يعني ان المراد من المعنى الذي هو مرجع اليه  
المستعمل في كثير المعنى المستعمل في لا المعنى الموضوع له حتى يتم التوهم ومنعنا وبدو فاما المجاز وان لم يتحقق فيه الوضع لكن المعنى المستعمل فيه يتحقق  
فيه وحجة الامر ان المعنى المستعمل فيه متكرر في الحقيقة والمجاز فتم الوضع غير متحقق الا في الحقيقة دون المجاز على طريق الاستخدام وهو هنا  
عبارة من ان يراو بلفظ له معنيان احدهما ثم يراو بالضميمة العائد الى ذلك اللفظ معناه الآخر فالله وبلفظ المعنى في قول المصنف ان اتحد  
معناه المعنى الموضوع له ومن الضمير مستتر في قوله كثر المعنى المستعمل فيه قوله ابتداء اي بلا تحليل النقل اذ المنقول ايضا موضوع للمنقول  
اليه عند الناقلين لكن الوضع فيه ليس ابتداء ثم تفصيل المرام ان قول المصنف وضع لكل اخرج الحقيقة والمجاز اذ لا وضع في المجاز ولما انشأ  
فدخل في ذلك القول لتحقق الوضع فيه لانه وضع اول المعنى ثم نقل عنه ووضع لمعنى آخر فاخرجه لتمام بقوله ابتداء اذ المنقول ليس فيه  
الوضع الابتدائي ولهذا اي وتحقق الوضع في المنقول قيل ان المجازات المشهورة التي هي مقولات من قبيل احتائق فان الوضع اي  
وضع اللفظ عبارة عن تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل ذلك اللفظ عليه اي على المعنى من غير قرينة والعلم بالتعيين يعني فيها اي في  
المجازات المشهورة فانهم عينو الالفاظ المنقولة للمعاني المنقولة اليها بحيث يفهم كل من هو عالم بذلك النقل والتعيين تلك المعاني  
عندما لا قرينة فثبت بهذا ان في المنقول وضع فان كان ذلك لتعيين من تلقاء جانب واضع اللغة لغوي اي وضع لغوي  
والكان لتعيين من تلقاء شارح فشرعي والكان لتعيين من طائفة مخصوصة كاهل الصناعة فعرفني خاص فسمى مطلقا حيا والاي  
وان لم يكن لتعيين من طائفة مخصوصة بل يكون من تلقاء العام فعام اي فعرفني عام والمجاز لو اخذ بازا كل منها اي ان استعمل  
اللفظ في اللغة فيما يكون متعلقا بالمعنى الموضوع له عند اهل اللغة فهو مجاز لغوي وان كان ذلك المعنى المستعمل فيه معني موضوعا له عند

اهل الشرع والمعرفون وكذلك ان استعمال اللفظ في اشياء فيما يكون متعلقا بالمعنى الموضوع له عند اهل الشرع فهو مجاز  
 غير صحيح وان كان ذلك المعنى المستعمل فيه موضوعا عند اهل اللغة او يعرفون وكذلك ان استعمال اللفظ  
 فيما يتعلق بالمعنى الموضوع له عند العرب العام او الخاص فهو مجاز في اصطلاحهم وان كان ذلك المعنى المستعمل فيه موضوعا عند  
 اهل اللغة او الشرع فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع الذي من الامتناع المذكورة والمعتبر في المجاز عدم الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة  
 ان يكون موضوعا لذلك المعنى في جميع الاوضاع والافعال المجاز ان لا يكون موضوعا للمعنى في شيء من الاوضاع فان تحقق في الحقيقة  
 ان يكون موضوعا للمعنى في جميع الاوضاع الاربعه فهي حقيقة على الاطلاق كلفظ الارض والسما فان اهل اللغة والشرع والعرف  
 العام والخاص جميعا على ذلك لا في حقيقة مقيدة باجتهاد بل ما كان الوضع وان كان مجازا باجتهاد الاخرى كاصوله في اللغة  
 حقيقة لغة مجاز شرعا وكذلك المجاز قد يكون مطلقا بان يكون مستعملا فيما هو غير الموضوع له بجميع الاوضاع وقد يكون مقيدا باجتهاد بل  
 لما كان غير موضوع كاستعمال لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة مجازا لحقيقة شرعية قوله والمرجى انه نلقى عليك او لا ان قولهم  
 والمرجى قيل من لم يشرك انهم مؤخر عن قوله وانما الحق انه وقع حتى بين الضدين آه وانشراح عكس الترتيب حيث قد علم المتأخر وهو  
 المتقدم وهذا سهو منه والاحتمال سهو لنا من اذ رايت هكذا في النسخة التي كتبها اثنان لولد له الاخر محمد لمير حسنها الله تعالى وتبارك  
 وثانها ان المرجى انما سمي بلانه يقال المرجى بخطبه اذا اخر عما من غير روية والمرجى لما كان وضعه المعنى ثان من غير مناسبتة للمعنى  
 الاول فصار كالمختار بلاروية اي هو معنى المرجى شتم من الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في غير ما وضع له بلا اعتبار للعلاقة وضع جده  
 اما وعيت لان المراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة فيكون المرجى مستعملا فيما وضع له فيكون من قسم  
 الحقيقة ومن اختار خلاف ذلك فبني جعل المرجى من قسم المستعمل في غير ما وضع له حيث قال ان اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا  
 اما حقيقة او مجازا لانه ان استعمل في الموضوع له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان بعلاقة بينه وبين الموضوع له فمجاز والا فمرجى  
 فاعلمه نظر الى الوضع الاول فانه اولي بالا اعتبارا سبقه وتقييده اي تقييده الاستعمال بالصحيح حتم اذ من الخطا كاطلاق الانسان  
 على الفرس من غير قصد الوضع الجديد وان كان ذلك الاطلاق بهذا القصد كان استعمال الانسان في الفرس صحيحا قوله  
 وانما انه اهل اللفظ المشترك واقع في اللغة هم لا في اللفظ لا في غير واقع في اللغة والدليل عليه قول اثنان لفقد الفرس من الموضوع  
 وهو تفهيم المراد لكونه علتة للفقدان اي لكون الاشتراك بخلاف التفاهيم فان نسبة مشتركة الى المعنيين مثلا على اسوار فلا يفهم عند  
 الاطلاق انه ما اذ اراد المتكلم فاما يقع من المتكلم تفهيم ما في الضمير والامر السامع لتفهيم قول جواب عن ذلك الاستدلال بان كان  
 مشترك بخلاف التفاهيم انما تفهم لولا القرينة واما عند وجودها فخطا وما شاؤوا في غير هذا المراد بالقرينة المنصوبة على اراوة المراد فاين  
 الاختلاف بالتفاهيم فان توهم ان القرينة علامة للمجاز وليس المشترك من عدادها وانما بان اعتبار القرينة ههنا للترجيح لا للصحة الاطلاق  
 ولو نحو علامته للمجاز ليس الا اذا كان اعتبارا بالصحة فادرك والاصح عند المحققين وقوعه اي وقوع المشترك حتى بين الضدين كالعشيرة  
 للحيض والطهر والحوان للاسود والابيض باجتماع ارباب اللغة وقد يقال استدلالا على المذهب المختار بانه لو لم يقع مشترك خلقت  
 التر المعاني عن الاسماء اي الالفاظ والتالي بطلانه فيقولون استعبر عن تلك المعاني اما دريت ان تعبير لم يوضع لفظ غير مستصور  
 فكذا المتقدم واما الملازمة فيثبتها بقوله لندم منها اي المعاني فان العالم ابدى على خلاف الالفاظ فانها تناسبتا لثابتها عن  
 الحروف المتناسبتة بعضهم لبعض اي بعض الحروف الى بعض بمرات متناهية والمركب من المتناهية تناسبتا لثابتها انما اذا كانت المعاني  
 غير متناهية فكيف يكون كل واحد من الالفاظ المتناهية محاذيا لكل واحد من المعاني بل الالفاظ تنفد واكثر المعاني تبقى فينبغي عرض العقول

والشك لا يتصور لفهم المعاني بدون الالفاظ فانهم لم يعلموا بها المخاطب ان سبب وقوع المشترك اما بالامثلة والاستحسان للناس بل يعرفون المعنى المقصود منه انما لا كما في المشتابهات ان كان الواضع هو الله تعالى واما المقصد الايهام بقول امير المؤمنين ابى بكر الصديق رضي الله عنه يوم الهجرة حين نساه مشرك فعرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين معك جل جلالته سبيل حيث اراد ان سيد الناس ما دلكي طريق الدين القويم وفهم السائل انه ضل طريقا فاستصحب له ليهدي به الطريق فلم يعرف المشترك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان في معرفته مفسدة وهذا الغرض خييل بالمشترك كما لا يخفى والاختلاف عن الوضع الاول بان يكون واضع واحد وضع اللفظ او المعنى غفل عنه ثم وضع المعنى آخر والاختلاف الوضعين بان يكون الواضع متعدد ووضع واحد وضع المعنى ثم وضع واحد وضع آخر المعنى آخر بجملة عن الوضع الاول ان كان الواضع غيره اى غير الله تعالى اى البشر قوله لكن لاعموم فيه حقيقة انه لان العام ما وضع لوضع واحد خرج بالمشترك لكثير خرج بالعموم وكثير خرج بهما العدد كالمائة فانها صنعت وضعها واحد والكثير مخصوص مستغرق بجميع ما يصلح العام له خرج به الجمع المتكثرة نحو اريت جالا ثم علم ان هذا التعريف للعام ما اختاره المحققون خلافا لغير الاسلام وبعض المشايخ فان المعبر عنهم بنظام جمع من التسميات باعتبار امر مشترك فيه سواء وجد الاستغراق ام لا فجميع المتكثرة عندهم عام سواء كان مستغرقا ام لا واما على التعريف الاول فهو واسطة بين العام والخاص قال في الحاشية خلت اولاني اكان المشترك ثم في وقوعه اى الاختلاف الثاني في وقوع المشترك في اللغة ثم في كونه للضدين هذا هو الاختلاف الثالث اى اختلف بعد تسليم إمكانه وقوعه في انه هل هو واقع بين الضدين ام لا وحق وقوعه بين الضدين كالقصر للحيض والظهر ثم بعد تسليم وقوعه هل فيه عموم هذا هو الاختلاف الرابع كما هو مذهب الشافعي ربح اول كما هو مذهب ابى حنيفة ربح ثم بعد كونه عاما فذلك بالابطريق حقيقة كما ذهب اليه طائفة اوبطريق المجاز هذا هو الاختلاف الخامس على هو رأي طائفة اخرى والى هذا اى الى الاختلاف الخامس اشار المصنف بقوله لكن لاعموم فيه حقيقة انتهت الحاشية بقول تحرير محل النزاع انه بل يصح ان يراى بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معانيه يعني ان المتنازع فيه هو الكل الافرادي اى معنى ان يراى باللفظ المشترك كل واحد من معانيه على الاستقلال بان يتعلق النسبة بكل منحاى بكل واحد من معاني المشترك يعني يكون مناط الحكم كل واحد منها حتى لو فصل ليرجع الى حكمين فلا يمكن الجمع بان يقال ايت بعين يراى بها الباصرة وبجارية مثلا وهذا احتراز عما لم يكن الجمع بين معاني المشترك كما في صيغة فعل على قصد الامر والتهديد فالامر يدل على طلب الفعل والتهديد على تركه ولا يخفى ما بينهما من المنافاة وجملة المرام ان محل الاختلاف ما اذا كان الجمع اما لا يمكن الجمع فيه افرج لا يقتل عموم المشترك ولا يلزم جمع الضدين وهو كما ترى لا بان يتعلق النسبة بالجموع من حيث هو مجموع يعني ليس المتنازع الكل المجموعى بل هل يصح ان يراى بالمشترك مجموع معانيه من حيث هو مجموع بحيث يكون مناط الحكم هو المجموع ويكون كل واحد منها جزءا لما هو المراد فلا يخفى بل الى حكمين بل الى حكم واحد ايضا كما تعلقت النسبة بكل واحد واحدا بان يقال مثلا ايت لعين او يقول بصيغة الجمع بناء على ان الاختلاف في الجمع كما في المفرد على ما قيل يعني ان الاختلاف في الجمع كالحيوان مثلا مبنى على اختلاف في المفرد فان جاز جاز والا فلا وهذا هو مذهب اليد الاكثر واما المشي كالعنين فتاويه للجمع فمن جاز في الجمع جاز في المشي ومن لم يجوز لم يجوز ولذا لم يذكر الشارح التثنية وقد يقال يجوز في الجمع وان لم تجز فلا يفرق ان يقال ايت لعين او يقول واحد من معانيه ولا يصح ان يقال ايت بعين يراى وذلك بان يراى عطف على قوله يقال ايت لعين او يقول كل واحد من معانيه فيل لا يجوز جواب لقوله بل يصح والفاعل اما من البوصيفة ج واما من المتكلمين الرازي من المشافعية والوحسن الكرخي منا وابو على الجبائي وابو باشم من المعتزلة وقيل يجوز الفاعل هو الامام الشافعي

والك القاضى بالبكر الباقى في من الشافعية وعبد الجبار المعتزلى وقد تخلص بجوازى جواز عموم المشترك في النفي فتعذر دون الاثبات الى الابد حسب  
 الهداية في التفسير في تعليلنا المرضي ثم اختلفوا في الجوزون لعموم المشترك فقبل ذلك العموم حقيقة القائل هو الامام لمنافعي الغزالي وقيل مجازا  
 القائل ابن كاجب نقل عن الشافعي انه اي مشترك ظاهر في كل واحد من معانيه محجب كل عليه اي على كل واحد عند التجرد عن القرائن  
 والا يلزم التزجج بلا مرجح ولا يحمل المشترك على احدى المعاني الا لقرينة وهو اي الحمل على كل واحد المراد عموم المشترك والمحققون من علماء  
 الحنفية ذهبوا الى انه لا عموم فيه اي في المشترك حقيقة لانه ان وضع لكل واحد من المعاني بشرط الافراد عن الآخر فظاهر عدم عمومته فلا يخل  
 في اكثر من معنى واحد وهو المطلوب لم يوضع المشترك للمجموع اي بان يكون موضوعا للمعاني بشرط الاجتماع واللام صحيح الاستعمال  
 استعمال المشترك في الاحاد اي في احد المعنيين حقيقة مندرجة انه لا يكون نفس الموضوع له بل جزءه والثاني بطبيعة احتمال في الاحاد  
 حقيقة فكذا المتقدم او يكون لا مشترك موضوعا لكل واحد مطلقا اي مع عزل النظر عن الاجتماع مع الآخر والافراد عن الآخر وعلى هذا  
 الثالث ايضا ثبت المدعى من عدم العموم حقيقة وبينة بقوله فلان الوضع اي وضع اللفظ عبارة عن تخصيص اللفظ للمعنى بحيث يقتصر عليه  
 اي على المعنى ولا يتجاوز ولا يرد به اي باللفظ غيره اي غير ذلك المعنى عند الاستعمال فكل وضع يوجب ان لا يرد به الا هذا المعنى دون  
 المعنى الآخر وهو تمام المراد به اي بذلك الوضع فاعتبار كل اي كل واحد من الاوضاع ينافي اعتبار الوضع الآخر لان اعتبار وضع اللفظ  
 لهذا المعنى يوجب ارادة هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته خاصة فلو اعتبر الوضعان في اطلاق واحد لزم في كل واحد  
 من المعنيين صفة الافراد عن الآخر والاجتماع مع غيره بحسب الارادة بل يلزم ان يكون كل واحد منهما مراد او غير مراد في حالة واحدة وهذا  
 باطل كما ذكرنا في تعليق المرضي نقلا عن التلويح ثم تخلص المرام ان الاحتمالات ثلثة لانه اما ان يوضع المشترك للمعنى بشرط الافراد  
 بشرط الاجتماع او لا بشرط شي منهما فالشارح نفى العموم على الاحتمال الاول والثالث صراحة واما الثاني فنفاه بقوله ولم يوضع للمجموع آه ولم  
 يذكره في تعداد الاحتمالات ايماء الى انه يمين البطلان فكأنه ليس من حزب الاحتمالات فادرك وقيل القائل هو العلامة التفتازاني عليه  
 اي على الدليل المذكور للدلال على انه لا عموم في المشترك حقيقة ان هذه مغالطة منشؤها اشتراك تخصيص الشئ بالشئ من طرف للاشتراك  
 قصر المخصص على زنة المفعول على المخصص به كما في قولنا ما زيد الا قائم لتخصيص زيد بمخصص بالقيام هو المخصص به يعني لا يتصف به الا  
 بالقيام لا بغيره ويجوز ان يتصف عمره بالقيام ايضا من جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بحصول المخصص به كما في اياك بعد معناه  
 متخفك بالعبادة ولا بعد غيرك فالبا دافعة على المقصور كما في قولنا خصصت فلانا بالذكرا اذا ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين  
 الاشخاص مختصا بالذكرا وهذا اي المعنى الثاني وجعل المخصص منفردا عن المراد لا المعنى الاول حتى يتم الاستدلال بتخصيص اللفظ  
 بالمعنى اي تعيينه اي تعيين اللفظ لذلك المعنى من بين الالفاظ وهذا المراد بتخصيص لا يوجب ان لا يرد به اي باللفظ الا هذا المعنى حتى  
 يتم الاستدلال على عدم عموم مشترك حقيقة فاختار وضعه اي وضع اللفظ لكل اي كل واحد من معاني المشترك مطلقا اي من غير اشتراط  
 الافراد والاجتماع فيستعمل تارة في احدهما فقط اي من غير استعمال في الآخر وتارة مع المعنى الآخر والمعنى المستعمل فيه على الوجهين المذكورين  
 انفس الموضوع فيكون اللفظ حقيقة فثبت عموم مشترك حقيقة ولا ح ان الاستدلال المذكور كان مغالطة فقول يمكن الجواب  
 عن المغالطة بوجهين احدهما بان الغرض من الوضع تفهيم المراد فكل وضع يوجب ان لا يرد به الا هذا والالفاظ الغرض تفصيله على  
 ما ذكرنا في التعليق المرضي ما قد سلمنا ان تخصيص يطلق على المعنيين المذكورين لكن لا سلم ان المعنى الثاني لا الاول بل لا يمكن  
 اماريت ان المناسب بحال الوضع هو المعنى الاول فان الكلام لفهام ماني ضمير من يريد افهامه فالاصل فيه ان يكون لكل معنى  
 لفظ يدل عليه فغير ذلك المعنى عند اطلاق ذلك اللفظ عليه فمعنى ان يكون اللفظ مختصا بالمعنى الاول واللام يفهم المراد فثبت الغرض

٢  
 في الجواب  
 على ما ذكرنا  
 من ان المشترك  
 لا يوجب

من الوضع فقول التفاضل ان هذا لا يوجب ان لا يرد بالانها المعنى مجموع كل وضع يوجب ان لا يرد باللفظ المشترك الا معنى واحد  
 وثانيهما هو المعارضة التي بينها بقوله بلان العموم الحقيقي كما مر من اللفظ الكثير الذي لم يرد به اعتبار وضع واحد وهو ان العموم الحقيقي المذكور  
 ههنا في المشترك متبني لتحقيق الالزام المتعددة فيه فليس العموم هناك انت تعلم ان التعريف المذكور انما هو للعموم مصطلح بين الاصويين  
 فمعي عموم المشترك لا يوجب وحدة الوضع والاحتمال ان العام على قسمين عام تحت كثير من المعاني كالمشترك وعام تحت كثير من المعاني كالعالم  
 الاصولي فافهم ولا غم في المشترك مجازا هذا معطوف على قوله والعموم فيه حقيقة لان المتنازع فيه اي مورد والنزاع هو الاستعمال  
 استعمال المشترك في المكان يكون كل واحد من معانيه مرادبا بالاستقلال من انما الحكم لا بان يكون كل واحد مرادبا بالدخول في الامر  
 المعنى الثالث الذي يكون هو المراد والنطاق الحكم على سبيل عموم المجاز بان يرد من المشترك معنى بعم الكل وذلك لانه ليس ما يتنازع فيه  
 بل هو مسلم عندنا اينما كما يرد بعين مثلا المسمى بهذا الاسم فيكون معنى مجازيا واردة المجموع في المشترك ليست الارادة كل واحد من المعنيين  
 وليس منها مجموع يرد باللفظ حتى يدخل فيه كل واحد من المعنيين ولو سلم فليس من المتنازع فيه كما في الجاشية فلا يتصور الاستعمال اي  
 استعمال مشترك في المعنيين بطريق التجوز بهذا الوجه اي الوجه المتنازع فيه لا بان يكون بين المعاني علاقة فيراد احداهما على انه موضوع له  
 فيكون استعماله فيه على سبيل الحقيقة ويراد الآخر على انه يناسبه اي يناسب الموضوع فيكون استعماله فيه على سبيل المجاز ومجموع بين الحقيقة والمجاز  
 ليس من قبيل عموم المشترك الذي كلامنا فيه فيلزم ان ينفك عن علم اوله ان الجمع بين الحقيقة والمجاز عبارة عن استعمال اللفظ ويراد في  
 اطلاق احد معناه الحقيقي المجازي معا بان يكون كل منهما متعلق بالحكم مثل ان تقول لا تقتل الاسد والاسدين او الاسود وتريد الجمع  
 والرجل الشجاع احداهما حيث انه نفس الموضوع له والآخر من حيث انه متعلق به نوع علاقة وان كان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال  
 مجازا وثانيا ان ذلك الجمع مما وقع النزاع بين صحته وعدمها والتحقيق انه فرع استعمال المشترك في معنيين فان المنظر موضوع للمعنى المجاز  
 بالموضوع فهو بالنظر الى الوضع المعنى الشخصي في الوضع النوعي المجازي بمنزلة المشترك فمخرج ذلك هو انما يلاحظ في التفرع والاستعمال اللفظي في المعنيين  
 المجازيين لا يجمع بالاجماع يعني استعمال مشترك في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستقلال باطل بالاتفاق فلا يقوم له ان لا يجوز ان يرد كل واحد من المعنيين على انه  
 مناسب للموضوع له ولا يرد شي منه على انه موضوع له حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وذلك لما دريت انه باطل بالاجماع ولا يرد كل  
 اي كل واحد من نفس الموضوع له لانه سيج كان حقيقة لا مجازا والمقدر خلافه وهذا معنى قول شارح لان لفظه يراد به ثم اذ ثبت عدم عموم  
 في المشترك لا حقيقة ولا مجازا فما اشار اليه من تجوز العموم المجازي حيث للتعليل بنا دى به قوله اي قول المص حقيقة والا اي وان لم يكن  
 النداء الى ذلك التجوز فما احاجه اليه اي الى قوله حقيقة ليس بشي خبر بقوله فما اشار ذلك لما دريت من البرهان القائم على نفي العموم  
 المجازي من قول شارح لان المتنازع فيه هو الاستعمال في الكل ثم قائل قوله المنقول انه علم ان كل العرب اذا استعمالوا اللفظ في المنقول  
 اليه باعتبار هذا الوضع اي الوضع الثاني يكون ذلك استعمال حقيقة وفيما قل عنه مجازا وان كان الامر بحسب الوضع اللغوي على العكس  
 اي استعمال اللفظ في المنقول عنه حقيقة وفي المنقول اليه مجازا فان ادهم ان النقل من فرائض اي لوازم المجاز فيقع انتقاله اي انتقال النقل  
 لا يتصور كون الاطلاق على الاصل اي المنقول عنه تجوز وان متصلة كان ذلك الاطلاق بالنظر الى الوضع الثاني في تقرير الوهم ان النقل  
 من المعنى الحقيقي من لوازم المجاز والنقل في المعنى اللغوي منتف ما دريت ان اللغة أصل النقل طر عليه لهذا الايقال منقول لغوي  
 فانتفي كون المعنى اللغوي مجازا وان كان بالنظر الى الوضع الثاني وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم فلا يصح القول بكون المنقول  
 مجازا في المعنى اللغوي بحسب الوضع الثاني قبل حبيب لك بوجوهين احدهما ما اشار اليه الشارح بقوله بعد تسليم تقريره انا لا نسلم  
 كون النقل من لوازم المجاز فان المجاز انما هو استعمال اللفظ في غير الموضوع له لعلاقة سوا كان منتفلا عن معنى آخر ولا فالا استعمال



المعنى للنفوس مجاز بالنظر الى الوضع الثاني وان لم يكن منقولاً الى المعنى اللغوي كما بينهما ما بينه بقوله ليس المراد بالحقيقة والمجاز ههنا اي حيث  
قال في حقيقة او مجاز باعتبار الوضع الثاني كذا في الحاشية مطلقاً بل مقيد اي المراد هو المقيد فيقال هناك حقيقة لغوية او شرعية لو  
عرفت وكذا المجاز كذا في الحاشية صالحة وان سلمنا ان النقل من لوازم المجاز لكننا نقول انه من لوازم المجاز المطلق اي لا يكون  
موضوعاً له بوضع من الاوضاع وليس من لوازم المجاز المقيد اي ما يكون بالنظر الى وضع خاص والكان موضوعاً له بالنظر الى الوضع  
الاخر وليس المراد بالحقيقة والمجاز ههنا الحقيقة المطلقة والمجاز المطلق بل الحقيقة المقيدة والمجاز المقيد قوله خلا فالجمهور فان بعضهم  
اي بعض الاعلام منقولاً يعني كانت في الاصل موضوعاً لمعان ثم وضعت لمعان آخر بشرط المناسبة وجعلت معلماً للمعاني فصار  
وبعضها من جملة اي وضعت لمعان آخر بلا مناسبة عندهم اي عند الجمهور وهو اي ذهب الجمهور الى حق شبهة او الاستقراء فانه لو  
المناسبة في بعض الاعلام دون بعض فينبغي ان يوضع بازاء كل منهما اسم على حدة كما نرى عليك ان جعفر امر بجعل غيب منقول فانه  
في الاصل معناه النهر الصغير ثم نقل وجعل علماً لشخص بلا مناسبة بين الاول والثاني اللهم الا ان يحمل كلام سيبويه على الاعلام المشهورة  
او يقال ان المراد من الكل هو الكلمة فادرك قوله في الحقيقة ومجاز قال في الحاشية ثمانية اي ظاهر هذا التقسيم يقتضي ان يكون اللفظ  
قبل الاستعمال حقيقة ومجاز لعدم تعيينه لتعريف الحقيقة والمجاز بالاستعمال لكن المشهور من القوم ان اللفظ قبل الاستعمال  
لا يكون حقيقة ولا مجازاً اقول فلا بد من قيد الاستعمال بالنظر الى المشهور في تعريفهما اي تعريف الحقيقة والمجاز فالحقيقة عبارة  
عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وقيل تعال العلامة افتتاز ان في التلويح هذا  
اي اعتبار قيد الاستعمال في تعريف الحقيقة والمجاز بخلاف المجل فانه يكفي فيه مجرد النقل والتعيين اي من غير قصد الاستعمال قوله  
ولا بد من علاقة آه والا اي وان لم يكن العلاقة ضرورية في المجاز فهو وضع جديد لما سلف من ان الاستعمال الصحيح في غير ما وضع له  
بلا علاقة وضع جديد وجملة الامران على تقدير عدم العلاقة في المجاز يلزم ان يكون المعنى المجازي موضوعاً له فلم يبق مجازيته بل يلزم كونه  
حقيقياً كما لم يجل هذا خلف ثم لما كان لقال ان يقول ان اعتبار المعنى الاول وما خطته في المنقول ان كان الصحة المطلقة على افراد  
المعنى الاول اعني المنقول عنه كما في حقيقة لزوم صحة الطلاق المنقول على كل ما يوجد فيه المعنى الاول لوجود المصحح وهو كما ترى ان كان الصحة  
المطلقة على افراد المعنى الثاني اعني المنقول اليه كما في المجاز فهو مستغنى عنه لان مجرد الوضع والتعيين للمعنى الثاني كاف في ذلك وبهذا  
يلزم صحة الطلاق على كل ما يوجد فيه المعنى الاول لوجود المصحح كما يصح طلاق المجاز على كل ما يوجد فيه العلاقة بين المعنى الاول  
فانراة المخرج بقوله علم ان اعتبار معنى العلاقة في المنقول ليرجع اي اولوية هذا الاسم على غيره من الاسماء وليس اعتبارها صحة الطلاق  
على افراد المعنى الاول بل الصحة المطلقة على افراد المعنى الثاني ليلزم المحذور فوضع لفظ الدالة لذوات الاربع اولى ونسب من وضع  
لفظ الجدار لها لوجود معنى الدبيب فالمناسبة مرتبة ولا يلزم صحة الطلاق على كل ما يوجد فيه ذلك التناسب هذا معني عدم جريان اعتبارها  
في اللغة فلا يقال ان سائر الاشياء بمعنى فخامة العقل فان المخامرة ليس بمعنى في انهم صحة الطلاق انهم على كل ما يوجد فيه المخامرة  
بل لاجل المناسبة والاولوية ليضع الواضع لهذا المعنى لفظاً مناسباً واعتبار معنى العلاقة في المجاز لصحة الطلاق فيطلق على  
كل ما يوجد فيه ذلك المعنى فلا يطلق تفرع على اعتبار معنى العلاقة في المنقول للترجيح للصحة الطلاق لفظ الصلوة مثلاً الذي  
هو منقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة لوجود معنى الدعاء فيها على كل ما فيه معنى الدعاء بخلاف لفظ الاسد هذا معني على اعتبار  
معنى العلاقة في المجاز لصحة الطلاق فيصح الطلاق الاسد مجازاً على كل ما يوجد فيه معنى الشجاعة وفسر بما اي العلاقة للصحة الطلاق لفظ  
الحقيقة في المجاز باعتبار المعنى الثاني اي يكون المعنى المجازي مناسباً بالاول اي الحقيقي قد سبغها اي العلاقة ببعض المحققين

وهو صد الشريعة صاحب التوضيح في شعبة الكون عليه اذ كان المعنى الحقيقي حاصلًا للمسمى المجازي في الزمان السابق على حال اعتباركم  
نحو قوله تعالى واتوا اليقاني اسوالم والاول اليه اذ كان المعنى الحقيقي حاصلًا للمسمى المجازي في الزمان اللاحق عن حال اعتباركم  
الحكم نحو قوله تعالى اني اراني اعصر خمر او الاستعداد اذ كان المعنى الحقيقي حاصلًا بالقوة لا بالفعل كما يقال المسكر الخمر التي اريق  
والمقابلة اي المضادة كما يطلق اسود على البياض والخمرية اي كون احد هجر او الآخر كلاً فيطلق بهم بكل على الجز وبالعكس  
نحو الجمع للمواحد والرقبة للعبد والحلول اي حصول الشيء في الشيء سواء كان بالناعته او بالمظهر وفيه كحصول الجسم في المكان  
او الرحمة في الجنة كذا في الحاشية والسببية اي كون احد سببا والاخر مسببا فيطلق بهم سبب على السبب نحو عينا الغيث اي  
النسب بالعكس نحو ونيرل لكم من سماء ازرقا والشرطية اي كون احد شرطاً والاخر مشروطاً فيطلق بهم الشرط على المشروط ونحو قوله  
تعالى ما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلوكم وبالعكس كطلاق يعلم على المعلوم والوصفية اي الاشتراك في الوصف الذي له نوع  
اختصاص بالمعنى الحقيقي لا مطلق الوصف هي اي الوصفية في الاستقارة كما يقال ايت سدايمى اذ فيه اشتراك المعنى الحقيقي  
عنى الحيوان المخصوص والمعنى المجازي في وصف الشجاعة الذي له زيادة اختصاص بالحيوان المخصوص منضبطاً اي العلاقة ابن الحجاب  
في خمسة ووجب الضبط ان يقال اما ان يكون بين ذاتيهما اتصال ام لا والاول المجاورة والثاني اما ان يحصل  
لذات واحدة او لا والاول صفان بينهما تقدم وتأخر فان شغل التقدم للتأخر فالكون عليه وبالعكس فالاول اليه والثاني ان  
لا اتصال بينهما بالذات لاها في محل فان لم يكن لهما حال مشترك كان فيهما فلا علاقة بينهما وتلك الحال اما صورة محسوسة وهي  
الشكل وغير ما هي الصفة الكون الاول والاشتراك في الشكل اي يكون المعنى المجازي شاملاً للمعنى الحقيقي في الشكل كطلاق الاسد  
على صورة الاسد المنقوشة على الجدار والاشتراك في صفة ظاهرة اي لا بد ان يكون الوصف مشهوراً له زيادة اختصاص بالمستعار  
كاشجاعة الاسد كذا في الحاشية والمجاورة او ادبها ما يعبرون احدهما في الآخر بالمجرى او المحلول او كونها في محل وكونها متلازمين  
في الوجود في العقل والخيال وغير ذلك مثل جرى الميزاب اي الماء المشهور بين القوم انها اي العلاقة مختصة في خمسة وعشرين  
نوعاً اطلاق اسم سبب على سبب كطلاق النبات على الغيث في قولنا امطرت السماء نباتاً ٢٢ عكس كطلاق اسم الغيث  
على النبات في عينا الغيث ٢٣ اطلاق الكل على الجزء كطلاق الاصلح على الانامل في قوله تعالى يجعلون صابعم في اذانهم  
هم عكس كالرقبة على الذات في قوله تعالى فتحير رقبته ٢٤ اطلاق اللازم على الملزوم كالنطق على الدلالة في قولهم الحال ناطقة  
٢٥ عكس كشد الازار على الاعتزال من النساء في قول الشاعر قوم اذا حاربوا شدوا اناذهم معني اذ اقصوا المحاربة عكس الوهن  
المساواة اطلاق اسم المقيد على المطلق كطلاق المشفر الذي هو شفة الابل على مطلق الشفة ٢٦ عكس كطلاق اليوم على يوم القيمة  
٢٧ اطلاق اسم الخاص على العام ٢٨ عكس مثلهما غني عن البيان ٢٩ حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو  
وسل القرية اي اهلها ٣٠ عكس ٣١ اطلاق اسم محل على الحال كطلاق النادى على ابله حال فيه في قوله  
تعالى فليدع ناديه ٣٢ عكس كطلاق رحمة الله تعالى على الجنة التي تحل فيها الرحمة في قوله تعالى اما الذين ابيضت  
وجوههم فني رحمة الله ٣٣ تسمية الشيء بالمتعلق المجاورة نحو جرى الميزاب ٣٤ الاول اليه ٣٥ الكون عليه ٣٦ اطلاق  
آية الشيء عليه كطلاق اللسان على الذكر في قوله تعالى وجعل لي لسان صدق في الآخرين ٣٧ اطلاق اسم الشيء  
على بابه كطلاق اسم الدم على الدية ٣٨ النكرة في الاثبات للعموم نحو ثمرة خير من جرادة ٣٩ اطلاق اسم احد الضدين على الآخر  
كاطلاق البياض على اسود ٤٠ اطلاق المعرف باللام على الواحد ٤١ اخذ مطلقاً لقوله تعالى بين الله لكم ان تضلوا

أي التمثال **م ٢** الزيادة لقوله تعالى ليس شيء **٢٥** اطلاق المشبه به على المشبه طابق الاسد على الشجاع يسمى  
 بالخير استعارة وما عده مجازاً رسلاً لارسال التشبيه فيه وهذا معنى قوله وواحدة منها أي من الخمسة والعشرين للاستعارة  
 وهو علاقة تشبيهية البهوانى للجواز لرسال العلم ان بناء الجواز على قصد اللزوم من الملزوم أي الانتقال من اللزوم إلى اللزوم وهو أي الملزوم  
 وتبوع من جهة ان منه الانتقال واللزوم فرع منه وتبعه من جهة ان اليه الانتقال فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين  
 أي يكون كل من الملزوم واللزوم سالماً من جهة وفرعاً من جهة يجرى الجواز من الطرفين أي يجوز استعمال كل منهما في الآخر  
 مجازاً أو لا أي وان لم يكن الاصلية والفرعية من الجانبين فلا أي فلا يجرى الجواز من الجانبين بل يجوز استعمال الاصل  
 في الفرع مجازاً دون لعكس مثال الاول كما يجوز مع الكل فان يجوز تارة لكل بالنسبة إلى اللفظ الموضوع لكل لتبعيته فعم الجواز  
 من ذلك اللفظ فيصح ان يطبق الكل ويراد به الجزاء وكل محتاج إلى الجزاء فيكون الجزاء أصلاً فيصح ان يراد الكل من اللفظ  
 الموضوع للجزء ومثال الثاني ان سبب الفصح سبب فهم استعمال اللفظ الموضوع للاول في الثاني دون لعكس فيقع بطلاق  
 بلفظ الفصح اذا عتق موضوع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك الرقبة سبب لازالة ملك الرقبة اذ هي  
 تفضي إليها وليس ملك الرقبة مقتضى منها فلا يثبت لعق بلفظ الطلاق هذا وتفصيل في كتب الاصول والمراد باللزوم هنا  
 أي في بحيث المجاز ما ينقل الذهن إليه من الملزوم في اجماعه ولا يشترط اللزوم بمعنى ابتناع الانفكاك في حصوله في الحاشية  
 على بقية علماء الاصول والبيان خلافاً للتطبيقين لان الاعتبار عندهم اللزوم لم يلزم بالمعنى الاخص كما هو الحق او الاعم كما هو  
 عند الإمام واما علماء الاصول والبيان فقد قالوا ان الاعتبارية مطلق اللزوم الذي بمعنى كونه بحيث يلزم من حصول المسمى في  
 الذهن حصول ما هو اذ بعد التماثل في القرائن او الامارات هكذا في الحاشية قوله فان كانت تشبيهاً التشبيه في اللغة  
 عبارة عن الدلالة على مشاركة المراد في معنى الدلالة مصدر قولك التت فلانك اذا اذ بهيته له والامر الاول هو التشبيه الامر  
 الثاني هو التشبيه والمعنى هو وجه التشبيه وهي تعميم نحو قائل زيد عمر لان باب المفاعلة يدل على المشاركة وتعميم نحو جاني زيد  
 وعمر وان اعطفت ايضا يدل على المشاركة والتشبيه في الاصطلاح أي اصطلاح فن البديعة هي عبارة عن تلك الدلالة  
 الدالة على مشاركة المراد في معنى بحيث لا تكون الدلالة المذكورة على وجه الاستعارة الحقيقية نحو رايت اسداً في احكام  
 مثال للمنفى فالاسد متعارف للرجل الشجاع ولا على وجه الاستعارة المكنية كما في تشبث المنيّة اظفاراً بهذا ايضا  
 مثال للمنفى المنيّة من تشي الشيء أي قدره سمي الموت به لانه مقدور ونسبت أي اعلقت بمعنى اعلق الموت محالة فشبّه المنيّة  
 بأسج في اغتيال النفوس بالقرود الغلبة وثبت للمنيّة الاظفار التي لا يحل ذلك الاغتيا ل في اسج بدونها ولا على وجه التجريد  
 وهو ههنا عبارة عن ان يخرج من امر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكانها فيها كما في لقيت يزيد الاسد حاصل الكلام ان الاستعارة  
 الحقيقية والمكنية والتجريد وان كان فيها دلالة على مشاركة المراد في معنى لكنها لا تسمى تشبيهاً في الاصطلاح هذا وفيه أي في التجريد  
 خلاف السكاكي صاحب المفتاح لا يدخل في تشبيه الاصطلاح عند حيث قال لقيت يزيد اسداً من قبيل تشبيه بحدوث  
 تشبيه فالتقدير لقيت يزيد كالاسد وثلثوا لها أي الدلالة المذكورة المسماة بتشبيه في الاصطلاح بقولهم يزيد اسد فانه يشبه  
 تشبيهاً بليغاً الاستعارة فان الاستعارة اطلق حيث يطبق في المستعارة بالكلمة وفي ذلك المثال المشبه بذكر كور فلما يكون استعارة هذا وتفصيل  
 في شرح المفتاح وشرح تلخيص في آخر باب تشبيه قوله فاستعارة آه وهي اما مصرحة انما سميت بها لانه صرح فيها بتشبيه  
 من وجه بذكر المشبه بالذي هو اعمدة من اركان التشبيه بخلاف المكنية فانه لم يصرح بل انما دل عليه بذكر خواصه ولو اصرح في اطلاق

اعم المشبه به على المشبه فان الاستعارة منه اسم جنس اي غير شتى في هذا التفسير عزالي انه ليس المراد باسم الجنس بل هو المعنوي اذ  
 على نفس الذات ايضا لانه لا يصدق على كثير من غير اعتبار وصف من الادوات فهي الاستعارة اصلية كالاسد اذا استعير  
 للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد فالاول اسم عين الثاني اسم معنى وكذا اما يكون شيا ولا باسم جنس كالعلم في نحو  
 حاتم وانما سميت بهلية لتحقيق الاستعارة فيها بالاصالة لا بتجربة شئ آخر كذا في شرح المفتاح والآي وان لم يكن الاستعارة منه  
 بقبيلة ساء فالاستعارة بتعبية كالفعل وما يشق منه من اسمي الفاعل والمفعول والصنف المشبه به فعل التفضيل واسم الزمان المكان  
 والآلة وكما تحرف في تشبيهه في الاولين بمعنى المصدر في الثالث المتعلق بهناه وانما كانت بقبيلة لان الاستعارة تعتمد على تشبيه  
 يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه شبه او بكونه مشا كالمشبه به في وجه شبه واصلاح للموصوفية هي استحقيق اي للاصول المقررة الثابتة  
 لقولك جسم معين دون معاني الافعال والصفات اشتقة منها لكونها متحدة بغير متفرقة لواء متفرقة دخول الزمان في مفهومها ووجوده  
 لها دون المحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع بطل وجواد فياض عالم بحرية مخذوف اي رجل شجاع كذا في قوله كذا في المطول  
 ثم ان الاستعارة تقسيم آخر للمصحة ان تحقق حسا او عقلا بان يكون الاستعارة له اهر معلوما يمكن ان ينص عليه في اشار به  
 اشارة حسية او عقلية فاحسب كالاسد للرجل الشجاع والعقل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو اية الاسلام الحقيقية  
 لتحقيق معناها حسا وعقلا والا اي ان لم يحقق الاستعارة حسا وعقلا فتجيب عليه ثم لما فرغ الشارح عن التقسيم الى الاصالة والتعبية  
 باعتبار المستعار منه والتقسيم الى الحقيقية والتخييلية باعتبار المستعار له فشرح في تقسيم الاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين فقال  
 ثم ان لم يقترن بايلايم استعار له او منه مطلقه لخلوها عن ملائم المشبه به نحو عندي اسد والافان قرن بايلايم المستعار  
 فمجردة لتجربتها بايلايم المشبه به نحو قول ابن كثير غير الرداء اي كثير العطاء استمار الرداء العطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون  
 الرداء لما يقبى عليه ثم وصفه بالنم الذي يلايم العطاء ودون الرداء ان قرن بايلايم استعار منه فمجردة لتجربتها بايلايم المستعار  
 نحو قوله قاسم اولئك الذين يشترىوا الضلالة بالهدى فما رجحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء للاستعارة والاضطراب ثم شرح  
 عليها بايلايم الاشتراء من الربح والتجارة واما كناية عطف على قوله اما مصرفة ان لم يصح لشيئ اي لم يذكر شي من الاكنا كان غير المشبه  
 وول عليه نذكر ما يحقق المشبه به نحو ثبت كناية الظاهر ما يزيد اسد ميل فأكلم علماء البيان تشبيه بلعج بجدت ادوات  
 لان بناء الاستعارة على تناسي تشبيه وذكر المشبه مع المشبه به يدل على تذكره في التفضيل في تعليل المرضي بقول قاسم  
 علماء الاصول استعارة والكناية لفظ يقصد بمعناه اي المعنى الاول اللازم معنى ثان ملزم له اي المعنى الاول فالانتقال في الكناية  
 يكون من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة وفي المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من نبيت الذي  
 هو ما زوم نسبت الى النبت هذا التعريف المذكور للكناية عند بعض علماء البيان هو السكاكي صاحب المفتاح وقال الخطيب صاحب  
 التلخيص للفظ المراد به لازم ما وضع له داخل كان وخارجا فيه يلوح الى انه ليس المراد من اللازم ما يقابل بخبر بل المراد منه الانتقال  
 وضع له سواء كان داخل فيه كما في التضمن وخارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادة الموضوع له فجاز والا اي  
 وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية فنقاط المجاز والكناية كليهما على الانتقال من الملزوم الى اللازم اذ اللازم بما هو  
 لازم لا بد من على الملزوم كجواز ان يكون اللازم عاما من الملزوم فلا يحصل الانتقال من اللازم الى الملزوم كما هو من علوم السكاكي  
 ولما كان يتوهم من في الكناية والمجاز يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم فلم يمت بينهما فرق فوضع بقوله الا ان ارادة الموضوع له  
 جازة في الكناية فارادة طول النجاد يفتتح مع ارادة طول القامة دون المجاز فانه لا يصح فيه ارادة المعنى الحقيقي فلا يجوز في قولنا

مجلس اعلیٰ التعلیم  
بنگلہ دیش  
دھاکہ

رايت اسدا في الحمام ان يرا بالاسد معناه كحقيقى المعنى الحيوان المفترس اذ لا بد في الجواز من قرينه مافعة من ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى  
 هذه القرينة انتفى الجواز فادرك قوله لا يشترط سماع الجوزيات اذ معنى ان الاعتبار في التجوز لوجود الاتصال الى العلاقة المعلوم نوعه  
 استعمال العرب فكانهم حكموا بان كل واحد تلك العلاقة جاز استعمال اللفظ في المعنى المجازى عند وجود القرينة المافعة من ارادة الموضوع له وهذا  
 اى اعتبار العلاقة الكلية بمعنى قولهم في الجواز وضع نوعى وهو اى الوضع النوعى مناط صحة الاستعمال لا يعتبر الاتصال بشخصه اى لا يشترط  
 اعتبار العلاقة بشخصها حتى يجب النقل بعيدة عن اهل اللغة في احوال الجواز كما قيل اى قال فتنه قليلة انه لا يجوز اطلاق لفظ في معنى  
 مجازى الا بعد ان يعلم ان العرب يستعملونه في ذلك تجوز كما في الحقيقة مستند اى يتمسك بان النخلة لا تطلق على غير الانسان الطويل صلته  
 انه لو جاز الجواز لوجود العلاقة جاز استعاره اسم النخلة على غير الانسان المشابهة في الطول التالى بطولها دريت ان النخلة لا تطلق  
 على غيره فكذا المقدم ثم اجاب الشارح عن ذلك الاستناد بقوله ولم يعلم اى ذلك القائل المفهوم من قوله قيل ان عدم الاطلاق اى  
 عدم اطلاق النخلة على غير الانسان الطويل انما هو لانفاد شرط الاستعارة وهو المشابهة في خصل الاوصاف كما بينه بقوله فوت المشابهة  
 فيما لم يزد خصائص بالمشبه به كالشجاعة اى كاختصاص الشجاعة بالاسد ولما كان يتوجه عليه ان الطول له فرد خصائص بالنخلة والاما جاز  
 استعارتها لانسان طويل التالى باطل فالمقدم مثله واذن لزوم صحة اطلاق النخلة على غير الانسان الطويل وهو كما ترى نعم الاستناد  
 وسقط الجواب اذ لا يرد عليه قولهم لعل الجامع اى خصل الاوصاف الجامع بين المشبه والمشببه ليس مجرد الطول حتى يتوجه اذ كذا انما بل  
 الجامع هو الطول مع فروع اى غصان في اعالى النخلة وتماثل فيها قيل حاصله ان الوصف بجملة في استعارة النخلة ليس  
 هو الطول فقط حتى يصح استعارتها لكل طول بل هو الطول مع فروع وغصان في اعالها وطراوة وتماثل فيها فلما ان على اس النخلة  
 فروعا وغصانا مائلا الى الارض كذلك على اس الانسان الطويل شعورا مائلا اليها وهذا المجموع لا يوجد في غير الانسان الطويل  
 فلما يصح استعارتها له وانما يوجد في الانسان الطويل فيصح استعارتها له انتهى بالفظة انتت تعلم ما فيه من الركازة اذ ج يلزم ان لا يصح  
 استعارة النخلة الا لانسان طويل يكون على راسه شعور طويلة مائلا الى الارض وهو كما ترى فانه يصح اطلاقها على انسان طويل سواء  
 كان على راسه شعور ام لا فالحق ان يقال كما ان في النخلة طولا وغصانا كذلك في الانسان الطويل طول ويدان لا غصان  
 وهذا المجموع لا يوجد في غير ذلك الانسان لكن بقي ههنا كلام آخر وهو انه يلزم ان يجوز استعمال النخلة في شجر آخر مثلها مع انه لا يوجد  
 في كلامهم قتال كذا في الحاشية لا يبدان. يقال ان النخلة لا تنحصر حتى ان تميل الى نخلة اخرى فكانها عاشقة عليها طول هذا لا يوجد  
 في شجر آخر وايضا من خواص النخلة انها تملك اذ قطعت وس غصانها كما نقل عن بعض اصحاب الفلاحة فانهم الدليل على اختيار  
 اى على المذهب المختار من ان الجواز وجود العلاقة المعلوم نوعها في استعمال العرب لا يشترط اعتبارها بشخصها ان الاستعارة  
 البديعية التي لم تشعب باحيائها اى باشخاصها من اهل اللغة من فنون البلاغة التي بهما يرتفع طبقة الكلام فلو لم يعتبر نوع العلاقة بل  
 يشترط شخصها لما كان اختراع الاستعارات البديعية الغريبة من شعب البلاغة واللازم باطل فالملزم مثله باجماع المحققين  
 واتفاق الراسخين قوله علامة الجواز اذ قول يعرف الجواز بمقتضى اهل اللغة باسمه كقولهم هذا اللفظ مجاز اذ راسه كقولهم  
 هذا اللفظ مستعمل في غير ما وضع له وصيغته لفظي في نفس الامر كقولك للبليد ليس بحمار تفصيلا انه اذ علم ان اللفظ معنى حقيقيا  
 ثم اطلق على معنى آخر بان يكون اطلاقه على هذا المعنى بالنسبة الى ذلك المعنى مستحيلا فهو مجاز كما اذ علم المعنى الحقيقي للجواز ثم  
 اطلق على البليد بحقيقة فاطلاقه عليه تمثيل وصيغته عنه بان البليد ليس بحمار فاذا قيل انه حمار فيعلم انه مجاز ويعرف الجواز بمبدأ  
 الغير وهو المعنى الحقيقي عند التجرد عن القرينة الصارفة عن المعنى الاصلي على عكس الحقيقة متعلق بقوله بصيغته لفظي وبقوله بتبادر الغير

فالمعنى ان علامته حقيقة عدم صحة المنفى في نفس الامر ولذلك لا يصح ان يقال للبلدية ان ليس بانسان حقيقة وعدم تبادو المعنى الحقيقي عند قيام  
القرينة الصارفة وعلامته المجاز اطلاقه على بعض معناه اى بعض افراد معناه الحقيقي كماله اية اى كاطلاق الدابة لموضوعه لما يثبت  
على الارض على احرار لانه من بعض افراد ما يدب على الارض فهذا الاستعمال مجازى لان لفظ الدابة غير موضوع لهذا الخصوص واما  
اذا اطلقت عليه باعتبار مجرده وبسبب على الارض مع قطع النظر عن كونه من افراده فيكون ذلك استعمال حقيقة فاحفظ قوله  
فنقل المجازاه قال الصنف في الحاشية المنهية مستدلا على اولوية النقل والمجاز من الاشتراك لانها اى النقل والمجاز غالب اكثر من الاشتراك  
بالاستقرا حتى قيل ان شرط من اللغة في المجاز والمثلون فيها شارة الى ان الاستقرا يقيد النظر بالحقيقة الكلية لا يجوز بها الاحتجاج  
بمشكوك بالاعم الاغلب يعنى اذا علم ان اكثر افرادى كذا فالظن بحكمه في المراد من كونه مجازا او مشتركا انه مجاز ولحقه به لكونه اعم وغالب  
وعلى هذا القياس حال النقل ايضا ان المجاز قد يكون المبلغ اى من الحقيقة المعلومة فالتشبيه بالحقيقة المتروكة كما في ما نحن فيه يعنى انه  
اولى بالترجيح عليها فان قولك اشتعل الراس شيئا المبلغ من الشيب فانه شبه الشيب في بليته وانارة بشوط النار وشبه ظهور الشيب  
وانتشاره في اشتعال النار ثم خرج الكلام مخرج الاستعارة فكانه صار الكلام مشتعل شيب في الراس ثم استدل الاشتغال الى الراس  
الذى هو محل شيب سبالغة جعل شيب ميمرا ايضا فالمقصود فحصل فيه مجازان احدهما الغوى حيث استعير شوط النار للشيب فانه  
المجاز العقلى في الاسناد حيث استدل الى الراس الى الشيب فانه ايضا ان الاشتراك عطف على قوله ان المجاز فهو وجه آخر لاولية  
نقل المجاز عن الاشتراك محل التفاهم عند خفاء القرينة على خلاف النقل المجاز فانه محل الخطاب عند القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي  
على المعنى المجازى والافعل حقيقة وكذلك المنقول فيه ان الاشتراك غير محل التفاهم عند وجود القرينة واما عند عدمها فهو المجاز سياتي  
ان قلت ان القرينة مشروطة في المجاز فاذا اعدت تبينت حقيقة الارادة بخلاف الاشتراك فانه لا يشترط القرينة فيه فمحل التفاهم  
فادرك ثم اعلم ان الحقيقة اذا كانت متعارفة هي اولى من المجاز بالاتفاق وان كانت حقيقة متروكة فالمجاز اولى من الحقيقة  
الاتفاق وان كانت حقيقة مستعملة مع تعارف المجاز اى غلبة في التعامل عند مشايخ بلخ وفي التفاهم عند بعض فلا خلاف ان  
لا ياكل بحاجب التفاهم يقع على حكم الآدمى والمخزير بخلاف التعامل فنقل المجاز اولى به عند اصحابنا محمد والى يوسف  
وجه تسكها المخرج في مقابلة الراجح ساقط عن درجة الاعتبار بمنزلة المهور فيترك ضرورة انت تعلم ان غلبة استعمال المجاز  
لا يجعل الحقيقة مرجوة لان العلية لا ترجح بالزيادة من جنسها وهي ههنا الاستعمال فيكون في حد التعارض وقال امامنا ابو حنيفة  
الحقيقة اولى من المجاز لان الاصل اى الحقيقة لا يترك الا بالضرورة وهي كون الحقيقة متروكة وظاهر ان هذه الضرورة منتفية  
فيما نحن فيه اذ الكلام في كون الحقيقة مستعملة مع تعارف المجاز قوله المجاز اولى اه لانه اى المجاز المبلغ وادمع في الكلام  
ولانه اكثر وجودا من النقل فيكون اولى منه كاللفظ حين درانه بين المجاز والنقل يكون محمولا على المجاز علم ان الاسر له اى الى المجاز  
واللفظ هو ما يورث اللفظا حسنا ومعنويا وهو ما يورث المعنى حسنا ذاتيا فالاول بينه بقوله قد يكون اختصاص لفظه بالمعنى  
فربما يكون لفظ الحقيقة كذا كالحقيقة بمعنى الرذل السني والمرأة القوية القلب لفظ المجاز عندنا كما نقول ايت حاتما وصلاصية  
للشعر بان لا يكون الشعر موزونا باستعمال لفظ الحقيقة ويكون موزونا باستعمال لفظ المجاز واصناف البديع كالجنيس منسوبا  
بمحصن جنين بلفظ المجاز لا حقيقة كقولهم البديعة شكر الشكر والسمع واليا مثل الواحد والعدد ولفظ الاسد  
يستقيم في السجع اللفظ استجماع كذا في التوضيح والمقابلة نقول الشاعر عن صبحك لم شيب براسه فبكى وغيره كالمطابقة  
واطلب التوضيح والثاني ذكره بقوله وقد يكون اختصاص معناه بالتعظيم كاستعارة اسم ابى حنيفة رحمه الله لرجل عالم والحقير



كما استعاره ليج وهو الذباب الصغير للجبال والشمس كاستعارة باربعية لبعض المشروبات والشمس كاستعارة لسم بعض المطعومات  
او التمديد او زيادة البيان اي اختصاص المعنى المجازي بزيادة البيان فان قولك ايت اسد ابرمى بين في الدلالة على شجاعة  
من ايت شجاعا هذا توضيح في التوضيح او تلمظ الكلام اي قد يكون الداعي الى المجاز تلمظ الكلام فهو منصوب معطوف على  
قوله اختصاص لفظه كاستعارة بحر من المسك موجه الذهب لعمق فيه جرم موقد ليعيد لذة تجميلية وزيادة شوق الى ادراك معناه فهو جيب  
سرعه التعمم او مطابقة اي مطابقة الكلام لتمام المراد وهو ادراك المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال تراكيب مختلفة في خروج الدلالة  
وخفاها وهذا لا يقصور بالدلالات الوضعية والالفاظ الحقيقية بل يتساوى بها في الدلالة منذ العلم بالوضع وعدمها عند عدمه وانما يمكن هذا بالدلالات  
العقلية والالفاظ المجازية لاختلاف مراتب اللزوم وضوحا وخفاء فاذا قصد المطابقة لتعلم المراد وما دية المعنى بالعبارة المختلفة  
في الوضع واختار يعدل عن الحقيقة الى المجازية ذلك ثم لما كان القائل ان يقول ان عدم حصول الدواعي المذكورة من الحقيقة سلم  
لكن تعيين طريق حصولها من المجاز كما هو الذي في خبر منع فانه لم لا يجوز حصولها من المنقولات ودفعه بقوله وهذه المعاني كما قد  
لا يحصل من الخلق لا يحصل من المنقولات وتقريره دفع غنى عن شرح قوله الفعل لان المجاز في الفعل والاشتقاق كاسم الفاعل  
والفعل والصفة المشبهة وفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالفاظ بعبارة وقوعه اي وقوع المجاز في الابداء كما يقال الدال باطن  
فاستعير لفظ الذي هو المبدأ للناطق او للدلالة التي هي مبدأ الدال ثم استعير الناطق لاشتقاق الدال وكذلك المجاز في الادوات  
يتحقق بعد الوقوع اي وقوع المجاز في المتعلق كاللام مثلا فيستعار او لا لتعليل الذي هو متعلق معناه اي معنى اللام للتعقيب متعلق  
بقوله يستعار ثم بوسطتها اي بوسطة هذه الاستعارة استعير اللام له اي للتعقيب نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم  
عدوا وخرنا فانه شبه ترثب العداوة على الالتقاط بترثب العداوة الغائية للفعل عليه ثم استعمل في شبه اللام الموضوعه للدلالة على  
ترثب العداوة الغائية الذي هو شبهه فخرجت الاستعارة اولاً في العلية واخرية وبعبئها في اللام فصارت اللام بوسطة استعارة  
لما يشبه العلية بنزله الاسد المستعار لما يشبه السيل المخصوص هذا ما ذكرنا في التعليق المرضي والمراد بمتعلق معناه اي معنى الحرف بالعبارة  
عند تفسير معاني الحروف كما يقال من الابتداء والى الانتها وفي الظرفية فهذه اي الابتداء والانتها والظرفية ليست معانيها  
اي معاني الحروف والالكات اسماء لاحر و قال لان الابتداء مثلاً مستقل والحرف غير مستقل والتالي باطل فالقدم مثله بل انما هي  
اي الابتداء والانتها والظرفية متعلقات معانيها اي معاني الحروف من حيث تعليلية انما هي معاني الحروف رتبة اهلها  
اي الى الابتداء وغيره بنوع استلزام هو استلزام المقيد للطلق او معاني الحروف غير مستقلة آله للملاحظة غير كالسير لا فهو ابتداء  
مقيد بخلاف مفهوم لفظ الابتداء فانه معنى مستقل قال الامام فخر الدين الرازي رح المجاز بالذات اي بلا اعتبار اخر كالوصف  
هكذا في النسخة لا يوجد في الاعلام ورواية المصنف تبعاً لوجه الاسلام محمد الغزالي فانه يقول قد يدخل المجاز في الاعلام ايضا فيما نقل عنه  
اي في الحاشية المنقولة عن المصنف بانه اذا يقول في مثل قولهم كل فرعون اي مهمل موسى اي محقق وكقولهم هذا سيئوبه اي نحوي  
كامل سيئوبه في النسخة تامل اشارة الى الجواب الذي ذكره في الحاشية بقوله والجواب ان سبها ليس مجاز بالذات بل باعتبار  
دلالته على صفة مشهور فحسبنا باعتباره كجنس المشترك بين الافراد المتعارفة وغيره انتهى قوله مع اتحاد المعنى آله لما كان لغوهم  
ان يتوهم ان تعريف الحروف بتكثير اللفظ مع اتحاد المعنى غير مانع فان اللفظين المشتركين في المعنى التصني كالانسان والفرس  
اشتركان في الحيوان او اشتركان في الابل كما ان الشمس المشتركين في الحرارة يصدق عليها ذلك التعريف مع انها ليسا  
بربوبيين ودفعه بقوله المراد به اي بالمتعلق بوضع تلك الاجزؤه ولا يخرج عنه حتى يتم التوهم فيخرج عن تعريف اتراف اللفظان المشتركين

فان قيل قوله في التعليق المرضي والمراد بمتعلق معناه اي معنى الحرف بالعبارة  
عند تفسير معاني الحروف كما يقال من الابتداء والى الانتها وفي الظرفية فهذه اي الابتداء والانتها والظرفية ليست معانيها  
اي معاني الحروف والالكات اسماء لاحر و قال لان الابتداء مثلاً مستقل والحرف غير مستقل والتالي باطل فالقدم مثله بل انما هي  
اي الابتداء والانتها والظرفية متعلقات معانيها اي معاني الحروف من حيث تعليلية انما هي معاني الحروف رتبة اهلها  
اي الى الابتداء وغيره بنوع استلزام هو استلزام المقيد للطلق او معاني الحروف غير مستقلة آله للملاحظة غير كالسير لا فهو ابتداء  
مقيد بخلاف مفهوم لفظ الابتداء فانه معنى مستقل قال الامام فخر الدين الرازي رح المجاز بالذات اي بلا اعتبار اخر كالوصف  
هكذا في النسخة لا يوجد في الاعلام ورواية المصنف تبعاً لوجه الاسلام محمد الغزالي فانه يقول قد يدخل المجاز في الاعلام ايضا فيما نقل عنه  
اي في الحاشية المنقولة عن المصنف بانه اذا يقول في مثل قولهم كل فرعون اي مهمل موسى اي محقق وكقولهم هذا سيئوبه اي نحوي  
كامل سيئوبه في النسخة تامل اشارة الى الجواب الذي ذكره في الحاشية بقوله والجواب ان سبها ليس مجاز بالذات بل باعتبار  
دلالته على صفة مشهور فحسبنا باعتباره كجنس المشترك بين الافراد المتعارفة وغيره انتهى قوله مع اتحاد المعنى آله لما كان لغوهم  
ان يتوهم ان تعريف الحروف بتكثير اللفظ مع اتحاد المعنى غير مانع فان اللفظين المشتركين في المعنى التصني كالانسان والفرس  
اشتركان في الحيوان او اشتركان في الابل كما ان الشمس المشتركين في الحرارة يصدق عليها ذلك التعريف مع انها ليسا  
بربوبيين ودفعه بقوله المراد به اي بالمتعلق بوضع تلك الاجزؤه ولا يخرج عنه حتى يتم التوهم فيخرج عن تعريف اتراف اللفظان المشتركين

في غيره أي غير المنع أي هو مجرد وأخرج تفصيل المدح أن اللفظين المشتركين في المعنى التصريح لا التزمي لا يصدق عليهما التعريف المذكور لعدم اتحاد ما وضع له إذا دلالة على أنجز ليست من حيث أنه موضوع له بل إنما الدلالة عليه من حيث أنه جزء الموضوع له وهكذا الدلالة على أنجز فالتعريف مانع البتة قال المصنف في الحاشية وهو أي الترادف بخلاف التابع فإن التابع لا يستقل بالافادة بدون المتبوع بل هو أي التابع مهمل واليضا فرق آخر بين الترادف والتابع وهو أنه يشترط في التابع أن يكون على زنة وزن المتبوع كشيطان في لفظان بخلاف الترادف فإنه لا يشترط فيه ذلك هذا كلامه أي كلام المصنف في الحاشية وهو عطفان في لفظان فإن عطفان لا يفرق بالذکر ولو افرق لم يدل على شيء أصلا بخلاف عطفان قال ابن زيد تشهدا على ذلك سالت أبا ماسم عن معنى قولهم فطش فقال ما أدري ما علم ما هو بخلاف عطفان فإنه يدل على معناه والتأكيد المعنوي واحد والمحدود أيضا بخلافه أي بخلاف الترادف إذا اختلف يدل على المفردات بأوضاع متعددة فإنه يدل على عدة أثار معلومة يصح على عدة مفصلة بخلاف المحدود فإنه يدل على واحد محمل معلوم بالصورة الوحدانية فلا اتحاد بينهما من كل وجه لفرق بين الإجمال بالتفصيل ولا بد في الترادف من الاتحاد من كل وجه ومن ههنا ظهر عدم الترادف بينهما بطلان من أن بينهما ترادفا حيث قيل ما أحد الا بتبدل لفظ بلفظ أحلي وأمر التأكيد ظاهر فإنه لا بد من الترادف من الاتحاد في المعنى وفي التأكيد المعنوي نحو جاز زيد نفسه في ذلك الاتحاد بل إنما الاتحاد وهناك في المصدق وأما التسمية اللفظية فأمرة أظهر فلا بد في الترادف من التخالف في اللفظ وهو مفقود في التأكيد اللفظي نحو جاز زيد قوله لتكثر الوسائل إلى الفادة ما في التسمية فإن بعض الالفاظ قد نسيها بعض اللفظين في تذكر بعضها فيسهل عليه الافادة والاستفادة ببعض دون بعض وبعض الالفاظ قد يكون مراد على بعض الاستتار كرها لا إذا كان بعض السامعين ملوا ومنشطا للبعض فتترك هذا البعض ويختار البعض الآخر فاختاروا في وقوع الترادف بل هو واقع في اللغة أم لا فيقول لا يقع كخلو الوضع عن الفائدة لقرينه أنه لو كان الترادف واقعاً كان وضع اللفظين عبثاً وخاليا عن الفائدة واللام باطل فإن تجويز العبث على الوضع الحكيم غير جائز فالملزوم مثله وأما الملازمة فبعضها يقولون أن الواحد من الترادفين كافٍ للفهم فلا فائدة لوضع الآخر وما يلحق منه أي من الترادف فهو ليس منه بل هو من باب احتمال الذات والصفة بأن يكون اللفظين موضوعا لنفس الذات الآخر لصفة تلك الذات كالإنسان الضاحك ومن باب استلزام الذات صفتها أي صفة الصفة كالإنسان الضمير لأن الصفة صفة المتكلم الذي هو صفة الإنسان أو من باب احتمال الصفة صفة الصفة كالمنشئ الكاتب أو من باب اختلاف الصفة وصفة الصفة كذا الجذر والصفة والجذر والصفة كالناطق والكاتب والناطق والضمير والاصح وقوعه أي وقوع الترادف كاجلوس القعود واللباية المخصوصة والاسد والغنم للمجوس الخائن كل يدل عليه أي على وقوع الترادف انحصار أي الاستقرار باللغة والفائدة أي فائدة الترادف الواسع ضد الضيق في التعبير المقصود لتكثر الذرائع الوسائل جمع ذريعة إلى ادراك المقصود قد رتب لفصيلة فيما سلف فتذكر الفائدة يتسبب النظر إذ قد يصلح أحد الترادفين للقافية ولوزن الشعر دون الآخر فتيسر التفسير فيما يصلح أحدهما لتسجيع دون الآخر وتيسر غيره من النوع البديع كالتجنيب مثلا هو عبارة عن التشابه في اللفظ مع الاختلاف في المعنى فيجوز أن يحصل التجنيب بأحداهما دون الآخر نحو قول أبي تمام شعر مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله وكقولك شربت الكبر والنفقة في البر فلو أقيم لفظ الكنفرة مقام البر لغات لتسجيع وكما نقاب نحو دربك فخر دون فخر قوله فلما يجب أنه قال المصنف في الحاشية أن يجب صحة قامة كل من الترادفين مقام الآخر في حال التعداد من غير عامل لفظ أو مقد يصح اتفاقا ولا يجب اتفاقا وأما في حال التركيب مع العامل أو المعول أو غيرهما من المتعلقات فيجب أي إذا استدعيه راجع كذا في الحاشية هو الأصح عند ابن الجابج ح وقيل لا يجب بل قد يمنع وانما ناس لغة واحدة وآثره البيضاوي في المنهاج وصححه الامام الرازي رحمه الله

في الحصول وقيل يجب ان كاناى المراد فان من جهة واحدة والا فلا يجب بل يمنع القول لاخياره في ان المدعى لو كان نفس الصحة في الجملة اى في بعض المواد فلا يتصور فيه خلاف نزاع للاتفاق عليها ولذا جعل محل اختلاف وجوب الصحة ولو هماى كلياً تتحققا في جميع المواد فمن قال بوجوبهاى وجوب الصحة يستدل بانهاى الصحة لو امتنعت لكان الامتناع مانع بالضرورة وهو اى المانع اما من تلقا جانب المعنى فهو باطل لانه اى المعنى واحد فيماى في المترادفين لا يلزم ان يخلط او المانع من تلقا التركيب هو بحيث متفق لانه لا يخرج الا باس فيه اى في التركيب اذ اصح التركيب افاذا اقتضوا المترادفان شيان في هذه الافادة والمائيات التركيبية موضوعات باوضاع نوعية ولم يشرط فيها ان يكون المحكوم عليه ذلك اللفظ او غيره فالتركيب بما هو هو لا تجريه وذلك معلوم من اللغة واختار المصريح بتعالا الامام الرازى انه لا يجب الصحة وان كانا من لغة واحدة فان اصناف البديع قد تحصل باسدهما اى احد المترادفين فقط فيصح ضم ذلك المترادف في التركيب وان الاخر انا دريت ان اسمح يحصل في قولك ما بعد فاءات مما اقربا ات ولو قيل بالبعد انقضى وما اقربا بمو مستقبل لغات اسمح جزا فصحة يضم من العوارض باللائحة للالفاظ دون المعانى بامور خارجة متعلق باللائحة تفصيله ان نفس اللفظ والمعنى في المترادف وان لم تمنع اقاسه احد المترادفين مقام الآخر لكن صحة يضم بحسب متفاهم اللفظ من عوارض الالفاظ بامور خارجة عن المعنى واللفظ فيصح في بعض الالفاظ دون الآخر فهذه العوارض هى المانعة من الاقاسه في بعض المقام ويؤيده قولهم على المدعى لا يقولون في موضعه دعا عليه اذ استعمال الدعا مع كلمة على يفيد لتضرر بجملة الصلوة يعنى كلمة على اذ اقترت بالدعا كانت لتضرر كما ان اللام مع الالفاظ لا ينتفع بخود وعاله ليست للضرر اذ كانت مقارنة للصلوة ومن قد ظن الجواب عن استدلال القائلين بوجوب الاقاسه فان المانع لا يخصه فيما ذكره مستدل من تلقا المعنى او التركيب اذ اصناف البديع كالتجنيس والوزن وغيرهما مما يقتضى ضم احدهما ومنع الآخر ايضا من جهة كذا فى الحاشية قوله بين المفرد آه اجمهو على نفسه اى نفسى الترادف بين المفرد والتركيب وزعم بعضهم انه يتحقق في الفرق بين العدم وسلب الكون وكذا بين الانسان والحيوان الناطق واستدل على ذهب اجمهو بوجوبهم احد ما قوله بناء على اعتبار اتحاد النوع في الترادف وفي المفرد وضع شخصى في المركب وضع نوعى فاختلفا الوضعين يقتضى نفسى الترادف بينهما وثانيهما قوله او المتفاوت بينهما اى بين المفرد والمركب بالاجمال في المفرد وتفصيل في المركب هذا اى الثانى وجه حسن شديد بالنسبة الى الوجه الاول لان وضع المفرد ايضا كوضع المركب قد يكون نوعيا كما في المشتقات فالقطع عرق الفرق بين وضعيهما فاذا ذكر قوله ان قصد الحكاية اى الواقع المذكور في المتن هو المحكى عنه ومشهور انه اى المحكى عنه عبارة عن النسبة بحسب جوهاى تتحققا في نفسها اى مع عزل النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفاضل لهذا اى لكون المحكى عنه عبارة عن تلك النسبة قيل القائل هو المحقق الدال على في شرحه للشذيب لا يجب التنايز بين الحكاية والمحكى عنه بالذات بل يكفي التنايز بينهما بالا اعتبار وتدل عليه بقوله فان الفار للتعليل بالنسبة الموجودة في خصوص كحاطا عقل في مرتبة الحكاية ان كانت تلك النسبة موجودة في نفسها مع عزل النظر عن تلك الخصوصية اى في كحاطا عقل في مرتبة المحكى عنها كانت النسبة المذكورة صادقة والا اى ان لم تكن موجودة في نفسها بدون تلك الخصوصية فكاذبة فظهر ان الفرق بين الحكاية والمحكى عنها بالا اعتبار فهذا المذكور معنى قولهم المعبر في صدق الحق اى القضايا مطابقة لستهما اى نسبة الحق والذمينة اى الموجودة في خصوص كحاطا عقل للنسبة الخارجية اى المتحققة في حد نفسها مع عزل النظر عن تلك الخصوصية لقدر المرام ان الكلام الذى دل على وقوع النسبة بين الشينين بابا البثوث او بالانتفا مع قطع النظر عن حصولها في الذهن لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا اى او لم يكن تلك النسبة هو الواقع والخارج ونفس الامر في التفصيل في تطبيق المسمى لما كان المتوهم ان يتوهم ان النسبة ليست من الموجودات الخارجية بل من الامور الاعتبارية فكيف يصح تحققها في الخارج حتى

يستقيم مطابقه النسبة الذهنية للنسبة الخارجية اذ قوله لا بد بالنسبة الخارجية الخارج عن خصوص المحكاية والمحل الذي يكون تحققهما مع قطع النظر  
عن الخط ليس المراد الخارج عن الاشاع حتى يتم ذلك التوهم لا يعني ليس المراد بالنسبة الخارجية ما يتوهم اذ ذلك التوهم والمتوهم هو العلامات  
التي هي والمحقق المتقاربان ان الخارج نظر نفس النسبة لا المحكي نظر فالوجود بها فلا يلزم وجود النسبة في الخارج اما دريت ان الموجود  
الخارجي ما يكون الخارج نظر فالوجود لا ما يكون نظر فالنفس لا مرتبة في انه لا يلزم من كون الخارج نظر فالنفس النسبة كونه نظر فالوجود ما فان علته  
النفس المذكور في قوله لا ما يتوهم الوجود ونفس صيرورة الذات في طرف ما خارجا كان وذهبا يعني جعل الخارج نظر فالنفس النسبة لا الوجود بما  
لا تحصل له عند المحصلين في وجود النسبة ليس الا بالمعنى المصدر المتعبر عنه في الفارسية بكون نصيرورة النسبة في الخارج هو وجود ما فيه فكيف يتسلخ  
اي ينفك الوجود عنهما اي عن نسبة فيدي في طرف ما لم يتم وجود النسبة في الخارج وهو كما ترى فسقط الازالة وبقي التوهم كما كان ما اتفق عليه  
ارباب التحقيق ومنهم المحقق الزاهد الهروي هو ان المحكي عنه ومصدق محل فيه اشارة الى انها متحدان عند ارباب التحقيق في العقود اي اقتضابا  
المحكية كون الموضوع في نفسه بحيث يصح عنه المحكاية بانه اي الموضوع هو المحمول في في الموجهة وليس الموضوع هو المحمول في في السالبة وبه بحسب  
اشارة الى قوله بحيث يصح او يستلزم باختلاف نحو اي خصوصية محل ففي حل الذاتيات لقولنا الانسان حيوان يكون المحكي عنه نفس الذات من  
حيث هي اجنبى لقدر الموضوع من ان اعتبار حقيقته زائدة وفي حل الوجود وقولنا الانسان موجود ويكون ذات الموضوع من حيث استناده الى الجاهل  
وفي حل الاما وصاف بعينه لقولنا الجسم نفس يكون المحكي عنه ذات الجسم مع مبدأ المحمول وهو البياض كحال فيه في التفصيل في تعليل المرص  
ويجوز تفصيله اي في محبت التصديقات ان شاء الله تعالى لمعنى قولنا زائد قائم في نفس الامر انه في نفسه على حيثية هي مبدأ اي منشأ  
لا نزاع القيام عنه اي عن زيد وان لم يكن مثله فاض لا فرض والمحكي عنه في العقود الشرطية هو كون النسبتين اللتين احدهما في المقدم  
واخرها في التالي في انفسهما على حيثية بها صحته الحكم بالاتصال في المتصلة والافصال في المنفصلة وبه بحسبية في حيثية التي بها صحته الحكم  
ايضا مختلفة باختلاف نحو الاتصال والافصال من بيان للاختلاف اللزومي والعادى والاتفاق فالمحكي عنه في المتصلة هو كون المقدم  
بحيث لا يفارقه وجود التالي لزوما واتفاقا او عدمه كذلك في المنفصلة هو كون المقدم بحيث ينافيه التالي او لا ينافيه فعلى هذا اي  
على ما اتفق عليه باب التحقيق بحسب التغير الذاتي من المحكاية والمحكي عنها واستدل عليه بقوله فان المحكاية نفس مفهوم القضية لاحقيقتها لان  
حقيقة القضية ما يصح ان يتعلق بالتصديق وهو المحكوم عليه وبشرط كون النسبة الرابطة متوسطة بينهما عارضة لهما فهي خارجة عما يتعلق به  
التصديق فتأمل كذا في الحاشية والنسبة معتبرة في المفهوم اي مفهوم القضية والمحكي عنه هو مصداقها اي مصداق القضية وهي اي النسبة  
خارجة عنه اي عن مصداق القضية لان المصدق في المحكية ان يكون بحيث يصح عنه المحكاية بالايجاب والسلب في هذا الامر قد يكون نفس لقدر  
الموضوع من دون اعتبار اخر انضامي او نزاعي وقد يكون لقدر الموضوع بحيث يتصف بمبدأ المحمول بان يكون منضما اليه ومشرعا عنه بهذا  
حال الشرطيات على ما عرفت انفا قوله ومن مثله توصف آه فان مناط الاتصاف بهما اي بالصدق والكذب هي المحكاية اذ النقاش اذا  
ينقش شيئا اي صورة في اللوح من غير ان يقصد به اي بالنفس النقل اي المحكاية عن شيء لا يجري عليه اي على النقاش الاعراض  
بعدم المطابقة اي بان هذا النقش غير مطابق للواقع وذلك لان كل نقش فهو في مرتبة ذاته نقش لا غير وهذا على خلاف اذ قصد النقاش  
اي بالنقش المحكاية عن صورة زيد مثلا واذن يجري عليه الاعراض لعدم المطابقة فالصدق والكذب المحكاية لما يحكي عنه والكذب  
عبارة عن عدمها اي عدم المطابقة عما مرشانه هي اي المطابقة فظهر ان مناط الاتصاف بالصدق والكذب هو المحكاية فالقضية لاشتمالها  
على المحكاية عن الواقع تتصف بالصدق والكذب فلا سبيل للعلوم المتصورة اليها اي الى الصدق والكذب لعدم المحكاية فيها وما اعني  
المطابقة التي يجري فيها اي في العلوم المتصورة يتحقق بها اي تلك العلوم هي المطابقة لما قصد تصوره كمطابقة الحيوان الناطق للناس

وانما اختص به المطابقة بالعلوم التصورية ولم تجز في العلوم التصديقية لاختلاف المقصود في تفسير تلك المطابقة واما المعنى بمطابقة الصورة لما هي له  
اي لذى الصورة فهي نعم الكل اي جميع التصورات والتصديقات صادقة كانت او ذبته فان الصورة التصديقية كقولنا العالم  
مستغن عن المؤثر مطابقة لما هي صورة له اعني ثبوت الاستغناء عن المؤثر للعالم وتوضيحه ان تلك المطابقة عبارة عن كون الشيء بحيث  
ينكشف بشئ فالمطابق بالكسر ينكشف بالشيء والمطابق بالفتح ما ينكشف ولما كان سبب الانكشاف هي الصورة قالوا المطابقة كون الشيء  
صورة لذى صورة وعلى هذا المعنى جميع التصورات والتصديقات مطابقة سواء كانت صادقة او ذبته فانها كلها سبب الانكشاف معلوما  
سواء تحققت تلك المعلومات ولا فلا سبيل لعدم المطابقة في شئ منها وهذا معنى قول الشارح ولا سبيل للمقابلتها اي مقابل تلك المطابقة  
وهو عدم المطابقة لما هي صورة له الى شئ من العلوم اذ كل صورة تصورية وتصديقية لا تكون الا مطابقة لما هي صورة له كما لا يخفى ومن هنا  
اي من كون كل صورة مطابقة لذاتها يستقيم قولهم كل موجود ذهني موجود في نفس الامر فان كل صورة مطابقة لذاتها وكونها في  
نفسها عبارة عن كونها مطابقة للعلوم اعني ذلي الصورة فتكون موجودة في نفس الامر وبقية قولهم انها اي نفس الامر عبارة  
عما يفهم من القول بان الامر كذا في نفسه ذلك لان معنى كون الامر كذا في نفسه يرجع في الصور الذهنية الى انها مطابقة لمعلوماتها سواء  
كانت تلك الصورة تصورية او تصديقية كما قال في الحاشية تحقيق الصورة الذهنية بما هي ذهنية تصورية كانت او تصديقية كونها  
في نفسها عبارة عن مطابقتها للعلوم وكونها في نفسها موجودا في نفسها مع عزل النظر عن خصوص قيامها وملاحظتها باها انتهى كما  
هو الحق اي كون نفس الامر عبارة عما يفهم من القول الخ هو الحق وهذا المعنى اي معنى نفس الامر ليس خائرا لما تكونا عليك في المعلومات  
التصديقية بل عينية نفسها ان الصورة العلمية والتصديقية من حيث انها صورة تصديقية حاكية عن الواقع اعني المعلوم التصديقي فمعنى  
كونها في نفسها كونها في نفسها بحيث اخذ المحمول عنه معنى قولهم الامر كذا في نفسه يرجع في القضايا بما هي حاكية الى الحكمي عنها  
بالمعنى المذكور سابقا وهو ان الحكمي عنه في اعتداد الحكمية هو كون الموضوع في نفسه بحيث يصح عنه الحكمية بانه هذا المحمول وفي الحقوق اشتراطية الخ  
وبالجمله كون الصور الذهنية حكمية معتبرة في التصديقات خصوصها دون الصور الذهنية مطلقا تصورية كانت او تصديقية ودون  
التصوير بخصوصه فاعلم وادرك ان يقال انفس الامر عبارة عن المبادئ العالية اي العقول المجردة ويرد عليه اي على كون  
نفس الامر عبارة عن المبادئ العالية ان قولنا الباري تعالى موجود في نفس الامر صادق بل ارتباط مع انه تعالى ليس بموجود فيها  
اي في المبادئ العالية بنفسه اي بحقيقته التامة وتخصه الحق وذلك لانه لو كان الباري تعالى موجودا في المبادئ العالية  
بنفسه لزم تعدد الواجب تعالى لكونها عشرة ثم زيف ذلك لايراد بقوله وفيه ان انتفاع وجوده تعالى بنفسه فيها اي في المبادئ تعالى  
لا يوجب ان لا يكون هذا الاعتقاد قولنا الباري تعالى موجود في نفس الامر موجودا فيها كيف وهو اي ذلك يعتقد من عقائدنا باحسان  
فينا اي في اذ باننا السافلة فاطنك بالاذهان العالية يعني يكون حصوله في تلك الاذهان بالطريق الاولى قد بر في الشبهة  
فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال ان الكلام في انه تعالى موجود بنفسه في نفس الامر ولو كانت هي عبارة عن المبادئ العالية  
لم يصدق ذلك الحكم اذ هو سبحانه ليس موجودا بنفسه فيها وجودا بعنوان والمفهوم المحكوم عليه في اعتدلا كفى ولا يضر انتميت  
وقد يقال انها اي نفس الامر عبارة عما يقتضيه الضرورة الى البداهة او البرهان ثم زيفه بقوله ولا يخفى ان كثيرا من النظريات حكيم  
بعدتها في نفس الامر ولو لم يوجد البرهان لانتفاء هناك ولا يقتضيهما الضرورة كالنظريات بناء على انها نظريات كما هو المقرر  
عند المحققين فلا ضرورة ولا برهان ههنا فاندفع كون نفس الامر عبارة عن الضرورة او البرهان وتفصيل المقام على ما قال الشارح  
في مجتبه التصديقات ان المطالب بتصديقية المجزوم بها شعور المبادئ دفعة وان كانت بدو يمشي على اشهر ولكن المحققين في هذا

على جواب المحقق الدواني فان المحقق انما اجاب عنه اى عن الاعتصاف المذكور على تقدير جعل الموضوع لمشار اليه بهذا اى بلفظ هذا النفس في  
 العقد لتفصيله لا العقد الاجمالي فان كان يكون العقد لتفصيله هو المحكى عنه وكان هذا العقد هو المحكاية ايضا فلا تغاير بينهما اصلا وعليه اى على  
 ذلك التقدير بناء على الاعتصاف وعلى ذلك ان جواب المصنف ليس حجرا عن جواب المحقق الدواني كذلك ليس بجواب عن اصل الاعتصاف  
 فانما اجاب عنه جواب المحقق الدواني بانه ليس بخبر فتمت برأيه الى ان النسبة لتفصيله لا يمكن التعبير عنها بلفظ مفرد ولا يمكن عليها الحكم  
 اجمالى كما في اطراف الشرطية فالأشارة بلفظ هذا الحكم عليها هو لا يمكن الا بالملاحظة الاجمالية لما عرفت ان الأشارة بهذا انما تقع في الآن  
 وهذا من ان تقع فيه كحالات كثيرة مفصلة فاجاب جواب المصنف باثبات المغايرة بين المحكاية والمحكى منها بالاجمال والتفصيل  
 قوله فاعل الاشكال آه من جملة تفسيريته ان قول القائل كل كلامى في هذه الساعة كاذب لم يتكلم فيها اى في هذه الساعة الا بهذا الكلام  
 فتوفرون له فرد موضوعه لما كان ينساق منه ان موضوعه افرادا فاضرب عنه بقوله بل ليس له اى لذلك الموضوع فرد موضوعه او موجودا لا  
 هذا فصدق يستوجب كذبه وبالعكس اجاب عنه المعلم الاول للحكمة البهائية في الاتفاق لمبين ان نفس هذا العقد انما يكون فرد الموضوع من حيث  
 ان الطبيعية الكلام في هذه الساعة مع قيد اى اى قيد كان مع عزل اى قطع النظر عن خصوصية اى خصوصية العقيدة من حيث انه تفسير  
 للخصوصية حمل فيه اى على العقد خصوص هذا المحمول اى كاذب فان دليل بقوله مع عزل النظر عن خصوصية ذلك اى خصوص المحمول من ان  
 خصوص الفردية وليس الكلام فيه لا معيار سخا اى ليس خصوص المحمول من انسخ الفردية وهو عبارة عن مرتبة الماهية النوعية المستحصلة  
 تشخيص كان اما بحسب رتبة الحكم على العنوان الى متعلق بالسرية ما هو فرد منه اى من العنوان انما هو نسخ الفردية لا خصوصها اى خصوص  
 الفردية اذا اعتبار خصوصية غير اعتبار نسخ الفردية وانما استلزام الصدق للكذب وبالعكس بالنظر الى خصوص المحمول وهو كاذب اذا لا عبرة  
 لذلك بخصوص فلا يلزم اجتماع الصدق والكذب في نسبة واحدة فتفكر توهم اجاب على ما في تفسير الشرح ان خصوصية الافراد غير متوفرة في  
 المحصورة بل الحكم فيها انما هو على الافراد من حيث نسخ الفرد وطبيعتها لا من حيث خصوصيتها فانما الصدق والكذب في المحصورة ليس الا بثبوت  
 المحمول للافراد مطلقا فتقول القائل كل كلامى في هذه الساعة كاذب انما الحكم فيه على كلام تافى في هذه الساعة اى اى كلام كان سواء  
 كان المحمول فيه لفظ كاذبا وغيره لا على الكلام بخصوص الذى المحمول فيه كاذب فالحكمى عنه هو نسخ الفردية والمحكاية نفس هذا الفرد انسخ  
 فحصل الاستيلاء بين المحكاية والمحكى عنها فاعل الاعتصاف لا نأخذ صدق ذلك العقد وهو لا يستلزم ثبوت الكذب لا للفرد المطلق اى اى  
 كلام كان في هذه الساعة سواء حصل فيه كاذب وغيره والصادق ههنا انما هو العقد بخصوصية المحمول وهو كاذب فحصل الصدق والكذب  
 مختلف وقس على هذا الوضعا كذبه اذا انتفاء المحمول وهو كاذب ليس الا من الفرد المطلق اى اى كلام كان والكاذب انما هو العقد  
 بخصوصية المحمول ثم زيف الشارح جواب المعلم الاول بوجهين احدهما قوله ولا يخفى عليك ان هذا الجواب اى الجواب الذى افاده  
 المعلم الاول مختص باذا كان الاعتصاف في مادة القضية المحصورة ولو كان في مادة القضية الشخصية فكلا وحاشا وهذا معنى قوله لا يخفى  
 في الشخصية فان الحكم فيها انما يكون على الواحد الشخصى الخاص فليس هناك نسخ الفردية واحتمال ان ذلك الجواب غير حاسم لما في الاشكال  
 مثل كلامى هذا كاذب ثم نقص عليك انما قد ذكرنا في التعليق المرئى ان اجراء هذا الجواب في قول القائل كلامى هذا كاذب كما وقع  
 عن بعض المتأخرين لشيء محجوب انتهى وتفصيله انه قد افاد ذلك لبعض في شرهه للسلم كذا واجاب عنه فضل المتأخرين حسب  
 الاتفاق لمبين بما حاصله ان الحكم في القضية على الطبيعة السارية في الافراد مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول لا على الافراد  
 وان كان يسرى هذا الحكم بالتبع الى الافراد فالحكم في كلامى هذا كاذب على طبيعة الكلام وان كانت حقيقة منحصرة في هذا الفرد  
 انخاص لكن الحكم ليس عليه لذات انتهى بقدر الحاجة وهذه العبارة بعينها موجودة في اكثر نسخ المتداوله المشهورة بل في بعضها



المنقول عن المسودة أيضا واذن لا حسبك مرييا في انه وقع المسامحة من ذلك البعض قدس سره اغترضا بالتمثيل بقوله كلامي هذا كان في مثل  
 يعلم الاول للحكمة الباطنية بقوله كل كلامي في هذه الساعة كاذب هو الحق بما لمونا عليك لمع ان ما ذكره بعض اخلافه ح من ان العجب لبعض  
 حيث نقل كلام الشارح قدس سره بدون لفظ الآن موجود في المسودة بهذا الكلامي هذا الآن كاذب ثم قد انقل كل التصحيح رجاءه الى المسودة  
 الكلية فقال وهو في حكم المسودة اي كل كلامي في هذا الآن كاذب فاعترض بعض ان الجواب المذكور لا يجزئ في هذه القضية اذ هي شخصية انما هو  
 على منخرعة انتهى ما لا يسيل له الى السواد كما لا يخفى على من صفا فرجحة عن نفس العنا وكيف ذلك كما من منخرعات فائدة الصواب كيف  
 وقد طلبنا منه سح المسودة لنشاهد فيها فوجدنا لم يشر فابشأ به معنا علما انا نقول لما عجزا تعديل على ان الشرح المذكور الذي سمحه طبعه  
 ذلك البعض كانه مطابق للمسودة كيف وهو يتم انما ما يلغى في تصحيحه صنف المحو في الكثرة لدفع الاعتراضات الموردة على ذلك الشرح فتم  
 على ما مشه مع ان تلك النسخة المطلوبة مائة من الاغاليط التي لا يجزئ عاقل لاسنادها الى المسودة كما لا يخفى على من اطلع اليها فاحفظ  
 ونصف ثانيا قوله علما ان الحكم الثابت للفرد بحسب شيخ الفرد فيستلزم ثبوته اي ثبوت ذلك الحكم له اي للفرد من حيث خصوصيته  
 والا اي ان لم يستلزم ثبوته لم يقدح الحكم في الشكل الاول من الاوسط الى الاخير بخصوصه لان الاخير كالعالم يكون فردا خاصا من الاوسط  
 كالتغير لا ندرا به تحت الاوسط والتالي باطل فالقديم مثله وايضا على تقدير عدم ذلك الاستلزام لم يضر القانون لقولنا كل مفعول منصوب  
 معروفة احكام جزئيات موضوعه اي موضوع القانون كخصوصية زيد في قولنا ضربت زبرا ان خصوصها والتالي باطل فالقديم كذلك اذا ثبت  
 ان صدق العقد باعتبار شيخ الفردية يستلزم الصدق باعتبار خصوص الفردية ميازم كذب فلا نقول اي كل كلامي في هذه الساعة كاذب  
 وصدقه معان حيث خصوصية اي خصوصية المحمول وهو كاذب في محال من مناط الاعتدال انما هو اجتماع الصدق والكذب في امر واحد  
 بالنظر الى خصوصية وذلك المنطوق يتحقق بهنا فالاشكال باق كما كان قد اشار الى ان الحكم على الافراد بحسب سخاوا ان يستلزم حكم  
 عليها بخصوصها وعلى هذا الاستلزام بناء الانحاج وافادة القانون لكن مناط الحكم وجمته المشهور باعتبار شيخ الفردية لا خصوصها فالعالم بخصوصه  
 حادث زيد في قال زيد بخصوصه فخرج لكن مناط الحدوث والمرفعية هو حيثية التغير في العالم وحيثية الفاعلية في زيد فلا اشكال لاجتماع الصدق  
 والكذب في هذا القول بخصوصه كمتبين بالنظر في انه لو نظر الى ان مناط الحكم هو حيثية شيخ الفردية يكون صادقا لا كاذبا ولو نظر الى خصوص  
 المحمول يكون كاذبا لا صادقا فلم يلزم اجتماعهما في العقد الواحد من جهة واحدة بل من جهتين المحال هو ذلك لا هذا فتفكر في هذا التحقيق  
 في التعليق المضي قوله من حيث تصور آه اي يكون مناط تجوز الكثرة في الكلية وامتناعه اي امتناع تجوز الكثرة وهو في الجزئي مجرد تصور  
 والادراك يعني ان تجوز الكثرة وامتناعه صفتان للمعلوم بسبب مجرد تصور فاعلم علته الانصاف المعلوم بهما كما ان الموصوف بالضعف  
 هو الانسان اما المتعجب فهو علة الانصاف به بناء على ان الاختلاف بالكلية والجزئية لاختلاف منجى الادراك دون اختلاف المدرك  
 بالفتح فالشيء المدرك بالحواس جزئي لتعلق العلم الاحساس به وبدونها اي بدون الحواس كالتعلق العلم العقلي ويظهر منه اي من  
 ان مناط تجوز الكثرة وامتناعه مجرد تصور الادراك كليتة الاشياء ونحوه فان مجرد ادراكه لا يمنع فرض الكثرة فيه لعدم المنذية بخلاف انها  
 اي نفس الاشياء ونحوه فانها كليات فرضية ليس لها افراد في الواقع فافضها آية عن الصدق على شيء فضلا عن الصدق على كثيرين  
 وهذا اي ان الموصوف بالكلية والجزئية هو المعلوم وعلة الانصاف بهما هو نحو العلم بالمرام لم قال انها اي الكلية والجزئية صفتان للعلم  
 اي صفتان للمعلوم بسبب العلم لا بمعنى انها من العوارض اللاحقة للتصور العلمية حتى يرد ان الصورة العلمية جزئية لأكلية فلا احتمال  
 لانصافها بأكليتها اذ الموصوف بالكلية والجزئية باحقيقة هو المعلوم باعتبار نحو العلم فهو اي العلم علة الانصاف بهما وما حصل اي الشكل  
 على البعض من انه يلزم حج اي حين كون الشيء المدرك بالحواس جزئيا ان لا يدرك بمجرد ذاته كخصوصية على الوجه الجزئي واليسيل

على هذا لا يؤمن قبل الشايع متجسدي الجبر ومن الجبر واللازم كون الجبر ومنقلا إلى المادى هو عدم ادراك جزئى الجبر وذاته المخصوصة على الوجه الجزئى تخرق  
الاجماع المنقولة على ان المدرك في المصوطة المذكورة جزئى اما عمتان العقل البعالم الذى هو الموجود للعالم وواسطة الابداء على خلاف المصومين  
عندهم لا بد ان لا يتصور ما عداه واذ اقبل كونه مدركا لذاته المخصوصة على الوجه الجزئى فكيف يدرك شيئا آخر واما ادراك ذاته المخصوصة على الوجه الكلى  
فليس كذلك لان تلك الذات متحدة بالاعمال ان انحصار الجزئى في المدرك بالحواس باطل قطعاً فليفت خبر بقوله ان مثل بان الحواس في قولهم الشئ  
المدرك بالحواس جزئى يتجلى بالشمس حتى يتوجه الاعمال فالمتقنون الشئ المدرك على وجه لا يجوز العقل لكنه جزئى سواء كان هذا الادراك بالحواس  
او بالعلم المخصوص كذا في المصوطة المذكورة علاوة وهي تزييف آخر لذلك الاعمال واصله اننا سلمنا ان الحواس للحصر لا لتمثيل لكن  
المنظور الذى اجترى في قولهم ان الشئ المدرك بالحواس جزئى ربه ونها كلى انما هو العلم المخصوص لان المقسم للكل والجزئى هو المصوطة اى صالحة في العقل  
وهذا انما يعقل في المخصوصى دون العلم المخصوصى وعلم المصوطة بذاته المخصوصة علم مخصوصى فهو خارج عما نحن بصده فلا يصح التصانيف الجزئية واذن لا يلزم  
الجبر وهو هو قدم ادراك الجبر وذاته المخصوصة ثم لما كان متوهم ان متوهم اننا سلمنا ان ادراك الجبر لذاته المخصوصة حضورى فلا يتصف بالجزئية للحواس  
ادراكه الجبر واخر على الوجه الجزئى اولادى كذلك حصوله بالارتباب فلا يستقيم قولهم ان مناط الجزئية هو الادراك الاحساسى لبراءة الجبر عن كون  
فما والاعمال تقتضى فدفعة الشايع بقوله ان كان ادراك المصوطة الجبر وادراك المادى بالوجه الجزئى غير مسلم بل لما يكون ادراكه العنوان  
كل لا ينطبق في حاق الواقع الاعلى ذات مخصوصة تشخص تشخص معين فذا حتى قوله بتحقيقه اى تحقيق التخصيص الشايع ان علم الجزئى قد يكون بالاشارة  
مصورة محمولة بالعوارض المادية كالوضع والشكل واللون وغيره كما دلنا بحجريات بالحواس ان هذا النوع من الادراك لما يكون بذريعة اى بوسيلة  
الحواس وهو مفقودة في الجبر وذات مخصصة بالماديات قد يكون علم الجزئى بعنوان كلى لا ينطبق في نفس الامر الاعلى ذات مخصوصة تشخص كما اذا ادركنا  
زيدا مثلاً بان الانسان مخصص عالم طويل اللين ابن فلان غير ذلك من القيود وكونه ساكناً في البستان اقلنا في قوله المصوطة اى كونه انساناً مخصصاً  
عالمنا اعم واحكام مصالته مما لا ينطبق في الوجود بحسب الواقع الاعلى زيد وعده لكنه اى ذلك المفهوم كلى نظراً الى مفهومه عن النظر عن الواقع فادرك  
الجبر والجزئيات اذ كانت الجزئيات اعم جبرية يجوز ان يكون ذلك الادراك من هذا القبيل اى القليل الشايع المذكور بقوله قد يكون العنوان كلى اعم  
فاحسب على حصر الجزئى في الحواس تحقيقاً للتخصيص بناء على ان الكلام في الارشامى دون المصوطة كذا في اى شئ فقد بان اى انه تفصيل على التخصيص  
المذكور انما ان التخصيص مطلق على جنس الاول الذى هو مناط الجزئية والثانى بآية بقوله غير اى غير تعيين الذى هو مبدأ الامتياز عما عداه وهو  
اى التخصيص الذى هو مناط الجزئية كونه بحيث يمنع فيه فرض الكثرة وهو اى التخصيص بالمعنى الاول يحصل من نحو الادراك اى الادراك الاحساسى  
وتحقق تلك التخصيص المصوطة المبنية دون الاعيان الخارجية والدليل على هذا الحق قوله فان الحمل والامتناع على كثيرين لمعتبرين فى الكلى  
وما يقابلها اى عدم الحمل وعدم الامتناع على كثيرين عامين شأنه الحمل والامتناع وهذا هو المعتبر فى الجزئى فان التخصيص من الكلى الجزئى هو تقابل  
العدم والمملكة من شأن الصور التوهمية فقط لا اى من شأن الاعيان الخارجية والثانى اى المعنى الثانى للتخصيص الذى هو عبارة عما هو  
مبدأ الامتياز عما عداه يحصل بالوجود الحقيقي هو اى وجوده او لم يوجد وسواء ادركه او لم يدرك للاعيان لما فى الافان من الصور العلمية فان  
كل وجود معين متميز فى نفسه عما عداه وكذا كل صورة علمية الا ان الاول متماز بعوارض خارجية والثانى بعوارض ذهنية فتفكر في هذا وما  
وتدبر تدبراً فانها قوله كالكليات الضرورية كالكلى ثلثة معان هذه المعانى الثلاثة ذكرها الشيخ فى التكميات الشفاء احدى ما بينه بقوله  
فيقال لما اى المفهوم يصدق على كثير بالفعل وهذا المعنى يستعمل فى باب القضايا ولا يشمل الكلى الذى يمتنع صدقه بالفعل كالكليات الضرورية  
ولا الكلى الذى يمكن صدقه ولكن لم يخرج الى الفعلية اصلاً كالعقائد ولما يمكن صدقه وخروج الى الفعلية ولكن لم يوجد منه الا فرد واحد  
كالشمس وما فيها ما ذكره بقوله ويقال لما جاز اى ان يصدق عليه على الكثير وهذا المعنى يستعمل فى الفلسفة الاولى

وقد انما اوردوه بقوله ولما لا يتبع نفس تصور من فرض اي تجويز الشكره وهذا هو المستعمل في صناعة الميراث في كليات الفرضية بهذا المعنى اي  
بالمعنى الثالث فان نفس تصور ما تجوز الشكره وليست كليتها بالجزئي الاول لعدم صدقها على فردا بل نفس فضلا عن الصدق على كثيرين بل نفس ولا بالمعنى  
الثاني فانه لا يجوز جعلها على كثيرين قوله لمحموس الطفل و جواب سوال مقدر هو ان الصورة الخيالية كحاصلة من البصيرة المعينة الموجودة في الخارج  
او بدل واحد منها بعد بدون علم التبديل للناظر فيخرج بالباء الموحدة واكحار المملوطة كحاصل من بعبية الضعيف البصيرة قابلة للاشتراك  
بين الكثيرين عند الذين انا قبول الصورة الخيالية من البصيرة المعينة للاشتراك فغنية من البيان واما قبول الشجر المذكور لذلك للاشتراك  
فلان عقل ضعيف البصيرة يجوز صدق الصورة التي في عينها الزيد وعمه واو بكر على كثيرين وكذا محموس الطفل في سبب الولادة قابل للاشتراك  
بين الكثيرين اذ هو اي الطفل لنقصان حواسه لا يقدر على اخذ الصورة المعينة عن المادة بخصوصها فيرتسم في خياله اي خيال الطفل صورة  
لا يميز الطفل بها اي الصورة اياه وانه عن الغير قال الشجر في الشفاء اول ما يرتسم في خيال الطفل هو صورة رجل وامرأة من غير ان يتميز له  
رجل ومو ابوه عن رجل ليس هو اياه او امرأة هي امه عن امرأة ليست هي امه ولذلك اذ حضره الاب يبالغ به واذ حضره غيره يبالغ به  
ايضا فيكون الصورة كحاصلة في خيال الطفل من تلقاء نفس المشترك منطبقه على كثيرين وهذا معنى قوله فينطبق تلك الصورة على الكثير  
فتصير كلية مع انهم عدوا من التجزيات فان نقص تعريف الجزئي في جمعا وتعريف الكل في جمعا واجاب عنه المصنف بان المراد صدق  
اي صدق الكل على الكلية على وجه الاجتماع فالصورة الخيالية من البصيرة المعينة فيج بصيرة محموس الطفل لا يجوز العقل  
صدقا على الكثرة الجمعية وان جوزه على سبيل البدلية وهذا ليس به ادنى تعريف لكلى وهذا معنى قوله دون البدلية والتدوير وهو الحق  
هنا وما قبل القائل هو الحق الذي في شرحه للتنذير مجيبا عن النقص على تعريف الكل بمحموس الطفل ان الطفل لا يدرك الكثرة  
وهذا وانما يدرك شيئا واحدا فليس له تجويز صدق تلك الصورة على الكثرة فان هذا تجويز متضرع على ادراك الكثرة فاذا لم يدركها الطفل فانه  
ذلك التجويز بل تلك الصورة من حيث هي عنده اي عند الطفل غير قابلة لما هي للكثرة فهو تعريف لمعرف هو الحق المردى في حاشيته  
على شرح التهذيب الجاهلي بانه لا يدخل الادراك الكثرة بل سواد ادركها احد ام لا ولا يتحقق بل سواد تحقيقهم لان الاتفاق بالكلية ليست الكلية  
بالقياس الى شخص دون شخص ولو كان مناط الكلية على ادراك الكثرة لزم اختلافات الكلية وجزئية باختلاف الاشخاص والى اطل  
فالقدم مثلا بالملازمة فيها ان الطفل لما يدرك الكثرة بل انما ادرك شيئا واحدا فيكون الشجر المذكور له جزئيا واما ذلك الشج بالنسبة  
الى غير الطفل الذي هو يدرك الكثرة فيكون كليا اذ هو صورة من شأنها ان يجوز العقل صدقا على الكثرة ثم تحقيق المقام من تعريف النقص  
بمحموس الطفل يمكن بوجهين احدهما ان الطفل يجوز صدق الشجر المذكور من بابه على الكثير من الاشخاص فيكون كليا مع انه جزئي وثانيهما  
ان الشجر المذكور للطفل هو صورة من شأنها ان يجوز العقل صدقا على الكثرة ولو كان عقل غير الطفل فيلزم كونه كليا مع انه جزئي لكونه صورة  
مروية في الحواس و اجواب عن التقرير الاول ان الطفل لا يدرك الامور الكثرة حتى يجوز صدق الشجر عليها بل انما يدرك شيئا واحدا من شأنها  
العقل انما يجوز صدق تلك الصورة على الكثير على البديل على الاجتماع وتحقيق الدواني افا والتقرير الاول فلجاب بجواب الاول  
هذا فافهم بل مناطها اي مناط الكلية ان يكون المعلوم في نفسه صالحا لان يصدق على الكثير فان وسوسك جنود الوهم بان نقص الصورة  
الخيالية من البصيرة المعينة غير متوجه بخلاف ان يكون البصيرة الموجودة في الخارج متفاوتة عند نفس الصورة الخيالية الماخوذة من تلك  
البصيرة لا يصدق عليها فانه بما افاده اشراج بقوله ثم انطبق الصورة الخيالية على الاعيان الخارجية انما هو اي الانطلاق اذا  
كانت متشابهة عند نفس المتخالفات واما انطبق الصورة الخيالية على الافراد الفرضية دون الاعيان الخارجية فيجرب في الصور الخيالية كلها  
متشابهة كانت عند نفس متفاوتة وذلك لان كل ما يدرك في الخيال فمعلوم باستخدام الصورة ان يختص به مشله

في الشكل والاول المقادير غير الموضحة في الصورة انما هي الاشكال البدلي من هذا المثل الموجود في الخارج او بين الخيلين في كل تحليل وتوهم فبدأ  
 الانطباق على الكثرة والتجزئة عن المادة والخيال اذا اخذ الصورة من الموجودات الخارجية مجزأة الى اجزاء تجزئها فيصالح ان يصدق على الكثيرين كذا الوهم  
 اي كذا الانطباق الصورة الوهمية على الافراد عينيتها انما هو اذا كانت متشابهة عند نفس اما انطباقها على الافراد الفرضية فيجري في الصورة الوهمية كذا  
 التجزؤ باي تجزؤ الوهمية عن المادة تجزؤ المادي تجزؤا ناقصا بالنسبة الى العقل ففيه تجزؤ الشكر بدلا كان او اجتماعا واما ههنا فتجزؤ بدلا اجتماعا وتحقيقه  
 اي تحقيق المقام ان المدرك بالحس الظاهر لمقارنته بالمادة وعوارضها اي عوارض المادة من الالوان والوضع والشكل وغيره في اعيان متعلقات بالمقارنة لم يتجدد اي  
 يلحق المدرك بالحس الظاهر بوجوه مانتة عن الشكر مطلقا اي سواء كانت على سبيل الاجتماع او البدل فان مناهج التجزئة ومنع الشكر بين الكثيرين هو مقارنة  
 المادة وعوارضها فاما كانت المقارنة في ذاتها كما في مدرك الحس الظاهر لم يتجدد بوجوه مانتة عن الشكر بحسب الجمعية والبدلية كليهما واما الاشتراك في الحس الباطن  
 التجزؤه عن المثل ونفسها تجزؤا ناقصا لم يتجدد بوجوه مانتة عن الشكر اي اشتراك المثل في الباطن على وجه الاجتماع ودون اشتراكه على وجه البلية فان مراتب  
 المدركات باجواس الباطنة مترتبة في التجزؤ فلما كان فيها التجزؤ نحو والاقتران ونحو آخر كان الاشتراك فيها نحو وعدم الاشتراك بنحو آخر فصلاح الاشتراك  
 البدلي دون الاشتراك الجسمي ثم شرع في بيان مراتب بقوله معنى الاحساس اي الحس المشترك تجزؤا عن عين المادة الخارجية اي عن نفسها لا عن احقادها  
 مثل الالوان والوضع وغيره على اي مع اشتراط حضورها اي بحضور المادة بعينها عند الحس الظاهر فلا يمكن ان تثبت تلك الصورة على تقدير تجزؤ المادة  
 فان الحس المشترك لم ينزع الصورة من انحاء محال بل يحتاج الى وجود المادة في كون تلك الصورة موجودة فيه من حيثية تعاليلية علانية وضعية اي منسوبة  
 الى الوضع الخاص بينهما اي بين المادة وبين حامل القوة الحسية اي انما اشترط في الاحساس حضور تلك المادة بعينها الاصل فثبت علاقة وضعية بينهما وبين  
 حامل تلك القوة والحاصل انه لا بد في الاحساس من ان يكون تلك المادة على وضع مخصوص به يات في حضوره من اجل تلك الحاسة بل تكون محاذة  
 له وقرينة شبيهة بنسبة خاصة مبنية بين تلك المادة لان اخذ القوة الحسية يتوقف عليها ضرورة انه اذا اطل تلك النسبة بطل ذلك الاخذ  
 كذا في القول كذا اي وعلى الكليات عطف على اشتراط اجوارضها اي عوارض المادة المختصة بها اي بالمادة وفي التحليل اي خيال وهو خزنة الحس المشترك  
 تجزؤا آخر سوى التجزؤ عن المادة عن تلك العلاقة الوضعية بالنسبة الى المادة الخارجية ففي التحليل تجزؤا تجزؤا عن عين المادة الخارجية  
 وتجزؤا عن العلاقة الوضعية واما الكليات اجوارضها المخصوصة فباق كما كان اذا الصورة المكتشفة بتلك اللوح من عينها من الالوان والوضع وغيره  
 متمثلة في الخيال مع غيبوبة المادة عن الحس الظاهر في التوهم اي الوهم وفعله ادراك المعاني التجزئية القائمة بالصورة المسوسية مثل ادراك الشاة  
 عداوة الذئب اذا شاهدته تجزؤا تجزؤا غير التجزؤ الذي كان في الحس المشترك والخيال ففي الوهم ثلث تجزؤات تجزؤا عن عين المادة الخارجية وتجزؤا  
 عن العلاقة الوضعية وتجزؤا عن الصورة المسوسية اذ ادراكه معان غير محسوسة كالعدوة والعداوة المحققة بين الشخصين اذ مدركات الوهم معان  
 محسوسة مخصصة بالشئ الجزئي الموجود في المادة ولكن على اشتراط مقارنتها اي مقارنته المعاني للصورة المسوسية اذ الوهم لا يكون مدركا بانه  
 بل انما يدرك الوهم بمشاهدة من الخيال وفي العقل تجزؤا تام تبرع العواشي اي العوارض المادية واخذ بوجوه الماهية من حيث هي فلا يمنع العقل  
 عن تجزؤ الاشتراك على وجه الاجتماع فهو اي تجزؤ الاشتراك الاجتماع كلي وهذا اي يكون الكل عبارة عما لا يمنع عن تجزؤ الاشتراك على وجه الاجتماع  
 فيظهر ان الفرد المنتشر يطلع على تجزؤ الاشتراك اللفظي ووجه ظهوره ان الكل لما كان عبارة عما لا يمنع عن تجزؤ الاشتراك بين الكثيرين على وجه الاجتماع  
 فلا يمنع من ان يندرج تحت الكل تحت الجزئي لما اكل عليه ان المفهوم منقسم في الكل واذ تجزؤا فاجزؤا اما عبارة عما لا يجوز لعقل التنكس فيه اما  
 لاجتماعه ولا بدلا الماني فلهذا لا يشبهه العقل كزيد مثلا واما عبارة عن الفرد المنتشر بجملة نحوية فلو لم يكن للفرد المنتشر معنيان يطلع حصر المفهوم  
 في الكل الجزئي لان الفرد المنتشر لو كان منحصرا في الخوا اول مثلا لكان الخوا الاخر كذلك المفرد خارجا عن الكل الجزئي وكذا لو كان منحصرا في الخوا  
 اشياء كما لا ينبغي فادها نحو ما يكون الفردية لا على التعيين معتبرة في مفهومه وهو في نفسه اي في حد ذاته يصلح اشتراكه على وجه التبادل كحيوان ثنائي مفهوم

الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبيعي وانسان ما يعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم نوع طبيعي فمعنى الانسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فليكن في نفس الامر ان يكون زيدا او كبرا او غيرهما ومحسوس الطفل من هذا القبيل اى من قبيل النحو الاول من نحوى الفرد المنتشر لانه اى لان محسوس الطفل يصلح في وجوده اى شخص كان فان الطفل نقصان حتمه المشترك لا يقدر على اخذ الصورة بخصوصها من الخارج بان يانته بصورة الالب مميزا من صورة غيره ونحو ما يكون في حد نفسه متعينا فانه لا يصلح ان يكون غير هذا الواحد المعين فهو في نفس الامر اما زيدا وعمره او غيرهما ولا يصلح ان يكون كائنا من كان من هو لا بل لكنه يصلح عند الذهن ان يكون اياهم صلوحا هاشيا عن الشك والتجيز الذهني وهذا معنى قوله وعدم تعيينه عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين لكونه متعينا في حد نفسه باى وجه كان اى سواء كان ذلك الصدق على سبيل الاجتماع او على سبيل البدلية لكنه يصلح للصدق على الكثيرين على وجه التبادل عند الذهن يصلح الشك والتجيز الذهني لا الصلوح الواقعي كالصورة الخيالية من البيضة المعينة فانها عبارة عن هذا الشخص الجسماني الخيالي المعين ولا تصلح ان تكون غير الا انها تصلح عند الذهن ان يضاف اليها معنى آخر بشكها للذهن لان الامر في نفسه صالح له وشيخ الحاصل لضعيف البصر فانه لضعف بصره يرى الشخص المعين كزيد مثلا بصورة مشابهة بان يكون زيدا او عمره او غيره فمحسوسه قبل الاشتراك عند الذهن على وجه التبادل واما في نفسه فغير قابل له لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدلية لان حواسه وان كانت ناقصة الا انها لم تبلغ غاية النقصان كحواس الطفل وفيه ما فيه فافهم وارجع الى التعليق المرضى واليه اشار بقوله فتفكر قوله وهننا اى في اعتبار التكرار الجسمي في تعريف الكلي شك آه هذا الشك اورده العلامة الرازي في شرح المطالع انت خبير بان الشك بالهوية الخارجية كصورة زيد بان طائفة تصوروه وحصل في ذهن كل واحد من صورته فيصدق على كل صورة من الصور التي في اذهان طائفة انه صورة زيد بناء على حصول الاشياء بانفسها في الذهن فلزم كليتها لتحقيق التكرار الجسمي مع انها جزئية فانقضى تعريف الكلي معناه وتعريف الجزئي جعلا غير متوجه نظر الى ان المقسم للكلي والجزئي هو المفهوم فالكلي عبارة عن المفهوم الصادق على الكثيرين جعلا واذا ليست تلك الهوية الخارجية بمفهوم فكيف منقضى بها تعريف الكلي فلاح ان ذلك الشك مغالطة فان توهم ان المفهوم عبارة عما حصل في العقل هو غير متناول للجزئي فانه ليس بحاصل في العقل بل في الآلات فكيف يستقيم جعل المفهوم مقسما ارسجا بان جسي قوله في العقل عند العقل وهو شامل للجزئي قطعا ثم استشهد على ان المقسم والمفهوم بقول الشيخ قال الشيخ الرئيس الكلية ليست هي المطابقة مطلقا اى سوي كانت مطابقة الذات او مطابقة المفهوم بل مطابقة المفهوم لكثيرين قوله كلما متصادقة آه اقول ليست الاستفهام للاستحار الامور الذاتية والعينية اى الخارجية متمثلة في النفس بحسب الهوية الشخصية كيف وانما ان نحو القيام اى القيام العيني او الذهني والوجود اى الوجود الخارجي والذهني يوجب اختلاف الشخص فلا اتحاد ولا حل تقريره ان الاشخاص الذهنية والخارجية امور متعددة متميزة في الوجود فلا يصلح حل شئ منها على الآخر اذا حل عبارة عن كون المفهوم بين المتغايرين متحدين في الوجود فحيث انتفى الاتحاد انتفى الحل فكيف يصح قول الشاك كلما متصادقة وتوضيحه على في الحاشية ان كل ما هو حاصل في ذهن زيد مثلا وكشف بعوارض مخصوصة مترتبة على نحو حصوله في ذلك الذهن يمتاز عما هو حاصل في ذهن عمر وكذلك وبالعكس وبالحكمة تعدد الوجود يوجب تعدد العوارض المشخصة وتعد ما يوجب تعدد الهويات فهي متباينة لا يصدق شئ منها على الهوية الاخرى ولا على الهوية الخارجية انتهى ثم لما كان مستوهم ان توهم ان سلك المحققين هو حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا باشباحها ولا ريب في ان هذا المسلك يقتضى الاتحاد في شخص العيني والذهني فيصح الحل بينهما لتحقيق مناطه فبطل قوله ان بين الشخصين متغايران فلا اتحاد ولا حل ازا به قوله وما يرام اى يقتضيه حصول نفس الاشياء ليس الا حصول ما هيتهما المجردة عن المادة وعوارضها في العقل وحصول ما هيتهما المكتنفة بالعوارض

الملاوي مع التجرد عن نفسها أي نفس المادة عند الاحساس والتحصيل والتوهم لا أي ليس المقصود من حصول نفس الأشياء أن الهوية العينية بعينها  
 مستندة فيها أي في كنهها والاحساس والتحصيل والتوهم كونه المكثف بالعوارض الحسية من حيث هي كذلك أي من حيث أنها خارجية متمتع  
 في الذهن في الأليم حرق الذهن في خرقه عند حصول صورة النار ويجعل في الذهن التالي بطل فالمقدم مثله بالعكس أي المكثف بالعوارض الذهنية من  
 هي كذلك متمتع حصوله خارج العالم لم ترتب آثارا ذهنية كالانكشاف والفرح والحزن على الحاصل في الخارج فلا يجعل من زيد عند تصور هويته الخارجية  
 إلا الحقيقة الكلية لزيد يقرنا الشخص الذهني الخاص بالكاشف لتلك الهوية الخارجية وهذا الشخص الخاص في الذهن مبين في الوجود للهوية الخارجية  
 فكيف يحصل الاتحاد والتصادق بين الصورة الذهنية والخارجية قال المصنف في الحاشية تأكيداً وتقوية للشك الدال على الدالة على الوجود العقلي  
 أي الذهني منها أنا حكم بامور ثبوتية على ما لا وجود له في الخارج أحكاماً صادقة وثبوتية شئ شئ فرع ثبوت المثبت له ولا ليس في الخارج فهو في الذهن بل  
 على وجود أي وجود الأشياء حقيقة أي بانفسها لا باعتبار شئ والمثال الذي يوجد ما حاز أفاضل عرَضَ دُشَج قد يكون جوهر فاشج  
 مغاير له فوجود ليس وجود الذي شج الأجاز أتم لا ريب في أن ذلك الدليل لو تم لدل على وجود الأشياء في الذهن بانفسها لا بأشباحها  
 لصدق العلة لا الجاهل وجود موضوعه بغير مغاير هذا ثم عترض الشارح على تلك الحاشية بقوله وانت جدير بانها أي الدلائل الدالة على الوجود العقلي  
 لا تدل على إقسام الهوية العينية بما هي عينية في الذهن متعلق بالارتسام فلا يتم تأكيد الشك بما قال المصنف في الحاشية نعم تدل تلك الدلائل  
 على الموحاة أقسام أن الدلائل الدالة على الوجود العقلي للأشياء إنما تدل على حصولها في المجرى في العقل أو المكثف بالعوارض المادية مع التجرد  
 نفساً بعد الاحساس والتحصيل والتوهم وظاهر أن حصول تلك الماهية يكفي لثبوت الأحكام الصادقة قوله ومن ههنا أي من صدق صورة زيد  
 كل واحد من الصور الذهنية وصدق واحد منها على الأخرى تبين أنه أمرو أي كمرحل الجبر في الحقيقة السيد في حاشيته على شرح المطالع لأنه أي  
 لأن الجبر في الحقيقة من حيث هو جبر في حقيقة لهوية شخصية لا تصدق على نفسها لعدم الثبوتية والحمل لا بد فيه من المغايرة ولا على غير ما من الهويات  
 والحمل لا بد فيه من الاتحاد أيضاً فالحمل في الجبر في الحقيقة إنما هو بحسب الظاهر وبما بحسب حقيقة فلا يكون محمولاً بل المحمول إنما هو المفهوم الكلي مثبتة  
 أي مثبت على الجبر في الحقيقة المحقق الدواني من سبيلين أي من السبيلين أحدهما أنه يجوز حملها أي على الهوية الشخصية على نفسها باخذ ما مع الوصفين  
 المتغايرين مجموعاً منها حمل وهو الاتحاد مع الغير كما يقال هذا الضاحك هو هذا الكاتب فانها متغايران بحسب المفهوم وتحدان بحسب الذات  
 أو ذاتاً زائدة بسبيل الآخران الفارابي وهو علم الثاني صرح في المدخل الأوسط اسم كتاب للفارابي أن الحمل على أربعة أقسام أحدها حمل  
 الجبر في على الجبر في قولنا هذا الضاحك هو هذا الكاتب ثانياً حملها على الجبر في على كليات أي كليات الجبر في قولنا بعض الإنسان زيد والثالث حملها  
 على الكلي كما في قولنا الإنسان حيوان رابعاً حملها على حمل الكلي على خبرية أي الجبر في الذي هو من أفراد ذلك الكلي بخز يد الإنسان ثم وجه كلامه بترجيح المحققين  
 بقوله حمل مراد أي مراد السيد السند من أن حمل الجبر في الحقيقة لا يفي حمل الجبر في مطلقاً حتى يكون مجازاً التحول الفارابي ولا مزية  
 في أن قولنا هذا الضاحك هو هذا الكاتب ليس من قبيل الحمل المتعارف ثم ذلك الحمل عبارة عن أن يكون الموضوع من أفراد المحمول كما في قولنا الإنسان  
 نوع أو هو فرد واحد كما يكون فرداً لا آخر فحمل الإنسان حيوان أو مراد السيد نفى كونه أي كون الجبر في محمولاً بالطبع يعني أن طبيعة الجبر في الحقيقة لا تقضي حملها  
 بطبيعة الكلي حمل الجبر في على نفسه ليس بالطبع بل بحسب القول قولنا هذا زيد وكذا قولنا هذا الإنسان هو هذا الكاتب فانما تشير إلى واحد وليس كونه هذا الإنسان  
 أولى بالوضع أو الحمل من الآخران كان طبيعة الإنسان أولى بالوضع من طبيعة هذا الكاتب قوله والله سبحانه بان أه الحبيب هو السيد السند في حاشيته  
 شرح المطالع وإن شئت انجزة على توضيح الجواب فارجع إلى التعليق المرضي حاصلة أي حاصل الجواب الذي اختاره السيد قدس سره كذا في الحاشية  
 أن الغنى في تعريف الكلي بصدقه أي صدق الكلي على الكثرة أن يكون الكلي طلالاً أي للكثرة ومن ثم ناعنا أي عن الكثرة فإن توهم أن الاتزاع لا يؤثر  
 في غير من الكليات كالإنسان الغرس كذا انطوية فانه يقول الشارح بأن يؤخذ يعني ليس المراد من الاتزاع معناه المتعارف أعني ما لا يحصل كنه



في الخارج وانما يحصل في الذهن بالخذ عن المنشأ الصحيح لمفسر امرية المنتزع بل المراد هو الاخذ منها والمراد بالظلية ايضا ذلك الاخذ من كل واحد  
من الكثرة تجزئ الشخصيات معنى واحد بعيد بطابق الكل اذ بعد حذف الشخصيات يبقى امر واحد مشترك بين الكثرة ولا شيء من تلك الصور الى الصور الحادثة  
في اذمان الطائفة كذلك اي بان يؤخذ منها بمحدود الشخصيات معنى واحد بعيد بطابق الكل ليقال ان زيدا منتزعا عنها بل الموجود في الخارج  
هو زيد ومنه يخرج العقل عنه هذه الكثرة بل كلها اي كل الصور اطلال للهوية العينية المتأسسة في الوجود اي هوية زيد وكلها فروع مستفادة منها اي من  
الهوية العينية والمعتبر في الكل ان يكون مظهرا للكثيرين وهذا يغفرو في صورة الشك قوله لان التصديق آه اقول التصديق في الصور منوع كما بينا  
فيما سلف من قول الشارح ليست الامور الذهنية والعينية متخالفة بحسب الهوية الشخصية بل لو سلمنا التصديق لكن لا سلم ان التصديق يصح الظلية  
من الجانبين اي جانب الهوية الخارجية وجانب الصور الذهنية ثم بين ذلك المنع بقوله فانما لا نفى به لاي بالظلية الا الغيرية بحسب الاشرايع بالمعنى  
المذكور وهو الاخذ عن الكثيرين بوجوه الشخصيات وبحسب الوجود الذي لا يترتب عليه الاثار ولا احسبك من الشاكين ان الهوية العينية لزيم اصل الصورة  
الذهنية فرفع ولا يتصور كونها اسلا وكون تلك الهوية فرعاً حتى تحقق غايتها الهوية العينية بل الامر بان لا يكون في التجويز احد من العقل يكون الانسان  
من فروع مفهوم الكاتب بل الامر بالعكس فان الانسان اصل منوع والكاتب فرع ونعت فتفكر ثم حصل المنع الثاني على في الحاشية ان  
الظن يكون صورة ذهنية منتزعة من في الظن اعني الموجود الذي له شخص وجوده يترتب عليه الاثار الخارجية ليستعمل ان يكون الصورة العينية المتشابهة  
في الوجود صورة ذهنية والتصديق لا يوجب ذلك فتأمل قوله بل الجواب ههنا اي حصل الجواب عن الشك والمجيب هو شارح المطالع على ما نقل عنه  
اي عن المصنف في الحاشية ان الصور الحاصلة من يدي اذمان الطائفة كلها هوية زيد فانه يصدق على كل واحد منها اي من الصور انها لو وجدت في  
الخارج كانت عين زيد هو يعني ان يحصل في الذهن لو وجد في الخارج كان متحد مع ما في الخارج في الماهية فان كان ما في الخارج جوهر فهو  
ايضا جوهر وان كان عرضاً فهو ايضا عرض المراد بمجول الاشياء بانفسها في الذهن لا بشاها فلا تنكسر الصور الذهنية بحسب الخارج اقول  
والاولى ان يقال ان الكلي وجد الاولوية ان اعتبار كون الصور الذهنية بنفس هوية زيد مما لا حاجة اليه في الجواب كما ستعلم ما يجوز العقل كثره بحسب  
والهوية العينية لزيد مشدداً وتلك الصور الحاصلة من زيد في اذمان الطائفة يستحيل فرض كثر ما في العين او كلها هوية شخصية ذهنية كانت او خاضعة  
مانعة عن تجويز الكثرة فيها اي في الهوية العينية والصور بحسب العين سواء كانت عين هوية زيد او لم تكن عينها بل كما يستحيل فيها تجويز الكثرة بحسب العين  
اي الخارج كذلك يستحيل فيها تجويز الكثرة بحسب الذهن ايضا ومعتات ان ملاك امتناع تجويز الكثرة انها هي المذنية وهي متحققة في الصورة العينية  
والذهنية على السواء ولا تخفص لها بالعينية اصلاً وهذا محسنى قوله اذ كل واحد منها اي من الهوية العينية والصور الذهنية ما خور مع العوارض  
المستوحقة المانعة عن الكثرة في انفسها وهذه العوارض متحققة في كل واحد منها كما لا يخفى والا اي وان لم يكن تلك العوارض مانعة عن الكثرة في نفسها  
يلزم جواز كون الشخص الملتصق بها كثره والتالي باطل لا يلزم كون زيد مثلاً كلياً وهو كما ترى فالمراد مثله واذا عرفت ان الاشخاص  
الخارجية والذهنية كلها متساوية الاقدام في احتماله تجويز الكثرة فيها بناء على انطوائها على المذنية فالحق في الجواب عن الشك المذكور ان يقال  
المراد في تعريف الكلي فرض كثر المفهوم بحسب نفس الامر لا بحسب الخارج واللازم ان يقال في انه لا كثر في الصور الذهنية في نفس الامر فلا يصدق تعريف  
الكلي على زيد فتفكر تلويح الى اعتراض جواب كرهها الشارح في الحاشية التي نقلنا ما في التعليق الرضوي وفصلنا باحق تفصيل ما ذكر  
قوله واما الكليات الفرضية آه المقصود منه دفع توهم ناش عن التقييد بالخارج وهو اي التوهم انه يخرج عن هذا التقييد كثير من الكليات فيقول  
ان تعريف الكلي تجويز كثر مفهومه بحسب الخارج غير منطوق ونخرج اكثر الكليات منه كالفرضية اي الكليات التي لا افراد لها في الخارج والمعقولات  
الثانية التي ظروف حصولها في الذهن ليس لها افراد في الخارج كالمفهوم اللاشيء هذا من الكليات الفرضية فاما في فرض في الخارج يصدق  
عليه الشيء المبين للاشيء ومفهوم اعلم والصورة العقلية ومفهوم الكلي هذه كلها من المعقولات الثانية وغيره مما يتبع صدقه على الكثرة في الخارج ويزال

أي دفع التوهم المذكور بانها أي ان الكليات الفرضية والمعتقولات الثمانية لعدم الطوائف أي أنها على الهندية أي الخصوصية لما نفعه عن فرض  
 أي تجويز الشك لا يفيض أي لا يستلزم العقل مجرد تصور ما مع قطع النظر عن محال وجود افرادها و عدم ما عن تجويز الكثرة فيها بحسب الخارج فلا يخرج  
 الكليات المذكورة عن تعريف الكلي بتجويز كثر مفهومه بحسب الخارج ليلزم كونه غير منطوق وفيه أي في الدفع المذكور نظر وهو ان مقتضى التجويز  
 أي تجويز الكثرة هنا أي في الكليات الفرضية والمعتقولات الثمانية لم يكن موقفا على الطوائف أي الهندية حتى يلزم من انتفاءها أي انتفاء الهندية  
 انتفاءه أي انتفاء تجويز الكثرة بل مقتضى التجويز منوطا على خصوص عنوان أي عنوان الكلي فان خصوصية عنوان الاشياء وخصوصية عنوان الصور  
 الذهنية مثلا على مستقلة لا مقتضى وجود افرادها في الخارج أما دريت ان الموجود في الخارج لا يكون لا شيئا بل شيئا والصورة الذهنية من  
 حيث هي كذلك لا وجود لها في الخارج والا يلزم كون شخص واحد شخصا بتخصيص متقلدين في طرف واحد وهو كما ترى والكلي لا يكون مخصوص  
 عنوانه مانعا عن تجويز الكثرة فيه فإشارة الى منع كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو خارج عنه مانعة عن فرض الشك لجواز ان يكون  
 المانع أمرا آخر نحو كون الموجود الخارجي شيئا والوجود الخارجي نفس شيئا وادار ما مثل كون الموجود الخارجي متصلا في الوجود بخلاف مفهوم  
 الصورة الذهنية وغير ذلك من الامور الدالة على مقتضى عدمها على الموجودات الخارجية واحدة كانت ككثرة فافهم كذا في السجاشمية وتحقيق  
 المقصود من تعريف ما قيل ان الكليات الفرضية بسببه الى احتوائها للموجودات كليات على ما يتكشف بالمرام ان الكلية من الامور الاضافية المحضة التي  
 ليست بازائها أي بالامور الاضافية صفة كاشفة للاضافية المحضة مبدء متقرر في نفس الموصوف بها أي بالامور الاضافية وذلك الموصوف بها انما  
 مثلا وانما التقرر في بقية التام من إضافة العام الى الخاص مطلقا خارجا كان او دينا لنفس الانسان مثلا فاذا نسب الانسان الى جزئياته الموجود  
 او الموهومة تعني أي حكم عليها أي على الانسان بالكلية كما في قولنا الانسان كلي ثم تقرير المرام ان الكلية المحولة على الانسان مثلا في قولنا الانسان  
 كلي ليس المراد بها ان الكلية امراً قائم بالانسان بل هي من الامور التي ليس لها وجود الا في الذهن والتقرير ليس النفس الانسان مثلا واما الكلية  
 فليست لما حقيقة متصلة بل الحقيقة المتصلة هي انسان يلزمها الكليتي في العقل حين نسبتها الى جزئياته موجودة كانت او معدومة فان سوسك  
 جنود الوهم بانها لم يكن بالكلية مبدء متقرر في الموصوف بالكلية يلزم ان يكون الحكم بها على ذلك الموصوف الاعتقاد بكونها كلياته جملها لم يعم مطلقا  
 للحكمي عنها يلزم من انتفاء ما يعتبر به الكلي من حيث المبدء في بقية التام انتفاء المطابق وهو المحكي عنه فانزعه بقول الشارح على بساطة  
 متعلقة بقوله قضى ان يكون مبدء الصدق أي صدق الكلية على الانسان فمطابق الحكم بها أي بالكلية متعلق الماهية أي بهية الانسان مثلا  
 بخصوصها أي الكلية ملكن لا مطلقا حتى يلزم اجمال المركب بل من حيث الاضافة أي النسبة الذهنية لنفس الامرية يعني ان منشأ الحكم العقل  
 على الانسان بانكلي هو كون ماهية صالحة لصدقه على جزئياته في نفس الامر لا مجرد اختراع الذهن فرضه وادريت ان الحكم بالكلية على الانسان  
 مثلا مطابق لنفس الامر فلا يلزم ان يكون الاعتقاد بها أي بالكلية جملها كمالا انتفاءه للزوم كون الاعتقاد بالكلية جملها لا يعتبر بازائها أي بالامور  
 الكلية من حيث المبدء في بقية التام لعم يلزم كون ذلك الاعتقاد جملها لا تالك النسبة أي النسبة الذهنية في نفس الامر بل في الفرض المجت  
 واذا ليس فليس فالكلي ما يجوز العقل كثر من حيث خصوص عنوانه مع عزل النظر عما هو خارج عنه بحسب الواقع متعلق بقوله جواز الافراد التي  
 بالقياس اليها أي الافراد كلياته أي كليات الكلي لا لا ياتي هو الضمير راجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلي نفس مفهومه وخصوص عنوانه عن  
 الاتحاد أي اتحاد الكلي مع افرادها موجودة كانت تلك الافراد كافراد الانسان او معدومة ممكنة كافراد العقار او ممكنة كافراد  
 اللائي وهي أي الافراد التي لا ياتي الكلي نفس مفهومه وخصوص عنوانه عن الاتحاد معها الافراد نفس الامرية أي بحسب الحقيقة ونفس الامر أي  
 بلانفرض الغرض البعني انما موجودة في نفس الامر كذا في السجاشمية واما الافراد الفرضية المحضة التي لا ياتي بها الكلي كالاشياء بخصوص  
 عنوانه عن الاتحاد معها أي مع الافراد الفرضية المحضة وهي تحت لئق الموجودة المفروضة افراد الاشياء مثلا فليست لها أي تلك الافراد

الفرضية المحضة من الفردية بالقياس الى اى ذلك الكلي الا بالعرض بحيث لا يحسب نفس الامر ولا يكون المقابلة اليها اى الى الافراد  
 مناهل الكلية ومعارها فلكل كليات المنقوضة بها اى الكليات الفرضية والمقولات الثانية بخصوص عنوانها لا يمنع العقل عن تجزئتها بحسب  
 الحمل على افرادها في نفس الامر فلكل كليات منقوضة تحت تعريف الكلي وان كانت الافراد متوهمه او متنته فاقولهم تفريع على سبق من التحقيق من كلية  
 المفروضات الفرضية بالقياس الى المحتائق الموجودة ليس بشئ يعتد به بل هو طمسك من التعليم ان مناهل الكلية اى معيارها اى الاضافة اى هذا  
 الى افرادها الواقعية اى التي يكون فردية بحسب نفس الامر بلا فرض فارض في ليس مناهل الكلية اى الاضافة الى الافراد الفرضية المحضة التي ياب  
 الكلي بخصوص عنوانه عن الاتحاد معها التي لو وجدت تلك الافراد الواقعية تحت ذلك الكلي هو اى مع الافراد الواقعية بلا فرض الفاض  
 ولا ارباب في ان اتحاد الصورة الفرضية مشكل مع افراد الانسان متفق بحسب نفس الامر فكيف لا يتفق اتحاد الاشياء مع المحتائق الموجودة  
 كالانسان الفرض ومن ههنا اى من اجل ان الكليات الفرضية بخصوص عنوانها لا يمنع العقل عن تجزئتها بحسب الحمل على افرادها في نفس الامر  
 وان كانت متنته غير موجودة فغير مستبعد ان الفرد نفس الامر على قسمين اولهما ما يكون موجودا في نفس الامر كالفرد الانسان مثلا وثانيهما ما لا يكون  
 موجودا فيها اى في نفس الامر كالفرد الاشياء الا ان الكلي لا يابى بخصوص عنوانه عن الصدق عليه اى على الفرد الغير الموجود في نفس الامر ومن ههنا  
 يندم اساس ما هو المشهور ويؤيده قولهم من كلى الا بعض افراد متفق من ان الانسان الذي ليس بحيوان مثلا من افراد الانسان ووجبا لانهم  
 ان تلك الفرد ضمنى محض لا يعتبر كلية الكلي لهية لا ياتنا اعتبار نسبة الى الافراد نفس الامر فالا انسان بعنوانه اى الحيوان الناطق آپ عن اتحاد  
 مع الانسان الذي ليس بحيوان عن حمله عليه الا ان يقال لما يرد المشهور والقائل بوجهه بالبقوة الا ان لم يكن فردية اى فردية الانسان الذي ليس  
 بحيوان ما يتبنا طبيعة القيد مع عزل النظر عن خصوصية وهي سلب الحيوانية التي لا يخلو اى اى الموضوع يتفق في سخر اى هل الفرد فعلا استحالة بل ان  
 الامور الواقعية في ان يكون الشئ كالانسان المقيده بغير عدم الحيوانية فردا شئ كالانسان المطلق تجسدية وهي طبيعة بالقيد دون حيوية اخرى هي خصوصية  
 القيد كذا ينبغي تحقيق لمقامه فيصير المرام معون الملك المنعام قوله فيل صفه العلم القائل بطلان المتقدين وشرع المتقدين تحقيقه اى تحقيق ان الكليات  
 من صفات العلم او المعلوم ان الكليات بمعنى الاشتراك بين الكثيرين حلا اى يكون محولا على الكثيرين ليست من اوصاف الاعيان بها هي كذلك اى الكلية  
 بالمعنى المذكور لا تعرض لتلك الاعيان فانها اى الاعيان اما ان تكون مبهمة اى غير شخصية وهو اى كون الاعيان مبهمة بل فان الوجود الخاص  
 لمزوم لتعيين اى الشخص فلا يمكن وجود المبهمة على ما سار في الخارج بل لتبقى حيدة اى غير الشخص كما ذهب اليها المعلم الثاني او تكون متينة ولا اربابا  
 في ان الشئ لتعيين من حيث هو متعين لا محتمل الاشتراك بين الكثيرين بل محتمل لما وعيت ان مبنى المحل على الاتحاد والشئ العيني الخارجى لا يتصور لا تمل  
 باسوة مبهمة كما بينه بقوله فلا تتحق الاعيان باسوة مبهمة في الوجود كذا وكذا لا متناع تعدد الهوية الواحدة والا يلزم صيرورة الشخص الواحد شخصا  
 كثيرة وهو كما ترى ولا اى ليست الكلية بمعنى الاشتراك حلا من اوصاف الامور الذهنية بها هي كمتنفة مختلطة بواضع ذهنية او على سبيل المثال  
 وهو ان الحاصل في المذهب هو شخص واحد الاشياء او مثالا ليس لها اى الامور الذهنية التي هي الاشباح صلوح الاتصاف بها اى بالكليات  
 المذكورة لان اشبح ليس محمول على ما في الخارج من الافراد الكثيرة فان اشبح يباين بحقيقته لذى اشبح كونه عرضا وذو اشبح قد يكون جوهر فلا تتكلم  
 للشيء لان يكون محمولا على ذرية فلا يصح كونه كليا بنسبة الى تلك الامور الذهنية بل هي الكلية من شيعون معلوما وكذا لا يصح الامور الذهنية  
 المذكورة للاتصاف بالكلية بل انما الصالح للاتصاف بها هو المعلوم عند من آمن اى اذ عن حصول المختلف اى حصول الاشياء بانفسها  
 في الذهن لما مر آفا وهو استناع تعدد الهوية الشخصية كذا في الحاشية فكل واحد من الصور للذهنية المكنتة بالعوارض الذهنية موجودة  
 جزئية فيمتنع اشتراكها حلا فاستبان ان الكلية بالمعنى الاول لا تعرض للصورة من حيث هي فكل من صفات المعلوم لاس صفات العلم واما الكلية  
 فيتمتع المطابقة للكثيرين اى المناسبة المخصوصة التي لا تكون بينه وبين غيره من افراد نوع آخر كذا في الحاشية فاذا اتفقتنا زيدا مثلا حصل في

اذ باننا لم نل في ذلك موعيد الام الذي يحصل فيها اذ اتقنا فرساً معيناً في صورة متعقل الا فراد المتفقه من نوع واحد فلا يحصل من تعقل كل واحد  
 منها امر متجدد فانا اذ اراينا زيدا وجرناه عن شخصه حصل منه في اذ باننا الصورة الانسانية المعارة عن اللواحق اذ اراينا عمر اجد ذلك جرداً  
 ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في لفظ معنى لا دلي كذا في بعض الجواشي فاذا اعتبر معاً اي مع المطابقة للكثيرين شي آخر وهو صلوح الصورة  
 للاتحاد مع الجزئيات في الوجود معني كون تلك الصورة صالحة للحمل على الافراد الكثيرة فكذلك ايضا اي لا يكون الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين مع  
 الصلوح للاتحاد المذكور في اوصاف الامور الذهنية بما هي مكتشفة بجوارض ذهنية المتوهمين بحصول الحقائق فان بالعينين اي تفسير الكلية بالاشراك  
 حلها تفسيراً بالمطابقة مع ذلك الاتحاد اي حين اعتبار صلوح الصورة للاتحاد المذكور واحد وهو الحمل فظاهر ان الصورة الشخصية الذهنية يتبع  
 حلها على كثيرين اما من انكر به اي حصول الحقائق وآمن بالاشباح فقد اقتصر على المعنى المذكور للكلي اي المطابقة ولم يمتد بها للاتحاد ووجب  
 ذلك المنكر في التصانيف العلم والمعلوم كليهما اي بالكلية لان معنى المطابقة على ما ذكر سابقاً صادق على كليهما فاشيع مطابق للكثيرين كذا في اشيع  
 حل اشيع عليها دون في اشيع فاذا كان يكون الكلية من صفات كل من العلم والمعلوم ثم اذا تلى عليك ان عروض الكلية هو المعلوم عن الصورة من  
 حيث هي واما كانت الصورة معروضة اما على احتمال ضعيف فعلم ان عروض الجزئية ايضا هو الصورة من حيث هي لان التقابل بين الكلي  
 والجزئي هو تقابل العدم والمملكة فان الجزئية كونهما عبارة عن وجود التعيين في خصوص ملكة والكلية عدمها بان تكون عبارة عن عدم ذلك التعيين  
 لكن بشرط ان يكون من شأنه ذلك التعيين المخصوص فالمتصف بالكلية لا بد وان يكون صالحاً للاتصاف بالجزئية وليس مع الا الصورة  
 من حيث هي فلاح ان عروضها هو تلك الصورة وهذا معنى قول الشارح والتقابل بين الكلية والجزئية بالعدم والمملكة كما هو في امور من المجموع  
 فالجزئية ايضا وصفت كما ان الكلية وصف للامور الذهنية بما هي هي وهي المعلوم والحق ان الاختلاف بينهما اي بين الكلي والجزئي بحسب  
 اختلاف نحو الادراك كما سبق من ان الشيء المدرك بالحواس جزئي وبدونها كلي والمعرض للكلية والجزئية حقيقة نفس المعلوم واما العلم فهو علم  
 للاتصاف بهما من ثم اي من اجل ان عروض الكلية والجزئية نفس المعلوم لا العلم قيل ان مرجعاً نفس الشيء وهي المعلوم بلا دخلية تحقق الكثرة وادراك  
 يعني لا يلزم في التصانيف المفهوم بالكلية تتحقق الكثرة في الموصوف بهما ولا تحقق ادراك الكثرة فيه بل ملاك الاتصاف بهما هو التجرد من التعيين النحوي  
 فلم يفرض عدم تحقق الكثرة في مفهوم ما عدم ادراكها كان ذلك المفهوم موصوفاً بالكلية ولم يكن جزئياً لم يشتمل على الهندية ولعل هذا اي المعلوم  
 حقيقة هو المعلوم واما العلم فهو علم للاتصاف لانا الكلية والجزئية صفتان للعلم حقيقة فهو مضاف الى الحاشية المنقولة عنه اي عن مصنف  
 المتعلقة على قوله وقيل صفة العلم حيث قال المصنف وذلك اي كون الكلية والجزئية صفتين للعلم مذاهب الاول اي السابطين وهو الحق بحسب  
 دقوى ملطروان كان جليل النظر يحكم بالاول اي كون الكلية والجزئية صفتين للعلم ثم استدل على حقيقة مذاهب الاول بقوله فان الشخص الذي  
 عليه اثار الجزئية انما هو نحو الادراك هو الاحساس لا يتعقل لما دريت في درس السالف ان الشيء اذا علم بالحس يكون جزئياً واذا علم بالتعقل  
 يكون كلياً فاستبان ان مناطها هو العلم فيكون متصفاً بهما بالذات وهذا ما ويل ما اشتهر من الحكماء من ان في علم الواحد جبرئيات على وجه  
 جزئي فافهم انتهى تقرير المزمع على ما في بعض الجواشي ان قول الحكماء بحسب المبنى المتبادر فاسد لا يقتضيه عدم علم الواجب تعالى ببعض المعلومات  
 الموجودة وهو الجزئي من حيث هو جزئي تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً فالمراد انه تعالى يعلم الكلليات الجزئيات جميعاً فهو تعالى  
 يعلم الجزئي لكن بنحو من يتعقل لا بنحو من الاحساس لكونه تعالى منزهاً عن الآلات الجسدانية جملة الاطلام انه لما لم يكن للواجب تعالى وتقدس  
 تلك الآلات فكان علمه تعالى بجميع الموجودات علماً متصلياً وهو مناط الكلية وهذا معنى قولهم الواجب تعالى يعلم الجزئيات على وجه كلي اي يعلمها علماً  
 تفصيلاً لا علماً احساسياً فلا تشنيع عليهم كما لا يخفى ثم اعترض على ذلك الاستدلال بقوله اقول عليه نحو الادراك اي الادراك الاحساسى للشخص اي  
 لهذا النحو من الشخص كذا في الحاشية لا تدل على الصافي العلم بما اي بالكلية والجزئي حقيقة تقريره اما سلمنا ان العلم مناط لكون الشيء كلياً وجزئياً

وهذا لا يقتضي كون العلم متصفاً بهما حقيقةً أم لا، فليكن ان المناط للشيء لا يلزم ان يكون متصفاً بذلك الشيء حقيقةً أو لا، ريت هذا فلا بد ان يكلف في عبارة اصنف بانها مصفقتان للعلوم حاصلتان بسبب العلم فتدبر فيه اشارة الى ان هذا تكلف بعينه كل البعد فان قوله وهو  
بحسب دقيق النظر يدل على انها مصفقتان للعلم حقيقةً كذا في الحاشية واما علم الباري تعالى بالجزئيات فتفصيله ان المتكلمين في  
انه تعالى يعلم الحوادث الزمانية كما يعلمها احدنا بانها اي الحوادث اليومية موجودة في هذا الوقت فلم تكن تلك الحوادث قبله اي قبل  
هذا الوقت وجاز وجودها بعد ما بعده اي بعد هذا الوقت فيرد عليهم اي على المتكلمين بغير العلم اي علمه تعالى بالمتغيرات بحسب تغيرها تفصيل الارب  
انه سبحانه يعلم الجزئيات المتغيرة فاذا علم ان زيد امثلاً في الدار الآن ثم خرج زيدا منها فاما ان يزول ذلك العلم وعلم انه ليس في الدار او يكون باقياً  
على حاله والاول يوجب التغير في صفة العلم وهو تعالى ليس بموضوع للتغير لما اقام الخلاصة البرهان في مقامه على امتناع التغير في ذاته بقا  
وفي صفاته والثاني يستدعي ابطال كلاهما فنقص كسبب تنزيهه تعالى عنه فالترجم بعضهم اي بعض المتكلمين جواز اى جواز تغير العلم بغير صفاته الا  
كما بالحقية والارضية بالاضافة الى كل شخص العلم من الاوصاف الاضافية فالتغير في العلم هو التغير في مفهوم اعتباري ولا مزية في جواره  
ولا يلزم التغير في صفة حقيقة ومسمى قال الفاعل هو ابو الحسن انه اي العلم صفة حقيقية التزم جواز التغير فيها اي في الصفة الحقيقية فلو كان  
المعذور واقعاً على وجهين فيكون هو سبحانه عالماً بوقوعه على ذلك الوجه واذ ازال ذلك الوجه يزول ذلك العلم ويحدث علم آخر بوقوع ذلك العلم  
على وجه آخر ايضا اي كما انه التزم جواز التغير في الصفات الاضافية بنا على جواز كون الباري تعالى محالاً للحوادث كما جاز لبعض الحكماء كونه تعالى  
محالاً لصور المعلومات ومنهم من شاع المعتبرة وكثير من الاشاعة من ان التغير في صفاته تعالى مطلقاً اي حقيقة كانت او اضافية فقال  
العلم بما سيوجد هو العلم بوجوده حين وجبه وتمسكون فيها اي في هذه الدعوى بمسكات وائية اي ضعيفة منها ان العلم بانه وجد شيء والعلم  
سيجد فاحد فان من علم ان زيد سيد دخل البلد عند افعة حصول التعليم بهذا العلم انه دخل البلد الآن اذ كان علمه بهذا مستمراً بلا انقطاع مزية  
له وانما يحتاج احدا الى علم آخر متجدد يعلم به انه دخل الآن بطريان الفطنة من الاول والباري عز وجل قد منع عليه الفطنة فكان علمه بانه وجد عين علمه بانه  
سبوح فاليلزم من تغير المعلوم تغير علمه تعالى انت تعلم ان هذا التمسك او لما وجبت ان شرط المتكلمين ان يقوم كل واحد منهما مقام الآخر وطاهر  
ان العلم بان الشيء سيوجد لا يقوم مقام العلم بانه موجود والآن هذا اما الحكماء فاطا بربون القشر ثوبان منهم قالوا انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه  
الكلي بالجزئي ويرد عليهم اي على الحكماء الطاهرين بطرني المعارضة انه لا يمكن الاكثار به وجود الجزئي بالتغير على وجه الجزئية والتغير لان وجوده  
تحتسب فاحتماله فخطه قطعاً وكل موجود وكل جمته في سلسلة الحاجة ليستند اليه الواجب تعالى الذي هو مبدء الوجود والعلية الاولى يعني كل ما هو موجود  
فتجميع الحثيات منتقرا الواجب تعالى ويحلوا له فيكون الواجب تعالى علته لكل الوجودات بجميع الحثيات وقد تقرر عندكم بها الفلاسفة  
ان العلم التام بالعلية التامة ابي جميع الحثيات التي اما دخل في العلية مستلزم للعلم التام بعلوها اي بجميع اعتباراته استندة الى العلة  
المتأثرة لاشك ان علمه تعالى لذاته اتم العلوم فهي اي الجزئيات المتغيرة معلومة له تعالى على وجه الجزئية والتغير بناءً على القاعدة المقررة  
عندكم فاذا نطق قولكم ان الله سبحانه يعلم الجزئيات المتغيرة على الوجه الكلي وان الجزئي والحققون منهم اي من الحكماء قالوا ان المدرك على سبيل  
اسم الفاعل الزماني انما هذه الادراكات اي الادراكات المتعلقة بالجزئيات المتغيرة منه اي من المدرك الزماني بتوسط الية جسمانية لا غير فانه اي  
المدرك الزماني يدرك المتغيرات بالماخوذة في زمانه اي زمان المدرك الزماني يحكم ذلك المدرك بعد ما اي بعد المتغيرات عدماً سابقاً قبل زمان وجودها  
اي وجود المتغيرات ويحكم المدرك الزماني بعدم المتغيرات عدماً لاحقاً بعده اي بعد زمان وجودها ويشير المدرك الزماني اليها اي الى المتغيرات  
بانها في اتي جبهة من الجهات الست منه اي من المدرك الزماني وعلى اتي مسافة اي قريبة او بعيدة من المدرك الزماني وخير ذلك كقول المتغير  
منخرطه وساكته واما المدرك الذي ليس كذلك اي ليس بزمني وهو الواجب عز وجل فيكون هو الذي انما كماله لا نقصان فيه مطلقاً فانه يكون

محيطاً بكل ما علمنا حضوراً بان اي حادث يحدث في اتي زمان مضياً كان او آتياً ولم يكون من المدة اى الزمان كمدة شهر او سنة بينه  
اي بين ذلك الحادث وبين الحادث الذي يتقدمه لوي تأخره فلا يحكم المدرك الغير الزماني على شئ بانها حاضرة وذلك غريب غير بان قريب ذلك بعيد  
ان هو اى المدرك الغير الزماني ليس بزمانى فيكون نسبتته الى جميع الازمنة على السواء فلا يتصف الزمان بقياسا الى ذلك المدرك باستغنى  
والاستقبال ولا يمكن ان ينسب له جميع الازمنة على السواء فليس فيها القياس اليه قرب وبعد وتوسط فالموجودات كلها من الانزل الى  
الاول معلومة له تعالى وكل في وقته وليس في علمه سبحانه كان كان وسيكون في ذلك تفصيل لما اجمل الشارح بقوله بل نسبة جملة الازمنة و  
جملة الازمنة اليه اى الى المدرك الغير الزماني نسبة واحدة وانما يحكم بتلك الاحكام من الحضور والغيب والقرب البعد والمتوسط من كان موجوده في  
زمان معين وصدمة في زمان آخر وجوده في مكان معين وصدمة في مكان آخر فكله تعالى في جميع الموجودات اتم العلوم وانما اى الكلي العلوم بلا توسط  
الاجسامية بل بحسب ظهور اى حضور الموجودات بنفسها لديه تعالى من حيث الاستناد بكل جهة اليه تعالى وهذا اى ما يدركه الزماني بوسيلة  
الآلة الجسمانية يدركه الواجب تعالى بلا توسط تلك الآلة لفقد استغنى تعالى هو التاويل لعله تعالى بالجزئيات على الوجه الكلي فالتفصيل يعنى ان المراد  
على تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئى هو نفى علمه تعالى بالوجه الاحساسى والتخييل لا نفى علم الجزئى مطلقا كعلمه سبحانه يعلم الجزئيات والكليات  
جميعا لكن بطريق التعلل وهذا هو مقصود المصنف من قوله في الحاشية وهذا اويل ما اشتهر من الحكماء ان هذا قوله بالجزئى لا يكون كسابا  
اى اى في العلوم الحقيقية وهى التى لا تتبدل بتبدل الاديان والازمان اى العلوم الكلية الباشئة عن احوال المتأثرات العارضة لها فى نفس الامر جملة  
المرام ان المراد نفى الكسب والاكساب عن الجزئى انما هو نفى عنه في العلوم الحقيقية لا مطلقا ثم يستشهد على ذلك بقول شيخ فقال قال الشيخ  
انما لا تشتغل النظر في الجزئيات لعدم التناهى لكونها غير واقعة عند عدم انضباط احوالها لكونها متغيرة ومتبدلة فلما يقيد العلم بها  
اى بالجزئيات من حيث الجزئية واما من حيث الكلية بان يحذف المشتملات عنها وينزع منها الكليات فيفيد كما لا كا كليات المقنونة ابتداء  
لما لا لا لا ترتب عليه غاية ممكنية وهى السعادة الكبرى لا بدية اعنى ابتهاج النفس بوجدان ذاتها متصفه بما لا تنالها اى اعلائها بالتمتع فيها من جملة  
الموجودات لنفس اللامرية حتى صارت بذلك لا تسام كانهما موجودا وكذا يحصل ان الجزئيات متغيرة فحين تغير ان لم يتغير العلم لم يكن كما لا  
لكونه جملا وان تغير لم يبق بغيره نفس وصحة وقوعها اى الجزئيات موضوع الكبرى لا يستوجب النظر فيها في تلك العلوم اى العلوم الحقيقية  
المقصود منه ازالة ما توهم من ان الجزئى قد يكون موصلا بجملة ما في موضوعات العقضايا الشخصية الواقعة كبرى الشكل الثالث بان هذا لا يقتضيه  
كون الجزئى متغيرا في الحكم وظاهر ان تدوين المنطق انما هو لاجل الاعانة في العلوم الكلية فلا شئ في البحث عن الجزئيات في صناعة الميزان  
واقعة في بعض الجوانب من كبرى الشكل الاول بل الثالث فهو ظاهر فان كلية الكبرى شرط في الاول فاخضع وقد يقال الكلام في تصور اى  
تصور الجزئى وكسب التصور يعنى ان المقصود من نفى كون الجزئى كسابا وكسبا ان تصور الجزئى لا يكون كسابا التصور جزئى اخر لا فى ان حقيقة  
لا يكون كسابا التصديق جزئى اخر فاندفع ما قيل لاثبات كون الجزئى كسابا وكسبا ان الاستقراء التمثيل شبهة لال عقل الجزئى اه فالاستقراء  
عبارة عن تصفح الجزئيات ليستخرج منها حكم كل تمثيل عبارة عن قياس جزئى على جزئى اخر مغايرة لاشتراكها في العلة المؤثرة كما في القياس  
الفقرية ووجه الاندفاع ظاهر لما دريت ان الكلام في كسب التصور والاستقراء التمثيل تصديقان فاما خارجا فانما نحن بصدد نفى ترم او اد  
جوابا اخر بقوله ولا يخفى ان المقصود بالذات فيها اى في الاستقراء التمثيل معرفة احوال الكلى وكن الجزئى اى في الاستقراء فظاهر لانه عبارة عن  
احوال الجزئيات ليعلم منها حكم كل كقولنا الجسماء فلكي او عنصرى اسديا ومكب وكل واحد منها متغير لذاته فكل جسم متغير لذاته فاستحصل انما هو تصور  
الكلى والكساب ليس تصور الجزئيات بل الحكم الكلى انما حصل هذا الحكم من تصفح الجزئيات اى اى التمثيل فلان المقصود فيه معرفة الحكم الكلى لا بشرط  
بين الاصل والفرع قوله لكل مندرج تحت كل آه هذا التعريف اختاره صاحب القسطاس ولما كان المتوهم ان يتوهم ان ذلك التعريف غير جامع لجميع الحكماء



عندك لا انسان والناطق والضاكن الكاتب وذلك لان المنساق الى الفهم من كون الشيء مندرجا تحت شئ آخر ان يكون الشيء الاول خاص  
 من الشيء الثاني ولذلك الحكمي الجزئي الاضافي يراود فان العام والخاص مع انه قد يقع بينهما المساوي جزئيا اضافيا بالنسبة الى المساوي الآخر  
 وقوله الشارح بقوله اي موضوع كلي فلا يرد الاعتراض بعدم بامعية التعريف بالمساوي لما شتهر بينهم من عدم اقسام المساويين جزئيا اضافيا للآخر  
 ثم تعبر بالدفع انه ليس المراد من الاندراج ذلك المعنى المنساق الى الفهم بل المراد منه ما يكون موضوعا للقضية الموجبة الكلية فاحتمل ان الجزئي الاضافي  
 يطلق على كل ما يكون موضوعا لتلك القضية سواء كان خاصا من المحمول لقولنا كل انسان حيوان او مساويا له نحو كل انسان ناطق فالانسان المساوي  
 للناطق هو ان كان غير مندرج تحته بمعنى ان يكون خاصا منه وفردا له لكنه مندرج بالمعنى الآخر المراد به هنا واما الاعم فخرج عنه قطعاً كذا في الوجبة الكلية  
 القائمة كل حيوان انسان نعم لو كان المراد يكون الجزئي الاضافي موضوعا للموجبة مطلقا كلية كانت او جزئية كان يلزم دخول الاعم فيه والبرهنة  
 في الحاشية تعني ان يقع موضوعا له في قضية موجبة كلية لاني قضية مطلقا وتصل وجهان المراد في قولنا كل ج يصدق عليه ج بل  
 المتعارف بنار على ما ذهب اليه المتأخرون ولا شك في صدق احد المتساويين على الآخر بذلك الحمل فيشمل الحكم على احدهما للآخر والحق ما صرح  
 به الشيخ وغيره المحققين انتهت قوله فيها لاني القضية مطلقا والا كان الاعم من الشيء جزئيا له ولم يقل احد والى حصل ان التقييد بالموجبة الكلية  
 لا يخرج الاعم لا المساوي فان الاعم من الشيء يقع موضوعا في موجبة جزئية او جملة لقولنا بعض الحيوان انسان الحيوان انسان قوله فيها  
 على ما ذهب اليه المتأخرون هو ان المحكوم حقيقة هو الافراد التي يصدق عليها الوصف العنواني فكل فرد مندرج تحت المحمول المساوي لحيوان  
 الموضوع ومن ثم فتمت المندرج تحت كلي موضوع كلي والحق ما صرح به الشيخ في الشفا هذا ترديد لما شتهر من عدم اقسام المساويين جزئيا اضافيا  
 للآخر من ان الحكم على الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا حقيقيا او هي اى الافراد الشخصية مع الافراد النوعية ان كان الموضوع جنسا  
 لقولنا كل حيوان جسم واذ من العلوم ان الافراد الشخصية والنوعية خص فلا يدخل المساوي تحته اى تحت الجزئي الاضافي قوله علم ان نقیض  
 كل شئ رفعه آه نقیض فيه بالايجاب الذي هو نقیض السلب مع انه ليس فعلا وان كان مستلزما له فان نقیض تلك القاعدة ورد بتعميم الرفع من  
 الحقيقة والحكمي يعني ليس المراد من الرفع هو الرفع الصريح الحقيقي يخرج ذلك الايجاب عن تعريف النقیض بل المراد اعم منه ومن الرفع الحكمي  
 الضمني ولا مزية في صدق هذا الرفع على الايجاب المذكور لانه مستلزم لما هو رفع حقيقة عن سلب السلب فاذن للسلب نقیضان سلب السلب لايجاب  
 فالمنقضة سابقة وقد حقق لبعض اى مصدر الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني وبهذا جواب آخر للمناقشة ان النقیض هو الرفع حقيقة والايجاب لازم  
 لسلب السلب الذي هو رفع حقيقة فلا محذور قال المصدر الشيرازي منعا لكون الموجبة نقیضا للسلب بان نقیض كل شئ رفعه نقیض الموجبة ليس  
 الا سلب السلب واما الحكم على الموجبة بكونها نقیضا للسالبة فلانها لازمة للنقیض الذي هو سلب السلب فعلى هذا يكون نقیض السلب هو سلب السلب فقط  
 واطلاق النقیض على الايجاب ليس الاجاز من باب اطلاق اسم الملزوم على اللازم فانهم لم يوافقوا ان نقیض كل شئ رفعه نقیض الموجبة ليس  
 لا يصح اضافة الالى الوجود والافاضة شئ يسلب ويقطع فسلب السلب في قوة سلب ثبوت السلب هي السالبة السالبة المحمول التي استلزم الايجاب  
 المحصل فالقول يستلزم اما ذلك الايجاب نداه من بعيد اراحه بقوله والسلب ليس مقصورا لاضافة الى الوجود حتى يلزم كونه اى كون السلب في قوة  
 السالبة السالبة المحمول حاصل لازمة انما لا نسلم ان السلب مقصورا لاضافة الى الوجود فان مرتبة الماهية التي هي اثر جعل البسيط مقدرة على الوجود  
 فرفع الماهية للمقابل لها ايضا الى الماهية ذلك الوجود وباجل السلب ايضا الى نفس مفهوم السلب من جهة رفع العقد السلب عن الواقع لقولنا  
 ليس يذنب بكاره يلزمه الايجاب لا يقصد به رفع ثبوت السلب حتى يكون في قوة السالبة السالبة المحمول فتدبر هذا في الحاشية ثم لما كان  
 المتوهم ان يتوهم ان يذكروا البعض من ان النقیض هو الرفع حقيقة والايجاب لازم لسلب السلب لا نقیض غير سلب لانه لا يصادم لما صرحوا به من ان  
 التناقض من النسب المتكررة اذ هذا التصريح يقتضي ان يكون الايجاب نقیضا للسلب كما ان السلب نقیض للايجاب فلهذا نقیض من التناقض من

المشكوك ان احد المفهومين اذا كان رفعا للآخر كان الآخر نقیضا له بمعنى المرفوع به وان كان اطلاقا لنقیض على المرفوع تجوزا فان اوجهم تميم النقیض  
للمرفوع والمرفوع كليهما يستدعي بان يكون المرفوع ايجابا بحقیق مع انه قد يكون رفعا لآخر فان سلب السلب رفع السلب والسلب وان كان مرفوعا  
لكنه رفع للايجاب فآخيه باق الشارح وهو ان المرفوع ايجاب اصنافي وان كان رفعا لآخر فآخيه بالازاحة انا لا نسلم ان ذلك التغير يستدعي كون  
المرفوع ايجابا بحقیق بل يكفي كونه ايجابا اصنافيا فالرفوع ههنا وان كان رفعا للايجاب لكنه ايجاب بالنسبة الى سلبه ويحتمل ان يشار اليه تعالى  
اي في بحث التناقض قوله والافتقار قاضي ان لم يصدق احد النقيضين على ما صدق عليه نقیض الآخر فيصدق عينه لاستحالة ارتفاع النقيضين  
فيلزم الفرق بين اصل التساوي اي يلزم صدق احد المتساويين بدون صدق الآخر فان الكلام في نقاض المفومات الكلية المفردة كالانسان الانسان  
لان البحث ههنا في المفومات التصورية لا العقودية التصديقية التي يرجع اليها التساوي بحسب العمل الايجابي على شئ لا بحسب انفسها كالحل  
عليه الا الانسان مثلا بالايجاب كحل عليه الاناطم بعكس الاحتمال عينه بذلك كحل اي الحل الايجابي لاستحالة ارتفاع النقيضين فيلزم رفع التساوي هو  
خلف فان اوجهم ان نقاض الامور العامة كالاشئ واللا يمكن لا تصدق بحسب الحل الايجابي على شئ ههنا فلا يخرج البيان المذكور في تلك النقاض  
ازيل بقول الشارح وكذلك البيان في نقاض الامور العامة فان الموضوع مفروض التجوهر والوجود ولو تقدير اذ حسن التساوي يرجع الى اعتبار  
اي قضيتين غير متبعتين العقد الغير البتة ما يحكم فيه على موضوع مقدار الصدق على الافراد يعني يكون صدقه على افرادة بحسب الفرض التقدير كقولنا  
كل شئ لا يمكن بالامكان العام اي كل المفروض كان لاشئ فموجب لو فرض كان لا يمكن بالامكان العام واذ ادريت ان الكلام في المفومات  
المفردة المتساوية وفي نقاضها لا في القضايا التي يرجع اليها التساوي فيندم اساس الشك الاتي الذي ذكره لمصنف بقوله وانما شاعري  
وهو ان نقاض الصادق رفعه لم الذي يتبني على اعتبار التناقض في العقود اي القضايا التي يرجع اليها التساوي دون اعتبار التناقض في المفومات  
المفردة حتى يقال مرتبطة بقوله اعتبار التناقض في العقود اذ لم يصدق كل لاطق لا انسان يصدق بعض الاناطم ليس بل الانسان فيصدق  
بعض الاناطم انسان ههنا فيورد عليه هذا التقرير الشك انا لا نسلم ان رفع الصادق الذي هو في قوة السلب العدمي وهو قولنا بعض الاناطم  
ليس بل انسان يستوجب التفارق هو الايجاب التحصيلي اي قولنا بعض الاناطم انسان يجوز سنده المنع انتفاء الموضوع كما في نقاض الامور  
العامة كالاشئ واللا يمكن ووجه الاندغام ظاهر لان الشك اعتبار التناقض في القضايا التي يرجع اليها التساوي مع ان الكلام ليس فيها  
بل في المفومات المفردة فانقبس على الشك ما فيه التساوي بما يرجع اليه التساوي واين هذا من ذاك اما على تقدير رجوع التساوي الى  
قضيتين غير متبعتين فالاندغام ظاهر لما القى عليك ان الموضوع مفروض التجوهر وهذا الفرض يكفي للموضوع قوله وربما يكون آية تاييد للمنع اي منع  
ان رفع الصادق يستوجب التفارق او نقض اجمالي لبيان الدليل في نقاض الامور العامة مع تخلف المدلول الى التساوي عمدت عن الدليل  
ثم اعلم ان النقيض ابطال الدليل تخلف المدلول عنه او استلزامه فسادا آخر وهو اجمالي اذ المنع على مقدمته معينة وتفصيلي اذ المنع على  
مقدمته معينة او معارضة وهي اقامة الدليل على بطلان في مدعي الخصم على اصل الدعوى وهو ان نقیض المتساويين متساويان فان هذه الادة  
اي الامور العامة كالاشئ والممكن مع تساويها نقاضها كالاشئ واللا يمكن ليست كذلك اي لا تساوي ههنا فانها اي نقاض الامور  
العامة محال افرادها بحسب نفس الامر حتى غاية المنفى لا المنفى تنفقه عقود ايجابية قوله وما قيل آية هذا الجواب قدر نقیض بطله بفهم الشارح المشكوك  
وتشديد اللام المفوتحة جماعة من الناس قال الله تعالى ثَلَاثَةٌ مِنَ الْاَوَّلِينَ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْاٰخِرِينَ كذا في القاموس من الآخرين اي متاخرين  
حيث قالوا صدق السلب اي حل سلب شئ على شئ آخر لا يقتضي قوامه وجوده في نفس الامر بناء على ان ايجابا سلب اي الموجبة السالبة  
المحمول السادي السلب البسيط اي السالبة البسيطة وهذه السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فالموجبة السالبة المحمول المساوية لها ايضا  
كذلك واذ ادريت ان الموجبة السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع فبحسب التصديق من نقاض الامور الشاملة مع عدم افرادها اي فردا نقاض

في نفس الأمر يعني ان القضية المنقذة من نقضي المتساويين ليست بعدولة بل هي موجبة سالبية المحمول مثل كل لاشئ لا يمكن ان ليس بمثل  
 وقد ريت ان تلك القضية لا تقضي وجود الموضوع ويكون رفع التصديق الذي صفة للرفع هو في قوة السالبة السالبة المحمول اعني قولنا الاشئ ليس  
 بالمكن التي صفة للسالبة السالبة مستدعية وجود الموضوع على خلاف سبيل ايجاب السلب فانه لا يستدعي وجود الموضوع يستلزم  
 التعارق خبر لقوله يكون تقريره ان السالبة السالبة لتساويها لا ايجاب التحصيل تقضي وجود الموضوع كما ان الموجبة السالبة المحمول التساوي  
 للسالبة البسيطة لا تستدعي بقولنا بعض الاشئ ليس بالمكن يستلزم بقولنا بعض الاشئ مكن فلاح استلزام رفع التصديق لصحة  
 التعارق قوله فتبعية بمعنى لا نسلم اولاً اقتضاء تلك السالبة اي سالبية السالبة المحمول تجوز اي تقرير الموضوع ووجوده وذلك لما كان ان  
 السلب طلقاً لا يستدعي وجود الموضوع ولا نسلم عدم اقتضاء تلك الموجبة اي الموجبة السالبة المحمول لاي لكل واحد من تجزير الموضوع ووجوده  
 وذلك لما عرفت ان طبيعة الربط الايجابى مطلقاً تقضي وجود الموضوع سواء كان المحمول ام محمولاً او معدولاً او سلبياً او محمولاً او معدولاً  
 محمول عن القاعدة العقلية الناطقة بان ثبوت شئ شئ يستدعي ثبوت المثبت له ولو سلم اقتضاء تلك السالبة وجود الموضوع وعدم اقتضاء  
 تلك الموجبة لافانما انما اى قطعاً بالثبوت من ان صدق السلب على شئ لا يقتضي قوامه في نفس الامر الا اذا اخذت المفهومات الاصلية وجود  
 كاشئ والممكن حتى يكون العقد من ثقلها موجبة سالبية المحمول وهي كل لاشئ لا يمكن في صادقة والا في صدق نقيضها اعني السالبة السالبة  
 وهي بعض الاشئ ليس بالمكن وهذا معنى قوله ورفعها اي رفع الموجبة المذكورة سالبيتها وهذه السالبة تستلزم الموجبة المحصلة اعني  
 بعض الاشئ ممكن فيلزم الافتراق واما اذا اخذت المفهومات الاصلية سلبية بان يكون السلب جزءاً من قطعها كما اشترك البارى تعالى  
 والاجتماع لنقيضين فلا يساغ اي لا يجري ولا سبيل لذلك لو فهم اي الجواب في حل العقدة فان لفظاً فصاح وجودية اعني شريك البارى  
 واجتماع النقيضين وينبغي منها قضية موجبة وهي كل شريك البارى اجتماع النقيضين هي غير صادقة لان الموجبة تستدعي وجود الموضوع والموضوع  
 هو ما معدوم واذن يلزم ان يصدق نقيضها وهو بعض شريك البارى ليس اجتماع النقيضين هو الاستلزام الموجبة على جيفيد المدعى وانت جيفير باهم  
 اي المتأخرين لو التزموا ان نقض رفع شئ حقيقة فيكون نقض سلب سلب كما هو مسلك المحققين حتى يكون نقض الاجتماع النقيضين  
 رفعه اي لا الاجتماع النقيضين ويكون نقض اشريك البارى لا اشريك البارى فلم سبيل اوسع لرفع الاعمال اي الاشكال بان يقولوا  
 ليس نقض الاجتماع النقيضين اجتماع النقيضين حتى لا يجري الجواب المذكور هناك بل نقضه لا الاجتماع النقيضين في نقض لكونه سلبياً لا يستدعي الموضوع  
 فلجواب يساغ قطعاً فانه هو المنع الاول اي الذي ذكره بقوله لا نسلم اولاً اقتضاء تلك السالبة تجزير الموضوع الخ فاعلم في الحاشية لا يقال قولنا  
 لا اشريك البارى الاجتماع النقيضين موجبة سالبية المحمول فينقد بفرها السالبة السالبة المحمول وهي تستدعي وجود الموضوع وبها لا يصدق ان  
 على شئ في نفس الامر فلا فائدة في الالتزام المذكور لانا نقول لعم ان يلتزموا ان قولنا لا اشريك البارى الاجتماع النقيضين موجبة معدولة لاشئ  
 سالبية المحمول وقولنا لا اشريك البارى الاجتماع النقيضين سالبية معدولة او موجبة سالبية المحمول هو ما تصدق ان عند عدم الموضوع ايضاً  
 ومحمول موجبة السالبة المحمول لا يجب ان يكون وجوداً في الاصل بل يجوز ان يكون عدمياً فتفكر انت قلت قوله فلا جواب الا بتخصيص الدعوى  
 يعني ان دعوى نسبة التساوي بين نقضي المتساويين ليست عامة جارية في كل نقض من نقائص التساويات بل مختصة بغير نقائص المفهومات الشاملة  
 واما اذ كان المتساويان من المفهومات الشاملة فيكون نسبة التساوي بين نقضيهما اذا كانا غير باهنة نسبة متحققة هناك فان نقائص غير  
 اي غير المفهومات الشاملة تصدق لاجل حاله على شئ في نفس الامر فيكون الموضوع موجوداً فيتم الاستلزام لسلب العدول والايجاب التحصيل من رفع التصديق  
 يستلزم التعارق فصحة قول المصنف والافتقار قان او هم ان تخصيص الدعوى ما دم لا اساس بالقر في مداركهم من توجيه قواعد المنطق اذيل  
 بقول الشارح واما تعميم اى تعميم قواعد الفن انما هو بحسب اى بقدر الطاقة البشرية ولا طاقة لنا باذخال نقائص المفهومات الشاملة لاختلاف احكامها

مع احكام غير ما و ايضا لا يترتب على البحث عنهما اي عن نقائص المفهومات العامة غاية معتدة بها حتى تعقد بهما وتبحث عنها استقلالاً لا بالاجابة  
 باجملها وذلك لا يلبس في العلوم الحكمية قضيه موضوعاً ومحمولاً نقائص الامور الشاملة ووضع هذا الفن انما هو لتحصيها فهو آلة لمحاسن  
 الوضع والبحث في الجواب عن الشك المذكور افاده باقر العلوم في الافق لمبين من ان عموم السلب من الايجاب ليس بحسب المتناول اي لشمول  
 للأفراد بحيث يكون افراد موضوع السالبة زائدة على ما هو في الايجاب افرع سمعك ان في قولك كل انسان حيوان لا شئ من الانسان يحترق تناول  
 الانسان للأفراد شمولاً لها على التساوي بلا اعتبار الزيادة في موضوع السالبة بل عموم السلب بحسب الاعتبار فان السلب يصح مع اخذ الموضوع  
 من حيث ثبوته ومن حيث لا شوبه بحسب ما في الايجاب فانه لا يصح الامع اعتبار الوجود بنحو ما خارجاً او ذهاباً محققاً او قرضاً اذا ريت  
 هذا المعنى كون تعضي المتساويين ومتساويين ان احدهما اي احد النقيضين لو اطبق على فرد ما ولو بالفرض البحث كان النقيض الآخر ايضا  
 منطبقاً عليه اي على فرد ما كذلك اي ولو بالفرض البحث وكذا الاخر في الاعم فصدق السلب بالفعل لا يثبت في الايجاب على تقدير انطباق العنوان  
 اي عنوان الموضوع على الفرد فيصدق قولنا كل ما لو وجد كان لاشياء فذو حيث لو وجد كان لا يمكننا فانسب سبيل النقوض داخل الاعضال  
 فصدق الايجاب في نقائص الامور الشاملة فانه كفي صدق الموضوع على فرد تقديره كما لا يخفى ومن ههنا اي من ان الايجاب  
 لا يصح الامع اعتبار وجود الموضوع بنحو ما خارجاً كان او ذهاباً محققاً كان او مقدر يظهر ان الحكم المحلي قد يكون بالاتحاد بين الموضوع والمحمول  
 بالفعل ويؤيد في تقرير الموضوع وثبوته بالفعل وهذا هو المحل البتة وقد يكون الحكم المحلي بالاتحاد لا بالفعل بل على التقدير وهذا هو المحل الغير البتة  
 فبما وق ذلك الحكم المحلي الحكم الشرطي في ان الحكم في هذا المحل على التقدير مثل الشرطي لا ما يرجع اليه يعني ليس ذلك الحكم المحلي يراجع الى الحكم الشرطي  
 لكونها متغايرين فانه لابد في الشرطي من تصريح الشرط وهو منقضي في المحل فيستدعي لقرره اي تقرير الموضوع وثبوته على التقدير لا بالفعل  
 قوله الجواب ما مره اي من التخصيص اي بغير المفهومات الشاملة ومرسنا التحقيق من انه يلغى في الايجاب صدق الموضوع على فرد تقديره  
 ويمكن الجواب عن الثاني اي الشك الثاني الذي ذكره المصنف بقوله وايضاً الممكن العام آه والشاك ابو بكر بن محمد الدين الكاتبى بمنع استحالة  
 صدق الشئ على نقيضه مواطاة اي هو هو بالمحل العرضي حاصل الجواب انما لا نسلم ان النتيجة القائمة لكل لا يمكن عام ممكن عام مستحيلة لان صدق  
 الشئ على نقيضه بالمواطاة بذلك المحل غير مستحيل وانما المحال صدق النقيضين على ثالث محله واحد محل المفهوم على اللا مفهوم فان اللا مفهوم يحصل  
 معناه في الذهن فذا هو المفهوم فيصدق على اللا مفهوم انه مفهوم مع كونه نقيضاً له وحل اللا جزئي على الجزئي فان مفهوم الجزئي وهو متلف  
 فرض صدقه على كثيرين كل صدقه على كثيرين كزيد وبكر وخالد وغيرهم من الجزئيات فلاح ان مفهوم جزئي لا جزئي اي كل فذلك لا يمكن العام ممكن عام  
 وانما منع صدقه اي صدق النقيضين على شئ ثالث بنحو واحد من المحل واما بنحوين من المحل فصحيح فان اللا مفهوم لا مفهوم بالمحل الاول واللا مفهوم  
 مفهوم بالمحل المتعارف فتدبر فياشارة الى انه يلزم الضرب المستحيل فيما نحن فيه وهو صدق النقيضين على ثالث محله واحد فان صدق الوصف  
 العنوان على افراد ضروري ومن افراد لا يمكن العام ما يصدق عليه مفهومه بالمحل العرضي فكيف يحل عليه نقيضه عني الممكن العام بهذا المحل  
 والمجيب لم يفرق بين المفهوم والافراد فان مفهوم اللا مفهوم يصدق عليه المفهوم واما افراد فلا يصدق عليه المفهوم كذلك مفهوم اللا ممكن  
 يصدق عليه الممكن واما افراده الفرضية فلا يصدق عليه الممكن ويمكن منع كليات الكبرى من كل لا يمكن خاص ممكن عام فان سنده المنع من فرد  
 اللا ممكن بالا يمكن الخاص ما هو لا يمكن عام بكلم الصغرى فتفكر في كل لا يمكن عام لا يمكن خاص صغرى مفروضة الصدق فكيف يصح الحكم  
 لنا فاتها لها فلا يلزم النتيجة لانها متفرعة على صحة كلتا المقدمتين قوله واجهه رآه فان العرضي المقابل للذاتي قد يكون جوهراً كالحجر  
 للناطق مثلاً فانه خارج محمول على الناطق اي عرض عام له وبذلك اكل جنس بالقياس الى فصله واما الفصل بالقياس الى جنسه فهو خاصة له وليس  
 الحيوان عرضاً لاي ناطق لكونه جوهراً فاني الاتحاد بين العرض والعرضي واما المشتق المقصود منه بيان المغايرتين العرضي المشتق والعرضي ما

كان بياناً لمغايرة العرضي الغير المشتق للعرض فهو عندهم أي عند الجمهور من أهل العربية مركب من الذات والصفة ونسبة أفاد بحرا العلوم  
قدس سره ان الذات المعترفة في المشتقات ذات سببته صالحة للصدق على الذات كلها وانسبة الصفة فيها ليست آتية والمقصود منها  
الذات المقيدة بكونها محلا للوصف وهذا بخلاف الفعل فان النسبة المعترفة فيه نسبة تامة الى فاعل تاو بهذا التضع الفرق بين الفعل والمشتق  
والعرض هي الصفة فقط فالعرض جزئ لمفهوم مشتق ولا شك في كون الجزئ مغاير الكل وغيرية أي غيرية العرض المحل ظاهر فانه قد يزول العرض  
ويبقى المحل كما في السواد الزائل عن الجسم ولان المحل موجود بوجوده مستقلا في خلاف العرض كما يجي قال السيد السند ان مفهوم مشتق يتألف  
تتركب من الوصف ونسبة والموصوف غير معتبر بالدخول فيه أي في مفهوم المشتق لا عمومها كالشيء والممكن العام والايضي لو كان الموصوف العام  
داخلا في مفهوم المشتق يلزم تقوم لفصل كالناطق مثلا بالعرض العام كالشيء والتالي باطل فالمقدم مشدود وجبه للزوم ظاهر فان المشتق  
فيكون فصلا كالناطق فلو كان مفهوما للشيء داخلا فيه ويكون معنى الناطق شيئا لا النطق والشيء عرض عام لما صدق عليه من الواجب تعا  
والجواهر والاعراض فلزم تقوم لفصل من العرض العام واما البطلان التالي فلان دخول العرض العام في الفصل يستلزم ان يكون لفصل خارجا  
من النوع لما دلت ان خروج الجزئ عن الشيء يستلزم خروج ما هو مركب منه ومن غيره عن ذلك الشيء مع ان لفصل جزئ للنوع وتقوم له وانت  
خبر بان مفهوم أي مفهوم مشتق كالناطق ليس فصلا حتى يلزم تقوم به بالعرض العام بل بعبره أي المشتق عن الفصل وهو أي الفصل معنى بسيط  
فلا يلزم من دخول الموصوف العام في المشتق دخوله في الفصل لعدم كونه مشتقا عما ان علامة التخرج عن دخول العرض العام أي الموصوف العام  
في الفصل واعتبار النسبة من المقومات بحيث بعيد عن أي عن السيد السند كيف وكل من نسبة والموصوف العام عرض عام فادخل احدهما دون  
الآخر تحكم وايضا دخول النسبة من غير دخول المنتسبين مما لا يحل ولا خصوصاً عطفت على قوله لا عمومها يعني ان الموصوف الخاص كالانسان غير  
في المشتق كالعصا كمثل ان لا ينقلب الاسكان الذاتي الى الوجوب الذاتي في ثبوت الضاحك للانسان مثلا ضرورة ثبوت الشيء لنفسه تقريره ان  
معنى الضاحك على ذلك التقدير الانسان الذي له الضاحك فثبوت الضاحك للانسان يكون ضروريا لما وعيت ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري  
مع ان ثبوت العارض لمعرضه ممكن لا واجب فلزم الانقلاب المذكور وانحطت عليك تزييف ذلك الاستدلال ان فيه أي في القول يلزم الانقلاب  
وهو لا أي غفلة عن القيد أي قيد الصفة المعترفة في المشتق فلا يلزم ثبوت الشيء لنفسه ليلزم الانقلاب بل اللازم ثبوت المقيد أي الانسان الذي  
له الضاحك للطلق أي الانسان الامر في ان هذا الثبوت ممكن لا ضروري نعم ثبوت المطلق للطلق ضروري قوله قال بعض الافاضل آه  
ابو الحسن الكاشي قال في روضة الجنان اسم كتاب له في فن الحكمة اخذ في زعمه من كلام المحقق الدواني حيث قال في الحاشية  
الحديثة لشرح التجريد للقوشجي ان الابيض مثلا اذا اخذ بشرط شيء أي لا يعتبر مع الابيض وجود الموضوع ولا عدمه فهو عرضي ومشتق  
واذا اخذ الابيض بشرط شيء لم يكن المحل فهو الثوب الابيض اذا اخذ بشرط لا شيء أي بشرط عدم الموضوع فهو العرض المقابل للثوب فان الثوب  
هو الموجود لا في موضوع والعرض المقابل له هو الموجود في موضوع كما ان طبيعة الذاتي جنس مادة باعتبارين فالذاتي المشترك المأخوذ بشرط  
شيء جنس المأخوذ بشرط لا شيء مادة وفصل بصورة باعتبارين فالذاتي المميز المأخوذ بلا شرط شيء فصل المأخوذ بشرط لا شيء صورة  
فطبيعة العرض عرض عرضي باعتبارين أي طبيعة العرض المأخوذ بلا شرط شيء عرضي وبشرط لا شيء عرض فالدرك بالبصر والاول بالذات  
هو الابيض ومقارنته أي مقارنته الابيض لموجود آخر وهو المحل كالثوب المحرر كذا في الحاشية يعلم من خارج فان كون الابيض عرضيا  
يستدعي ان يحتاج في تقويمه الى المحل حتى لو لم يكن هذه الملاحظة أي ملاحظة الامر خارج وهي ان الابيض مقارن لموجود آخر كذا في الحاشية  
للعلم ان ههنا أي في الابيض شيئا بل شيء هو ابيض بذاته وح أي حين كونه ابيض بذاته كذا في الحاشية كان بيضا و ابيض  
اذا البياض هو الابيض باعتبار التحصيل أي اذا اخذ البياض محصلا فموصوفين الابيض كذا في الحاشية ولذلك أي لاجل ان

البياض المحصل متحد مع الابيض لا يحل الابيض على مجموع العارض والمعرض كالمجموع البياض والشوب كما لا يحل البياض على ذلك المجموع  
 كالجسم الذي هو بدن الجسم مادتها تفسير للبدن يعني ان الجسم الماخوذ بشرط لا شيء لا يحل على مجموع البدن وانفسه بخلاف الجسم الماخوذ  
 لا بشرط شيء فانه لكونه جنسا يحل على ذلك المجموع ثم قال المحقق الدواني في موضع آخر من الحاشية القدسية والتحقيق ان معنى المشتق الاشتقاق على  
 النسبة فان شئ الابيض الاسود ما يعبر عنه بالفارسية بسبيد وسياه فلو كانت النسبة جزءا من اشتق لغيرت عنها في ترجمة الابيض الاسود  
 بالفارسية والتالي باطل فانه لا يعبر عنها الا بسبيد وسياه بدون ذكر النسبة فالمقدم مثله ولا يخل في مفهومه اي مفهوم اشتق الموصوف للامام  
 كاشي ولا خاصا كالشوب مثالا لا لكان بمعنى قولك الشوب الابيض الشوب الابيض هذا على تقدير دخول الموصوف العام في مفهوم اشتق لحوال الشوب  
 الشوب الابيض هذا على تقدير دخول الموصوف الخاص في مفهوم اشتق بل معناه اي شئ مشتق به بالقدر الناعت في حله يعني المشتق بمعنى بسيط يصح كونه نعتا لشي  
 ويومني البياض فليبين بين المشتق عن الابيض فايرقت العينية بين العرض والعرض انتهى مقال المحقق الدواني فتوهم ذلك الغاضل اي ابو الحسن الكاشي  
 ان مراد المحقق الدواني كما هو اتحاد العرض والعرض كذلك راد اتحاد اي اتحاد العرض مع المعرض اي المحل بالذات متعلق بالاتحاد فكل  
 ذلك الغاضل فليس للبياض ذات سوى ذات الجسم فبناك موجود واحد هو جسم باعتبار اي باعتبار انه جوهري يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة  
 على زوايا قوائم وميولي باعتبار اي باعتبار انه جوهري قابل للاتصال والانفصال وصورة باعتبار اي باعتبار انه جوهري متصل متمم  
 في الجهات الثلثة وبياض باعتبار اي باعتبار انه لون مفرق للبصر بشرط لا شيء وابيض باعتبار اي باعتبار انه لون مفرق للبصر لا بشرط شيء فليس  
 للبياض شخص آخر سوى شخص الجسم فاستتار البياض الخاص عن بياض خاص آخر انما هو بسبب ان هذا البياض الخاص قائم بهذا الشوب في ذلك  
 البياض قائم بشوب خاص آخر وايد ذلك الغاضل لما توهمه من اتحاد العرض مع المعرض بالذات بما قد قران العدد قسم من الكم المنفصل  
 وهو قسم من الاعراض وليس له في الوجود ذات مغايرة للمعد وذلك الاربعة مرتبة معينة منه اي من العدد ولما اي للاربعة معدودات  
 مختلفة كشيء كالرجال والنساء ولا حسب اي لا اظنك شاك في ان ليست للاربعة التي هي مرتبة من العدد ذات متميزة عن ذات اربعة رجال  
 التي هي من المعدود وكذلك الكلام في المقادير المتصلة فليس لها حقيقة وللذراع حقيقة مغايرة للحقيقة المارة ولذا اي للاتحاد الكم المنفصل والمتصل  
 اللذين هما قسمان من العرض مع المحل اعني المعدود والمقدار صحيح النسوة اربع اي صحيح محل العدد على المعدود وسواطة والمارة ذراع اي صحيح  
 محل المقدار المتصل على ذي المقدار وسواطة لا يوجد ان يقال ان ذلك محمول على الجبار اذ معنى قولنا النسوة اربع ان عدد النسوة اربع ومعنى  
 قولنا المارة ذراع ان ممت دار المارة ذراع فخرت المضاف واقيم المضاف اليه قامة فعم للاربعة معنى اعتباري وهو كونه زائدا  
 على ثلثة وناقصا عن خمسة متغاير لاي المعدود بحسب ظاهر الامر لكنه اي لكن المعنى الاعتباري للاربعة ليس من مقولة الكم فان الكم عرض موجود في  
 نفس الامر وذلك المعنى اعتباري فابن هو من ذلك ولا يقدر به اي بذلك المعنى الاعتباري شئ واما ما هو من مقولة الكم واثباته شئ فهو موجود  
 في نفس الامر وليس متغاير للمحل بل متحد معه فان اوجبه ان جعل المحل واجبا غير جعل العرض وغير اجباده اي واجبا العرض كما ترى الى ان الجسم بعد زمان يصير  
 ابيض فليكن العينية بين المحل والعرض انا وجودا فيزال الوهم المذكور بانها اي الجسم والبياض متغايران مفهومهما اذ المفهوم من الجسم انه جوهري  
 قابل للابعد والمفهوم من البياض انه لون مفرق للبصر متحدان ذاتا بمعنى ان البياض لا يوجد الا بان يكون جوهري اعم ليس للبياض  
 ذات على حدة حقيقة متميزة عن ذات الجسم حقيقة والوجود بالمعنى المصدري امر انتزاعي تقديره شرع عن الجسم من حيث هو وقديتره عنه  
 اي عن الجسم لكن لا من حيث هو بل من حيث انه لون مفرق للبصر وكذا الابدان فانه قد يتعلق بالجسم من حيث انه جوهري قابل للابعد وقد يتعلق  
 به من حيث انه لون مفرق للبصر فان جعله هنا بمعنى تصيير اي جعل المتوالت يعني جعل الشئ متصفا بالوجود لا بمعنى الخلق اي جعل البسيط اقل  
 وتبين ان كلامه في المتوالت هو الجوهري الكاشي فاسد فان الجسم اذا انما ابيض هذا ما اعترف به المتوالت حيث قال ان الجسم بعد زمان



يصير ابيض فاما ان يزيد على طباع الجسم شيء في الوجود به اى بذلك الشيء يصير جسم ابيض فذلك الزائد هو البياض فله اى البياض ذات وجود  
متاخر عن ذات الجسم ووجوده يتاخر ذات الجسم ووجوده فانقطع عرق الاتحاد ولا يزيد عليه اى على طباع الجسم شيء أصلا بل هو على ما كان قبل  
اى قبل كونه ابيض فلم يكن الجسم ابيض والا لزم الترجيح بلا مرجح وايضا كلام المحقق الدواني برئ عما يتوهم من اتحاد العرض مع المحل حيث  
صرح المحقق ان البياض موجود بوجوده متاخر عن وجود الموضوع وظاهر ان المستأخر لا يعقل اتحاده مع المتقدم وبه اى بالوجود المتأخر  
ليتميز البياض عن العدميات فانه ليس لها وجود مساو كالعنى فان لعقل اذا لاحظ مفهوم الاشمى يجد العقل انه لا يتوقف الاتصاف بهى  
بالعنى الا على سلب البصر عما يصلح له اى للبصر بالقوة الشخصية كاشخص الذى صار عنى بعد كان بصيرا او النوعية كالآله فانه قابل للبصر فوعب  
من غير ان يزيد هناك اى فى الاشمى امر فى الوجود بخلاف الابيض فان اتصاف الموضوع بالبياض متوقف على زيادة امر وهو البياض فزائلا  
فى التغاير بين العرض والمحل ثم قال المحقق الدواني فى موضع آخر ان اتحاد الاشياء بالذات اقوى من اتحادها اى اتحاد الاشياء بالعرض اذ هو اى  
الاتحاد بالذات بالذات والثانى اى الاتحاد بالعرض بالعرض لان صداقة اى صداق الاتحاد بالعرض قيام المبدأ كصدق الكاتب على الانسان  
فان صداقة قيام الكتابة بالانسان بخلاف الاتحاد بالذات اذ صداقة نفس الذات من ثم لا يتعلق بالذاتيات جعل مغاير يجعل الذات بخلاف  
العرضيات فاذا وجد فرد من الماهية كانت ذاتيات اى ذاتيات الفرد موجودة بالذات وعرضيات اى عرضيات الفرد موجودة بالعرض فانها  
اى العرضيات مغايرة لادى الفرد بحسب الماهية نعم لها اى العرضيات ارتباط مع اى مع الفرد وذلك الارتباط عبارة عن الحلول بهى الى الارتباط  
يقصف بالاتحاد فينسب وجوده اى وجود الفرد اليها اى الى العرضيات بالعرض ولذلك يصح حمل العرضيات ويؤيده اى التغاير بين العرض والمحل  
ما قال الشيخ فى الشفا وجود الاعراض فى نفسها هو وجودها لهما اى معنى ان للاعراض وجودا رابطيا لا سبيل لوجودها فى نفس الامر لا يقيما  
فى موضوعات الالقيام بنفسها كما فى الجواهر فذلك الكلام ناطق بان للسواد مثلاً وجوداً سوى وجود الموضوع نعم وجوده تابع لوجود الموضوع  
فلا يكون موجوداً بحد ذاته وبذلك لا يقع فى التغاير المذكور وبه اى بان وجود الاعراض فى نفسها هو وجودها لهما اى الفرق بين الوجود الذى هو من  
الاعراض وسائر الاعراض بان كل عرض فان وجوده فى نفسه هو وجوده وحلوله فى محل بخلاف الوجود اذ وجوده هو وجود موضوع وليس له وجود  
متاخر عن وجود الموضوع والا لزم تقدم الشيء على نفسه ان كان الوجود السابق عين الوجود اللاحق او التسلسل فى الوجودات ان كان السابق  
غير اللاحق وكلما خلف ولذا السر استثنى الوجود من القاعدة المقررة وهى ان ثبوت شئ شئى فرع وجوده مثبت له ثم الشاهد على ذلك الفرق  
استثنى شيخ الوجود من حكم الاعراض حيث قال فى التعليقات وجود الاعراض فى نفسها هو وجودها فى موضوعاتها سوى ان العرض  
الذى هو الوجود لما كان محتافاً للاعراض كما جئنا الى الوجود حتى تكون موجودة واستثناء الوجود عن الوجود لم يصح ان يقال ان وجوده فى موضوعه  
هو وجوده فى نفسه بمعنى ان الوجود وجوداً كما يكون للبياض وجوداً بل معنى ان وجوده فى موضوعه بنفسه وجود موضوعه وغيره من الاعراض  
وجوده فى موضوعه هو وجوده وذلك الغير فى نفسه انتهى نعم يدل على قول المتوهم وهو ابو الحسن الكاشى كلام الصدر الشيرازى فى حاشية على  
شرح التجربة عسى ان ياخذ اى ياخذ المتوهم ذلك القول من كلامه اى من كلام الصدر الشيرازى تحقيق المقام هذا التحقيق افاده المحقق الهروى فى حاشية  
على شرح التهذيب الجلالى ان معنى اشتق بسيط اجالى يعبر عنه اى عن معنى البسيط الاجالى عند قصد تفصيل الشئ ما يتعلق بقوله يعبر عنه عبارة  
عن ذات مبهمة بنسب اليها اى الى ذلك الشئ المبهمة الوصف اى مبدأ الاشتقاق كما يعبر عن معنى الضارب بذات مبهمة بنسب اليها الضرب  
على شاكلة التقييد فى التعبير اى العنوان معنى ان اعتبار الانساب الى الوصف اعنى المبدأ انما هو على انه تقييد معتبر فى العنوان لافى المعنون  
اى المقصود دون شاكلة التقييد هو اى اشتق امر مبهمة فانه عبارة عند تفصيل عن الذات المبهمة بالقياس الى ما تحته من اموراى محروقات معتبرة  
متحصله فى نفسها بالماهية محصلة له اى لاشتق متحدة معه اى مع اشتق فى مرتبة متاخرة عن مرتبة نفسها اى انفس الامور المحصلة بخلاف

كالبياض مثلا فانه لو لم يفرق لصبوا الحاصل ان المبدأ تحصل في ذاته لاس من تلقاء معروضاته فاستبان الفرق بين العرضي العرض بالقياس على الاشياء المعروضة له وانما الذي لكون مشتق من مبرها والمبدأ لأم تحصيل تجري الاعتبار التلث من بشرط شئ وبشرط لا شئ وبشرط شئ في المشتق دون المبدأ فالكتاب مثلا اذا اخذ بشرط شئ كان زيد كتابا واذا اخذ لا بشرط شئ كان عرضيا محمولا عليه وطا واذا اخذ لا بشرط لا شئ كان عرضيا محمولا عليه بالاشتقاق فالمبدأ لا يتصور فيه الا المرتبة الاخيرة لانه اذا كان امرام محصلا في ذاته لا يمكن ان يتحد بغيره من الامور المحصلة فهو اذا اخذ بشرط شئ لا يتحد بالكل واذا اخذ لا بشرط شئ لا يحل عليه هو هو فهو اي مشتق مغاير للمبدأ بالذات ويترعى المشتق العقل من الموصوف بطريق اليه الى المبدأ وهو الوصف القائم بالموصوف في اي المشتق خصا من موصوف هو اي الاختصاص من الاتحاد اي اتحاد مشتق بالموصوف ومنا صحت الحمل هو هو لان المحمول با هو محمول ليس له وجود في نفسه الا كونه تابعا لموضوعه وتحد امه لا كوجود الاعراض لموضوعاتها ووجود المبادئ الانتراعية لموضوعاتها اعني كونها با محمولا انتراعيا وسياقي كذا في الحاشية والمبدأ ايضا اختصاص به اي بالموصوف فالبياض له اختصاص بحجمه يصير فعلا بنفسه هو مناط صحة حمل الاشتقاق فقط كما يقال الجسم ذو بياض فالعرض اعم من العرض بمعنى الخارج المحمول هو هو من وجه لصادقهما في الابيض مثلا اذا الابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط لا شئ كان عرضيا محمولا بالاشتقاق واذا اخذ لا بشرط شئ كان عرضيا محمولا بالمواطاة هذه المادة الاجتماع واما ما اذا افرق فالحجوان البياض اذا تحيوان عرضي للمناطق لعارضه لكونه جوهر اوليا عرض لعارض قيل اي عرض بان هذا اي ما ذكره سلف من ان البياض مبدأ الابيض والابيض مشتق منه من مرعاة حقوق الالفاظ المبسوط عنها في علم التصريف فان علامه قد صرح بذلك اما على مقتضى النظر في هذه الصناعة اي لمنطق الباحث عن المعاني فيجب ان يلاحظ ان المبدأ من الابيض والابيض مثلا من حيث يحل على الموضوع وذلك اي ما يؤخذ منه الاسود والابيض بالحاشية المذكورة ليس نفس السواد والابيض بل اي السواد والابيض من حيث يقوم بالموضوع ويخلط هو اي السواد والابيض به اي بالموضوع اي الاسودية وهي عبارة عن قيام السواد بالموضوع والابيضية وهي عبارة عن قيام البياض بالموضوع والحاصل ان الاسود والابيض مثلا مشتقان من الاسودية والابيضية اللذين يعبر بهما عن قيام السواد والابيض بالموضوع وليس مشتقين من السواد والابيض اقول فالاول ان يقال في تفسير المبدأ السوادية والابيضية لا الاسودية والابيضية كما ذكره ذلك القائل اذ السواد من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عن اي عن السوادية وكذا البياض من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عن البياضية فيكون الاسود والابيض مشتقين من السوادية والابيضية لا اي ليس السواد من حيث القيام بالموضوع عبارة عن الاسودية التي هي الاسود من تلك الحاشية اي من حيث القيام بالموضوع وذلك لان معنى الاسودية يكون الشئ اسودا في عبارة من مفهوم المشتق اذا اعتبر نسبة الموضوع نسبة المصادر الى موضوعاتها على ما يدل عليه زيادة الماء المصدرية ويار نسبة على نهاية المشتق كذا في الحاشية ولا يمكن ان يجعل ماخذ اشتقاقهما اي اشتقاق الاسود والابيض من الاسودية والابيضية لان الاسودية والابيضية متخرفة عن الاسود والابيض وماخذ الاشتقاق يجب ان يتقدم على المشتق كذا في الحاشية لا التي تجعل ماخذ اشتقاقهما السواد والابيض من حيث القيام بالموضوع اي السوادية والابيضية كما اخفى على المتدرب قوله ويؤيده آه لعل هذا اي كلام شيخ وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لما يمد الاتحاد العرضي الموضوع بالذات بنا على ان وجود العرض لعينه وجود المحل لعني ليس له وجود سوى وجوده لا مزية في ان اتحاد الوجود بين شيئين يستلزم اتحاد ذاتيهما على نعمة اي زعم المصنف ولا يدل كلام شيخ على كون مشتق امرابسيطا غير داخل في نسبة ولا المحل ولا يدل ذلك الكلام على اتحاد اي اتحاد مشتق مع المبدأ اي العرض اذ تعليل لقوليه ولا يدل على اتحادهم كلاهما اي كلام شيخ في الاعراض دون مشتقات حيث قال وبالأعراض والاعراض جمع عرض مشتق هو عرضي لعارض فليس في عبارة الشيخ ذكر المشتق فضلا عن ان تدل على كونه بسيطا وعلى اتحادهم المبدأ وتجدد المقال ان التأييد بكلام شيخ قاصر فانه على زعم المصنف انما يدل على بعض اقوال ابي الحسن الكاشي وهو اتحاد العرض

والموضوع بالذات دون بعض آخر وهو كون المشتق بسيطا وتحتل مع العرض لعدم لو كان ذلك الكلام والآ على جميع منوعات ذلك القائل كان  
التأييد تأجرا ثم أفاد تحقيقا آخر لكون التأييد تأما بقوله الآن يقال ان المشتق لغت ومن احوال المعروض انى المنعوت وقائم بهى  
بالمعروض ولما كان لتوهم ان يتوهم ان القول بقيام المشتق بالمعروض ليس مستقيم فان القيام يقتضى وجود القائم مع انه قد تلى عليك في  
الدرس اسما لسان المشتق امر انتزاعي لا وجود له اصلا دفعه بقوله ولو انتزاعا ليعنى قولكم ان القيام يقتضى وجود القائم تفسير للقيام الانضمامي الكلام  
في اذ المراد من قيام المشتق بالمعروض هو القيام الانتزاعي وهذا لا يقتضى وجود القائم فكلما اى حكم المشتق حكم سائر الاعراض بحسب اصل القيام والاعية  
على ما بهنك عليه فوجوده اى وجود المشتق هو الحلول في المحل والصلو اى الصا في المحل بهى المشتق واذن يصدق عليه تعريف العرض وهو انما  
في المحل والمحل مصنف بكماء ان عليه قول الشيخ وهو ان وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لما لها فيكون النسبة التي هي الحلول والقيام  
ليس المراد بالنسبة بهما معناها الحقيقة اى الرابطة بين الطرفين بل معنى ان هذا النوع من الوجود امر متوسط بين الحال والمحل كما النسبة بين الطرفين  
خارجة عنه اى عن المشتق بالضرورة لما لقي على روعك ان خروج النسبة عن المنسبين ضرورى وكذا المحل خارج عن المشتق فلا يبقى من  
حقيقة المشتق الا القدر الناعم وهذه اى القدر البسيط فثبت من هذا الوجه الذى لا يصفو عن شوائب المكلفات ان كلام الشيخ ناطق بكون  
المشتق بسيطا فالتأييد تام ثم زعيم القسار بعبارة وانت خبير بان المصنف كفى صديان الاتحاد بينه اى بين المشتق وبين المبدأ وكذا  
فى صديان الاتحاد بينه اى بين المشتق وبين المحل لما هو الظاهر اى كلام الشيخ لا يدل عليه اى على الاتحاد المذكور بحوازان يكون المشتق  
مع بساطة غاية الى المبدأ للمحل بالذات ويكون للبادى وجود فى نفسها هو وجودها لما لها كما حققناه من كون مفهوم المشتق بسيطا  
انتزاعيا واما المحل والمبدأ فهما موجودان اصالة وعليه اكثر المحققين ومنهم سيد الزاهد الهروى ولعل المصنف توهم ويدل عليه ما سياتى  
فى الحاشية المنقولة عن المصنف فى بيان الفرق بين اتحاد المشتق والفصل واتحاد العرض والعرضى مع المحل كذا فى الحاشية من  
عبارة الشيخ عينية وجود الاعراض لوجود الموضوع فيقتضى ان بالذات ايضا يعنى اذا كان العرض هو المحل فى الوجود يعنى فيكون المشتق  
هو الصفة اعنى العرض هو بعينه المحل فلا يتصور هناك نسبة بين الموصوف والصفة اعنى حلولها فيه واتصافه بها فلم يبق الا القدر الناعم  
الذى هو بعينه المنعوت فى الوجود فيكون قول الشيخ بحسب علم المصنف تأييد للكون المشتق امر بسيطا متحدا مع الموصوف والوصف بالذات  
فى الوجود فانهم كذا فى الحاشية ولا يخفى بطلانه لما وعيت ان العرض قد يكون من مقولة العرض والمحل من مقولة الجوهري وايضا العرض  
يكون انتزاعيا والمحل موجودا خارجيا فان الاتحاد بحسب الذات قال المصنف فى الحاشية الهندية يرد على ما ذهب اليه الشيخ من الاتحاد بين  
العرض والمحل بحسب الوجود انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين مثلا موجودة بوجودين فان وجودها لهذا الخط غير وجودها لذلك الخط  
وبطلان اللازم من البديهيات فكذلك البطلان الملزوم للشيخ الرئيس ان يقول على ما ذهب اليه الجمهور من ان للعرض وجودا فى نفسه ومع ذلك  
رابط بشئ آخر كالسواد وتصلح وجوده فى نفسه مرتبطا بجسم وهذا الارتباط يسمى بالحلول والقيام والوجود الربطى عندهم وهو غير الموجود الذى العرض فى  
كذا فى الحاشية وان مقتضى لم يلزم كون شئ الواحد موجودا بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد بمحلين وبطلان اللازم من البديهيات  
فى هذه الصورة اى كون النقطة مشتركة بين الخطين فما هو الجواب عن الجمهور من هذا اللازم فهو جابنا اى جواب الشيخ من ذلك اللازم وغاية ما يقا  
فى التفصيص عن الفريقين اى الشيخ والجمهور ان بطلان التالى وهو لزوم كون النقطة المشتركة بين الخطين موجودة بوجودين على مذهب الشيخ ولزوم  
كون العرض الواحد قائما بمحلين على مذهب الجمهور على تقدير التداخل وهو عبارة عن دخول شئ فى حيز شئ آخر بحيث يتحدان فى الوضع والجسم  
ممنوع فان النقطة الواحدة ما تعرض للخطين من حيث اتحادها فى المبدأ والمنتهى انتهى وجملة المقال انه ليس على تقدير التداخل نقطة واحدة  
مشتركة قائمة بمحلين بل هناك نقطتان موجودتان بوجودين قائمتان فى محلين متداخلتان مشتركتان فى الوضع والحيز والاشتراك فيهما لا يجب

في الوجود ليس كمكون انفسه الواحدة موجودة بوجدان واحد بجلين اقول لا اشكال ايضا يعني كانه لا اشكال على من سب  
الى انما اعراض موجودة لما لها كما اجاب عن قبلك المصنف كلك لا اشكال على من ذكر وجودها بالكلية ولا على من قال انها امور انتزاعية  
منشأ انتزاعها مرتبة تعين معروضاتها فان جسم التعليمي عند مرتبة تعين الجسم الطبيعي بحسب الجهات الثلاث وكذا السطح بحسب الجهات  
بحسب جهة واحدة بلذا في الحاشية على من انكر وجود الاطراف اي الجسم التعليمي والسطح والخط والمنكروا لوجود الاطراف بالكلية هم  
المتكلمون القائلون بان الجسم مركب من الاجزاء التي لا تخفى وليس عندهم الا الجسم و اجزاؤه وكلها من قبيل الجواهر ولا وجود لمقدار من  
جسم تعليمي كان سطحيا او خطيا او قال انها امور انتزاعية القائل بوجوب شيخ المقول في الصدر الشيرازي على ما بينه المحققون ان شئت تفصيل المرام  
فارجع الى شرحي الاشارات والمحكمات لكن يؤمن من عبارتي اي عبارة الشيخ وهي وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لما لها اتحاد الوجود

الرابط الذي هو وجود غيره ومفاد كان الناقصة واتحاد الوجود في نفسه الذي هو متقبل بالمفهومية ومفاد كان التامة مع انها مختلفان  
بالماسية وبالتوهم ان وجود العرض وجود رابطي لكونه للجمل اذ كان وجود العرض في نفسه هو وجوده للجمل كما انض عليه شيخ فيلزم الاتحاد بين  
الوجود الرابطي والوجود في نفسه مع كونها متباينين فنقول جواب عن ذلك التوهم وجود الشيء للشيء يطلق بالاختصار اللفظي او الحقيقة والمجاز  
على معنيين المعنى الاول ان يكون الشيء رابطا بين شيئين غير محمول على وجه الاستقلال بتحويل انفسه اي انفا كما ذكر عن هذين الشيئين لكونه  
نسبة بينهما ليعبر به في المعنى في جملة اي جميع العقود اي القضايا سواء كانت بليات بسيطة او مركبة فانها كلها سواسية في شأها على النسبة بكمية  
في درجة الحكماء في حفظها بحسب المحكي عنه فلا يعبر الا في البليات المركبة تفصيلا ان المحكي عنه للبليات البسيطة ليس اللفظ موجودا في الموضوع  
في نفسه ولمركبة وجود المحمول في نفسه لكن على ان يكون في الغير فالسبب في شتمه على الوجود الرابطي بمعنى نسبة في درجة المحكي عنه بخلاف  
المركبة والمعنى الثاني مفهوم متقبل هو وجود الشيء في نفسه وانما يتجه من حيث خصوص المادة اي من جهة كون المضاف اليه للوجود والذي هو معروف  
ليعرضا حقيقة ناعية كوجود البياض مثلا حتى لو لم يكن كذلك لم يعرض له النسبة الى الموضوع كوجود الجواهر ان يكون منتسبا ومضافا الى شيء

او غير الشيء الذي هو معروف الوجود اعني العرض هو اي شيء الاخر موضوعه اي موضوع الشيء الاول الذي هو مضاف اليه للوجود وقد اى للوجود واللفظ  
بالمعنى الثاني صلوح ان يلحق بها هو اي مع قطع النظر عن خصوص المضاف اليه فيكون معنى اسميا حقيقيا كما يلاحظ مفهوم الظروف المضافة مع  
قطع النظر عن المضاف اليه ولا صلوح ان يلحق بها يتجه من حيث خصوص طباع معروضه فان الاضافة الى الموضوع انما تعرضه لكون معروضه الذي  
هو العرض محتاجا في الوجود الى الموضوع وهو اي ذلك الخصوص الشيء الناعية يعني اسميا اضافيا رابطا بين النعوت والمنعوت كمفهوم  
الظروف المضافة الى الشيء اذا اخط مع خصوص المضاف اليه وبه اي المعنى الثاني لوجود الشيء للشيء من خواص الماسيات الناعية في المحكي عنه  
وانما في الحكماء فانما يتحقق فيها المعنى الاول ثم هذا التوهم اي النحو الثاني من الوجود بعد ان يؤخذ على هذه الجهة اي من حيث خصوصية الطبيعة الناعية  
له اي لذلك النحو نحوين الصواب نحو ان فتارة في نسب الوجود الى ذلك الشيء اي الشيء الناعية الذي هو معروف الوجود كما للسواد والبياض  
مثلا كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده في جسم فيكون من احواله اي احوال ذلك الشيء ويعبر عنه بالعروض فيقال البياض عرض للجسم

فتارة في نسب الى المنعوت اي الموضوع له ذلك الشيء الناعية كما يحسن فيقال الجسم موجود له البياض فيصير من احوال المنعوت ويعبر عنه بالاتصاف فيقال  
الجسم متصف بالبياض على هذا المعنى لما ثبت ان الوجود الرابطي متعين فاعلم ان تقع وجود شيء في نفسه اي الوجود المحمول المقابل له ايضا على  
متعينين وكل معنى منهما مقابل بازار معنى من معنى الوجود الرابطي الاول بازار الوجود الرابطي بالمعنى الاول اي بالايكون نسبة بين شيئين بل  
مفهوم مستقلا وبه اي المعنى الاول لعدم وجود الجواهر والاعراض هو وجود نفس الشيء على الاطلاق اي سواء كان سواها الى شيء آخر وهو الموضوع كما  
في الاعراض بولا كما في الجواهر والمعنى الثاني بازار المعنى الثاني من الوجود الرابطي وهو ان يكون متساويا الى شيء وهو الموضوع فيختص المعنى

في الاعراض بولا كما في الجواهر والمعنى الثاني بازار المعنى الثاني من الوجود الرابطي وهو ان يكون متساويا الى شيء وهو الموضوع فيختص المعنى

الثاني بالطباع الجوهرية ثم تقرير الجواب ان وجود الاعراض وجود رابطي بمعنى الثاني وليس وجود الشئ في نفسه بمعنى الثاني ليلزم اتحاد المتباينين بل انما هو وجود شئ في نفسه بمعنى الادل للمعنى هو بمباين للوجود رابطي بمعنى الثاني وانما هو مباين للوجود رابطي لمعنى الاول وجود الاعراض ليس رابطيا بهذا المعنى حتى يلزم المحذور وان سالت ايها المخاطب الحق فالوجود في نفسه على الاطلاق هو وجود غير متعلق بشئ للمعنى هو كافي في وجود الاعراض والعلة كافي في الجواهر والاعراض فانها لا يمكن انما غفرت ان الى العلة وهو اى الوجود في نفسه بمعنى المذكور مختص بالواجب سبحانه لكونه تعالى متقدما عن التعلق بالموجود والعلة وجلة الجائزات اى جميع الممكنات رابطية الذات اى محتاجة بحسب الذات الوجودية لها الى جاعلها التام وهو الواجب بل مجده وفي هذا الحكم اى كون جملة الجائزات رابطية ذاتا ووجودا الى الجاعل للمجردات والماديات متساوية لا تفرق بينهما في ذلك الحكم صلا ليس الفرق بينهما الا ان الماديات في وجودها متعلقة بالمادة اى محتاجة اليها ايضا اى كما انها محتاجة الى الجاعل فهي اى الماديات رابطية من حيثين اى من جهة التعلق بالمادة والتعلق بالعلة بخلاف المجردات فان لم يتحقق فيها الجهة الثانية وحدها ومن ثم تستعمل يقولون ان المادى له فاعل في المجرد فاقته واحدة فاحفظ فانه الحق احتقيق لقبول قوله ان ما هو آية هذا اى كون جواب ما هو مختص في الحد وانوع والجنس انما هو بحسب اصطلاح هذا الفن اى من السياخجى واما بحسب فن اللغة فكل ما هو سوال عن الماهية مطلقا وسبق تفصيله ذكر قوله والاحكام المكنية اذا كان الامر الواحد المذكور في السؤال جزئيا حقيقيا مثل زيد ما هو فيجب ان النوع اى الانسان لانه اى النوع تمام الماهية المختصة به اى بذلك الامر الواحد وكذلك ايجاب النوع اذا جمع في السؤال بين جزئيات متعددة متفقة المحتاق لانه اى النوع تمام الماهية المشتركة بينهما اى بين تلك الجزئيات واذا كان الامر الواحد كلياً مثل الانسان ما هو فيجب بالحد التام اى الحيوان الناطق لانه الماهية المختصة به اى بالامر الكلى ولما كان مستوهم ان يتوهم انه يجوز على تقدير كون ذلك الامر كلياً ان يقع النوع في الجواب ايضا لانه تمام الماهية المختصة به كالحال التام فالتخصيص هو قويم في الجواب ما لا طائل تحته فله بقوله والعرض حقيقى اى وقت ذكر الامر الكلى معرفة الحقيقة التفصيلية يحصل معرفة الحقيقة الاجالية سابقا كما يدل على السؤال والنوع لا يدل على الحقيقة التفصيلية وانما الدال عليها الحد التام فتعين هو في الجواب ولهذا لا يقع الحد التام في جواب زيد ما هو اى في الجواب عن السؤال ما جزئى لان التفصيل هو ما يستدرك وكيفية الاجمال الذى في النوع فتفكر ان شئت بخبرة على التخصيص والتحقيق فارجع الى ما ذكرنا في التعليل المرضي قوله ومن هنا آية يعنى اذا علم ان الجنس الذى هو تمام المشترك يكون ناقصا في جواب ما هو يستعيط عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة من القرب البعد الماهية واحدة والكل الماهيتين فكل واحد حاشا فان كون جنسين لهما في تلك المرتبة ممكن بل واقع فان كلمة ماعلى هذا سوال عن كمال الماهية المختصة كانت او مشتركة اى بالايكون تفسير لتام الماهية الخارج عنها ماهية نزلت منزلتها للسؤل عنه فلا يكون تلك الماهية الا واحدة وقد يستدل عليه اى عدم امكان جنسين لماهية واحدة في مرتبة واحدة بانه لو كان لماهية واحدة في مرتبة واحدة جنسان لزم استغناء الشئ عما هو ذاتي له والتالى اياه المقدم مثله وبطلان التالى غنى عن الشرح واما الملازمة فلان الجنس الواحد كاف في تقويم الماهية فاذا تحصلت بواحدة منهما فلا حاجة الى الجنس الآخر فكان تحصلها بواحدة الاخر فتكون مستغنية عنه فيلزم الاستغناء المذكور فتقوم الشارح بلزوم الاستغناء عما هو من مقوماته اى ذاتياته يعنى يلزم الاستغناء عن الذى فرض جنسا للماهية اشارته الى التالى وبين الملازمة بقوله اذ الواحد من جنسين بغير فرضين كما في تقويم الماهية قوله وجود الجنس هو وجود النوع آية يعنى ان الجنس والنوع متحدان في الوجود وهما خارجا اى في الوجود والذهنى والخارجى فلو احدهما عين وجود الآخر فيهما هذا هو مختار الشيخ وغيره من المحققين وقال البعض ان تركيب الماهية من الجنس والفصل بالانضمام بان الفصل منقسم الى الجنس وهما موجودان بوجودين وقال البعض ان الموجود انواع بسائط والجناس والفصول مشترعة عنها لا وجود لها الا بمشتا الذى ينزع كذا في مائة الشروح اى الوجود لمحصل للجنس والملازمة من ان يتعقل معنى واحد ابهما منفردا توضيح ان الجنس الماخوذ بشرط الفصل لا يتصل بمتحد بوجود النوع فانه خارجا اما الجنس الغير لمحصل الفصل بل الماخوذ بشرط شئ اى من حيث انه مبهم فيمكن تعلقه منفردا عن النوع فليس وجوده

وجود النوع في هذا قال الشيخ في الكليات الشفاهة هذا ما يمد على ان الوجود لا يحصل للجنس هو وجود النوع لا غير وتوحيدها المقام ان الجنس ليس وجوده في مقام الحصول النوعي سابقا على وجود النوع بان يحصل وجود الجنس او لا في ذلك المقام ثم يضاف الى الفصل في مرتبة اخرى حتى يحصل وجود النوع ثانيا كيف لو كان للجمعية مثلا التي بمعنى الجنس اي جسم الماخوذ لا بشرط شي ووجوده قبل وجود النوعية اي قبل وجود النوع من الجسم كان الوجود المحصل للجسم بمعنى الجنس سببا لوجود النوعية لكونه جزءا مقدما عليه والجزء يكون على الوجود الكلي والتالي بذا فاح لا يبقى الجنس جنسا اما وعيت ان العلية والتقدم والجزئية انما هي من خواص الجسم بمعنى المادة مثل الجسم الذي هو بمعنى المادة اي جسم الماخوذ بشرط لا شيء وان متصلة كانت قبلية مترتبة لقوله قبل وجود النوعية لا بالزمان اي بل بالذات بل وجود تلك الجمعية اي الجمعية بمعنى الجنس في هذا النوع من الجسم هو وجود ذلك النوع في الخارج لا غير وفي العقل ايضا اي كلفي الخارج الحكم هكذا وجود الجمعية هو وجود النوع واللاما صحت الجنس على النوع لما عرفت ان الحمل مستبعد دون الاتحاد في الوجود فان لم يكن اي يتحقق ان يضع في شيء من الاشياء اي نوع من الانواع للجمعية التي هي طبيعة الجنس وجودا مفعول يضع يحصل هو او لا ونضم اليه اي الى وجود الجنس شيء اخر وهو الفصل حتى غاية المنطق يحدث الحيوان النوعي بعد ذلك الانضمام في الفصل فانه دليل لقوله لا يمكن لو فعل العقل ذلك الوضع والانضمام كان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعته النوعية لا مستناعا على ان غير الاتحاد في الوجود بل كان الجنس جزءا منه اي من النوع في العقل ايضا والجزء من حيث هو جزء من غير ان يكون له كمال غير محمول عليه بل انما يحدث للشئ الذي هو النوع طبيعة الجنس في الوجود اي الخارج والعقل معا اي الذهن اذا اخذت النوع تمامه فيه رزما الى ان الجنس والنوع متحدان جللا كما انهما متحدان جودا ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل انما يكون كذلك في مرتبة بشرط لا شيء مضافا فيه اي في الجنس جزءا منه اي من الجنس قد يتوهم انه لا يصح كون الفصل جزءا من الجنس كيف ولو كان جزءا منه فلا يخلو اما ان يكون جزءا حقيقة او لمفهومه والثاني مما لا يخفى في بطلانه والاول يصاد بمسألة الجنس في ارجح بان الجنس لما كان هو النوع ذاتا ووجودا الفصل الداخل في النوع كان داخل في الجنس ونضم فيه فادرك من الجهة التي او مانا اي شئ من الايام اليه الضمير راجع الى الجهة بمعنى الوجه انتهى كلامه اي كلام الشيخ ثم فسر قوله من الجهة التي او مانا اليه لقوله اي جهة التحصيل وتفصيله على ما في بعض التعليقات ان الفصل داخل في الجنس المحصل اعني الماخوذ بشرط شي وهو نفس النوع لا على سبيل الحقيقة لانه جزء من الجزء لا للحدود ونفسه فانه عينه وجودا وان كان خارجا عنه اذا اخذ لا بشرط شي فان مفهوم الناطق من حيث هو هو خارج عن مفهوم الحيوان كذلك لانه محل احدهما على الآخر بالعرض لا بالذات الفصل لا يدخل في الجنس الماخوذ لا بشرط شي اصلا لا في نفسه ولا في حد الفصل انما هو تعين الشئ بعد الابهام وهم يبرون عن ذلك باعتبار انه في نفسه انتهى وهي جهة بها يكون الجزئية لا على سبيل الحقيقة بل على سبيل التوسع لما دريت ان التسمية بالجزء انما هي بالتجاوز لكونه جزءا للحد او اتحاد الجز بالذات طبيعة الجنس الماخوذ بشرط الفصل لا تغير الفصل والنوع في هذا خارجا حاصل المقال انه ليس مقصودا الرئيس ان الجنس عين النوع بحسب الماهية والمفهوم ولا لكونه عين الفصل كذلك فانه بطا بالضرورة بل مقصوده ان الحيوان مثلا لما كان بحيث لو اخذ بشرط الناطق كان عين النوع وكان متحدا مع الفصل ولو اخذ الحيوان محصلا لجنس النوعي يدخل الناطق في هذا المحصل فالجنس لكونه مبهما يحصل بالاتحاد مع الفصل الذي يقرر طبيعة الجنس ويقومها موجودة بالفعل ومن ثم تسمع ان الفصل على الجنس فان الحيوان مثلا لا بشرط شي اذا انضم اليه الناطق مثلا فانما ينضم اليه من حيث التعيين والحصول لا من حيث انه اي الفصل امر آخر اي تباين الجنس وجودا يحصل انما هي من الجنس والفصل امر ثالث مغاير لكل واحد منهما والام يحصل حقيقة متنوعة فان من اجتماع المقدار الذي هو الجنس للخط واسطح والجسم التعديمي واما قبول التسمية في جهة او في جهتين او ثلث جهات فصول لها مثلا مع الفصل لا يحصل حقيقة الخط يعني ان المقدار ليس امرهينا سخا لا يقرن بتارة فصل الخط مثلا حتى يحصل من اجتماع شي ثالث وهو حقيقة الخط وان وصليته حصلت من اجتماعها ماهية تركيبية منطوقة اما اي حقيقة الخط فان الابهام العقلية التي الذمينة ليست اجزاء حقيقة للحدود بل هي حلقها عليه وانما هي اجزائها لها مساحة وكانت تلك



الاجزاء للجزء حقيقة وغير محمولة عليها على الحد فمن هنا يقال ان تركيب الحد لا يوجب تركيب بالمحد وهذا للتفصيل فقام آخر من هنا  
 ان من كون اتحاد الجنس والفصل مع النوع بحسب الوجود فيقترح اى يستنبط ان تقدم الجنس والفصل على طبيعة النوع تقدم بالماهية فقام آخر  
 عبارة عن افتقار المتأخر الى نسخ قوام المتقدم لا الى وجوده فالجنس والفصل متقدمان على النوع في نسخ التقوم الذى تقدم على الوجود لا على  
 تقدم الجنس والفصل على النوع بالطبع ايضا اى كمال الماهية وهو اى بالطبع عبارة عن التقدم بحسب التقرر والوجود من جهة التوقف اى  
 توقف وجود المتأخر على وجود المتقدم بحيث لا يكون المتقدم عليه تاما لثباته كترتبه الموحدة على الاثنين في التصور على التصديق ثم تقرير المرام  
 ان التقدم بالطبع لما كان بحسب الوجود فلو كان الجنس والفصل متقدمين على طبيعة النوع بحسب الطبيعة يلزم تقدم وجود الجنس والفصل على  
 وجود النوع وهو كما ترى فان خرج في صدر ان الجنس والفصل جزان من النوع وطاهران للاجزاء تقدما على الكل في الوجود فاذن يكون  
 تقدمهما على النوع بالطبع لما دريت انه تقدم بحسب الوجود من جهة التوقف فآزحه بما افاده الشارح بقوله نعم ذلك اى تقدم الجنس والفصل على  
 النوع بالطبع بنسبة الى الحد اى المعنى السيكى سلم لانها جزان من حقيقة ولا ارتباط في ان وجود الجزء مقدم على وجود الكل بحسب الطبيعة دون المحدد  
 الذى فيه وحدة بجهة وهو النوع ثم توضيح الازاحة ان الجنس والفصل انما يقال لهما جزان من جهة فيقتدبان على النوع في العقل بالطبع اى  
 على حده واما على نفس المحدود فلا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن لما نل على ان الاجزاء العقلية هى اجزاء تحليلية والماهية لا تقتصر  
 اليها في الوجود هذا بل بحسب الفصل متأخران عن المحدود في الوجودين او ما لم يوجد الانسان مثلا في الخارج والذهن لم يعقل له شئ يعينه  
 وغيره وهو كجنس شئ يخصه ويقتله وهو الفصل هذا هو مختار شيخ وغيره وقد يقال انهما اى الجنس والفصل متقدمان على النوع طبعا ايضا  
 اى كما انهما متقدمان عليه بالماهية من تلقاكم الجزئية والجزء متقدم على الكل من حيث الوجود فيكون تقدمه عليه بالطبع في طرف الخلط والتعريف  
 وقوله الذى صفة للظرف هو كمال التعيين والابهام في الحاشية حاصل كلامه اثبات التقدم بالطبع لهما في طرف الخلط والتعريف وغرض  
 القائل نفى التقدم بالطبع لهما في الواقع وكذا المجيب غرضه اثبات التقدم بالطبع للجنس والفصل بحسب الواقع انتهى وقيل اى عترض علينا ان  
 والماهية متحدة في القوام والوجود والتقدم الطبيعي يستدعى سبق وجود السابق على وجود مسبوق تقرير الاعتراض ان التقدم بالطبع عبا  
 عن تقدم العلة الناقصة على معلولها في الوجود والجنس والفصل متحدة مع النوع في الوجود ولذا لا يحتاج الذاتى الى جعل ستانف سوى جعل الذاتى  
 بل جعله عينة جعل الذاتى فكيف يصح القول بان هذا التقدم تقدم بالطبع فاجاب عنه بعض المحققين بان تقدم نسبة الوجود الى الذاتى من نسبة اى  
 نسبة الوجود الى الماهية النوعية فكيف اى كفى للتقدم بالطبع تفصيلا ان العقل اذا احتل الماهية الى الذاتى والذات يحكم بان الذاتى احق بالتقدم  
 وجودا على الذات وهذا القدر من التقدم كفى لصحة التقدم طبعا ولا حاجة فيه الى اثينية الوجود اى وجود المتقدم ووجود المتأخر فلو كان الجنس  
 والفصل متحدين مع الطبيعة النوعية لا يفتح لتحق ذلك التقدم لعقل حاكم حكما صحيحا على ان جعل البسيط الواحدى يتعلق اولاً بالمقومات  
 اى الذاتيات ثم يتعلق بالماهية فكما ان العقل يحكم بهذا الحكم في جعل فذلك حكم في الوجود فيحكم بان الوجود الواحد منسوب الى الذاتيات اولاً والذات  
 ثانياً والابعد في هذا الحكم كما لا بعد في ذلك الحكم لا بمعنى انها اى الماهية محمولة بالعرض ولا محمولة بجعل ستانف فهذا التقدم في كمال العقل بحسب  
 حكم الذهن وبهذا فى نسبة الوجود الى الذاتى ولذا يحكمون بانها اجزاء عقلية والجزء يكون مقدما على الكل بالطبع فثبت تقدم الجنس والفصل على الماهية  
 بالطبع كذا في الحاشية مع ادنى بسط واعتراض عليه اى على ذلك الجواب الظاهر انه نقض فيمكن ان يجعل معارضة كذا في الحاشية  
 بان نسبة الوجود الى العلة اعملية اقوى تقدما من نسبة اى نسبة الوجود الى المعلول اذ هما اى العلة والمعلول متغايران في جميع الخارج فالامر  
 بخلاف وجود الذاتى والماهية فانها متحدة بحسب الخارج والكلان متغايرين في نحو آخر مع ان تقدم العلة على المعلول ليس عندهم بالطبع  
 بل بالعلة ثم تقرير الاعتراض بطريق ان ينقض الاجمالى ان الدليل الذى ذكر لاثبات تقدم الذاتى على الذات بالطبع من ان تقدم نسبة الوجود

الى الذاتي من نسبة الى الماهية كيفي تقدمه عليها طبعاً جاعلينه في تقدم العلة الفاعلية على معلولها مع ان المدلول يتخلف عنه فان هذا التقدم ليس بالطبع بل بالعلية وبمينا فرق بين تقدم الذات على نحوين اولهما تقدم العلة الفاعلية المستجبة لشروط التاثير وثانيهما تقدم العلة الناقصة والاول هو التقدم بالعلية والثاني هو التقدم بالطبع واما تقرير بطريق المعارضة فبان يقال ان يستدل ثبت التقدم بالطبع للذات على الذات بسبب تقدم نسبة الوجود الى الذاتي من نسبة الى الذات وعندنا من الدليل ما ينفية وهو ان نسبة الوجود الى العلة اقوى تقدم من نسبة المدلول مع ان تقدمها عليه ليس بالطبع بل بالعلية فكذا الحال في الذاتي والذات فان قوله لم لا يجوز ان يكون تقدم العلة الفاعلية على معلولها من جهة توقف وجود المتأخر على وجود السابق فيكون ذلك التقدم بالطبع لا بالعلية فازاحه الشارح بقوله وما به سبق فيه اى في التقدم بالعلية انما هي اضمير راجع الى الموصول الثانيث باعتبار الخبر حيثية الوجوب دون حيثية الوجود وتوضيحه ان تقدم العلة الفاعلية المستجبة لجميع شروط التاثير على معلولها ليس من جهة ان وجودها سابق على وجوده حتى يكون تقدمها عليه بالطبع لان وجودها يتحقق مساوياً ولا يلزم تخلف المدلول عن العلة التامة وهو كما ترى بل من جهة ان وجودها متقدم على وجوبه لما قرع معك ان احدها اعني العلة يجب حيث لا يجب الاخر والاخر اعني المدلول لا يجب الا حيث يكون الاول قد وجب فوجب للثاني استفاد من وجوب الاول تخلف تقدم الذاتيات على الذات لان تقدمها عليها انما يكون من جهة ان العقل يحكم نسبة الوجود اليها او لا والى الذات ثانياً هذا واجب عنه اى عن ذلك لا اعتراض ان العقل يحكم بان المدلول لا يمتنع وجوده عند وجود العلة التامة فلا يمتنع احدهما عن الآخر ولا يتقدم احدهما عليه اى على الآخر بحسب الوجود وما سمعت ان تخلف المدلول عن العلة التامة محال فما به سبق بهما اى في تقدم العلة على المدلول انما هو الوجوب دون الوجود بخلاف الماهية فان العقل اذا اخطأ في طرف الخطأ والتعريف وهو يحاط بتحصيل والابهام يجد وجوداً منتظراً اى الماهية منتظرة في وجودها الى الذاتي اى بجنس والفصل فما به سبق بهما اى في تقدم الذاتي على الذات هو الوجود فالتفريق بين تقدم العلة على المدلول وتقدم الذاتي على الذات بان الاول تقدم بالعلية لكون ما به سبق فيه نسبة الوجوب دون الوجود والثاني تقدم بالطبع لكون ما به سبق فيه نسبة الوجود دون الوجوب فظهر المقصود من تقدم بجنس الفصل على طبيعة النوع بالطبع اقول جواب عن قوله وقد يقال انما عرفت ان حكم الجزئية انما يلحقها اى بطبيعتها الذاتية في تلك الملاحظة اى ملاحظة التعيين والابهام بنسبة الى الحد اى للمعنى التركيبي في ذلك الملاحظة دون المحدود وهو مخطوط اى المحدود من حيث الوحدة الساذجة كما يشهد به الفكر الدقيق تقريره الجواب ان كون تقدم بجنس الفصل على طبيعة النوع نقلاً بالطبع موقوف على كونها جزئين منها كما عرفت به ذلك القائل فظاهر انما جازان للمعنى التركيبي اى الحد دون المحدود فقط وما على المحدود الوجود ممنوع فكيف يكون بالطبع قوله منشأ ذلك اى منشأ ان وجود بجنس هو بعينه وجود النوع ذهناً وخارجاً لتحقيقه ان معنى بجنس بما هو هو كما لم يحصل اى بجنس بحسب الانواع والاشخاص ليس لتقريره يحصل في مقام تحصيل النوع قبل وجود النوع ولذا لا يدرى اى لا يعلم انه على اى معنى ولم معنى شتمل لانه يحتمل ان يعارنه الف معان واذا كان كذلك فيطلب تحصيله لانه لم يتقرر بعد وليس لفعل شئ يحصل كما اذا اخطأ في معنى اللون وهو شئ قابل للقرار الشعاع البصري مثلاً بالبال اى بالقلب لم يحصل معنى متقرر بها لفعل يقع به العقل فان اللون الماخوذ جنساً اعم بهم يصلح للسواد والبياض والصفرة وغيره بل يطلب العقل في تحصيل معناه اى معنى اللون تقريره بالفعل زيادة الاعلى انها تقارنه اى اللون من خارج فيكون مجعوماً البياض مثلاً بل على انها اى الزيادة تحصل اى اللون وتقرر بالاحتكاك الاتحادى كما في المحدود لا بالاحتكاك الانضمامى كما في الانضمامى ثم لما كان مستوهم ان يتوهم انما كان بجنس يحتمل ان يكون احد الانواع كذلك النوع يحتمل ان يكون احد الاشخاص فما بالهم يجعلون بجنس بهما غير تحصيل دون النوع ازاحه بقوله واما المعنى النوعى فانهما يطلب فيه الزيادة تحصيل الاشارة فقط لا التحصيل والتقرير اذ لم يبق له اى للمعنى النوعى تحصيل منتظراً اليها اى الى الاشارة بخلاف بجنس فانه يجب فيه من تحصيل اى سوى تحصيل الاشارة حتى قبل التحصيل الاشارة توضيح الازاحة ان الطبيعة النوعية تحصل بمتقرر قبل اقرارها بالعواض المشخصة ذهنية كانت او خارجية فلا يطلب فيها الا التحصيل الاشارة فقط اعني التحصيل الشخصى الذى يمنع الاشتراك وهذا انما يتحقق بعد

اكتناها بتلك العوارض بخلاف الجنس فانه مبهم بحسب الذات والاشارة كليهما فجنس ابهامان واما النوع فببهاام واحد فحسب جنس  
 ابهام الاشارة ومن ثم تسميهم بقولون ان الجنس مبهم والنوع محصل فان المراد بالابهام والتحصيل بحسب الذات فان اللون الذي هو  
 من الاجناس مثلا لا يجوز كونه مشارا اليه اى مشارا اليه كان الا بعد ان يضاف اليه الى اللون معنى آخر وهو الفصل كالعابض للبصر محصل له  
 اى للون فتفكر قوله فنقول الجسم الماخوذ به وتفصيل اى تفصيل الجواب ان الاعتبارات الثلاثة من الاطلاق والتجريد والخلط قد تجري باقيا  
 الى الامور الغير المحصلة ونهى العوارض اللاحقة كالسواد والبياض في المرتبة المتأخرة ونهى تفصيلها اى تفصيل الامور الغير المحصلة بالاشارة  
 وقد تجري الاعتبارات الثلاثة بالقياس الى الامور المحصلة وهى التى ثبتت للشئ في مرتبة قوامه وتقر حقيقة وهى متقدمة على كل حقيقة من خارج فانها  
 يلحق ذلك الشئ ذاته كالفصول المحصلة للاجناس فاجسم مثلا قد يؤخذ بشرط لا شئ اى بشرط التجريد بان يؤخذ معناه اى معنى الجسم جوهرا اذا طول وعرض  
 وعمق فقط اى اعتبار ذلك المعنى وحده وانما المعنى بالمأخوذ وحده كونه كبحسب الماهية اى لا يحتاج في تقييم ذاته الى شئ آخر حتى اذا ضل اليه  
 شئ صار المجموع ماهية اخرى غير الاولى ففى في حد نفسها ماهية كانه بخلط الماخوذ لا بشرط شئ فانها ناقصة متفجرة في تحصيلها واتحادها الى ضم  
 امر آخر كذا فى الحاشية وتجبتم في هذه المرتبة لىسمى مادة بان يعتبر اتساقه اى اتساق كم جسم بهذا القدر اى يكون الجسم جوهرا قابلا للاعتداد بالثلاثة  
 يعنى بلا خط ان هذا القدر معنى محصل تام في نفسه غير محتاج الى ان يضم اليه معنى آخر يحصله ويقره ويلاحظ استيازه عما عداه اى يلاحظ ان جسم  
 بذلك القدر ممتاز عن غيره ولا حاجة الى معنى آخر كونه حتى يكون الجسم في هذا الخط اى في مرتبة التجريد امر محصل اى ذاته فاجسم اذن نظير  
 مثلا واذا قارنه معنى آخر كالحس والتمشيد مثلا وهذا المعنى نظير الكاتب العارض للانسان مثلا فانها هو اى معنى الآخر خارج عنه اى عن الجسم  
 غير محصل له فهو اى الجسم بالقياس الى ذلك المعنى الآخر وبالقياس الى المركب منهما اى من الجسم والمعنى الآخر مادة وجزء متقدم فلا كمال الجسم  
 على شئ منها اى على ذلك المعنى الآخر والمركب منهما لان المحل يقتضى الاتحاد والمغايرة ولا شك في فقدان الاتحاد في هذه المرتبة لما وعيت  
 ان الجزر يكون منباير لكل شئ ثم اذا اعتبر ذلك الاختتام بحسب الاعيان فى اى المادة مادة خارجية لفصل بهذا الاعتداد اى بشرط لا شئ صورة  
 خارجية فان بصورة انما تكون على طبق المادة واذا اعتبر ذلك الاختتام بحسب الذهب فعملية اى فمادة عقلية لفصل بهذا الاعتبار بصورة عقلية  
 فعلى هذا المادة العقلية غير اعتبار الجنس فان المادة هى الشئ الماخوذ بشرط لا الاعتداد بالجنس هو الشئ الماخوذ لا بشرط ثم نتلو  
 عليك ان تلك الغير انما هى بحسب جليل النظر والمشهور واما حتى فموان الماخوذ لا بشرط جنس ومادة عقلية لا تغاير بينهما  
 اصلا واما التغاير بين المادة الخارجية والجنس فان المادة الخارجية هى الشئ الماخوذ بشرط لا الجنس هو الماخوذ لا بشرط نعم ان اعتبار  
 الجنس جزأ للحد في الملاحظة التفصيلية حقيقة بحيث لا يكمل عليه فصح ان يقال انه مادة عقلية للماهية اى كذا كذا فى الحاشية مع ادنى تغيير  
 وقدر يؤخذ الجسم لا بشرط شئ بان يؤخذ ذلك الجسم جوهرا اذا طول وعرض عمق من غير اعتبار الاختتام اى اختتام الجسم بهذا القدر كما كان الاول  
 ومن غير اعتبار الامتياز عما عداه حتى مرتبط بالمعنى اى قوله اعتبار الاختتام لا بالمعنى اى قوله غير اذا قارنه معنى آخر فخلط به اى الجسم في الجوهر  
 لم يكن المجموع المركب من الجسم والمعنى الآخر جساما تفرقه انه لو اعتبر الاختتام بذلك القدر كما كان في الاعتبار الاول لم يكن المجموع جساما اى لا يكمل عليه  
 الجسم لما دريت ان الجزر لا يكمل على الكمال ومن غير اعتبار عدم الاختتام وعدم الامتياز حاصلا كذا لم يلاحظ في هذا الاعتبار الاختتام والامتياز  
 بهذا القدر كما مضى آنفا كذا لم يلاحظ فيه تقييده وهو عدم الاختتام وعدم الامتياز حتى متعلق لعدم الاختتام لا بلفظ الغير لو لم يكن هناك معنى آخر  
 لم يكن هناك جسم معنى حتى يلزم لو لفظ ذلك النقيض انه لو فرض عدم وجود معنى آخر هناك لم يتحقق الجسم بل لوحظ معنى الجسم مرسل اى مطلقا عن اعتبار الاختتام  
 وعدم بحيث ان وجد مع اقترانه اى اقتران الجسم به اى بالمعنى الآخر بالخلط وعدم اقترانه به كذا كذا اى بالخلط كان جساما فهو اى الجسم في هذا الخط الخمس  
 واما مبهم في ذاته فانه تصور معناه بلا امر زائد عليه اخل في تحصيل معناه وخارج وان كان في الواقع مقارنا مع الف معان محصلة فانها لا تنفك عن

والاشياء الواقعة وان انما في الملاحظة فيكون جنسا في ذاته لا بشرطية بان يكون هذا القيد معتبرا في الغرض وان المعنوي قيل على كل المقابلة  
 بالخطا يحصل وعلى المركب ذمما في التركيب الاتحادى كما هو ودون المركب بالتركيب الانضمامى كما هو كذا في الحاشية وقد يؤخذ بشرط  
 هذا هو الاعتبار الثالث وذلك بان يؤخذ الجسم من غير ان يكون في ذلك النوع من الاختلافات الا اختلاف الاتحادى دون الانضمامى كما يمكن فحوله في  
 نسخ يحصل احراز عن العوارض المبنية كالذمما في المركب فيكون كل منهما عين الآخر وعين المركب بفعل كل كذا في الحاشية كان كل من النامى هو  
 عين الآخر وعين المركب بالقوة اذ الوحد لا بشرط شئ فافهم وان حفظ قوله ولومع الف معنى آدمى وان تفهنة كان كجس في مقارناى في نفس الامر  
 عين يحصل بالف معان متبرة من جملة المحصلات فهو اى الجسم جنس حيث تبديلية لم يعتبر بعد تحصيله بها اى بالف معان وذلك لانه لو اعتبر تحصيل  
 الجسم بالمعاني المحصلة اعني الفصول لم يبق جنسا بل يكون نوعا ويمكن ان يقال قاله السيد حميد الدين وكان من شر كائناتى المدرس واصل  
 وهو في غير هذا التوجيه فادرجته في الكتاب تذكرة له اللهم غفر لي ولجميع اهل الايمان كذا في الحاشية في معناه اى معنى قول المصنف ولومع  
 الف معنى ان معنى الجسم لو متصلة كان مع الف معان واذلة في تحصيل نسخ المعنى كجسى به هو ذلك المعنى في جنس حيث تبديلية لا تقي كما سلكا  
 اى المعاني الداخلة في ذلك التحصيل تحصيل اى تحصيل الجنس النوعى فان الحيوان مثلا وان كان متصفا للنامى او المحسوس لكنهما لا ينفيدان نوعية  
 اى نوعية الحيوان بحيث تعلق لمعنى لا بالنفى لا شئ له اى للحيوان الا التحصيل للاشارة كما هو شأن النوع فتدبر الفرق بين التوجيهين اذ على  
 التوجيه الاول يكون المراد من قول المصنف الف معنى المعاني المحصلة التى تكون علة لتحصيل الجنس وعلى التوجيه الثانى يكون المراد منه المعاني  
 الداخلة في نسخ حقيقة الجنس قوله وهذا عام اى تفسير للاشارة كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار اى بشرط شئ وجنسا باعتبار اى لا بشرط  
 شئ قوله لكن في المركب اى لعل وجهاى وجدا لتعسر على ما قيل ان المادة متحققة في المركب من المادة والصورة كما جسم في نفس الامر  
 لا باختراع من العقل فلا يطرأ فيه اى في المركب ظهورا ما ان ما هو مادة متعينة اى بعينها امراهم ليصح كون جنسا صادقا اى يحمل على اى على  
 المركب وجنس له باعتبار آخر اى لا بشرط شئ فتصبح المقام على ما افاده بعض المتحققين ان بعد علم المركب بعرفه بالان معه بالضرورة وذلك  
 ان المتعينة العقل يستكشف عن ان يحمل احد المتعيتين على الآخر وعلى الجميع المركب منها ولكن اذا اخلطت بينهما وقطع النظر عن  
 التعيين ثم لاحظا من حيث ذاتهما فلا يمنع عن الحمل بينهما بل يوجب كيف ومناط على التغير والخلط وهذه المرتبة جامعة اما اذا وجدنا  
 الحمل فوجب وجود مسوطة اعني الحمل والجزء المادى اذا اخلطناه لذلك يكون جنسا بهما شاملا للماهيات المختلفة لكن لا يتيسر للعقل هذه  
 الملاحظة بالسهولة بل تعسر عليه من ثمة كان تحصيل معنى الجنس عسير في المركب واما مادته بسيطة اى غير مركبة من المادة والصورة  
 كالسواد والبياض فعسى ان يفرض العقل فيه اى فيما ذاته بسيطة هذه الاعتبارات الثلاثة من التعريفية والخلط والاطلاق في نفسه على  
 النحو المذكور عيسى ان الحاصل يخرع في البسيط كالسواد شيئا يقوم مقام الجنس كاللون شيئا آخر يقوم  
 مقام الفصل اعني قابض البصر والمادة له في الخارج بل بحسب اعتبار العقل في كماله التعيين والاهام فاعتبار المادة فيه اعتبار محض  
 وهذا كقول العقل بسهولة فانه تابع لاعتباره ولما في الوجود الخارجى فلا اى ليس في البسيط شئ يكون جنسا وشئ آخر يكون مادة اذ لا مادة  
 في الخارج ولذا لا يتصور ان المادة من المقومات الاعيانية الخارجية كجس من الاعتبارات العقلية الذهنية وفي قوله اى قول المصنف  
 اهام التعيين وتعيين البهم اى في شئ من ذلك بقوله اى جبل المتعدين المتحقق في الوجود الخارجى اعني المادة بهما باعتبار اى لا بشرط  
 شئ وهو في المركب جعل البهم الذى هو من الاعتبارات العقلية اعني الجنس متعينا في الوجود حتى يصير ذلك البهم مادة لى للبسيط في الخارج  
 وهو في البسيط متسرا ان خبر لقوليه بل التعيين جعل البهم في ان كجس ما هو ذاه فان المادة والصورة اى الصورة كجمعية وهذا ما اثره  
 الاكثر وان الصد الشير اى الى ان المراد بها الصورة الذهنية ولحق ان المرادى الصورة كجمعية في الجسم لطلق والصورة النوعية في الجسم المتنوع بها

فالتخصيص بأحداهما لا يلائم تحت هذا ان ثبت تفصيل المقام بتحقيق المرام فارجع الى تعليلها المسمى اذا اخذنا لا بشرط شي صارنا جنسا وفصلا اي صارت  
 افادة في هذه المرتبة جنسا واصورة فيما فصلنا فلا دخلات اي الاجزاء العينية الخارجية والعقلية الذهنية متحدتان بحسب حقيقة وانما التمايز  
 بينهما بمجرد الاعتبار كالمركب العيني والعقلي فاذا ابرمت الماهية في الذهن باجزاءها العقلية والعينية لا يكون لها اي الماهية  
 حقيقتان مختلفتان ذاتا علما ان علاوة الدخالات العينية انما ارتسامها في الذهن باعتبار حقاقتها المسندة الى الكلية ثم الفرق بين  
 العلوة وما قبلها ان ذلك سبني على كون الاجزاء العقلية والعينية متغايرتين والبيان التباين بينهما بالاعتبار والترام ان الحاصل في  
 الذهن ليس به الاجزاء العينية بل بالغاير لا بغير العلوة على ان الحاصل في الذهن هو تلك الاجزاء العينية لكن من حيث الارصال واخذها  
 لا بشرط شي فالتقرير ان قربان فافهم كذا في بعض الجوانب ثم نقص عليك ان مقصود الشارح من ذينك التقريرين الاعتراض على ما قال  
 شارح المواقف ان مجموع الاجزاء الخارجية تمام حقيقة المركب في العقل كما ان تمام حقيقة في الخارج فلو كان له اجزاء عقلية مغايرة لتلك الاجزاء  
 لكان مجموعها ايضا تمام ماهية المركب في العقل فليزم ان يكون شي واحد حقيقتان مختلفتان في العقل فانه محال انتهى بان الاجزاء العقلية متوحد مع الاجزاء الخارجية حقيقة  
 ومغايرة لها اعتبارا كما ان المركب العقلي والخارجي كذلك فلا يلزم المحال المذكور فذكر قال المصنف في الحاشية من ههنا اي من قوله ان  
 ما خذ من المادة والفصل من الصورة والتغاير اعتباري ليوضح اي يظهر ان ما في شرح المواقف من ان المركبات الخارجية ليست لها حدود عقلية  
 ولا لزوم ان يكون شي واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وانه محال محض نظرا فلا يلزم من تعدد اعتبارات الحود وتعدد الحدود وجمعية حتى  
 يلزم المحذور نعم لا يلزم تعدد الحدود واعتبار اولها مشقة فيفانه من قبيل تعدد الاعتبارات لشي واحد ولا شك في ان هذا التعدد لا يستلزم  
 تعدد ذلك الشيء حقيقة واذا كان كذلك فلا يرد ان الاجزاء الخارجية ذاتيات المركبات الخارجية فلو كانت لها اي تلك المركبات  
 اجزاء عقلية ايضا يلزم تعدد حقاقتها انتهى ما في الحاشية اقول تحقيق المقام المقصود من المحاكمة بين ما افاده شارح المواقف وما حققه المصنف  
 ان طبائع المقومات المحمولة الى الاجزاء العقلية متحدة مجعلا وتقرر وجودها على عليك ان في التركيب العقل يكون تحصيل الماهية عينه فمما طبعية  
 واحدة الحقيقة لاكثر فيها ولا تعدد لاني للملاحظة التفصيلية ولا يصح في هذا الملاحظة الانفراد في الوجود وبقرار احد الجزئين يعين مع زوال الآخر  
 فالاجزاء المحمولة اجزاء للحدود وعلى خلاف ما يقتضيه طبائع المقومات العينية اي الاجزاء الخارجية اذ يستدل على الخلاف في تمايز  
 بحسب تلك الامور الثلاثة من جعل التقرر والوجود بطبيعة الصورة على الوجود الميولي في الخارج والصورة العينية حالة فيها فلا يتصور اتحادها  
 في تلك الامور كالميولي اي هيو الى العناصر والصورة المتوادة عليها ولما اى المكونات الاجزاء الخارجية تمايزة بحسب تلك الامور تبقى الميولي  
 بشخصها مع زوالها اي زوال الصور والتركيب من القسم الاول اي من المقومات المحمولة اتحادا اي ليفية حصول صورة وحدانية معنى هوية  
 الحدود التي هي بعينها صورة مجس والفصل كما سياتي في بحث المعرف كذا في الحاشية وبحسب لوجود العقلي اي في مرتبة الحدود  
 الحدود كذا في الجاشية والتركيب من القسم الثاني اي من المقومات العينية الصاعمة اي بحيث اذا انضمت الصورة الى المادة  
 صار المجموع منهما جنسا ويقال لهذا القسم المركب الخارجي المتماثل بحسب الخارج وهما اي التركيب الاتحادى والاضماعى متغايران  
 بحسب الماهية لاستحالة ان يكون شي متحدان معنى على التركيب الاتحادى مع شي بحسب الجعل وفروعه اي التقرر والوجود فالحجج جميع الميزان  
 وانما كونها فرعين للجعل فظاهر فانما تباين الجعل البسيط فالشي المعلول بنفسه ماهية مجعولة بالجعل البسيط والوجود حكايه عن جوهراته المجعولة  
 بالفعل فمرتبة نفس الذات المجعولة بالفعل يقال لها مرتبة التقرر والفعلة ومرتبة الوجودية المصدرية المنفردة منها يقال لها مرتبة الوجود  
 ومغايرتها على التركيب الاضماعى له اي لذلك الشيء مجسها اي بحسب الجعل وفروعه معانيها متغايرة معا ثم زبدة المرام ان المجس  
 لا يفصل لو كانا متحدين مع المادة والصورة لزم اتحادهما بحسب الامور الثلاثة غير على ان المجس والفصل متحدان بحسبها وايضا يلزم غيرهما

لكون الاجزاء الخارجية متحدة بحسب تلك الامور وعلى هذا الالتئاع المتناهيين فالهيوولي والصورة من الاجزاء الخارجية للجسم لانها جنس  
وفصل له اي الجسم باعتبار ايضا اي في مرتبة لا بشرط شي كما يتوهم متعلق بهن في من ظاهري عبارات القوم ان الخمس مادة باعتبار اي شرط لا  
والفصل صورة باعتبار فان قيل لقوله لانها جنس وفصل ايضا كما يتوهم الحز في الحاشية المادة والصورة ههنا اي في عبارة القوم  
كذا في الحاشية هي الاجزاء العينية التي يحدى بها الجنس والفصل ويسمى للجزء الاعم مادة لتشبهه بهيوولي من جهة الابهام وللجزء  
المساوي صورة من جهة التحصيل لانها اي كجنس والفصل عينها اي عين المادة والصورة تقر في انه ليس المراد من المادة والصورة  
الواقعتين في عبارة القوم ما يكون من الاجزاء الخارجية التي يحدى بها تركيب النضام في خارجي بل المراد منها ما يكون التركيب بينهما اتحادا عقليا  
ويكون محاذيا للجنس والفصل ما دريت ان المادة والصورة اذا اخذتا بالبشرط شي صارتا جنسا وفصلا الا ترى سند على ان المراد بالمادة  
والصورة في قولهم ان الخمس مادة باعتبار والفصل صورة باعتبار غير المادة والصورة اللتين بينهما تركيب النضام  
اذا المراد منها امران اخران بينهما تركيب اتحادا يسمى احدهما بالمادة لتشبهه بها من جهة العموم وثانيهما بالصورة لتشبهه بها من جهة بخصوص  
الى الاعراض كالسواد والبياض والمجردات من العقول والنفوس المتوافقة مع الاعراض والمجردات من الجنس والفصل عندهم فلا بد لها اي للاعراض  
والمجردات من الاجزاء في الاعيان اي الماخوذة بظلال شي هي اي الاجزاء مبدء الانتزاع الاجزاء العقلية هي كجنس والفصل كما يدل عليه اي  
على انه لا بد للاعراض والمجردات من الاجزاء في الاعيان البرهان اي البرهان القائم على استلزام التركيب الذي هو التركيب الخارجي وذلك  
ان مصداق حمل الجنس والفصل ومنشأ انتزاعها ليس النفس الموضوع ومن البين ان الحيثية الواحدة لا تكفي لان تكون منشأ الانتزاع  
المفهومات المتعددة ومصادقا لهما ضرورة ان خصوصية هذه الحيثية المفهوم ليست هي خصوصيتها المفهوم آخر فيجب ان يكون في نفس الموضوع كثر  
ويستحيل ان يكون الهيوولي التي هي من الاجزاء الخارجية من بقواتها اي من ذاتيات الاعراض والمجردات واللازم انقلاب الاعراض الى الجواهر  
لما دريت ان المركب من الهيوولي والصورة جسم وهو جوهر وانقلاب المجردات الى الماديات لان جسم المركب منها ما دى فاذا اريد شروع في الناحية  
بالمؤلف العيني اي المركب الخارجي ما يكون تاليف النضام كالتلف الجسم من الهيوولي والصورة وهما من الاجزاء الخارجية المتميزة جعلا وجودا  
وتقرروا هذه الاجزاء ليست مما يحدى بها الاجزاء العقلية المحمولة بل تلك الاجزاء متغيرة بالماهية لها فلا ريب في انه لا يتألف المؤلف العيني المقوم  
العقلية المتعددة في الامور المذكورة في الجعل والتقرر والوجود والا يكون شي واحد حقيقا مختلفا ذاتا احدهما المؤلف من الاجزاء الخارجية  
المذكورة آنفا واخرهما المؤلف من الاجزاء المحمولة وهو محال كما حققه السيد السند في شرح المواقف واذا اريد به اي بالمؤلف العيني ما يكون تاليف  
اتحادا اي يكون التاليف من المقومات المحمولة المتعددة جعلا وتقرروا وجودا فهو على ما بينه المصنف وغيره من المتحققين من ان الخمس ماخوذ  
من المادة والفصل ماخوذ من الصورة والمركبات الخارجية لها واحد وعقلية اذا اجزأه العينية متحدة مع المقومات العقلية بالذات وانما التمايز  
بينهما باعتبار فانها اذا اخذت بشروط شي كانت اجزاء خارجية غير محمولة واذا اخذت بالبشرط شي كانت اجزاء عقلية محمولة الا ان اصطلاح  
وقع على طلاق الاجزاء الخارجية على قسمين الثاني منهما اي التركيب النضام في الجسم بمعنى المركب من الهيوولي والصورة مركب  
خارجي ليس له جنس والفصل كما حققه شارح المواقف من ان الجسم بالمعنى المذكور مركب تركيبا النضام ما فلو كان له جنس وفصل يلزم تعدد الناحية  
ذاتا والجسم بمعنى الاستداد الجوهري اي الصورة الجسمية يجوز ان يكون الجسم بهذا المعنى مركبا عقليا بان يكون الجوهري جنسا اي للاستداد الجوهري  
ويكون الاتصال الحقيقي لا الاتصال الاضافي بمعنى كون الشيء نفسه مصداقا للمبدء فضلا اي للاستداد الجوهري فالتركيب الذي تفرع على ما سبق  
استلزم التركيب الخارجي من الاجزاء الخارجية لا بمعنى الخارجية المتعددة في القوام والوجود والجعل بل التي هي مبادئ الجنس والفصل لاستحقاق  
دليل على ذلك الاستلزام كون الحيثية الواحدة مبدء الانتزاع صورته مخالفة ومصادقا على قوله مبدءا لما فيجب ان يكون في نسخ قوله



وهما المادة والصورة الماخوذتان بشرط لا شيء لا المشهورتان مطابقتان ايما اى للجنس والفصل ونقص الصفات الواجب تعالى اذ هي ح  
 انها متغايرة تصدق على ذات بسيطة تحت جهة واحدة وهي وجوب الوجود وتفصيل النقص على ما ذكرنا في التعليق المرضي ان الدليل المذكور  
 لا يستلزم بين التركيبين من قبض بصفات تعالى كالحياة والعلم والقدرة فانها مفهومات متعددة منتزعة عن ذات الواجب تعالى وبظاهر انشأ  
 انتزاعها وصدق حملها ليس الا ذات البسيطة فلما ان الواجب جلبت اسما ومع كونه بسيطا منشأ لانتزاع المفهومات المتعددة فكذا  
 يجوز ان تكون حقيقة بسيطة في الخارج منشأ لانتزاع الجنس والفصل ومصادقا لهما من غير فرق وازاحة بحر العلوم قدس سره بانه فرق  
 بين انتزاع الكثرة عن الواجب تعالى وبين انتزاع الجنس والفصل عن الواحد فان الجنس والفصل داخلان في حقيقة المنتزعة عنه ونيتهم ان من حيث  
 انهما داخلان وفيه الغوص من الانتزاع لا يعقل الا اذا كان في الخارج شيان في حقيقة الذات بخلاف الاوصاف الواجب تعالى فانها محو من  
 منتزعة عن جنس الحقيقة الواجبة وهي مصادقا والاحتمال في فافهم ثم لما كان دليل الاستلزام بين التركيبين المذكور انفا منتزعا  
 بصفات الواجب تعالى فاقام عليه الشارح دليلا آخر بقوله اقول بوجود المعنى المشترك كالجوهرية بين الحقائق المختلفة كالعقول والنفس  
 والاجسام الطبيعية فانها كلها مشتركة في انما هي وجدت في الخارج كانت لاني موضوع برهان قطعي على وجود ذاتي مشترك بينهما  
 اي بين الحقائق المختلفة هو اي المعنى المشترك مبدء لا خذ اي لاخذ الذات المشتركة ومطابق محله بحقيقة سوار عد ذلك المعنى المشترك من جوهرية  
 اي ذاتيات تلك الحقائق اي الحقائق المختلفة او عرضياتها اذ لا بد من الانتهاز الى طبيعة ما هي جوهرية من الجوهرات المشتركة واذا اجمعية  
 مثلا مساوية بالحقيقة للعقول والنفس فاستبان انه دخل في الحقيقة اجمعية امر آخر يخص به تمايزت عن المجررات وذلك الامر مبدء لاخذ  
 والمبادئ هي الاجزاء الخارجية فثبت المطلوب ثم ان اختلج في صدر كل الكلية ايضا مشتركة بين الكليات فيكون مبدء لاخذ الجنس فيلزم  
 ان لا يكون الجوهر جنسا عاليا لا مشتركا لكل الكلية بيته وبين قول العرض هو كما ترى وبكذا الجوهرية مشتركة بين زيد وعمر وغيرهما فيكون سببا لاخذ  
 الجنس فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا سافلا فلو فقهه بقول الشارح هذا لكون المعنى مبدء لاخذ الجنس ليس بمتقابل في المعاني التي ابرزها مبدء  
 في نفس الموضوع بها اي بالمعاني بحسب العين او كانت هناك حقيقة هي نابعة من باب مصلها اي تامل المبادئ كما في لوازم المادية فاحتمل  
 اقتضاه للملزم وللوازم كاقضاه الاربعة للزوجية تقوم مقام التاميل من حيث يترتب عليها الاثار وكاعدام الملكات كعدم البصر في القوة  
 الاستعدادية التي هي في الموضوع نابعة من باب تامل المبادئ المتقرة لا اى ليس كون المعنى مبدء لاخذ الجنس للاضافات الجوهرية التي ليس  
 بازاها مبدء متقرة ولا هناك حقيقة قائمة مقام مصلها كالكلية والجوهرية فلا يرد الاختلاج بها وان اوهم ان الوجود مشترك بين الواجب  
 والممكن فيكون جنسا لهما فيلزم ان يوجد في الواجب عز شأنه مبدء لاخذ واذ حقيقة تعالى مساوية بحقيقة الممكن فلا بد وان يدخل في حقيقة  
 امر آخر يخص بكون سببا للاختياز عن الممكن وهو الفصل فيوجد بازا مبدء لاخذ فيلزم تركيبة تعالى من الاجزاء الخارجية فافهم بقول الشارح  
 وانما الوجود بازار الحق الخفض تعالى وهو عينه وانتزاعه عن المجازات اي الملكات لا رتبها به تعالى من حيث صدور ما عنه لا من جنس ذاتها ما هي  
 لما وجدت ان الممكن بالذات وباطل الحقيقة وليس بينهما في مرتبة نفسها فالوجود ليس مشترك معنوي في الواجب والممكن حتى يلزم جنسية ويؤول  
 الى المحذور فلا يلزم اشتراكهما اي مشترك المجازات مع الواجب تعالى في امر جوهري هو بازار الوجود حتى يلزم تركيبة تعالى عنه وايضا يدل على ما يقتضاه  
 من التنافي بين التركيب الاتحادي والتركيب الانضمامي اتفاهم على ان مادة الاصطفت جميع سطقتس وهو في اللغة اليونانية بمعنى الاصل كالفصل  
 في اللغة العربية فالعناصر الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات تسمى سطقتسات ومن حيث انها تخلل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها  
 اجزاء المركبات تسمى اركانها ومن حيث ينقلب كل منها الى الآخر تسمى هويل الكون والفساد متغايرة بالذات لمواد الافلاك لما تلى عليها من صور العناصر  
 لا تستدعي بل تبدل بخلاف صور الافلاك فانها لا تبدل بل هي لازمة لها فلو كانت ميولاها واحدة لزم ان تكون الهويل الواحدة مستديرة بصور

وغير مستدرة بهما هذا خلف وكذا مادة كل فلك غابرة بالذات مع مادة فلك آخر لما القى عليك ان يقول كل فلك نوع على حدة منصرف في فرد واحد  
 ولما هو على العناصر الاربعه فاشخص احد انحصر نوعا فيصير اشتركا اي اشتركا لافلاك والعناصر في ظهوره الجبرمية فاشخص واحدة فيها فلو كانت المادة  
 هو الجنس باعتبار اي الاشترط شي ولو كانت الصورة هو الفصل باعتبار اي الاشترط شي يلزم عموم الفصل اي كون الفصل عام من جنس خاص  
 الجنس اي كون الجنس خاصا من الفصل والتالي باطل لما دعيت ان الامر بالعكس فالمقدم مثله واما الملازمة فيسببها ان مادة العناصر  
 مثلا متحدة بها لا توجد في الافلاك وهي متحدة مع الجنس فجنسها ايضا كذلك الصورة المتحدة مع الفصل توجد فيها فيلزم عموم الفصل وخصوص  
 الجنس في الوجود فيكون الفصل الواحد حصلا الاجناس كثيرة وهو كما ترى فان الفصل الواحد لا يحصل الا جنسا واحدا ومن ذب في ان الاشترط  
 ذهب صدر المدققين واتباعه الى اتحاد الميولي والصورة في القوام والوجود مطلقا لا في محلها القليل والابهام فلا فرق عنده بين الجنس  
 والفصل في البسائط والركبات الطبيعية ورده المحققون كما بين في كتبهم انتهت الى ان التركيب من الميولي والصورة اتحادا في الوجود  
 كما هو الحق فقد اتركب سخطا اي تباعد عن الحق وتجاوز عنه لا ينبغي لنوع على الانسان كيف يجوز ذلك اي التركيب الاتحادا في مع بقا الميولي  
 بشخصها وزوال الصورة الجبرمية كما يشاهد في الكون الفساد واستحيل زوال احد الامرين المتحدين جملا وتقرر ذلك لزم ان يكون في الصورة ان  
 مع بقا الامر الاخر بعينه اي الميولي فتفكر لعل اشارة الى انه لا استحالة في زوال احد المتحدين مع بقا الآخر بعينه الا ترى ان الشجر اذا قطع لم  
 ناميا مع بقا جسميته توصف ان تلك الاستحالة ممنوعة اما قرع سمك ان المركب بالتركيب الاتحادا في يعدم من حيث انه عين احداهما يبقى من حيث  
 انه عين الآخر كالشجر مقطوع فانه يعدم من حيث انه نام ويبقى من حيث انه جسم قوله وحده ان كلية آه توصف اي توضيح الكل ان مفهوم الكل  
 باعتبار نفسه جنس للجنس فانه ما هو في مفهوم الجنس مفهوم الكل ذاتي لها فمتشا صدق قولنا كل جنس كل هو ذات الجنس ضرورة ثبوت الذات  
 للذات وباعتبار الحق حقيقة جنسية بآي بالكل نوع من الجنس يعني ان صدق الجنس على الكل ليس باعتبار الذات حتى يلزم المحذور بل  
 بالعرض لان مفهوم الجنس عرضي لما تحته وصدق العرضي انما هو مبدأ الاشتقاق فصدق باعتبار قيام الجنسية بالكل وتوزيعه على كل ان  
 اعمية الكل من الجنس باعتبار الذات وخصيته منه باعتبار عرض معنى جنسية له فالاعتمية والاختصاصية باعتبارين لا باعتبار واحد وانما الحكم  
 بوجوده الاذاك والاحكام كالعموم والخصوص تختلف باختلاف الاعتبارات كالذاتية والعرضية قوله ومن ثم قيل آه اي لولا معرفة الاعتبار  
 فيه لمزالي تقدير المضان اي لفظ المعرفة في قول المتن لولا الاعتبارات بطلت معرفة احوال الموجودات فان استدلالا على تقدير المضان  
 معرفتها اي معرفة الاعتبار لا ذريعة اي وسيلة لمعرفة احوالها وهي اي معرفة احوال الموجودات المحل في الحقيقة اي معرفة الاعتبار لا ذريعة  
 لانفسها بدون المعرفة انتهت قوله وذلك اي كون الكلي معروضا للشخص دليل تقسيم آه اي تقسيم الكل الى الجزئيات توصف اي توضيح كل  
 انه اي الكلي شخص موجود بوجودات شتى مختلفة جميع شئيت فان حاولت اي قصدت بقوله فهو اي الكلي شخص انه معروض للشخص مسلم  
 ولا ينافي كونه اي كون الكلي شخصا بهذا المعنى كونه اي كونه الكلي على اي كونه معروض للشخص مدار الجزئيات مدار تقسيم  
 وان حاولت انه اي الكلي مجموع المركب من الماهية والاشخص ممنوع فان سدد المنع الموجودية لا تستوجب دخول اي جزئية الشخص في الموجود  
 فان الماهية النوعية مع موجوديتها عارية عن الشخص في مرتبة نسخ الحقيقة وان متصلة كان هو اي الشخص متمم لوجوديتها اي هوية الماهية النوعية  
 الشخصية على غير مرتبة بغير التار المتلذذ وتشديد اللام بجماعة من المتأخرين حيث زعموا ان نسبة الشخص الى النوع كنسبة الفصل الى  
 الجنس في التقسيم والتحصيل فكذلك الفصل مقوم وجعل الجنس فكذلك الشخص مقوم وجعل للنوع وبصير النوع قابلا للاشارة توصف اي ان التام  
 زعموا ان الشخص امر زائد على الماهية النوعية ونسبته الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس فزيد مثلا عند هم مركب من الماهية النوعية والشخص  
 وكما يصير الجنس لفصل متمم من اشارة كات جنسية كذلك يصير النوع بالشخص شخصا متمازا من المشاركات النوعية فذوات الاشخاص عندهم

الفصل في الكليات الخمس  
 من جنس واحد

مختلفة باحقيقة المختصة كل منها وهو اي الشخص في نفسه الشخص في مادي في الماديات البتة ومجرد في المجردات واذا كان في الماديات ما  
فيلزم عليهم اي على المتأخرين بعض علم الواجب تعالى عن الجزئيات المادية تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وبما في علمه تعالى عن تلك  
الجزئيات تشيع عليهم فبذلك انهم يذكرون كون علمه تعالى محيطا بجميع المعلومات كيف لا تشخص عندهم امر مادي في الماديات وقد درست في بالدر  
السالف ان علم الماديات انما يتأتى بذريعة الحواس وهو تعالى منزوع عنها فلزم عليهم انهم يمتنعون علمه تعالى بالماديات فالتشيع لازم عليهم  
قطعا ومن جهنا لا حرج ان ما وقع في بعض السابق في بيان التشيع من انهم يمتنعون علم الواجب بالمجردات انتهى فغيره سهلنا به حيث بدل  
لفظ الماديات بالمجردات فاوكد ولكن الجواب عن ذلك التشيع بان تخصص العلم المطلق سواء كان حضوريا او قسما مائيا في كونه توسط الحواس ممنوع  
فهم انحصار العلم المحسوس في ذلك فتقبلوا ان علمه تعالى سواء كان بالمجردات او الماديات حضوريا كما قال علمه تعالى بهما اي بالماديات  
حضوريا من حيث استنادها اي بالماديات اليه تعالى اذا ما وجوده بالمعلولية بذات ثلاث من الانحاء الثلاثة المتحققة في العلم الحضوريا فتقبلوا  
ان الممكنات كلها بطيئة الذات والوجود بالقياس اليه تعالى فعلمه جل شأنه بالماديات والمجردات باسرها بالمعلولية لا انشائي اي حصوله في حقها  
الى توسط الحواس فسقط التشيع في سواها حتى ان يزعم المتأخرين ليس بصحيح فان تشخص لو كان جزاء وداعيا في حقيقة تشخص فاما ان  
يكون جزاء احتيايا او خارجيا والتالي كجزئية باطل فالمقدم مثله لا بطلان لشيء الاول فلا يمتنع ان يكون تشخص محولا فيقال ان  
تشخص هو كثرى واما بطلان الثاني فلا يمتنع ان يكون تشخص من الجزئيات على الحقيقة النوعية ومن الجزئيات الخارجية اي تشخص هو بطلان اذا  
هنا فاستبان ان الحق باذهب اليه القدر من تشخص الشيء نفسه وجودا في خاص بذاتها اثرها في الوجود الخاص غير داخل في قولهم الموجودات  
فكذلك التشخص ليس به اصل في تمام حقائق الاشخاص على خلاف منطوق المتأخرين بمعنى انه يصير اي تشخص ممتازا اعاده كما ان يصير  
مصدر الاثار لا بمعنى انه يصير الشيء تشخص بحيث يقع فيه الشركة بين كثيرين وهذا يحصل من نحو الوجود في اللزوم في كل الصور الذهنية فمن  
اي الجاعل يجعله اي يجعل الشيء موجودا بالوجود الخاص بجعله شخصا واما العوارض اللاحقة للشيء من الكم والكيف والابن والوضع فعدا من  
المشخصات ليس على سبيل الحقيقة كما تقر لدى المحققين قال في الحاشية في الجواب لا يتم على اصل المسألة لان المرسل هو اجاب  
كالشيخ الرئيس في جوابه ان علمه تعالى بالممكنات ارتباطا لا حضوريا وقد اولا من قبلهم تاويلات ركيكة كما يظهر لمن تتبع كتبهم انتهى فلما  
المجردة لا يمكن انتشارها في الجزئيات تفصيله على ما ذكرنا في تعليق الرضي ان المجردات لها حقيقة محضة وتعلق واحد بها لعدم تعلقها بالمادة  
فمنع الموجودية وتشخص نفسها المجردة اذ ليس بغير داخل في اقتضائه التحيين فقتضاه نفس الماهية المجردة فلذا انحصر نوعها في فرد واحد ولا  
الماهية مادية يتعدى افرادها بحسب تعدد الاستعدادات التي لها تمازج في حقيقة انتشارها في العالم وما ذكره اي المتأخرون من انما  
التشخص مع كونه جزاء التشخص الموجود تشخص بذاته لا يطابق هو لم حيث قلوا لا يستطيع ان يذكر ذاكر شيئا موجودا محكما خارجا عن المقولات  
العشر فليس للممكن سواء كان تشخصا او غيره فردا لا يكون له ماهية نوعية فكيف يتم كون تشخص شخصا بذاته ثم اقول تاويل آخر لما ثور للفقهاء  
من زيف لزعم المتأخرين الذي هو تشخص بذاته اي مبدأ الاستيلاء بنفسه وتخصه في واجب لذاته ووجوده عين ماهية فان ما شان ذلك  
المذكور يقرر ويتبين من حقيقة خلاف الممكن فانه لما كان من خيار الذات فلا بد وان يكون وجوده مستندا الى الغير فلا يكون تشخصا بذاته انما  
هو الا القيام الواجب بالذات وهو بعينه ذهب القدر يعني اذا كان وجوده تعالى تشخصه عين ماهية فلا محالة يكون التشخص عين الوجود وبذلك  
هو المأثور من القدر فاخر ولا يمكن من الممتزج اي الشاكين فيه قوله وكل حقيقة آه اي سواء كانت نوعية او جنسية او فضلا او خاصة او عرضا  
سواء اخصت عبارة عن الحكمي المعنى العام المذكور انما هي التقييد اضافيا كان ذلك التقييد كجوانية الفرس او توصيفا كالجوان الناطق  
واذا اعتبر التقييد ايضا اي مع اعتبار التقييد يصير الحكمي فردا لا حصة وبها اي الحصة والفرد اذ ان اعتبارا بان لان التقييد الذي هو امر اعتبارا

لا تارة فاعادها  
بغير اعتبارا  
من الافاضة والحق  
وفيها ما هو من الماهية

جمل جزأيهما ومن البين ان اعتبارية الجزئ مستلزمية لاعتبارية الكل فيكون ان اعتباريين تمام الماهية المختصة فيهما اي في اخصته والفرد  
 هو ذلك الكلي فهو نوع حقيقي لهما وهذا هو المطلوب ولما اشخص هو الكلي مع جزئية القيد اشخص فقط على مذهب اي مذهب المتأخرين كما  
 عرفت او معروض اشخص على التحقيق وهو مذهب القداء ثم ان اختلف في مصدر ان الكلي اذ كان نوعاً حقيقياً بالنسبة الى اخصه فلا يصح  
 اختلاف الكليات بالنسبة والنوعية وغيرهما فلا يستقيم تقسيم الكلي الى خمس فادفعه بقول الشارح والتقسيم الى خمسة انما  
 هو بالقياس اليها اي الى الشخص بان يقال ان الكلي بالقياس الى اشخاصه اما جنس لهما او نوع وهكذا بالقياس الى اخصه والفرد قوله على  
 الماهية آية قيل القائل جلال المحققين في شرح التهذيب اريد بالماهية امر معقول فيلزم ان يكون كلياً لما وعيت ان الحاصل في العقل الذي  
 هو المراد من المعقول لا يكون الا كلياً فيخرج الشخص فان مدركه هو الحواس لا العقل وبقي الاولوية المذكور في تعريف النوع الاضافي يخرج المصنف  
 وهو الكلي المقيد بالقيد العرضي سواء كان صنفاً للنوع الحقيقي كالانسان الرومي والجنس كالحيو ان المباشرة وذلك مما اثره الاثير الابر  
 ثلاً فانهم الملبدة والدين حيث انقضى قيد الاولوية اجتزاعاً عن النوع مقيساً الى الجنس البعيد اذ النوع لا يكون نوعاً الا بالقياس الى جنسه القريب  
 في التخصيص في التعليق المرضي فان جعل الجنس اي حله عليهما اي على ماهية الصنف ليس بالذات بل بواسطة النوع كالانسان مثلاً فان الامر  
 الثابت للخاص العام كلياً ما يستند الى العام او لا سواء كان ذلك الامر ذاتياً كحيوانية التاتبة للرومي فانها لما ثبتت حقيقة للانسان الاول  
 فيه لا ينفك خصوصيتها عما عدا كالمشي فان عروضه الحقيقي هو الحيوان دون الانسان فان من ملاحظه عروضه هو الحيوانية دون الانسانية فخصه  
 الانسانية فلما لا يستند ذلك الامر حقيقة الى ما هي شئ هو اي ذلك الشئ يطابق ذلك الامر هو اي ذلك الشئ الا اعم من حيث هو  
 الا اعم اذ اخصه خصوصية لمعناه في المصدق وهذا الحكم اي الامر الثابت للخاص العام يستند اليه اعم الذاتي والعرضي ولا تخصيص له بالذات في شئ لما  
 كان يتوهم ان يتوهم ان العام والخاص كونهما يتحدان في الوجود فكيف يستقيم القول بان ثبوت شئ لاحد بما عدا المشهوره لا لاخر دفعه بقوله لكن في  
 مرتبة تحمل اي الحكاية دون مرتبة المصدق اي الحكمي عنه فان فيه اي في المصدق وحده بحجة اي اتحاداً بمحضها بين العام والخاص في رتبة  
 الدفع ان الاتحاد بينهما انما هو في مرتبة المصدق واما في مرتبة الحكاية فمكافؤاً وحاشا والكلام ليس الا في هذه المرتبة اقول لو اريد بالماهية لكان  
 في تعريف النوع الاضافي ما به شئ هو هو يخرج المصنف لا الشخص اما الاول فلان المصنف امر اعتباري بخلاف ما به شئ هو هو فانه موجود واما  
 الثاني فلان الشخص يصدق عليه ما به شئ هو هو ويستند اخراج الشخص الى قيد الاولوية فان قول الجنس على الشخص انما هو بواسطة النوع  
 كذا في الشرح في هذا التفسير شهرة ولانه لو اريد بالماهية الامر المعقول يستند اخراج الشخص اليها بان مدلولها الالتزامي هو الكلية والشخص  
 ليس ككلي بل هو عليه ليزم اعتبار ذلك الالتزام في التعريف مع انه قد تقرر في مقره ان الالتزام في التعريفات مجهور فادرك وقد يقال ان التعريف  
 على ما ذكرنا ان بعضهم اخرج الشخص بقيد الماهية بمعنى الامر المعقول الذي هو مدلول التزامي للكلية ان وجوب الكلية للمعقول اي الحاصل  
 في العقل غير بين اي ظاهر الجواز لتعلق الجزئي بالمجرد توضيح الاعتراض على ما ذكرنا في التعليق المرضي ان الشروط في الالتزام هو اللزوم الذي  
 يحسنه كون المسمى بحيث يحصل تصوره في الذهن حصل تصور اللازم فيه ونظائر ان الامر المعقول مقيساً الى الكلية ليس كذلك اذ لا يجب  
 كونه كلياً لما وعيت من جواز تعلق الجزئي بالمجرد فما استقام سندا وخرج الشخص الى قيد الماهية بالمعنى المذكور هذا ولو اريد بها اي بالماهية  
 ما يقال في جواب ما هو يخرج المصنف والشخص معاً فانها لا يقال ان في جواب ما هو فلا حاجة الى قيد الاولوية لا اخرج المصنف عند من يقول بكون  
 الماهية بمعنى الامر المعقول ولا اخرج الشخص عند الشارح المرجح لكون الماهية بمعنى ما به شئ هو هو وايضاً لا حاجة الى قول الماتن في جواب ما هو  
 التي بها اي بالاولوية يخرج يعني ان ذلك القيد مجمل فالواجب حذفه السافل الذي هو نوع الانواع كالانسان بالنسبة الى العالي كالجسم الناعم  
 مع ان السافل من افراد النوع الاضافي فبذكر قيد الاولوية يلزم ان لا يكون تعريف النوع الاضافي جامعاً لافراد هذا والتفصيل في التعليق الكر

اذ حللنا على السافل بواسطة المتوسط الاول وبالذات ثم قد لاج بما القى على روعك ان لها هية ثلثة معان الامر العقول الى  
 العقل في العقل واما الشيء فهو ما يتعال في جواب ما هو والى كل منها ذهب في اهرب للمختار عند الشارح هو المعنى الثاني فاحفظ قوله وبينما  
 اني بين النوع الحقيقي والاضافي عموم من وجهه قال المصنف في الحاشية هذا هو المعنى من وجهه هو الحق نظر الى مضمونها في بادي الرأ  
 واما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق اى النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل نوع حقيقي مندرج تحت جنس فلا يتحقق مادة افترق  
 عن الاضافي والدليل عليه قوله فان كل حادث ولو متصلة ذاتيا يسبق اى متاخر مادة بالضرورة الوجودانية والمادة والجنس متميزان  
 ومتغايران اعتبارا فكل حادث مسبوق بجنس ايضا فيندرج تحت الجنس فلا يوجد نوع الا يكون داخل تحت فصار كل نوع حقيقي نوعا  
 ولا عكس وهذا هو العموم المطلق على ما عرفت في الدرس السابق ولا يرد النفس الناطقة تقرير الايراد ان النفس الناطقة نوع وغيره داخل تحت  
 الجنس لتجربا عن المدة فهو النوع الحقيقي بدون الاضافي فانهم ساس الاطلاق فانما لا نقول بتجربا اى تجرد النفس الناطقة من كل وجه  
 لتكون غير داخل تحت جنس بل هو بين بين اي بين التجرد وبين عدمه يعنى انها مجردة فاما مادية من حيث التعلق بالبدن فهو مادتها وجنسها  
 كليهما بقوله فلها حظ من الجسمانية التي هي مادتها وجنسها فصار كل نفس الناطقة من هذه الحاشية داخل تحت جنس فان دفع الايراد ولا يرد العقول  
 العشرة تقرير الايراد ان العقول انواع مجردة عن المادة فلو كان لها جنس لم يفرقها بالمادة لما دريت من اتحاد الجنس والمادة فاستبان  
 ان العقل نوع غير مندرج تحت جنس فوجد النوع الحقيقي بدون النوع الاضافي فانما لا نسلم دليل لعدم الوجود كونها اى كون العقول انواعا تحصل  
 كالانسان الفرس وغيرهما بل العقول انما هي مراتب عقلية يعتبر العقل بمساو كلياته للعالم سواء في ترتيب انما لفيض ليست بموجودة في الخارج فتوسطها  
 في ترتيب انما لفيض مثل توسط الانسان المتوسط التي هي من المراتب العقلية ولما كان لقائل ان يقول ان النقطة نوع بسيط لاجرم لها  
 فلو كان لها جنس لم يزم تركيبها وهو كما ترى ففى نوع حقيقي لا ضافي فيكون العموم بينهما من وجه لا مطلقا وقعة بقوله واما النقطة فعلى تقدير وجودها  
 في الخارج فغير من المنع وهو ان لا نسلم وجود النقطة في الخارج فانها متوهمه في طرف الخط وهذا امره اشيع المقتول حيث قال الاطراف  
 هو موجود عند انقطاع صوابها فانه ليس هناك شيئا واقعة في النهايات بل النهاية انقطاع الامتداد وليس امره ينقطع الامتداد  
 فانما هي بسيطة خارجا فقط اى ليس لها اجزا خارجية واما بساطتها اى انها ايضا اى كما انها بسيطة في الخارج فممنوع كيف والحال ان البساطة  
 مطلقة اى محسب خلوها من اجزاء والذين كليهما من خواصه تعالى اى ليس غير تعالى بسيط كذلك انتهى حاشية الماتن اقول المقصود منه  
 ترخيص ما قال المصنف في الحاشية من ان كل حادث ولو ذاتيا يسبق بالمادة على ما حققه الحكماء الراسخون في العلم ان قولهم كل حادث  
 مسبوق بالمادة يقتضي ان الحوادث الزمانية لا الحوادث الذاتية المسابقة اى المساوية لا المكان الذاتي فان كل ما هو ممكن ذاتي فهو حادث ذاتي  
 وكل ما هو حادث ذاتي فهو ممكن ذاتي فالمصنف في بل عن هرب الفلاسفة حيث عزم فزعم مسبوقية الحادث الذاتي ايضا عن المادة مع انها مختصة  
 بالحادث الزماني وحده فان تعاقب وجوداتها الممتدة والحوادث الزمانية وتخصيصها بالازمنة بان بعضها ما وجد اليوم وبعضها من بعضها عدا  
 وهكذا اذا لم يكن كل واحد من التعاقب والتخصيص من تعاقب اى جانبها كجاء الحق بل محجبه للاستواء بنسبته الى الازمنة بأسرها وعموم فمضمونه  
 تعالى فلا بد وان يكون ذلك التخصيص في جانب المعلول كما بينه بقوله فلا يتصور الا بان يكون هناك مادة لها استعدادات متغايرة متباينة  
 والبعد بالقياس الى وجود الحادث المحموم بها اى بالاستعدادات وذلك لما دريت من ان للنقطة استعدادا البعد للصورة الانسانية  
 من استعداد العلاقة لها وللنقطة استعدادا بعيدا تلك الصورة من استعداد المصنعة لها لا المكان الاستعدادى الذي هو عبارة عن استعداد  
 محل الحادث وهو امر موجود قبل وجود الحادث وذلك الاستعداد غير باق بعد خروجه الى الفعل لما وعيت ان الاستعداد لا يجمع مع الفعلية بل  
 يحتاج خبر لقوله فالامكان الاستعدادى الى المادة قبل خروجه اى خروج الاستعداد الى الفعلية للاحتياج الامكان الذاتي الى المادة الذى

هو بسيط فانه عبارة عن سلب ضرورة الطرفين ملبا بسيطا فينقذه من السالبة البسيطة والمراد بالمادة ههنا اي في قولهم كل حادث  
 زائلي فهو سبق بادة بجم الموضع ان كان الحادث عنهما كالسود والبياض فمادته هو الموضع عنى الجسم المعلق على الحادث ان كان نفسا فمادتها  
 هي البدن الذي يتعلق بنفس كما يصرح به الشارح بعينه او الميولي ان كان الحادث صورة فمادتها هي الميولي الاول التي هي جوبير ليس ذاتة  
 مستقلة ولا منفصلة وحتى في حالتها الاتصال الانفصال فمادة النفس اي ما يتعلق به اي نفس بها اي بالمادة هو البدن ليس البدن جنسا لها  
 اي للنفس فيكون النفس نوعا حقيقيا لا اضافيا فتحقق العموم من وجه فان نفس من الامور المعبرة في نسخ اي اصل الحقيقة والبدن مقياسا الى  
 النفس ليس كذلك تسليم ساطة النقطة خارجا فقط لاذ ههنا يطل ما تقدم من كلامه يعني ان كلام المصنف في هذا المقام ينقض كلامه فيما  
 تقدم وهو التعاكس لزوم بين التركيبين يعني ان كلامه السابق يدل على ان التركيب الذهني مستلزم لتركيب الخارجي وبالعكس بخلاف كلامه  
 ههنا فانه مطلق على ان النقطة بسيطة في الخارج ومركبة في الذهن من جنس الفصل وعليه اي على التاكيد تنفرع فيما نقل عنه اي عن المصنف  
 في الحاشية البطلان ما ذهب اليه السيد السند في شرح ما واقت من ان المركبات الخارجية ليس لها حدود وعقلية فتذكر ان القى عليك في الدرس  
 السالفه كالانريد عليه والقول بان البساطة مطلقا اني ذهنا وخارجا من خواصه تعالى معنى انه لا سبيل الى الاثنية في ذاته تعالى وفي صفاته  
 تعالى حتى لا يرب للشك فيه المقصود من ذلك القول البطلان الدليل الذي اوردته المصنف في الحاشية على ان النقطة انما هي بسيطة في الخارج  
 دون الذهن من ان البساطة المطلقة بمعنى كون الشيء بسيطا في طرف الخارج والذهن معا من خواصه تعالى بما تفصيله في بعض محاشي ان  
 البساطة المطلقة تطلق على معنيين احدهما عدم التعدد والكثرة وثانيهما عدم الاجزاء فان اراد ان البساطة المطلقة بالمعنى الاول فليس  
 الواجب تعالى فسلم اذا تعدد ولا كثرة في ذاته تعالى ولا في صفاته لكنه لا يستلزم ان لا يكون غيره تعالى بسيطا بمعنى عدم تركبه بالجنس  
 والفصل وان اراد ان البساطة المطلقة بالمعنى الثاني من خواصه تعالى فمنوع كيف وتعلم ان الاجناس العالية والفصول كلها بسيطة  
 بهذه المعنى فحاز ان يكون النقطة ايضا بسيطة بذلك المعنى وهو مراد من قال ان الاسكان ساس التركيب يعني ان مراد من التركيب في هذا  
 القول هو التركيب بمعنى التعدد والتكثرة لا بمعنى وجود الاجزاء كما ان التركيب ساس الاسكان لتخصيص المقال ان كل واحد من الاسكان التركيب  
 بمعنى التعدد والتكثرة متلازمان في كل مكان متعدد ومتكثرة وكل متعدد ومتكثرة ممكن اما وعيت ان في الممكن ثنينية وتكثر ابا اعتبارا ماهية ووجودا  
 وصفاته واما بمعنى ان البساطة باعتبار الاجزاء مطلقا اي ذهنا وخارجا من خواصه تعالى فليس كذلك فان الاجناس العالية والفصول كلها  
 بسيطة مطلقا بهذا المعنى اي عدم الاجزاء واما ببساطة الجنس العالي فلانه لو كان مركبا لزم من لا يبق العالي عاليا لما وعيت ان الجنس العالي  
 لا يكون في ذاته جنس وجميع الاجناس اما ببساطة الفصل فلانه لو كان مركبا لزم تركيب الماهية من الاجزاء الغير المتناهية وهو كما ترى  
 ثم شرع في ترتيب ما ذكره المصنف في الحاشية من ان يقول مراتب عقلية وليست انواعا تحصله بقوله واما الاستدلال على اثبات القول  
 فذكر في صحف في القاموس الصحيحة للكتاب ج صحائف صحف لكتب نادرة لان فينبغي ان لا يجمع على فعل انتهى القوم ان ثبت تحقيق المراد فارجع  
 الى التعليق المسمى ثم اقول بوجهي الاطلاق اي كون النوع الاضافي اهم مطلقا من النوع الحقيقي على ما قال المعلم الاول ارسلوه وهو ان لا يستطيع  
 اي لا يقدرون ان يذكروا شيئا بوجوده ممكنا خارجا من المقولات العشرة التي هي اجناس عالية للوجودات الممكنة كما ان جواب قوله اي لا يطلق وجود  
 وجميعها من ماهية نوعية الا وتندرج تحت جنس ما تفكر فان اختلف في صدره ان لم يلزم من اندراج كل ماهية نوعية تحت جنس ما كون الماهية المجردة  
 مادية مما تفكر عليها ان الجنس والمادة متحدان فيلزم من ثبوت الجنس لها ثبوت المادة قطعاً فانه بافاده في الحاشية بقوله ولا يلزم منه  
 كون المجرودا ياذر المادة التي هي الجنس بشرط لا غير الميولي كما حققناه سابقا انتهى ثم ان في سوسك جنود الوهم بان قول المعلم الاول ينقض  
 بالوجود فانه بسيط فكيف يصح اندراج تحت جنس ما ولا يلزم كونه مركبا فان المقولة بجنس عال وكل ما له جنس فله فصل فادفعه ما ذكره في الحاشية



الآخر في قوله واما الامور الاعتبارية الانتزاعية كالوجود مثلاً فلا كلام فيها واما الكلام في الحقائق الموجودة انتهى قوله كالوجود آه قال المصنف  
في الحاشية الوجود لا ينس له والا فاما ان ينصف بالوجود فيكون الكل صفة للجبر لكن لا يكون ذلك الجبر صفة لنفسه بل يكون صفة لاسائر الاجزاء  
فلا يكون العارض بتمامه عارضاً او بالعدم فيلزم اجتماع النقيضين انتهى قد يستدل على بساطة اى بساطة الوجود بانه لو كانت له اجزاء لكانت  
انقساماً فاما اى انقسام الاجزاء المبالى بالوجود فيكون الكل صفة للجبر فان الوجود هو الكل وجزؤه اذا كان ينصف بالوجود وصار صفة وعارضاً لـ  
الجبر لكن لا بسبيل لعروض امر يري كل جبر مستلزماً اى استلزماً هذا العروض اما عروض الشئ لنفسه هذا على تقدير كون الكل صفة وعارضاً  
لجميع اجزائه اذ من جملة الاجزاء ذلك الجبر ايضا فيكون متصفاً بنفسه وعارضاً لها وهو كما ترى والا يلزم خروج الشئ عن نفسه لكون العارض  
خارجاً عن المعرض بالضرب المستحيل وهو ان لا يكون بينهما اى بين العارض والمعرض تغاير صلاً اى بالذات ولا بالاعتبار للزم كونه  
اى كون الجبر بما هو جزاء عارضاً ومعرضاً بنفسه تفصيل المقام ان عروض الشئ لنفسه على ضربين جائز وتحييل اما الجائز فهو ان يكون  
بين الشئ نفسه تغايراً اعتبارياً كالامكان فان العارض فيه صفة لمعرضها فاحصة وعارضه والمعرض ما هي حصته له وبير الشئ رخصة  
تغاير اعتبارياً لاعتبار التقييد في الحصة دون ذلك الشئ ففي هذا الضرب يكون المعرض نفس الشئ كالامكان في العارض حصته كالامكان  
الامكان في الاستحييل فهو تالم كمن فيه تغاير صلاً بين العارض والمعرض ههنا كذلك كما علمت انقسام ان الجبر بما هو جزاء عارض  
ومعرض جملة الامران حيث يتبين العارض والمعرض واحدة واما ان لا يكون عطف على قوله اما عروض الشئ لنفسه العارض بتمامه عارضاً هذا  
على تقدير كون الكل صفة وعارضاً لاسائر الاجزاء سوى ذلك الجبر الذي فرض الكل صفة له او بالعدم عطف على قوله اما بالوجود فيلزم اجتماع النقيضين  
اى الموجود المطلق والمعدوم المطلق ثم لما كان مستوهم ان يتوهم ان اجتماع النقيضين على ضربين جائز وتحييل فاجاز عبارة عن ان يكون احدهما  
عارضاً للاخر واستحييل عبارة عن تحققهما في ثالث لا ريب ان اللازم ههنا هو الاول والثاني فان الجبر اذا انقسم بالعدم فمنه صفة  
فيلزم كون الوجود وجوداً او عدماً ازا لاشراح بقوله في الحاشية اذ الكلام في بساطة الوجود المطلق والتزويد بين انقسام اجزائه بالوجود المطلق  
او بالعدم المطلق فالوجود المطلق كونه موجوداً او معدوماً يصدق عليه الوجود المطلق فعلى تقدير كون اجزائه معدوماً مطلقاً يصدق عليه المعدوم المطلق  
ايضاً لعدم الاجزاء فيلزم اجتماع النقيضين مستحيل ففكر انتهى قوله فيما اذ الكلام في بساطة الوجود المطلق آه هنا كله ما هو مما افاده المحقق الهو  
في حاشيته على شرح المواضع قوله فيما كونه موجوداً او معدوماً لان الوجود من المعقولات الثانية ولان الشئ المطلق لا وجود له في الخارج قوله فيما  
يصدق عليه الوجود المطلق لما وعيت ان المطلق يتحقق بحد ذاته قوله فيما يصدق عليه اى على الوجود المطلق قوله فيما المعدوم المطلق ايضا  
اى كما يصدق عليه الوجود المطلق قوله فيما فيلزم اجتماع النقيضين مستحيل اى يصدق الوجود المطلق والمعدوم المطلق في ثالث غنى الوجود  
الكل هذا التفصيل في التعليق المرئى ثم تلقى عليك ان الشارح انما اخرج الكلام في الموجود المطلق والمعدوم المطلق لان الموجود من وجه  
ليس ينقص للمعدوم من وجه بل انما التناقض بين المطلقين فادرك وقيل اى اعترض عليه اى على الدليل الناهض على بساطة الوجود والاعتقاد  
هو المحقق الدواني في الحاشية القديمة ان غنيت ايها المستدل بكون العارض بتمامه عارضاً وجوب عروض اجزاء العارض بتمامه  
اى بتمامها المعرض بان يعرضه جميع اجزاء العارض فينقض ذلك بالكثرة فان الوحدة التي هي جزؤها باعية عارضة للمجموع المعرض للكثرة  
بل الوحدة عارضة لجزءه اى جزاء المجموع تفصيل الانقراض ان الكثرة عارضة للمجموع فيقال انه كثير مع ان الوحدة الحقيقية التي هي جزاء الكثرة  
غير عارضة للمجموع الذي هو معرض للكثرة لانه ليس بواحد حتى بل الوحدة عارضة لجزء المجموع فاستبان ان كون جميع اجزاء العارض عارضة  
للمعرض غير واجب انت تعلم جواب عن ذلك الاعتراض باختبار شق الاول انقراض الكثرة ساقطاً عن جهله وجهه ان معرض الكثرة والمعرض  
نفس الطبيعة من حيث هي اى مطلق الطبيعة لا اى ليس معرض الوحدة الطبيعية الواحدة ولا اى ليس معرض الكثرة الطبيعية الكثيرة والا يلزم

تقدم الشيء على نفسه فان الواحدة والكثرة لو كانتا عارضتين للطبيعة من حيث الوحدة والكثرة كما نرى المحقق الدواني ان كان يكون تلك الطبيعة قبل عروض الوحدة والكثرة لا واحدة وكثرة فيلزم تقدم الوحدة والكثرة على نفسها وهو كما ترى فإلحاق ان عروض الوحدة والكثرة هي الطبيعة من حيث هي هي فتملك الطبيعة كما انها كثيرة كذلك هي واحدة ايضا وان عنيت وجوب عروض اجزائه اى اجزاء العارض بانفس المعروضات فجزئها فلنتر من الوجود عارض بجزئه وجزؤه بجزئه ولم يجرأ عروض الشيء لنفسه غير لازم فلا يتم الدليل على بساطة الوجود واجب عنه المجيب المحقق الاول في الحاشية القديمة وهذا الجواب باختصار الشق الثاني بان يجب الانتباه الى جزر الاجزائه واللا يلزم التسلسل في الاجزاء الموجودة وهو كما ترى فالحذو زى حاله وهو اعمروض الشيء لنفسه او عدم كون اجزاء العارض عارضة للمعروض بالجزء ورد الراد ايضا المحقق الدواني في الحاشية القديمة بان وجوب الانتباه الى الانتباه الى جزر الاجزائه في الدخالات العينية اى الاجزاء الخارجية مسلم الا يلزم عدم تناهي الاجزاء وهو محال وجوب الانتباه الى الاجزاء الذهنية ممنوع فانها اى الاجزاء الذهنية تحليلية اى صالحة لتحليل العقل الكلى الى الاجزاء ويجوز ان يكون التحليل غير واقف عند حد لا يتجاوزها كما في اجزاء الجسم والجواب عن ذلك الرد ان النزاع في غير الاجزاء المتعارية يعنى ان النزاع في هذا التحليل ليس بالافى بالاجزاء الغير المقدرية فانه لو فرض الوجود المطلق مركبا في الخارج فانما يتحقق فيه اجزاء غير مقدرية ولا تسلسل فيه حتى يتم المنع الذي ذكره الراد بقوله وفي الذهنية ممنوع واما اجزاء الجسم في مقدارية وعدم التناهي بمعنى لا تقف عند حد تتحقق فيها وهذه الاجزاء خارجة عما نحن بصدد قياس على اجزاء الجسم قياس مع الفارق وان المقصود من الدليل المذكور لاثبات بساطة الوجود اثبات بساطة الخارجية اى نفى اجزائه الخارجية فانه لو كان المراد منه نفى الاجزاء الذهنية لم يتم ذلك الدليل لان مبنى استحالة الشق الاول من الدليل على ان القصاص جزء الوجود بالجزء مستلزم لعروض الشيء لنفسه انما يتحقق في الاجزاء الخارجية فانه لا يلزم من اتصاف شيء بامر اتصافه بجزءه الذهني حتى يتم ذلك العروض وذلك لما وعيت ان الجسم يتصف باسوداد ولا يتصف بقابض البصر الذي هو جزء ذهني للسواد وبجزئه الفاصل له وانسرفيه ان الجزء الخارجي جزء حقيقة لكونه مغاير للجزء الآخر ولكل ذاتا ووجودا فان اتصاف الشيء بامر مستلزم لاتصافه بجزئه الخارجي لما دريت انه جزء حقيقة فلو لم يتصف ذلك الشيء بالجزء الخارجي لم يتصف بكل تامه بخلاف الجزء الذهني فانه ليس جزء حقيقة فلا يلزم عدم الاتصاف بكل وهي اى البساطة الخارجية مستوجبة للبساطة العقلية اى الذهنية بناء على احتلازم بينهما فيجب الانتباه في المقومات الذهنية فسقط قول الراد وفي الذهنية ممنوع فالحذو والمذكور سابق على حاله ايضا اى كما وجب الانتباه في المقومات العينية فاستبان بساطة الوجود بساطة ذهنية ايضا ثم رتب ذلك الجواب بقوله اقول اثبات البساطة الخارجية بنفى الاجزاء الخارجية للوجود التي بازائها الاجزاء العقلية اى تلك الاجزاء الخارجية مبادى الاجزاء العقلية التحليلية منشأ لانتزاعها لما افطنت في الدرس السالف من انها اذا اخذت بالبشرط شيء كانت اجزائه عقلية معبرة بالجنس والفصل محمولة على الكل المؤلف منها واذا اخذت بشروط الاشياء فهي اجزاء خارجية معبرة بالمادة والصورة غير محمولة على الكل المؤلف منها والتركيب من هذه الاجزاء الخارجية يستلزم التركيب الذهني وبالعكس بهذا البرهان وهو انه لو كانت للوجود اجزاء بكان اتصافها بالوجود والجزء مستعذر اذ هي اجزاء متحدة تحليلية والكلام فيها بعينه الكلام في الاجزاء العقلية فالحكم بنفى تلك الاجزاء الخارجية ينافي القول بعدم استلزام اتصاف الشيء بغير اتصافه بجزئه الذهني مع القول باستلزام اتصافه بالاتصاف بجزئه الخارجي فانها متحدان لا فرق بينهما الا بالاعتبار بار وكل منهما موجود بوجوه واحد ومتحد مع الكل وزيدة المرام ان ذلك الدليل ان لم يتم في الاجزاء العقلية لم يتم في الاجزاء الخارجية ايضا فالحذو لم يكن ان اثبات البساطة الخارجية بذلك البرهان متعذر بل ارياب نعم ثبت البساطة اى بساطة الوجود بالبرهان المذكور بالقياس الى اجزاء خارجية متميزة بحسب الحمل والوجود وكل منها موهية هيا متماز عن موهية الآخر وهذه الاجزاء الخارجية لا يحاذيها الاجزاء العقلية ولا يتجانس اى لا تسقط البساطة المذكورة فالحكم بالقياس على ذلك انه لا يستلزم من نفي تلك الاجزاء الخارجية ونفي الاجزاء الذهنية اذ ليس من مآثر الجزئ

تلازم حتى يلزم من نفسها فيها كما لا يخفى ولا يخفى عليك المقصود منه تمام الدليل النابض على إثبات بساطة الوجود بإبطال الاجزاء العقلية انه اذا  
كان المقصود من الدليل البساطة العقلية وبتفريع عليها البساطة الخارجية بنفي الاجزاء الخارجية التي يحاذيها الاجزاء الذهنية بناءً على دليل  
التفريع على التلازم بين التركيبين باعتبار التزويد بين الشقين بحسب الصدق اى المحل لا يحسب الانصاف وذلك بان يقال لو كان للوجود اجزاء  
فاما ان يصدق عليها الوجود او لا فعلى الاول يلزم مساواة المحل للجزء بحسب الحقيقة لما تقر ان الوجود ذاتي لما يصدق به عليه فيكون صدقه عليه  
بالذات لا بالعرض وعلى الثاني لم يبق الجزاء جزاء لما دريت من وجوب التصديق بين الكل والجزء العقلية يتم جواباً لاداء الدليل المذكور بناءً على  
ان الوجود ذاتي لما يصدق عليه كما يدل عليه البرهان من ان كل كلى بالنسبة الى حصصه نوع حقيقى لها ولا مرتبة في ان الوجود والمصدرى افراد  
حصصية فيكون نوعاً لها وصادقاً عليها بالذات لانه دليل لتامة الدليل يلزم من اى حين باعتبار التزويد بحسب المحل اما مساواة الكل والجزء  
بحسب الحقيقة هذا للزوم على تقدير حمل الوجود على الاجزاء اوله ان الجزاء جزءاً اذ اعلى تقدير عدم ذلك المحل فما وقع في التعليق المرص من لفظ الانصاف هو  
بمعنى محل فلا يتوهم ما توهم فادرك لوجوب التصديق اى المحل بين الكل العقل والجزء العقلية ثم ان احتج في ذلك بما قد سلمنا ان الوجود  
على ما تحته من الجزئيات صدق ذاتياً لكنه لا يلزم منه ان يكون صدقه على اجزائه الذهنية ايضا كذلك بل يجوز ان يكون صدقه عليها بالعرض لا بالذات  
انما يدل على كون صدقه ذاتياً في صورة صدقه على الجزئيات لاني صورة صدقه على الاجزاء ولا رتباب في المغايرة بين الجزئيات  
والاجزاء في ارضه بان اجزاء الوجود من جزئيات لكونه من الامور العامة فكون صدقه ذاتياً على الجزئيات مستلزماً  
لكون صدقه ذاتياً على الاجزاء فيلزم مساواة الكل والجزء هذا توضيح لما في الحاشية ثم اعلم ان القانون المذكور  
اى بالجنس له فصل له كذا في الحاشية يعنى الفصل انما يميز الشئ عن المشاركات كخسبة لا غير بمعنى على امتناع تقوم الماهية من امور متساوية  
ما ان يكون كل منها فضلاً عما هيته بان يميزها عن المشاركات الوجودية وذلك الامتناع لان المركب الذى ليس فيه امر بهم والمحصل بل يكون فيه  
امران محصلان كما في تلك الصورة لا يكون مركباً عقلياً لان معنى التركيب العقلي تقييد احد الجزئين بالآخر من حيث انه يحصله ويقره اى حقيقة ويجعله منطبقاً  
على شئ موجود بان يكون متضاماً اليه كى معنى تحقيقه في الدرس السالف فتذكر الامر حيث انه امر ينضم الى امر فيحصل منهما ثالث وهو المجموع  
وذلك اى التحصيل المذكور ليس الا فيما فيه اطلاق عام بهم بخمس وخاص محصل له هو الفصل وتعيين هو اى العام لهم به اى بالخاص محصل ففكر  
فانه دقيق اشارة الى ان الجزئين تقوم الماهية من امور متساوية لا يسلطون انحصار المركب العقلي في المركب الذى تركيبه من امر بهم والمحصل لانه عين للثبات  
فيه هذا هو التفصيل في التعليق الرضى قوله خمس امر بهم قال بهميار الذهن قد يعقل اى تصور معنى بهما يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه شياء كثيرة  
وهى الانواع كل واحد منها عين ذلك المعنى المبهم في الوجود وذلك المعنى هو خمس فيضم اليه اى الى ذلك المعنى معنى به هو الفصل بعين وجوده اى يقره  
حال المقال ان الفصل على خمسة محمول على معنى ان الطبيعة كخسبة اذا حصلت في العقل كانت امر ابها متروكاً بين شياء كثيرة هو عين كل واحد منها  
بحسب الخارج وكانت غير منطبقة على تمام حقيقة واحدة منها فاذا انضم اليه الفصل تعين نزال عنه الابهام والتزود ويطبق على تمام حقيقة واحدة من تلك  
الاشياء هذا هو التفصيل في بعض الجوانب ثم ان سوسك جنود الوهم بان الفصل لو كان متضاماً الى خمس فيحصل النوع كما ذكره بهميار للزم تركب النوع منها  
فيكونان من اجزاء النوع فلا يصح حمل الجنس والفصل عليه وهو كما ترى لما وعيت ان المركب العقلي ليس مركباً حقيقة والاجزاء العقلية ليست اجزاء حقيقة فهى ليست  
اجزاء بالقياس للحقيقة بل بحسب الحقيقة لكونها محمولة عليه ومحمولة مع جعلها وجوداً فالوجود واحد يمكن تحليله الى صور متكررة في الملاحظة التفصيلية اى  
هى للتحقق كذا في بعض الجوانب واما تقرير التوهم على ما ذكرنا في التحليل الرضى فهو ان قول بهميار فيضم اليه معنى اخذ ال على ان الفصل على الوجود خمس كيف  
والتبادر من ضمها شئ الى شئ هو كون الاول على الوجود الثاني مع ان هذا غير مختار عند المصنف والشارح فازحه بقوله اقول انضمام الفصل الى الخمس  
ليس على حقيقة لا عيناً ولا ذهنياً حتى يتم التوهم بل انضمام معنى ان العقل يعتبر اى بهميار متضمناً اى بالفصل على نحو تعيين الشئ اى تحصيله بعد الابهام

وهو يعبرون عن ذلك المعنى باعتبار انه اى الفصل فيه اى منضم في الجنس ومنه فصل علة لتفصيل المعنى الجنسي وتكميله اى تبيينه نوع واحد من تلك  
 الانواع التي كان الجنس صالحا لكل واحد منها لاعلة لوجوده اى وجود الجنس عينيا كان ذلك الوجود اود هذا كما توهم متعلق بالمعنى لا بالمعنى  
 بعض الناس من طاهر عبارات الاسلاف لفظة الامتياز بينهما اى بين الجنس والفصل بحسب الوجود ثم تقرير المرام ان الفصل لو كان علة  
 لوجود الجنس في الخارج لكان استغاييرين في الوجود وانتفع المحل بالمواطاة وهو كما ترى ولو كان علة لوجود الجنس في الذهن لزم عدم تفصل الجنس  
 بدون الفصل وهو خلاف من القول لمادريت ان الذهن يعقل معنى احد المنفردا فقولنا لفظة الامتياز علة لعدم كون الفصل علة لوجوده في الخارج  
 ولم يقرض لعدم كونه علة لوجوده الذهني لظهوره او لالاكتفاء بما سبق منه كذا في التعليق المضي نقلا عن بعض التعاليق والحق في تحرير المرام  
 ان يقال ان الفصل ليس علة لوجود الجنس سواء كان ذلك الوجود خارجيا اود ذهنيا فانه ليس للجنس وجود مغاير لوجود الفصل حتى يحصل الامتياز بينهما  
 والعلة تقتضي التنايز بين وجودي العلة والمعلول واما التمايز بينهما بحسب التعيين والابهام فلا يكفي للعلية في الخارجى او الذهني ومنه استبان  
 ان قول الشارح لفظة الامتياز بينهما بحسب الوجود علة لعدم كون الفصل علة لوجود الجنس خارجيا كان اود ذهنيا ولا تخصيص كذا في القول بالوجود  
 الخارجى فقط قد رتب اذ ادريت هذا فلا يذرب عنك ان مراتب التكميل اى تكميل الفصل للجنس تختلف بحسب اختلاف مراتب الاجناس فان لكل  
 مرتبة من تلك المراتب تكميلا على حدة على وفقها فللجنس العالي كالجوهر ايهام عظيم ينقص هذا الابهام مراتب مختلفة قربا وبعدا سبلغا حد آخر  
 نهاية التكميل النوعي وهذا التكميل لا يتحقق الا في النوع السافل كالانسان بهضم فصل بعد فصل كالقابل للابعاد والنيامي واحتسب  
 والناطق فبضم الناطق بلغ الجوهر الى حد التكميل النوعي فلم يبق الا بهام في مرتبة التكميل النوعي الذي هو النوع السافل لا بحسب كونه  
 مشارا اليه على التعيين لعني لم يبق له محصل منتظر في مرتبة ما هيته الا باعتبار الاشارة بحسب الوجود الخارجى بالقياس الى الاشخاص الخارجة  
 وان استعصب اى استشكل عليك امر اتحادهما اى اتحاد الجنس والفصل مع المادة والصورة المتمايزتين في الوجود وتفصيلهما  
 انما كانت المادة والصورة تمايزتين بحسب الوجود ومن ثم قيل ان الصورة علة لوجود البيولى في الخارج وقد ثبت عندكم ان الجنس الفصل اتحاد  
 معهما فلم يتم التمايز بين اتحاد مع المادة اعنى الجنس وما يتحد مع الصورة وهو الفصل فيحقق عليه الصورة لوجود الجنس وهو  
 باطل عند الشارح فيقال اى فيجيب ان باهما اى المادة والصورة تمايزتان لاتحادهما اى مع الجنس واول الفصل كما مر تحقيقه من ان المادة  
 والصورة على نوعين احدهما اى تمايزه بحسب جعل وتوابعهما البيولى والصور المتواردة عليها وليس هذا النوع ماخذ للجنس الفصل متحدة حالان التميز  
 منها انضامى بحسب الخارج والاصح حل احدهما على الآخر ولا على الكل وتاينهما ما بهى غير تمايزه بحسب الجعل وفروع الاجزاء والعينية المحاذية للجنس  
 والفصل والتركيب منها اتحادى بحسب العقل فلا مشقة في اتحادهما مع الجنس والفصل وحمل المقال ان التمايز بينهما وجودا غير لازم حتى يلزم المخدورفا  
 وان يحصل عليك الامر بانه يلزم ح اى حين كون المادة والصورة المحاذيتين للجنس الفصل متحدتين في الوجود غير متمايزتين في تصادق اى حل  
 الاجزاء الخارجية التي يطبقها الاجزاء العقلية ويلزم حملها اى حل الاجزاء الخارجية على المركب منها وذلك لتصادق طل بالاجماع للاتحاد في الوجود  
 دليل للزوم لتصادق لعني ان من لا يحمل وهو الاتحاد في الوجود يمتنع في الاجزاء الخارجية المحاذية للاجزاء العقلية فيلزم حمل بعضها على البعض بل على  
 المركب منها وهذا اللازم كما ترى فيخرج اى يقع بان مجرد الاتحاد في الوجود ليس منطوق الصوة المحل حتى يلزم حمل تلك الاجزاء الخارجية بل يراه اى  
 مناط المحل ان ينسب وجودى الذاتى اى الذات ووجود المعروض الى الذاتيات ناظر الى ذاتى الذاتى والعوارض ناظر الى المعروض فيلزم  
 مرتبة مرتبة متعلق بقوله ينسب منها اشياء براسها اى ما هيته مستقلة عن اتحادها في الوجود بالذات ذاتى الذاتيات او بالعرض ذاتى  
 في العرضيات فالاول هو الذاتى والثاني هو المحل العرضى لا اى ينسب من حيث انها البعض اى اجزاء الواح الوجود كما ترى في الاجزاء المتعددة  
 المتحددة مع الجسم في الوجود مع عدم حملها فاتها والمادة والصورة التي هي متحدة مع الدخالات العقلية من هذا القبيل اى من حيث انها البعض

مفهوم  
 مافطورا  
 مافطورا  
 مافطورا

للوامد الموجودة لا أي ليس اتحاد المادة والصورة المذكورتين من حيث انهما طبيعتان مستقلتان احدهما عين الاخرى في الوجود كما في طبائع الحيوان  
 فانظر الى المنفى الى المنفى فاختلافه الحق ثم توضيح الازاحة ان مناط الحمل ان يكون المحمول الموضوع ما يمتد بتقديراته في اتحادها في الوجود فاما  
 فقد واحد منهما بان لا يكونا ما يمتد بتقديراته في اتحادهما في الوجود ولا يصح الحمل والارتباط ان الاجزاء الخارجية وان جديها الاتحاد في الوجود  
 لكنها ليست بطبائع مستقلة بل انما كلاهما من حيث انها باعاض الطبيعة مستقلة فالصورة والمادة انما لاطعان من حيث انها جزآن للثابت  
 فلا يصح جعلها أصلاً بخلاف الجنس في الفصل فانه لما وجد فيها الاستقلال مع اتفاق الاتحاد في الوجود فيصح الحمل بينهما قوله فلا يكون فصله فرعاً على  
 عليه الفصل لوجوده فيحصل عطف تفسير لوجود الجنس المقصود منه اذ اختلف عسى ان ينتج في المصدر من ان تجوز عليه الفصل لوجود  
 الجنس بمصادم بالنقض في الدرس السالف من الفصل على التحصيل المعنى بحسب الوجود عينا كان او ذهناً وتقرر الازاحة ان المراد  
 من وجود الجنس هو تحصيله ولا شك ان هذا صير من ان الفصل على التحصيل بحسب فلا مصادمة فرعاً خمسة لاربعة كما زعمها البردواني  
 جعل قول الماتن قول الجوهري هو مبني على حدة احد ان لا يكون لما بهيته واحد فوجه بيان اي ذاتيان احدهما جنس مشترك بينهما اي من تلك  
 الماهية وبين نوع ما والاخر فصل العاين لما بهيته يميز ما عن ذلك النوع ثم انعكس الامر بالقياس الى نوع آخر بان يكون ذلك الفصل جنساً  
 لتلك الماهية مشتركة بينهما وبين نوع آخر ويكون ذلك الجنس فصلاً لما يميز ما عن النوع الآخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى النوع  
 الحيوان فصل الانسان بالقياس الى الملك جنس لحيوان بالعكس فانه بالقياس الى النوع الحيوان جنس للانسان الى الملك فصل له  
 فكان فصل الجنس للفصل والالكان كل منهما على الآخر انه دور توضيحه اذ اقرر ان الفصل على التحصيل بحسب فلو كان فصل الجنس جنساً للفصل  
 اكان مطلوباً فيلزم كون الشيء الواحد مطلوباً لوعلة واحدة وهو محال فاما الجواب عن التمسك بالناطق فهو ان كان المراد به هو الجوهري الذي له ادراك المعقولات  
 فانه ليس مشترك بين الانسان والملك اذ مصادق هذا المعنى في الانسان عين الصورة النوعية وهي مخالفة لما بهيته النوعية للملك وان كان المراد به  
 هذا المعارض أي مفهوم بالقوة ادراك المعقولات فهذا المفهوم وان كان مشتركاً بين الانسان والملك لكنه ليس فصلاً للانسان بل هو اثر من آثار فصله  
 ويجوز اشتراك المتخالفين نوعاً في عارض واحد فافهم ان كلا منهما عام ومبهم من وجه وخاص وحصل من وجه آخر فكل منهما اي من الجنس الفصل  
 باعتبار الخصوص رفع ابهام الآخر من حيث العموم فلا دور لوجود جهتي العموم والخصوص فاختلاف باثنين المجتدين قانع لاساس الدور والحوار  
 المجتدين المحقق الهروي ان الجنس مبهم وفصل محقق من حيث ذاتها لا بشرط شيء يتقرر الجواب ان ذات الفصل مع عزل النظر عن خصوصية محقق  
 لذات الجنس مع قطع النظر عن عمومها وبها منة فالحاصل انها هي بين الذاتين لا دخل فيها للخصوص والعموم لئلا يلزم الدور واختلاف جهتي العموم والخصوص  
 وهي اي حيثية الذات لا بشرط شيء حيثية واحدة اذ لا تعد في ذاتي الجنس فصل صلا وانما جاء التقدم من العموم والخصوص لا دخل لهما فيما نحن فيه  
 فالدور لازم قطعاً وقد يقال في الاستدلال على انه ليس بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه فكيف في تقويم الماهية جهة ابهام احدهما  
 وتحصيل الآخر فحيوان يقوم لما بهيته الانسان من جهة انه عام مبهم والناطق مقوم لها من جهة انه خاص محصل له فكيف في تحصيل ما بهيته الانسان  
 واحدة في كل من الحيوان والناطق فليس بين الجزئين من حيث الجزئية عموم وخصوص من وجه فبين تلك الاجزاء في الحقيقة عموم وخصوص  
 مطلقاً لا من وجه كما ظن علاءه علاوة لا ابطال تركيب الماهية من امرين يكون بينهما عموم وخصوص من وجه انظر الى الكثرة كل جهة اي جهة العموم  
 والخصوص من كل واحد منهما اي من الجنس والفصل لا يلزم استغناء الشيء عما هو مقوم له اي ذاتي لذلك الشيء وهذا اللازم باطل في الماهية ومثله  
 وتقرر علاوة انه لو كان بين اجزاء الماهية عموم وخصوص من وجه لكان في كل منهما هتان للارتباط في ان الجهة الواحدة من كل منهما كافية  
 في تقويم الماهية ولا يستقر في هذا التقويم الجهة اخرى فيلزم الاستغناء عما هو مقوم لها وهو كما ترى والثاني اي التفرع الثاني من الفروع  
 الخمسة اشتمل على تقديره على الفصل تحصل الجنس ان يكون الشيء واحداً فصلان في مرتبة واحدة واما بحسب المراتب فلا امتناع في ان كان طلقاً

والجسم النامي والقابل للابعاد فان الاول فصل للحيوان والثاني للجسم النامي والثالث للجسم المطبق والرابع للجوهر والتوارد والعلل  
لما دريت ان الفصل علة مستقلة على معلول واحد انما اعتبر قيد الاستقلال لان بقدر العلة الناقصة بما نزل لفصل وحده وان كان علة  
ناقصة الا ان مع باقي الامور المعبرة علة مستقلة واما اعتبار وحدة المعلول فانه اذا تعدد المعلول فتوار تلك العلة جاز على الا ترى الى  
افراد نوع واحد فانه يوجد بعضها بعلة وبعضها بعلة اخرى لاكتفا بدليل الاستقلال كل من الفصلين فانه لو لم يكن كل منهما في تحصيل الجنس  
بل يكفي مجموعهما فلا يتعد الفصل اذ المجموع فصل واحد وكل منهما اي من الفصلين في تحصيل الجنس وايضا دليل آخر على البطلان ان يكون شيئاً  
فصلان في مرتبة واحدة يلزم الاستغناء عن الذاتي وهذا الاستغناء بطر ووجه اللزوم منه بقوله لاكتفا احدهما اي الفصلين في التقويم فالفصل  
الاخر لا حاجة اليه في التقويم والتفريع الثالث من الفروع خمس ان الفصل الواحد للقيام الانواع واحد او لا يلزم اثران لا ميسر وهو الفصل  
وهما اي الاثران جنسا ذينك النوعين والتالي طبل فالمقدم مثله وهذا الدليل انما يتم اذا كان الفصل القريب بسيطا فالاولى ان يستدل بانه  
ان يقوم الفصل الواحد للنوعين يلزم ان يتخلف عن ذلك الفصل معلول عن الجنس لا جنس كل من النوعين لا يوجد في النوع الاخر ولا يلزم كون النوعين نوعا  
واحد لما دريت ان اختلاف الذات باختلاف الذاتيات واتحادها باتحادها فاذا كان الجنس القريب والفصل القريب للنوعين احدا فاما استخدام  
بالذات مع انه فرض انهما مختلفان فاذا كان جنسان للنوعين في نوعهما فصل واحد فيلزم ذلك التخلف المستحيل بذات الفصل في التحقيق في التعليق  
وايضا دليل آخر على البطلان ان ذلك التقويم جواز العكس اي كون الفصل جنسا وكنس فصل اوجب الترجيح من غير مرجح يعني القول بفضلية ما فرض فضلا  
دون القول بفضلية ما فرض جنسا ترجيح بلا مرجح وهو كما ترى فلا يكون للنوعين مختلفين فصل واحد ثم جاز كون الفصل جنسا لانه لو كان الفصل الواحد  
نوعا للنوعين فيكون ذلك الفصل مشتركا بينهما والجزء المشترك بين النوعين هو نفس الفصل فانه لا بد وان يكون لكل واحد من جنس  
النوعين جنسا على حدة غير مشترك بينهما واللازم خلاف الفرض كما دريت بتفصيله انما فيكون كل واحد من جنسين مميزا لوجوده في نوع دون نوع والفرع  
المميز هو الفصل ولا يخفى ان هذا الفرع اي الفرع الثالث كان هو الفرع الاول لانه اذا جاز كون جنس فصل او بالعكس كان كل واحد منهما علة للآخر  
وانه دور وان شئت ان يتكشف لديك وجه التشبيه فارجع الى التعليق المرضي والفرع الرابع انه لا يقارن الفصل الاجنسا واحد او اثنين  
اذا كان الفصل علة للجنس فلا يقارن الاجنسا واحد لانه لو قارن جنسين فيكون علة لهما فيقوم نوعين في مرتبة واحدة لا استحالة ان يكون  
نوع واحد جنسان في مرتبة واحدة فيلزم ح تخلف للمعلول عن علة انت تعلم ان هذا التفريع والتفريع الثالث مشتركان في الدليل فاشيات  
اسمها بعينه اثباتا لآخر وهذا معنى قوله وهذا اي الفرع الرابع متفرع على الثالث وقد يقال استدلالا على التفريعات المذكورة والقابل للمحقق الدواعي  
في الحاشية القديمة انك اذا عرفت ايها المخاطب الاتحاد بين الدخالات العينية اي الاجزاء الخارجية اعني المادة والصورة والدخالات العقلية  
اعني الجنس الفصل وذلك لما فطنت ان الجنس هو المادة الماخوذة لا بشرط شي لفصل هو الصورة كذلك ليس عليك استنباط الفروع الثلاثة  
المذكورة اما سهولة استنباط الفرع الاول هو انه لا يكون فصل جنس جنسا للفصل فينبه بقوله لا تتنازع صيرة المادة صورة وبالعكس ولو  
في حقيقتين مختلفتين بل ولو في حقيقة واحدة وبالعكس الى حقيقتين مختلفتين اما الاول فكما حيوان بان يكون مادة للفرد صورة للانسان اما  
الثاني فكما لناطق بان يكون للانسان مادة بالقياس الى الملك صورة بالقياس الى الفرس بهذا في حاشية الحاشية للمحقق المرضي على شرح فهو  
واما سهولة استنباط الفرع الرابع وهو ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحد افاده بقوله ويمنع ان يكون بحقيقة واحدة مادان وصورة  
واحدة ووجه الاستدلال بين فانه لو جاز ذلك لصح تحصيل الصورة الواحدة للمواد الكثيرة وهو كما ترى واما سهولة استنباط الفرع الثاني فانه قد يقال  
او صورتان ومادة واحدة في درجة واحدة لا تمنع تحصيل الصورة الواحدة للمواد المتكثرة دليل لا تمنع ان يكون بحقيقة واحدة مادان وصورة واحدة  
ولا تمنع ترتيب الشيء الواحد على عتين مستقلتين دليل لا تمنع ان يكون بحقيقة واحدة صورتان مادة واحدة ففي العبارة نشر من مرتبة انما ترك



استنباط الفرع الثالث لرجوعه الى الاول ثم زعمنا ان الشارح مثال المحقق الذي انى بقوله ان اراد المحقق بالمادة واصحوة الهيولى و  
 فالبيان وهو امتناع تحصيل الصورة الواحدة للوادة الكثيرة متفقون غير تمام بالصورة الجوهرية الواحدة المحصلة للمواد الكثيرة كمواد الافلاك  
 والعناصر فان الحكم لا يربط الى ان الصورة البغنية واحدة بالذات مع انها محصلة للمواد الكثيرة وان اراد المحقق بالمادة والصورة بايجادها  
 والمفصل من الاجزاء البغنية الخارجية المتحدة بحسب الذات فلا يشتمل ما قال المحقق من سهولة الاستنباط اسي استنباط الفرع فان الحكم فيها  
 في الاجزاء البغنية المتحدة بحسب الذات بعينه الكلام في الجنس لفصل فتا لم يدرت من ان لا تغاير بين الاجزاء المذكورة وبين الجنس لفصل  
 بالاقتدار والفرع الخامس ان فصل الجوهر عن الجوهر في النوع الجوهرية لا معنى ان ينفرد الجوهر صادق عليه صدق الثاني على الذات والايام  
 للانسان مثلا مرتين مرة في نفس الجوهر مرة في نفس الناطق وايضا يلزم ان يكون الجوهر جنسا للفصل وقد تقر في مقوله ان كل ما حصل له  
 فصل فليزم ان يكون للفصل فصل هو البغنية فيكون الفصل ايضا كذلك الى ما لا نهاية بل معنى ان ينفرد الجوهر صادق على  
 معروضه فمفهوم الجوهر عرض عام لا ينفرد اليه وليس كل ما يصدق عليه الجوهر يكون جنسا له حتى يلزم المحذور ان ينفرد الجنس للماهيات المركبة المتدا  
 واما الماهيات البسيطة فيصدق عليها انما هو بالعرض فادرك ثم تقرير المرام ان لو كان فصل الجوهر عن صفاته كان العرض له محصلة للجوهر والتالي بطل  
 لما بينه الشارح بقوله ان العرض لا يكون له محصلة للجوهر فاما مقدمه فذلك لان العرض منفقر في تحله الى الموضوع فكيف يكون له محصلة للجوهر  
 الا بالجوهر وبما هو مطلوب اذا العرض بطبيعة بعبارة مستغنى عن الموضوع بايديته لا اتفاق  
 اسي لا تحتاج من الفاقة بمعنى الحاجة اليه اى الى الموضوع اصلا اى لا الى مطلق الموضوع دلالا الى فردية واما كان الجنس في الفصل شيئا واحدا في القوام  
 والوجود فتجوز ان يكون احدهما اى الفصل بطبيعة متاى عرضا يستدعى وجوده الطيكا والاخر اى الجنس بطبيعة جوهرية يستدعى وجوده في نفسه  
 والايام ان يكون الماهية الواحدة بطبيعة محتاجة الى الموضوع ومستغنية في حد ذاتها قوله خلافا للاحقة لثبوت حيث يجوز وكون الفصل الجوهرية  
 هذا التجوز وان لم يصح حوايل لكنه يلزم عليهم ما مرته اما سمعت انهم قالوا ان الصور النوعية للجوهر اعراض وقد علمت ان الصور تكون فصولا فيلزم القول  
 بعرضية الفصول في نسب النظم فاعلم ذلك وتسكوا بالسريرة فانه مجموع قطعات اششب والهيأة الواحدة والاشتباه في ان السهر حوهرية  
 التي تميزه عن غيره من تسكوا بالاسم الطبيعي فانه مركب من جوهر وعرض هو المقدار اى الجسم لتعليم الجواب عن تسكهم ان السهر حوهرية تامة  
 باعتبار رعاية خبر القطعات المعروفة للهيأة الواحدة لا المركب منها حتى يلزم التركيب من الجوهر والعرض فديجاب بان السهر مركب صناعي  
 والكلام في المركب الحقيقي فانه مركب من التمسك الثاني بقوله واما الجسم فهو المركب من الهيولى والصورة الجوهرية واما جوهران كما ثبتت في حكمته  
 قال المصنف في الجحاشية فان قلت قال الشيخ ابو علي بن سينا في الهيات الشفارة ان من المحال ان يتحد الجوهران فكيف يكون الجنس  
 والمفصل جوهرين مع اتحادهما قلت ليس بهما جوهران متعددان ثم اتحادا بان يكونا جوهران مثلا موجودا في الخارج ويضم اليه وجود آخر وهو المطلق  
 ويحصل منهما ماهية الانسان ذلك لانه لو كانا متعددين لزم ان لا يصح حمل البعض على البعض بالمواطاة وهو كما ترى بل جوهر واحد وجودا وجودا  
 والفصل اى جوهر واحد يحل العقل الى جوهرين بان يعتبر في النوع شيئا مابها شيئا محصلا لا باعتبار خارج عنه بل منضم فيه لتحصيل النوع كما قال الشيخ  
 في تحديد الانسان بحيوان الناطق انه يفهم منه شئ واحد هو الانسان هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق وهذا معنى كون الناطق  
 مثلا منضم في الحيوان نعم لو فرض وجودها اى وجود الجنس وجودا مفصلا من وجود الجوهرين اذ هما جوهران قائلان لذلك كما تاجر بهرتين وجودين متغايرين  
 بخلاف العرض والعرضى كالبياض والابيض فانها لا قابلية لهما بانها للوجود انفرادا وان كانا كلمة ان صليمة الان متحدتين مع المعروض والمحل في الحكم  
 هو الفرق بين الجنس والفصل الجوهرين بين العرض والعرضى فاحفظا فانه اى ذلك الفرق مما لا تجد من غيرنا قولنا الفرق مبنى على اتحاد العرض والمحل  
 بحسب الوجود بل ذات متعلق بالاتحاد ومن هنا توهم المصنف ان معنى قول الشيخ وجود الاعراض في نفسها هو وجودها بالحال ان وجود العرض بعينه

ثبوت المحل واتحاده مع عيني ثبوت المنفرد بحله بالاتحاد والعينية وقد عرفت بطلانه فتأمل كذا في الحاشية كالجنس والفصل أي كاتحادهما  
بحسب الوجود بالذات كما ذهب إليه أي إلى ذلك الاتحاد الفاضل أبو الحسن الكاشي وما به الفرق بين المجموع والعرض قابلية الوجود المنفرد  
للمجموع وعدمها أي عدم قابلية الوجود المنفرد للأعراض لا يخفى بطلانه على ما سبق في تحقيق المشتق أن العرض موجود بوجوده منفرد بوجوده  
لما دريت في الدرس السابق أن العرض لكونه حقيقة مما عتبه وجوده غير مستقل بخلاف المحل فإنه لكونه متعوتا له وجوده مستقل في اتحاد العرض المحل بحسب  
الوجود بالذات مستحيل فاعلم ذلك قولنا أن الكل كما يصدق أنه هذا المقدمه المذكورة في الحاشية القديمة للمحقق الدواني على شرح التجريد للقبوحي  
حيث قال إن كل مفهوم أي كل كما يصدق على واحد من أفراد كذا كذا يصدق على الكثير منها أي من أفرادها كذا كذا لأن الإنسان فإنه كما يصدق على  
كل أصغر منه ويعمود بذكر كذا كذا يصدق على الكثير منها إلا أن الفرق بين الصديقين أن يصدق المفهوم الكل على الواحد يقيد الوحدة وعلى الكثير  
بقيد الكثرة فشتان ما بينهما وأطلق أي مطلق الكل مع قطع النظر عن قيدي الوحدة والكثرة صادق عليهما أي على الواحد والكثير على السوية فيصدق  
على كل واحد من زيد وعمرو وغيره أنه إنسان واحد وعلى جميعهم أناس كثيرة إذا دريت هذا التمهيد فلا يذهب عنك أن الحيوان يصدق على مجموع الأناس  
والفرس مع قيد الكثرة دون الوحدة توضيح المصنف ما إذا أراد بقوله يصدق على كثير أنه أراد أنه يصدق عليه قيد الوحدة فممنوع لما عرفت  
أنفأ وإن أراد أنه يصدق عليه قيد الكثرة فمسلّم لكنه أذن يكون المراد من قوله مجموع الأناس الإنسان والفرس حيوان أنه حيوان كثير ولا محذور فيه كما فصله بقوله  
فلا يلزم أن يكون لشئ واحد فصلان قريبان هما الناطق والصابل وذلك لأن المجموع إنما هو كثر لا واحد وإنما كان متوهم أن يتوهم أن يفرض المجموع  
شيئا واحدا وإذا كان له فصلان قريبان ثبت للشئ الواحد تحققهما وهو محال إذا القبول ولو فرضت المجموع شيئا واحدا لكثيرا فلا يكون أحد حقيقيا  
بل يكون أحدا اعتبارا من جهة اعتبار الحياة الصورية والكلام ليس إلا في الواحد الحقيقي وهو أي الواحد الحقيقي المراد من قولهم لا يكون لشئ واحد فصلان  
قريبان علانا بجمل مجموع الفصول فصلا واحدا للمجموع واليه أشار المصنف رحمه في المحل كذا في الحاشية قوله لا يقال يلزم أنه هذا البطلان للعدة  
المهمه المذكورة في الاشكال هي الكل كما يصدق على واحد من أفراد كذا كذا يصدق على كثير من بينها متعلق بالابطال يلزم على هذا التمهيد  
العدة على المعلول المركب من المادة والصورة وإذا صدق على ذلك المعلول المركب العلة يلزم كون المعلول عليه فهو كما ترى لأن المعلول محتاج إلى  
العدة والعلة محتاج إليها فإذا كان أحدهما عينا الأخرى يلزم كون الشئ محتاجا إلى نفسه وهو محال ثم بين وجه اللزوم بقوله لا إنما أي بالمادة والصورة  
من أفراد مفهوم العلة فالعدة كما تصدق على واحد واحد منها كذا كذا تصدق على المجموع المركب منهما بناء على التمهيد المذكور وأجواب عن ذلك  
الابطال أن مجموعهما أي مجموع المادة والصورة بمعنى الكثرة المحضة اثنين الصواب اثنان فإنه خبر أن وأما التاويل بأن اثنين بدل مجموعهما  
وقول الشارح من أفراد العلة خبران فبغير الصواب لكونه مخالفا لما ركز على الاختصاص على الاعلام وبعضه قوله لا فرد واحد من أفراد العلة وذلك لما قرع  
سمكان العلة كل يصدق على الكثير بقيد الكثرة وليس في ذلك المجموع فرد واحد حتى يلزم كون شئ واحد علة ومعلولا معاً ولا نعلم منه أي من كون مجموع  
المادة والصورة اثنين كون شئ أي المجموع عينا الكثيرين اتحاد علة ولا محذور فيه فإن الكثرة المحضة من اتحاد العلة علة محتاج إليها والمجموع المركب  
معلول محتاج فالمحذور غير لازم بل هو واقع في سائر المركبات كاجداد المركب من اللبنة والكثرة وإنما المحال كونه أي كون شئ عينا ما هو فرد واحد من  
علة ككون الجدار عينا اللبنة الواحد أو المحال كون ذلك الشئ عينا الكثير الذي لا يكون الكثير جميع اجزائه أي اجزاء الشئ ككون الجدار عينا اللبنة  
الثالث التي هي بعض اجزائه هذا ما أفاد المحقق الدواني رحمه في الحاشية القديمة بلعل مرجعه ما يلزم من كلام المصنف رحمه أن المعلول إنما يصدق  
على المجموع المركب من المادة والصورة من حيث هو واحد لا بما هو كثير والعلة بهو الكثير بمعنى مجموع الأحاد بلا اعتبار الوحدة أي لا دخولا ولا عروضا فإلية  
والمعلولية ليستا من جهة واحدة حتى يلزم الاستحالة وهذا أي بما ذكرنا أن المعلول إنما يصدق على المجموع من حيث هو واحد لا بما هو كثير لا يظهر أن المجموع  
يؤخذ على كونه أحدا مع اعتبار الوحدة أي الحياة الصورية بالدخول أي الجزئية أو العروضة لا بما اعتبره أي اعتبار الوحدة أصلا أي لا دخولا

ولا عروضا فالجميع بالنحو الثاني عبارة عن الكثرة المحضة ولما كان مستويهم ان يتوهم انه لا فرق بين المجموع بالمعنى الثاني وبين كل واحد واحد من الاجزاء واذن ينحصر المجموع في معنى الاول فقط وايضا يطل القول بان العدد هو الكثرة بمعنى مجموع الاتحاد واعتبار الوحدة لا بمعنى كل واحد كقوله لا فرق بينه اي بين المجموع بالنحو الثاني وبين كل واحد واحد مما لا يخفى على من لم يراهم من المسئلة وذلك الفرق بان في كل واحد واحد استيلاء الكل واحد عن الآخر بخلاف الكثرة المحضة وايضا من الاحكام ليستند الى كل واحد واحد دون تلك الكثرة ما دريت ان دخول الرجال الكثرة في المسئلة مستحيل فدخلوا واحدا بل لكل واحد من الرجال دخول بوقائمه بقطعة وكثرة جهات المعلولية آه دفع توهم وهو ان كيف يتصور كثرة العلل مع وحدة المعلول واللا يلزم قوار العلل وقد عرفت بطلانها فيجب كثره اي كثر المعلول ايضا اي كثر العلة بحسب الذات فيكون لكل واحد واحد كثره لا واحد فكيف يقال ان المعلول واحد فيقال بان لا يلزم منه اي من كثره المعلول الا الكثرة في جهات المعلولية فان لكل واحد واحد توقف على واحد من احواله بتوقف واحد بتوقف على الكثره منها اي من احوال العلل بتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم كثره المعلولية بحسب الحقيقة ما وعيت انه يكون لا واحد واحد كثره فكثره جهات البنية لا تستلزم كثره الابطوة حقيقة وانما تستلزم كثره جهات الابطوة وحديثا بقوله لا يقال مجموع آه هذا يريد اخبر يعني كما ان قول المصنف لا يقال المتقدم اريد على تلك المقيدة المهمة فلهذا كان هذا ايرادا على تلك المقيدة بانه لا يلزم على هذا اي على تقدير كونها بحيث تكون المتعصفا ممكنة وبما هو بلا اشتباه فذلك المقيدة ايضا محال ناشيء ان المستلزم للمحال محال ثم بين وجه المزوم بقوله فان مجموع شريك الباري يصدق عليه انه شريك الباري بحكم تلك المقيدة فان اطلق يصدق على الكثرة وعلى الواحد على السواء فبعض شريك الباري وهو مجموع شريك الباري مركب كل مركب ممكن فبعض بعض شريك الباري ممكن مع ان كل شريك الباري تنوع ففهم كون مجموع شريك الباري نكته وممكنة بهذا محال لانه اي ان المركب متفرد الى الاجزاء وجودا وعندها يعني اذا وجدت الاجزاء وجد المركب واذا عرفت عدم المركب الافتقار له ليل الامكان ولانه ليس في طباعه اي طباع المركب ضرورة الفطرية حتى يكون وجودا وضرورة البطلان حتى يكون متعصفا واذا لم يكن المركب بطبيعته واجبا ولا متعصفا فلا بد وان يكون ممكنا لمقتضى في مدارك الحكماء من انحصار الموجود في الثلث وانت تعلم جواب عن ذلك الايراد وهذا الجواب كرهه للاحقين في الافق لمسلمين ان خصوصية الاجزاء ليست حيارى منا وطباع نسخ هي التركيب انما هي اى خصوصية الاجزاء اساس خصوصية المركب منا طام الامكان طباع نسخ التركيب لا يطالبنا بجهة اخصوصية اى خصوصية التركيب فالامكان اى امكان المركب الامتناع اى امتناع المركب بالنظرين فالمركب بنفس تركيبه مع غل النظر عن خصوصية ممكن وبالفكر الى خصوصية التي تحققت خصوصية الاجزاء متعصفا تقرير اجواب على ما ذكرنا في التعليق على ان المركب اعتبارين احدهما انفس التركيب مع غل النظر عن خصوصية وهذا مشترك في سائر المركبات وثانيها اخصوصية التركيب هي تحقق خصوصية الاجزاء لكان الاول تحقق بنفس الاجزاء وعلى هذا الاعتبار سنا طام امتياز المركب عن جميع المركبات اذا دريت هذا فاعلم ان كل واحد من مجموع شريك الباري ممكن انما هو باعتبار الاول مما لا يكون متعصفا باعتبار الثاني فلم يلزم كون الشيء الواحد ممكن ومتعصفا فان قلت منع كون مجموع شريك الباري ممكن مع قطع النظر عن خصوصية الاجزاء لو كان المركب من المتمنعين ممكنا بالذات نظر الى انفس تجوهر التركيب كانت علة عدمه اى عدم ذلك المركب عدم علة وجوده لما وعيت ان الممكن كما يكون وجوده علة لوجوده كذلك يكون عدمه علة لعدمه وعلة وجود الكل هي علة وجود الاجزاء وجودا وجودا وكل فلو كانت علة وجود الكل مخيرة العلة وجود الاجزاء يلزم قوار والعلتين المستقلتين على معلول واحد وهو محال لا يتصور فيما نحن فيه فليقلل من بؤس من اجزاء اى اجزاء المركب لفتة الامكان لكون الاجزاء متمنعة بالذات فلم يكن علة عدم المركب عدم علة وجوده وطاسر ان هذا لازم لما متعصفا انتفاء اللازم يستدعي انتفاء الملزوم فلم يكن ذلك المركب ممكنا باعتبار انفس التركيب ايضا قليل اوجب لك المقصود منه اثبات الامكان للمركب من المتمنعين ان علة عدم المركب عدم الجزء لا بخصوصه بل عدم اى جزء كان لا اى ليس علة عدم المركب علة عدم الجزء ولا عدم علة الجزء وانما يلزم ذلك اى كون علة عدم المركب علة عدم الجزء ولو عدم علة الجزء لو كان الجزء علة فكان عدم الجزء يستند الى عدمها اى عدم علة الجزء فاذا كان الجزء متمنعا

لذاته انعدم المركب بذلك اى بامتناع الجز من غير افتقار اى افتقار عدم المركب الى عدم امر خارج عنه كما ان علة وجود المركب بالذات  
 متعلق بالعلة هي وجودات الاجزاء وانما يحتاج تحقق المركب الى وجود علة الجز ولو كان للجز علة هي لو كان الجز من الحقائق الامكانية التي  
 تكون محتاجة الى العلة من تلك الجهة اى من جهة ان الجز علة لا بالذات اى ليس حيث يحتاج تحقق المركب الى وجود علة الجز بالذات من جهة ما هو مركب  
 أما خطر في ذلك ان المركب من الواجبين مركب محتاج الى نفس الجز لا الى علة الجز فانه ليس له علة فليكن التامل الصادق بذلك على  
 عن شرح لكن لا يخفى ما فيه وهو انه لا امكان للمركب من الممتنعين بالذات اذ لا تركيب هناك في نفس الامر فلا يصدق على شيء انه مركب من متنعين  
 بل هذا المركب ليس له صدق لاذنه ولا خارجا وانما هذا العنوان بغير معنونه اذن لا يلزم امكان ذلك المركب بل هو متنع فهو معدوم مطلقا  
 فافهم قوله فان افتقار آه حاصل ان الامكان بمعنى فاقته التاليف اى احتياجوا الاجتماع الى الاجزاء متعلق بالفاقة بحسب تقوم نفس الماهية  
 في الوجود والفرض لا يضر الامتناع في نفس الامر فلا يكون ذلك المؤلف ممكنا يعني ان امكان كل مركب لذاته لا يصادق امتناعه بحسب الواقع وانما  
 لا يضر في امتناع الاجتماع لذاته اذ الاجتماع امر والمجتمع له آخر وافتقار الاجتماع الى الغير على تقدير الوجود والفرض لا يضر في الامتناع لذاته كذا  
 في الحاشية ثم توضيح الجواب على ما في بعض الشروح ان المركب على قسمين مركب حقيقي واقعي ومركب اعتباري اعتبر العقل تركيبه اختراعا  
 وليس له حقيقة فالمركب الاول محتجج في وجوده الواقعي الى اجزائه فيصير ممكنا بخلاف الثاني فان افتقاره الى اجزائه انما هو باعتبار اختراع  
 العقل وفرضه وظاهر ان افتقار الاجتماع الى الاجزاء على تقدير الوجود والفرض واختراعه لا يضر الامتناع في نفس الامر فيجوز ان يكون هذا المركب متنعنا  
 في نفس الامر محتاجا بحسب المفروض فلا يلزم كون شيء ممكنا ومتنعنا في نفس الامر تحقيق المقام جواب آخر لا تحقيق جواب المصنف هذا والتوضيح  
 في التعليق الرضائي ان علة الماهية اى الماهية المركبة على نوعين احدهما جاعلها الذي يصدر عنه اى عن الجاعل نفسها اى نفس الماهية وفيه مر  
 الى الجعل البسيط وافتقار الماهية الى الجاعل فاقريه صدورية من حيث افادته اى افادة الجاعل فقلية الماهية وقوامها بحسب  
 امكانها الذاتي وثانيها مقوماتها اى اجزائها التي تدخل في قوامها ويتألف جوهرها منها اى من المقومات هذا احتراز عن الاجزاء التحليلية وفتقار  
 اى افتقار الماهية اليها اى الى المقومات ليست فاقريه صدورية يعني ليست المقومات جاعلة وغنية لفعلية الماهية فتكون الماهية محتاجة  
 لاستكمالها كون الماهية مجزئة فاقريه التالف في تقوم تجزئتها بالافاقية لفعليتها تجزئتها فاذن افتقارها الى المقومات تحل على معنى بحسب كون الماهية المركبة  
 لا حقيقة لها الا مجموع الاشياء المفترقا اليها الماخوذة صفاتها لاشياء في حقيقة المفترقا واذ كان المفترقا لا يخوذ في حقيقة المفترقا فلهذا فاقريه فاقريه  
 فلهذا الافتقار اى افتقار الماهية الى المقومات نوع آخر من الافتقار مغاير بحسب الحقيقة لفاقريه الصدورية الاستنادية الى الجاعل لما كان متنعنا  
 ان يتجه ان لا بد من التسليم بين المفترقا والمفترقا وهو مقوقد في افتقار الماهية المركبة الى المقومات دفعه بقوله ولا يستوجب ذلك الافتقار الذي هو نوع  
 آخر التسليم اى بين المفترقا والمفترقا في الذات والوجود متعلق بالتباين البتة بل كيفية اى كفى ذلك الافتقار للتغاير في نحو من الالحاق كمالا لاهلها  
 والتحصيل بخلاف الافتقار الصدوري لوجوب التسليم فيه بين المفترقا والمفترقا في الذات والوجود كليهما لا بالاعتبار ولا بالحال فقط وسببه اى منشأ  
 الافتقار الذي هو النوع الثاني نفس التركيب لا طباع الامكان الذاتي حتى لو فرض تسليخ الماهية المركبة عن طباع الامكان الذاتي بان تفرض الماهية  
 مركبة من المتنعين او الواجبين او الواجب المتنع او الواجب الممكن لا ينسخ عنها هذا الافتقار اى الافتقار الثاني واما الافتقار الذي هو النوع الاول  
 فنشوء طباع الامكان الذاتي مقتضى الاستناد الى الجاعل ولا دخل فيه للاجزاء صلاحتي لو فرضت الماهية الممكنة ببسطة كان هذا الافتقار لها على  
 حاله فالماهية الممكنة اذا تركبت فلها فاقتان اى حجتان احدهما فاقدة الاستناد الى الجاعل والجعلية من جهة الامكان الذاتي واخرى فاقدة  
 اى لا فاقدة الى الاجزاء من جهة التركيب البسيط فاقدة واحدة في الجعلية فخط من تمام الامكان الذاتي فالتركيب لا يستلزم الامكان الذاتي  
 في نفس الامر مستوجب التركيب الافتقار من حيث التالف والتقوم على خصوص التفرع والوجود والفرض هذا ما افاده علم الحكمة ايمانية متفقوا

قوله الاتري آه تاييد لعدم مكان المجموع المركب من شرطي الباري تعالى قال المصنف في الحاشية لا يقل ان قولكم الممكن لا يستلزم المحال  
ممنوع كيف وعدم العقل الاول الذي هو من جملة الممكنات فان لعقل الاول ليس واجب حتى يكون وجوده ضروريا وعدمه محتغافلا محالة يكون منه  
ممكنا يستلزم عدم الواجب تعالى الذي هو المحال بالذات وجبا الاستلزام بقرين فان الواجب تعالى علة تامة للعقل الاول وهو معلول له تعالى  
ولا يعدم العقل الاول لم يعدم علة فمن استلزم عدم العقل لعدم الواجب تعالى استلزم المحال بالذات فاستلزام الممكن عنه  
عدم العقل المحال بالذات عني عدم الواجب تعالى كيف يكون ذلك للاستلزام دليل على عدم كونه اى كون المجموع المركب من شرطي الباري ممكنا  
بل ظهر ان ذلك المجموع مع كونه ممكنا يكون استلزام المحال بالذات لا نأقول الاستلزام هناك اى استلزام عدم العقل الاول لعدم الواجب ليس  
بالنظر الى ذات عدم العقل الاول بل نظر الى علاقة العلية يعني ان ذات عدم العقل الاول غير مستلزم لعدم الواجب بالم نظر الى علاقة العلية والمعلولة  
بينهما فالاستلزام ههنا ليس بالذات واما ههنا اى في مكان المجموع المركب من شرطي الباري فلم يرد كون المتعنى ممكنا كيف وهذه حقيقة على حقيقة  
المركبة من شرطي الباري نظر الى ذاتها محال قال في الحاشية انما جعل المحال الملازم ههنا كون المتعنى ممكنا دون وجود شرطي الباري  
تعالى عنلان استلزام المركبة ايضا بعلاقة العلية والمعلولة عني الكلية والجزئية فان وجود الجزئية لوجود الكل كما في عدم الواجب تعالى عنه  
وعدم العقل الاول فان الاول علة للثاني وانت خبير بان كون المتعنى ممكنا ليس محال اذا كان تحتين كما حققناه من ان الامكان بالنظر الى  
سبح التاييد والاستماع بالنظر الى خصوصية الاجزاء فلا يكون التثوير عني التاييد الذي ذكره المصنف بقوله الاتري الخواص من الجواب  
الذي اورد المصنف يقول ان مكان كل مركب الخ فاعلم انتمى مع تفصيل وتحقيق المقام وتوضيح المرام ان للمعلول كالعقل الاول كونه اى  
بذاته وبخصوصية وجوده وعدمه يستدعي الاستناد الى وجود العلة الواجبة ناظر الى قوله وجوده ويستدعي الاستناد الى عدمها اى عدم العلة  
الواجبة ناظر الى قوله وعدمه فكل عدم ممكن محتغ مع اعتبار وجود تلك العلة اى العلة الواجبة كما يجب عدم ممكن مع اعتبار عدمها اى  
عدم تلك العلة فقرر المقال ان وجود المعلول مستند الى وجود العلة وعدمه الى عدمها فعدم كل ممكن محتغ عند وجود العلة التامة وجوب  
عند عدمها واذا لم يعتبر مع اى مع المعلول سمي من الوجود او العدم وجودا ونظرا لى ذاته اى ذات المعلول لا يجب للمعلول ولا يتعنى لان  
وجوب المعلول انما كان باعتبار وجود العلة واعتقاد عدمه كان باعتبار عدمها واذا لم يعتبر مع وجود العلة ولا عدمها فلا يكون واجبا ولا امتنعا  
كذا في بعض النسخ انت تعلم ان الملائكة لما نحن خفية من استلزام عدم العقل الاول لعدم الواجب تعالى عنه والمناسب بقول الشارح فكل  
عدم ممكن يتعنى ان لم يفسر قوله واذا لم يعتبر مع الخ هكذا يعني واذا لم يعتبر مع عدم الممكن شئ من وجود العلة او عدمها ولم يحفظ نفس عدم الممكن  
وقطع النظر عن تحققه في الواقع فلا يجب لك العدم ولا يتعنى لما وعيت ان امتناع عدم الممكن ما كان الا باعتبار وجود العلة التامة ووجهه انما  
كان باعتبار عدم العلة وههنا لم يعتبر شئ منها فادرك ولا يستلزم اى عدم الممكن واما ارجاع انهم الى المعلول نفسه فغير مناسب للمقام كما  
تفطنت انفا الشئ من الحالات لعدم الواجب تعالى عنه وان كلمة ان وصلية استلزام اى عدم الممكن بعدم العقل الاول لعدم الواجب  
لذاته بحسب التحقق اى تحقق عدم الممكن في نفس الامر والا لازم تخلف المعلول عن العلة اذ لا يصاد ما اى لا يراحم عدم الواجب تعالى  
ذلك النظر اى انظر الى نفس عدم المعلول اذ المعلول محتغ التخلف عن العلة الموجبة تقرر المرام ان وجود العقل الاول في نفس الامر لما كان  
وجود الواجب تعالى واستبان امتناع تخلف المعلول عن العلة بان يتحقق العلة ولا يتحقق المعلول فلا بد وان يستلزم عدم العقل الاول علة  
فجهة الاستلزام اى الاستلزام من عدم العقل الاول وعدم الواجب تعالى عنه كحالة علاقة العلية والمعلولة اى علية عدم الواجب اللازم  
عدم العقل الاول الملازم بحسب ذلك الفرض فاللزم ههنا مستند الى اللازم دون نفس الملازم ففكر كذا في الحاشية لاجب بالذات  
اى ليس جهة الاستلزام كما نفس ذات العقل الاول فاستلزام الممكن لذاته المستحيل لذاته بحسب التحقق في نفس الامر بحسب جوهرا لذات

مما لا شبهة فيه فإن خلع في صدرك ان عدم العقل الاول كونه موقوفاً على عدم الواجب تعالى عنه الذي هو المحال بالذات متنع لا يمكن  
 فإين استلزام الممكن لذاته الاستحالة بالذات بل ليس الاستلزام المحال للمحال فادفعه بقول الشارح غاية الامر ان يكون الممكن محالاً بالنظر  
 الى الموقوف عليه وهو لا يضر بتصحيح الدفع لان توقف الممكن على المحال كتوقف عدم العقل الاول على عدم الواجب تعالى عنه انما يستتبع  
 امتناع ذلك الممكن بنظر الى امتناع الموقوف عليه لا يستتبع امتناعه بالنظر الى نفس حقيقة الموقوف بما هو حقيقة لازم استحالة الممكن بخلاف  
 الى الموقوف عليه لا يضرنا فانه لا ينافي اسكانه بالنظر الى نفس حقيقة كما ان جوبه عند حلة لا ينافي اسكانه فادرك فان اوهم ان كان الموقوف  
 لعدم العقل الاول مع امتناع اللازم لعدم الواجب تعالى عنه ليستوجب صحة وجود الملزوم بدون وجود اللازم وهو انعدام اصل الملازمة  
 مع انكم اعترفتم بتحققه في الواقع ثم تقرير الوهم ان عدم الواجب تعالى لازم لعدم العقل الاول ملزوم فاملزوم ممكن  
 واللازم متنع ولا شك ان الامكان يستدعي صحة الوجود والامتناع ينافي فيلزم من اسكان الملزوم فامتناع اللازم ان يصح وجود الملزوم  
 بدون وجود اللازم وما هذا الا انعدام اصل الملازمة بين اللازم والملزوم اعني بين عدم الواجب عدم العقل الاول فبطل القول باستلزام  
 الممكن للاستحيل بحسب التبعي قيل لك جواب ذلك الوهم ان اسكان الملزوم انما يوافق الى ذاته وهو اى الامكان المذكور يستوجب اسكان  
 اللازم بالقياس اليه اعني بالقياس الى ذات الملزوم لا اى اسكان اللازم بالنظر الى ذاته اى ذات اللازم مع قطع النظر  
 عن الملزوم مقتضى اللازم ان يكون اللازم ضروري التحقق بالقياس الى تحقق الملزوم سواء كان اللازم في ذاته ممكناً او متنعاً فليخص الجواب  
 ان الملزوم ممكن نظراً الى ذاته فغاية ما يلزم منه ان يكون اللازم بالقياس الى الملزوم ممكناً وان كان نظراً الى ذاته مستحيلاً فيجوز ان يكون اللازم  
 وهو عدم الواجب متنعاً بالنظر الى ذاته واما بالنظر الى ذات الملزوم وهو عدم العقل الاول ممكناً فلا انعدام لاصل الملازمة صلاً بهذا ابتداء  
 الى قوله فمقتضى آية في اللوازم بحسب الوجود خارجياً كان او ذاتياً واما لوازم الماهية اى مع قطع النظر عن الوجود في مكان الماهية لذاتها  
 يستوجب اسكان لوازمها كذلك اى لذاتها والسر ان الملزوم في لوازم الماهية يستند الى نفس الماهية فلهذا في لوازم الماهية حكم الماهية  
 فاما كان الماهية تلزم لاسكان لوازمها قال في الحاشية لان لوازم الماهية امور انتزاعية تنزعها العقل عن نفس الماهية المتفرقة  
 من حيث اقتضاها لهما بنفسها فتبوءتها ونحو تقريرها انما هو تقرير الماهية التي هي منشأ لانتزاعها ولذا قيل ان جعل اللوازم بعينية جعل الملزوم  
 لان الانتزاعات مجعولة بجعل منشأ انتزاعها لا بجعل حكمها حكم الماهية انتهى بخلاف لوازم الوجود اذ لو جعلها مستند الى امر ثالث هذا اذا  
 كان اللازم ممكناً كلزوم ههنا الارض وجود النهار بواسطة طلوع الشمس او مستند الى نفس تلك اللوازم هذا اذا كان اللازم متنعاً لعدم الواجب  
 اللازم لعدم العقل الاول كذا في الحاشية فامتناعها اى امتناع اللوازم من تلقاها بنفسها اى من حيث الذات لا يقتضى امتناع الملزوم  
 لذاته كيف ويجوز ان يكون اللوازم من حيث الذات متنعاً والملزوم من حيث ذاته ممكناً بل بحسب الواقع اى امتناع اللوازم بحسب ذاتها يقتضى  
 امتناع الملزوم بحسب الوجود الواقع لا بحسب الذات فالمحال بالذات لعدم الواجب تعالى لا يكون من لوازم ماهية الممكن لذاته لعدم العقل  
 الاول لكنه اى المحال بالذات قد يلزم ما يزم ماهية الممكن بحسب الوجود في الواقع فتفكر وقد يستدل على استلزام الممكن بالذات للمحال بالذات  
 بانه مطلق بقوله يستدل لصديق قواماً كلما كان واجب الوجود متمم كان المعلول الاول مستمراً لا يتحلف المعلول عن علته التامة ونحوه في نفس  
 على مسلك القديس اعني تبيل يقتضي الطرفين مع بقا الصدق والكيف الى قولنا كلما لم يكن المعلول الاول مستمراً لم يكن الواجب الوجود مستمراً  
 ولا ريب في ان ينسب لغيره لازم لاصل فمناك اى في صدق عكس النقيض استلزام الممكن بالذات اى عدم استمرار المعلول الاول للمحال بالذات  
 وهو عدم استمرار واجب الوجود تعالى عنه وقد يستدل على ذلك الاستلزام بان استلزام المحال للممكن كلياً كقولنا كلما ارتفع الفقيضان ارتفع احدهما  
 وجزياً كقولنا قد يكون اذا كان الانسان حماراً كان حيواناً واقع في حكم العقل بحكم العكس المستقيم وهو تبديل طرفي القضية مع بقا الصدق والكيف



كقولنا قد يكون اذا ارتفع احد النقيضين ارتفع كلاهما وقد يكون اذا كان الانسان حيوانا كان حمارا يلزم المطلوب وهو استلزام الممكن بالذات  
للمحال بالذات ثم تقرير الاستدلال الثاني ان قولنا كل محال لو بعضه مستلزم للممكن صادق لان عدم الواجب لذاته مستلزم لعدم المعلول الاول  
فلا بد ان يصدق كاستوى لانه لازم للاصل وصدق الملزوم يستدعي صدق اللازم وهو قولنا بعض الممكن مستلزم للمحال وهو المطلوب  
وقيل عليه في الحاشية قاله نصير الطوسي عليه السلام مستحقة تمت ان الاستدلال الثاني مغلطة فان الموجبة كلية كانت او جزئية لا تخلف  
المستوى الا الى الموجبة الجزئية كما تقر في مفره اذا مررت به فاعلم ان الاستلزام الجزئي الذي يكون احكامه في بعض تقادير المقدم كما يكون  
احكامه في الاستلزام الكلي على جميع تقادير المقدم لما القى عليك ان التقادير والامضاء في الشرطية بمنزلة الافراد في الكلية ليس استلزاما في  
الحقيقة لان المقدم في اللزومية الجزئية وحده اى بدون الاوضاع اركان هو استلزام للتالي فيكون الاستلزام كليا لا جزئيا بهت لانه  
فرض جزئيا اما كونه كليا فلا بد من طبيعته المقدم في اللزومية كلية تكون مقتضى اقتضاها التالي وعدم انفكاكها بل بطبيعة الاوضاع  
ففي قولنا كلما كان شئ انسانا كان حيوانا الحيوانية ثابتة على اى وضع كان الانسانية فلو كان للاوضاع فيه مدخل كان ثبوت الحيوانية  
للاسانية على وضع دون وضع فلم يبق الكلية كلية وجملة الكلام ان اعتبار الاوضاع في اللزومية الكلية للمتنبيه على ان الملازمة مستقلة بنفسه  
الا لانه تتم الملازمة بخلاف اللزومية الجزئية اذ المقدم فيها ليس مستقلا في اللزوم بل للوضع فيه مدخل ايضا كما في قولنا قد يكون اذا كان  
الشئ حيوانا كان انسانا ففي ثبوت الانسانية للوضع الناطقية مدخل فعناه ان الشئ في بعض اوقات الحيوانية وبه يكون ناطقا يكون انسانا  
وان كان هو اى المقدم شئ آخر اى الوضع يستلزم للتالي كقولنا قد يكون لو ارتفع احد النقيضين ارتفع كلاهما فاستلزامهما هو ارتفع  
النقيضين من ارتفاع الآخر ومن الاوضاع التي لها مدخل فلا يكون هو اى المقدم وحده مقدا وبذا ايضا خلت لانه فرض حده مقدا  
وهو غير فان باللام من الملزوم الجزئي ان يكون المقدم فيه مدخل في الاستدلال في الجمل والارتباب في تحققة ههنا واما ان لا بد ان يكون المقدم  
وحده كافيا فيه اى في اللزوم الجزئي فلا ولا يلزم الخلف وسيأتي في بحث الشرطية من ان الجزئية يجب ان يكون المقدم مدخل في الاستدلال  
او العناد في اجلة ولا يجب استقباله الا لكانت كلية فمقتضى بيان امر آخر اذ انقسم هو الى المقدم كفى المجموع في الاستدلال والعناد فيكون  
اللزوم والعناد بالقياس الى المجموع كلييا وبالقياس الى طبيعته المقدم جزئيا ولا يجب ان يكون ذلك الامر الآخر ضروريا للمقدم حال  
اللزوم والعناد كما ظن انه لو لم يكن ضروريا للبلل للزوم والعناد فانه شرط لهما والسكان عدم الشرط للزوم والسكان عدم المشروط لانا لا نسلم ان شرط  
للزوم الجزئي او العناد الجزئي فان معناه ان المقدم له مدخل في الاستدلال والعناد في الجمل وهو يتحقق سواء انضم اليه امر آخر او لا فانه انتهى قول القائل  
هو المحقق الطوسي ان الاول اى الاستدلال الاول ايضا مغلطة كما كان الاستدلال الثاني مغلطة فان استلزام عدم المعلول الاول عدم الواجب  
لذاته تعالى ليس استلزاما للممكن للمحال بل استلزام الممكن للممكن فانه اى عدم المعلول الاول انما يستلزم عدم عليه العلة الاولى فقط وهو ممكن  
بالذات لعدم ذاتها اى ان العلة الاولى مستحيل لذاته تقريره ان عدم المعلول الاول غير مستلزم لعدم الواجب لذاته حتى يلزم كون الممكن مستلزما  
للمحال لذاته بل عدم المعلول الاول انما يستلزم عدم الواجب لذاته لكونه علة له لانه ممكن بالذات عدمه ايضا كذلك فان عدم الممكن ممكن لا يتأتى  
فيه هلا وانما مستحيل عدم الواجب لذاته وعدم المعلول الاول لا يستلزمه كذا في بعض التعليقات انت تعلم ان في هذا التقرير نصنا على ان الضمير في  
قول الشارح وهو ممكن بالذات عائد الى علة العلة الاولى ولهذا عبر عنه بقوله وكونه علة له امر ممكن بالذات وهذا ما ذكرناه في التعليق المرفق نقلنا  
عن ذلك البعض النظر الى السياق ان ذلك الضمير ارجع الى عدم علة العلة الاولى كما لا يخفى فان الاول تعالى لا يتعلق بالمعلول الاول  
لولا الاتصاف بالعلية فانه لو قطع نظر عن هذا الاتصاف لم يكن له تعالى يتعلق بالمعلول الاول فكيف يستلزم عدمه عدمه فاذا لم يكن الاستلزام  
بين عدم العلة الاولى وعدم الواجب بالابا لغيره اى بطلان العلية ودرية لا يمين كذا انما يصير كذا في علية الواجب لانه اول امكاننا بالذات مسلم لكن

عدم هذه العلية يستلزم عدم الوجوب كعدم الاول في النقض على ما قاله الاول استلزام الاتفاق وهو اى الاتفاق كون العلة باقية متعلقة بالعلية وجبة لذات العلية  
عدم المعلول الاول غير استلزام لعدم الوجوب المستحيل بل انما وقع توافقهما في الصدق بحسب الواقع بسبب كون العلة واجبة بالذات وهذا ظاهر  
اذ لا استلزام المستحيل صلا لو كانت العلة ممكنة بالذات ثم لما كان متوهم ان يتوهم ان القول بان عدم المعلول الاول يستلزم عدم  
الواجب تعالى بل انما يستلزم عدم عليته لا بسبيل له الى السداد وكيف ولو كان ذلك القول سيدا للآثر ان يقال ان عدم الواجب تعالى لا يستلزم  
عدم المعلول الاول بل انما يستلزم عدم معلوليته اذ تعلق المعلول الاول بالواجب تعالى ليس بالعلق العلوية كما ان تعلقه تعالى بذلك المعلول  
انما تعلق العلوية فمنع استلزام عدم المعلول الاول عدم الواجب يستدعي منع استلزام عدم الواجب عدم المعلول الاول وهو باطل مخالف للاجتماع  
فالمنع الاول ايضا كذا دفعه الشارح بقوله وهذا بخلاف العكس اى استلزام عدم المعلول عدم واجب تعالى انتهى ان بين استلزام عدم المعلول  
الاول عدم الواجب تعالى واستلزام عدم الواجب تعالى عدم المعلول الاول بونا باننا لا يصح قياس احدهما على الآخر فان ذات المعلول الاول مع  
قطع الخط عن وصف المعلولية فالقصة عن العلة لكونه ممكنة متفكر في مقرة الية تعالى لما وعيت ان الامكان لئلا لا يتقارروا وصف المعلولية فانضم  
عنه تعالى فانما مضى في مضائق وصف العلية فعدم ذات الواجب تعالى يستلزم عدم المعلول لما دريت ان عدم العلة يستلزم عدم المعلول الممكن الصا  
عنها واما الواجب تعالى فمع قطع النظر عن العلية لا تعلق له تعالى بالمعلول الاول صلا كما علمت واعترض عليه بان علية العلة الاولى في اشياء كثيرة  
سببها لا المفهوم الاضافي لانه زائد عليه تعالى بل ارباب انتهى نفس ذاتها فلو جرد ما اى وجودها بالتحقيق وعلية سبيل واحد في الحقيقة يعني كما ان الوجود  
الحقيقي عين في ذاته تعالى فكذا العلية الحقيقية عينها وكما ان ذاته تعالى مبدأ الانا فكذا ذاته تعالى مصدر للمعلول الاول ثم استدل الشارح على ان علية الواجب  
تعالى انفس ذاته عز وجله ليست بمنزلة القبوله فلو كانت العلية امرا ممكنا بالذات لكان سببها الواجب بالذات وتكون العلية المنفردة له تعالى معلولا لاجل  
تجده وان يكون عدما ممكنا بالذات على ما هو متفق على امكانه مع ان عدما على منوعه كمن يستلزم المحال بالذات ائني عدم الواجب تعالى عنه وبه تفصيل لقوله فعدما  
اى عدم العلية الممكن بالذات على ما عزمه يستلزم عدم ذاته تعالى استلزاما بالذات لا بالعرض والاتفاق وبالمحال بالذات فاستلزام الوقوع في ما عزمه  
اى عاذا نقض على حاله فلا بد من القول بان العلية الحقيقية عين ذاته تعالى حتى لا يلزم المحذور وايضا جتنبنا حذى على عينية العلية له تعالى طبع الاسكان  
ما هو هو علة متوجهة الى الواجب لذاته وظاهر ان الاسكان الذاتي مشترك بين المعلول الاول وجميع المعلولات وخصوصية المعلول الاول ايضا تستدعي اى  
الاحتياج الى الواجب تعالى لكونه ممكنا بلا واسطة امرا محلا بالذات فعدم المعلول الاول مخصوص في كماله يستوجب عدم العلة الاولى بما هي علة كذلك  
عدم المعلول الاول يستوجب عدما اى عدم العلة الاولى من حيث هي واجبة لذاتها فلعليتها اى علية العلة الاولى ووجودها بسبيل واحد فيما يستلزم  
تعمومية ذات المعلول الاول فليس يستلزم اى استحباب عدم المعلول الاول للمحال بالذات اى عدم الواجب تعالى بانها عرض للاتفاق فتفكر  
بل بالذات واللازم في النقض باق على حاله قوله الرابع اعتبارى آة توضيح ان الماهية التي تقوم بامر مرتين اى مرتين بنفسه مرة في ضمن المجموع اعتبارا  
لا تحقق في نفسه اذ هي اى الماهية المذكورة مغايرة لما اى لمابية اعتبرت فيها ذلك الامر مرة واحدة وبه فالماهية هنا هي الثالث بالاعتبار متعلق  
بالمغايرة المجموع الرابع كذلك اى ماهية اعتبارية متقومة بامر مرتين اذ دليل على اعتبارية المجموع الرابع كل واحد من وحدتين الاثنين يعتبر فيه اى  
في المجموع الرابع مرتين مرة على الافراد ومرة في ضمن مجموع الاثنين الذي هو الثالث ويعتبر فيه اى في المجموع الرابع هذا المجموع اى مجموع الاثنين معنى  
الثالث مرة واحدة وبينما اى بين المجموعين اى مجموع الاثنين الذي هو الثالث ومجموع الثالث الذي هو الرابع اعتبارا اى اذ لا تغاير بينهما  
الا ان اعتبار الاثنين في الثالث في ضمن المجموع مرة واحدة اذ لم يعتبر فيه على الافراد واعتبر في الرابع مرتين متوحد على الافراد ومرة في ضمن المجموع  
الاول كذا في بعضي المواضع وقس عليه اى على الرابع الخامس وهكذا السادس بخلاف المجموع المركب من الوحدتين مع الوساة الاجتماعية انما  
وقيل اعترض لبعض هو الفاضل نحو السارى لا فرق بين مجموع الاثنين الذي هو الثالث وبين المجموع الرابع زبدة الاعتراض ان الفرق بين الاثنين

بان الاول يتحقق في نفس الامر والثاني تابع لاعتبار المعبر عن كنهه ان لا يصحح اليه لان جميع اجزاء الرابع غني الوحدتين ومجموعهما اي مجموع الوحدتين  
 اعني الثالث موجودة خفية بلا ملاحظة الاعتبار مثل اجزاء الاثنين وقد تقرر في مقروان وجود كل ضروري عند وجود جميع اجزائه فعدم كل مع وجود  
 الاجزاء كلها باطل فكيف يكون الرابع اعتبارا بدون الثالث اقول جواب عن اعتراض نحو الساري باثبات اعتبارية الرابع ان وجود العدد  
 في طرف يستدعي ان يكون المعروض كل وحدة منه اي من العدد وجود منفرد ومستأثر عن معروض الوحدة الاخرى في ذلك الطرف اي الطرف  
 الذي يفرض وجود العدد ولا وجود في الخارج لمجموع الاثنين منفردا عن الوحدتين الذي حصل من اعتبار الرابع بل لذلك المجموع وجود في  
 اعتبار العقل وفي ملاحظة الخط والتعريفية توضيح الجواب على ما في بعض التعديلات ان الرابع اعتبارا يراه لانه اعتبر في مجموع الاثنين بشرط الانفرد  
 عن الوحدتين في جعلها شيئا واحدا ولا وجود للمجموع بهذا الشرط الا في اعتبار العقل ولا شك ان عرض العدد لشيء في احدى طرفي كان يستدعي وجود  
 المعروض في ذلك الطرف فلو تحقق الرابع في الخارج يكون لكل من اجزاء الرابع متحقق منفرد عن الآخر كما اعتبر فيه الاثنان مجموعهما كذا اعتبر فيه  
 مجموع الاثنين من حيث الانفرد عن الوحدتين في اجزاء الرابع من الاجزاء الاربعة للاربع ولا شك ان ليس بوجود في الخارج بل في اعتبار العقل  
 فلم يكن الرابع موجودا فيه انتهى مختصا فلا يكون جميع اعداد الرابع واجزاؤه تفسيره لا باسما بوجوده وجودا على وحدة الا في تلك الملاحظة اي ملاحظة  
 والتعريفية فيكون الرابع اعتبارا بخلاف جميع اعداد الثالث لان المعروض كل وحدة منه وجودا منفردا عن معروض الاخرى اعني الاثنين الذي  
 هو مجموع الوحدتين المعروضتين للماهية الاجتماعية فملاحظة النظر قوله لعله سوابك كانت نفس الملزوم كالاربعة فانها علة للزوجة اللازمة لهما او امرا  
 آخر منفصلا عنه اي عن الملزوم كالوجود اللازم للنفس الفلكية بواسطة العقل المفارق عنها قوله او ضرورة بان لا يكون الملزوم مستندا الى العلة  
 اصلا اي سوابك كانت العلة ذات الملزوم او غير ما فان توهم انه ما لم يكن بين شيئين علة لا يمنع انفكاك احدهما عن الآخر والعلاقة منحصرة في اعلية  
 فكيف يقال لعله او ضرورة ان يجمع بان مصنف لما نظر الى ان عدم عدم الواجب تعالى لازم لوجوده مع انه ليس بينهما علاقة عليية قسم اللازم الى  
 قسمين لعله او ضرورة بان يكون يدون اسناده الى علاقة عليية سلكه في بعض شروح وفيه نظر فان ما يغاير الشئ اي ما يخرج عنه فلا ينقض بالذات  
 بان يقال ان الذاتي مغاير للذات مع ان شيوته لما غير محال وذلك لانه ليس المراد من المغاير ما لا يكون عينا للشيء سوابك كان داخلية او خارجية  
 حتى ينقض بالذات بل المراد منه ما يكون خارجا عن الشئ فلا ينقض بالذات في ثبوته له اي ان ذلك الشئ محلل بعله بالضرورة تقهيرا لنظر ان كون اللازم  
 ضروريا غير محتاج الى علة سلكا لا سبيل له الى اسد او من ثم ترى انهم عرفوا العرضي بما يعلل والذاتي بما لا يعلل فان الانسان مثلا وان كان  
 غنيا عن العلة في كونه هو اي كون الانسان انسانا والعنا بظاهرة ضرورة ثبوت اشئ لنفسه لكنه اي لكن الانسان فقير محتاج في حقوق معنى  
 خارج كالتحكيم المكتوبة عنه اي عن الانسان اليها اي الى العلة متعلق بغضير البتة ولهذا اي لان ما يغاير الشئ ثبوته له محلل حكم الحكم البعينة  
 وجوده تعالى اي الوجود الحقيقي له تعالى فان ارتباطه اى ارتباط الوجود به تعالى اما باعتبار من تلقا اى جانب ان الله تعالى اي يكون ذاته تعالى  
 علة مقتضية لوجوده فيلزم تقدم وجوده تعالى على وجوده فيلزم تقدم الشئ على نفسه او موجودية بوجودين فان العلية والاقضاء  
 من الاوصاف المقضية لوجود الموصوف او ارتباطه به باقتضاء عن غيره فيلزم الاسكان لما دعيت ان الاحتياج الى الفاعل معلول  
 للاسكان وتختلف المعلول عن العلة متعق فان قلت ابطال لما ذكر من ان ما يغاير الشئ ثبوته له محلل كما ان الوجوب قد يكون بحسب وجوده  
 في نفسه وهو مناط الوجوب الذاتي كذلك يجوز ان يكون الوجوب باعتبار الوجود الربط اي ثبوت الشئ لشيء من حيث هو نسبة لوجود الواجب  
 عند القائلين بزيادته اي بزيادة الوجود فان ثبوت الوجود له تعالى ضروري اي غير محلل مع انه اي الوجود ذاته عليه تعالى ومغاير له فبطل كليت  
 المقول المذكور لصدق مقتضيه اعني قولنا بعض ما يغاير الشئ ليس ثبوته له محلل فاقيل في تحديد العرضي بما يعلل وفي تحديد الذاتي بما يعلل  
 ليس بشئ فان العرضي قد يكون ضروريا ولا يعلل لما دريت ان وجود الواجب تعالى عند المتكلمين القائلين بزيادته عرضي مع ان ثبوته لهما

ضروري غير معلول في الوجود الى ان تحديد العرضي بما يعقل ليس بشئ استار المصنف به فيما نقل عنه حيث قال اعلم ان الحكماء استدلوا على حقيقة  
 الوجود تعالى الى اى وجوده تحقيقا بان له كان الوجود خارجا فان قوهم انه لا يلزم من بطلان كون الوجود خارجا عن الله تعالى ان يكون عين الوجود  
 ان يكون جزءا من ذاته تعالى فان وجهه لا يمنع التركيب لقوله لا يمتنع التركيب لانه لا يمتنع ان يكون التركيب مستعيا فلما كان مقتضى التزديد  
 في الوجود اما ان يكون عين الواجب تعالى او خارجا واذا بطل كونه خارجا ثبت كونه عينا كان ثبوته تعالى معللا بعلته فان كل مفهوم  
 ثبت لمفهوم آخر خارج عنه للمفهوم الاول عن حقيقته في حقيقة مفهوم آخر يجب ان يكون المفهوم الخارج معللا فادعى المصنف في حق ان بعضهم  
 اى بعض الحكماء عرفوا العرضي بما يعقل والذاتي بما لا يعقل واذا كان الوجود خارجا وكان ثبوته بعلته فعلته ان كانت الذات يلزم تقدم الذات  
 التي هي العلة عليها اى على الوجود المعلول بالوجود اذ لا معنى للعلة الا التقدم على المعلول في الوجود فيلزم ما تقدمتم شئ على  
 نفسه لو كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر الذي هو معلول او متعبدية اى وجودية الشئ بوجوده لو كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر  
 وكل امرئ من حال بل كونه ذاتا تعالى علة لوجوده وان كانت العلة غير الذات اى كان علة الوجود غير ذاتها تعالى يلزم معلوليتها اى معلوليتها بغيرها  
 المستلزمة لعلها تعالى ان ذلك لما افهمى عليك ان الاستدلال في الوجود الى الغير مستلزم للاسكان وفيه اذكرنا اى ما ذكره المصنف من تقسيم  
 لازم الماهية الى التقسيم المذكورين بقوله العلة او ضرورة اشارة الى جواب هذا الاستدلال للحكماء بان ماهية الوجود فان العرض اللازم هو ان يكون  
 ثبوته ضروريا للعرض لا يحتاج الى العلة صلا اى سوا كانت العلة نفس الملزوم او امر آخر متفصلا عنه ولقوله يجب ان يكون الوجود خارجا  
 لازما لتعالى ولا يكون ثبوته تعالى معللا بعلته حتى يلزم بالضرورة الحكماء بل كونه ثبوته ضروريا غير متفصل عن العلة فانها من اساس ذلك الاستدلال  
 كالا كان فان ثبوته لا يحتاج الى العلة كذلك ثبوت الوجود تعالى لا يمتنع الى العلة انتهى كلام المصنف في الحاشية اقول  
 جواب للاعتراض المصنف بقوله الشارح فان قلت كان الوجوب اذ ان صدق الوجود علة تعالى اما من حيث هو من حيث هو فهو من الحكماء  
 العالمين بعينية اى ان المطلوب ان يكون الوجود عين ذاته تعالى مثل ان هذا التقدير اى اى ذاته تعالى من حيث هو عالمها فلا يمتنع بان يكون  
 المتكلمين في علم من علم الذات ويراها اشكال المتقدم وهو اما تقدم الشئ على نفسه ام بوجودية وجوده اى ان يكون صدق كل الوجود متعلقا  
 ذاته محمدا من حيثية اخرى غير ما اى غير شئ عينية والاقتضاء فيلزم ان كان تعالى فتفكر في اللازم على ما في الحاشية ان وجود  
 الشئ للشئ يستدعي الاحتياج لذاته فلا يكون الشئ بحسبه ضروريا لذاته انتهى ثم تفرع الجواب ان القول بزيادة وجود الواجب تعالى ليس بشئ  
 فلا يصلح كونه سندا لان يكون ثبوت العرض اللازم ضروريا غير محتاج الى العلة قوله والدام لا يخلو اذ ان المعلول يدوم بانتمائه للماهية  
 للسببية الى العلة الواجبة لذاته فاستلزم ارتفاع المعلول مادام وجود ما اى وجود العلة الواجبة ثبوته ان العرض الدائم كونه لا يخلو  
 ممكن فلا بد من علة وهذه العلة اما واجبة لذاتها او ممكنة لذاتها وعلى الثاني لا بد من انتمائها الى العلة الواجبة لذاتها ووجودها واجب لذاتها  
 ولا شك ان وجود العلة مستلزم لوجود المعلول والى يلزم تخلف المعلول عن العلة وهو كما ترى فاستبان ان عدمه متعق لكون عدمه مستلزما  
 لعدم الواجب لذاته تعالى عنه فالدام لازلي وهو عبارة عن كون الدوام متحققا في جميع اجزاء الازل والابد ان كان زمانيا وان لا يكون  
 مسبوقا بصحح العلم والبطمان في الواقع ان كان من الامور العالمية من الزمان وقس عليه الضرورة الالائية لسياق اى يلزم ضرورة  
 الالائية وهي مختصة عند غير الملاحقين بالواجب تعالى لقوله بالحيث الدهرى وهذا الحكم غير مختص به تعالى بل هي متحققة في المجرى ايضا وكذا  
 الدوام الزماني وبعبارة اخرى كون الدوام متحققا في جميع اجزاء الزمان يلزم للزمانية اى للضرورة الزمانية والدوام الذاتي مادامت الذات  
 ما يكون في جميع اوقات الذات لسياق الضرورة الذاتية وهي الحاصلة مادامت الذات ولما كان ثبوته ان مساوقة الدوام باى معنى كان بالضرورة  
 المتعاقبة ليجال لما اشتهر ان الدائم قسم من الاعراض المخالفة للمقابلة للضرورات وقوله فاستلزم الدوام اى ادخالها في سلسلة المتعاقبات

اي لا اعراض المخارقة المتعاقبة للضروريات لا يصح الا بالنظر الى المفهوم فان مفهوم اللزوم هو مفهوم الضرورة  
 امتناع انفكاك الوجود وظاهرا ان الاول لا يستلزم الثاني مع عزل الخط عن الاممحل الدقيقة واما بالنظر اليها فالدوام معدودة في سلك الضروريات  
 دون المفارقات فالدوام ساء للضرورة لا انهم منها فاذك قوله بل مطلق الوجود اه اعني مطلق الوجود اي ذهنييا كان او خارجيا بل بحسب  
 ان يكون مطلقا اي في لوازم الماهية البتة واولا وذا اي ليس مطلق الوجود مدخل في تلك اللوازم على سبيل الوجوب هو الحق عند المصنف  
 فان من كلمة من التبعية تلك اللوازم اي لوازم الماهية لا يستند الى العلة الجاعلة لها اعني ما يكون ضروريا للثبوت للملزم وكون الوجود الواجب  
 عن المتكلمين فانه واجب الثبوت لاعتالي من غير اقتضاء تامل وتخييل ان يكون للوجود فيه مدخل لا امتناع تقدم الشيء على نفسه هذا على تقدير كون وجود  
 الواجب تعالى عين الوجود الذي فرض من اللوازم ووجوده اي وجودية الشيء بوجوبات غير متناهية هذا على تقدير الغيرية بين الوجودين من ههنا اي من  
 امتناع تقدم الشيء على نفسه ووجودية بوجوبات غير متناهية ففهم ان منها اي من لوازم الماهية ما يكون للوجود فيها مدخل البتة هذا في غير وجود الواجب  
 تعالى كزوجية الاربعة فان في ثبوت الزوجية لها دخل الوجود الملزم ولا يلزم المحذور المذكور من تقدم الشيء على نفسه ووجودية بوجوبات غير متناهية  
 ومنها بخلاف ذلك كاي ليس للوجود فيه مدخل صلا كوجود الواجب تعالى والامكان التقر فليس للوجود مطلق مدخل في ثبوت هذه اللوازم الملزمة لها  
 والاي يلزم ذلك المحذور وان اردت التفصيل والتحقيق في هذا المقام فتقول في ههنا المتأخرون كجلال المحققين الى اعتبار مطلق الوجود في لوازم الماهية  
 واستدلوا عليه بان مقتضى الاستلزام ان يكون الوجود كونه وانما الماهيات انما هي باعتبار وجودها كما تشبه به الضرورة فعدوها عند هم  
 اي عند المتأخرين اقتضاء الماهية لها اي اللوازم باعتبار مطلق الوجود للخط يعني اقتضاء الماهية بشرط مطلق الوجود للخط بتلك اللوازم والاتصاف  
 بها وانحصار صيغتها اي خصوصيات الوجود الخارجي والذهني ملغاة اي اغلوا داخل تلك الخصوصيات في ذلك الاقتضاء والتحقيق على ما ذهب اليه  
 الشيخ الرئيس ان مصداقها اي مصداق لوازم الماهية بنفس الماهية المتقررة بجعل الجاعل اياها مع اقتضاءها اي اقتضاء الماهية للخط بها اي  
 اللوازم باعتبار الوجود اي وجود الماهية والاعتماد الجعولية ايضا اعني ان مقتضى اللوازم الماهية انما هو نفس الماهية المتقررة بجعل الجاعل مع  
 قطع النظر عن الوجود والمجولية فلا دخل لها في الاتصاف بتلك اللوازم او كذا المجولية انما يجب في صدق المحمول ازاها لما يخرج من ان لوازمها  
 تجعل محمولات على الماهية فتقولنا الجسم تحيز وقد تقرر في مقرمان ثبوت شيء شيء في فرع ثبوت المشتبه فلا بد من وجود الماهية والموجود الممكن كجولية  
 بلا ترتيب فاستبان انه لا بد في ثبوت لوازم الماهية لها من وجود تلك الماهية مجوليتها بان كذا المجولية ما يكون ضرويا لكون الموضوع من الطبائع الباطنة  
 اي الحكمة المالكه فلا ذات اي لا تقر لها الا بجعل فلو كان الموضوع واجبا لما احتاج الى المجولية وجملة المقال ان ثبوت المحمول مع عزل النظر  
 عن خصوصية الموضوع اعني الامكان للثبوت على مجولية لا اي ليس اعتبار المجولية من حيث ان ذات اي ذات الموضوع بخصوصها احدي  
 حاشيتي الحمل بخصوصه فان مطلق الحمل لا يستدعي ذلك لما القى عليك ان كان الموضوع لو كان واجبا لا يصح كذا المجولية فيه والاستدعاء تحلف  
 على قوله لكون الموضوع طباع الربط الذي جابي لما من حيث خصوصية اي خصوصية اثبات تلك اللوازم الا بالعرض لقرآن طباع الربط الذي جابي  
 مع قطع الخط عن خصوصية المحمول يستدعي وجود الموضوع فلا دخل فيه خصوصية اللوازم حتى يتوهم استدعاء اللوازم وجود الماهية باعتبار الوجود والمجولية  
 لا دخل في ثبوت تلك اللوازم للماهية الا بالعرض اذا اعتبار الوجود المجولية اي وجود الماهية ومجوليتها بما لا يقتضي طباع وجوده يعني ان يكون  
 وجود اللوازم من فرع وجود الماهية لتحلل الفاعل بها بان يقال ان وجود الماهية وجود تلك اللوازم لا يقتضي كون وجود الماهية جزءا من علة وجود اللوازم  
 وسياق بيانه في القول بالحق ان شارحه تعالى في اي لوازم الماهية مستندة الى نفس الماهية فقط لا الى وجودها ولا الى مجوليتها هذا المقال كله  
 في العوارض المعلولة لنفس الماهيات ثم بعض تلك اللوازم المعلولة بفتح اسلاخها بالنظر الى نفس الماهية باعتبار ان مصداقها اي مصداق تلك  
 اللوازم هي اي الماهية بنفسها من حيث هي كالامكان الذاتي والامتناع الذاتي ووجوده تعالى عند التحقيق ولهذا اي لا امتناع الاسلاخ

بالنظر الى نفس الماهية لم يحكموا اى الفلاسفة بالعينية في هذه الامور من الاسكان والاعتناء ووجوده تعالى مع موصوفاتها لكنها تعد من العوارض كما هو عند المنطقيين بناء على انتقال الجزئية والعينية بحسب المفهوم ناظر الى قوله انتقال الجزئية وبحسب الحمل الاول ناظر الى انتقال العينية ففى الكلام لفظ نشر مرتب كما فى قولنا الانسان انسان مثال للحمل الاول والانسان حيوان مثال للجزئية ثم عدم كون تلك الامور جزءا من موصوفاتها بحسب المفهوم ظاهر واما انتقال العينية باعتبار الحمل الاول فلان هذا الحمل قد يكون نظريا كما استققت عليه في بحث التصديقات وههنا اى في مقام انه ليس لمطلق الوجود دخل في لوازم الماهية شك للامام الازمى وهو انه يلزم حى من عدم دخل مطلق الوجود في لوازم الماهية كون الوجود من لوازم الماهية مع انه ليس معدودا منها بان يكون اى الماهية من حيث هى اى مؤثرة في الوجود اى مقتضية له لا باعتبار الوجود حتى يلزم تقدم اى على نفسه او وجودية بوجودات غير متناهية او لعدم حتى يلزم اجتماع انقيضين والجواب عن ذلك الشك ما قال الشيخ ان الماهية لو كانت بنفسها لا وجودا بحالة الوجود كما افاده الامام لزم ان تكون الماهية موجودة على تقدير عدم ايضا والتالى باطل للزوم اجتماع انقيضين ووجه الملازمة ان نسبة الماهية من حيث هى الى كل واحد من الوجود والعدم على السواء لكون كل منهما من العوارض فالماهية من حيث هى كما انها متحققة خال الوجود وكذلك متحققة حال عدمه فلو كانت مقتضية للوجود لكان الوجود ايضا متحققا معها حال عدمه فيلزم اجتماع انقيضين فاستدل ان الماهية من حيث هى اى ليست مقتضية للوجود فلا يكون الوجود من لوازم الماهية وليس الام كذلك في سائر الصفات يعنى لا يلزم في سائر الاوصاف غير الوجود على تقدير كون الماهية مقتضية لها اجتماع انقيضين عنى كونها موجودة حال عدمه بل يلزم منه ان تكون موجودة حين كونها غير موصوفة بتلك الصفات وهو ليس بحال اقول فيه اى في جواب الشيخ نظرا لان اللازم على هذا التقدير اى على تقدير كون الماهية مقتضية للوجود هو ان لا ينفك الوجود عن الماهية هذا فتكون الماهية ازلية قديمة لا اى ليس اللازم على ذلك التقدير ما قال الشيخ وهو ان يكون الماهية موجودة على تقدير عدم ايضا لان حال عدمه حال بطلان الذات وليسيتها كما ان حال الوجود حال فعلية الذات فحال عدم الذات والاثاير ولا اثر كذلك في اى شى يعنى ان الماهية حال عدمه لا يكون معها الوجود حتى يلزم اجتماع انقيضين لما عرفت ان حال عدمه حال بطلان الذات فالحق في الجواب عن شك الامام ناظر الى ما علم الحكمه اليمانية السابقة

ان عدم اعتبار الوجود في الماهية اى عدم اخذ الوجود مع الماهية بطريق الجزئية عند اقتضاءها الصفة لا يقتضى انفكاكما اى انفكاك الماهية عن الوجود حين الاقضاء اى اقتضاء الماهية لصفة فان انفكاكما عنى عن الوجود وهى اى حال كون الماهية متفردة محال كيف واذا انقضت بحمل الجاعل لزمها الوجود فضلا عن ان تكون الماهية مؤثرة يعنى لما كان انفكاك الماهية عن الوجود محال للتفرع لا فيكون ذلك الانفكاك حال التاثير محالا بالطريق الاول ما وجبت ان حال التاثير بعد حال التفرع فاذن لا يتصور كونها مؤثرة في الوجود الذى لا ينفك حال التاثير عنها فلا يلزم كون الوجود من لوازم الماهية ولذلك سائر الصفات اى غير الوجود وذلك لانها تنفك حال التاثير عن الماهية وقية اياها الى ان مراد الشيخ وحكم الحكمه اليمانية واحد كما قال في التاثير بقوله يكن ان يقال اراد الشيخ بحال عدم مرتبة قوام الماهية المتقدمة على الوجود لانه سلوب عنها في تلك المرتبة فلو فرض اقتضاءها الوجود في تلك المرتبة ولمقتضى المؤثر يجب ان يقرن بالوجود حين التاثير فيلزم ان تكون موجودة في تلك المرتبة المتقدمة وهو محال بالضرورة فحصل جواب الشيخ والمعلم واحد انتهى تفصيلا على ما في بعض الحواشى انه ليس مراد الشيخ بحالة عدم مرتبة العارض للماهية بل مرتبة قوامها للثبوت على جميع العوارض من الوجود والعدم وغيرهما فقول في تقرير مراد الشيخ ان مرتبة قوام الماهية متقدمة على الوجود لكونه من العوارض فلو كانت الماهية مقتضية للوجود في تلك المرتبة لزم ان تكون موجودة فيها ايضا لان الضرورة شاهدة بان مقتضى المؤثر يجب ان يكون موجودا حين التاثير فيلزم كون الماهية موجودة في تلك المرتبة المتقدمة على الوجود وهو كما ترى فلا يكون الماهية بنفسها مقتضية للوجود فلا يكون الوجود من لوازم الماهية وهذا هو المراد للمعلم الاول للحكمه اليمانية فيكون مراد الشيخ والمعلم واحد فلا يرد على الشيخ نظر المذكور كما يرد على المعلم لان سبني وروده على ان يكون المراد بحال عدم مرتبة اللاحقة التى هى مرتبة العارض اذا اراد المرتبة المتقدمة على جميع العوارض من عدمه وغيره لم يرد على ذلك كما قرنا وانما صحت التعبير



عن تلك المرتبة بحال عدم لان جميع العوارض مسلوب فيها انتهى قوله كوجود الواجب تعالى آه اقول المشككون الذين همون الى زيادة الصفات  
 وهو الى ان صدقها اي مصداق الصفات ذاته تعالى من حيث اقتضائه تعالى الاختلاط بها اي بالصفات تعني ان ذاته تعالى علة للاختلاط  
 بالصفات كما مرح به المحقق الدواني في شرح العقائد كذا في الحاشية فيلزم عليهم اي على المشككين كونه تعالى متقدما عليها اي على الصفات  
 بحسب الوجود فيكون سبحانه وتعالى في حد وجوده عاريا عنها اي عن الصفات وعن الوجود لانه من الصفات الزائدة عندهم مصداق ذاته تعالى  
 من حيث اقتضائه للخلط به فتوجب للمصنف رحمه الله ان يثبت الوجود له تعالى على تقدير زيادته كونه ضروريا غير مستند الى  
 علة صلا فلا دخل للوجود في اتصافه الى به توجيه الكلام بما لا يرضى به قائلة لما عييت ان المشككين قائلون بان الصفات تقتضي ذات الواجب تعالى  
 والمقتضى لا بد له من الوجود قبل وجود المقتضى فلا بد من تقدم ذاته تعالى على الصفات كلها ومنها الوجود ايضا فيكون ذاته تعالى عاريا في مرتبة  
 ذاته عن الوجود وغيره من الصفات ذاتية صفة كانت لا يكون بحولها الابد ذاته تعالى فلا محالة تكون محلة بان تكون ذات الواجب تعالى بالوجود  
 علة لما فيكون المطلق الوجود دخلا في صفة ذاته ومنها الوجود فاعلم بتحقيق المقام ان الوجود لا يتصور ان يكون من لوازم الماهية بالمعنى الشائع  
 المتعارف اي العوارض المعلولة لنفس الماهية بشرط الوجود ولا بشرط على خلاف القولين فالاول من هب المتأخرين والثاني من هب الشيخ الرئيس  
 لقرارهم ان كون الوجود من لوازم الماهية لا يتصور الا باختياره المصنف من ان لوازم الماهية ما تكون الماهية بنفسها مقتضية لها  
 او ما يكون ضروريا لثبوتها كوجود الواجب تعالى وهذا المعنى للوازم الماهية غير شائع عندهم فان اشاعه وان يكون الماهية بنفسها مقتضية لها  
 وبهذا المعنى لا يتصور كون الوجود من لوازم الماهية في شئ من الخلق اذ لوازم الماهية ما يكون هي اي الماهية بنفسها المتقدمة مقتضية لها  
 على ان تكون كلمة على بنائية حين الاقتضاء الموازم مخلوطة بالوجود فلو ازم الماهية تكون منتزعة عنها بما خلتها بالوجود فالوجود لا يكون من تلك  
 اللوازم لان الوجود اول الانتزاعات بانقياس المسائل الاصلها اذا الماهية لتعليل لكون الوجود اول الانتزاعات من حيث هي متقدمة مطابقا  
 الحكم اي الماهية بوجوده وسبب انتزاعه لقراره لتعليل ان منشأ انتزاع الوجود انما هو الماهية من حيث انها متقدمة يجعل الجا على خلاف سائر الوجودات  
 فان منشأ انتزاعها اي الماهية المتقدمة مع حيثية زائدة ومن البين ان مرتبة التقدمة مقدمة على سائر حيثيات الزائدة فيكون الوجود من اول الانتزاعات  
 فوجودية الماهية تفريع على كون الماهية اول الانتزاعات قبل اعتبار تلبسها اي تلبس الماهية بالواحد اي بسائر الالوصاف العارضة سواء  
 كانت لازمة او مفارقة ثم اشار الى دليل آخر على كون الماهية مخلوطة بالوجود حين قرضها بالوازم بقوله وطباع الاقتضاء يستوجب صحة دخول  
 الغابر في مقتضى على صيغة اسم الفاعل المقتضى على انه المفعول بحسب الوجود بان يقال ان مقتضى وجوده مقتضى ولا شك ان مقتضاء الماهية للوازم  
 فرد من طباع الاقتضاء المذكور فيكون مخلوطة بالوجود حين ذلك الاقتضاء وهو المطلوب بل للترقي من دعوى الاستلزام الى دعوى العينية مفاده اي  
 مفاد طباع الاقتضاء ذلك اي صحة دخول الغابر في مقتضى مقتضى الوجود لا اي ليست صحة دخول الغابر في مقتضى مقتضى بحسب الوجود بمعنى انه  
 اي مقتضى بحسب الوجود مما يفتاق اي يفتر الى طباع اللوازم يعني يستدل الى مقتضى بحسب الوجود نفس تلك اللوازم على ان يكون وجود مقتضى  
 جزا من علة وجود مقتضى حتى مرتبط بنفسه يتوقف طباع اللوازم على وجود الماهية ايضا اي كما يتوقف على نفس الماهية على بنائية متعلقة  
 بتوقفه على ان يؤخذ الوجود جزا من مقتضى فيرجع الامر الى ان مقتضى مجموع الماهية والوجود لا الماهية وحدها اذ لتعليل لقوله لا بمعنى من المحقق  
 ان طباع وجوده يستوجب لك اي كون الوجود جزا من مقتضى لم يتصور العلية بين الامر من اذ يلزم منه وجود ذلك المجموع اي مجموع الماهية  
 والوجود ثم وجه اللزوم ان العلة اذا كانت مجموع الماهية والوجود فنقول بانه وجدت العلة فوجد المعلول وطباع وجوده يستوجب وجود العلة فيلزم  
 وجود آخر وكذا فيلزم التسلسل وهو كما ترى وهذا معنى قول الشارح فيعتبر وجوده المجموع ايضا اي كما انه اعتبر نفس ذلك المجموع جزا من العلة  
 على بنائية ان يكون العلة مجموع ذلك المجموع ووجوده وكذا الى غير النهاية بل تلك الصحة بمعنى ان طباع وجوده يستدعي تقدم وجودية العلية وتقدم وجودها

بان يكون الوجود مقارنا معها خارجا عنها لا جزأ منها حتى يلزم المحذور حتى يلزم تقدم العلة ووجودها ايضا تبعاً للماهية من غير ان يكون محتاجاً اليها بالذات كذا في الحاشية فالتصور ان يكون الوجود من اللوازم يعني اذ لو دلت ان طباع وجد فوجد يستوجب تقدم موجدية العلة فلا تصور ان يكون الوجود لازماً للماهية سلباً والا يلزم بحسب ما يستدعي طباع وجد فوجد تقدم فاعل يلزم الوجود اذ وجد الماهية على الوجود اللازم للماهية فاما ان يكون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر فيقدم الوجود على نفسه واما ان يكون غيره فيلزم كون الشيء الواحد موجوداً بالوجودات غير متناهية وهذا معنى قوله او يلزم تقدم الوجودات مع وحدة الموضوع وكلها باطلان فحكم حكمار استباحث للوجود فحكمار تباب ان القيوم الواجب بالذات يجب ان يكون بنفسه مطابقاً لحكم الموجودية على تعالى علما ان تكون ماهيته تعالى اي لا يكون الثبوت امر ازيداً على تعالى وايضا لما كان صدق الوجود بنفسه تقرر الشيء ونسخ قوامه في ظرف ما ذمها كان او خارجاً عما هو متقرر بنفسه وهو الواجب تعالى لا بما جعل وهو الممكن كان جواب لما صدق الوجود عليه بقا بنفسه تقرر على ما ذكرنا في التعليق المسمى ان الوجود بمعنى المصدر الذي هو الوصف لا تنزاعى للموجودات لا بد له من مبدأ انتزاع وهو المطابق له حقيقة والممكن لما كان في حد ذاته ما لا يمكن ان يكون بنفسه ذاته مبدأ الانتزاع فهو الواجب لذاته وانتزاعه في سائر الموجودات انما هو الاستناد الى ما لا يتباطأ معها ارتباطاً مخصوصاً ومن ثم ظهر عينية الوجود لتحقيق الواجب تعالى ومن ثم عينية الوجود والمصدرى له تعالى فمقدرك شططا لا يقتضي من العلة اي غير الذات ولا بعليها عن الذات واستدل عليه بقوله فانه يستحيل ان يكون لشيء ما على ما هو صانع نسخ قوامه واما الاستناد على ما في الحاشية ان افادة الوجود عبارة عن افادة القوام وتقرر فانه مصداقه ومطابقه حقيقة ومن ههنا اي ممن كون صدق الوجود بنفسه تقرر الشيء وقوامه يستلزم ان الحاشية التي هي مصداق الوجود في عالم الامكان اي حيثية الاستناد الى الجاعل حيثية تعليلية لا تقيمية راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاعل اذ ليس للممكن قوام وتقرر الا بالجعل فتفكر وجه الاستنباط ان الشيء المتقرر بنفسه اعني الواجب تعالى لما كان مصداق الوجود بنفسه بدون دخلية العلية يكون ما يتقرر بجعل الجاعل اياه يحتاج صدق الوجود عليه الى حيثية الاستناد الى الجاعل لا فتقار تقرر وقوامه ليس هو الوجود بنفسه تقرر لشيء وقوامه قوله نعم منشأ ما الخ يعني ان اللزوم من الامور الاعتبارية الواقعية لا من الامور الاعتبارية الفرضية بمعنى ان موضوعه اي موصوف اللزوم في حد نفسه اي ذاته بحيث يصح انتزاعه اي انتزاع اللزوم عنه اي عن الموضوع وان متصلة لم يكن فرضاً فافهم فلا يتوهم انه لو كان اللزوم امراً اعتبارياً كما ذكرتم لم يتحقق اللزوم عند انقطاع الاعتبار اذ الاعتباري لا يتحقق الا باعتبار العقل فماله ان يتعقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس ضرورياً فيجوز عدمه فيعدم اللزوم فلا يكون الملزوم ملزوماً ولا اللازم لازماً وهو بطلان كذا في الحاشية فيكون الحكم بهي باللزوم كذا في التفرع على قوله لم يتحقق الزعم لكونه التالي حقاً في نفس الامر كان الحكم كاذباً لكنه صادق فظهر بطلان التالي وظهر ان بطلانه يستلزم لبطلان المقدم فثبت عدم كون اللزوم اعتبارياً وهذا هو المطلوب لتوهم ثم وجه دفع التوهم ان اللزوم ليس اعتبارياً محضاً حتى يتم التوهم بل هو اعتباري افعلي فهو متحقق باعتبار تحقق منشأ انتزاعه وهو ان موضوعه في نفسه بحيث يصح انتزاعه عنه وايضا لا يتوهم ان اللزوم يمكن اللزوم موجوداً خارجاً فيبين شبيته اي اللازم والملزوم اما امتناع الانفكاك خارجاً يلزم الخلف فان المفروض هو كون اللزوم غير موجود في الخارج ويلزم من امتناع الانفكاك بين شبيته في الخارج كونه موجوداً فيه فالحلف لازم او لا يمنع الانفكاك فطلبت الملازمة بين اللازم والملزوم ووجه الدفع انما يحتاج ان اللزوم موجود خارجي بوجود منشأ انتزاعه في الخارج فيكون بين شبيته امتناع الانفكاك فلا يلزم خلاف المفروض قوله فقوله لهم التسلسل آ جواب سوال مقدم تقرر انكم اعترفتم في الحل عن الشك بانقطاع السلسلة في الاعتباريات لعدم قدرة الذهن على انتزاع الامور الغير المتناهية فليس الوجود والاعتبار المتناهي ولا الشك في ان ذلك للاعتراف حاكم بعدم لتسلسل في الاعتباريات فتقولكم التسلسل فيها اي في الاعتباريات ليس بحال كاذب لان التسلسل ترتيب الامور الغير المتناهية في الوجود وهو ما ليس كذلك لعدم وجود الامور الغير المتناهية فيصدق الانتزاع اي يصدق قولنا التسلسل متنع لاسلبه اي لا يصدق قولنا التسلسل ليس بمتنع كما عزم الجيب فانه حكم بان التسلسل في الاعتباريات

ليس بحال فاجاب المصنف عنه اى عن سهو الالمقدربان صدق السالبة لا يستدعى وجود الموضوع بل قد تصدق بانتفاءه وهناك  
 تقرير الجواب ان السالبة كما تصدق بعدم المحمول كذلك تصدق بعدم الموضوع وقولهم التسلسل فيها ليس بحال سالبة موضوعها معنى التسلسل  
 ليس بوجود فصدق السالبة ههنا بانتفاء الموضوع لا بانتفاء المحمول عن الموضوع بان يكون التسلسل موجودا في الاعتباريات ويسلب عنه  
 المحمول حتى يلزم المخدور بقى ههنا اشكال آخر وهو ان اللزومات الغير المتناهية الحاصلة بين اللازم والمعلوم متحققة بحسب نفس الامر اذ هي اى  
 اللزومات محكوم عليها باحكام صادقة ايجابية وهي تستدعى ثبوت الموضوع لما وعينت ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت ذلك الشئ كالامكان  
 واللازم وتحقق في نفس الامر بان يقال تلك اللزومات الغير المتناهية ممكنة اول الامر متواترة متحققة في نفس الامر فتكون تلك اللزومات موجودة في  
 اى في نفس الامر والبرهان من التعليل والتوضيح وغيرهما شاذ على استحالة وجود الامور الغير المتناهية في مطلق عالم الواقع وتوضيح  
 اى توضيح الاشكال الاخر اننا نقضية صادقة في نفس الامر وهي اى القضية الصلوة ان هذه اللزومات اللامتناهية الحاصلة بين اللازم  
 والمعلوم ما يمنع انفكاكها عن المعلوم اذ لو لم تكن تلك اللزومات محكوما عليها بذلك لما منع اى امتناع انفكاكها عن المعلوم لانهم  
 اساس اصل اللزوم والثاني باطل فللمقدم مثله ووجه المطاردة انه لو لم تكن اللزومات اللامتناهية محكوما عليها بامتناع الانفكاك لكان الانفكاك  
 وهذا مستلزم لتجويز انفكاك اللازم عن المعلوم فيقتضئ الملازمة بين المتلازمين فاذن يجب ان يصدق الحكم الايجابي باللازم على كل لازم  
 وطباع الربط الايجابي يستدعى وجود الموضوع في نفسه قد يمنع كون القضية ههنا موجبة حتى يستدعى وجود الموضوع فان امتناع الانفكاك  
 امر سلبى في المعنى فتكون القضية سالبة معنى فيلزم تحقق كل من تلك اللزومات الغير المتناهية في نفس الامر من حيث انها موضوعات لاحكام  
 صادقة فلزم التسلسل في الامور المتحققة في نفس الامر لان الامور الاعتبارية المنقطعة بانقطاع الاعتبار والحل عن الاشكال الاخر ان اللزوم  
 معنى كالاتداف فله اعتباران احدهما ان يعتبر ان نسبة رابطة وحالة بين اللازم والمعلوم ومرة للاحاطة حالها وبذلك معنى قولنا ان يكون لزوماها  
 نسبة رابطة بين اللازم والمعلوم وتاينهما ان يعتبر قصدا وبالا استقلال بالانه مفهوم من المفاهيم ورجح يصح ان يحكم عليه به اذ هو معنى اى فالتايد  
 بقوله لا اى ليس اللزوم لزوما ما هو مفهوم مخطط بنفسه فاذ هي اى اللزوم وتاينها الضمير باعتبار رعاية التجربة لا يحكم عليها بشئ سواء كان ايجابا  
 او سلبا لانه معنى حرفى ولا ينظر الى كونه لازما او غير لازم وانما صحته الحكم عليه اى على اللزوم بما هو مفهوم مخطط بنفسه في التميز فالحكم عليه باللازم هو من  
 حيث انه منظور اليه في كحاظ العقل لا بما هو لزوم ونسبة بينهما فاذا انقطع ذلك الحائط القصدى انقطع التسلسل زبدية فالحل ان اللزوم  
 بالا اعتبار الاول لا يصلح لكونه محكوما عليه باللازم فيفليس هناك سلسلة اللزومات فلا تسلسل اصلا وبالا اعتبار الثاني يتحقق هناك لزوم آخر اذ  
 انقطع ذلك الحائط القصدى ينقطع التسلسل وان شئت التجربة على تزييف هذا الحل فارجع الى التعليق المرضى وقد يجاب الجواب الحق الدو انى  
 بان تلك اللزومات الغير المتناهية موجودة في نفس الامر بوجودها متزعة هي عند لا اى ليست موجودة فيها بوجودات منفصلة مغايرة حتى  
 يلزم الاستحالة اى التسلسل ولما كان متوهم ان يتوهم ان الربط الايجابي يستدعى ان يكون الموضوع موجودا في حد ذاته ولما وجوده منشأ  
 انتزاعه فلا يكفي لصحة الحكم الايجابي عليه ازاحة بقوله وما يقتضئ طباع الربط الايجابي هو الوجود الاظم اى الشامل لكون الموضوع موجودا في حد  
 ذاته وموجودا بوجود منشأ انتزاعه لا المنفرد بخصوصه كما ترى في الاجزاء المقدارية للجسم اذ اشحن بعضها وتبر والبعض الآخر اذ هي اى الاجزاء  
 المقدارية موجودة بوجود مجسم المتصل الواحد الذي هو الكل فتفكر قوله ومعرض ذلك الحرف في هذا الاعتبار اعتبار ان احدها اعتبار نفس المعروض  
 بما هو موضوع غزل النظر عن الغرض وتاينها اعتبار اى اعتبار المعروض بما هو معرض لذلك المعارض في هذا الاعتبار ما اعتبره والمحققون  
 اذ على الاعتبار الاول يكون الحيوان مثلا كلبا طبيعيا وجنسا طبيعيا ايضا فان مفهومها الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينهما واما  
 على الاعتبار الثاني فكلاهما شاذان الحيوان من حيث كونه معرضا للكل كلى طبعى ومن حيث كونه معرضا للجنس جنس طبعى ولعل من انكر وجود

الكلي الطبيعي في الخارج اخذ به هذا الاعتبار اي بالاعتبار الثاني واما المعترفون بوجود الطبيعي في الخارج فاخذوه بالاعتبار الاول وهو مجموع  
 الحقود اي القضايا العامة ومنهم من انكر الكلي الطبيعي الاول ايضا كما انكره بالاعتبار الثاني بنه على ان المنتزح اي معنى الكلي المنتزح منه  
 اي الشخص الموجود في الخارج متناهي بالذات وتحدان بالعرض فلا يكون وجود الشخص وجود الكلي الطبيعي وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى  
 قوله والمجموع كقيل القائل شريف المحققين في حاشيته على شرح المطالع حيث قال ان الكلي الطبيعي ليس بكلي مطلقا اذ لا فرد له يعني لو كان له فرد  
 عليه صده وتهم فيلزم ان يكون خاصا ونائما وهو محال انتهى بهذا الاعتبار جبرني حقيق في نوني قد منع بان الانسان مثلا ككلي وكذلك مفهوم الكلي  
 والارتياب في ان النضمام الكلي الى الكلي لا يقيد بجزئية فان توهم انه لو كان ذلك للاعتبار جزئيا حقيقيا لم يصح تسميته بالكلي فافرحه بقوله  
 وتسميته بالكلي جرد الاصطلاح تدبر لعله اشارة الى ذلك المنع قوله ثم الطبيعي آه اعلم ان الطبيعة الانسانية مثلا قد تؤخذ بالقياس الى خواصه  
 بشرط شئ اي مخلوطة بها اي بالعوارض قسمي لطبيعة مخلوطة للاختلاط بالعوارض وقد تؤخذ بشرط لا شئ اي خالية عنها اي عن العوارض يعني  
 تؤخذ مشروطة بعدم العوارض قسمي مجردة عن العوارض قد تؤخذ لا بشرط شئ اي مع عزل النظر عن الخلط والتجريد قسمي مطلقة لاطلاقها وعدم  
 تقيد بوجود العوارض وهذا قسمي مطلق ومسلط ايضا للاجمال والارسل وفي هذا الاعتبار الاخير عني اعتبار الماهية مع قطع النظر عن الخلط  
 والتجريد باعتبار اي مراتب ثلاث مذكورة في الحاشية الزائدة على شرح المواضع المرتبة الاولى باعتبار نفس الماهية من حيث هي اي بان  
 الحيشية اي من حيث هي اي بالماهية اي بالمعتبر لا بالاعتبار كما في المرتبة الثانية وهي اعتبار الحيشية المتقدمة على جميع الحيشيات فان الماهية من حيث  
 هي اي في مرتبة حقيقة واحدة ذاتها لكونها مرتبة المعروض متقدمة على العوارض كلها في نفس الامر مع عزل الخلط عن اعتبار المعبر ويمتاز هذه المرتبة  
 الاولى عن سائر ال مراتب بعمرية الماهية في هذا الخلط عن جميع اللواحق اي العوارض فطرفها الملا حطة دون الذهن الخارج لما دريت ان الماهية  
 في كل منهما مخلوطة بالعوارض والعوارض كلها مسلوطة عن تلك المرتبة فكيف يصح كونها طرفين لها ثم لما كان مستويهم ان يتوهم ان القول بتجريد  
 الماهية في الاعتبار عن جميع العوارض غير مستقيم فانه لا تعرية عن الحيشية التي هي ايضا منها دفعة الشارح بقوله ولفظ الحيشية شرح وعنوان  
 اي تعبير لهذه المرتبة الاولى لا يقيد لها واللامكن هناك تعرية عن جميع العوارض اذ الحيشية ايضا منها فلا يلزم المحذور ثم الاضافة في قوله ولفظ  
 الحيشية للبيان فان توهم ان الماهية من حيث هي اي متقدمة على جميع العوارض مخلوطة بالوجود للخالط والمخلوطة فلا تكون جميع العوارض  
 مسلوطة عنها فان تقدم المخلوطة من العوارض فافرحه بقوله وهي اي نفس الماهية بما هي هي مخلوطة في هذا الخلط بالوجود للخالط والمخلوطة  
 وغيره كما تقدم بحسب حاق الواقع وتنسليمة عطف على قوله مخلوطة عنها بحسب خصوص هذا الخلط اي باعتبار ان هذا الخلط للماهية فقط كذا  
 في الحاشية فاذا في هذه الملاحظة بخصوصها طرف للخلط والتعرية اي طرف للخلط بحسب حاق الواقع وطرف للتعرية بحسب الخلط  
 باعتبار ان هذه الملاحظة باعتبار انها ملاحظة لنفس الماهية فقط اي لملاحظة معها غير ما يصلح احتي المخلوطة طرف للتعرية مخلوطة با عن جميع  
 ما هذا فيصدق سلب الكل عنها ومصادق هذا السلب ان ما هذا ليس مخلوطة في هذا الخلط وباعتبار ان الماهية موجودة في هذه الملاحظة  
 ومقصود بقية قصر الخلط عليها بعوارض مختصة بهذا الطرف في الواقع مخلوطة بها بمعنى ان العقل اذ لاحظ الماهية الموجودة في هذه الملاحظة وهذا  
 متصنف بها فلهذا الملاحظة طرف للخلط والتعرية بالنظرين والاعتبارين فتفكر انت في ما في الحاشية مختصرا او المرتبة الثانية اعتبارها من حيث هي  
 مع عزل النظر عن الخلط والتعرية بان يتعلق الحيشية بالاعتبار دون المعبر يعني يكون الحيشية شرعا وعنوانا للاعتبار والملاحظة دون المخلوطة  
 ان لا اختلاط بينهما من حيث هي ملاحظة الماهية اي لا يكون ملاحظة للماهية المخلوطة ولا يكون ملاحظة للخلط والتعرية بخلاف الاعتبار الاول  
 فانه كان فيه ملاحظة للماهية المعزولة عن جميع العوارض ان كانت مخوفة معها في حاق الواقع وهو اي الاعتبار الثاني ليعم الاعتباران كلها  
 اذ لا يخلو شئ من الاعتباران عن ملاحظة الماهية وينقسم اليها اي الى الاعتباران وذلك لانهم يقيمون الماهية الى المطلقة والمجردة

والمخلوطة فالمقسم لهذه الاعتبارات الثلاثة هي الماهية في المرتبة الثانية فلا يلزم الاعضال بان لمقسم للاقسام الثلاثة المذكورة في  
وهي عبارة عن الماهية المطلقة فلا تقسم الطبيعي الى المطلقة فتقسم المطلقة الى المطلقة والمجردة والمخلوطة فيقسم الشيء الى نفسه الى غيره وذلك  
لان لمقسم هي الماهية المعروفة من جميع الاعتبارات حتى عن الاطلاق عنى موضوع المخلوطة القدائية والمطلقة التي هي قسم منها اعتبر فيها الاطلاق  
قصار الطبيعي اعم من المطلقة وفهم الفرق بين لمقسم ولا يلزم المخذور هذا او التفصيل في بعض الشروح والى الكلي والجبرتي اى ينقسم اليها لما  
تلى عليك نقاسن ان هذا المرتبة لعم الاعتبارات كلها ومنها الماهية المعروفة والماهية المخلوطة والكلي عبارة عن الاولى والجبرتي عن الثانية فكذلك  
المرتبة تنقسم لهما واذا سلم عن اى عن الانسان مثلاً في هذا الاعتبار بانه العا وليس بالثاني كاتب او ليس بكاتب فواجب ان العا ليس بالثاني  
وانه كاتب وليس بكاتب السرفية ان يسرى الى الطبيعة من حيث هي هي الجبرتي المذكور احكام المخلوطة والمجردة فان الانسان بهذا الاعتبار موضوع  
للمخلوطة ومعلوم عليه بالايجاب السلب بالنظر الى المحمول اذ يصح فيه اجتماع المتقابلين بالقياس الى الفردين مادريت ان المطلقة في قوة تجسدية  
والجبرتيان المختلفتان ايجاباً وسلباً لا يتنافيان لان في التناقض لا بد من الاختلاف في الكم كذا في بعض الشروح ففي هذا الاعتبار الثاني  
ايها ام جماع القاضين في الواقع كذا في المرتبة الاولى ايها ام ارتفاعها فانه في هذه المرتبة قد سلب عن الماهية جميع ما عدا ما يتحقق سلب جميع  
المفومات عنها فالانسان كما انه ليس في هذه كذا كذلك ليس في حد ذاته ليس او لعل قول المصنف رحم والطبيعي اعم باعتبار آراء اشارة الى ان الاعتبار  
الثاني لانه هو لمقسم جميع الاعتبارات لا غير المرتبة الثالثة اعتبار ما اى اعتبار نفس الماهية من حيث هي هي مع ملاحظة عمومها بهذه الملاحظة  
استهان بالفرق بين الاعتبار الاول والثالث فان في هذا الاعتبار تعرية عن بعض اللواحق بخلاف الاعتبار الاول فانه كان فيه تعرية عن جميع اللواحق  
وتعلق الشخصية بالماهية لا بان يحمل العموم قيد السلف المصدق والمخلوطة بل في التغيير والملاحظة فاصلة ان يلاحظ معها كونها من حيث هي هي  
وهو المراد بملاحظة عمومها لاس من حيث الشمول الانطباق على الجبرتيات كما هو المعبر في المحصورات كذا في السحاشية قوله فيها بملاحظة  
عمومها والماهية بهذه الملاحظة مجردة عن المنوعات والشخصات ويمضى منها الكلية في الذهن قيد انهما قال في السحاشية اى في المحكي  
والمعبر عن في الحكاية والتعريف وهذا يحمل هذا الاعتبار اخص من الثاني بحسب الاعتبار لا بحسب التناول فافهم وهي اى الماهية بهذا الاعتبار  
الثالث كلى طبيعي قيل القائل هو المحقق الزايد في حاشيته على شرح للمواقف بقوله كان هذا الاعتبار هو بعينه اعتبار التجريد عن الشخصات  
والمنوعات ولا فرق بينهما الا بحسب العبارة والمفهوم دون العناية ولمقصود ولذلك يشتركان في كثير من الاحكام كاجنسية والنوعية  
ونحوهما فليتأمل تأملًا صادقًا لا فرق بين هذا الاعتبار اى الاعتبار الثالث واعتبار التجريد اى التعبير دون المقصود ولذلك يشتركان في  
كثير من الاحكام كاجنسية والنوعية تعرية على ما في بعض الحواشي ان اخلط بالشخصات ينقض العموم النوعي واخلط بالمنوعات يبطل العموم  
اجنسي فيكون اعتبار المفهوم هو بعينه اعتبار التجريد ولا فرق بينهما الا بحسب المفهوم والعبارة دون العناية والمقصود ثم زيفه الشارح باننا لا نشتر  
بين الاعتبار الثالث واعتبار التجريد في المقصود بقوله وفيه ان المعبر بهذا الاعتبار الثالث موضوع للطبيعة كما في قولنا الانسان نوع او  
كل وجود في الذهن بخلاف المجردة فنحصر الفرق بينهما وبين الاعتبار الثالث اذ هي ليست محكوما عليها بشئ من الاحكام كاجنسية  
والنوعية اذ يقع تصور ما اى تصور المجردة وجودها مطلقا اى هو ما كان في الذهن او في الخارج ووجه الامتناع غير خفى فان المجردة لو كانت موجودة  
في الخارج لكانت تحت العوارض الخارجة ولو كانت موجودة في الذهن لزم اقترانها بالعوارض الذهنية لان الكون في الذهن ايضا منها فلم يكن مجردة  
والكلام فيها الا ان يراد جواب عن ذلك التعريف ونهاية ما افاده المحقق الهروي في حاشيته على شرح المواقف التجريد عن بعض العوارض الاعتبار  
كالمنوع بما هو منوع والمشتخص بما هو مشتخص ونحوهما فنحصر المرام ان اذ الوحد المطلق مجرد عن المنوعات والشخصات بشروط الاطلاق والوحدة الذهنية  
كان عين الاطلاق بالاعتبار الثالث في الحيوان الحسن والانسان النوع كما لا يخفى على من يتفكر ونهنا الاعتبارات الثلاثة تجري في كل مفهوم

على وجهها أي ذاتها كان أو عرضيا بالقياس إلى ما هو خارج عنها أي عن المفهوم المبهوم محض لئلا يكون المفهوم إما في قوام سنخ مرتبة ثانية  
 كالنفس المعنى الناطق مثلا فإذ لكونه خاصة للجنس الذي هو مفهوم مبهوم في حد ذاته كالحيوان يخرج عنه محض المسمى بل لا يهمل معين بل في سنخ  
 مرتبة الماهية وهي الإنسان كما سبق بيانها في بحث الجنس فتكون عليك أن في هذا المقام صطلحا صين أحدهما اعتبار الماهية تقيسا  
 إلى الأمور المحصلة وتنايهما اعتبارا بالقياس إلى الأمور الغير المحصلة فعلى الاصطلاح الأول يوجد الحيوان مثلا مادة بشرية بشرية أي  
 من حيث أنه محض الناطق فيكون نوعا وعين الإنسان ومادة بشرية بشرية أي من حيث ينضم إليها مخرج يحصل منها امر ثالث فيكون  
 جزءا ومادة وتارة لا بشرية بشرية أي من حيث هو من غير تعرض شيء آخر فيكون جنسا ومحمولا وعلى الاصطلاح الثاني يوجد الإنسان مثلا  
 تارة كمتفابا للعوارض تارة خاليا عنها وتارة مطلقا فقول السارح في قولهم سنخ مرتبة ماهية رضى إلى الاصطلاح الأول في قوله وفي مرتبة  
 متأخرة عنها أي عن الماهية إشارة إلى الاصطلاح الثاني كما في الإنسان بالقياس إلى عوارضه المستتعة ووجه التأخر ظاهر لأن مرتبة  
 العوارض سواء كانت لازمة أو مفارقة متأخرة عن مرتبة المعروض على ما بهنك عليه أنفعا فالإنسان إذا أخذ لا بشرية بشرية كان نوعا وإذا أخذ  
 بشرية بشرية كان مادة وموضوعا وإذا أخذ بشرية بشرية كان شخصاً فمقتضى تفصيل المرام أن تحصل النوع بالعوارض المستتعة أما هو في المرتبة المتأخرة  
 عن سنخ مرتبة الماهية لما القى عليك أن النوع الحقيقي تعلق الماهية ليس يحصل سنخ في مرتبة ماهية إلا باعتبار الإشارة إلى الوجود الخارجي  
 وذلك يحصل للعوارض المستتعة فبها النوع إنما يتوحد بحسب الإشارة لا بحسب الذات بخلاف الجنس فان إبهامه بحسب الذات لكونه ماهية تارة  
 في نفسها محتاجة إلى تمام مرتبة ذاتها في التخصيص في حواشي شرح هداية الحكمة للصدر الشريف الرضي والكاتب قد عطف على قول الإنسان مثال  
 للعرض بالقياس إلى زيد فانه إذا أخذ بشرية بشرية كان كاتبا وإذا أخذ لا بشرية بشرية كان عرضيا محمولا عليه بالمواظاة لكونه متحد له اتحادا  
 بالعرض وإذا أخذ بشرية بشرية كان عرضيا محمولا عليه بالاستتقاق لا بالمواظاة فان هذه المرتبة ليست الامتية البغاية في وطاير ان باعتبار المخارج  
 لا يصح الحمل إلا بواسطة ذلك وهو الحمل سواء كان بالاشتقاق ومن بهنا أي ومن كون الكاتب عرضيا محمولا بالاشتقاق إذا أخذ لا بشرية بشرية يظهر ان  
 الحمل الاشتقائي لا يخص بالمبادئ بل يجري الحمل الاشتقائي في المشتقات أيضا كما يجري في المبادئ وقد تجرى أي الاعتبار بالاشتقاق في  
 كل طبيعة جزئية كانت أو كلية بالقياس إلى كل ما يقارنه أي يقارن كل طبيعة لا على وجه التحصيل كالشوب مثال للطبيعة الكلية له نسبة إلى البيان  
 وزيد مثلا عطف على الشوب بالقياس إلى أوصافه ومناط الحمل والعموم أي الكلية هو اعتبار لا بشرية بشرية بالاصطلاح الأول أي اعتبار الماهية  
 مقيسا إلى الأمور المحصلة فانها هي الفصول وهي كليات محمولة دون هذا أي ليس من هذا الحمل والعموم اعتبار لا بشرية بشرية على الاصطلاح الثاني  
 وهو اعتبار الماهية بالقياس إلى الأمور الغير المحصلة لأن الماخوذة على هذا الاصطلاح قد يكون جزئيا كزيدا إذا أخذ لا بشرية بشرية بالقياس إلى أوصافه  
 كالضلع كالكاتب فزيد لا يصير كليا ولا محمولا بالحمل المتعارف وهو حمل الكلي ولو حمل كان حل الجزئي على نفسه هذا لا بد أن يكون جزئيا قوله وهي من  
 حيث هي أي كتحصيل الإنسان مثلا لا أقصر الخاط على نفسه فقط بان يؤخذ الماهية من حيث هي أي كحمل الظروف متعلقا بالماهية بشرية بشرية  
 لبيان مرتبتها المتقدمة على جميع اعتباراتها ومرتبتها قد سبق توضيحها فتذكر كذا في السحاشية لم يؤيد في هذا الخطاب أي ملاحظة نفس  
 الماهية دون إبهامها لا هو أي الإنسان في مقوماته أي ذاتياته وان متصلة كان الإنسان في الواقع محفوف بالعوارض كثيرة لكنها أي أوصافها  
 مسلوحة بمخداي عن الإنسان في هذا الخطاب وذلك لأنه لم يلاحظ مع الماهية تلك العوارض فهي متفكة عن جميع ما هو خارج عنها على أن يكون  
 متعلق بقوله مسلوحة بمصداق هذا السلب أي سلب العوارض عن الإنسان أن شيئا منها أي من العوارض ليس عينه أي الإنسان  
 ولاد أخلافيه فإذ قلنا الإنسان ليس من حيث هو هو الفاضل بتأخير الحقيقة عن حروف السلب كان السلب إذا على الإيجاب من تلك الحقيقة  
 متعلق بالإيجاب لا بالسلب وذلك في المرتبة المتأخرة عن الذات لأنه وارد على ما هو مقدم على الربط أي الحقيقة التي هي عنوان الموضوع



وللا تباين في عنوان الموضوع معتمدا على الربط على المعنى على ان يكون المحيية قيد للشئ فكأن العقد على صادق انبثت فانه يفيد سلب ثبوت الان  
عن الانسان سلب الثبوت اي ثبوت الالف بهذه المحيية اي من حيث هو هو لا ينافي في ثبوت بحيثية اخرى اي في المرتبة المتأخرة عن الالف  
والمقومات هذا التفصيل في بعض اشروح واما اذا قدرنا المحيية على حرف السلب كان معناه ان الانسان من حيث هو ليس  
بالف ومفاده ان السلب ثابت له من حيث هو هو لان الربط واراد على السلب فهو يدل على تعلق السلب بالانسان مثلاً بهذه المحيية  
وهذا معنى قوله فان المحيية هي حين التقديم على حرف السلب قيد للسلب لا للسلب كما كان قيداً في صورة تأخير المحيية فيكون  
السلب نقياً مقيداً بالتوصيف والسلب من حيث هو سلب لا يحكي كيفيته ولا يصح ان يقيد ذلك السلب بقيد لما تلي عليك ان  
مفاد التقييد ثبوت القيد لمفنيه فما لم يكن ثابتاً في نفسه كيف يصح ان يثبت له شئ اذ ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المشتب لفا التقييد  
وان كان يقيد المحيية يدل على ان اي السلب ملحوظ من حيث انه مفهوم ثابت لشئ فهو اي التقييد راجع الى ثبوت السلب فيكون كاذباً  
بالضرورة لانه من العوارض التي ليست في حد ذاته بل في المرتبة المتأخرة قال المحقق الهروي في حاشيته على شرح المواقف واذ قلنا  
الانسان من حيث هو ليس بالف بتقديم المحيية كان الربط وارداً على السلب لانه يدل على تعلق السلب بالانسان بهذه المحيية  
فكان القول كاذباً فان سلب الالف ايضا من العوارض انتهى فطبق اللفظ والمعنى انما هو بحسب تأخير المحيية لا بحسب تقديمها وفي بعض  
على المصنف حيث قدم المحيية فقال هي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة وسيصرح به الشارح عن قريب ثم وجه التطبيق في صورة التقييد  
ان السلب كما هو في اللفظ كذلك في المعنى اذ تأخير المحيية لا يرجع العقد الى الايجاب بخلاف تقديم المحيية اذ يرجع الى الايجاب بالعدم ولي فان  
معنى قولنا الانسان من حيث هو انسان ليس بالف ان الانسان من حيث هو انسان شئ هو الالف فيكون اللفظ مخالفاً للمعنى اذ اللفظ  
ناطق بالسلب فافان رد السؤال فترجع على قوله ان الانسان مثلاً اذ انصرف اللفظ على نفسه فقط لم يوجد في هذا اللفظ الا هو وقوماته من غير  
التقييد فمعين بالايجاب كما اذ قلنا ان الانسان موجود من حيث هو هو او معدوم من حيث هو هو فلا يتحقق السائل الجواب هذا ولي مما افاده صاحب  
المواقف من انه لا يميز الجواب فانه يدل على امكان الجواب وهو لا يمكن لان المطلوب في هذا السؤال تعيين احد الشقين من غير متصور واما الجواب  
بسلبه فليس بجواب عنه حقيقة فان هذا السؤال طلب التحديد بعد وضع ثبوت احد الامرين لان كلمة ام موضوعه طلب تعيين احد الامرين في الوضع  
المبني على السؤال وهو ثبوت احد الامرين فاسد لما تلي عليك ان في مرتبة الماهية من حيث هي جميع العوارض حتى الوجود والعدم سلوة فكيف  
يصح اثبات احد الامرين فكذا السؤال فاسد ولو اجيب على سبيل المسامحة فيسلب الطرفين اي بسلب شقي الترديد فيقال لا هذا ولا ذاك واذا اجيب  
بذلك السلب فلا يكون بحقيقة جوابا عن هذا السؤال بل يكون تنبيهاً على فساد الوضع المبني عليه ذلك السؤال فاما قال المصنف رح بقوله وهي من  
حيث هي ليست موجودة ولا معدومة بتقديم المحيية على حرف السلب ليس على ما ينبغي لما ديت ان السلب بتقديم المحيية يرجع الى ثبوت  
السلب فيكون كاذباً كالايجاب فلا يصدق ليست موجودة ولا معدومة فكان الواجب على المصنف ان يؤخر المحيية حتى يقيد سلب الثبوت  
فيكون صادقا وفيه نظر فان ما ذكرت من ان المحيية المتقدمة مفادها ان السلب ثابت للانسان مثلاً من حيث هو هو انما هو اذا كانت المحيية في  
صورة تقديمها على حرف السلب قيداً اي جزءاً للسلب لا بغيره بغيراً مقيداً او اما اذا كانت المحيية قيداً للموضوع فالتقديم كالتأخير في  
المفاد اذ يكون حرف السلب بعد تمام الموضوع فيكون بعد المحيية ايضا لكونها من تمام الموضوع فيكون نفى المقيد وهو كون الامر دائر بين  
الفيضين كايجاب بالالف وسلبه كالوجود والعدم اذ قادح التناقض تقييد السلب بقيد لا اي ليس قادح التناقض تقييد الموضوع بقيد كاثية  
مشتكر بين الايجاب والسلب فاجيب بالفاضل الجفوري في بعض سائله عنه اي عن نظر وجهين الوجه الاول ان التقييد كقيد العلم قد يميز  
الموضوع عما دام يفيد ذلك التقييد فيعين الموضوع وينسب المحمول كالطويل الى ذاته اي ذات الموضوع من غير وجوب ان يكون النسبة اى نسبة

المحول الى الموضوع من حيثية التقييد اى من حيث ان الموضوع مقيد بقيد كما نقول ايها المخاطب زيد العالم طويل فتميز المراد بزيد بقيد العلم عن زيد الجاهل فلا يلغو التقييد ولم يكن الحكم على زيد بالطول من جهة العلم الذى يقيد الموضوع به وقيد بغير القيد نفسه اى نفس الموضوع باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فتح ان كان الحكم عليه اى على الموضوع بذلك الاعتبار اى يكون لذلك الاعتبار دخل في الحكم بحيث لو انتفى ذلك الاعتبار انتفى الحكم فيصير مآل التقييد الحكم. وان كان في الظاهر تقييد الموضوع كذا في بعض الجوانب كان التقييد مفيداً والايمنى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فزيد العلم بزيد اس من حيث انه عالم عن نفسه لاس تلك الحيثية فاذا اريد ان يطول من حيث علمه كان القيد لغواً ومن ثمه لا يوجب الوجود الى ارادة ذلك تقييد الموضوع بالحيثية الدالة على قصر المخاطب عليه اى على الموضوع بان يقع الانحاض عن جميع ماعده ان افاد ذلك التقييد ان الايجاب والسلب انما هو بهذه الحيثية اى الدالة على ذلك القصر فقيده التقييد ويرجع اما الى الايجاب او الى السلب على ما عرفت والا اى وان لم يفد ذلك التقييد كون الايجاب والسلب بتلك الحيثية فيلغى التقييد فالحيثية مؤخرة تقديرها وان كانت متقدمة في اللفظ لكونها قيداً للسلب لان المتقدمة ملغاة قال في الحاشية اعلم ان الاحتمال الاول ههنا ساقط لان لفظ الانسان لا يحمل غيره كزيد اذا كان علماً مشتملاً كافاً لتقييد بالحيثية يكون من قبيل الثاني فافهم انتهى ثم حاصل الجواب على ما في بعض الجوانب ان الحيثية ههنا تقييد للسلب سوار قدمت في اللفظ او اخرت فيه لانها اذا قدمت في اللفظ ففى مؤخرة في الحقيقة تخرز عن اللغاء فرجعه الى منع كون الحيثية المتقدمة تقييد للموضوع والوجه الثاني من الجواب انما سلمنا ان الحيثية قيد للموضوع لا الحكم الا ان الموضوع مع قيوده في السالبة مؤخر عن السلب من حيث المعنى وان كان مقدماً عليه في اللفظ فاذا ذكره الناظر من ان التقديم كالتأخير في المفاد ساقط عن ههنا قال في الحاشية مستدلاً على قوله مؤخرة الخ لان النفي يستدعى صدارة الكلام فان السلب فع الايجاب فقولنا زيد ليس بكاتب معناه ان زيد كاتب مرفوع ليس بصديق فلو لم ينظر فيه الى ورود السلب على الموجبة لم يكن السلب انفعالها اى الموجبة فزيد ليس بكاتب وان كان صريحاً في السلب لكن المنطوق ما لو ناهى تقديم السلب على العقد الايجابى كذا في الحاشية قوله ففى هذه المرتبة ارتفع النقيضان آه قال الاستاذ رحمه السيد الزاهد فى حاشية على شرح المواقيت بتحقيق المقام ان التقيذين ان اخذاً مفردين كالوجود والعدم فلا ريب في ارتفاعهما عن الماهية في مرتبة ذاتها و نسخ قواعدها وان العارض لا يكون في مرتبة لمعرفه يعنى ان جميع العوارض ايجابية كانت او سلبية مسلوقة عن مرتبة الماهية وان اخذاً قضيتين كقولنا الماهية من حيث هى هى موجودة والماهية ليست من حيث هى هى موجودة فارفعاهما محال مطلق سواء كان عن مرتبة الماهية او عن غير ما يلجج ان يصدق احدهما اذا الموجبات بهما كاذبة كقولنا الماهية من حيث هى هى موجودة في تلك المرتبة اى مرتبة نسخ قوام الماهية وسوالها البسيطة كقولنا الماهية ليست من حيث هى هى موجودة صادقة بالضرورة فان توهم ان القول بتجاوز ارتفاع قضيتين من ان افاده المحقق الدواني من تجوز ارتفاع التقيذين فافهم بقوله ولعل بعض المتأخرين اى الدواني في الحاشية القديمة تجاوزوا ارتفاعها في المرتبة اى مرتبة الماهية بناءً على اعتبار السلب محمولاً اى سلباً تاماً وكلاهما هو في السلب البسيطة فانتفى المناقاة فان الماهية متعليل كذب الموجبات كلها معدولة وكانت او محصلة بصدق السوال بهما كما انها ليست بالفعل من تلك الحيثية اى من حيث هى هى كذلك ليست الماهية بتلك الحيثية ليست بالفعل اذ يصدق سلب جميع المفومات عن الماهية من حيث هى هى حتى يصدق سلب السلب ايضا فان هذا السلب يعنى ليست بالفعل ليس نفسها اى نفس الماهية ولا داخلها جزءاً فيها ثم فرع عليه قوله فالسوال باسرها صادقة والموجبات كاذبة لتتفق بصدق السلب ان الايجاب قال السيد الهروي في حاشية على شرح المواقيت ان المحمول في هذه الموجبات ليس في انفس تلك الموجبات باسرها كاذبة ويصدق السلب وبهذا السلب ايضا ليس في انفس تلك الموجبات سلب السلب كذا فافهم هذه السوال كلها صادقة انتهى ثم تملو عليك ان كلام جلال الملة والدين في حاشية القديمة صريح في اعتبار السلب محمولاً واخذ التقيذين مفرداً في تجوز ارتفاعهما وتصرحه بصدق السوال كذب الموجبات يدل على ان التقيذين اذا اخذاً قضيتين لم تجوز

ارتفاعها ومن غير المتعرضين للاحقين صاحب الاتفاق لم يكن عليه أي على المحقق الدواني بان ذلك اجتماعهما أي اجتماع النقيضين لا ارتفاعهما كما افاده ذلك المحقق اذ نقض سلب الوجود سلب الوجود لا الوجود وكيف والوجود من لوازمه ثم تفصيل الاعتراض على ما في الحاشية الزائدة على شرح المواقف ان ليس هنا ارتفاع النقيضين كما هو منطوق المحقق بل اجتماع النقيضين لان نقض سلب الوجود معنى قولنا الماهية من حيث هي هي ليست بموجودة سلب الوجود هو قولنا الماهية من حيث هي هي ليست بلا موجودة وليس نقض الوجود عن قولنا الماهية من حيث هي هي موجودة بل الوجود من لوازم الوجود من لوازم النقيض فمتى صدقت السوالب كلها كما افاده المحقق اجتماع سلب الوجود وسلب سلب صدقها فاجتماعها للموجبات وسائر مراتب الشفعية من السوالب كسالب السالب كاذبة والا واما منها أي من السوالب كسالب السالب السالب صادقة فكانه ينادي من كان بعيد جوابك بقوله من عترض قال في الحاشية اذ كلام المحقق المفرد اذ جعلنا محمولين في مناط الاعتراض على اخذ النقيضين قضيتين في ذلك من هذا انتهى بذا وتفصيل في تعليقنا لمضى ويكون سلب السلب دون الوجود نقضاً للسلب أي ما قال السيد الباقر من ان نقض سلب الوجود سلب الوجود وليس نقض الوجود مستقراً جداً فان التناقض بين الشئيين من النسب المتكررة توصف ان العدم رفع الوجود وهو نقضه بالاجماع فيكون الوجود ايضا نقضاً للعدم بمعنى انه مرفوع بدان التناقض من النسب المتكررة فالمعتبر في كون شئ نقضاً لشئ كونه سلباً له او سلوباً به وكون عدم العدم ايضا نقضاً للعدم غير مسلم عند ذلك المحقق الا اذا اخذنا عدم المضاد اليه سلباً ثابتاً وهذا لا يفيد المعترض بذا وتفصيل في بعض الجواشي ثم ان توهم ان العدم بمعنى سلب الوجود سلباً بسيطاً نقضه سلب السلب يعني رفع العقد لسلبى الملزوم لصدق الوجود لا بمعنى سلب السلب الثاني فاذا صدق سلب السلب بسيطاً وسلب السلب بذلك المعنى يلزم اجتماع النقيضين قطعاً فافاده بقوله وورود السلب على النسبة السلبية دون النسبة الايجابية غير معقول تفصيل الازاحة ان السلب عند المحققين في العقود وادعى الايجاب طلقاً واما بمعنى رفع النسبة السلبية فغير معقول كيف يلزم ج عند اتحاد الموضوع والمحمول باعتبار وحدة النسبة تليث القضايا وهو كما ترى بذا وبسط في البسوط انتهى أي كلام الاستاذ في حاشيته على شرح المواقف اقول المقصود منه ابطال كلام جلال المحققين باثبات عراض خير اللاحقين على وجه يتضمن رد استدلال المحقق الهروي نقض الوجود رفعه بما هو رفع محض لما على عليك ان نقض كل شئ رفعه رفعاً بسيطاً لا أي ليس نقض الوجود رفعه بما هو رفع عدولي أي السلب الثابت اذ شوبت السلب لا يعتبر في كونه نقضاً اذ لو اعتبر في ذلك يخرج نقض عن كونه نقضاً فنقض الوجود المقيد بقيه في المرتبة رفع الوجود فيها أي في المرتبة على طريق نفى المقيد بالاضافة بان يكون في المرتبة قيداً للوجود لا سلباً فنقضانها الوجود في المرتبة ورفع ذلك الوجود المقيد لا على طريق نفى المقيد بالوصف بان يكون في المرتبة قيداً لا سلباً للوجود وحاصل المقال ان قوله في المرتبة في قولنا سلب الوجود في المرتبة اما ان يكون قيداً للمضاد او يكون قيداً للمضاد اليه فعلى الاول لا يكون نقضاً بل هو من العوارض على الثاني نقضاً وارتفاع محال اذ ليس هو من العوارض ما هو المحمول هو الثاني أي نفى المقيد وما هو نقض هو الاول أي نفى المقيد فارتفاع النقيضين محال مطلقاً أي سواء كان مفرداً او قضيتين ويتبع اجتماعهما في جميع المواطن حتى مرتبة الماهية اذ العدم الذي هو نقض الوجود يعني رفعه المحض في قوة السلب البسيط ومعداً نفسه الماهية اذ هو ليس من العوارض فلا يصح رفعه عن مرتبة الماهية في جميع مواطن الواقع ومنها مواطن نفس الماهية من حيث هي فذلك التجويز أي تجويز ارتفاع النقيضين عن مرتبة الماهية المبني على محل أي على تقدير كون السلب محمولاً لتجويز للفاسد أي تجويز ارتفاع النقيضين على الفاسد وهو كون السلب محمولاً فنقضاً فلما يد من الاعتبار بالسلب البسيط فلا يسقط الاعتراض بان ذلك اجتماع النقيضين لا ارتفاعهما في ما هي الشبهة تفصيله ان الاعتراض مبني على امرين الاول ان نقض كل شئ رفعه بما هو رفع بلا اعتبار شوبت الرفع في نفسه او شئ والثاني ان اعتبار المحمل يخرج المحمول عن كونه نقضاً

فارتفع النقيضين بما هما نقيضان لا يكون الا بان يكذب ثبوت الوجود وسلبه في كمال الثبوت معا وهو مستلزم صدق الوجود وصدق ذلك السلب معا وهو اجتماع النقيضين وجواب الاستدلال على اعتبار الحمل وهو مالا دخل له في اعتبار النقيضين باجماله اذا اعتبر الحمل فلا اعتراض ولا ارتفاع للنقيضين الا لا اعتراض قائم فإل انتهت قوله فيها الا اعتراض اي اعتراض باقر العنوم قوله فيها وهو اجتماع النقيضين لا ارتفاع النقيضين كما نلناه المحقق الدواني ومعنى كون التناقض من نسب المتكررة المقصود منه اننا قد ناقشنا في قول المعترض ان احدهما اذا كان رفعا والاخر كان الاخر مرفوعا بل لا ان المرفوع ايضا لنقيض بل النقيض حقيقة هو الرفع الصريح فالنقيض الحقيقي لسلب الوجود هو سلب الوجود لا الوجود نعم هو من لوازم سلب الوجود وفي قاعدة التكرار مسامحة باطلاق النقيض على المرفوع كما سبق التلويح اليه في شرح قول المصنف اعلم ان نقيض كل شيء آه نعم ورود السلب على السلب بما هو سلب اي الاشياء المحض بان لا يعتبر نحو من اخبار الثبوت كالنفي والوجود وغير مقبول فان المرفوع اما ذات متجوزة اي متفرقة بجعل البسيط او المرفوع هو الوجود ببناء على ان السلب ليس مقصورا نسبة الى الوجود حتى لا يكون المرفوع هي الذات المتجوزة وذلك لما وعيت ان مرتبة الماهية التي هي اثر الجعل البسيط مقدّمة على الوجود فرفعها المقابل لها يضاف اليها الى الوجود ثم ذلك القول لتبسيط التعميم المفهوم من قول الشارح اما ذات متجوزة اي متجوزة بالذات والوجود من تفكيان في السلب بما هو سلب الا ان ورود السلب على السلب ليس على ما ثبت للموضوع حتى يكون ذلك في قوة السالبة السالبة المحمول بل على انه نسبة سلبية متفرقة في كمال العقل وهذا التفرقة لو ورد السلب ثم تفصيله على ما في الحاشية ان السلب الثاني ليس في قوة الموجبة السالبة المحمول حتى يكون الاول اي سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول بل هو مأخوذ على انه نسبة سلبية في العقد السالب ثم يراد عليه السلب فكذا السلب يكون رفعا للعقد السالب كما في قولنا ليس بليس بكتاب والايجاب من لوازمه تفكر انتهى ومجعه رفع العقد السالب الى ايجاب من لوازمه فيلزم اجتماع النقيضين وهو امر مقول في الكاشية ولما لم يكن له مفهوم محصل معتبر في القضايا المقصودة اعتبره لازمه وهو الايجاب انتهت بهذا ينبغي تحقيق المقام بدقة وتوضيح المرام ونقيضه قوله والطبيعي اعم آه قال المحقق الدواني في الحاشية التفسيرية يمتنع تقسيم الماهية الى المطلقة والمخلوطة والمجردة وللاستخلاص عن لزوم تقسيم الشيء الى نفسه الى غير وان الانسان مثلا وان متصلة كان معتبرا من حيث هو هو اي من حيث الاطلاق لا بان يكون الاطلاق قيد احتي ينقلب المطلقة الى المخلوطة الا ان لعقل قد ينظر اليه اي الى الانسان من غير نظر الى هذا الاعتبار اي اعتبارا الاطلاق لقسمه الى معتبر بهذا الاعتبار وهي المطلقة والى المعتبر بالآخرين الى المخلوطة والمجردة فاستبان الفرق بين المقسم والمقسم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره غير لازم ونظير ذلك ان قسم الانسان الى الانسان الكلي والجزئي صحيح مع ان الانسان الذي هو المقسم هو الكلي في الواقع لكن لم يعتبر الكلية في كونه مقسما بخلاف تقسيم عني الكلي فان الكلية فيه مخلوطة فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره وكذا تقسيم الانسان الى الانسان المعلوم والانسان المجهول صحيح مع ان المقسم هو المعلوم في الواقع لكن لم يعتبر فيه وصف المعلوم في تقسيم المقسم فالمحدود غير لازم فادرك قال في الحاشية ومن هنا يفهم ان المقسم نفس الانسان مثلا من غير غلظة اعتبار آخر اعني موضوع المهمة وقد تم تفصيله فذكر انتهى قوله فيها ومن هنا يفهم آه فان المحقق الدواني لما جعل المعتبر بهذا الاعتبار قسما فلا بان يكون المقسم غيره وهو ليس الامور المعاملة القدرية قوله فذهب المحققين آه قال الشيخ الرئيس في الآيات الشفارة ثم المقصود من نقل كلام الاستدلال على وجود الكلي الطبيعي في الخارج وتحلية من نعم ان مراد من قال بوجود الطباع في الاعيان ان اشخاصا موجودة فيها بان الكلام الرئيس نص في ان مرادهم وجود الطبيعة من حيث هي وكما ان زيدا موجود في الخارج فكذا الحيوان بما هو حيوان بان الحيوان بما هو حيوان اي مع قطع النظر عن غيره لا بشرط شيء موجود في الخارج وانه تدل عليه الرئيس بقوله لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا فحيوان ما اي الفرد المنتشر من طبيعة الحيوان موجود في الخارج فحيوان الذي هو طبيعة من الطباع وجزء من حيوان ما موجود في الخارج فان جزءا من

يكون وجوده وتخصيصه للمقال ان الحيوان لا بشرط شئ جزر هذا الحيوان في الملاحظة التفصيلية من السبب ان حقيقة شئ لا تتلصق به  
 الملاحظة بحيث وجد هذا الحيوان وجب ان يوجد الحيوان كما هو حيوان ثم بالغ الشيخ الرئيس في التشديد على من عزم ان الموجود في الخارج حيوان  
 فقط دون الحيوان كما هو حيوان قال الشيخ ان الحيوان بشرط ان لا يكون معه شئ آخر لا وجوده لا متعلق الماهية المجردة والحيوان لا بشرط  
 شئ آخر فله وجود في الاعيان فانما ابي الحيوان في حقيقة بلا شرط شئ آخر واذا كان معه الف شروط تعارنه من خارج فاحيوان مجرد حيوانية  
 اى من حيث انه حيوان مع عزل النظر عن غيره موجود في الاعيان لما كان له وجوده من قوههم انما اذا كان الحيوان كما هو حيوان موجود في الخارج يلزم  
 ان يكون من قبيل المجردات للماديات وبطلان التالي غير خفى ارحم الشيخ بقوله ليس يستوجب ان يكون الحيوان كما هو حيوان موجودا  
 ان يكون مفارقا عن المادة بل الحيوان الذي هو في نفسه خال عن شرائط اللاحقة موجود في الاعيان كقوله لا تتلف من خارج بشرط لحوال خالصة  
 الا اذا كانا لا يلزم كون الحيوان كما هو حيوان على تقدير كونه موجودا في الاعيان من قبيل المجردات لو كان موجودا مستقلا واما اذا كان موجودا في  
 ضمن الماهية المتكاملة بالعارض المادي فكل واحد كما لا يخفى انتهى كلام الشيخ وبالحكمة ليس مراد المؤمنين لمصدقين لمحترفين بوجود الحيوان  
 في الخارج وجودا خاصا فقط كما زعم البعض اى المحقق التقدير انى وسية السند تبعاً للتأخير من الحكم بانهم ذهبوا الى ان الكلى  
 الطبيعى ليس موجودا في الخارج وانما الوجود فيه اى الاشخاص فقط فان الشخص كزبد مثلاً اذا وجد في الخارج فهو حادثة حيوان وناطق فكل  
 واحد منهما اى من الحيوان وناطق موجودا ايضا بعين وجوده اى وجوده لا اى وان لم يكن كل منهما موجودا يلزم فتراق لشئ عن نفسه  
 تقريره ان الاشخاص موجودة ولا ريب ان بعضها يشارك بعضا آخر دون بعض في مرجع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض  
 فذلك الامر المشترك يقوم به تلك الاشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده اينما وجدت والا لم تكن متفوتة به فاستدبان ان الكلى الطبيعى لم يكن  
 موجودا بعين وجود الاشخاص يلزم افتراقه عن نفسه لانه الماهية للاشخاص فيكون موجودا بالوجود بالذات فان ما به هو هو لا يزدادى الماهية التى  
 زيد زيد هو الحيوان وناطق فيكون كل منهما موجودا بالوجود زيد البتة والا لم يكن زيد موجودا الفرض ان ما به زيد زيد معدوم ففقدت بانها  
 ان زيد موجودا فذلك الحيوان وناطق موجودا ان فادرك ثم لما فرغ الشارح عن اثبات وجود الكلى الطبيعى في الخارج حان ان يشرع  
 في بيان نسبة وجود الطبيعة الى وجود الاشخاص فقال ثم ان نسبة الوجود الى الطبيعة اقدم بالذات اى بحسب العقل فان العقل اذا تسبب الوجود  
 الى الطبيعة الكلية والى الاشخاص حكم بان الاول الاول من الثانى واقدم عليه ثم المراد من الطبيعة هو الكلى لشئ المطلق لا مع وصف الكلية  
 والاطلاق العارض في اعتبار العقل فانه لا نزاع في عدم وجود الطبيعة من حيث انها معرضة للكلية في الخارج بل انها الشرائع في وجودها  
 المعرض في غير محل النظر عن الكلية والاطلاق واما مطلق لشئ اى موضوع المعادلة القياسية فليس امرا واحدا بل هو مجمع للوجود والشر  
 ويشتمل عليهما وينقسم الى جميع الاعتبارات هذا توضيح الحاشية بل اقدم بالزمان ايضا كما هو بالذات كما في الحوادث اليومية اى الزمانية  
 فلان الانسان موجود قبل زيد مثلاً من متعلق اقدم سببه اى الوجود الى الاشخاص فله الطبيعة من حيث هي بالقياس الى الاشخاص حيث  
 احداهما جهة المغايرة اى مغايرة الطبيعة مع الاشخاص المتقدم على الطبيعة على الاشخاص من اى الطبيعة بهذه الجهة المذكورة مجردة فان قيل  
 ان الماهية المجردة مما يتفق وجوده بالاتفاق فلو فقه بقوله بمعنى ان حكم التقدم يصدق عليهما اى على الطبيعة لا من حيث الخلط بالعارض  
 المشخصة ففى مجردة بهذا الاعتبار واما استناعها فباعتبار آخر فادرك واخرها جهة الاتحاد من حيث الخلط اى خلط الطبيعة مع العوارض  
 المشخصة زبد فالمقال ان الطبيعة الكلية اذا خلطت مجردة تكون مغيرة للطبيعة الشخصية ومقدمة عليها من حيث الوجود واذ لو خلطت  
 مخلوطة تكون متحدة معها ويمكن الاستدلال بهذا الاستدلال اوردته باقر العلوم في القسبات على وجود الطبيعة من حيث هي اى بان الطبيعة  
 الحيوان المرسل كما هو حيوان مثلاً ليس مما هو متعلق الذات بادة ومدة اى زمان ذلك لان شئ البهرم الا يصلح المتعلق بها بحسب لذات

بل انما يتعلق بهما الحيوان لمعين المتخصص ثم المراد بالمادة اعم من ان تكون موضوعا او مهيولى او بدنا فالاول على تقدير كون الحادث عرضا والثاني على تقدير كونه صورة والثالث اذا كان الحادث نفسا وجملة الكلام انه قد تقررت في الفلسفة الاولى ان كل حادث زباني فله تعلق بالمادة بمعنى الاعم المذكور وتعلق بالمدة فلا يكون الحيوان المرسل مهيول الوجود بالامكان الاستعدادي الذي هو قوة المادة مستلحا مقيما الى حصول الشيء المستعد له المقوى عليه فالامكان الذاتي الذي هو المقابل للضرورة وعبارته عن سلب ضروري التقرر واللاتقرر نفس مرتبة سلبا بسيطا هناك اي في الحيوان المرسل لا كما في مدار فيضان الوجود عن المفيض الحق تعالى فاذا كان هذا الحيوان المتعلق بالمادة فانضم الوجود عن جود المفيض الحق بهتداه استعداد المادة كان الحيوان المرسل الحق لمفيضان لا استحقاق الامكان الذاتي للمنا سببا لثباته بغير المفيض والمستفيض باعتبار التقرير عن الاستعداد والمفيض الى المادة ثم توضيح الاستدلال على ما في بعض الجوانب ان الحيوان المقترن مع المادة وتوابعها لما كان موجودا فاحيوانا مطلقا لمجرد عموما وان يكون موجودا بفيضانه عن جود الحق سبحانه وتعالى للوجود ليس بالسبب بالامكان الذاتي بل بخلاف المخلوط بالمادة وتوابعها فان سبب احتقاقه هو الامكان الاستعدادي المؤخر عن الامكان الذاتي فهو لا يكون موجودا بمجرد الامكان الذاتي بل لم يتحقق فيه الاستعداد ولذا يقال لوجود الطبيعة من حيث هو الطبيعية وجود الهي ووجود قبل الكثرة ويقال لوجود الشخص من حيث هو له وجود طبيعي ووجود بعد الكثرة لان سبب جوده بما هو حيوان عناية الله تعالى واما كونه منع مادة ونواض واما ان بعناية تعالى فهو ينسب الى الطبيعة الخيرية وتوضيح المقام ان الامكان الذاتي من احوال الوجود الممكن باعتبار الماهية المرسله المطلقة المجردة عن الهيولانية ولو احتجنا في اي الماهية المرسله من اول المتغيرات اي الموجودات بافضاء الجواد المطلق فبعضها طباع الامكان الذاتي بالنسبة متعلق بقوله اول الى خبرياتها المهيولة بتوارد الاستعدادات فليس في الخارج الا الماهية والوجود والشخص منتزعا عن عنا اي عن الماهية المرسله يعني ان الموجود حقيقة انما هي الماهية الكلية واما الشخص والوجود فمنتزعا عنهما فاما موجودان بشأنا انتزاعهما باعتبار استنادهما الى اعلى الحق وان عطف على قوله بان طبيعة الحيوان الخرفه دليل اخر على وجود الطبيعة من حيث هي بل في ايجاسية الامكان الذاتي اساس الكثرة في نفس الممكن باعتبار الماهية والوجود يعني ان الامكان الذاتي مقتضاه ان يكون له هية الممكن مغايرة الوجود كما ان الوجود يقتضي اتحادها واما الشخص فهو اما عين الوجود كما هو ثور لمحققين او لا لانه اي الشخص مغاير للوجود كما هو مذرب غيرهم فالوجود الممكن له ماهية وادارية في وجوده فهي اي الماهية موجودة بالضرورة واللام يوجد الشخص صلا ففكر ثم تفصيل بهذا الدليل ان الواجب تعالى ليست الكثرة فيه لما تقررت في معارك الحكم ان وجوده عين ذاته بخلاف الممكن فان كل ممكن له زوج تركيبي من الماهية والوجود واما الشخص فهو اما عين الوجود ولا ينفك ان الوجود زائد على ذلك الممكن فكذلك الشخص ممكن وجودا وان كان في احد الكثرة لا يخلو عن الاتينية باعتبار الماهية والوجود ولا واحة على حقيقة واذ كان الممكن عبارة عن الماهية والوجود كليهما فالحالة يستلزم وجود الممكن وجود الماهية فان سبيل الماهية سبيل الماهية من يهين ان وجودا لكل مستلزم لوجود الاجزاء فيكون الماهية موجودة واللام يوجد الشخص لا يستلزم استقراره استقرارا مستقرا للملزم كذا في بعض الشروح قوله والموجود انسان كما هي الطبيعة من حيث هي اي الشخص كما هي موجودا ان الوجود واحد كذا في جميع كيف يتصور قيام الوجود الواحد مع الاثنين عني الطبيعة الكلية لانه ان قام كل واحد منهما لم يحل شي واحد بعينه في محال متعددة وان قام مجموعهما من حيث هو مجموع لازم وجودا لكل واحد من وجود اجزائه وكلها محال وقد يظن بان حقا عارض تنافي تعدد المعارض فكيف يكون الوجود الواحد عارضا لمعرضين فجملة المرام ان قول المصنف فالوجود بالذات والموجود بالثمن غير صحيح فادع بقول الشارح بمعنى ان في الخارج موجودا واحدا لا موجودا ان يتغاير ان حتى يلزم المحال وذلك لان الطبيعة لا توجد في الخارج مجردة عن الشخص ولو احتصل بالما توجد من حيث الاقتران بها واذن يكون الوجود واحدا بالذات الموجود ايضا كذلك والمراد من قول المصنف الموجود انسان انه جملة العقل الى امرين احدهما الطبيعة من حيث هي اي مع قطع النظر عن الاقتران بالشخص والثاني



المخلوقات العوارض الشخصية فالأنيمنية انما هي في طرف الخط والتعريف وهو الذهن فان له قدرة على التخليط والتعريف والوحدة في موطن الاختلاف وهو الخارج لا يستلزم وجود لمهم فيه وتحقيق المقام على ما افاده المعلم الاول للحكمة الالهية اي خيرة اللاحقين في الافاق المبين ثم المقصود من ان لا ياتوهم من انه كيف يصح كون الطبيعة المتخالفة بالعوارض الشخصية متغايرة ومقابلة للطبيعة من حيث هي هي والحال ان تلك الطبيعة مستحقة في ضمن هذه الطبيعة لكونها عارية واستلزام تحقق الخاص للتحقق العام مما لا استغناء فيه والا يلزم انفكاك الخاص عن العام ان الطبيعة كانت عين الفرد في جميع موطن اي ظروف الوجود ومن الخارج والذهن لكن للعقل ان ياتخذ ما هي الطبيعة تارة من حيث الخط بالمشخصات والتعيين في اخرى من حيث التعريف عن مشخصات والابهام ويضع العقل بينهما اي بين الطبيعة والعرض دأنيمنية ما هي متغايرة اذا الفرد ليس لكون الفرد والطبيعة تمايزين في هذه الملاحظة مع كونها متماثلتين في نفس الامر في هذه الملاحظة اي ملاحظة الخط وان كان مخلوقا بها اي بالطبيعة في نفس الامر لانها اي لان الطبيعة مأخوذة لا بشرط شي ولم تأسس في ذاتها من ان يكون لها شرط او لا يكون فتتحقق الطبيعة مأخوذة لا بشرط شي لوجود اي تحقق الطبيعة بشرط شي لما درست ان العام تحقق الخاص في اي ظرف من الذهن في الخارج كانت اي وجدت ولو وصليت في هذا الخط اي لخط لا بشرط شي لكن يستدرك عن قوله وان كان مخلوقا بها المكان هذا الخط اي لخط الفردية اعتبارا للطبيعة بشرط شي من حيث خصوصية بعضها حتى ان جعل الطبيعة لا بشرط شي مفصولة عنها اي عن الطبيعة بشرط شي ريثما بالاراء المسجلة في والياء التحتمانية الساكنة والثالث المثلثة بمعنى المحي في لفظة ما مصدرية وزائدة على اختلاف القولين اي حين ملاحظة الطبيعة بذلك الخط صحيح ايضا جواب لما ان يحكم عليها اي على الطبيعة بالتعريف فيحسب اني حسب ذلك الخط فذه الملاحظة طرف للخط والتعريف باعتباره ين توصيه على ما في بعض الجوانب ان اذ الخط الفرد بخصوصه كان الطبيعة لا بشرط شي مفصولة في هذا الخط والاي لم اجتماع العموم والخصوص في شي واحد من غير اعتبار هذا فيلزم عدم الفرق بين الفرد والطبيعة ففي هذا الخط يصح ان يحكم على الطبيعة المطلقة بالتجريد من خصوصية الفرد والحكايات مخلوقة سبعا في نفس الامر في هذا الخط ايضا فصار هذا الخط طرفا للتعريف وانظر الى خصوصه وانظر الى كونه من موطن الواقع مع قطع النظر عن اعتبار خصوصه كان هو طرف الخط الفرد بالمهارة من حيث هي فان قلت يلزم من تحقق الفرد بدون الطبيعة في نفس الامر بحسب هذا الخط لان هذا الخط ايضا من موطن نفس الامر قلت ان هذا النظر الى الخط والحكايات من انحاء نفس الامر لكن تلك انفس الامر اوسع من هذا اي هذا الخط كالمثلث مثلا اوسع من دار من دور في نفس الامر بمنزلة البلد ومنزلة البلد ومنزلة الخط بمنزلة الدار واللازم تحقق الفرد بدون اي بدون الطبيعة في هذا الخط دون تلك اي نفس الامر والخرق في ما تكاب تلك ون هذا قال في السحاشية يعني خرق حكم وهو مقتضى انفكاك الطبيعة عن الفرد انما يلزم لو اكتمينا بانفكاكها عنه في نفس الامر بان ترتفع عنه في جميع موطنها والا يلزم من الانفكاك في خط بعيد خرق ذلك الحكم انتهى وايضا جواب آخر للاعتراض المصدر بقوله فان قلت ان هذا الخط انما يكون من موطن الواقع من حيث انه وجودا لا محمل العقل اي تفرقه من حيث خصوصية هذا الاعتبار ولزم تحقق الفرد بدونها اي بدون الطبيعة في هذا في ذلك الخط من حيث خصوصه لا بالاعتبار الاول وهذا سهل غامض اي مخفي كامل الخط وتوضيحه على ما في بعض الجوانب ان الخط لا اعتبار له اعتبارا من الاول اعتبارا كونه موجودا بدون تصرف العقل فيه وهذا الوجود في نفس الامر سواء يفرضه الفاضل او لا والتا في خصوصية هذا الاعتبار وتحقق الفرد بدون الطبيعة انما يلزم بالنظر الى الاعتبار الثاني لا بالنظر الى الاول والمحلل هو هذا دون ذلك انتهى ثم ان من القائلين بوجود الطبيعة في الخارج ذهب الى تعدد ما هي تعدد الطبيعة بالذات بحسب تعدد الوجودات اي وجودات الأشخاص بالذات وزعم انها لا وحدة لها اي للطبيعة بالذات وذلك لان مناط التعدد بالذات تعدد الوجودات الطبيعية اذا كانت موجودة بالذات بعين وجودات الأشخاص كانت لها وجودات متعددة بالذات فكما يوصف الافراد بالتعدد فكذلك الطبيعة هذا وتفصيل في تعليقنا الرضي ثم زعم الشارح ذلك الزعم بقوله وليست الطبيعة كذلك اي عدم كون الطبيعة واحدة بالذات اذ هي اي الطبيعة واحدة ايضا بالذات

اي كما انما تعدد بالذات اذ هي متحدة مع الاشخاص كذا في تلكها مستمدة مع الطبيعة المطلقة فلها واحدة بالذات بحسب مبدء الطبيعة المطلقة  
 يكون لا بشرط شي وثمة تعدد بالذات بحسب تعدد الاشخاص اذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار زائد على الطبيعة فلا ياتي العقل عن سناد التعدد  
 اليها فانها اي الطبيعة اذا اخذت من حيث العموم والاطلاق كما في موضوع التعينية الطبيعية كانت واحدة بالذات ولما تعدد بالعرض  
 اذ لا يصح استناد احكام الاشخاص اليها اي الى الطبيعة المطلقة على ما يستدعي كما في المطلقا واعتبار عمومها فنفكر لان اعتبار العموم والاطلاق  
 مناف لاعتبار الخصوص فلا يصح اجزاء الاحكام التي منشؤها بالخصوص على العام من حيث هو عام قوله ومن ههنا منهم آفة قيل القائل  
 هو رئيس المتكلمين فخر الملة والدين انه اي التعيين وجودي تفصيل المرام على ما ذكرنا في التعليق الرضوي ان الوجودي يطلق في الشهادة على ثلثة  
 معان الاول بالايكون سلب جزأ المفهومه والثاني بامتناعه الوجود الخارجي والثالث الموجود الخارجي والعدمي يطلق على باقياها  
 والفرق بين تلك المعاني ان المعنى الاول من الوجودي اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث والامتناع الاول من العدم فهو خاص  
 من الثاني وهو خاص من الثالث لان سلب لا عم يكون خاص من سلب الامتناع فالظاهر ان المراد بوجودية التعيين عدمية هو المعنى الثاني  
 والثالث كما يدل عليه ادلة الطرفين هذا بناء على دخوله في قوام الاشخاص الموجودة يعني ان التعيين جزء الاشخاص الموجودة في الخارج ومن  
 البين ان جزء الموجود في الخارج موجود في الخارج وقد يعبر بطريق البسط بان زيدا أمثلا موجود في الخارج وليس مفهومه الانسان فقط  
 والا لزم صدق على عمر كما يصدق على عمر وانه انسان فاستبان ان زيدا عبارة عن الانسان مع شيء آخر وهو الشخص فيكون ذلك الشيء  
 جزء زيدا فيكون موجودا في الخارج فادرك وروى ذلك الدليل بان لو كان التعيين كذلك اي دخلا في قوام الاشخاص الموجودة فلا يمكن لوا  
 ان يكون الشخص جزءا اعتليا للشخص فليرمز اما محل الشخص على الشخص بهو هو اي بالمواطاة كما في سائر الاجزاء العقلية او يكون جزءا خارجيا  
 فيلزم امتناع حمل الطبيعة عليه اي على الشخص كما في الاجزاء الخارجية لان الاجزاء الخارجية لا يصح حملها على الكل وكذا فيما بيننا ثم استدل على هذا  
 الامتناع بقوله اذ يستحيل كون احد الجزئين عقليا ذهنيا والآخر غير عقليا خارجيا واذن يكون الطبيعة ايضا جزءا خارجيا فيمتنع حملها على  
 الشخص وهو كما ترى فانه يقال زيد انسان موجود وقد يقال ان المقصود من ذلك القول زاحة توهم عسى ان يتوهم محتمل ان يكون  
 الشخص جزءا خارجيا والطبيعة جزءا اعتليا فلا يلزم التاليان المحالان المذكوران وتوضيح الزاحة ان ذلك الاحتمال لا يدل له الى السداد  
 بالكلية عليك ان الجزئية الذهنية معبارة عن اتحاد جزير مع الآخر وكذا مع الكل في الوجود حتى يتحقق الحمل بينهما والجزئية الخارجية محالون تلك الخارجية محالون  
 فوجب خارجية الآخر فان تغاير من النسب المتكررة فلا يتصور ان يكون احدهما مغاير للآخر ولا يكون الآخر مغاير له وهكذا ذهنية احدهما  
 ذهنية الآخر لان الاتحاد من النسب المتكررة فلا يعقل ان يكون احدهما متحد مع الآخر ولا يكون الآخر متحد معه فاستبان ان جميع جز  
 المركب لا تخلو اما ان تكون عقلية او خارجية وعلى كلا التقديرين يلزم المحالان المذكوران فالأيراد المذكور تام والطيل السالف حيف ووجهه  
 اي عن ذلك الرد بان اي التعيين محمول باعتبار اي انده بلا شرط شي وغير محمول باعتبار آخر اي اخذه بشرط لا شي كما في المادة والصورة من  
 غير فرق فانها تحلان على تقدير كونها مأخوذتين بلا شرط شي ولا تحلان اذا اخذتا بشرط لا شي هذا وان شئت اخذ على توضيح المرام خارج  
 الى التعليق الرضوي وفيه اي في الجواب نظر لانه لو كان التعيين موجودا فلا يمكن لوا ان يكون واجبا فلم يكن جزءا شي من الممكنات لا سيما كونه تعالى  
 جزءا كما تقر في مقرة بحيث يتحد معه اي مع شيء من الممكنات في الذات والوجود مع كونه متحدا معها لان الكلام في الاجزاء المحمولة او يكون ممكنا وذا  
 بينه بقوله وان كان التعيين ممكنا فلا اي للتعين ماهية كلية مشتركة بين التعينات وجوده خاص كما يستدعي طباع الاسكان فلا اي للتعين شخص آخر  
 يميز بين الممكنات وينقل الكلام اليه اي الى الشخص آخر بان يقال لا ايضا ماهية وجوده وكذا في غيرهم فالتسلسل في الموجودات فان استدل معترف  
 بوجود التعيين لا يقال اي في جواب نظر لما لا يجوز ان يكون التعيين واجبا ويكون من الاجزاء العينية الخارجية المتميزة بحسب الذات والوجود

فلا يلزم مع اتحاد مع الممكنات في الذات والوجود لانا نقول في أي حين كان التعيين اجبا متميزا عن الكل يلزم ان يكون للنوع الذي هو  
 آخر من شخص الممكن تشخص آخر غير تشخص الجزاء الواجب بناء على ان تشخص هو الوجود ولا زسه فاذا كان الوجود ان تنغيرين كما فرض المعترض ان من  
 الاجزاء العينية المتميزة بحسب الذات والوجود وايضا لا تصور اتحاد الوجودين لان وجود الواجب تعالى عين في اتصالات وجود الممكنات كان  
 احدهما غير تشخص الآخر البقية وانما الكلام في تشخص ذلك النوع فينقل الكلام الى هذا الشخص بانه ما واجب او ممكن كما عرفت آنفا فالحق  
 ان الشخص بمعنى المصدق سواء كان بمعنى الاتحاد او بمعنى الامتياز عن الغير لكن الاول يحصل بالحصول في الذين يختلف جهلا  
 الادراك الثاني يحصل بالوجود الحقيقي الذي هو حقيقة الواجب كما نرى عدم أي اعتبار فيسفر الماهية ليس المراد بالعدم ما يكون له سلب جزأ من مفهومه  
 وعنوان لما يه تشخص هو تشخص الحقيقي الموجود بذاته الواجب لذاته قال القاري هوية اشياء وتعيينه تشخصه خصوصيته ووجوده لمنفردا كلها  
 واحده يعني ان الحشوية التي بها يفيض الشئ هو ما يفيض الشئ مستدينا واحدا فان الوجود والتعيين والوحدة مفهومات متغايرة وما به  
 الوجود وما به التعيين امر واحد فقط فالوجود في الخارج لنفس الماهية الممكنة كجاء تعالى اياها جعلها بسيطا كما هو الحق لم تصور بالذات بل في أي  
 الماهية كما هي موجودة في الخارج من حيث الاستدلال الى تعالى كذلك هي تشخصه من تلك الحشوية أي حشوية الاستعداد فلما به الجوهرية هو ما به تشخص  
 والاستعداد وبهذا المعنى اني معنى ما به الموجودية يكون لتشخص هو الوجود فكل تشخص وجودا له تبا خاص له تعالى يترتب عليه الاستعداد عما علمنا  
 ان له ارتباطا خاصا به يصير مبدأ الآثار وان متصله لم تعلم كذا ذلك الارتباط المخصوص به أي بكل تشخص موجود قال الحكماء الذين يسمون الوجودية ان  
 الماهية الممكنة اما مجردة أي غير متعلقة بالمادة اصلا لا في الوجود ولا في الاستكمال فلا يلزم لنفس المنطقة فتأمل كذا في الحاشية قوا فيها  
 فلا يرد انه تقرير الوجود وان نفس المنطقة مع كونها مجردة غير منحصرة ما يمتد في فرد واحد وبعدم الوجود وان الفرد بالتجرد ان لا يكون الماهية  
 متعلقة بالمادة اصلا لا في الوجود ولا في الاستكمال فظاهر ان نفس المنطقة ليست مجردة بهذا المعنى فانها في استكمالها متفردة الى البدن  
 فلما أي الماهية المجردة بحسب وجدتها البقية العارضة لهما بسبب البساطة تعلق خاص واحد بما علمنا يترتب عليه أي على التعلق الخاص بوحدة  
 الوجود ووحدة التشخص فتشخص تلك الماهية في فرد واحد يعني اذ لم يكن لها الا تعلق واحد بما علمنا فلما بد وان يكون تلك الماهية الممكنة منحصرة  
 في فرد واحد لان تلك الماهية على ذلك التعيين فلو افلكت عن ذلك التعيين بان يوجد فيها تشخص آخر غير الاول لزم تخلف المعلول عن السبب وهو  
 كما نرى فانها اذا لم تعلق بشئ غير ذاتها فصحيح الموجودية لتشخص نهاي أي الصحيح والتأنيث لرعاية الجبر نفسها الممكنة فقط فانه لا محل للماهية  
 المجردة فلا يكون المحل على التشخص فلا بد وان يكون على التشخص هي الماهية نفسها واذ هي واحدة فيلزم ان تحصل الماهية الممكنة في تشخص  
 كما عرفت آنفا هذا البسط في التعلق المرضي واما متعلقة بالمادة معطوف على قوله اما مجردة فان كانت المادة واحدة بتشخص لا تعد وفيها اصلا  
 لا بالذات ولا بالعرض لمادة كل فلك بالقياس الى متغيرها فان متغير كل فلك عن الصورة النوعية تقتضي المادة المخصوصة بذلك فلك في أي  
 أي الماهية المتعلقة بالمادة المذكورة ايضا منحصرة في فرد أي كانت الماهية المجردة منحصرة في فرد واحد اقراوها بما بحسب وحدتها الشخصية واما  
 الواحد لا يوجب كثر الصور احواله فيها او تكون المادة متعددة بالذات كمواصفات الافلاك بالقياس الى صورتها الجبرمية لما وعيت  
 ان الصورة الجسمية للافلاك كلها واحدة مشتركة بينها وبين موادها فيتعدد افرادها ما يحل فيها أي في المادة وذلك لان على تشخصها محالها مواد  
 القابلة لما فيتعدد افراد الصورة الجبرمية بحسب تعدد محالها فكل فرد من صور جسمية التحال في هيولى من تلك الهيولى لتعيين وذلك  
 التعيين معلل بهذه الهيولى او متعددة بالعرض باعراض تشخصها أي المادة من تلقاء استعدادات متغايرة مختلفة بالقرب البعد كهيولى العناصر  
 فان لمادة واحدة شخصية مميزة بالذات أي بالقياس الى تشخصها الحقيقي الحاصل في ضمن شخاص الاجسام المنحصرية مستندة الى ما يسميها  
 أي ما يسمي الهيولى لا الى الصورة احواله فيها وتعددت تشخصها بالعرض أي بواسطة ابعاضها مستندة الى اعراض تشخصها من استعدادات متغايرة

الى غير النهاية بحيث يكون كل استعداد سابق معدا للاحق وهذه الاستعدادات ليست مجتمعة بل متعاقبة فالمستلسل استحيل غير لازم فلما هي  
لبيولى العناصر تعين بالذات وتعينات بالعرض هذه التعينات اى بالعرض مناط تعينات الاشخاص اى بالاشخاص اى بالاشياء كما ان التعين الاول  
مناط تعين العوارض اللاحقة بهما ثم اعلم ان هذا كله ماخوذ مما افاده المحقق الهروي في شتيه على شرح المواقف حيث قال بتحقيقه ان البيولى العنصرية  
لها وحدة شخصية مبهمة مستندة الى ماهياتها وتعد شخص بالعرض مستند الى اعراض تلحقها بالاستعدادات متعاقبة وهذه التعدد الشخصي سبب لتعدد  
الاشخاص اى بالاشياء فان النوع الذى يتعد اشخاصه يحتاج في تعدده الى الماهية سواء كان تعدد الذات او بالعرض فلما دة العنصرية تعدد الذات  
مستند الى ماهياتها وتعينها بالعرض مستند الى العوارض اللاحقة لها وهذه التعينات نشأت لتعينات الاشخاص اى بالاشياء كما ان التعين الاول  
نشأت لتعينات العوارض اللاحقة لها انتهى بما يجرى ان الوجود الخاص مناط الشخص الى الشخص بل الوجود الخاص فى الشئ الممكن الذى وجوده فى نفسه مختل  
بشئ بل بحسب حدة الجملة تعلق خاص بجا علميات مرتبة عليه وحدة الوجود والشخص متعين بذاته ووجه الشخص بنفسه من تلقا جانب افاضة الجمل  
الحق فيخص ذلك الشئ فى فرد واحد لان المحل ليس علة تميزه واذا لم يحل لغير المادى فالعلة اما الماهية نفسها او ما يلزمها فيلزم الانحصار كما دريت فى  
الدرس السالف هذا وان شئت تفصيل فارجع الى التعليق المسمى بالشئ الذى وجوده فى نفسه هو وجوده لمحله كوجود الاعراض لموضوعاتها ووجود  
الجبرية لموادها فمحله من حيث ان ذلك الشئ موجود وحال فيه اى فى المحل سبب صحيح لتعيينه واما المحل فليس متعينا بمحل فيه لانه لم يتعين فى نفسه  
حلول شئ فيه فلو كان تعيينه بمحل فيلزم الدور فيكون ذلك الشئ مستعدا بتعدده اى بتعدد المحل او بتعدد محله سواء كان بالذات او بالعرض  
يستدعى تعدد اشياء لا ارتباطا بجا علميات المحل فاولات المحل من الحقائق اى الحقائق التى هى ذوات محمل معنى بالحقائق اى بالحالة فى المحل  
كالصور والاعراض تتكرر بكثرة الاحوال اى المحال سواء كان التكرار بالذات او بالعرض وقد تكرر اى الحقائق اى بالحالة بالزمان اى بتعدد الزمان  
حين اتحاد المحل ايضا كعرضين متمثلين كالسوادين اذا حصل احدهما فى موضوع واحد بعد بطلان العرض الاخر لا استحالة اجتماع المتضادين  
فالمحل من الشخصيات على صيغة اسم الفاعل بمعنى ما يحتاج اليه الوجود والشخص معنى لا يحصل الوجود الذى هو الشخص لتلك الحقائق بدون  
المحل والزمان منها اى من الشخصيات فان توهم انه كيف يصح كون الزمان من الشخصيات ولا يلزم تبدل الشخص بتبدل الزمان وهو كما ترى  
ازدح بقول الشارح بمعنى انه اى الزمان من امارتها اى من علامات الشخصيات ومن سمحات عروض الشخصيات المختلفة ومناط الاستدلال  
فى كحاظ العقل وليس الزمان من الشخصيات المعبرة فى الوجود حتى يلزم ذلك التبدل علانية علاوة وازاحة اخرى لذلك الوهم يصح ان يوجد  
الزمان من اعتبارات ذات المحل ومن سمات محلية اى بان يجعل الزمان جزءا من المحل بالاضافة اليها اى الى العرضين المتمثلين فمحل  
العرض الواحد منهما هو المجموع عني الموضوع والزمان لا الموضوع وحدة محلية تختلف باختلاف جزئه وهو الزمان بما على عليك انه يختلف الكل  
باختلاف الجزر فيرجع الامر الى كثرية تجسدية التقيدية الموجبة لاختلاف المحل فى ما تعاقب الاستعدادات وتعدد ما بقفصيله ان ههنا ثلث  
حركات اى حركات مستمرة تفرض فى كل منها اجزاء جزئية وليس هناك اجزاء بالفعل فى الحقيقة اقول ان ههنا سلسلة رابعة من حركات لنفس  
المنطقتين التحيلات تركت ذكر بالان ذكر حركة النفس المجردة الفلكية فى الارادات مخفية عن ذكر بالاستنباط ما كان فى كذا متضمنا لذكر بانتهى الحركة  
الاولى حركة النفس الفلكية فى الارادات والحركة الثانية حركة الاجرام الفلكية فى الاوضاع والثالثة حركة المادة العنصرية فى الاستعدادات فالاولى  
وهى حركة النفس الفلكية فى الارادات سبب لوجود الثانية اى حركة الاجرام الفلكية فى الاوضاع والثانية سبب لبقاء الاولى كما ان العقل المستفاد من  
حدوث العقل بغير العقل فبغير العقل بقاء العقل مستفاد وذا تفصيل فى بعض الجوانب قال فى الحاشية لا يقال ان جلة البقارى  
علة الحدوث بعينها فكيف يصح كون الثانية سببا لبقاء الاول دون حدوثها لانا نقول ان كذا فى العلة الفاعلية دون الحدوث فكذا انتهى قوله فيها  
دون المعدات فانه يجوز فيها ان يكون علة البقاء غير علة الحدوث بخلاف العلة الفاعلية وسبب وجود الثالثة هو حركة المادة العنصرية فى الارادات

مع بقائها أي بقاء الثالثة من غير عكس أي ليست الثالثة سببا للثانية لوجودها ولا لبقائها وإذا قيس أجزاء كل حركة إلى أجزاء نفسها  
 لا إلى أجزاء حركة أخرى فكل جزء سابق منها أي من الأجزاء بوجوده وعدمه اللاحق سبب لوجود الجزء المسبوق أي المتأخر من تلك الأجزاء  
 وإذا قسمت أجزاء حركة إلى أجزاء حركة أخرى فالحركة الأولى والثانية إن الإرادة الجزئية الفلكية التي هي من أجزاء الحركة الأولى سبب  
 للوضع الجزئي الذي هو من أجزاء الحركة الثانية وهذا الوضع الجزئي سبب لإرادة جزئية أخرى غير الإرادة الجزئية الأولى وبهذا إلى ما لا نهاية  
 له وفي الثانية والثالثة إن كل وضع سبب لاستعداد من غير عكس أي ليس الاستعداد سببا للوضع وكل استعداد أي استعداد داخل نشأ  
 عن بؤنة بسبب حركة فلكية خاصة للشئ بخصوصية لا تبا لخاص وان لم يكن كنه ذلك الارتباط معلوما لذلك الشئ مع جاعلة المنفصل  
 الحق ترتب عليه أي على ذلك الارتباط وجوده الخاص أي وجود ذلك الشئ وتخصه فحصل الكلام بحيث ينكشف به المرام أن الماهية المجردة  
 عن المادة بحسب الذات وتعلقها لا تكون لهويتين بل تكون شجرة في فرد واحد كالعقول فإن أنواعا مختصة في أشخاصها بخلاف النفوس  
 فإنها وإن كانت مجردة بحسب الذات لكن تعلقها بالمادة تعلق التبريد فيقترن في سلك الماديات فتعقد بحسب تعدد المادة التي  
 تعلق تلك النفوس بها وبما هي أي الماهية لهويتين مشتركتين في الماهية فاما بسبب الحامل أي المادة لوبالوضع والمكان ابوالزمان  
 وبالحالة لعل من العليل أي التي علة كانت اما اعتبار الخصوصية فلا دخل له في اثبات المطلوب يعني أنها لا معنى بأنها موجودة لأفراد تلك المادة  
 صحت لا استغاضتها أي استغاضة الماهية الوجودات الوجودات الخاصة التي هي شخصياتها من تلقا متعلق بالاستغاضة  
 افاضة الجاعل أو لا يخل في المبدأ الفياض الجواد المطلق وانما يتأخر الغيظ عنه تعالى بسبب عدم الاستعداد التام في القابل ومن سبب  
 نقصان قابل مستوكره على الدوام فيفيض سعادته كس ابرار يستجد فبابه الشخص باب الموجودية امر واحد كما أن الشئ  
 يصير به صدر الثالث كذلك يصير بمبدأ الاستياد وانما اطمئنا الكلام في هذا المقام ليتضح به المرام وينكشف عنه غطاء الاو عام  
 قوله وهو الحق آه قال المصنف في الحاشية ما شرح محسوسية الكلي الطبيعي في الجاهل يعني ما أي الكلي الذي كان أفراد محسوسة بالذات كما  
 واللون فان بحسب ما يرد الا على أفرادها وهي محسوسة بالذات فاما ايضا محسوسان بالذات فيكون الكلي ايضا محسوسا بالذات وهذا  
 قوله كان هو أي الكلي الطبيعي المحسوس حقيقة فان لعدم أي المتعين لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له حقيقة وانما الوجود  
 للطبيعة فيكون هي المحسوس حقيقة وما كان أفراد محسوسة بالعرض كالجسم وسائر اعراضه كان هو أي الكلي الطبيعي ايضا كذلك أي محسوسا  
 بالعرض فوضيحه ان المحسوس الجسم ليس الا اللون ولما الجسم فهو محسوس بواسطته فالكلي اذن لا يكون محسوسا الا بالعرض ثم المراد بالمحسوس  
 بالذات لا يكون بواسطة الغير سواء كانت واسطة في الثبوت أو في العروض كالضوء او يكون بواسطة غير واسطة في العروض كاللون  
 والمحسوس بالعرض لا يكون بواسطة الغير واسطة في العروض كالجسم فان المحسوس حقيقة هو اللون والجسم محسوس بالعرض كذا في بعض الشرح  
 ويشير إليه أي إلى عدمية المتعين قول العارفين بالعدم قدس الله تعالى سرارهم بأريت شيئا من الممكنات لا أريت له فيه فان الممكنات  
 المتعينات لما كان تعيناتها عدمية تابعة للاعتبار فالمرئي فيها لا يكون الا المتعين الحقيقي الذي ليس تعينه باعتبار له اعتبار بل  
 جميع التعينات لظلال لتعينة الحقيقي ثم اذا اعتبر التعينات في الممكنات تكون المضامريات بهذا الاعتبار والاف في الحقيقة ليس  
 الا هو وقد قالوا أي العارفين بالعدم ان الممكنات ليست لها راحة من الوجود وليس الوجود حقيقة الا الله تعالى وهو الوجود  
 وليس وجود الممكنات الا لظلال وجود الواجب تعالى فهي في ذاتها فانية لا باقار لما لا بقاء تعالى فلم يشم رائحة الوجود حقيقة وشرح  
 هذه الكلمات كما هو لا يليق بهذا المقام بل هو موكول إلى علم التصوف هذا وتفصيل في التعليق المرضي ينتهي قول الحاشية ومن  
 هنا أي ومن ان محسوس هو الطبيعة من حيث هي واما المتعين فامر عدمي ليس محسوس من دفع ما يتوهم ان الكلي الطبيعي شخص متوهم

بحسب الذات والوجود فلا معنى لكون الشخص محسوساً وكون الكلي غير محسوس وجبه الاندفاع على ما في بعض الجوانب ان محسوسه الشخص  
 هي بعينها محسوسه الطبيعة من حيث هي لان الشخص متشبه على الطبيعة والتعريف لما كان لهذين امر واحد من حيث هو الشخص متشبه على الطبيعة  
 وقد يقال القائل هو الحق الهوي والمقصود منه اذ لا يكون الكلي الطبيعي محسوساً ان الشخص لا يصح محسوساً بالذات وبالعرض لا بعد افتراضه بغير  
 محسوسه كالوضع والشكل واللون وغيره كالان والكلي ما يفيض عن عزل النظر عن هذه العوارض المذكورة بمخالفات الشخص وانما هي الكلي  
 والشخص موجودين بوجود واحد فعلياً بل هذا البسط في التعليق المضي قوله شرفه في القاموس الشرفه بالكسر القليل من الناس ج شرفه من شرفه  
 وفي اصرار شرفه كسرتين كروي از مردم وبارة از هر چیز قليله آه اى من المنكرين لوجود الكلي الطبيعي في الخارج ومنهم شارح المطالع وشرفه  
 من ذهب الى ان الموجود في الخارج هو به اى صورة شخصية بسيطة اى غير مركبة في نسخ قوامها من الماهية والاشخص لا الشخص والعلية  
 في الخارج بل نفس الماهية الخارجية فلا يلزم من وجود الشخص وجود الماهية الكلية بل الكلويات من المنتزعات العقلية بالنظر الى مشاركات والمباديات  
 وليست من الاعيان الخارجية وسيطه بطلان هذا القول عن قريب كذا في النجاشية متعينة بذاتها جميع الكلويات ذاتية كانت او عرضية  
 فالمنتزعة عن الاشياء من نظر الى المعاني المتبوعة ذاتيات والمنتزعة نظر الى المعاني التابعة عرضيات بذاتها لتحقيق مقام آخر منتزعة عنها اى عن الهوية  
 البسيطة وتوحد مع تلك الهوية البسيطة بالعرض لا بالذات اى صدق الكلويات عليها صدق عرضي لا ذاتي فالنزاع من هذه الفئة العقلية  
 فيه من اى تفسير لفظ الشرفه معنوي لا عقلى فانهم يذكرون لوجود الكلي الطبيعي الذي هو عبارة عن الطبيعة من حيث هي وبالتحقيق لا يعرفون  
 بوجوده كما يتوهم راجع الى المنفى لا الى المنفى ان توحيه ان بعض الناس قد توهموا ان الموجود في الخارج هي الماهية الشخصية البسيطة والكلويات  
 متحدة معها بالذات فوجودها في الخارج هو بعينه وجود الكلويات فيه وهذا بعيد من سبب المحققين فلما نزاع بينهم وبين هذه الفئة فرفضة الشارح  
 بان النزاع بين الفريقين معنوي فانهم غير قائلين باتحاد كلتي الكلويات بالهوية الخارجية بالذات حتى يكون وجودها في الخارج هو بعينه وجود  
 الكلويات فلهذا انكروا وجود الكلي الطبيعي بخلاف المحققين فانهم قائلون بان بعض الكلويات متحدة مع الهوية الخارجية الموجودة فاثبتوا وجود الكلي  
 في الخارج وجملة المقال ان النزاع معنوي لا عقلى نعم بعض المنكرين لوجود الكلي الطبيعي في الخارج اخذوا الكلي الطبيعي بما هو معرض للكلية  
 يعني جعلوا الكلي الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث انها معرضة للكلية لكن ليس لاحد من العقائل ان يتصدي لاثبات اى اثبات الكلي  
 الطبيعي بالمعنى المذكور وذلك لان الحيثية السابقة تاتي عن وجوده في الخارج واما من قال بوجوده فافهمه بمعنى الماهية من حيث هي ثم  
 زلوا الشارح بانور الشرفه من ان الموجود هو به بسيطة متعينة بذاتها بقوله قول لميت شعري اى ميت علمي قال الجوهري في الصحاح شرفه  
 بالفتح شعرة شعرة فطنت له ومنه قوام لميت شعري اى ليتنى علمت كيف يجوز كون الممكن الذي هو في حد طبايعه في بقعة البطلان معصفاً للشخص  
 بذاته وهو اى الشخص نفس الوجود الخاص الحقيقي فيلزم كون الممكن بمصداق الوجود بذاته يعني كونه موجوداً بذاته وليس في الاثنان الواجب تعالى فيلزم  
 كون الممكن واجباً لذاته وهو كما ترى كما سبق بيانه فتذكر قوله اذا كان زيد مثلاً آه حاصله ان زيداً مثلاً اذا كان بسيطاً في نفسه من كل الوجوه بحيث  
 لا يكون فيه كثرة مثلاً فاذ لو حطت نفسه من حيث هي مع عزل فطر عما يشترك وبسببه حتى قطع النظر عن لحاظ الوجود والعدم للشخص للعقل ح استتراع  
 متغايرة بالذات كما يحذر ان الناطق مطابقة اياه بحيث يصدق تلك الصور عليه اى على نويد في مرتبة ذاتية بحيث العقل بان يكون له في منحه اى سهل قوامه  
 امور هي مبادى لا تتراعها اى انتزاع صور متغايرة وذلك لان مصداق حمل الجنس لفصل منشأ انتزاعها ليس النفس الموضوع ومنه ليس ان كجشية  
 الواحدة لا تقع ان تكون منشأ الانتزاع المفهومات المتعددة ومصداق حملها هو اى ذلك القول قول بالتناقضين وبسبب البساطة والتركيب  
 ونقض بان الحكم مع كونه بسيطاً منشأ الانتزاع الدوائر والاقطاب المحاور واجيب بانه قياس مع الفارق فان الشخص على راي الفئة القليلة  
 بسيطة مباين للثغرات ليس فيه منشأ الانتزاع المحورية بل هو منشأ لثغرات الفلك فان حركته منشأ الانتزاع الدوائر باسكان فرض التقاطع هذا





أي ما اوله صاحب الاشراق مراده أي مراد افلاطون مقام اثبات الصورة المنوقة أي الصورة النوعية التي تجعل الشيء بانضمامها اليه نوعاً محضاً وذلك لعدم قولهم بالصورة النوعية لتزليله رتبة النوعية المنوقة كذا في الحاشية واما هنا أي في سبب الماهية فمراده أي مراد افلاطون وجود طبيعة مجردة عن خصوص المادة وعوارضها المجردة عن جميع العوارض مادية كانت او غير مادية فلا يلزم عليه أي على الافلاطون القول بوجود الماهية المجردة عن جميع العوارض حتى عن الوجود والتجرد فلا يشنع عليه بان وجود تلك الماهية محال لان الوجود ايضا من العوارض فكذلك لما فرغ ان مراده تجردا عن المادة والعوارض اللائقة لهما بسبب المادة لا عن الوجود والتجرد ايضا ومن البين انه لا دخل للمادة وعوارضها في عروضا لتتحقق ما في الواجب على العقول هذا لا يسجد ان يقال ان وجود الماهية المجردة بهذا المعنى مالم يكن له واحد ولو كان كذلك لما كان محل التشنع كما هو في افواه العوام ناظر الى المنفى لا الى النفي ومنهم من يسمي العوام المصنف من وسياقي قوله وهي مثل الافلاطونية آفة قيل القائل هو العلامة شاح حكمة الاشراق ولم يقصود منه دفع استبعاد اطلاق المثال على المجرد وذلك لان المثال كثر اطلاقه على النوع المبادي فطاهر ان الشيء المادي اذ من المجرّد فكيف يصح اطلاقه عليه المثال وان كثر استعماله في النوع المادي وهو الصنم أي الجسم الذي هو الصنم حتى كانه أي المثال حتقن به أي بالصنم فانما استعمل المثال في رب النوع لانه أي رب النوع مثال له أي للنوع في عالم العقل أي الذهن كما ان الصنم مثال له أي للنوع المادي في عالم الحس وهذا أي لان كل واحد من رب النوع والصنم مثل الآخر في كونه مثالا للشيء وان تفاوتا بحسب طرفي العقل والحس يقال ان رب الصنم مثل ثم اعلم المقصود منه تحقيق المقام بحيث ينكشف منه معاني مثل الافلاطونية ويزول الالتباس عنها ان المراد بالمثل الافلاطونية في بحث الماهية الطبيعية الالائية والابدائية المتمايزة عن الافراد أي في اعتبار العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي هي مع عزل النظر عن مقارنتها بخصوصية المادة وعوارضها وهو الشيء المادي دون الشيء الطبيعي المكتشف بعوارض المادة كذا في الحاشية وفي بالتفصيل العوالم عالم المثال المتوسط بين عالمي الغيب والشرف وفي مقام اثبات الصورة النوعية الجبرية عن المواد المسماة بارباب الانواع وفي سبب العلم الصور الالائية القائمة بانفسها بالذات الواجب وقدر تفصيله في شرح الخطبة هذا ما حققه المحققون من الحكماء والسحّين وقال المعلم الاول للحكمة الالهائية وهو السيد الباقر في الافق المبين ان للطباع المرسلات أي الحكائية نحو من الوجود واحد لها وجود طبيعي مع الكثرة بحسب مقارنتها بعوارض هو عين وجود الاشتياص وهذا هو الذي يكون وجوده مبرهنا بالامكان الاستعدادي كما في الجزئيات الحادثة الزمانية بحسب الاستعداد الزماني وثانيها وجود الشيء قبل الكثرة وهذا برهني عن ان يكون مبرهنا بالامكان الاستعدادي ثم لما كان وجوده محض عناية الله تعالى من غير توقف على المادة وعوارضها سمي بالالائي ممتاز عن وجودات الافراد بأسرها غير مخلوط بالشيء من العوارض وذلك صدق في مثل الافلاطونية وزليف باننا لا نسلم ان له وجودا بل الوجود الواحد اعتبارا من حيث هي هي ويسمي وجود الالهية من حيث اقترانها بالعوارض ويسمي وجودا طبيعيا وخط الطبيعة المرسلات بذاتها بالعوارض من تفرد الافراد لا يخرجها من الالائكية طاعة فانهم ويمكن ان يرجع قول المعلم الاول الى هذا بان يقال ليس مراده اثبات الوجود من المتمايزين بحسب الذات بل بان الوجود متغاير اعتبارا فكانه نزل تغاير الاعتبار منزلة تغاير الوجود لاجل حصول كمال الامتياز بينهما هكذا قيل والبرهان المذكور في سبب تفصيل الحكم ان يكون الحكم الطبيعي مشترك بين الافراد وجودا التي قبل وجود الكثرة وهي الافراد بحسب الاستعداد الى العناية الالائية لا دخل فيه للامكان الاستعدادي فهو الحكم الطبيعي موجود متميز عن الافراد وعن جميع العوارض الواضح ان يحصل على اشكال عليك ايها المتخاطب الامر بان تعلق بعرض الطبيعة مادامت على معرفة الالهية والاطلاق لا يصح لما الوجود في مسلك البرهان في مسلك الوجودان فكيف يصح القول بكون الطبيعة موجودة بوجود التي قبل الكثرة متميزة عن وجود الافراد واذا تحصلت الطبيعة بالتشخيص والكشف بالعوارض وجدت من غير ان تتميز عن شخص في الوجود فيقال لك في الجواب عن ذلك ان الوجود الى الطبيعة لما كانت مقدمة بالذات على نسبتها الى الشخص المخلوط بالعوارض فيكون الطبيعة متميزة عنه أي عن الشخص في وجودها الذي ينسب اليها أي الى الطبيعة بخصيص الجواب بان وجود الطبيعة والشخص في المكان واحدا الا ان نسبتها الى الطبيعة مقدمة بالذات على نسبتها الى الشخص لما كانت

مراراً ان الامكان الذاتي هناك ملاك فيضان الوجود عن الجواد المطلق بخلاف شخص المخلوط فانه مرسوم الوجود بالامكان الاستعدادي ومن  
 البين ان المقدم المبدء وان يمتاز عن المتأخر فلهذا الوجود اي الوجود المنسوب الى الطبيعة من حيث انه اي الوجود لها اي للطبيعة وليس  
 للشخص الا بالعرض فهي اي الطبيعة متميزة عن اي شخص هذه النسبة اي نسبة التقدم في الشاعية اعلم ان الشخص عبارة عن نحو الوجود  
 المنسوب الى الشيء المخلوط واستناده الى الواجب تعالى مبدأ الاعتبار من بين الاشخاص اما الوجود الاثني المنسوب الى النفس الطبيعة المستند  
 الى مجرد العناية الالهية لا يترتب عليه اعتبار الشخص بل هي بهذا النحو من الاستناد بحسب هذا الوجود ومما تارة عن سائر الحقائق الكلية فاهم  
 انتهت في الوجود اي وجود الطبيعة والامكان متصلة من حيث انه للشخص خصوصية متحدة او هذا الوجود المحيى بتلك الحيثية من انما اعتبار الشخص عن  
 سائر الاشخاص المشاركة معه في الطبيعة من حيث هي هي بتجدد الاشخاص لكنه من حيث الاستناد الى الطبيعة ان في هي بهذا الاعتبار يمتاز عن  
 سائر الحقائق المشاركة معها في كنهها وبما في الاستناد المستمر الى الاشخاص ان لا على التعاقب فاذا فرض الغدام جميع هذه الاشخاص المتعاقبة  
 على الطبيعة ثم تبقى الطبيعة التي تقدم بالمرّة وتوجد الطبيعة بوجود واحد منها اي من الاشخاص قال في الحاشية ولهذا قال الاستاذ المحقق ان الشيء  
 المطلق اي ما هو ملحوظ بعنوان الاطلاق في واحد بالوحدة المبهمة موجود في الخارج لاصح وصف لا لطلاق بل مع عزل النظر عنه وهو يوجد بوجوده فردية  
 باتت جميع الافراد لان وجوده وجود الكثرة فمادام وجود الفرد محفوظاً بوجوده وانتقاله بانتقال الجميع فمال انتهى فللاطبيعة من حيث هي هي مطلق  
 الشيء الذي هو موضوع المسئلة كذا في الحاشية يمكن الحكم الاول هنا اي الطبيعة من حيث هي هي تحقق تحقق فردية متغنى بانتقال فردية  
 لها مطلق الطبيعة وهذا اي الحكم الاول من حيث اتحادها اي اتحاد الطبيعة مع الاشخاص والحكم الثاني انها توجد بفردية متغنى بانتقال الكل اي جميع  
 الافراد بحيث لا يبقى منها فرد وهذا اي الحكم الثاني بالنظر الى وجودها الاثني اي الذي للشئ المطلق لاصح وصف لا لطلاق فمطلق الشيء حكم الافراد وحكم  
 الشيء المطلق لان اعتباراً متغنى على جميع الاعتبارات كذا في الحاشية وهذا الحكم اي الثاني مشترك بينهما اي بين الطبيعة من حيث هي هي ومن  
 موضوع الطبيعة اي الماخوذ من حيث الاطلاق العمومي في العنوان لاني المعنون في المسمى مطلقاً فلو وجود ايها خصوصيات اي كما كان للطبيعة  
 من حيث هي هي حكمان مخصوصان احدهما من حيث الاضافة اي اضافة الوجود الى الشخص وهذه الخصوصية تمتاز ذلك الوجود عن وجودات سائر  
 الاشخاص واخرها من حيث الاضافة الى الطبيعة وهذه الخصوصية تمتاز هذا الوجود عن وجودات الحقائق اي بالطباع الكلية الاخرى واذا اضيف  
 الوجود الى الشخص فللاطبيعة ايضاً بالذات يعني ان وجود الشخص هو وجود الطبيعة بالذات لا تحلوا معه بالذات لكن هذا ليس مطلقاً بل ان كانت اتيها  
 ولما في عرض اذا اضيف اي الوجود الى الطبيعة فكل شخص لعرض بالذات لاتحادها اي اتحاد الشخص معها اي مع الطبيعة بالعرض لا غير لكون الشخص  
 خارجاً عن حقيقة الطبيعة او كانت ذاتية لادعوية وتفسيره كحسب الفصل فان كل واحد منها خارج عن حقيقة الآخر لما دريت ان كنه عرض عام  
 للفصل كانه خاصه للجنس فمن قال ان الفصل عرض عام للجنس فقد سهواً غابوا عن فكره وشكر قوله وهو الحق فانه لا حجة قال لمصنف في  
 الحاشية بل يوجد المجردة في الذهن قبل التوجد لان وجودها في الذهن من العوارض وقيل توجد لان الذهن كنه تصور كل شيء حتى عدم نفسه لا حجة  
 في التصورات فلا يتبع ان تعقل الماهية المجردة وقيل ان شرط تجرد ما من الامور الخارجية وجدت وان شرط تجرد ما مطلقاً فلا توجد انتهى اقول لمقصود  
 منه تزيين كلام لمصنف لا تسليم وتوضيح كما توهمه البعض ليس الكلام في النزاع في تصور مفهوم الانسان المجرد عن جميع العوارض مثلاً بما تلي  
 عليك ان الذهن قدرة على تصور كل شيء ومنه الانسان المجرد ايضاً بل انما هو اي الكلام في انه بل يوجد في ذهن ما الانسان مثلاً او ما في الخارج  
 فلا شك في استحالة وجوده بحيث لا يكون الانسان مقترناً بشئ من العوارض الخارجية والذهنية ولا يرب في ان المقرر في مطلق عالم الواقع خارجاً  
 كان او هناء لا يتوهم من غير الخلط والافتراق بها اي بالعوارض فما قال لمصنف وهو الحق ليس بصحيح واقلها اي اقل العوارض الوجودية والشيئية والتهيئة  
 نعم تصور مفهوم الحيوان المجرد وقد عرفت انه لا نزاع في هذا التصور فكم كان للناس ان يقول الانسان المجرد ليناسب السابق لكن لم ينكروا كونه اشياء

الى ان هذا البحث مما لا يخفى من مفهوم مجرد دون مفهوم مجرد وبشرط لا يعطى تفسيرى للمجرد ويجعل ذلك المفهوم المجرد عن انالك الطابع الباطنة الغير  
 المتحققة في مطلق عالم الواقع ويحكم عليها على العنوان باحكام صادقة كما يقال وجود الماءية المجردة محال فيكون العنوان الحاكى عنها اى عن الطابع الباطنة  
 موجودا في عالم الواقع دون الحاكى عنها بالتفصيل في بحث التصديقات واما الكلام فيه اى في الحاكى عنها ذلك العنوان الحاكى ليس مجردا  
 بل ملوطا هذا اى المذكور فيما سبق من تصور الحيوان المجرد وحده عن الطابع الباطنة او اخذ المجرد بشرط لا يتحقق بالاصطلاح الثانى اى بانظر  
 الى الامور المحتملة وغير المحتملة اذ ينافية اى الاصطلاح الثانى اقتران كل امر فرض مقارنة به اى بالحيوان المجرد مثلا بخلاف ما اذا اخذ المجرد بشرط لا  
 بالاصطلاح الاول اى بانظر الى الامور المحتملة فقط اذ لا ينافية اى الاصطلاح الاول ذلك الماقران اى اقتران كل امر فرض مقارنة به اذ فرض ذلك  
 وجه التحصيل اذ معنى بشرط لا شئ على هذا الاصطلاح عدم تحصيله بما هو من الامور المحتملة لى مرتبة من المراتب فيجوز ان يعقترن بمن غير ان يتحتمل  
 منه كما ترى في المادة كذا في الحاشية قوله فيها هذا الاصطلاح اى الاصطلاح الاول قوله فيها فيجوز ان يعقترن به آه والفساد ان  
 معنى بشرط لا على الاصطلاح الاول اعم وعلى الاصطلاح الثانى انحصار لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء الاعم نحو ان يتحقق الاعم في خاص غير  
 لذلك الخاص لمنهى هذا فاحفظ ففكر فانه الحق والحق احق بالاتباع قوله ما يحل عليه آه هذا الحاكى اى الحاكى مستفاد من قول المصنف في تعريف  
 المعروف اعنى ما يحل ليس مقصودا بالذات في التعريف المقصود منه دفع ختلان وهو ان التعريف لا امرية في كونه من لطالب التصورية فلا يتحقق فيه  
 الحاكى فلا سدا لقول المصنف ما يحل عليه بالصواب ان يذكر به لا يفيد التصور لتفصيل الجواب به حين التعريف وان كان يحل المعروف لكسر  
 على المعروف بالفتح ويحصل التصديق بثبوته والامساك بملءه للاخطأ لكن ذلك الحاكى والتصديق ليسا بمقصودين بالذات في التعريف فان  
 الغرض منه اى من التعريف انما هو تصوير تحت اى تنقيش صرف فلا حكم في التعريف ههنا ما امرت انه قال شريف المحققين انه اذا قيل مثلا الانسان  
 حيوان ناطق لم يصدق به ان يحكم على الانسان بكونه حيوانا ناطقا والا كان مصداقا لا مصورا بل اراد بذكر الانسان ان يتوجه ذهنك الى ما عرفت  
 بوجه تاخر شرع في تصويره بوجه الحاكى فليس بين المحد والمحد وحكم ههنا انتهى ولا احسبك مرتبافى انه لا يلزم من كون الغرض التصوير ان لا يكون المعروف  
 محمولا فان الحاكى ليس مقصودا بالذات بل للتنبيه والاعلام على ان التحديد بالاجزاء الخارجية كتحديد البيت لمصنف واهجران على تقدير تحققة اى  
 تحقق التحديد بتلك الاجزاء كما نقله المحقق الدواني عن شيخ فقيه ههنا الى ان التحديد بالاجزاء الخارجية غير متحقق فان الحاكى في المشهور منحصر في  
 المركب من الجنبين الفصل فاما على تقدير تحققة فنقول انه لا يكون ذلك التحديد تعريفا يحتمل الانسان لغيره والكلام انما هو في هذا التعريف فانه لا يصلح الجواب  
 ما هو دليل لقوله لا يكون تعريفا انما انتفا الحاكى فيها اى في الاجزاء الخارجية دليل لقوله لا يصلح ثم تفصيله ان السامع اذا لم يكن عالما بحقيقة شئ فيسئل  
 المستكلم عن حقيقة ذلك الشئ فيقول الانسان مثلا فيجيبه بانه حيوان ناطق فيحكم بهذا الجواب فادلسامع حقيقة الانسان وحصله لا يكون بالاجزاء  
 محمولا على ذلك الشئ بخلاف ما اذا عرفت بالاجزاء الخارجية بان يقول البيت سقف وجدران فانه لا يمكن ان يحصل الحقيقة بان يقول البيت فيقول  
 سقف وجدران لان الاجزاء الخارجية بما هي خارجية ليست محمولة فاعتبار التحديد بها لا يناسب التعلم ثم زبدة المرام ان المقصود بالذات من قول  
 المصنف ما يحل عليه تصويرا لا يفيد التصور وانما عدل عن افادة التصور الى الحاكى لاجراجه التعريف بالاجزاء الخارجية كما عرفت وايضا على تقدير  
 التحديد بالاجزاء الخارجية لغو التباين بين المحد والمحد وهو كما ترى فان التباين بينهما بوجه ما ضرورى ثم وجه الملازمة ان الصورة الحاكى  
 من الاجزاء الخارجية اذا حصلت في العقل واجتمعت يكون عين المركب من غير تغيير ولعل من اختاره اى التحديد بالاجزاء الخارجية لا يعنى لا  
 بالتحديد على الحقيقة لا انتفاء الحاكى هناك وهو بشرط في المعروف بل يعنى به التحديد على التجوز بناء على انه تحديد بالاربع القياس الى تلك الاجزاء  
 كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لا قولا تحصيله او تفسير آه التعريف ما حقيقته اللفظي يقصد به تصور ابتداء اى اول مرة ففيه  
 اى في تعريف حقيقته تحصيل صورة غير حاصلة اما وعيت ان التحصيل يقال في العرف للحصول الجديد والتعريف اللفظي يحصل به التصور تارة

فبيضة التعريف اللفظي احضا المعنى في المدركة وليقيد التفاتهما الى التفات المدركة اليه اي الى المعنى ثانيا اي ثانيا مرة فليظن ان  
 عد التعريف اللفظي من المطالب التصورية مسامحة اذ لا يكون فيه حصول صورة صلا والالزم تحصيل الحاصل وفيه ان التعريف الحقيقي لللفظي كالمبارجة  
 في تحصيل صورة غير حاصلة للمعروف الا ان الحصول في الاول ابتدائي وفي الثاني ثانوي هذا قوله في محسب الحقيقة انه التعريف الحقيقي المقابل  
 للتعريف اللفظي اما بحسب الحقيقة فهو تعريف الشيء الذي لم وجوده في نفس الامر فبما كان او خارجا بانه على ان يكون حقيقة الزمومة حقيقة  
 ليست مختصة بالعيان الخا حية بل هي شاملة للامور الاعتبارية الموجودة في نفس الامر واما بحسب الاسم مستط على قوله اما بحسب الحقيقة فهو  
 تعريف الشيء باعتباره مفهوما معزلا قطع النظر عن كونه اي كون الشيء موجودا في نفس الامر او معدوما فيه ما ينبغي ان يعلم انه ربما يقبل التعريف  
 اللفظي تعريفا بحسب الحقيقة اذ انصار الشيء المعروف معلوم الوجود بعد ان لم يكن كذلك فالتعريف المثلث في المبادئ الهندسية الشكل يتلوه ثلثة  
 اشباع تعريف اسمي وبعد الدلالة على وجوده يصير هو عينه تعريف حقيقيا وكل هذا اي من حقيق في الاسم ينقسم الى المحد والاسم فاقسام التعريف  
 تنقسم الى تسعة اربعة للتعريف الحقيقي بحسب الحقيقة واربعة للتعريف الحقيقي بحسب الاسم ولقسم التاسع اللفظي قوله ولابد ان يكون اة اشتراط  
 المساواة بين المعروف والمعرف في الصدق بحيث كل ما صدق عليه المعروف بالكلية صدق عليه المعروف بالفتح وبالعكس اشتراط الاجلانية عطف على  
 قوله المساواة دون قوله الصدق بمعنى الكثرة بظهوره اي ظهور المعروف بالكلية بنسبة الى المعروف بالفتح ثم في تفسير الاجلانية بالكثرة الظهور  
 اشارة الى ان الاجلانية تكسر الزمرة البغتها كما تهمم والى دفع ما يتوهم من ان اشتراط اجلانية المعروف بالكلية من المعروف بالفتح ينبغي عن عدم كونه  
 مساويا لغيره المنافاة بين قول المصنف ولابد ان يكون المعروف اجلي وساويا بان المراد من الاجلانية الكثرة الظهور في معرفة بان يكون  
 معرفة المعروف كظهوره من معرفة المعروف لا الاجلانية في الصدق والمراد بالمساواة المساواة في الصدق فلا منافاة بينهما التسمية لا الفرق دليل  
 اشتراط المساواة في الصدق يعني هذا الاشتراط انما هو لتمييز افراد المعروف بالفتح عن جميع ما عداها كيف ولو لم يشترط التساوي فلما يخلو اما ان  
 يكون المعروف بالكلية من المعروف بالفتح او خص منه فبلى الاول يلزم ان يدخل في المعروف غير المعروف فلم يكن مانعا وعلى الثاني يلزم عدم كونه  
 باسما لجميع افراد المعروف وهو اي تمييز الافراد مقصود في الجملة فان المقصود الاصل في التعريف هو تصور المعروف بالفتح والاستيذان التام لانه  
 لا فيكون هذا التمييز مقصودا في الجملة واما كون الاستيذان المذكور لازما لتصور المعروف بالفتح فلان تصور الذي يمتاز معه لمقصود من بعض  
 ماعدا في غاية الغفصان ومن سمع ان المتأخرين لم يلتفتوا الى ذلك التمييز بل شرطوا المساواة واخرجوا الاسم والاختصاص من صلاحية التعريف  
 فالتمييز المعبر عندهم هو التمييز التام الى التمييز عن جميع ما عدا المعروف ولا ريب في ان الكلام ههنا على طور فهم فيكون المراد من تمييز الافراد  
 هو التمييز التام لا الاسم منه ومن النقص اي التمييز عن بعض ماعداه وبما القينا عليك ظهران قول الشارح في الجملة متعلق بمقصودا والتأخير ارتباط  
 بقوله وهو تفسير بان التمييز في الجملة انى سواء كان عن جميع الافراد وعن بعضها مقصودا كما هو المذكور في بعض الجواشي ونقلنا تفصيله في التعليق على  
 فتح ما فيه من الاختلاف غير اننا سبب ان يقول وهو في الجملة مقصودا فهم ولوجب عطف على قوله تمييز الافراد دليل لاشتراط الاجلانية لفظ  
 العبارة لفظ وشتر تب تقديم معرفة اي معرفة المعروف بالكلية اي على المعروف بالفتح لكونه اي لكون المعروف بالكلية معرفة المعروف فاما مضاعف  
 سببا لفظ اي علم المعروف بالفتح وظاهر ان سبب يكون سببا لفظيا سبب واقدم الحصول اي حصول المعروف بالكلية على الظهور اي كون المعروف  
 اجلي والامر من المعروف اذ لو لم يكن اجلي من كان مساويا له او غنى منه وعلى كلا التقديرين لم يكن معرفة سببا لمعرفة هو كما ترى ثم اعلم ان المساواة  
 في الصدق معتبرة في المعروف التام اذ بها اي بالمساواة يحصل الطرد وهو مستلزم وجود المعروف بالكلية وجود المعروف بالفتح يعني حتى صدق المعروف  
 المعروف ويلزم المنع فان هذه الموجبة الكلية تنعكس على النقيض الى قولنا متى لم يصدق المعروف بالفتح لم يصدق المعروف بالكلية  
 فلا يتناول المعروف بالكلية شيئا مما ليس بافراد للمعروف وهذا معنى كونه مانعا والعكس وهو مستلزم انتفاء المعروف بالكلية انتفاء المعروف بالفتح يعني حتى

لم يصدق المعروف بالكسرة لم يصدق المعروف بالفتح وانما سمي بذلك لعكس قولنا متى يصدق المعروف بالفتح يصدق المعروف بالكسرة ولا يصدق لان  
الموجبة الكلية تنعكس انعكاس النقيض الى القول المذكور وهو معنى الجمع المعبر ان فيه اي في التام لا في اعتبار المساواة في مطلق التعريف ثم تفصيل المراد انه  
لما علم ما سبق ان المساواة شرط في التعريف مطلقا مع انه غير صحيح عند اهل الحق لانهم يجوزون التعريف بالاعم كما سيأتي في المتن من ان الحق جوازه بالاعم  
استدرك عند الشارح بقوله ثم اعلم انه موضح بان ذلك لا اشتراط انما هو في المعروف التام فان لم يردوا لعكس احوال ان المساواة يعتبران فيه لان في  
مطلقا واذ لم يعتبر فيه فلم يشترط المساواة في ايضا هذا قوله والتعريف بالمثل آية ازانة لما يتوهم من ان جهة التعريف الحقيقية في اقسام الاربعة غير صحيحة  
اذ هي انواع اخر من ذلك التعريف وهو التعريف بالمثل هو قد يكون خاص كقول النخاعة الاسم كزيد وقد يكون مباحيا لقولنا العلم كالنور وحيث لا يصح تعريف  
المعرف بما يحل الا بالمبدل غير محمول ولا يصح قول المصنف ولا يصح بالانحصار بان ليس المراد منه اي من التعريف بالمثل التعريف بنفس المثل  
حتى يلزم تماثل المحصور بالمراد من التعريف بالمباين من الانحصار بل المراد منه تعريف الشيء بالخاصة الحاصلة له اي للشيء باعتماد مقايسته اي مقايسته المثلاليه  
اي الى الشيء المثلالي الذي هي الخاصة المشابهة المحققة به اي بالمثل فتعريف الاسم بزيد تعريف يكون مستقلا بالمفوضية غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
وتعريف العلم بالنور تعريف يكون موجبا بالاشتراك كما في التعريف بالعلل الاربعة لتعريف النظر ترتيبا او معلومة يتوصل بها الى التحصيل غير ان العلم ليس  
المراد ان العلل بنفسها معرفات بل نظر حتى يلزم التعريف بالمباين بل المعروف بالتحقيقة هو يحصل بالية النظر باعتبار المقايسة الى العلل الاربعة وكلها لا  
لا تبين بل يصح حملها على النظر فالعلمة للنظر تحصيل الغير حاصل يحصل بالقياس اليها امر يمكن جعله على النظر وهو يتوصل به الى التحصيل الغير حاصل اما قسمة  
ان العلمة الغائية للكون شرطا للمادة اذ اقيس الكون الى شرب الماء يحصل امر يمكن جعله على النظر وهو يتوصل به الى التحصيل الغير حاصل اما قسمة  
يعني ان التعريف بالمثل انما كان تعريفا بالخاصة فيكون ذلك التعريف من باب الرسوم الناقصة ويكون مجزوا لا مساويا في يصدق الانحصار لا مباين فلا يخفى  
اهلنا فلهذا قيل ان انحصار اقسام الاربعة من اقسام التام والناقص الرسوم التام والناقص ولا يلزم التعريف بالانحصار لا بالمباين ثم اعترض الشارح على كون  
التعريف بالمثل مطلقا من الرسوم بقوله ولا يخفى عليك ان الحق هو من المثل قد يكون مجزوا لا التام والناقص لا التحصيل سورة غير حاصلة فعلى هذا  
المعنى وهو يكون التعريف بالمثل تعريفا انفسيا لا تعريفا حقيقيا فلو كان اي كون التعريف بالمثل من الرسوم التي هي من اقسام التعريف الحقيقية على الاطلاق  
في اي مادة كان ليس صحيحا ثم اجاب عن ذلك للاعتراض بقوله الا ان يقال بحاجب التعريف اللفظي لا يجوز بالانحصار لا امرية في ان المثل يكون خاص  
كالانسان زيد في قول اهل الميزان الكلبي كالانسان والجوزي كزيد فلو كان التعريف بالمثل لفظيا لما اجاز بالانحصار والثاني باطل لما دريت من  
اختصاص المثل في المقدم مثله تامل فيه اشارة الى ان التعريف بالمثل للجب ان يكون الانحصار بل قد يكون بنظره والمباين له للمساواة كما يقال جزيدي كقهر  
اوزيدي كالسد بل ينبغي ان يكون المراد ههنا هذا المعنى لا ما هو من خبريات الشيء وعلى كل تقدير ليس المعروف نفس المثل مباين كان او خاص بل انما  
الحاصلة للشيء بالقياس اليه وهي ليست خاص منه ولا مباينة له حتى لا يجوز التعريف اللفظي به فتأمل كذا في ما يحاشية قوله والحق جوازه آية  
وكذا الحق جوازه بالانحصار اذ الغرض الاصل اي تصوير المعروف بالفتح بوجه ما يحصل منها اي من الاعم والانحصار هذا اي جواز كون التعريف بالاعم  
والانحصار حقا في الناقص الذي لا يعتبر فيه الاطراد والانعكاس لاني التام لانه لا محيص فيه من اعتبار المساواة ليعتد في الاطراد والانعكاس  
فلا يصح التام بالاعم والانحصار ثم تلقى عليك ان جواز التعريف بالاعم والانحصار انما هو في الرسم الناقص واما في الحد الناقص فلا يتصور الا ان  
بالاعم فان الانحصار لا يمكن فيه اذ الحد انما يكون بالذاتي سواء كان تاما او ناقصا وذاتي الشيء انما يكون اعم منه او مساويا ولا يجوز ان يكون خاص  
ولا يلزم إمكان وجود الكل بدون الجز بخللاف الرسم فانه يكون بالعرضي وعرضي الشيء قد يكون خاص منه كالخاصة الغير الشاملة فادرك قد برهني  
لان الانحصار لا يصح ان يجعل مائة التحصيل علم الاعم والالتفات اليه واحصاءه كما يظهر للنظر الفيق والحق ما حقه في حاشيته الاستاذ  
على شرح الموقف كذا في ما يحاشية قوله فيها والحق ما حقه في حاشيته الاستاذ على شرح الموقف كذا في ما يحاشية قوله فيها والحق ما حقه في حاشيته الاستاذ



فانهم قالوا ان الانحصار لما كان من احوال الغير الشاملة للاعم والغرض من التعريف تصور المعرف بوجه ما او الالتفات اليه فيفيد تصور من حيث ان  
خواصه ومن موارده حقيقة تصوره في الجملة وكذلك يفيد الالتفات اليه ويمكن ان يقال ان الاعم اعرف من الانحصار عند العقل وهو خفي منه فاعتبر الاعم في  
التعريف من الانحصار فتأمل قوله ان كان للمميز ذاتية هذه هي تقسيم المعرفة الى اعم والاعم هو ما كان تاما او ناقصا بمعنى على شرط التساوي في الشئ  
اي هذا التقسيم مبني على ان في مطلق المعرفة لا يلزم ان يوجد للمميز الذاتي فان التعريف مجوز بالاعم انتهت فلا يتوهم ان المركب من جنس العرض العام معرف  
مع انه ليس سدا ولا رسم لكونه مركبا من الذاتي والعرضي والحد انما يكون بالمميز الذاتي فقط والرسم بالمميز العرضي فاقسيم غير عام وذلك لان التقسيم المذكور  
مبني على اشتراط التساوي والمركب من جنس العرض العام ليس بمعرف لانتفاء التساوي فغيره لما كان متوهم ان يتوهم ان معرف المركب من الفصل  
والخاصة كالناطق الضاحك والمركب من جنس العرض العام مع الفصل كالحويان الماشي بالناطق والمركب منهما مع الخاصة كالحويان الماشي ايضا  
معرفات مع انها ليست حدودا ولا رسوم لتركيبها من الذاتيات والعرضيات والحدود انما تكون بالذاتيات والرسوم بالعرضيات فدفعة بقوله بهذا  
لذا في احاشية يظهر ان المركب من الفصل والخاصة وكذلك المركب من جنس العرض العام مع احدهما اي الفصل والخاصة ليس معرفا واحدا بل  
معرفات متعددة والمنعصر في الحد والرسم انما هو المعرفة الواحدة قولنا يستحسن تعديما لانه اي الجنس سهم والفصل حصل له اي للجنس التحصيل لاجل اطلاق  
ولان الجنس اعم والاعم اعم عند العقل من الخاص والفصل خاص فهو خفي عنده وتقويم الظاهر حسن كما لا يخفى قوله ويجب تقييده آه اي لاجل التحصيل  
والتعويض حتى يؤدي الى تحصيل صورة مطابقة لتام الماهية لانه لو لم يكن التقييد هناك لكان الاجزاء كثيرة مختصة فلا تكون منطبقة على حقيقة الواحدة المحصلة  
قوله وبالبسيط لا يجد آه اي بالتعديد تحقيق اي المتالف من الاجزاء الحقيقية الداخلة في ذاتية ذلك لان ذات البسيط تنافيها ضرورة ان البسيط لا يكون  
له اجزاء الا اى وان لم يكن المراد التعديد فحق في مقام العرض العام مقام الجنس العموم وشاركه والخاصة مقام الفصل خصوصها وتميزها وان كان  
عرضيا ويحد البسيط به اي يخلو احد من العرض العام والخاصة وهذا تعديدا ظاهريا لا حقيقيا وليس المقصود نفيه بل نفي التعديد حقيقيا وقد سجد كشيء بالبسيط  
يعني ان البسيط وان لم يكن له حد في نفسه لكن يجوز ان يدخل في حد الاخر وهذا ليس على الاطلاق بل حيث يكون البسيط صانعا له اي لان كشيء به  
بان يكون البسيط جزءا من المحدود ومحمولا عليه كالجنس العالي غني الجوهر في حد الانسان في بعض الصور لا يجد بالبسيط ايضا كما لا يجد كالجنس العالي  
فانه لا يجد كونه بسيطا ولا يجد به تعالى لعدم دخوله في تحديد الغير فلا يتركب منه شئ كما في الحد الناقص كتحريف الانسان بالناطق قوله والمركب  
يجد آه لتحقيق مناط التعديد وهو التركيب من الاجزاء الا انه لا يجب ان يجد به اي بالمركب فلا يدخل في تحديد الغير لعدم تركيب الغير منه فان النوع المركب  
كالنوع السافل والرسم التام كالحويان الضاحك لا يجد بهما لعدم تحديد الغير بالنوع السافل لعدم تركيب الغير منه واما الرسم التام فاما لا يجد بهما  
الحد لا يكون الا بالذاتي وهذا الرسم متل على العرضي ثم قضيح المقام ان الماهية اما لا جز لها وهي البسيط او لها جز وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يكون  
بنزلة الغير او لا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد عليها بالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كواجب الوجود لا بد له من الفصل والاشئ مما له فصل ببسيط ولا يجد  
به لان تقدير عدم تركيب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يجد بالبساطة ولا يجد بتركيب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع  
السافل لا يتركب ولا يجد به لعدم تركيب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط لا يتركب ولا يجد بتركيب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط  
وهما ان تركيبهما غيرهما لا يجد بهما والا فلا بد اني شرح المطالع قوله والفرق من النواضع آه ولما قيل القائل بالعلوم في اصطلاح المستقيم انما لا يعرف حقيقة  
شئ من الاشياء وانما يعرفها بانواعها من اللوازم دون حدودها اي حدود الاشياء الحقيقية حاصله اي حاصل ما قيل انما لا يقطع ان حصل لنا من الامور التي بها  
اي بالامور نشاهد تلك الاشياء كنهها بالاشياء فالمتعذر هو الاطلاع على انه اي حصل لنا كنهها اي كنه الشئ فيجوز حصوله اي حصول الكنه لنا  
في نفس الامر مع عدم الاطلاع عليه اي على الكنه فلا يتوهم انه كثير يحصل لنا الامور المتحققة في نفس الامر التي هي كنه الاشياء في الواقع فانقلب العسر  
اليسر قوله لكن الذهن آه قال الشيخ في الميات الشفاه ان الذهن قد يحيل معنى اي يتصور معنى بهما وهو الجنس مجوز ان يكون ذلك المعنى اي المعنى

الجنسي في نفسه شيئا فواضع كثيرة أي متحدة مع كامل واحد منها أي من الأشياء عينية في ذلك المعنى في الوجود فيضم ليعقل الية أي إلى المعنى الجنسي معنى آخر  
 وللفصل ليعتبر يحصل وجوده ويرفع باسمه بان يكون ذلك المعنى أي لفصل مفتقنا وأخلافيه أي في الجنس ثم المقصود منه دفع ما يتخلل في مصدر من  
 أنه لما كان المتبادر من ضم معنى آخر إلى المعنى المبهمة ان يكون المعنى المضموم متغيرا للمعنى المضاف إليه يعني أن الية هي في الخارج ويحصل منها مجموع مغاير لكل منهما وهو ياتي في كل  
 كل واحد منهما على الآخر وكذلك كل على كل واحد منهما وقصه ان يضم ههنا ليس بذلك المعنى بل على معنى ان المعنى الآخر يتصل ويعينه بحيث يكون منطبقا  
 على الماهية الموجودة وهذا المعنى دخول فيه مضافية على ما وقع في العبارات فيفتح احد بابا بالآخر هذا لا يتبادر فيصح حل احدهما على الآخر وعلى الكل  
 ايضا وقصه ان الفصل خبر من جنس اس لكن الخبرية ههنا ليس على سبيل الحقيقة بل الخبرية ههنا على سبيل المسامحة فادرك وانما يكون آخرها بانها يكون  
 المعنى المضموم الية مغاير للمعنى المضموم من حيث التعيين أي من حيث ان المعنى المضموم متعين بفيد التحصل والابهام أي من حيث ان المعنى المضموم  
 الية بهم يحتاج في تحصيله ورفع ابهامه الى ذلك المتعين لاني الوجود أي لا سغاية بكون المضموم والمضموم الية بحسب الوجود الخارجى مثل المقدار المتصل بالية  
 جنسي بهم يجوز ان يكون هو الخط اذا كان ذلك المقدار دلت على فقط والسطح اذا كان دلت على عرض فقط والعمق أي بحسب التعليم فانه مقدار  
 ذو طول و عرض وعمق لا على انه يقارنه أي يقارن المقدار شئ من خارج كما في المركبات الخارجية اذ لا يصح حل الية شئ على الآخر لانه حكم بوجودة الية  
 ولا على المركب لانه حكم بوجودة الية على كل شي يكون مجموع المقدار دلت على الآخر الخط والسطح والعمق بل على معنى ان يكون ذلك المقدار نفس الخط  
 ونفس السطح ونفس العمق وذلك أي يكون المقدار نفس الخط مثلا لان معنى المقدار هو شئ يحل المساواة مثلا وكذا المساواة عن الزيادة والنقصان  
 غير شرطية أي في معنى المقدار ان يكون للمقدار عبارة عن هذا المعنى أي المساواة مثلا نقط أي بشرط ان لا يضم الية معنى آخر فيكون ما هو ذا شرط  
 لاشئ فان مثل هذا الية لا يكون بشرط لا لا يكون جنسا كما علمت ان المقدار بشرط لا يكون مادة بل بلا شرط غير ذلك أي غير المساواة مثلا حتى يجوز ان يكون  
 هذا الشئ القابل للمساواة مثلا عن المقدار هو في نفسه شئ كان من اقصا المقتضى ليعتد ان يكون وجوده أي وجوده شئ القابل للمساواة لذاته هو الوجود  
 أي وجوده المعنى المقارن به على الفصل أي يكون محمول عليه أي على ذلك الشئ لذاته ان كان في بعد وبعدها هو بعدين وهو السطح او ثلثة البعاد  
 وبعدها هو بعدين وهذا المعنى أي معنى المقدار في الوجود لا يكون اللاحقة هذه من بعدا وبعدين او ثلثة البعاد لكن الذين يخلق له أي ذلك المعنى من حيث  
 يعقل ويرك الذين وجوده مفردا مستقلا من غير الضم فصل الية ثم ان الذين اذا ضاف ضم الية أي الى ذلك المعنى الزيادة أي معنى الزيادة اتصالا  
 وبالفصل لم يصف الذين الزيادة على انها معنى من خارج لاحتى لاشئ القابل للمساواة كطوق البياض بحسب حتى يكون ذلك الشئ قابلا للمساواة  
 في حقه ذاته وهذا الشئ الآخر أي لفصل ايضا لانه خارجا عن ذلك بل يكون ذلك المعنى شئ الآخر تحصيل القبول للمساواة انه في بعد واحد  
 فقط او في اكثر منه أي البعدين او ثلثة البعاد فيكون المقدار القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشئ المخصوص هو السطح القابل للمساواة حتى  
 يجوز انك ايها الطالب ان تقول ان هذا القابل هو الذي ذو بعد واحد وبالعكس أي الذي ذو بعد واحد هو هذا القابل ثم قل هو المرحم ان الذين  
 في الفصل في معنى جنسي بهم بحيث يجوز ان يكون ذلك المعنى في نفسه شيئا كثيرة واليك يمكن تحصيله وتحققه بدون ضم معنى آخر أي لفصل الية مادريت ان المحقق  
 والوجود لا يكون بدون البعدين فلا يزن الضميات معنى الزيادة الى ذلك المعنى حتى يعين وجوده لكن لا بان يكون المعنى الزائد خارجا عن جنس حقا  
 بكا لبياض بالنسبة الى كسره والصورة بالنسبة الى المادة حتى يكون بحسب شئ في نفسه والزيادة شئ آخر بل يكون الية الضميات لاجل تحصيل تعيينه فاذا  
 صار بحسب محصل هذا المعنى على الفصل فكان هذا المعنى مندرج في الية الثانية انما هي من حيث ان مرتبة الجنس الابهام ومرتبة الفصل التحصيل  
 كالمقدار فانه معنى جنسي يصلح في نفسه ان يكون خطأ و سطحا و جسمًا تعليميا لا بان يقارنه شئ من خارج ليكون مجزئ الخط مثلا بل يكون نفس الخط اذ  
 معنى المقدار شئ يحل المساواة مثلا غير شرطية وفيه ان يكون هذا المعنى فقط بل بلا شرط حتى يصلح ان يحل على الخط والسطح و بحسب فلا يكون الا اخذ  
 به لانه ليس له شئ في ذلك لكن يتوقف على كل شئ فيعلق بالمقدار المفرد ايضا ويكون له في الذين وجوده غير من حيث البعقل لا من

حيث تحصل ثم يضيف اليه الزيادة على نحو ما ذكرنا آنفاً ثم قال الشيخ ما جعله ان الكثرة ههنا اي في معنى الجنس لم يعم من جهة هو متصل وغير متصل فان الامر يحصل في نفسه بكونه اعتبار من حيث هو غير متصل في الذهن فيكون هناك غيرية تقرر به انه ليس ههنا الاوحد حقيقة بحسب الوجود في نفسه وانما جاز الكثرة باعتبار اخذ الذهن ذلك الامر المحصل في نفسه غير محصل بان يأخذه بهما اذ لا حجر في التصورات ولا شك ان الماهية غير المحصل في حيث ههنا تغاير بينهما لكن اذ اصاب الماهية محصلاً معيناً عند الذهن بفصل لم يكن شيئاً آخر اى مغاير الا بالاعتبار المذكور اي بالاعتبار العقلي وهو كمال التبيين والابهام فان التحصيل ليس غير حتى يكون شيئاً آخر بل حقيقة فافهم وهذا معنى ما قال به من غير التحصيل من ان الفصل ليس في حقيقة الجنس لاني اخرج والاني الذهن بل العقل يعتبر بجنس متحصلاً بالفصل وهم يعتبرون عن ذلك باعتبار انه فيه او منه انتهى قوله فاذا نظرت آية قال الشيخ في الآيات الشفاء المقصود منه ان المذكور في المتن مأخوذ من كلام الشيخ ان الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة فاما بحسب الظاهر فيفيد معاني كثيرة بحسب الاجزاء مثلاً انك اذا قلت الحيوان الناطق الذي هو احد للانسان كتحصيل من ذلك اي من الحيوان الناطق معنى شئ واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشئ الواحد لم يكن كثرة في الذهن بل وحدة واذا نظرت الى المحل فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني كما يحجب في الناطق كل واحد منها على الاعتبار المذكور اى اعتبار عدم حصول الجنس معنى في نفسه غير الآخر فوجدت هناك اي في احد المؤلف من المعاني المتعددة كثرة في الذهن فان عنيت اردت بالحد معنى القائم في نفس الذهن بالاعتبار الاول وهو شئ الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحي بعينه هو المحل والمقول والاعتبار بينهما هما احتجى بالاجمال التفصيل الغضا وان عنيت بالحد معنى القائم في نفس الاعتبار الثاني اى اعتبار الكثرة المفصل لم يكن الحي بعينه معناه معنى المحل ودل كان شيئاً مغايراً اليه باعتبار التفصيل وهو ديا اليه اي موصلاً الى المحل وكما سألنا لما فيه من اعتبار التفصيل اقول لعل مراده اي ملو الشيخ ان الحي يفيد معنى تفصيلي للمحل ودعني العلم بالكنه فاحيوان الناطق باعتبار حصولها بانفسها يكون مفيداً للعلم بالكنه للمحل ودعني حصولها في الذهن على وجه يصير مرآة لملاحظة المعنى الواحد الاجمالي الذي هو المحل ودفا لك سبب العلم بكنه الشئ الحيوان الناطق والمكتسب هو العلم بالكنه لان الشئ المحل وفيحصل ههنا صورة واحدة تفصيلية مرآة لملاحظة المحل وتفكر كذا في الحاشية لا معنى اجمالياً اي للمحل ودعني العلم بكنه الشئ كما زعم البعض حيث زعم ان تعريف كاحيوان الناطق يفيد حصول صورة واحدة اجمالية للمحل ودعني الانسان المتمثل في نفسه في الذهن فالمكتسب المجهول عندهم الصورة اجمالية لانها المترتبة على نظر تحصل عقيدة الكاسب في الصورة التفصيلية فانه يقول ان في تعريف تصورين تفصيلي واجمالي وذهب المحققون الى ان المكتسب هو المحل ودعني حصول صورة تفصيلية عن العلم بالكنه دون الاجمالية التي هي نفس المحل ودعني العلم بكنه الشئ له فانه يدعي الكثر حصوله في الذهن في نفسه مع عدم الاطلاع على حده بكنه في الحاشية ويدل عليه اي على ان الحي يفيد معنى تفصيلي للمحل ودعني العلم بكنه الشئ وايضاً يدل عليه عبارة المصنف فقال قوله فلا يحل ادعاء على الكثرة بالفعل ومناظر المحل هو الاتحاد بحسب الوجود فلا يتصور في صورة تعدده فالتكريب هناك اي في احد اعتباري هو اواني المحل ومحقق قال الشيخ المقصود به بيان ان الحد مغاير للمحل في جهة واحدة من جهات التغاير باعتبار اخذ اجزائه بشرط الاشئ والاتحاد باعتبار اخذها بشرط شئ ثم الاعتبار الذي يوجب كون احد بعينه هو المحل ودعني ان لا يحل الناطق والحيوان خبرين من احد بل يجعلان مجموعين عليه اي الحد بانه هو اي بان احد عين المحل والا نهما تبيان جزآن من حقيقة مغاير ان اي كل احد منهما مغاير للآخر ومغايران للجميع لكن نفى به اي يكون العينين المحل ودعني مثالنا اي حيوان الناطق في تحديد الانسان الشئ الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستقلة متحصلة لناطق لما وعيت ان الجنس مبهم لا تحصل له بذاته المقتضية لفصل واذ اقبى بصله محصلاً مستحداً سمعته بحيث ينفهم به اهل التحصيل والتقويم في مسار التحددين واذن يكون مؤدواً وموصلاً الى الصورة الواحدة المعبرة عنها بالانسان الذي هو المحل وفيكون احد عين المحل ودعني الاعتبار الذي يوجب كون احد غير المحل ودعني اعتبار الجزئية يعني لانه بشرط الاشئ ويتبين ان يكون الجنس الفصل مجموعين على احد وذلك لان محل عبارة عن الاتحاد وهو مقود ههنا ان لا يجعل اي احب الفصل

مجموع بل هو المحل بل من حيث هو من احد وفي مرتبة الجزئية يكون كل من الفصل مبايناً للآخر والمجموع فكل اكل شيء منها على الآخر ولا على المجموع  
 فذلك اني اعمد على ليس في الجنس اي الكمال الجنس على احد فلا يقال الجنس ولا الجنس على اكل اكل على الجنس فلا يقال الجنس ولا الجنس  
 بل هو من احد وكنس فلا يقال الفصل احد وكنس ولا اكله اي مجموع معنى حيوان حال كونه لافاع الناطق هو معنى الحيوان غير ناطق ولا معنى  
 الناطق غير ناطق ولا معنى من معنى مجموع حيوان ناطق ولا معنى من معنى مجموع حيوان ناطق ولا معنى من معنى مجموع حيوان ناطق ولا معنى  
 لان المجموع المركب من شيئين غير هائل المجموع هو الثالث المفايز لكل من شيئين لان كل واحد منهما اي شيئين جزئيه من اي من المجموع والجزء لا يكون  
 هو الكل اي عين الكل ولا الكل يكون هو عين الجزئية كقوله شيخ ومن ههنا يفهم ان الجنس الفصل ليسا جزئيين للحد وحققة لان الجزئية تناقض لكل  
 واحد الفصل كل كان على الحدود بل جزآن للحد وعلى المسامحة بان خبره عن الابهام عنى لا بشرط شي واخذ بشرط لا شي واذا كان جزئيين للحد  
 واذا لم يكن الجنس الفصل جزئيين حقيقة فليس متقدمين عليه اي على الحدود وبالطبع لان التقدم بطبع مقتضى تقدم وجود السابق على وجود اللاحق بين الحد  
 والجنس الفصل اتحاد تحت نعمه التقدم بالنسبة الى الحد اي المعنى التركيبي ثم دون الحدود والذي فريدة بجهة بل الجنس الفصل متقدمان على الحدود  
 بالماهية فقط لان هذا التقدم عبارة عن افتقار المتأخر الى نسخ ماهية المتقدم لا الى وجوده ولا مرتبة في ان ماهية الجنس الفصل من حيث هي  
 اولاً في مرتبة لم تحصل في هذه المرتبة ماهية نوعية وما تحصلت هذه الماهية في مرتبة الا وقد تحصلت تلك قبلها فيكون للجنس الفصل تقدم على النوع في  
 مرتبة نسخ التقوم التي هي مقدمة على الوجود وذلك التقدم بحسب الملاحظة التفصيلية التي هي مرتبة الابهام هو التحصيل في النوع في بعض الشرح  
 وسلف تحقيقه فذكر قوله كان شيئاً مذكوراً آية ناهية عما هو التفتيش فيلحق عليك عن قريب يدل على ان مجموع تصورات الاجزاء اي الجنس الفصل  
 تفصيلاً يؤدي الى حصول صورة اخرى في الزمن وهي الصورة الواحدة الاجمالية التي للحد وهذا ما ذهب اليه القاضى الهاموي حيث قال ان جميع  
 الاجزاء وان كانت نفس الماهية لما انها تغاير باعتبار اذ قد يتعلق بكل واحد منها تصور على حدة فيكون هناك تصورات بعدد ما وقد يتعلق تصور  
 واحد بجميعها فجميع التصورات المتعاقبة بها تنسب اليها هو المعروف الموصول الى التصور الواحد متعلق بجميعها فلا يلزم التقدم على نفسه قال السيد السند  
 المتبادر من هذه العبارة هو ان اذ التصور لكل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننا تصوراتها معا مرتبة يحصل لنا تصور آخر مغاير لذلك  
 المجموع المرتبة متعلق بجميع الاجزاء وهو تصور الماهية فلهذا تصور ان تصور اجمالي وتفصيلي والحق خلاف ذلك كذا في السحاشية كما ان التركيب  
 اعملي يعني حصول الصورة الواحدة التي للموضوع مع المحمول هذا هو المختار عند البعض حيث قال ان التركيب اعملي يعني حصول صورة واحدة للموضوع  
 والمحمول يتعلق بها الادعان ليس لك عند التحقيق كما سيجي في اول بحث التصديقات من ان الحق ان التصديق يتعلق اولاً بالذات حقيقة بل بعد  
 اعني الموضوع والمحمول حال كون النسبة الرابطة بينهما من غير ان يتغير دعواهما في تلك الحقيقة وان كانت داخلية في مفهومه كما في الواقع وقرق بين  
 جزئيه شي وجزئيه مفهومه فان لغيره والاضافه جزآن لمفهومه اي دون حقيقة وهي الحالة البسيطة وليس التحقيق كذلك ههنا اي في التصور  
 واذ في القضايا اذ في التعريفات الحقيقية تصور المعروف بالفتح بعينه صورة المعروف بالكسر منه على ما اختاره السيد الهاموي من ان التعريفات  
 تصوراتاً واحدة متعلقة بالمعروف بالكسر اولاً وبالذات والمعروف بالفتح ثانياً وبالعرض على عكس القصد والاتفات هذا التحقيق مقام آخر  
 في التعريفات يتعلق الادعان اي التصديق بالطرفين حال الارتباط بينهما هذا ايضا مما اختاره المحقق الهاموي وليس ههنا اي  
 في التعريفات صورة اخرى غير الصور الثلاث من صورة الموضوع والمحمول والنسبة كما سيجي ان شاء الله تعالى في بحث التصديقات قوله فجميع  
 التصورات آية ليس المراد بذلك ان اذ التصور لكل واحد من الاجزاء اي اجزاء المعرفة حتى اجتمعت تصوراتها معا مرتبة يحصل لنا تصور آخر مغاير  
 لذلك المجموع المرتب كما هو الظاهر من كلام المصنف ومختار بعض الفضلاء فان الوجودان دليل لقوله ليس المراد بذلك بل للترقي البرهان ايضا  
 يكثر اذ في التعريفات تصور واحد يتعلق بالمعروف بالكسر حقيقة وبالذات والمعروف بالفتح مجازاً وبالعرض على عكس القصد والاتفات بل يعني

بان المقولات في الاجزاء اذا انخفضت في الذهن مع الترتيب بان يقيد بعضها مع بعض حصلت فيها صورة اي صورة المقولات مجتمعة بحيث يكون هذا  
 المجتمع الترتيب تصورا واسطوفا فنحن تصور الماهية اي ماهية المحدود بالكنة وكل احد من تصورات مرآة لمشاهدة كل واحد من الاجزاء فاذا فهمنا  
 اي الى كل واحد من الاجزاء تصور وقتية احدهما اي احد الجزئين بالآخر صرا مجبوعا مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين هو المحدود المجمل للكنة  
 هو المحدود باعتبار العلم بالكنة وبالنسبة لتفصيلية التي هي مرآة لمشاهدة والكناسب هو المحي باعتبار حصوله بنفسه في الذهن من غير ان يكون  
 ههنا شئ آخر مرآة للملاحظة بمعنى المحدود بالكنة الكاسب هو العلم بالكنة الشئ المحدود والكنة العلم بالكنة المحدود والتغاير بينهما باعتبار كنه في الشئ  
 هذا ما حققه السيد السندر في شرح المواضع صورة كل جزء مرآة يشاهد بها ذلك الجزء قصد افادته اجتماع صورتان وتقييد احد بهما بالآخر صرا تاما  
 مرآة يشاهد بها مجموع الجزئين قصد لكل واحد منهما ضمنا وهذا هو تصور الماهية بالكنة الحاصل بالكتاب من تصوري جزئين فالعرف للماهية مجموع  
 هو كل واحد منهما مقدم على الماهية وانه دخل في تعريفها واما المجموع فكأن بينهما الحاصل في الذهن على الوجه المذكور فهو تصور الماهية المطلوبة بالكتاب  
 الذي هو جميع تلك الامور نعم من قلنا في حد است تصورات مجموع مجموع تصورات محدودة كذلك في الحاشية قوله ومن ههنا آة اقول بازم عليه  
 اي على مذهب الامام من كون تصورات كلها بديهية بديهية التصديقات باسرها تمامها لان التصديق عند ليس التصورات ثمة وارتقاء اجزا  
 عن ذلك للزوم ان يلتزم ان الحكم قد يكون نظريا تقرره ان مذهب الامام ان تصورات كلها بديهية سوى الحكم فانه قد يكون نظريا مكتسبا بالبحر كما  
 انه قد يكون بديهيا مستغنيا عن الدليل ولما كان هذا مخالفا للظاهر فادخليا آخر لقوله وما سمح به فكري في توجيهه اي توجيه مذهب الامام هو  
 ان الحكم اعتبارا من احدهما اعتبارا بديهية الكلية التصورية وهو بهذا الاعتبار بديهي فيدخل في الكلية وهي كل تصور بديهي وثانيهما اعتبارا انه اي حكم  
 وجوده رابط على اوصافه كذلك رابط على آة للملاحظة حال الطرفين اي المحكوم عليه وبه بهذا الاعتبار اي الاعتبار الثاني قد يرتب على النظر المطلوب  
 من البرهان كما ان الابتداء باعتبار ماهية الكلية معني اسمي وباعتبار خصوصية كونه آة للملاحظة الطرفين معني حرفي ونظري واي نظري كون حكم بديهي  
 باعتبار ونظريا باعتبار القول بحمل المواقف للشائئين فان الانصاف اي انصاف الماهية بالوجود بديهية التصورية مستغنية عن حمل الالزام  
 القول بحمل البسيط ومن حيث انه رابط بين الشائئين اي المحمول والمحمول اليه يترتب على الحمل وتفكر اليه فكل حال الحكم على مذهب الامام ففكر  
 قوله من المطالب التصورية آة قيل القائل سعد الملة والدين التفتازاني لا فرق بينا بين التعريف اللفظي وبين التعريف الاسمي قال المحقق  
 الهروي انه لا يوجد لتفرقة بين الاسمي واللفظي في كلام الكثيرين من القدام والمؤخرين ثم علم انه ذهب التفتازاني الى ان التعريف اللفظي  
 من المطالب التصورية وزعم انه لا فرق بينه وبين التعريف الاسمي حيث فسروا بما يدخل فيه اللفظي بشرط فيه ما يشترط للاسمي وحمل التعريفات المذكورة  
 في كتب اللغة تعريفات آية فتاها بان التعريفات المذكورة في تلك الكتب لفظية هذا ولم يعلم هذا مما افاده السيد الزاهد بطلان مزعمه التفتازاني  
 من عدم تفرقة بين اللفظي والاسمي ان البديهي يحمل التعريف اللفظي دون الاسمي لان الغرض من تحصيل صورة غير حاصلة وهو ينافي البديهية  
 ثم تقرره ان القول بعدم الفرق غير صحيح وهو يستدعي استعمال الاسمي حيث يستعمل اللفظي وهذا البطلان وعيت ان اللفظي يستعمل في البديهي واما  
 الاسمي فكلا وحاشا لظفر الفرق بينهما وقيل القائل هو المصدر الشيرازي المقصود منه اي من التعريف اللفظي تصور المعنى الموضوع له من حيث انه معنى  
 ذلك اللفظ وعما عرض عليه المعترض هو المحقق الهروي في حاشية على شرح المواضع بانه يصير التعريف اللفظي راجح اي حين كون المقصود منه تصور  
 المعنى من تلك البحيثية تعريفيا اسميا اللفظيا فلم يفلح الانقلاب من اللفظي الى الاسمي وتفصيل الاعتراض على ما أفيد ان البحيثية حيثية تعقيدية تفاه  
 الشئ من حيث انه موضوع له وهذا المحيثة لم يكن حاصلا من قبل فيكون تحصيل امر لم يكن حاصلا ولما لم يعلم وجوده صار تعريفيا اسميا او بحثا  
 لغويا لما وعيت ان بيان موضوعية اللفظ للمعنى من غير ان يلائم اللفظ قال المحقق الدواني اذا كان الغرض من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ  
 من انه مجموع كذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا من المطالب التصورية واما اذا كان الغرض من تعسمى اللفظ كما اذا قلنا انفسه موجودا

ولم يفهم السامع من الغرض من معنى فخرناه بالاسد ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية كيف لا يكون ذلك الحال ان  
الحال هو تصور المعنى اقول جواب عن ذلك الاعتراض لعل مراده اي مراد الصدد شيرازي من تصور المعنى فخرناه في المدركة والاتفاق اليه  
اي ان المعنى بعد ان يكون ذلك المعنى حاصلًا في الخزانة فمقرر ان الصورة قبل التعريف اللفظي كانت حاملة في الخزانة لا في المدركة لان الصورة  
بعد زوال الالتفات عنها تزول من المدركة وتبقى في الخزانة فالصورة التي تزول عنها الالتفات كانت حاملة في الخزانة كصورة الاسد  
مثلاً ثم اذا فسرنا الغرض من فخرنا بالاسد ما الالتفات الى الصورة الاسد فالمقصود من تعريف اللفظي هذه الالتفات لا الحصول السابق فلا يلزم  
كون تعريف اسمي او لما كان متوهم ان متوهم ان الشيء قد يكون معلوماً وحاضراً في المدركة ويحتاج الى تعريف اللفظي عند استعمال اللفظ موضوع بارائه غير معمول  
الوجه فلو كان المقصود بهذا الزعم فخرنا لا حاضراً او مقبولاً وانما اعتبر حقيقة اي من حيث انه معنى ذلك اللفظ لان المعنى قد يكون حاضراً لكننا لا نعلم انه  
معناه اي معنى ذلك اللفظ في طلب التوجه والاتفات اليه من حيث انه معنى ذلك اللفظ بان يكون كشيء تعليلية لا تعييدية والا صار التعريف  
لا لفظياً فالغرض الاصل منه اي من تعريف اللفظي فخرنا للمعنى الغير التفتة اي التفتات الغير اليه اي الى المعنى به لك اعتبار اي باعتبار انه معنى ذلك  
اللفظ سواء كان الاحتياط اذ تعريف الغرض بالاسد وغيره اي بلفظ يشمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً كقولنا الاصل ما يتنى عليه غيره فوقع  
في بعض الجحش في هذا المقام من لفظ الاسم بدل الاصل فهو مظهر او باعتم تعريف السعدان بالنبت ثم جعل الاشارة ان المقصود من تعريف اللفظي  
الاتفات الى الصورة الغرض مثلاً من حيث انها معنى الاسد وهي من هذه الاشياء غير حاضرة في المدركة فلا يلزم احتضارها حاضراً بشرط ان يكون معنى هذا اللفظ  
مستلماً للتوجه والاتفات اليه فاللفظ لا يفيد الا الاحتضار والاتفات دون التصور والتصديق فان الالتفات فعل من افعال النفس والتصور والتصديق  
ليسا لك فقد وادى عند التعريف اللفظي من المطالب التصورية ليس على سبيل الحقيقة بل على سبيل التجوز والمساومة اي تشبيه احتضار الصورة الحاصلة  
بتحصيل الصورة الغير حاصلة قوله فانه جواب ما آه وقد عكس المعلق هو الحق الدواني في شرحه على التهذيب يعني استدلال على وقوع تعريف اللفظي في  
جوابنا الشارحة بانه لو لم يكن التعريف اللفظي من مطلبنا الشارحة لا يتم تعليل القوم على تقدم مطلب الاسمية التي يطلب بها تصور معنى اللفظ على جميع  
ما عده من مطلب التحقيق وبالبسيطة والمرتبة بانه تعلق بالتعليل بالمفهوم معنى اللفظ لا يمكن تصديق بوجوده الذي هو مطلب البسيطة لكونه مقترفاً  
على فهم المعنى ومتى لم يكن تصديق بوجوده لا يمتشي طلب حقيقة الذي هو مطلب التحقيق لان طلب حقيقة الشيء لا يكون الا بعد التصديق بوجوده ولا يمتشي  
ايضاً طلب التصديق بهلية المرتبة اي التصديق بصفة غير الوجود الذي هو مطلب بل المرتبة فظهر من هذا التعليل ان مطلب الاسمية مقدم على جميع  
المطالب فان دليل القول لا يتم فهم معنى اللفظ كجزان يحصل من تعريف اللفظي كما يحصل من الاسمي فلو لم يكن اللفظي داخل في مطلبنا كما ان الاسمي  
داخل فيه لم يكن مطلبنا الاسمية مقدماً على سائر المطالب لم يصح احتياجا اليه تقدم التعريف اللفظي عليها وبوجه سواء فاذا كان اللفظي داخل في مطلب  
ما الشارحة كان من المطالب التصورية قبل القائل هو السيد الزاهد يعني احسن من عليه اي على هذا التعليل ان ذلك الفهم اي فهم معنى اللفظ يحصل من  
التعريف الاسمي فقط وهو اي الفهم المذكور مطلبنا الاسمية دون اللفظي اي لا يحصل لك الفهم من تعريف اللفظي المقصود من التوجه والاتفات ثم  
تقرر الاعتراض على ما في شرح الرسالة القطبية ان الثابت بتعليل القوم هو تقدم فهم المعنى وهذا انما يحصل ابتداءً بالتعريف الاسمي دون اللفظي  
فانه بعد اذا استحصنا بعد الاستحصال فعلي تقدير عدم دخول التعريف اللفظي في مطلبنا الاسمي ثم ذلك التعليل تقدم الاسمي الذي هو من مطلبنا  
ما الاسمية على اللفظي ايضاً انتهى بل المقصود من النقطة كلمة بل للاضرب التصديق فهو من المطالب التصديقية فلم يكن اللفظي داخل في مطلبنا الاسمية  
التي فيها استحصال تصور موضوع ذلك يتم بتعليل اذ لا احتمال تحصيل معنى اللفظ باللفظي ليزم كونه مقدماً على سائر المطالب ليعمل التعليل بتقدم  
ما الاسمية على المطالب كما بل مطلبنا مقدم واللفظي مؤخر عنه وليس داخل فيه ولا يتعلل تام فادرك على زعمهم فخرنا اشارت الى ان مراد استدلال  
بفهم المعنى ما يحتمل الالتفات اليه ثانياً اذ لا ريب في تقدمه على تصديق بالوجود فالفهم المعنى العام قد يحصل لتعريف اللفظي كما قد يحصل لتعريف الاسمي





ان النقاش كما يعرف بالشيء كالمعروف بالمعروف بالفتح بان تحصيل التعريف صورة اوليقت اليه ليس في شيء آخر سوى هذا التصويرة  
اولا النقاش فلا حكم فيه والا كان تصديقا لا تصويرا مثله بفتح الميم والشار المتشبه اي حاله كمثل النقاش بنقش شيئا صورة في اللوح ويكون هذا  
مرآة للنقش التي في الشيء فانه اي النقاش تصور في الذهن صورة معدوم او موجود تصويرا بكتا صراف مع ان قطع النظر عن ثبوته ثبوت  
التصويرة اول ثبوته في الواقع فهو تصوير تحت الحكم فيه والالم كين تصويرا بل تصديقا كذلك في التعريف ايضا الما يكون الا التصوير بالبحث و  
حكم ثبوت اول ثبوت في الواقع ولا فرق بينهما الا ان المعروف بنقش في الذهن صورة معقولة والنقاش بنقش في اللوح صورة محسوسة فاذا  
قلنا الانسان حيوان ناطق سنان فني نريد به الحكم على الانسان بانه كذا اي حيوان ناطق وانما ذكر الانسان لان يتوجه ذهابك الى ما هي  
انسان عرفت بوجه تام من الوجوه لاستحالة توجبه بنفس الى المجهول المطلق من قبل اي قبل حرفته باحيوان الناطق ثم شرع الآن في تصوير  
اي تصوير الانسان بوجه تام وكمل من الوجه السابق وذلك هو احيوان الناطق قوله فلا يتوجه عليه آة اي من حيث هو تصور تحت الحكم فيه  
لا يتوجه عليه شيء من المنوع الثلاثة من المنع والنقض والمعارض ثم المراءى بالنقض النقص الاجمالي فانه ليس في المنع نقضا تفصيليا ايضا فان المناظرة  
انما تنقد في الاحكام فان المناظرة عبارة عن توجه المتخاضمين في النسبة بين المحكوم عليه وبه اظهر للصواب النسبة ثبوت احدها لاخر سلبه  
عنه وبنه الا الحكم واذ ليس في التعريف حكم صلا بل فيه تصوير تحت فلا ينعقد المناظرة هناك نقولك لا نسلم ان الانحان حيوان ناطق منسرة قولك  
للكاتب لا نسلم انما يتك خا بران هذا المنع ليس له معنى قوله فيجوز ان المنع غير مختص بواحد من تلك الاحكام من دعوى المحدية والمفوضية والاطار  
والانعكاس و عدم الاختصاص ظاهر فانه يقال لا نسلم ان هذا للانسان او ان احيوان جنس لا وان الناطق فصل له فان احيوان الناطق  
مطرد أو عكس بالاجماع واما النقص في المسلك المشهور فيتحقق دعوى الاطرد وهو التنازم في الثبوت اي كل ما صدق عليه لم يصدق عليه المحدود  
وبالعكس ودعوى الانعكاس هو التنازم في الانتفاء واماخذ من ان عكس الاثبات نفى بان يقال كل ما لم يصدق عليه لم يصدق عليه المحدود  
وبالعكس ببيان الاختلال متعلق بنقص صورته ان يقال لا طرد في هذا الحد فانه يصدق على ما لا يصدق عليه المحدود ولا عكس فيه فانه لا يصدق  
على ما يصدق عليه المحدود وجه الكلام انه ان لم يكن التعريف ناعفا فقد انتقض حكم الكلية الاولى وان لم يكن جامعا فانتقض حكم الكلية الثانية  
وقيل يمكن ذلك البيان اي بيان الاختلال فيما موله اي هو كل واحد من الاطرد والانعكاس ايضا مشتمل دعوى الاوضحية بان يقال هذا  
التعريف ليس باوضح منه بل هو مساو له في المعرفة وابعاده وحق ان النقص كما المنع في عدم الاختصاص بواحد من تلك الاحكام فان الكل اي  
كل واحد من الاحكام قابل للاختلال بنقص انما يدور عليه اي على الاختلال ثم الحق ان النقص بمعنى التحلف في التعريفات لا يظهر الا في الطرد و  
وخصاصة بهما من هذه الجهة واذ لا يريد بنقص بمعنى الابطال فلا يمتنع بواحد منهما بل يجري في كل فادرك قوله والمعارضة آة هي اقامة الدليل على خطأ  
ما قام عليه الخصم الدليل اي تعريف حقيقي آخر انما تصور في الحدود الحقيقية دون غيرهما من التعاريف الحقيقية فاما المتعاند انما يتحقق فيها  
اي في الحدود الحقيقية فلو قيل الانسان حيوان بلق وقال الخصم هذا معارض بان الانسان حيوان ضاحك فلو سلم كونه حدا للانسان فمطل  
الحد الاول لان تعدد احتمالات شيء واحد من مستغاث والازم الاستغناء عن الذاتيات بخلاف غيرهما اي غير الحدود الحقيقية اول امتناع  
في التعريفين المختلفين جدا وسماء وسماء وفي التمهيدين الاعتباريين فانما تابعا للاصطلاحين في المحددين الناقصين فانما يتعدا  
بالزيادة والنقصان وهي المعارضة كما المنع في عدم الاختصاص بحكم واحد من الاحكام الضمنية ثم اعلم ان اطلاق المنع الذي هو عبارة  
عن طلب الدليل على مقدرة معينة بهنا اي على المعارضة والنقص على التجوز اما على سبيل الاستقارة او على سبيل التغليب وكجمل الحقيقة  
ايضا بناء على احتمال الاشتراك اي اشتراك لفظ المنع بين المعنى الاخص والاعم الشامل للمنع والنقص والمعارضة ولما كان هذا الاحتمال  
مخالفا لما تقر في مدارك المحصلين من ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز وبين الاشتراك يحل على الحقيقة والمجاز لا على الاشتراك آخره

واشار الى منعه بان محتمل من الاحتمالات العنصرية وان كان مرجعاً عند المحققين بهذا في بعض المواضع قوله المنفرد انه محتمل ان المفرد لا يدل على التفصيل اي بالوضع الواحد ما درست ان المفرد مشترك الذي تعد فيه الوضع وال على المعاني الكثيرة بالتفصيل باعتبار تعدد الوضع  
 ومما لا يوافق عليه سوا كان مدلول المفرد بسيطاً ام مركباً اما عدم دلالة على التفصيل على الاول فظاهر لعدم وجود الاجزاء الموقوف عليه التفصيل على  
 الثاني فلان لو لم يفرد وان كان فيه اجزاء لكن كمال منتهى الى الاجزاء الا بالالحاظ الواحد في فكيف يدل على التفصيل فظهر ان المفرد ليس دلالة  
 على التفصيل صلاً وان غير منه بالتفصيل في بعض اللغات وقيل معنى ذلك القول انه سوا كان ذلك التفصيل تفصيل نسبة خبرية او انشائية  
 هذا والاجاز ان يدل المفرد على المعنى المركب الخبري فيحقق قضية آحادية بان ينتقل الذهن من اللفظ المفرد الى معنى الموضوع والحوال والنسبة  
 الخبرية والتالي باطل لما ذكره الشارح بقوله مع ان اقل مراتب القضية المملوطة ان تكون ثنائية اذ الم يذكر الرابطة في اللفظ او ثنائية اذ ذكرت  
 ويطلب معطوف على قوله فيحقق بذكره من ان طرفي القضية الشرطية اي المقدم والتالي لا يصح التعبير عنها حال الحكم بالمفرد بقوله وان لو لم يفرد  
 على تفصيل لصح التعبير عن طرفي القضية حال الحكم بالمفرد والتالي باطل فالمقدم مثله فيحقق كلام غير مركب من سمين ولا من اسم فاعلم اي يوجد  
 كلام مركب من اسم فقط او فعل فقط لانه على التفصيل كما جملة وهو كما ترى وتوضيحه على ما في بعض الشروح انه لو جاز دلالة المفرد على المعنى المركب  
 كان مفيداً للمعنى يصح اسكوت عليه وهذا هو الكلام عند فهم تحقيق كلام غير مركب من سمين ولا من اسم فاعلم ان الحكم انما يتركب من سمينين من  
 اسم وفعل الا يكون ذلك المفرد الذي يدل على التفصيل اسماً او فعلاً ولا حرفاً فتبين ان المقسم للاسم والفعل والحرف هو المفرد والموضوع معنى مفرد  
 فكل المفرد الا على المعنى المركب فلا يكون اسماً او فعلاً ولا حرفاً فاعلم ان المفرد عند فهم لا يوجد الا في احد ما وتوضيحه المقصود منه تبين الفرق بين  
 المفرد والمركب بان الاول لا يدل على التفصيل والثاني يدل عليه ان المفرد الموضوع معنى اذ الكلام في المصطلح اذا سمعته العالم بوضعه يلتفت الى معناه  
 دفعة واحدة اذ اللفظ انما يلتفت اليه بالاسم معنى وضع اللفظ له فان كان هذا الموضوع مركباً كما اذا عرفت المفرد بالمركب تعريفاً لفظياً فالسامع يلتفت  
 اليه الى الموضوع المركب فبعبارة فان فضل ذلك المعنى المركب الى اجزائه لم يكن ذلك التفصيل ناشئاً من اللفظ او من العلم بالوضع بل احداثه في ايد  
 السامع من عند نفسه بخلاف المركب فان السامع عند سماع كل جزء من حيث اللفظ الى معنى الذي هو جزء من معنى اللفظ المركب بكل جزء من معناه  
 اي معنى اللفظ المركب يلتفت اليه بالتفات على حدة وهذا هو التفصيل فالمفرد اذا عرفت بالمفرد لا يدل على التفصيل صلاً واذا عرفت بالمركب اي تعريفاً لفظياً  
 لا يكون التفصيل مستفاداً من اي من المركب المعرف بمقصود ما وعيت ان التعريف اللفظي انما يدل على ما يدل عليه الحرف بالفتح وهو فيما نحن فيه مفرد غير  
 وال على التفصيل وعدم دلالة عليه يستدعي عدم دلالة المعرف بالاسم عليه ايضا والا يلزم الانقلاب من تعريف اللفظي الى الحقيقي ومن ههنا اي من  
 عدم كون التفصيل مقصوداً يتم ان لا تترادف بين المفرد والمركب لتمامهما بالاجمال والتفصيل والترادف انما هو الاتحاد في المفهوم من غير تغيير صلاً فلا تترادف  
 بين اللفظ والمركب على ما قيل ناظر الى المنفى لا الى المعنى قال الشارح الجديد في شرح التحرير ان مدار تعريف اللفظي على الالفاظ المترادفة المفردة فان  
 لم توجد ردت بدلهما مركبة دالة على مفهوماً ولا يكون التفصيل مستفاداً منهما مقصوداً بل المقصود منها مجرد تعيين المعنى من بين المعاني المتصورة انتهى  
 واقاد المحقق الدواني في مشيئة القديمة ان قوله فان لم توجد آية دال على ان لا تترادف بين المفرد والمركب ايا اعتبار اتحاد نوع الوضع في الترادف  
 ووضع المفرد محض وضع المركب نوعي واللتقاء بينهما بالاجمال والتفصيل والثاني اولى فان وضع المفرد قد يكون نوعياً كما في المشتقات ومن ههنا علم  
 ان لا تترادف بين اللفظ والمركب على تقدير ان يكون معناه ذلك انتهى ولما كان لم يتوهم ان اللفظ المفرد معناه ان يعبر عنه في  
 الفارسية بـ نابودن فيستوي فهو دال على التفصيل وهو معتبر في اللغة العربية فظهر القول بان المفرد لا يدل على التفصيل دفعة بقوله نعم لما لم نجد في الفارسية  
 لفظاً مفرداً فسرناه اي اللفظ المفرد بـ نابودن فيستوي وهو معتبر في اللغة العربية فظهر القول بان المفرد لا يدل على التفصيل دفعة بقوله نعم لما لم نجد في الفارسية  
 نابودن فيستوي بالتفصيل وانما يفهم بالاجمال لما لم يوجد في اللغة الفارسية لفظاً مفرداً فسرناه اي ان التركيب معتبر في مفهومه وزيادة المرام المفرد

الذي هو له بسيط عدم دلالة على تفصيل غير شيء والمفرد الذي هو له مركب واجزاء فاستأنى قتل منه الى الاجزاء بالحقاط الواحد في اما وعيت ان  
الوضع الواحد موصوفه للاجزاء فلا يدل ح على التفصيل ايضا هكذا في بعض الشرح قوله بل لا يفيد اطلاقا ان توهم ان توهم ان يحكم بعدم  
افادة المفرد للمعنى مما لا سبيل له الى استدلالنا لعلم قطعاً ان المعنى وان كان حاصلاً بقيد كونه على وجه موجب للاختلاف ثانياً وبوجه فائدة  
ايضا فكيف يصح ان السبيل عنه الافادة سلباً كلياً انما يتصوره ارادوا المنصف بالافادة بتحصيل المعاني في الذهن ابتداء اي اولاً لا الدلالة والاختلاف  
ثانياً تحريراً للاختلاف ليس انما هو من سلب الافادة بسبب الافادة خاصة وهو تحصيل المعاني في الذهن استدراكاً وما  
الدلالة والاختلاف فيما لا يتكرر فان اللفظ المفرد يحضر معناه مرة ثانياً في ذهن السامع بالتوجه اليه وتجليه بالمرام ان وضع المفرد انما هو لا مادة  
ما كان حاصلاً من قبل بوصفه هو لا عنه وليس وضعه لا فائدة ابتداء بمجملات مركبة قوله والارزوم الدوراة قيل القائل صاحب المنهاج في بيان  
اي بيان الدوران افادتها اي افادة المفردات من الاسماء والحكم للمعاني فتوقف على العلم بكونها اي المفردات فحققت تلك المعاني غير متساوية  
اي الى المعاني والى غير ذلك لا تتخرج والاختلاف مع المتساوي وذلك العلم اي العلم بالاختصاص من حيث انه نسبت بين المختص والمختص به  
لذا في الحاشية يتوقف توقف الكل على الغير على علم نفس تلك المعاني ابتداء فلو انعكس الامر في توقف علم نفس المعاني على العلم بكونها مفردات  
فحققت تلك المعاني لميزم الدور وهو محال فان توهم ان المفردات اذا تلفظ بها يفهم منها التوجه قصد الى سميها بها فاصبح الحكم بعدم افادتها للمعاني  
فانما يقول الشارح ويهتق الى الفهم عند السلف بما اي المفردات من مجرد التصديق سميها تالاييد فائدة حتى لا يصح الحكم بعدم افادة المفردات  
للمعاني بل انما يبعد التفاتاً واحداً انما اجيب عنه اي عن لزوم الدوران الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ او فهمه في الحال وهو  
اي العلم بالوضع لا يتوقف عليه اي على فهم المعنى من اللفظ او فهمه في الحال حتى لو انعكس الامر فيدور بل العلم بالوضع يتوقف على فهمه اي فهم المعنى في  
الحال او على فهمه في الزمان الماضي لا في الحال المستقيم غير لقوله فما اجيب اولاً لا لا يجدي من ارجاعه الى الاختلاف والالتفات او ارجاعه  
الى العلم بالتصديق بان يقال في معنى اللفظ بل كونه السابق بما علم التصوري والكلام في الافادة بمعنى المذكور سابقاً من ان الافادة بتحصيل المعاني  
في الذهن ابتداء فان كانت تلك المعاني تصوريتها فافادتها بتحصيل معناه في ذهن السامع ابتداء وان كانت تصديقية فافادتها بتحصيل التصديق بها ابتداء  
واما الدلالة والاختلاف فاولا التفات مرة ثانياً والتوجه اليها بعد التفات عنها وفيه اي في ما ذكره المنصف من لزوم الدوراة وهو انه لا وجه لاختصاص  
هذا الدليل بالمفرد بل يجري في المركب ايضا وانما كان منتهى وضع المركب لفادة المعنى بل يقال علم الوضع في المركب ايضا من شرط الدلالة وعلم المعنى  
سابق على فهمه الدور فيهما يلزم في المفرد وفي المركب لا يكون المركب ايضا والاعلى المعنى في ذلك فقلت اجيب عنه اي عن البحث بالفرق بين المفرد والمركب  
بان العلم بالمعاني المركبة لا يتوقف على العلم بالوضع معقولاً كما هي مفرداتها المعانيها ما سلمه منع كون المركب موضوعاً باربعين في فقه في فهم المعنى  
التركيبية معرفة بوضع المفردات واما السببية فما رجة عندنا فستعلم العلم بوضع اي وضع المركب للمعنى التركيبية فلا دور وذلك لان ليس المركب  
وضع غير وضع اجزائه المعانيها حتى يترتب عليه استنفاد العلم بجميع علم المعنى في توهم الدور ابتداء على ان العلم بوضع المجموع يتوقف على العلم بجميع المعنى  
وبالعكس كما في الحاشية وروى اي الجواب المذكور بانه لو كفى في افادة احسن التركيبية مجرد العلم بوضع المفردات اي المفردات  
والاحتياج الى العلم بوضع المركب للمعنى التركيبية لم يحصل الاختلاف في مركبات عندنا فخصنا في المفردات ما حانها والى اطلاقها لشار بقوله لكن الفرق  
وضع بين قولنا اكرم موسى عيسى وبين قولنا اكرم موسى عيسى فان في القول الاول موسى فاعل وعيسى مفعول وفي الثاني بالعكس فتدبر اشارة  
الى الجواب عن ذلك الدوران السببية من احدى المفردات فلا يمتقي الاتفاق في المفردات عند اختلاف السببية فلذا حصل الاختلاف  
وقد يقال في الجواب عن البحث ان جميع العلوم المتعلقة بوضع هذه الاسماء والبيانات التاليفية باقوا غير العلم بوضع المجموع فاستنفاد العلم  
المعاني بوقوفه على جميع تلك العلوم لا يتوقف على العلم بوضع المجموع وتلك العلة لا تتوقف على العلم بجميع المعنى فلا دوراً فاستبان الفرق بين المفرد

والمركب يزوم الدور في الاول دون الثاني والحق عندى ان الالفاظ لتباينها مع المعاني لا تفيد بحسب الوجود تصور اصطلاحى لا بالكيفية ولا بالزمان  
 انت تعلم ان الالفاظ والكلمات جارية للمعاني لكن لم لا يجوز ان يكون بينهما علاقة بسببها تفيد تصور لا والاختلاف الوضع عن الفائدة وكثيرا ما  
 عن المبين الى المبين بعلاقة عارضة كما في الدلالة العقلية وهو هنا غير ظاهر لما دريت انفا ولا يفيد التصديق بها اي بالمعاني فان لمقتضا  
 بحسب الحقيقة هي القضايا المعقولة لا الملفوظة وهو ايضا ظاهر قوله وانما منه الاحصاء فقط اي يترتب على الوضع اي وضع المفرد للمعنى  
 المعنى في ذهن السامع والتفاته اي التفات السامع اليه الى المعنى وذلك الاحصاء ليس بافادة وانما الافادة تحصيل المعنى من اللفظ  
 ابتداء قوله الالفاظ الحقيقية لما كان مستقدا من احصاء من احدهما ففى كون التعريف باللفظ المفرد حقيقيا وثانيها مشبوه التعريف  
 اللفظي بذلك اللفظ فاستدل الشارح على الامر الاول بقوله لعدم الافادة وعلى الثاني بقوله وجود الاحصاء قد استتب شرح شرح تفهوتوا  
 المترجم بالبيان الوافى بعون القدير القدير الكافي في خمس مائة سنة اربع وسبعين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد المعلمين عليه وعلى  
 آله وصحبه افضل الصلوات واكمل التحيات صنفه العبد المفتاق الى رحمة الله الاحد الصمد ابو البركات ركن الدين محمد بن عبد الوهاب بن علي الظكنوى  
 صديق شيخه الغنى الذي ويثوقه شرح شرح تصديقات باعانة الملك القاضي الحاجات فكن من المنتظرين لا تكن من الناقطين

خاتمة المطبع الحمد الكافي على تمام طبع البيان الوافى في شرح الشرح للقاضي الذي هو شرح لمسلم العلوم جميعه الله في المتقن كاشف  
 بين النجوم للعالم بجليل عجز النبل لانما بالفضل الكمال اولنا ركن الدين محمد ابو البركات المدعو بالمولوى **تراب** على اسكنه في جوار رحمة  
 البريات الذي كشف غوامض الشرح تفصلا على الطالبين حرره هذا العمل ترجم على الراغبين فلما امتعوا من هذا الكتاب فاعلموا ان لا يسوء مسئلة  
 المغفرة من ابد الوفاء وشكر كبره في هذا الفضل من سوا بحث على طبع هذا الكتاب المنيق وموجب ترويض هذا العمل الشريف هو التلميذ المشايخ لعلهم  
 التسميع الفيلسوف اسرار القديس الامير المؤمنين في من الله الى مولانا المولوى حافظ شوكت على اسنيد على لازالت شمس فيضانه بازنة  
 وما يرتاح قمارا فاضا طاعة في احتجته لولا العناية والامانة من خدام الدير العظيم في العز العظيم ملاذ القرباء والعلم ارحم بالاعتقادات والفقراء  
 الغريبين معين المساكين عادل الزمان حاتم الدوران المرجع لاهل الكمال الميرزا ميرزا محمد كلب علي خان بهادر دامت جنتهم بالاقبال  
 الصمد رياسة صنفه اباد المعروف براسه صيغت عن الفتن في الشرح لم يكن بحاية المطبع على سر الدهور فعلى الطلاب ان يدعوه بالترقيات لا يسوء  
 من الدعار في وقت من الاوقات اللهم ابق هذا الرئيس بشهته والاحكام والامانة على وسادة الاقبال والترقيات قائما وهذا الكتاب الكافي والامكان  
 في حل رموز احتوائه وكشف اسرار له فائق لشرح القاضي وفيه الا ان الحاجة الى المتن كان بعد باقيا فافتح هذا العبد الضعيف الراجي  
 الى الغفران محمد عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن بن اؤله الله بحجوة الجنان المدن المنيق في آخر هذا العمل الشريف قد كان طبعه في  
 الشرح مطبوع الاعظام في او اخر محرم الحرام سنة ١٢٨٥ هـ ثمانين بعد الف مائتين من هجرة رسول المعلمين صلى الله عليه  
 وعلى آله وصحبه وازواجه وذرياته الى تعاقب الملوك في المطبعة النظامية حميت عن الحوادث الالامية الواقعة في بلدة كاشغور فخطها الله من

افانك دور آيين باجود عمة المضطرب في الحمد لله رب العالمين

وجتم المقنة طبع و رقم علامته على الخاتمة

انه ليعلم ان هذا الكتاب المعتبر في ما بين السلا الفحول قد طبع في المطبعة النظامية صيغت عن الحوادث الالامية

محمد روشن خان حنفى  
 محمد عبد الرحمن بن ج

العب  
 في حاشية محمد روشن خان حنفى

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الاول على ان يكون الزمان في  
انفسنا كما هو في وقت  
نفسنا على ان يكون  
في نفسنا على ان يكون  
في نفسنا على ان يكون





[illegible]

ودلالة على الزمان والافان في بيئته على زمان فكله وليس كل فعل عند العرب كلمة عند النطقين فان نحو امته  
مثلا فعل عندهم ليس بكلمة عند النطقين لاحتمال الصدق والكذب بجلات شي في الانوسهم ومنحو اصل الحكم عليه قولهم من حرف جر  
وضرب فعل ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه وانخص به او الاوابع جري في الملمات ايضا وايضا  
ان اتحد منها في موضع تشخيصه جزي ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات فان الونع في ما وان كان عاما لكن الونع  
خاص على ما هو التحقيق وبدونه متواطئ ان اتوا افراده في الصدق والامتنان وحصره والتفاوت في الاولوية  
والاولوية والشد والزيادة والتشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اتصاف الافراد بما فلا تشكيك  
في اكبر ولا في السواد بل في اسود ومضى كونه احد الفردين اشدانه بحيث لا ينتج من اتصافه بالاسود والاسود بالاحمر مثال الانعت  
ويكلا اليها حتى ان الاوامم العامة تذهب الى انه متالف منها فافهم وان كثر فان لم يمتنع كل واحد فمشتبه في الحق  
واقع حتى بين الضدين كالبغيم في حقيقته والتجمل قيل من المنكرات بل المنقولة والافان شمس في التثنية منقول شرعي او غير  
خاص او عام قال سيبويه الاعلام كلها منقولات خلافا للجمهور والافقيقة ومجاز ولا بد من علاقة فان كانت تشبها  
فاستعارة والافان مجاز مرسل حصره في اربعة وعشرين نوعا ولا يشترط سماع الجزئية نعم يجب سماع انواعها وعلامة  
الحقيقة التبادر والعرا عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على استحليل واستعمال اللفظ في بعض المعنى كاللدابة  
الحمار المنقل والمجاز اذ من الاشتراك والمجاز اولى من المعنى والمجاز بالذات انما هو في الاسم فالافعال واسماء المشتقات  
والاداة فانما يوجد فيها بالتبعية وكلمة اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لكثرة الوسائل والتوسع  
محل البداهة والاحجب فيه قيام كل مقام آخر وان كانا من لغة فاجتبه الضم من العوارض يقع صلى عليه لادع عليه  
ان من المفرد والركب تراوفا اختلف فيه فالركب ان صح السكون عليه فقام خبر وقضية ان قصد به الحكاية  
عن الواقع ومن ثم يوصف بالصدق والكذب ضرورة فنقول القائل كلامي هذا كاذب ليس بخبر لان الحكاية عن  
غير معقولة والحق ان جميع اجزائه ماخوذ في جانب الموضوع فالنسبة ملحوظة مجازا في الحكم عندها ومن حيث تعلق اللفظ  
بما ملحوظة تفصيلا في الحكاية فانخل الاشكال بجميع نكتا ريرة ونظير ذلك قولنا كل حمد فانه حمد من جملته  
فالحكاية في كل منها فاعلم فانه جزم والافان اشارته من نفي تخرج واستفهام وغير ذلك ان لم يصح فاعلم ان تعيينه في تميزه في  
فصل المفهوم ان جواز العقل لكثرة من حيث تصوره فكلي متشعب كالكميات الفرضية او لا كالواجب والممكن والافان في  
نحو سوس الطفل في مبداء الولادة وشج ضعيف البصر والصورة الخيالية من البديهة المعينة كلها جزئيات لان شيئا  
نهما لا يجوز لعقل كثر لانه سبيل الاجتماع وهو المراد منها شك مشهور هو ان الصورة الخارجية لزيد في الصورة الصالحة

[illegible]

مملوک کی خدمت میں  
 شہزادہ محمد علی صاحب  
 علی گڑھ میں  
 دیکھ کر بہت خوش  
 ہوئے اور ان کو  
 بہت شکر ادا کیا  
 اور ان کو بہت  
 خوش رکھا۔

منه في اذمان طائفة تصور واكلها متصوفة فان يتحقق ان حصول الاشياء بنفسها في الذهن لا يشباها  
وامثالها فتلك الصورة تكثرة ومن ههنا تبين كون الخبر في التحقيق محمولا وهو الحق لا يجاب بان المراد  
صدقه على كثير من عطل لها ومنه عندها واللازم ان لها ظاهرا متعدد الا انها ظاهرا متعدد والمظهر هو الثاني لان التباين  
يصح الماتر مع والطية وان لا اتحاد من الطرفين بل الجواب ان المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فاف  
اذا صلت من يد باعتبار الاذمان في التحليل ان تكثر في الخارج بل كلها هوية زيد واما الكليات الفرضية لمعقولات  
المتماثلة فلم يشتملها على الهندية لا ينقبض العقل بمجرد تصور ما عن تجويز تكثر ما في الخارج حتى قيل ان الكليات  
الفرضية بالنسبة الى المتخالفات الموجبة كليات بذواتها الكلية والخبرية تنصف المعلوم وقيل نصف العلم واجب  
لا يكون كاسبا ولا مكتسبا وقد يقع لكل مندرج تحت كلي آخر ويختص بالاضافي كالاول بالتحقيق الكليان ان  
اقتضاها كليا فمتساويان والافتقار فان كان كليا فتباينان وان كان جزئيا فاما من الجانبين فاعم وخص  
من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا اعلم ان لقيض كل شيء رفعه فقيضا للمساويين متساويا  
والافتقار قافي الصدق فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر فمتساوية ههنا شك قوي هو ان لقيض  
المتصادق رفعه لاصدق المتعارف بما يكون لقيض المتساويين مما لا فرد في نفس الامر نقائص المفهومات  
المشاملة فيصدق الاول دون الثاني وما قيل ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده وحيث رفع التصديق يستلزم  
التعارف فيعد استلزامه انما تلك المفهومات وجودية كالشيء والممكن اما اذا كانت سلبية كالتشريك الساري لا  
اجتماع لقيضين فلا يخاف ذلك فيه فلا جواب الا بتخصيص الدعوى بغير نقائص تلك المفهومات هذا لقيض الاعم وحدها  
مطلقا بعكس فان انتفاء العام ملزوم لانتفاء الخاص لا انعكس تحقيقا لمعنى المفهوم وشكك بان الاجتماع المنتقضين  
اعم من الانسان مع ان من يقيضها متباينها وايضا الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص  
وكل لا يمكن خاص اما واجبا ومتنعا وكلاهما ممكن فكل لا يمكن عام ممكن والجواب بانه من تخصيص لقيض الاعم والخاص من جملتين جزئيتين  
كما المتباينين هو التعارض في الجملة لان بين العيينين تعارفا فحيث يصدق عين احدها يصدق لقيض الآخر وهو  
قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالا حبر والاحمر والاشجار والاشجار والاشجار وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالابيض  
والانسان والحجر والحيوان ههنا سوال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي اعم من الكلي اخص والافراد داخل فيها تمام مشترك بينها  
وبين نوع آخر والامثال لها ذاتيات واربعا يطلق الذي معنى الداخل او خارج من شخص حقيقة او الواقعة لها عرضيات  
على ان العرض غير العرضي وغير المحل حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض لا بشرط شيء عرضي وتطير شيء المحل

منه في اذمان طائفة تصور واكلها متصوفة فان يتحقق ان حصول الاشياء بنفسها في الذهن لا يشباها  
وامثالها فتلك الصورة تكثرة ومن ههنا تبين كون الخبر في التحقيق محمولا وهو الحق لا يجاب بان المراد  
صدقه على كثير من عطل لها ومنه عندها واللازم ان لها ظاهرا متعدد الا انها ظاهرا متعدد والمظهر هو الثاني لان التباين  
يصح الماتر مع والطية وان لا اتحاد من الطرفين بل الجواب ان المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فاف  
اذا صلت من يد باعتبار الاذمان في التحليل ان تكثر في الخارج بل كلها هوية زيد واما الكليات الفرضية لمعقولات  
المتماثلة فلم يشتملها على الهندية لا ينقبض العقل بمجرد تصور ما عن تجويز تكثر ما في الخارج حتى قيل ان الكليات  
الفرضية بالنسبة الى المتخالفات الموجبة كليات بذواتها الكلية والخبرية تنصف المعلوم وقيل نصف العلم واجب  
لا يكون كاسبا ولا مكتسبا وقد يقع لكل مندرج تحت كلي آخر ويختص بالاضافي كالاول بالتحقيق الكليان ان  
اقتضاها كليا فمتساويان والافتقار فان كان كليا فتباينان وان كان جزئيا فاما من الجانبين فاعم وخص  
من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا اعلم ان لقيض كل شيء رفعه فقيضا للمساويين متساويا  
والافتقار قافي الصدق فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر فمتساوية ههنا شك قوي هو ان لقيض  
المتصادق رفعه لاصدق المتعارف بما يكون لقيض المتساويين مما لا فرد في نفس الامر نقائص المفهومات  
المشاملة فيصدق الاول دون الثاني وما قيل ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده وحيث رفع التصديق يستلزم  
التعارف فيعد استلزامه انما تلك المفهومات وجودية كالشيء والممكن اما اذا كانت سلبية كالتشريك الساري لا  
اجتماع لقيضين فلا يخاف ذلك فيه فلا جواب الا بتخصيص الدعوى بغير نقائص تلك المفهومات هذا لقيض الاعم وحدها  
مطلقا بعكس فان انتفاء العام ملزوم لانتفاء الخاص لا انعكس تحقيقا لمعنى المفهوم وشكك بان الاجتماع المنتقضين  
اعم من الانسان مع ان من يقيضها متباينها وايضا الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص  
وكل لا يمكن خاص اما واجبا ومتنعا وكلاهما ممكن فكل لا يمكن عام ممكن والجواب بانه من تخصيص لقيض الاعم والخاص من جملتين جزئيتين  
كما المتباينين هو التعارض في الجملة لان بين العيينين تعارفا فحيث يصدق عين احدها يصدق لقيض الآخر وهو  
قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالا حبر والاحمر والاشجار والاشجار والاشجار وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالابيض  
والانسان والحجر والحيوان ههنا سوال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي اعم من الكلي اخص والافراد داخل فيها تمام مشترك بينها  
وبين نوع آخر والامثال لها ذاتيات واربعا يطلق الذي معنى الداخل او خارج من شخص حقيقة او الواقعة لها عرضيات  
على ان العرض غير العرضي وغير المحل حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض لا بشرط شيء عرضي وتطير شيء المحل

العرض لا بشرط شيء عرضي وتطير شيء المحل  
العرض لا بشرط شيء عرضي وتطير شيء المحل  
العرض لا بشرط شيء عرضي وتطير شيء المحل

[illegible]







[illegible]

















